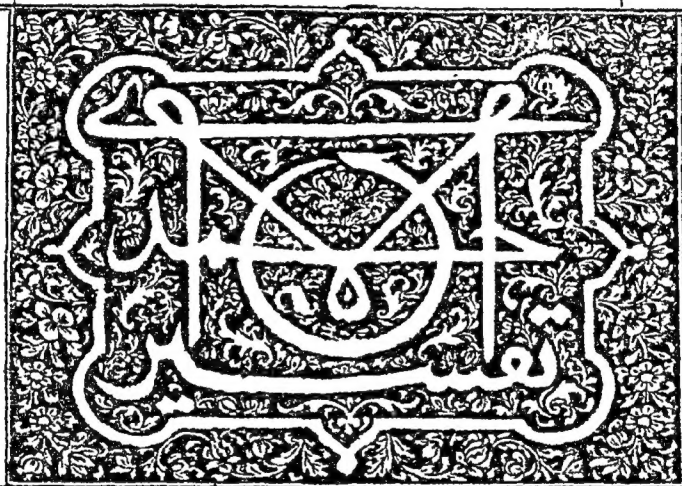


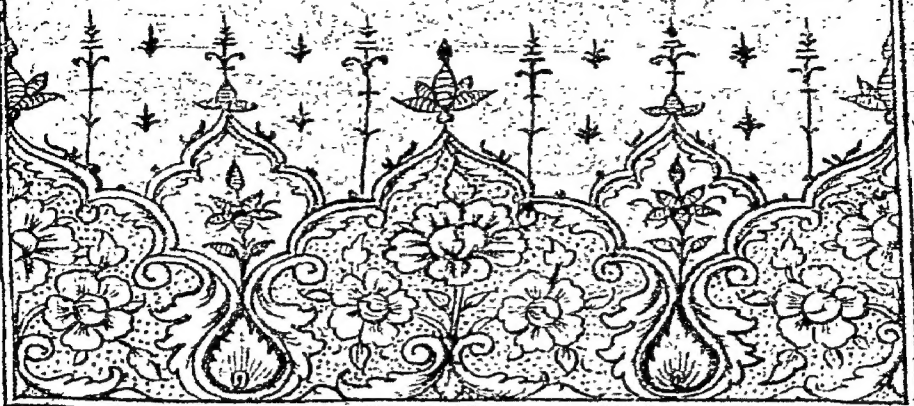
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قد أسرع في طبع نسخة العجيب والتفسير الغريب الغنية للخواص والعوام في شرح آيات  
الاحكام مع نيل بهدي حسن تقيها وتصحيحها خادم اعلم اسلمين محمد نصير الدين اسامة به



بإعانة العلماء الاعلام والفضلاء الكرام المفتي العظيم سيد محمد خير حسين المدرس لعلم  
الشرع والادب محمد عبد الرب وغيرهما عصم الله عن حوادث الدهر الامام

مطبع محمد حسن حسن  
محمد حسن حسن



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الذي انزل على عبده الكتاب فخصله تفصيلا له وادعمه لطائف واسرار وايات وثارا لذكره لا  
 الا بالباب تبصرة لمن اراد تحيلا له وجعله اجل الكتب قدرا واغنا علما واعذبا نظاما وبلغنا الخطاب حسنا  
 وتاملا له قرانا عربيا غير ذي عوج لعلمهم يتقون وفرقا ما بيننا وبينهم وبشرى للمؤمنين لئلا يلبس  
 الروح اللعين تنزيلا له ليطلعوا على سر الاولين والآخرين فيتنهوا على غيوب السموات والارض فيستنبطوا  
 العلوم الشرعية كلها اصولها وفروعها ويستخرجوا الفنون الادبية والصناعات العرفية بالواعها وما اودعها  
 من العلم الاقليلا له وفريقا يهتدى وفريقا يحل عليهم الضلالة فمن نظمه السعادة وسيد به الهداية فيؤمن بالقول والعمل  
 بالكتاب منه ويتلوه ليل طويلا له ومن يترك الشقاوة ويحج عليه الضلالة فليقعد مذمونا حتى يولد له  
 وسقوله ملتبس اتخذه مع الرغول سبيلا فيارب ذا الجلال والاعز والجلال والحمد للمعال  
 صل عليه صلوة دائمة ثابتة لا انقطاع له ولا لا ينشئ لانه ما وصل على من بعده وشيئا من ذلك  
 اركان تديلا له وارض ارواحهم المقدسة العزينة عما وبلغهم تحية وسلاما مناديا وصل بركاتهم  
 ايسنا وادم فتوحاتهم علينا بكرة وصيلا له وبعد فان الفاع المطالب جلالا وما لا وارفع الارباب منقبة  
 وكالا له هو المعارف الدينية والمعال اليقينية وعلم القرآن من بيننا اطلاقا ثانيا واقتوا ابرارنا بالوفا  
 بذل السلف فيهم جديهم وافرغوا في ذلك وسعهم حيث وضعوا التحفة علونا وجعلوا الباقى وعا واصلوا في شيوخنا

قوله ما نزلنا الكتاب الا سنزل من فوقه على من يشاء من عباده واول ما نزل من القرآن هو سورة الفاتحة والاول من القرآن هو سورة الفاتحة والاول من القرآن هو سورة الفاتحة

مفعبا ونحوه احرارا ودونوا الكتاب ووضعوا فيها قصولا وابوابا وقوم يضبطون مخارج حروفه ويقصدون رعاية وقوفه فسماه بعلم القراءة وقوم يضبطون مخارج حروفه وسكنوا ليكون فاء ما بعدها محوفا ومصونا فسموه بعلم اللغة وقوم ينظرون الى كون النظم مستحلا في الاستقبال ويضبطون الحلال فسموه بعلم المعرف وقوم ينظرون الى تحقيق اعلايه وبنائه واحوال كلامه فيسمى بعلم النحو وقوم ينظرون الى فصاحة وبلاغة ووجه مجازه وسيرة فسموه بعلم البيان وقوم ينظرون الى تحقيق معانيه وتدقيق معانيه فسموه بعلم التفسير وقوم ينظرون الى ادلة العقلية وشواهد الاصلية فاستنبطوا منها عللا على حد الادلة لقدرته فسموه بعلم الكلام وقوم يتاملون معاني خطابه فوجدوا بعضها يقتضي العموم وبعضها الخصوص وبعضها مسوقا في بعضها غير مسوق في فسموه بعلم الاصول ثم تفرغوا فيها بعد ذلك الى النظر وحيد الفكر فسموه بعلم المنطق وحسنه شي اخر فسموه بعلم الفقه ومع هذا العلم لم يطلعوا على حركته وخفاياه وان علموا طوره وعباده اذ هو بحر عظيم لا يعد فراهه واد اعظم لا يقص شواره وكيف لا وقد قال الله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وقال ولا تطع الا ابا بس الا في كتاب مبين قال نزلنا عليك الكتاب تبينا لكل قوم من شيء الا وكن استخرجنا من القرآن حتى يستنبط بعضهم علم النبوة والبصيرة والنجوم والطب كنه العلوم الغريبة وبعضهم علم النبي عليه السلام ثلثا وثمانين من قوله تعالى في سورة المنافقين ولين يؤخر الله عنهم اذانهم واجلها فانها من ثلث وثمانين سورة فسموها بالسرور الثمانين فكان ظهر الثمانين فقه وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذ بلغكم من حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى فان وافقه فاقبلوه والا فادعوه ففى القرآن تصديق كل حديث ورد عن النبي عليه السلام وقال القاضي ابو بكر العريضي قانون التاويل علوم القرآن خمسون علما واربعمائة علم وسبعة الاف علم وسبعون الف علم على عدد علم القرآن مفرقة في اربعة اذ لكل كلمة منها طر وطين وعد ومقطع وبدا مطلق ودون اعتبار تركيب ما بينها من روابط وبذا لا يحصى ولا يعلم الا الله وما جللة ما يشتمل القرآن على مناجاة وادى شانه في ما ذكره الفقيه ابو شامة سبعة القصص الاخيرة والاخبار الآتية من الوعد والوعيد والامثال والمواظاة والاحكام الشرعية من العلم والهي اما القصص الاخرى فمن بد خلق العالم والسموات العلى وارض وما تحت الثرى ومن خلق الانسان والجان ثم تفرقهم الى الملل والاديان ومن خلق آدم الى سائر الانبياء بعده اى ادريس ونوح ويوسف وصالح ولوط وابراهيم اسمعيل واسحق ويعقوب ويوسف وداود

قوله ما نزلنا الكتاب الا سنزل من فوقه على من يشاء من عباده وقوله ما نزلنا الكتاب الا سنزل من فوقه على من يشاء من عباده وقوله ما نزلنا الكتاب الا سنزل من فوقه على من يشاء من عباده

قوله ما نزلنا الكتاب الا سنزل من فوقه على من يشاء من عباده وقوله ما نزلنا الكتاب الا سنزل من فوقه على من يشاء من عباده وقوله ما نزلنا الكتاب الا سنزل من فوقه على من يشاء من عباده

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

و ذى الكفل اى يوشع وشعيب + وموسى + ومارون + واليسع + والياس + وذى النون اى  
يونس + وعزير + وداود + وسليمن + وابوب + و زكريا + ويحيى + وعيسى + ومحمد عليه السلام بلهائم  
واشمول + وشمعون + وخضر + وخرقل بن اسرائيل + ومن غير الانبياء ايضا كما صاحب الفيل + وصاحب الكعب  
وصاحب الررس + وقوم تبع + وياحوج + واصحاب الاخذ + وعاد + وثمود + من القبائل  
ومريم + وزليخا + وبلقيس + وامرأة فرعون + وامرأة نوح + وامرأة لوط من النساء + ومزود + و  
والموت + ونجى نضر + وفرعون + واما ن + وقارون + وازر + وعمران + وبشرى + ومارون  
وبطم باعور + وابيل + وقابيل + ولقمان الحكيم + وذى القرنين من الرجال + وجبريل + وميكائيل  
وماروت + وماروت + والرعد + والبرق + وملك خازن جبرئيل + وسجبل + وصيد + من الملائكة  
وزيد + والى لبب + واكثر الصحابة + والكفار والمنافقين + والمجادلين + مع النبى عليه السلام + وحمزة  
واحوال + ومجزة من نزل النبى عليه السلام مما يحتاج الى مزيد تفصيل + واما الاخبار والآية فمن موت  
نبى آدم + وكيفيته وما يفضل بعده + واحوال القبر + وما فيه من الثواب + والعقاب + وعلامات القيامة  
الكبرى من الدجال + وياحوج + وماحوج + وغيره + والنفحات الثلاث + وحساب + والجنة + والنار  
وما فيها من النعم والعذاب + والموض + والميراث + والشفاعة + والصلوة + والاهبار +  
وغيره + واما الامثال فمنها ما هو ظاهر ذكر المثل فيه مثل قوله تعالى مثلهم كمثل الذئب استوقد نارا  
ومنها ما كان ذكر المثل فيه مثل قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل + ولا تأكلوا أموالكم  
ذلك وقوله تعالى والذين اذا اتوا بالمال يسرفوا ولم يفتوا + وقوله تعالى ولا تجعل  
يك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط وقوله تعالى ولا تجعل بصلا لك ولا  
تخافت بها + واما المواعظ فترجع الى المواد المذكورة + وهى كثيرة فى القرآن + واما القرآن على حدى  
وجاها مثل عليها + واما الاحكام الشرعية فى معظم علوم القرآن + وعلى معلومات القرآن + واذى مع طلبها فتش على  
على مستنبط منها المشرعات كلها لا يكاد يطلع عليها الا بعد جهد جهيد + واما ما يعين + ودار وبعد وار من قضايا  
والمجتهدين + وقد كنت قد ايسر من افواه الرجال الكرام + ان الامام الغزالي الذى هو من اجلة علماء الاسلام  
قد جمع آيات الاحكام + بحسب الطاقة + والامكان + حتى بلغت خمسمائة بلا زيادة ولا نقصان +  
وكنى على ذلك برهة من الزمان + وودة من الاكوان حتى وقعت على كتب الاصول + للعلامة الفحول +

و اما احوال  
رسول النبى  
صلى الله عليه  
واحوال  
نبى آدم  
فى الآخرة  
وسيا ولا فلاح  
بغير  
موت  
بجوع  
منه  
منه  
منه



ذكر وايقبها تلك القصة البدئية واوردها هناك بما قاله الحكاية العجيبة في علمها زوت ايماناً وكملة ايماناً طمعت  
 ان تخلص تلك الآيات وان تجسبها في القعدة والقيامات في علمها جده عليها المرافعة ولم اقف منها اثرها فامرت  
 بلسان الالهام في الكون من الالهام ان يستظهرها بعون الله تعالى وتوفيقه استخراجاً بدياً بطريقة فاخذت اجمع  
 الآيات التي تنبسط عنها الاحكام الضمنية والقواعد الاصولية في المسائل الكلامية بالترتيب القرآني ثم قسماً  
 باحسن وجه من التقدير ثم قسماً بالاجابة من التحريم في احوال من الكتب المتداولة لفحول العلماء والزرزب المتعارفة  
 بين الامة والصلح وما ذلك من فن شعب بل من فنون مختلفة وشعب كثيرة فمن كتب لتفاسير نوار التنزيل وما  
 التناويل وكذا الكتاب الجليل الثاني بابر البرهان في الموسوم بالاتقان في علوم القرآن وتفسير الشيخ الزبير  
 المولى المعروف بظهير الشريعة الخوري في تفسير الشيم الكلبية العلي الحسين الواعظ الكاشفي وتفسير الشيخ الاجل العلامة  
 الغضائرية وكذا الثقة المعروف بجار الله العلامة في ومن كتب لفقه شرح وقاية الرواية بحواشيها وكتاب البدي  
 لبشرها وكذا الفتاوى المأوية في المسائل الضمنية ومن كتب الاصول للامام الاجل في الاسلام العلي بنزوي  
 مع الكشف وشرح شيخ الهدا واليهاء في فروع من كلام شيخ الجسام وتصنيف الامام الغلام حافظ الدين البخاري  
 وكتاب التوضيح مع شرحه التلويح في مختصر اصول ابن طاجب مع شرحه المشتهر في المشارق والمغارب  
 ومن كتب الكلام شرح العقائد لسعد الدين القناري في سبع حاشية للفاضل المولى الحياي وكذا اثرت الشراف  
 السيد السند في على الوقوف المشهورة للفاضل المضرب وقد لفت اليها بعض ما ذكر في كتب السيرة والمحدثين فضلاً  
 ما اورد في بعض المفسرين وحمدت السيد هاشم في البجائات الشريفة والناكث الطيفة تالم اظهر في كلامهم بالتصريح  
 بها ولم اجد الاشارة اليها واخترت من الآيات ما يكون المسائل فيها صريحة او تشير اليها اشارة فورية او  
 المقصود بالامثال وان كان الاعتبار فيها من صفات الرجال لكن لا يمكن ذلك الا باستيفاء النفس لكثرة القرآن  
 وقد ضاقت عليه فرصة البسيان في اعمل ما قاله العزيز الى راجع في هذا المتابعة في والا فاصح بصاحب  
 الاتقان من قول البعض في تلك الطريقة وسوان المصحة فيها المسائل ما في وخسون قد رجم  
 في خوضهم لم يعيول وبنكاه من انحاء الملك الحق المبين في والاراد في القوة المتين بحيث  
 وقعنا لحفظ القرآن المجيد وذكر الفرقان المجيد في مدة الامر الطويل للمبين في او كان غاية  
 سبع سنين في بعض النصوص من غير الجبار ولا الاعراب في وبدا بالامر في الارتياب في ثم وقعنا لتحصي  
 العلوم الدينية في وتحميل الفنون الشرعية في حتى او بلغت ست عشرة ادا ان الالهام في وشرعت

قراءة اصول الشيخ الحسام وفتحت بتسويد هذه الصوائف والمهت بتزوين تلك اللطائف ثم جمود الترجمة  
 بصرف السفر ونحوه انظمت بصرف السفر وكنت في زمان صار علم العقول مشهورا به وعلم المنقول والاسلام  
 كان لم يكن ثباتا كورا فلان شرحت شرح مطالع الانوار مطلقا باخيه من الامم اراوان اذ بلغت حدى عشرين  
 سنة بمعارف اللسان في سنة الف وتسع وستين من الهجرة صاحب الزمان في تتمت الكتاب بحون الله للعلم  
 وفضضت عزه فانه بالاختتام في وسية بالنفس **الاحمدية** في بيان الايات الشرعية في وصيته  
 طلع نخل الملك مدد ولله وصاروا للشرع بالغز معقودا وعلبت علوم الشرائع وطهارة الاحكام وهدت  
 الكفر بخاتمة الانام ظهرت اقامة الحد ووثار الجمع والاعياد في اطراف الشرق واقطار الغرب سائر البو  
 وكل ذلك بما من في ولا سلطان المؤمنين بالملك فيام العالمين في ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة  
 باسط مهاد العدل والافاضة ادم احاسن الحور والاعتصاف مروج الشريعة الغراء بحسن الله الخفية السنية  
 صاحب المفاخر والمآثر جامع المراتب المناقب بحر الدرر في الطفر مربي ذوى الفضل الصغير والكبير محي  
 الدين محمد اورنگ زیب المكيه لا زال لمجا الافاضل والانام وطلاذ البهمن حوادث الايام وبارج حصنا  
 حصينا للاسلام بالبنى الله عليهم السلام وليست الدهر منا طمعا للدنيا وطلبا للآثان والخبث بل حبية  
 وحرصا لازيا والدين ازل من اهل هذا الشأن ولا من قرسان هذا الميدان ولكن حسبي منه اشاء  
 من اعلاء الدين وكفيني بالزنى منه في كل حين فسبحانك اللهم انت العالم بسركنا وانت السائر لكبارنا  
 وانت المنعم علينا وانت الكريم بنا تقبل منا تصفيتنا وروح في العالمين باليقنا وثبت قلوب اوليائنا على الاشفاق  
 والخلق العظيم وقلب قلوب على اعدائنا الى الاطمان والكريم العليم انت العالم الحكيم والروف الرحيم وانا انا  
 في الامول بحسن توفيقه اقول وبذا فمن الكتاب سورة الفاتحة خالية عن تعيين المسائل وبعد سورة البقرة  
 وفيها آيات كثيرة من المسائل الاولى في ان الاباحة اصل الاشياء في فرضية الصلوة والزكوة والركوع في  
 الصلوة ووجوب الجماعة ثم في حوازمهم انهم في حرمة دم المستثم فيما ينسحب في القبلة ثم في ان الولد يعق  
 الوالد ثم في عصمة الانبياء وعدم امامة الكافر ثم في احكام بيت الله وكونه لنا ثم في الاجاه حجة ثم في فرضية النوح  
 الى الكعبة ثم في فضائل الشهداء واثبات التغميم في القبر ثم في السعي من الصفا الى المروة ثم في بعض طهريم كاهن في  
 الايمان المفصل واحكام الاسلام ثم في وجوب القصاص والخو عنة ثم في الوصية ثم في وجوب الصوم وكيفية سقوطه  
 عن الشيم الخبايا العدية وعن المنيض والمسافر والقضا واجابة الدعاء وحده الصوم وحرمة الطوى في الامم كما في

آيات كثيرة متواليه ثم في حرمة اخذ مال الحرام والحكمة ثم في تسخير بعض عادات الجاهلية في الجرم ثم في بعض مسائل القتال  
 آيات كثيرة متواليه ثم في الحج والعمرة وبيان الاحصاء عنهما ثم بيان احكام التمتع ثم في بيان وقت الحج وشتر الطواف والوقوف  
 بعرفة والمزدلفة ثم في تكبيرات التشريق وفي الجار ثم في حرمة الحر والميسر وبيان نفقة الزكوة واصلاح النياح ثم  
 في حرمة تلحق المؤمنين والمؤمنات مع المشركين والمشرقات ثم في حرمة العمران حاله الخيف ثم في عدم طلاق محصنة وبيع  
 كثير الحلف وتيسير الايمان والمواخذه فيها وعدمها ثم في بيان الابلاء ثم في عدة المطلقة وبيان الرجعة فيها والطلاق  
 الرجعي والمسلم والغايظة وبيان انقضاء العدة والنكاح بعدة آيات كثيرة متواليه ثم في بيان الرضا مدة وجوب النفقة  
 والكسوة للموالة ثم في عدة المتوكلين زوجها ثم في جواز تعريض المعذرة بالخطبة ومنم نكاحها قبل  
 العدة ثم في وجوب المهر والمتعة وعدمه بطلاق غير المدخول بها ثم في فرضية الصلوات الخمس وفرضية القيام فيها  
 وسقوط التوجه الى القبلة وقت التوضوء فيها ثم في نفقة المعتقات ومكناهن ثم في عدم الغرامين اليهم واطاعوا ثم في  
 الموعدة والصفات ثم في زكوة التجارة والعشر ثم في فضائل النفقة وان العمل واصل النفقة ثم في النفقة مع وابدائها  
 واختلافها ثم في حرمة الربو وعذابه ثم في الربو في الدين وبأجل الدين عن المعسر ثم في بيان بيم المسلم وكتابته  
 والمارء والاستشهاد وغيره كيفية الاستشهاد والشهادة على البيم ووجوب الدين عند عدم كتابة الدين بثان  
 طويلان ثم في ان عزم الذنوب غير مغفور ثم في عدم التكليف بالاطلاق وعدم المواعدة لخطاة النساء  
 وبعد سورة النور وفيها آيات المسائل الاولى في بيان الحكم المتشابهة ثم في تفصيل البشارة على الاكمة ونكاح القفا  
 فيما بينهم ثم في تفصيل نينا عليه السلام على الانبياء ثم في كون البيت اسما وبيا فرضية الحج على المستطيع ثم في  
 فرضية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم في كون الاجماع حجة ثم في حرمة الربو وان لا يزوج المؤمن من  
 بالذنوب الكبار ثم في تعليم العلم وان خبر الواحدية وبعد سورة النساء وفيها آيات المسائل الاولى في بيان  
 الاربعة والواحدة من الازواج والعدل بينهما ثم في اعطاء الميسر للزوج وحرمة المرأة الا بالزوج ثم في اعطاء الو  
 المال لاجنه عدم اعطائه للسفهاء الصغار ثم في قسم بعض ما كان الجاهلية من كل الميراث بيان شرعية ثم بيان  
 ما قسم من اعطاهن من شركة لبيتا والمساكين واولى اقربى العيز الوارثين ثم في قسم الميراث بين اصحاب الفرضيات  
 طوائف متصلين ثم فيما شئت من حدود الزنا ثم في عدم قبول ايمان الباسر متوبة ثم في قسم بعض عادات الجاهلية النكاح  
 اثبات متعلقاته الامان خلعا ايناك ونصف ثم في المولا كما هو وجوب المهر والازاد وعليه عدة نصف اخرى ثم في جواز نكاح  
 الاميرة على الخوة ولو كانت من المودين اخذ ان يجوز البيع بالتقادم في ولا المولاة ثم في بيان صحة الرجل مع المرأة

والعشرة مما تم في بيان الطوق ثم في حرمة الصلوة حال السكر وحال الجنابة وبيان التيمم ثم في بيان ان الشك غير مغفور ثم في اداء الامانات على الوجه الحق ثم في بيان ان الطاعة اول الامر واجبة ثم في الخروج الى المياد منفردة ومجتمعة ثم في ان رد السلام فرض ثم في بيان القتل خطأ وجوب الكفارة والدية فيه ثم في عدم الكفارة في العدم ثم في حرمة القتل بجر وكلمة الشهادة ثم في وجوب الحجرة ثم في فضائلها ثم في قصر الصلوة للمسافر ثم في بيان صلوة الخوف ثم في بيان صلوة الرضخ ثم في ان الاجتهاد بنائز للنبى عليه السلام وان الكلام النفسى حق ثم في ان الاجماع حجة قطعية ثم في شبه الزوجة فونتها لغيرها ثم في بيان العدل بين الناس ثم في اداء الشهادة على الوجه الحق وجوازها على الاقارب والوالدين ثم في ان الكفار لا ولاية لهم على المؤمنين ثم في ان الربوا حرام في جميع الاوقات ثم في بيان حكمة الفرائض آية وبعد ما سورة المائدة وفيها آيات المسائل الاولى في حل الانعام وحرمة الاصطبا وحالة الاحرام وحرمة شتات المذبح والهدى والفلاند ونحوه ثم في بيان ما حرم اكله ثم في بيان مسئلة الاصطبا وثم في بيان حال الذابح وجواز نكاح المومنة والتكاثيرة ثم في فرائض الوضوء والغسل والتيمم في قطع الطريق ثم في السرقة ثم في القصاص النفس وما دونه ثم في ان العمل القليل لا يفسد الصلوة ثم في شعيرة الاذان ثم في كفارة اليمين ثم في حرمة الخمر والميسر ثم في حرمة الصيد حال الاحرام وبيان كفارته ثم في جواز صيد البحر حال الاحرام ثم في شعيرة البهني والعلاء ثم في ان حل المطلق على المقيد لا يجوز ثم في نسخ بعض ما حرم في الجاهلية من البجيرة والسائبة والوصيلة والخاتم ثم في بيان الاشهاد والدعوى وتخليف الشاهد والدعي والمدعى عليه وغير ذلك ثلث آيات صلة وبعد ما سورة الانعام وفيها آيات المسائل الاولى في عدم حضور مجلس البعثة ثم في اكل الذبوح ثم في ذكر اسم الله عند الذبح ثم في نسخ رموم الجاهلية في القسمة ثم في نسخ رسم اخرايضها ثم في ان الجنين الميتة حرام ثم في بيان زكوة الزرع ونحوها ثم في بيان بعض المحللات والمأخر ثم في بيان المحرم اكلها ثم فيه ايضا ثم في ان احدى من ثلث وسبعين فرقة ناجية والبواقي هالكة ثم في بيان علامات البقرة وان طلوع الشمس من مغربها من العلامات وبعد ما سورة الاعراف وفيها آيات المسائل الاولى في القيام الى الصلوة والتوجه فيها الى القبلة وادائها في المسجد ثم في ان ستر العورة فرض في الصلوة ثم في احوال الاعراف وحقيقة ثم في حرمة اللواطه ثم في ان الامن من عذاب الله كفر ثم في تحريم



الطهارة ووضع الاصر والاعلال عما تم في ان الميثاق حتى يتم في ان الموت لا يغير خلف الامام وبعد  
 سورة الافعال فيها آيات المسائل الاولى في حكم الانفال ثم ان الامام عليه السلام في عدم الفرار من  
 وان هذه الحرب ليس بمنوع ثم في عدم الطهارة في الامانة وعدم الطول في المعركة ثم في ان المقاتل لا  
 سقط عنه قضاء العبادات ثم في تسمة الغنائم ثم في نفق الذمى العبد ثم في الجهاد بالليل واليوم  
 والصلح في الحرب ثم في ان الكفار يجب قتلهم ما داموا اضعاف المؤمنين ثم في بيان الاسرى والقفل ثم في  
 نسخ من التوراة بالهجرة وبعد سورة البراءة وفيها آيات المسائل الاولى في وجوب القتل كائنه  
 الموتى وواقاة الصلوة واتياء الزكاة ثم في مسئلة الاستيمان ثم في نفق الذمى العبد ثم في ان ليس للكلاب  
 وانما هو للمؤمنين ثم في انه لا يجوز للكانز دخول المسجد لمجرد الحج والعمرة ثم في الجزية ثم في زكاة الذهب والفضة  
 ثم في ان السنة الشرعية بالالهة ثم في فرضية القتال على جميع المسلمين ثم في بيان مصارف الزكاة  
 ثم في ان الاستبزاز بالشرعية كفر ثم في ان الصلوة على الكافر لا يجوز بحال ثم في عدم القتل  
 على الضعفاء ثم في اخذ الزكاة من المؤمنين والدعاء لهم ثم في مسجد الفرار والتقوى وتفضيلة  
 الاستحباب بالاله وان من الذكر لا ينقض الوضوء ثم في ان الدماء والمقاتل في استحقاق الغنمة ثم  
 في ان خبر الواحد يوجب العمل وان القتال لا يجب على الضعفاء وبعد سورة يونس  
 وفيها آية في فضيلة مسجد البيت وبعد سورة هود وفيها آية في اوقات الصلوة الخمس  
 وبعد سورة يونس وفيها آيات من المسائل الاولى في ان بيع الحر باطل ثم في  
 ان تعليق الكفالة بالشرط جائز وانها تنقذ لفظ الزعيم ثم في جواز بيع الطعام مكانة وجواز البضاعة  
 وبعد سورة رعد خالية عنها وبعد سورة ابراهيم وفيها آية في اثبات عذاب  
 للقر وبعد سورة الحجر خالية عنها وبعد سورة النحل وفيها آيات المسائل الاولى  
 في مناهم الانعام وما يتعلق بها ثم في حرمة الخيل والبغال والحمير ثم في ان لو اسك حلال وان الخل  
 يطلق على الخمر ثم في بيان شرب السكر ثم في بيان المرقوق ثم في طهارة الصف والشعر والوبر في  
 استحباب الاستعاذة ثم في جواز الكفر حال الاكراه وبعد سورة بني اسرائيل وفيها آيات المسائل  
 الاولى في المعجزة ثم في شرعية القصاص ثم في حد البلوغ ثم في اوقات الصلوة وتفضيلة الجهاد في الله والافتاء  
 في القرارة ثم في تكبير النحرية وبعد سورة الكهف وفيها آيات الاولى في مشروعية اوكالة

ثم في بيان ان خرج يا جوج وبأجوج من ملائكة الجنة وبعد ما سورة مريم وفيها آية في بيان ان الصراط مستقيم  
وبعد ما سورة طه وفيها آيتان الأولى في قضاء الصلوة ثم في اوقات الصلوة وبعد ما سورة الانبياء وفيها ثلث  
آيات من المسائل الأولى في بيان التوحيد ثم في عصمة الملائكة ثم في ان المجتهد يخطي ويجب بعد ما سورة  
الحج وفيها آيات المسائل الأولى في بيان انه لا يجوز بيع دور مكة ثم في بيان الحج وذبح الهدايا والاكل منها  
والطهارة واقفا، النذور وطواف الزيارة ثم في ان الهدايا يجب ان تكون سليمة عن العيب ثم في ذبح  
البدن والاكل منها وبعد ما سورة المؤمنون وفيها آية في بيان ان غاصب البيضة يضمنها فظن وان  
افترخت في يده وبعد ما سورة النور وفيها آيات المسائل الأولى في حد الزنا ثم في حرمة نكاح الزاني مع  
الصاحبة وبالعكس ثم في حد اللعان ثم في الاستيذان عند دخول بيت الغير ثم في عورة الرجل  
والمرأة من الاجنب المخارم ثم في نكاح الرقيق ثم في المكاتب ثم في حرمة الاكراه على الزنا فلما رتبتم في  
الاستيذان عند دخول الموالى والاطفال ثم في حرمة انهار الزينة للنساء الضعيفات ثم في  
بعض مسائل الشرب والطعام ثم في ان الامر للوجوب وبعد ما سورة الفرقان وفيها آيتان الأولى  
في كون الايام مطهرا ثم في قضاء الورد وبعد ما سورة الشعراء وفيها آيتان الأولى في جواز القراءة  
بالفارسية في الصلوة ثم في جواز الشعر وعدمه وبعد ما سورة النمل وفيها آية في ان خرج الذئب  
من علامات القيامة وبعد ما سورة القصص وفيها آية في ان المذبح يجوز ان يكون برقي الغنم  
وبعد ما سورة الحنكوت خاتمة عنها وبعد ما سورة الروم وفيها ثلث آيات من المسائل الأولى  
في مشروعية العقود الفاسدة بين المسلم والحربي ثم في الصلوات الخمس ثم في نفقة الحام و  
بعد ما سورة لقمان وفيها ثلث آيات من المسائل الأولى في حرمة التفتيح ثم في ان يطاع  
في حق الكفر والمعاصي لا يجوز في ان خسا من الغيب لا يعلم الا الله وبعد ما سورة الم الم السجد  
وفيها آية في ان الاصل لم يسم بواجب على الله تعالى وان الشبهة مشبهة تعالى وبعد ما سورة الاحزاب وفيها آيات  
من المسائل الأولى في ان المطالبة بالام ليست بام والتبني ليس بام ثم في ان اولى الارحام يتخون التركة ثم  
في ان الخيرة اذا اضررت زوجها لم تطبق ثم في تفصيل ازواجه النبي صلى الله عليه وسلم ثم في ان الامر للوجوب وثبوت الغنم  
وعتق العبد وحل حليته المتبني ثم في ان نيا عليه السلام خاتم الانبياء ثم في ان غير المدخول بها اطلق لعدة عليها  
ثم في حل الازواجه بالمهور وحل مبات العم والعمة والخال والخالة والعماد الكاهم بلفظ الهبة وكون المهر مقدرا شرعا

ثم في احتجاب النساء من الاجانب وعدمه من المحارم ثم في ان الصلوة على النبي عليه السلام واحدة علم  
المؤمنين وبعد ما سورة سبأ واطر غايتان عنها وبعد ما سورة يس وفيها آية في بيان الحشر على طهر علم  
الكلام وبعد ما سورة والمصافات وفيها آية في ان من نذر بذبح الولد لم يذم ذبح الشاة وبعد ما سورة هود  
وفيها آية في ان الركوع يقوم مقام سجدة الثلاثة وبعد ما سورة زمر وفيها آيتان من المسائل الاولى  
في ان الحجر مرضي لله تعالى والشرع بمرصبة تعالى ثم في الفخة الصور وخفية البعث ووزن الاعمال ونحوه  
وبعد ما سورة المؤمن وفيها آية في اثبات عذاب القبر وبعد ما سورة حم السجدة خالية عنها وبعد ما سورة  
شمس وفيها آيتان من المسائل الاولى في ضمان الجنائيات ثم في اقسام الوحي وبعد ما سورة زخرف  
وفيها آية في ان نزول عيسى عليه السلام من علامات القيامة وآية في بيان ان كون الشهادة العلم وبعد ما سورة  
الدخان وفيها آية في ان الدنان من علامات القيامة وبعد ما سورة الجاثية خالية عنها وبعد ما سورة  
الاتحاف فيها آيتان من المسائل الاولى في ان مدة الرضا حولان ونصف جمل ثم في ان نضر ايمان الجن  
هو المغفرة من الذنوب لا دخول الجنة وبعد ما سورة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وفيها آية في باب قتال منسوخة  
عندنا وبعد ما سورة الفتح وفيها آيات من المسائل الاولى في انه لا يقبل من شركي الحرب الاسلام  
او سيف ثم في انه لا يجب القتال على الضعفاء ثم في ان مكة فحيت عنوة لا صلحاً ثم في ان مذبح بدري المحجور  
ثم في ان المرة يشترط فيه الحلق ثم في بيان فضائل الصحابة وبعد ما سورة الحجرات وفيها آيات من المسائل الاولى في  
الاخوية قبل الصلوة وفي يوم الشك ثم في ان خبر الفاسق واجب التوقف ثم في ان قتل البالغ واجب بعد  
سورة في خالية عنها وبعد ما سورة والذاريات وفيها آية في اتقاء الايمان والاسلام وبعد ما سورة والطور وفيها  
آية في ان الخصال المؤمنين متبهم بالهم وبعد ما سورة القمر وفيها آية في جواز الالباب وبعد ما سورة الرحمن وفيها آية  
في ان النخل والارمان ليسا من الفاكهة وبعد ما سورة الواقعة وفيها آية في تسبيح الركوع والسجود  
وعدم جواز مس المصحف للجنب ونحوه وبعد ما سورة اخذ خالية عنها وبعد ما سورة المجادلة وفيها  
ثلاث آيات في كفارة الظهار وبعد ما سورة الحشر وفيها آيات من المسائل الاولى في ان القهار  
خفية ثم في ان بدم ديار الكفار وقلم اشجارهم جائز ثم في قسمة الفنى وبعد ما سورة الممتحنة وفيها آيات  
في جواز الوصية للذمي دون الحرلي ثم في جرة ازواج الكافرين الى المؤمنين وبالعكس آيتان منسوختان  
ثم في سعة النساء آية وبعد ما سورة الصن خالية عنها وبعد ما سورة الجمعة وفيها آية في اتمام صلوة الجمعة

وحرر البعوض وقت النداء وبعد سورة المنافقون وفيها آية في ان الشاهد من صنف الايمان وبعدها  
 سورة التغابن خاتمة بنا وبعد سورة الطلاق وفيها آيات الاول في الملاقاة والبعث ثم في سورة  
 المائدة من حيث الزوج ووجوب العدالة في الاشهاد ثم في عدة الصغيرة والاشهاد والحاملة ثم في سكران  
 المطلقات ونفثها وارضاعها ولدها وبعد سورة التحريم وفيها آية في ان تحريم الحلال بين وبعد  
 سورة الملك والنون والحق والمعارج خاتمة بنا وبعد سورة النوح وفيها آية في كبرية  
 سورة الاستسقاء وبعد سورة الجن وفيها آية في انه لا يجوز كلام الدنيا في السجدة وبعد سورة  
 المزمل وفيها آيتان في قيام الليل ثابتهما نسخة للاول وبعد سورة المدثر وفيها آيتان في  
 في آية التحريم وطهارة الثوب في الصلوة ثم في ان الشفاء جازة للمؤمنين وبعد سورة القيمة  
 وفيها آيتان الاعلى في جواز تأخير البيان ثم وجوب الرؤية للمؤمنين وبعد هاكثير من السور  
 الى آخر القرآن خاتمة بنا الاسورة المنشقة فان فيها آية في وجوب سجدة التلاوة وسورة  
 الاعلى فان فيها آية في ان التحريم خارجة عن الصلوة وسورة الكوثر فانها تدل على حجة الخوض  
 الكوثر وعلى وجوب التقية والعدل علم بالصواب واليه المرجع والالب سورة الفاتحة  
 ام القرآن واصله ومبنيته تشمل اجمالا على جملة ما في القرآن تفصيلا كيف لا والكتاب يعرف  
 بعزائه وديانته فيها شائبة من احكام الفقه وقواعد الاصول ومسايل الكلام واثبات الواجب  
 وتوجيهه وخصائص المجاميد وكونه خالقا لافعال العباد وكلها وكون الحرام رزقا كالحلال في جميع  
 اهل الطاعة والتعذيب الكفار وحقيقة يوم الحشر جميع ما فيه واداء العباد بالاخلاص وكونه تعالى  
 مخصوصا بها والبلالها وكون الهداية والضلالة من جانبه تعالى خاصة وكون شريعته نيا على السلام  
 بموافقة لبعض شرائع اليهود والنصارى دون بعض وجوب الانبا بسبل المؤمنين سيما في السنة  
 والجماعة حجة اجماع وامثال ذلك كل نظر بالمثل ولا كان بل ما ذكر مما ياتي مفصلا ولم يكن ايضا فارقا بين اهل البيت  
 حتى منها ولدت عنها كثر النعمان فترعت بموت في سورة البقرة فحي مسئلة ان الالبعة اصلهم ولا يتايدوه هو الذي حلق  
 لكم في الارض جميعا كما استثنى الى السماء فسق فمن يمنع  
 منكم ومنه يهلك شيئا عليه هذه بيان نعمته يخاطب بها الكفار والمؤمنون  
 او كلاهما واللام في لكم للاقتناع والمعنى خلق جميع ما في الارض لانتفاعكم في دنياكم باستغفاركم بها





انه ذكره بلفظ التبديل وبيننا بلفظ النسخ والايشاء وقد اشار به بقوله والعدل اعلم باينزل ويقول بل انكرتم  
 لا يعلمون الى اسرار النسخ كما اشار به بقوله لم تعلم ان المدعى على كل شيء تعد برأى ذلك فبالجملة فلا بد منها من  
 بيان النسخ والايشاء فنقول النسخ في اللغة التبديل وفي الشرعية عبارة عن انتفاء الحكم الشرعي المطلق  
 الذي كان في تقرير او اتمام استمراره فتبدل في حقا وبيان محض في حق صاحب الشئ كما في المقتول  
 فلا يلزم منه سفاهة الله تعالى ومحل النسخ حكم يحتمل الوجود والعدم في نفسه بان يكون واجبا لانه كوجوب  
 الايمان ولا مستغلا لانه كحرمة الكفر ولم ينتج به ما ينافي النسخ من توقيت او تأبيد ثبت نصا او  
 خالفا توقيت لا نظير له في الشريعة والتأبيد الذي ثبت نصا مثل قوله تعالى خالدين فيها ابدًا  
 والتأبيد الذي ثبت دلالة مثل سائر الشرائع التي قبض عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وشريعته  
 التمكن من عقد القلب يعني يكون زمان الفصل من المنسوخ والناسخ قد رايتم فيه من الاعتقاد  
 على المنسوخ ثم ينزل النسخ ولا يشترط زمان التمكن من فعل المنسوخ خلافا للمعقولة ثم انه قد تقرر  
 ان القياس لا يصح تأمينا وكذا الاجماع عند الاكثر وانه يجوز نسخ الكتاب بالكتاب والسنة  
 بجوز نسخ السنة بالسنة وبالكتاب عندنا وعند الشافعي لا يجوز نسخ الكتاب الا بالكتاب ولا  
 بالسنة تسكما بانه لو جاز نسخ الكتاب بالسنة ليقول المنكرون المجادلون ان الرسول اول الكتب  
 لله تعالى فكيف نؤمن من تأبده بسبب تبليغه وكذا لو جاز نسخ السنة بالكتاب ليقول الطاعنون ان الله  
 نوله ولا فكيف نؤمن به في نسخ النبوة ونحن نقول ان النسخ ليس بتبديل في الواقع بل هو بيان محض  
 بان الذين بعدهم اشتهاء كلام رسول الله او رسوله مدته انتهاء كلامهم به واما الطعن بلامفرغته في  
 تنقيح ايضا على ما عرفت هكذا في الاصول ولا يقال ان قوله تأت بحججها او مثلها يقتضي عدم جواز  
 نسخ الكتاب بالسنة او السنة بغير الكتاب ولا بحجج من لا نأفقول ليس المراد بالتحجير والمثل المثل  
 لك في اللفظ بل في النظم والثواب ويجوز ان يكون السنة خير من الكتاب او مثله فيها وهو ما  
 تن به المدعي لاسن الكتاب وعلى هذا يطل ايضا ما تمسك الامة من انه لا يجوز نسخ النسخ بغيره  
 مثل اذ البصر يقتضي ان يأتي بديل هو سابق او اخف منه وذلك لانه يجوز ان يكون عدم الحكم  
 الحكم الا نقل خير او اصله في النظم والثواب والنسخ قد يعرف بغير النسخ ايضا كما ذكره  
 ايضا وهي ولكن يناقضنا من غير الشافعي والناسخ الخير كنسخ الصلوات الخمسين بالمس

[illegible]



لم يذكروا المنسوخ الاصل وان منسوخ التلاوة والحكم جميعا لم نجد له مثالا لعدم ذكره فممكن ان يكون ذلك مما يجب  
من القلوب فيدخل في المنسوخ فيكون المراد من قوله نسخ منسوخ احد ما حفظ ومن قوله او نسخا منسوخ  
التلاوة والحكم جميعا وانا اعاد مع دخوله في المنسوخ الطهار الكمال في النسخ حيث لا يعني منه اثر في  
اللفظ ولا في المعنى وهذا مما انفرد به خاطري ولله الحمد على ان جعله مواثقا لكلام الامام الزاهد في ترجمة  
الآية ثم انه لا يتعلق لنا غرض بقاصيل القسمين في منسوخ التلاوة والحكم جميعا ومنسوخ التلاوة دون  
الحكم اذ ليس من ذلك في القرآن شيء وانما يتعلق بذلك بمنسوخ الحكم دون التلاوة اذ لا بد من العلم  
به لكل من يعمل بالقرآن وليست بذات مسائل يعمل عند الغاية بالآخر دون الاول وبذا موقوف على  
مسألة ان اى سورة دأى آية من القرآن نزل اولها او اياها نزل ثانيا وان اياها نزل اياها نزل  
حتى يكون المقدم منسوخا والمؤخر نسخا وان اى سورة قتل المنسوخ والناجى جميعا واياها قتل المنسوخ  
او الناجى فقط واياها قتلها جميعا وان اى فرق بين التخصيص والنسخ وادى آية تحمل النسخ ولا تتميز  
كل ذلك صاحب الاتفاق باللاتصوير المزيدي عليه وانا انا اعد عليك تفصيل آيات منسوخة الحكم دون التلاوة  
وقعت عليها باستقراء الكتب فاعلم اولان الآيات التي ذكر فيها العفو والصفح مثل قوله وما عليك الا البلاغ  
وقوله لكم دينكم ولي دين او النهي عن القتال ابتداء مثل قوله ولا تعدوا ان الله لا يحب المحندين اى  
لا تبدوا بالقتال كلها منسوخة بالآيات التي امرنا فيها بالقتال مثل قوله وقتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم  
كافة وقوله فاذا انسلم الاسير الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وكلاهما غير مقصود في القرآن فقال  
علام الزاهد ان قريبا من سبعين آية منسوخة آيات القتال وقال صاحب الاتفاق ان ثمانية واربعة و  
عشرين آية منسوخة بقوله فاذا انسلم الاسير الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ثم ان هذه الآيات  
تدل على حرمة القتال في الشبه الحرام ومثلها قوله يا لوليك عن الشبه الحرام قال فيه قاتل خير  
وقوله ولا الشبه الحرام ولا الهدى ولا العلاء وكل ذلك منسوخ بالآيات المطلقة وكذلك يدل هذا على  
جواز في الشبه الحرام ابتداء وان شاء وليس كذلك في مخصوصة بقوله ولا قاتلوا المشركين حتى يقاتلوا  
فيه فان قاتلوا قاتلوا صرح به صاحب الكتاب وان قوله وقتلوا المشركين كافة وامثاله يدل على وجوب  
القتل للذمى ايضا كما لم يفتوا منسوخ بقوله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون  
الحرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يطيروا الجزية عن يديهم صاغوك

ببعض قوله  
واستوفى  
العدا  
ان قيل  
انما هي  
في غير ذلك  
مفيدة  
القتال  
وسبب





وعلى الذين يطعمون خدي طعام مسكين قالوا انها تدل على ان من اطاع اداء الصوم يجوز له ان يخطو مسك  
 لكل يوم مسكين وليس كذلك فهي منسوخة بالآية التي بعد ما هي قوله من شهد منكم الشهر فليصمه فانه امر  
 بوجوب الصوم لكل من شهد اشهر وقيل ان هذه الآية محكمة وكلمة لا مقدرة يعني من لم يطعم اداء الصوم  
 ينظر ويطلع لكل يوم مسكيتا فثبت منه مسئلة الشتم الثاني وقوله تعالى ولما لولم ما ذابفتون على  
 العفو قال صاحب الحسني والدارك ولما لم الزائد العفو هو الفضل فهو يدل على جبر معرف كل المال الفضل  
 عن الحاجة ولا يفرض الصرف الا بمقدار ربع العشر فهو منسوخ بآية الزكوة وقوله تعالى والذين يتوفون  
 منكم ويذرون ازواجا وصية لاز واجهم مناعا الى الحول عيشه سراج قالوا ان هذه الآية تدل على  
 وجوب الوصية للشركات حين الموت والسكنى وجوب العدة حولا كاملا فوجوب الوصية منسوخ بآية  
 الميراث الذي هو الرع والتمن والسكنى منسوخ عندنا بحديث لا سكنى ثابت عند الشافعي وم وجوب  
 العدة الى الحول منسوخ بآية قبله هي قوله والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن  
 اربعة اشهر عشرة او ما من الناس في القرآن الا وهو متأخر عن منسوخة طلاوة كما انه مؤخر عنه  
 نزولا الا في موضعين احدهما هو هذا والثاني هو ما يأتي في الاحزاب صرح به في الاثقان فعندى  
 في اكثر من موضعين كما ينكشف عليك ثم هذه الآية الناس تدل على ان عدة متوفى الزوجة اربعة  
 اشهر وعشر اسوا كانت ما طلا ولا ويسر كذا تلك بل عدة الحامل وضع الحمل فيهما اجتمع متوفى  
 الزوج والحاملة منسوخة بآية الطلاق وهي قوله ولات الاحمال اجلسن ان يعرضن حملهن وذاخذنا  
 وعند الشافعي رح وقيل هذه الآية الناسخ غير منسوخة بل تعد الحاملة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر  
 وقوله تعالى ولا ياب كاتب ان يكتب كما علمه الله فليكتب وقوله ولا ياب الشهداء اذا ما دعوهم الى  
 يدل على ان الكاتب يجب عليه كتاب الدين في بيع السلم والثاني على وجوب تحمل الشهادة على الشاهد  
 هما منسوخان بقوله فيما بعد ولا يضر كاتب ولا شهيد على ان يكون لا يضر رتبيا للمفعول وقيل  
 انها محمولان على الذب وباقيان على وجههما وان الثاني محمول على اداء الشهادة بعد التحمل والاول على  
 وقت الضيق فقط وقوله لغوا ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم الله في انتم وتعلمون  
 بخل ما خطر بقلبي من الذنوب وليس كذلك انه هو تكليف بالاطفاق فكسب بالآية التي بعد وهي قوله لا يطلع الله  
 ففسا الا وسعها والمحققون على انه غير منسوخ اذ الفسح انما يكون في الاحكام ودون الاخبار فيحسب على كسب

على الذين يطعمون خدي طعام مسكين قالوا انها تدل على ان من اطاع اداء الصوم يجوز له ان يخطو مسك  
 لكل يوم مسكين وليس كذلك فهي منسوخة بالآية التي بعد ما هي قوله من شهد منكم الشهر فليصمه فانه امر  
 بوجوب الصوم لكل من شهد اشهر وقيل ان هذه الآية محكمة وكلمة لا مقدرة يعني من لم يطعم اداء الصوم  
 ينظر ويطلع لكل يوم مسكيتا فثبت منه مسئلة الشتم الثاني وقوله تعالى ولما لولم ما ذابفتون على  
 العفو قال صاحب الحسني والدارك ولما لم الزائد العفو هو الفضل فهو يدل على جبر معرف كل المال الفضل  
 عن الحاجة ولا يفرض الصرف الا بمقدار ربع العشر فهو منسوخ بآية الزكوة وقوله تعالى والذين يتوفون  
 منكم ويذرون ازواجا وصية لاز واجهم مناعا الى الحول عيشه سراج قالوا ان هذه الآية تدل على  
 وجوب الوصية للشركات حين الموت والسكنى وجوب العدة حولا كاملا فوجوب الوصية منسوخ بآية  
 الميراث الذي هو الرع والتمن والسكنى منسوخ عندنا بحديث لا سكنى ثابت عند الشافعي وم وجوب  
 العدة الى الحول منسوخ بآية قبله هي قوله والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن  
 اربعة اشهر عشرة او ما من الناس في القرآن الا وهو متأخر عن منسوخة طلاوة كما انه مؤخر عنه  
 نزولا الا في موضعين احدهما هو هذا والثاني هو ما يأتي في الاحزاب صرح به في الاثقان فعندى  
 في اكثر من موضعين كما ينكشف عليك ثم هذه الآية الناس تدل على ان عدة متوفى الزوجة اربعة  
 اشهر وعشر اسوا كانت ما طلا ولا ويسر كذا تلك بل عدة الحامل وضع الحمل فيهما اجتمع متوفى  
 الزوج والحاملة منسوخة بآية الطلاق وهي قوله ولات الاحمال اجلسن ان يعرضن حملهن وذاخذنا  
 وعند الشافعي رح وقيل هذه الآية الناسخ غير منسوخة بل تعد الحاملة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر  
 وقوله تعالى ولا ياب كاتب ان يكتب كما علمه الله فليكتب وقوله ولا ياب الشهداء اذا ما دعوهم الى  
 يدل على ان الكاتب يجب عليه كتاب الدين في بيع السلم والثاني على وجوب تحمل الشهادة على الشاهد  
 هما منسوخان بقوله فيما بعد ولا يضر كاتب ولا شهيد على ان يكون لا يضر رتبيا للمفعول وقيل  
 انها محمولان على الذب وباقيان على وجههما وان الثاني محمول على اداء الشهادة بعد التحمل والاول على  
 وقت الضيق فقط وقوله لغوا ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم الله في انتم وتعلمون  
 بخل ما خطر بقلبي من الذنوب وليس كذلك انه هو تكليف بالاطفاق فكسب بالآية التي بعد وهي قوله لا يطلع الله  
 ففسا الا وسعها والمحققون على انه غير منسوخ اذ الفسح انما يكون في الاحكام ودون الاخبار فيحسب على كسب

النفس دون الظهور المحض او على خطرة الكفر دون سائر الذنوب ومن سورة آل عمران قوله تعالى  
 يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حتى تعانة بدل على وجوب حتى التقوى وهو ما به من البش والخلق بحال  
 فهو منسوخ بآية الثعابين وهو قوله فاتقوا الله ما استطعتم والاكثر من على انه مجمل والثاني بيان له  
 ومن سورة النساء قوله تعالى واذا حضر القسمة اولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم  
 منه قبل يدل على وجوب اعطاء شيء من الحركة للذكورين حين القسمة فهو منسوخ بآية الميراث وقيل  
 انه ليس بمنسوخ بها ومن الناس في العمل به كافي الاستدلال والتقوى وقيل انه امر مندوب فهو باق  
 البتة وقوله تعالى واللات واللاتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم فان شهدوا  
 فامسكوهن في البيوت حتى يتوفيهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا والذين ان ياتياتها منكم فالتوا  
 فان تابا واصلحوا عرضوا عنها ان الله كان توابا رحاما فان الايمان في باب حد الزنا الاوّل يدل  
 على ان حد الزنا الحبس في البيت الى حين الموت او جعل سبيل اخر وان شهدوا الزنا فلا بد ان يكون  
 اربعة والثاني يدل على ان حده الاذى فقط فقالوا كافي بدء الاسلام العمل بالثانية ثم نسخ بالآية  
 الاوّل فيكون حده الحبس ثم الآية الاوّل في حق الحبس منسوخة بآية النور وهو قوله الزانية والزاني  
 فاعجلوهما وكل واحد منهما مائة سجدة وفي حق وجوب الشهداء الاربعة باقية وقيل ان الاوّل في باب  
 السحاقات والثانية في باب اللواطين فكل منهما باق على حاله وقوله تعالى استمعتهم به من قبل فارجعوهن  
 فرفضه قيل انه كان في شأن المنعة وكان شرع عافى اول الاسلام ثم نسخ بالآية وقيل ان المراد  
 من استمعتهم نكحهم ومن ارجوز من مهورين فهو باق وقوله تعالى والذين عاهدت باكم فاقوم نصيحتهم هذه الآية  
 في وراثة الموالاة منسوخة عند الشافعي خاصة وباقية عندنا او عند الاولائيات عندنا غير ثابت عنده  
 ومن سورة المائدة قوله تعالى وان جاءك فاحكم بينهم او اعرض عنهم قالوا انه يدل على ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كان مخيرا اذا تخلف اليه اهل الكتاب بين ان يحكم بينهم وبين ان لا يحكم فهو باق على  
 حاله كما ذهب اليه الشافعي رحمه الله تعالى او منسوخ بقوله وان احكم بينهم بما انزلنا وهو قول من عاين  
 واليه ذهب ابو حنيفة وعلى ما في الكشاف وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا عليكم الفكة لا يفكر من قبل  
 او ابتديتم قال صاحب الايمان ان اوله يدل على ترك الامر بالمعروف فهو منسوخ بآية وهو قوله  
 ابتديتم لان معناه او ابتديتم بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا شهداء بينكم

اذا سئل عن الموت حين الوصية اثنان او واحد لم ينكر ان الموت خير من الحياة  
 الموت تحببوا له بعد الصلوة فيقتسمان بالعبادة الآية التي بعد طولية تدل على ان شهادة الذي جازية  
 لقوله او اثنان من غيركم فهو منسوخ بآية الطلاق وهي قوله واشهدوا ذوى عدل منكم وعلى ان تخلع الشاهد  
 جازية لقوله فيقتسمان بالعبادة فهو منسوخ بالسنة وان كان المراد بقوله من غيركم من بجانبكم وبان شاهد الوصية  
 يكن منسوخا من سورة الانعام قوله وما ينسبك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى من القوم الظالمين اي  
 ينسبك الشيطان النبي عن جالسهم فلا تقعد معهم بعد ان تذكر النبي فهو يدل على حرمة القعود معهم الكافرون ثم  
 فيه بآية التي بعدها اي قوله وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكري لهم يتقون فاجاب الذكر وخبر  
 في القعود على ما في الزيادة وتبين من البداية انه محكم والظالمين المستعين وقوله تعالى ولا تسبوا الذين يدعون من  
 دون الله سبوا الله عدا وبغيره علم قال الامام الزاهد انه منسوخ بقوله تعالى انكم وما تسبدون من هؤلاء من شيء  
 انتم لها وارثون ولقوله اموات غير احياء وقوله ضعف الطالب والمطلوب وفي الحسين والكشاف على  
 ذلك وهو انه لا تنزل قوله انكم وما تسبدون الآية قالوا انهم كانوا يسمون البشائر قوله ولا  
 تسبوا الذين الآية وقوله تعالى كلوا من ثمره اذا اثمر واقتوا حسنه يوم يحصاه قيل ان المراد بالحقى كان  
 ايتاؤه واجبا في اول الاسلام ثم نسخ بالزكاة والاصح ان المراد زكاة الثمار وهو العشر ونصفه فهو  
 غير منسوخ وقوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي محررا على طاعم يطعمه الا ان يكون مبيته او وامسفوفا  
 او لم يضر فانه حرسا وفسقا اهل غير الله به فانه يدل على عدم حرمة اشياء اخرهم انها حرام وقان محض الله  
 والدين انه قيل هو منسوخ باروى انه عليه السلام في عن الكل كل ذمي ناب من السباع وهو خبر واحد ثم  
 اطال الكلام في جوابه على ما يأتي ومن سورة الاعراف قوله تعالى هذا النحر وامر بالعرف والعرض  
 عن الجاهلين قال صاحب الاثنان قيل انه من عيب الآية اذا اوله منسوخ واخره منسوخ واسطه محكم يعني  
 وامر بالعرف فانه يدل على يدل على فرضية الامر بالمعروف واتخذ الفضل من الال والاعراض عن الكفار  
 ومن سورة الانفال قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انفقوا من ثروتكم كما انفق رسول الله من ثروته فانه ان كان المراد بالانفاق  
 الانفاق ويكون الامر في الله والرسول للملك فهو منسوخ بقوله تعالى واعلموا انما غنم من شئ فان مدهم  
 وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل على ما نصه الامام لا يزيد وان كان المراد  
 بالانفاق ما يشترط الامام زياده على سهم ويكون معنى الله والرسول ان تسمة لها فباني وقوله تعالى ان كن منكم



عشرون صابرون يغلبوا ثمانين وان يكن منكم مائة يغلبوا الف من الذين كفروا بانهم قوم لا يفقهون فانه يدل على  
 ان الكفار ان كانوا مائة من المسلمين عشرة ربات يجرم الف واروا ما يجرم الف لو انهم مائة من المؤمنين  
 بدرجته واحدة فهو منسوخ بالآية المتصلة به وهي قوله الان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم  
 مائة صابرة يغلبوا ثمانين وان يكن منكم الف يغلبوا العيين ياذن الله والصد مع الصابرين وقوله تعالى الذين  
 امنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله والذين لو اذعنوا اولئك بعضهم اوليا وبعضهم الذين امنوا ولم يهاجروا  
 ما لكم من ديارهم من شيء حتى يهاجروا فانه يدل على ان الميراث باليخت دون القرابة فهو منسوخ بقوله ولو  
 الاحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ومن سورة النور قوله الزاني لا ينكح الا زانية او مشركه  
 الزانية لا ينكح الا زان او مشرك وحرم ذلك على المؤمنين الاكثر من على انه ينهى عن نكاح الزاني مع  
 الصالحة وبالعكس وليس كذلك فهو منسوخ بقوله تعالى والنكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وامالم فانه امر  
 لا اوليا بالنكاح الصالحين من العبيد والامام سواء كان مع الصالحين منها اولاد او قيل انه نفى و اخبارا كان  
 فهو باق وآيات الاستيذان وهي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تَدْخُلُوا بيوتنا غير موكمين حتى تسألنوا  
 وتسلموا على ابليها الآية وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اليستأذكم الذين ملكتم و الذين لم يملكون  
 الحلم منكم لث مرات من نيل صلوة الغر وعين تضمنون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلوة العشاء الآية فان  
 " ولى ندل على انه لا يجوز دخول الاجنبى في بيت الغير بلا اذنه اذ اننا نرى ندل على انه لا يجوز دخول  
 المالك والاطفال في الاوقات الثلاثة فيقبل انهما مشغولان الصحيح من ديننا وذهب السلف في انهما  
 باقيتان ولكن تعاون الناس في العمل بها ومن سورة القصص قوله تعالى على ان تاجرني فاني فانه  
 قصة النكاح شعيب عليه السلام بنو موسى عليه السلام على ان يبر غنمه ثمان وعشرين فيدل على ان هو  
 البنات يأخذها الاباء دون انفسهن فسبح بقوله تعالى وانكوا انفسكم فانه يدل على  
 ايتاء المهور لها دون الاباء فانه يدل على ان النكاح لا يملك له النساء معن فانه يذكر في  
 كتب التفسير انه يدل على عدم جواز النكاح للنبي عليه السلام بعد التسبيح وليس كذلك لقول عائشة رضي الله عنها  
 لا نكح امرأة على النبي عليه السلام حتى قبض فهو منسوخ بالآية التي قبله وهي قوله يا ايها النبي انا احللت لك نكاح  
 اللاتي اتيت ابورن الآية وقوله ترجى من ثناء منهن وتوهى اليك من ثناء الآية وهذا ايضا  
 مانا نسخة مقدم تلاوة مؤخر نزول ومن سورة الاحقاف قوله تعالى قل ما كنت

سورة النعيم

الاحقاف

والمخبر

في النسخ

وعدده

تلاوة في الثانية

عظرون

الاولى

سنة

المساجد لها جهتها وعذرها فخرج لا يقطع وله ان يهدم بناءه ويأخذ ساجته ولا فرق بين ان يكون لها في مسجد  
 او ارفاء لا يجزب المسجد عندنا وعنده يوجب وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى في فرض الكلام فيا لوني على  
 المساجد مسجد افان الله تعالى ذم من سعى في خراب المسجد وعن الحاموي بسند ابوالقاسم عن اراد ان يهدم  
 مسجد او يهدم احكم من بناءه قال سبيل له الى ذلك الا ان يخاف هدمه وفي الميداني فتاويل هذه المسئلة اذا لم  
 يكن هذا الرجل من اهل هذه الحاية من جابه الفداء في مسجد ضايق باله ولا يكتفي ان يزيدا فقال رجل اسخط المسجد  
 او دخل في واري واعطى مكانا من دارني الجانب الآخر ليحكم وهو خير لكم لا يثبت ان يعطوه حتى يهدموا مسجد افيستقوا  
 عن هذا المسجد فيخذلوا باس به ومن القنية والمسجد اذا استغنى عنه المسلمون ولا يصلحون فيه وخراب ما هو له يهدم  
 الى صاحبه كما كان ان كان حيا والى وارثه ان كان ميتا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف مسجد  
 هذا كله احكام الخراب والتحريم اما احكام التعمير لو احتمد كونه وقتا اول او نحوه فهو باطل بل لا يكره كنه القبة  
 وسياقي تعمير المشركين المسجد ودخلهم فيه بيان المسجد الفناء في سورة براءة ثم انه تمسك الامام الزايع قوله  
 ان يذكر فيها اسمه على ان الاسم والمسمى واحد لانه لو كان مغايرا له لحصل الذكر لغير الله تعالى فظهر انهم  
 المعترلة من عدم اتحاد الاسم والمسمى ولعل الصانع الشيخ ابي منصور لما يريد ان الالية حتى يجمع الكفار  
 لانهم لما تكون عن العبادة والصلوة بالاشتغال بالقتال وان المرد بالمساجد الارض كلها وان  
 معنى ما كان لهم ان يدخلوها الا نائحين ما كان لهم ان يدخلوها الاسلام الا بايمان وان الخزي هو  
 الايمان او قتل في قريضة واجلاء بني النضير هذا ما فيه في مسئلة ما نعت من القبلة قوله تعالى  
 وَلِلّٰهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَوا فَمُضِىْ وَجْهُ اللّٰهِ اِنَّ اللّٰهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ  
 قد ذكرت فيما سبق ان هذه الالية منسوخة او ماؤلة والجمهور على انها باقية والوجه فيه ان ايمان كان مضويا  
 لتولوا وكان المعنى ولعمري بلاد المشرق والمغرب قال اي مكان وجهه تولوا او وجهكم فتم وجه الله فلا باس عليكم  
 فلا شك انها منسوخة او محمولة على صلوة النفل على الرعدة او اشتباه القبلة او غير ذلك ان كان انما  
 على اصله اعني مضويا لتولوا او كان المعنى في اي مكان تولوا او وجهكم نحو القبلة فتم وجه الله فلا شك انها  
 حيث لا غير منسوخة ولا ماؤلة بل نائيدني باب القبلة واذا عرفت هذا فاعلم انه قال ابن عباس رضي الله عنهما  
 الالية في باب تحويل القبلة من الكعبة الى بيت المقدس حيث كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في  
 الكعبة ثم امر بالتوجه الى بيت المقدس فهاك طعن الكفار فقتل قوله تعالى فَاَيْنَمَا تُولَوا فَمُضِىْ وَجْهُ اللّٰهِ

لا يخص القبلة بالعبادة بل الى حيث توجت فيه وجه الله ثم نسخ بالعبادة لقوله تعالى فوالى وجهك مشرقتا من المشرق  
 وهذا اول آية منحت في القرآن ذكره الامام الزاهد واليه مال صاحب الايمان وبه اشار القاضي البغدادي  
 حيث قال هو توطئة لنسخ القبلة وتنزيه للمعبود ان يكون كذلك في غير وجهه والوجه على ان النسخ  
 ولله بلاد المشرق والمغرب فان منهم ان فصلوا في المسجد الحرام وبیت المقدس في أي مكان صلوا  
 نحو القبلة فم جهة التي امرهم بها وعن ابن عمر نزلت في صلوة المسافر على الراحلة وقيل عبت القبلة على  
 قوم فصلوا الى الخاء مخلفة فلما أصبحوا اتينوا خطاهم فغذروا او توجهوا على الشافعي فيما استبدروا وقيل معناه  
 غابوا نزلوا للدعاء والذكر ولم يرد الصلوة بهذه عبارة المداكر فخذ ذلك من المكشاة ثم انه ذكر الامام الزاهد  
 وجها آخر ايضا حيث قال قبل نزلت في النجاشي حين سلم وتوجه الى المدينة فأتى الطريق فجاير نزل  
 بان يصلي على النجاشي فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صحابة صلوا على صاحبكم فقالوا كيف يصلي عليه وهو يومئذ  
 الى قبلتنا فانزل الله تعالى هذه الآية يعني حيث ماضى لا جناح عليه الا ان شاء الله لا يذمه الا بالسوء وهو يومئذ  
 ثم الوجه المسمى بالجهة او القبلة او القضاء او هو ومنه مشاهيرات لا نعظم كيفية ورواها من يابعد الواسع  
 هو الخار ووالذي هذا ما حصل ما فيه ثم ذكر الله تعالى مسئلة ان الولد يخلق على الولد في قوله تعالى  
**وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا لَّسَجَانَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ**  
**كُلُّ الصُّمِّ بُنْدُو**  
 العرب الملائكة بنات الله وسجانه تنزيه عن ذلك وتبعيده وفي قوله بل له ما في السموات والارض  
 استدلال على فساده يعني انه خالق ما في السموات والارض الذي من جملة الملائكة وعبودية المسيح كل  
 قانون اي كل واحد ما في العالم متقادون لا يمتنعون من مشيئة وتكوينه وكل كان بهذه الصفة فكل  
 تكوينه الواجب لانه بكل من جنوه والداله يطيعون يعفرون بالعبودية وانما جاز كل من الذي هو غير الله  
 العالم مع صيغة الجمع الذي هو والى العلم اعني قانون تخيير الشانهم كذا ذكره او قد طال الامام الزاهد  
 الكلام في اثبات تشبيه الولد للولد وانني ما امكن الله تعالى للعالم بوجه وقال ان سجان كل من جملة واليه  
 تعجبوا من ثم قالوا سبب العزم مني تعجبوا قالوا مع الله تعالى للرب الوالد وقال ان الغيرة تارة يستلزم مع الله  
 وتارة تبعية الطاعة وتارة تبعية القيام فان حلت على القيام فلا يران الكل قانون بالعبودية والامر على  
 واحدة وان حلت على الدعاء والطاعة فاما ان يراو بالكل هم المؤمنون على الخصم على الكافرين لانه

واما ان يرد اعم من ان يكون طوعا او كرها والمسلمون وانهم العبد مطيعون له طوعا والكافرون كرها  
 وعند الاضطراب وفي القيمة هذا حاصل ما فيه والمقصود من ذكر الآية انها تدل على ان الملكية تنافس  
 الولادة للمالك كسج بهذا المضمون كقصة في القرآن وقال القاضي البيضاوي وارجح فيها الفقهاء  
 على ان من ملك ولد عتيق عليه لانه تعالى نفى الولد باثبات الملك ذلك يقتضي تنافسها بالفظه  
 والمشهور في ذلك بين الفقهاء قوله عليه السلام من ملك ذارحم محرم عتيق عليه واختلف في ذلك  
 فعندنا على العتيق هي الملك مع القرابة المحرمة للكلح واما اضيف العتيق الى الملك لانه آخرها وجود  
 والحكم يدار على آخر جزء من اجزاء العلة ولهذا اذا كان القرابة مؤخر فيضاف اليها كما اذا اشتراها  
 عبد بمجهول النسب ثم ادعى احداهما انه ابنه يعتيق ويغرم لشركه قيمة نصيبه بالجملة فيخرج المحرم الغير  
 الاقرب كالرضاعي والقريب الغير المحرم كابن العم ونفي قرابة الولادة والاخوة والعمومة على ما  
 وعند الشافعي العلة هي الجزئية فيعتق الولد على والده وبالعكس ولا يعتيق الاخ على اخيه ولا جزئية منه  
 وتفاصيل هذه الاحكام في الكتب المبسولة في مسألة عصمة الانبياء عليهم السلام وان  
 الكافر لا يصل للامامة قوله تعالى **وَإِذْ أَنْتَلَى ابْنُ هِمْزٍ رَبَّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَى بِهِ**  
**قَالَ إِنِّي نَجَّيْتُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا تَنَالُ**  
**عَمَلُ الظَّالِمِينَ** معنى الآية اذكريا محمد وقتلا متحن ابراهيم رب بركات بان امره بعدة منها  
 فانما ابراهيم تلك الكلمات بان جعل بها قال الرب يا ابراهيم اني جعلتك للناس اماما قال  
 ابراهيم ومن ذريرتي ابي واجل من بعض ذريرتي او كله ايضا اماما قال الرب في جوابه لا ينال عملي  
 الظالمين لا تجعل اماما من كان من ذريرتك فلا واجل من سواه اماما هذا هو مضمون الآية  
 والابتلاء هو التكليف بالامور الشاقة من الاوامر والنواهي للاختبار لان ذلك لما يكون  
 بالنسبة الى من يحمل الحوائج والله تعالى منزله عن ذلك وربه فاعل ابتلاء والصغير راجع الى ابراهيم  
 كما ان المستكن في اتمين كذلك وقرني ابراهيم ربه بالعكس فالابتلاء هو الاعداء والمستكن في اتمين الله  
 واتامه اعطاه والامام هم لمن يؤتم به والامامة ابراهيم عليه السلام عامة مؤبدة اذ لم يبعث  
 نبي بعده الا كان من ذرية تامورا ما جاء به كذا قالوا وقد حكموا في بيان معنى الكلمات فقال الكثر  
 ان تلك الكلمات عشرة خمسة منها في الراس وهي على الراس او قصه وقص الشارب والمقصود

والاستشفاء والسواك خمسة منها في البدن وهي نقف الا بطين وفلم الا فاخر وخلق العانة والا  
 سنجاء بالاداء والحمدية وهذه العشرة كانت فرضا على ابراهيم عليه السلام وهي سنة لنا نص به الامام  
 الزايد في تفسيره فخلق الرأس وقصره مسنون للرجل على سبيل التحسين والمرأة لا يجوز لها الا العنق في  
 ايام الحج خاصة وقص الشارب مسنون على مجازاة الشفة العليا وفي تركه خوف ذكوب من شديد المصصة  
 والاستشفاء والسواك مسنون لكل في كل وضوء والمسنون في الابط الشف وفي العانة الحلقية  
 ذلك بعد رجوع يوم وفي الاطافير العظم يستحب في الجمعة وفي اى يوم من الاسبوع والاستنجاء بالاناء  
 او الم تجاوز الخس المحسج قدر الدرهم واذا جاوزه يجب ذلك والحمدية سنة مؤكدة للرجال ونحو  
 ابو حنيفة رحمه الله في مدتها وقيل اكثر الى اثني عشر سنة والمرأة لا بأس بها وقد فسدت كل من البع  
 الاخر ايضا ولا غرض منها والمقصود من ذكر الآية ان قوله لا ينال عهدي الظالمين هو الذي  
 به المعقولة ان امامة الغاسق لا يجوز لانه ظالم والظالم ممنوع امامته بهذا النص والمراد بالامامة  
 الامامة الكبرى دل عليه قال في الكشاف وقالوا في هذا دليل على ان الغاسق لا يصلح للامامة وكيف  
 يصلح لها من لا يجوز حكمه وشهادته ولا يجوز طاعته ولا يقبل خبره ولا يقدم للصلاة وهكذا ذكروا  
 الكلام الى آخره وحاصل ما اجاب به السنته ان الامام ان كان على معناه المتعارف كان المراد  
 بالظالم الكافر او هو الظالم المطلق وان ارديه ذو النبوة كان الظالم على معناه كما نقل ان ابراهيم  
 عليه السلام انما سأل ان يكون بعض اولاده نبيا كما كان هو فاجاب ان الظالم لا يكون نبيا كذا في  
 المدارك واقول فحق التقدير الاول يكون المراد بالظالم الكافر وهو لا يصلح لامامة المسلم على  
 ما في الزايدى وعلى التقدير الثاني يكون الآية بحيث يستدل بها على ان الانبياء معصومون عن  
 الذنوب او نعم عصمتهم عن الظلم وكل ذنب ظلم لانه تجاوز عن الحق وتعد عليه كثير من الذنوب ليس  
 ظما في القرآن كما يدل عليه قوله ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين وهذا الذي نسجه عنكم بكت  
 خاطري ولعل الحمد على ان جعله مناسبا لما ذكره القاضي البضاوى حيث قال وفي الآية دليل على  
 عصمة الانبياء عن تعد الكبار قبل البعث وان الغاسق لا يصلح للامامة ثم اعطاه ولكن يقال ان  
 يقول لا وجه لجعل الظالم بمعنى الكافر عين براء وبالامامة المتعارف وجعل على معناه عين براء بالنبوة  
 حتى يجوز امامة الغاسق والظالم ولا يجوز صدور الذنوب عن الانبياء بل ان كنت قائل بان الظالم



على معناه وان منع الامامة بمعنى النبوة عن الظالم بوجوب عصمة الايام فكن قائلان الامامة للفاسق لا يجوز  
 كما خالف القاضي وبان الامامة يشترط فيها المعصية كما ذهب اليه الشيعة من ان الامام يجب ان يكون معصوما  
 لقوله تعالى لا ينال عهدى الظالمين اذ كل ذنب ظلم بعين الجليل الذي ذكرت في عصمة الانبياء على ما نقل  
 به التفاتنا في شرح العقائد وايضا قد ذكرنا في جوابه باننا لا نسلم ان عدم كون الامام  
 بوجوب عصمة وهذا يخالف ما ذكرت من المقدسات في عصمة الانبياء وايضا قد ذكرنا في التفاتنا في عصمة  
 الانبياء واما ما قيل الوحي فلا دليل على امتناع صدور الكبرية وذوب المعتزلة الى امتناعها الى اخره فحصل  
 هذا اعتقاد المعتزلة دون اعتقادنا في ما نقلت من البصيصا كمرحبا فليكن التوفيق بيننا وبينكم  
 يجاب عنه بان كلام كل مني على طبق مذهبه فان مذهبا ان الفاسق وكذا الظالم الجائر يجوز له الامامة  
 ويجوز تقليد القضاء منه اذا كان يكن الحكم بحج وكذا يجوز قضائه وشهادته واما منته للصلاة مع الكافر  
 كما صرح به في الهداية وان لا يشترط في الامام ان يكون معصوما لعدم قطعية عصمة النبي بمرس الاجماع على  
 حقية خلافته وان الانبياء يجب ان يكونوا معصومين عن الذنوب والكذب بحال مرتبهم وجلال شانهم  
 وانا جئنا بكلام صاحب البصيصا في تمسكا على مجرد ان عصمة الانبياء يمكن ان ثبت من القرآن مع  
 قطع النظر عن قبل الوحي وبعده وهو انما اجري هذا الكلام على طبق مذهبه ومذهبا ما ذكره التفاتنا في  
 على ان عدم وجدانه الدليل على عصمتهم قبل الوحي لا يوجب عدم الدليل في الواقع ثم في هذا الشأن  
 تفاصيل واقتوال ذكرنا التفاتنا في شرح العقائد تحت قوله وكلهم كانوا معجزين مبلعين من الله تعالى  
 صادقين ناصحين وفي هذا الاشارة الى ان الانبياء معصومون عن الكذب خصوصا فيما يتعلق  
 بالشريعة وتبليغ الاحكام وارشاد الامم اما ما ذهبوا اليه الاكثر من في عصمتهم عن سائر  
 الذنوب تفصيل وهو انهم معصومون عن الكفر قبل الوحي وبعده بالاجماع وكذا عن بعد الكبرية عند النبوة  
 خلافا للشبهة وانا الخلاف في اننا نعتقد دليل السهم او العقل واما ما ذهبوا اليه الاكثر من واما الصفا  
 فيجوز عدم اعتدالهم بخلاف الجبالي واتباعه ويجوز مسهوا بالاتفاق واما ما يدل على حصة سورة لقمة في  
 بجه لكن المتحقق اشتراط ان النبوة عليه فهو المعنى هذا الكلام بعد الوحي واما قبله فلا دليل على امتناع صدور  
 الكبرية وذوب المعتزلة الى امتناعها لانها توجب النفرة المانعة عن اتباعهم فيكون مصلحة الشيعة  
 والحق منع ما يوجب النفرة كهم الامهات والعجز والصغار الدالة على الحقنة وكنتم الشيعة صدور

الصغيرة والكبيرة قبل الوحي وبعده لكنهم جردوا اظهار الكفر نفية واذا انقرب هذا نقل عن الانبياء مما يستعجب  
 او محضية فما كان منقولاً بطريق الاحاد فمردود وما كان منقولاً بطريق التواتر فمردود عن ظاهره  
 ان امكن والا فمحمول على ترك الاول او كونه قبل البعثة وتفصيل ذلك في الكتب المبسوطة بهذا الظاهر  
 اشارة الى ما صرح عن ادم عم من قرب الشجرة المنهى عنها وعن ابراهيم عم من صدر الكذب حيث قال يذاري  
 وقال بل فعله كبيرهم وقال اني سقيم بالتواتر وحين قال لزوجه انها احبة بالاحاد وعن موسى عم من قتل القط  
 بغير حق وعن داود عم من النظر بامرأة او رياء الواحدة مع انه كان له نسع وتسعون امرأة وعن سليمان عم من  
 الاشتغال بالصافات الجياد وفوت الصلوة بسببه وعن يونس من الاباق الى الفلك والمغاضبة على  
 الله وعن نبينا عليه السلام من قصة زيد وزينب وامثاله واشارة الى جواباتها وهي عن ادم بانه فهم النبي  
 شفقة لله في نعيم او يكون سهوا او قبل البعثة وعن ابراهيم بمنع القصة المروية بالاحاد وصرف قوله يذاري  
 وقوله كبيرهم وانما يقيم عن ظاهره او حمله على كونه قبل البعثة كما يجاب عن سببه كونه قبل البعثة وعن داود كونه  
 اذ ما على الفعل المشتهر وهو تكلم المخطوبة لاوريا لا نظر منكوتة وعن سليمان بعدم فوت الصلوة او علم  
 كونه ذنباً للنسيان وعن يونس بكون المغاضبة على تومر او نفسه وعن نبينا عليه السلام باسبالي ان ميل القلب  
 غير مقدر وقد ذكر في شرح المواقف في حق نبينا وسائر الانبياء تمسكات الخافقين باجوبة هذه شئ وطرف  
 كثيرة فليطالع منه فالحق انه لا خلاف لاحد في ان نبينا عليه السلام لم يرتكب صغيرة ولا كبيرة طرفة عين بل الوحي  
 وبعده كما ذكره ابو حنيفة رحمه الله الفقه الاكبر وفي ان الانبياء كلهم ليسوا بمعصومين عن الزكيات  
 ما يقع من بني آدم من غير ان يكون قصده على ذلك وبعد الوقوع لم يكن مستقراً على ذلك كمثل من غشي  
 طريقه فغرق فلم يكن من قصده ان يغرق او ما غرماً استقر كاصحاب اهل الاصول وهذا باطل بل مذكوره  
 المطولات ثم ذكر الله تعالى عقيب هذه الآية بيان لتعظيم مكة وكونه اسماً فقال  
**وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ زُرَّاجِهِمْ**  
**مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ**  
**وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ** قوله واذ جعلنا البيت مثابة للناس او كونه موقفاً جعل البيت الى الكعبة  
 فيه مثابة اي موضع تواجد للناس وامننا اي جعلناه امناً بحيث جعلنا القلعة والفتارة في حرمة كابدل عليه  
 قوله ولم يروا لنا جعلنا امناً يتخلف الناس من حولهم وقدا امننا من الخوف والهدم والبرص وقيل امننا من ايدي الجبابرة

فانه ما قصد قوم مخرب الا وقد ملكوا صاحب النبل وقيل انما للصبر حتى ان الاسد والذئب  
 الطغي فيدخل الطغي الحرم فيجر الذئب والاسد عن اثره لئلا يلهي الامام الزاهد وقيل انما لا يلهي  
 عذاب الله تعالى في النار كما ذكره القاضي البضاوي وصاحب الحسني وينبغي ان يعلم ان الله تعالى  
 قد ذكر هذه العبارات تارة بلفظ البيت والكعبة وتارة بلفظ المسجد وتارة بلفظ البليد  
 بلفظ الحرم والمراد من الكل واحد وجسمته الحرم وانما يسمى حرما لحرمة القتل والظلم والصدور  
 الشوك والشيء وغير ذلك مما عرفت في كتب الفقه وقد ذكر في كتب الحديث باب حرم مكة وباب حر  
 مدينة وفي الاحاديث دلالة على حرمة حرمين جميعا على السواء ولم يهتدي في كتب الفقه ذلك لكن  
 ذكر السيد الشريف في شرح المشكوك انه قال الفقيه التوريشي ان ذلك التحريم والتعظيم دون  
 ما داه من الاحكام وان عند مالك والشافعي جميعا الله تعالى للاضمان صيد المدينة وقطع شجرها  
 بل هو حرام بلا ضمان وقيل مع ضمان واما حدود الحرمين فهد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 في حق المدينة المدينة حرم بابين غير الى نور الحديث وفي شرح السيد الشريف ان غير نور جيلان  
 بالمدينة كل منهما في طرف منها وقيل جيلان بكه والمراد ان حرم مدينة قدرا بابين غير ونور من مكة  
 واما حدود حرم مكة فلم يذكر في كتب المشايير الا انه قد فعل في بعض حاشية كتب الفقه ان الحرم هو  
 مكة فمن قبل المشرق ستة اميال ومن قبل المغرب اربعة وعشرون ميلا وقبل مكة اسيال من بلادهم  
 ثمانية وعشرين ميلا وقبل الجنوب اربعة وعشرون ميلا وسجيا الامن في سورة النحل انشاء الله تعالى وقد اتخذوا من مقام ابراهيم  
 مصلى اتخذوا امر ومقام بعث الميم موضع قيام ابراهيم وهو الحجر الذي فيه ارض قدسية وقصة طويلة  
 عرفت في آل عمران ومصلى موضع الصلوة وهذا الامر للاستحباب لا للوجوب لان الصلوة  
 حوالى الكعبة جائزة في اية جهة من الجهات الاربعة شاء لا تخصير له بمقام ابراهيم وروى في نزوله  
 انه عليه السلام اخذ بيد عمر فقال هذا مقام ابراهيم فقال عمر افلا تتخذ مصلى فقال عليه السلام او  
 بذلك فلم يقب الشمس حتى زالت هكذا ذكر جمهور المفسرين وقد تباركه صاحب الكشاف و  
 ايضا ثم قال وقيل هو امر بركعتي الطواف لاروسى جابر بن عبد الله انه عليه السلام عمدا الى مقام  
 ابراهيم فصلى خلفه ركعتين وقرا واتخذوا من مقام ابراهيم واقول لا ينبغي ان الامر ج  
 ايضا الاستحباب واما ما ينوونه من ان الاوهب الامر لو كان ربي بعد الطواف وبما ملك

في قوله ان الذين  
 كفروا وصدقت  
 عن النبي  
 الحرم الا في المدينة  
 في قوله ان  
 احب اليه المدينة  
 الذي هو مكة  
 في قوله ولم يزل  
 جعلنا حرمها



محمد صلى الله عليه وآله وسلم فيشبهه بعد التهم وذلك قوله تعالى فكيف اذا اجتمعنا من كل امه لتبشيد وجناتنا  
 هؤلاء المشيدوا وبذو الشباوة والكنات لهم لاعليم لكن لا كان الرسول كالرقيب المهيمن عليهم بعد علي كذا  
 ذكره والمقصود من الآية في هذا المقام ان قد استدل الشيخ ابو المنصور الماتريدي بالآية على ان الاجماع  
 حجة لان الله تعالى وصف هذه الامم بالعداة والعدل هو المستحق لقبول قوله فاذا اجتمعوا على شيء وشهدوا  
 به لازم قبوله هكذا ذكر في المذكر واليه مال القاضي البضاوي وتمسك الشيخ الامام فخر الاسلام ابو جود  
 ايضا به وبآيتين اخريين قوله تعالى كنتم خير امه الخ وقوله تعالى ومن يشاقق الرسول الآية كما سياتيان  
 في موضعها ان شاء الله تعالى والآية الثانية في بيان ان التوجه الى الكعبة فرض وبى قوله تعالى قل  
 لِقَلْبِ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُلَاقِيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ  
 الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُفْلُوا  
 لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ \* علم ان القبة قبلت  
 احدها بيت المقدس الذي يسمى بالمسجد الاقصى وثانيها الكعبة التي تسمى بالمسجد الحرام وكان ابراهيم عليه السلام  
 بنى الكعبة ويصلي اليها ولما مات امر الله تعالى موسى وداود وغيرهما عليهم السلام ان يصلوا الى بيت  
 المقدس فلما ان بعث نبينا عليه السلام بالوحى وقام بعد الوحى بكذا ثمان عشرة سنة كان يصل الى الكعبة فلما هجر  
 الى المدينة وامر بالتوجه الى بيت المقدس كان اهل الكتاب يسيرون بالضحك والطعن ويقولون ان قبلتنا ام  
 تتسم بان تتبعها محمد عليه السلام وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمعه هذا الكلام داغما وكرهه ووجهه  
 الله تعالى ان يكتب علينا قبة كنت عليها وانظر الى السماء ليا ترى الحكم وهذا معنى قوله قد نرى آفاقك وجبك في  
 وقيل كانت قبله مكة ايضا بيت المقدس الا ان يجعل الكعبة منه كما روى عن ابن عباس هو ضعيف وبالجملة فلا دامو  
 يوم في المدينة كان في مسجد في سلمة بعد ان مضى ستة عشر شهرا من الهجرة في يوم الاثنين من نصف رجب صلى فيه  
 من انظر الى بيت المقدس وجبرئيل بهذه الآية والآيات التي قبلها وبعد ما فوجوه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 الى الكعبة واتم بقية صلوة جانبها فسمي لك بجامع القبليتين وخصص الخطاب في هذه الآية اولها بالنبى صلعم بقوله  
 فول وجبك ثم عزم بعد ذلك لاساءلة كيدا وعزم المكان ايضا بقوله وحيث ما كنتم تنبئها على انه لا بد ان يستقبل المصل  
 الكعبة سواء كان في الكعبة او في بيت المقدس وكفى المخبر في السفر ثم من اهل الكتاب ايضا يعلمون حقيقة ذلك لا يخفوه  
 في كتبهم وان نكروا عنا وابتولوا وان الذين ادعوا الكتاب بالآية هكذا قالوا وقال الامام الزاهد ان قلب الحق عن رسول صلعم

هذه رواية واحدة  
 عن ابن عباس  
 في مسجد  
 في سلمة  
 بعد ان مضى  
 ستة عشر شهرا  
 من الهجرة  
 في يوم الاثنين  
 من نصف رجب  
 صلى فيه

كان في عين الصلوة وكان ذلك جائزا فيها ولم يتعرض غيره وفي هذا المقام فائدة وهي ان قال صاحبها  
وان علم ذلك في الصلوة استدلالا الى القبلة لان اهل قبا ولا يسموا بتحويل القبلة استدلالا واكبره وسخر  
النبي صلى الله عليه وسلم ذلك منهم يعني ان تحصى فضل الى غير القبلة ثم علم خطاه في الصلوة استدلالا الى القبلة  
بعضه اهل قبا وانما استدلال بتحويل اهل قبا ولم يستدل بتحويل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلوة لا تنفي حقه  
عليه السلام نزل الخطاب بتحويل القبلة وقبل نزوله لم يكن القبلة الاولى خطأ اصلا وفي حقه ظهر الخطأ بان كان  
ابتداء صلواتهم خطأ في الواقع وان كان صوابا بحسب رأيهم فصلهم مسكنا على ان من علم خطاه في الصلوة  
استدلالا الى القبلة تامل والضعف ثم ان بهذه الفقرة تمسك الامام فخر الاسلام البرزوي ان نسبة الكلتان بالسنة  
وعكسها جائز لان التوجه الى الكعبة في الابتداء وان ثبت بالكلية بقصد نسبه بالسنة الموحدة للتوجه الى بيت المقدس  
ثم الثابت بالسنة وهو التوجه الى بيت المقدس نسبه بالكتاب هو قوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام هذا  
كلامه وقال صاحب النعمان وغيره ان هذه الآية ناسخة لقوله تعالى فاني نزلوا فثم وجهه الله على قول ابن عباس  
واما على قول غيره فهو باق على ما مر ثم ان قال المفوضون ذكر المسجد الحرام ولم يذكر الكعبة ليكون دليلا على ان  
ان كان غائبا من الكعبة بكيفية مجرد التوجه الى جانب الكعبة لا الى عينها لان نزول الآية في المدينة فموجب حبسها  
اذا كان المراد من المسجد الحرام هو الحرم وقد مر في الزيادة ان الصحيح ان المراد من الكعبة ولكن للثبات  
عينها ولغايب جيتبها ثم اقبله عند الفقهاء هي هوا الكعبة المخصوصة وعرضتها لاجد راسها بابل ان اذا  
الكعبة والعيان بالمحجوز الصلوة الى جانبها ويدل عليه ما قال صاحب البداية ومن صلى على ظهر الكعبة جاز صلوة  
للتنافي به ان الكعبة هي العزلة والهوا الى عمان السماء عند نادون البناء لانه ينقل الا ترى انه لو صلى على  
جبل ابي قبيس جاز ولا بناء بين يديه الا ان يكره ما فيه من ترك التعظيم في القطة جهة تلك الهوا في بلاد الهند  
المغربين اى ما بين مغرب الشمس من الشمايل الصبح هكذا قرره شهاب الله والذين بعض رسائل في سنة  
استشهد احيا وعند الله قوله تعالى ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله اموات بل احياء ولكن لا تدري  
اى لا تقولوا يا ايها الناس لمن يقتل في سبيل الله هم اموات بل احياء ولكن لا تشعرون كيف عالم ذلك قيل نزلت الآية  
في شهداء بدر وكانوا اربعة عشر رجلا وعن الحسن ان الشهداء احياء عند الميعاد رزقهم على ارواحهم فيصل اليهم  
الروح والفرح كما يعرض النار على ارواح ال فرعون عند او عثيا فيصل اليهم الوجع ومن مجاهد يري قون شر  
الجنة ويجدون رجما وليسوا فيها هكذا في المذكر وبالجملة فمخبرة الشهداء وقدر ما يذوق النعيم

هـ  
في غير ذلك  
لفظ الخطأ  
بعض الجانب  
دون المسجد  
ووجهه اذا كان  
مراد بالمسجد  
المراد بالمسجد  
هو الكعبة  
في قوله تعالى  
فاني نزلوا  
فثم وجهه الله  
على قول ابن عباس  
واما على قول  
غيره فهو باق  
على ما مر ثم  
ان قال المفوضون  
ذكر المسجد الحرام  
ولم يذكر الكعبة  
ليكون دليلا على  
ان كان غائبا  
من الكعبة  
بكيفية مجرد  
التوجه الى  
جانب الكعبة  
لا الى عينها  
لان نزول الآية  
في المدينة  
فموجب حبسها  
اذا كان المراد  
من المسجد الحرام  
هو الحرم وقد  
مر في الزيادة  
ان الصحيح ان  
المراد من الكعبة  
لكن للثبات  
عينها ولغايب  
جيتبها ثم  
اقبله عند  
الفقهاء هي  
هوا الكعبة  
المخصوصة  
وعرضتها  
لاجد راسها  
بابل ان اذا  
الكعبة  
والعيان  
بالمحجوز  
الصلوة الى  
جانبها  
ويدل عليه  
ما قال  
صاحب  
البداية  
ومن صلى  
على ظهر  
الكعبة  
جاز صلوة  
للتنافي  
به ان  
الكعبة  
هي العزلة  
والهوا  
الى عمان  
السماء  
عند نادون  
البناء  
لانه  
ينقل  
الا ترى  
انه لو  
صلى على  
جبل ابي  
قبيس  
جاز ولا  
بناء بين  
يديه  
الا ان  
يكره ما  
فيه من  
ترك  
التعظيم  
في القطة  
جهة تلك  
الهوا في  
بلاد  
الهند  
المغربين  
اى ما بين  
مغرب  
الشمس  
من الشمايل  
الصبح  
بكذا  
قرره  
شهاب  
الله  
والذين  
بعض  
رسائل  
في سنة  
استشهد  
احيا  
وعند  
الله  
قوله  
تعالى  
ولا  
تقولوا  
لمن  
يقتل  
في  
سبيل  
الله  
اموات  
بل احياء  
ولكن  
لا تدري  
اى لا  
تقولوا  
يا ايها  
الناس  
لمن  
يقتل  
في  
سبيل  
الله  
هم  
اموات  
بل احياء  
ولكن  
لا تشعرون  
كيف  
عالم  
ذلك  
قيل  
نزلت  
الآية  
في  
شهداء  
بدر  
وكانوا  
اربعة  
عشر  
رجلا  
وعن  
الحسن  
ان  
الشهداء  
احياء  
عند  
الميعاد  
رزقهم  
على  
ارواحهم  
فصل  
اليهم  
الروح  
والفرح  
كما  
يعرض  
النار  
على  
ارواح  
ال فرعون  
عند  
او عثيا  
فصل  
اليهم  
الوجع  
ومن  
مجاهد  
يري  
قون  
شر  
الجنة  
ويجدون  
رجما  
وليست  
فيها  
بكذا  
في  
المذكر  
وبالجملة  
فمخبرة  
الشهداء  
وقدر  
ما يذوق  
النعيم



معلومة بانها اظهرت وكان ميزان القاض المعصا والى ان الاله نزل على ان الارواح جارية بالفساد حتى بعد الموت  
 وراثة وان تخصيص الشهداء لاختصاصهم بالقرب من الله تعالى وفضلهم به الجنة والكرامة والذكر في كلام الامام  
 الزاهدان للشهداء ولذة التزيين بدليل قوله تعالى ينفون ذنوبهم بانما هم الله من فضله وان رادهم في حساب  
 طيور سحر في الجنة اليوم القيمة وانها نزلت حين طعن الكفار على الصحابة رضوان الله تعالى عليهم جميعا بانهم  
 ما قاتلوا لم ينالوا لذة الدنيا فقال لهم الله انهم احياء ليسوا بميتين وان الاله رد على المعنة لم يستجروا  
 ان الميت جهاد لا حياة له فتعذبه محال انما هم احياء باعتبار لال الاله في يوم القيمة ونحن نقول ان  
 بالشهداء في ذلك لان الحياة باعتبار لال لهم الكل وميت ان تعظيم الميت الذي هو ميت في حقنا  
 غير مستحيل فيجب ان يكون حيا في حق الله تعالى هذا حاصل كلامه ولكن لا يخفى ان صاحب الكتاب مع  
 في مذهب المعتزلة ان قد اعترف بتعظيم الشهداء وحيوتهم حيث نقل الآثار المذكورة ثم قال وقالوا يجوز ان يجمع  
 الله من اجزاء الشهداء جماعة ويحييها ولو وصل اليها النعيم والنعمة في حجم الذرة وهذا كلامه سورة المومن  
 على ما ينبغي دليل على حقيقة عذاب القبر عذبه وحاصل الكلام في هذا المقام ان الاله ان اجريت على ظاهرها  
 في حق الشهداء خاصة كانت وليا واضحا على كونهم احياء في القبر لالة التبعية ما يغيرهم من المسلمين والكافرين  
 فيعلم تعظيمهم وتعذيبهم وحيوتهم على قدر ذلك من انصوف اخر وان اعتبر العموم الاله وجعل تخصيص الشهداء  
 له منهم كان الاله لا يلا على تعذيب كل من حاله وحيوته ويغاس عليه الكافر ولا يخاف على ذي عقل ففضل  
 حياة الشهداء على حياة سائر المسلمين ان الشافعي حجة الله عليه لم يجوز الصلوة على الشهداء احياءا على  
 غيرهم الا ان الحياة قدر التعظيم ثابت في الكل والذكر في كتبهم في بحث اشارة النظر اشارة  
 النص يكون عاما يخص كما قال الشافعي لا يصل على شهيد لانه حي حكاه في ذلك اشارة والنص قوله  
 انما على احياء عند ربهم لاعاد وجنهم واور وعليه عليه السلام على حمزة سبعين جلوة قاجا  
 بان تلك الاله خصت في غيره اخص هو من عموم تلك الاشارة بعقبت في حق غيره على العموم وهذا ما  
 يدل على ان اشارة النص تكون عاما يخص ثم الشهداء في الحقيقة من يكون كذلك في حق احكام الدنيا و  
 الآخرة وهو من يكون مسلما طاهرا بالغا قاتل بحد يظلم ولم يجب بالمال او وجد ميتا جرحا في المعركة ولم  
 يرتث فانه يجري عليه احكام الدنيا حيث لا يغسل ولا يكفن ولا يصنع عليه وله المرتبة العليا في الآخرة  
 ما لفظت به الآثار ومنهم من لا يجري عليه احكام الدنيا وكون لهم في الآخرة فضل مرتبة كما في

٩٨  
 سجدوا في الارض  
 غير سجدوا  
 في حقهم  
 ايضا في الموضع  
 بعد من الطعن  
 والمعتزل من  
 البرق واسباع  
 والاشعوان ط  
 في التذمين  
 في الجنة المحنة  
 اولى المنة  
 الميت اخصه  
 وروايات الله  
 منه

والهدى والعتى والهدى ومن مات في طريق الله مثل العلم والجهاد والمجاهد ومن قات من لغاها ومن  
 مات من استطاع البطل على ما ورد في الحديث ومنهم من يجري عليه احكام الدنيا دون الآخرة كالمفتول  
 من غير نية صالحة بل لاجرة او لظهور شجاعة او جلاوة او نحو ذلك ومنهم من لا يجري عليه احكام الدنيا  
 والآخرة كالباعى وقاطع الطريق فانهم لا يغسلون ولا يكفنون ولا يصلى عليهم في الدنيا ولا يتألون وصية  
 الشهادة في الآخرة هذا ما تيسر في تحقيق هذا المقام والله اعلم في مسألة السعي بين الصفا والمروة  
 الحج والمروة قوله تعالى ان المصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا  
 جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم علم ان الصفا  
 والمروة علما جبلين في مكة الاول هو الحج العصب اللبس والثاني هو الحج البض على ما في الزيادة  
 وكان اهل الجابية يسعون بينهما ويسبحون اساف ونايلة وبها صنان اولها على الصفا والثاني على  
 المروة فلما جازا الاسلام كسر الاصنام فخرج المسلمون ان يطوفوا بها وتركوا السعي بينها قصد المصفاة الكفا  
 وزعموا منهم انه من كبار الجناح فاجبه الله تعالى وقال فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما  
 فظاهر هذا الكلام وان كان رفع المروة وانبات الاباحة التي يستوى طرفاها من غير سعي في جانب الفضل  
 في السعي ولكنه فوق الاباحة وانما اجري هذا الكلام بحسب اعتقاد المخالطين المعتقدين حرمة هذا  
 بن حنبل هو سنة وبه قال النس بن مالك وابن عباس رضي الله عنهما على ان السعي في الصفا والمروة واجب  
 المكشاف لان مفهوم الاباحة وانما توجه جانب الوقوع بفعل الرسول عم والصحابي فيكون سنة وعند  
 مالك والشافعي رجاها الله ركن لقوله عم اسعوا فان الله تعالى كتب عليكم السعي وعندنا واجب وام  
 الرسول على ذلك والصحابي من غير تركه احيانا فكان واجبا بحسب تركه الدم على ما عرفت في الفتنة  
 ومن كتب كتب كتب استجابا لكذا في الهداية وصرح صاحب المراكب بان في قوله تعالى لا جناح ومن تطوع  
 وليلا على رد قول مالك والشافعي في وقيل حرف لا مضمر في فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما اي لو ترك  
 السعي بينهما لا يغند حجه لكن ينقص ويحيز ذلك الغصان بالدم كذا في الزيادة واما ما توهم من ان  
 قوله فلا جناح كلام منقطع عما بعده وقوله عليه متعلق بما بعده اي وجب عليه ان يطوف بهما فيكون  
 وليلا على وجوب السعي لقربة انه لو كان عليه متعلقا بما قبله لكان اسم لا مشبها بالمضاف فينبغي ان  
 لا ان لغتهم فكلهم فاسد فانه مع عدم الوقف على قوله تعالى فلا جناح وعدم تفرعه على ما سبق يقتضيه

منهم من لا يجري عليه احكام الدنيا والآخرة كالباعى وقاطع الطريق فانهم لا يغسلون ولا يكفنون ولا يصلى عليهم في الدنيا ولا يتألون وصية الشهادة في الآخرة هذا ما تيسر في تحقيق هذا المقام والله اعلم في مسألة السعي بين الصفا والمروة الحج والمروة قوله تعالى ان المصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم علم ان الصفا والمروة علما جبلين في مكة الاول هو الحج العصب اللبس والثاني هو الحج البض على ما في الزيادة وكان اهل الجابية يسعون بينهما ويسبحون اساف ونايلة وبها صنان اولها على الصفا والثاني على المروة فلما جازا الاسلام كسر الاصنام فخرج المسلمون ان يطوفوا بها وتركوا السعي بينها قصد المصفاة الكفا وزعموا منهم انه من كبار الجناح فاجبه الله تعالى وقال فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فظاهر هذا الكلام وان كان رفع المروة وانبات الاباحة التي يستوى طرفاها من غير سعي في جانب الفضل في السعي ولكنه فوق الاباحة وانما اجري هذا الكلام بحسب اعتقاد المخالطين المعتقدين حرمة هذا بن حنبل هو سنة وبه قال النس بن مالك وابن عباس رضي الله عنهما على ان السعي في الصفا والمروة واجب المكشاف لان مفهوم الاباحة وانما توجه جانب الوقوع بفعل الرسول عم والصحابي فيكون سنة وعند مالك والشافعي رجاها الله ركن لقوله عم اسعوا فان الله تعالى كتب عليكم السعي وعندنا واجب وام الرسول على ذلك والصحابي من غير تركه احيانا فكان واجبا بحسب تركه الدم على ما عرفت في الفتنة ومن كتب كتب كتب استجابا لكذا في الهداية وصرح صاحب المراكب بان في قوله تعالى لا جناح ومن تطوع وليلا على رد قول مالك والشافعي في وقيل حرف لا مضمر في فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما اي لو ترك السعي بينهما لا يغند حجه لكن ينقص ويحيز ذلك الغصان بالدم كذا في الزيادة واما ما توهم من ان قوله فلا جناح كلام منقطع عما بعده وقوله عليه متعلق بما بعده اي وجب عليه ان يطوف بهما فيكون وليلا على وجوب السعي لقربة انه لو كان عليه متعلقا بما قبله لكان اسم لا مشبها بالمضاف فينبغي ان لا ان لغتهم فكلهم فاسد فانه مع عدم الوقف على قوله تعالى فلا جناح وعدم تفرعه على ما سبق يقتضيه

[illegible]

الكتب  
الغنية بالاجابة النيرة  
وقاضيجان والعالمة  
الامامة والاشياء  
والغرائب وقرة  
الانظار ونخبة  
الانبياء والشيخ  
عليه السلام  
في تاريخه  
فاداب العرف  
الافضل



حكمها الرخصة على ما صرح به في قوله فمن اضطر الآية يعني من اضطر من جوع أو شرب بحيث يخاف تلف النفس وجوع  
 غير موقت بثلاثة أيام في الصحيح من الذنب باختلاف مطالب الناس خلافا للبعض على ما صرح به في الزايد  
 ومنه قولهم ولا عا وحال كونه نظير باع للذة وشهوة ولا عا وادى متعده مقدارا الحاجة على ما في المذكر وغيره  
 بان يوثق في المضطر الآخر بان يعرف مبتدئا ولها فيه ملك الاخر ولا عا وادى ما اختاره البيضاء والكتان  
 وكل من التاويلين يوافق مذنب بالحقيقة رحمه الله لان عنده يجوز ان يرخص بهذه الرخصة وان كان  
 عاصيا في سفره كما في فطر المسافر في رمضان واما عند الشافعي رحمه الله واحمد رحمه الله فلا يباح  
 للعاصي والمعتص عند ما غير باع بالخروج على الامام وغيره لا يقطع الطريق ثم اختلف العلماء فيما بينهم في ان هذه  
 الرخصة من اي قسم من الاقسام الاربعه فاصدقوا في الشافعي وهو رواية عن ابي يوسف ايضا  
 انها من احدى الحقيقة يعني يرخص في الاكل في حالة الاضطرار ولا يقع الحرمة كما في الاكرام على  
 الكفر واكل مال الغني فان صبر ولم يأكل حتى مات لم يمت اثما يدل عليه قوله تعالى ان الله غفور رحيم  
 لان اطلاق المغفرة يدل على قيام الحرمة وذهب اكثر اصحابنا الى انها من ثنائوي المجاز يعني تغير  
 الحرمة اصلا حتى لو صبر ومات يموت اثما يدل عليه قوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم  
 اليه استثنى حالة الاضطرار والكلام المقيد باستثنى يكون عبارة عما وراء المستثنى حيث ثبت في حالة الاضطرار  
 وقد كانت مباحة قبل التحريم فثبتت في حالة الاضطرار على ما كانت فلا تبقى الحرمة واما اطلاق المغفرة مع  
 الاباحة فباعتبار ان الاضطرار للتناول يكون بالاجتهاد وعسى ان يقع التناول زائدا على قدر ما  
 يحصل به سد الرسق او مثل من ابتلى بهذه الخصة لميسر عليه رعاية هذا الاضطرار المرضص بالتناول  
 بقدر الحاجة فامد وكر المغفرة لهذا التفاوت بكذا في حواشي البرزوي وفي الزايد من ثمرات الاضطرار  
 بين الضريقين انه اذا خلف لا يتناول اليوم حراما وكرهه على شرب الخمر اضطر اليه بحيث يشرب عنه  
 يوسف رحمه الله لانه حرام حينئذ ولا يثبت عند المنزعين لا ارتفاع الحرمة وانه اذا لم يشرب وقت الاكرام  
 فقتل لا يصير شركا وانه عند ابي يوسف كما في الاكرام على كلمة الكفر يصير شركا عند آخرين كما في الاكرام  
 على شرب الماء بالقتل هذا حاصل كلامه واما جنى الكلام بجملة كلمة انما من الحرمة كثيرة لان المحصر اضافي بانه  
 الى ما حرمه كالبقرة مثلا اي ما حرمنا عليكم هذه الذكورات لا البقرة ونحوها اولان نفي كلمة انما يقتصر  
 عند قوله فمن اضطر لا على قوله المية فكان المية مكان المية فاما لم تضطر والشيء حاله احتياط

فمن انظر منكم اخذوا هذا الكتاب الذي في البضاوي وفي مسئلة الايمان الفصل واخام الاسام واما قوله  
 وفي قوله تعالى ليس الين ان تولوا وحيهاكم قبل المنس والمغرب ولكن  
 الذين من امن بالله واليوم الآخر والذين والذين والذين والذين والذين  
 على حبه ذو القرنين والبناتى والمنسكين وابن السبيل والسائلين وفي  
 الرقاب واقام الصلوة واتى الزكاة والمتفقون هم اهلها هدايا  
 والصائين في المساكين والفقراء وحين الباس اولئك الذين صدقوا  
 والذين هم المتفقون كلهم اعلم ان الكتاب كله شحون آيات الايمان الاسلام والوصايا  
 لا كان هذه الآية جميعا مسائل اولها فوائد وقدر وممكن سئل الله صلعم انه قال من عمل بهذه الآية تحدى الله  
 اخرتها من بين اخواتها فقول ليس السب ان تولوا وجوبهم في قراءة حمزة وحسن نصب البر على جبر ليس تمام  
 على الاسم وهو قوله ان تولوا وفي اكثر النسخ غير خطاب لليهود والنصارى قالت اليهود انا قد صلينا  
 مغرب بيت المقدس النصارى انا قد صلينا الى مشرقه ولنا هذا بر تام كلنا مسهدين ولا يضرك الايمان  
 اذ ان خطاب للمؤمنين اهل الكتاب جميعا يعني ليس السب بقصور الامر القبلية او ليس السب العظيم الذي يجب ان  
 تدبوا بسببانه عن غيره امر القبلية حتى تنالهم في العلم في الاستقبال الى المشرق اى الكعبة او المغرب اى  
 بيت المقدس ونحن نقول ان الاول اولى لان الآية مدينة والكعبة اناهى من جنوبها الا من مشرقها الا ان  
 يقال الكعبة مشرق بالنسبة الى بيت المقدس هو مغرب بالنسبة اليها وان لم يكن كذلك بالنسبة الى المدينة ولكن  
 البر الميم بر من امن او ولكن في البر من امن على حرف المضار ثم فسر البر لوجه الاول بالايمان الثاني بآيات  
 المال والثالث باقامة الصلوة والرابع بآيات الزكاة والخامس بآيات الصدقات والسادس بالصبر والبر  
 بخمسة باله اى بوحداية فقط لا كما قالت اليهود وغيره ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله وباليوم  
 اى بانه حتى يحاسب الناس فيه فيخزون بلعالمهم ويضمين ايمان الجنة والنار والعرط والحوض والسقاة  
 وغير ذلك وبالملائكة بان جميعهم مخلوقات الله تعالى عالمون بامر الله يوصفون بذكورة ولا فونة لا كما كان  
 الكفار جعلون بنات الله تعالى ولا كما ان اليهود يودون جميع الملائكة ويعادون جبرئيل وجلمهم من غير مقتضى  
 في آية ولا محصورة في حديث لا علم لنا بها ولكن المقربين منهم اربعة جبرئيل ميكائيل واسرافيل وعزرائيل  
 على ما اطلق به الآيات الكثيرة والاحاديث السند والكتاب اى بالقرآن او بان جميع الكتب منزلة على





اي في معاونة الكائنات وفي ذلك الاسارى او اتياء الرقاب محققا وبذا الايتاء مستحب واجب لهم من اقام  
المصلوة و ايتاء الزكاة بل اجملها والتحج فصل النبي عليه السلام وقوله يا انا زينة الالباء واجب في محتمل ان  
يكون المراد من الاول مصادر في هذا الثاني وقيد ايضا العهد في قوله والموفون بعهدهم بقوله اذا عاهدوا  
الزينة اية الظاهر وهو ان يكون عاهدوا الله والناس وهو معطوف على قوله من امر بخلاف السوء البتة  
فانها معطوفة على قوله امن دون من قبا الصبر بالبأساء امي الفقر والشدة والضراء امي المرض والزمانة  
وحسن البأس امي وقت القتال وهو معنى قوله والصابرين غير معطوف على ما قبل بل هو منصوب على الميم  
انذار الفضل الصبر على سائر الاعمال وبره والصابرون ايضا كافر والموفون ايضا وقال الامام الزاهد  
قبل نزلت الآية يوم احدثت حين اشتد الامر على المؤمنين وكان في المدينة قحلا شديد والزناديق  
الحروكان كثيرة من الصحابة لم يهلكوا طعاما منذ اسبوع وقد اجتمعت الاحزاب على باب المدينة هذا  
نقطة في مسئلة وجوب القصاص والعفو قوله تعالى ايها الذين امنوا كتب عليكم القصاص في  
الحرب بالحر والعبد بالعبد والدثنى بالدثنى فمن عفي له من اخيه شيئا فاتباع للمعفو  
واداء اليه بحسن ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن عفى عن عدي بعد ذلك  
فله عذاب اليم ولا في التصلح حرجا اولى الربا باب لعلمكم تقولون ان الله تعالى  
ذكر مسئلة القصاص في آيات متعددة وسيجي بيانها في سورة المائدة وبنى اسرائيل انذار الله تعالى هذه الآية  
جامعة لبيان مسئلة القصاص وخلة العفو وبيان المنية على العباد بالتحية بينة وبين العفو منه وبكونه مشروعا  
مسئلة القصاص في اول الآية وهي عبارة في وجوب القصاص اى المساواة وشارة في شريعة  
اي قتل القتال بعوض قتل المقتول وبذا وان لم يصح به احد لكن فهمه ما ذكره الامام الزاهد وهو ان الجائفة  
لا وقع الحرب بين القبيلتين لقتل اهل القبيلة الا على اهل القبيلة الا اذا عني بني قريظة نحو  
الحريين منهم وعوض العبد جرائمهم وعوض الانثى ذكر منهم فخر العدة تعالى بذلك وانزل هذه الآية وبذلك ذكره  
جماعة من غير تعطيل للقبيلتين فالنصف المناسب لهذا المطلب هو ايتاء ايها الذين امنوا كتب عليكم القصاص في القتلى اى  
المساواة في قيم لا الزيادة ولهذا ذكر عده الحرب والعبد والعبد والانثى بالانثى اي قتل الحر الواحد بالحر لا الحران ويقتل  
العبد بالعبد لا الحر بالعبد ويقتل الانثى بالانثى لا الذكر بالانثى وذكر في الحسن ان الشافعي والحكاه لم يحزوا قتل  
الحر بالعبد نظرا الى هذه الآية والوصيفة يجوز ذلك نظرا الى ان حكم هذه الآية منسوخ بآية المائدة

ويعتد العبد بالغير  
بغير الذك والذك  
وان نفي بالانثى  
قال الربا الواحد  
باب عدي من غير  
نوعين ان كان  
حدا منسوخا

وهي قوله النفس بالنفس لم يجوز ايضا قتل الذكرا بالانثى نظر الى هذه الآية والوضيعة يجوز ذلك مسكوتاً  
 عليه السلام المسلمون تكافؤ ما هم وهاشي بحيث يكفي كلتا المسكتين التمسك بقوله تعالى ان النفس بالنفس  
 فما لا يحتاج في مسكت الثانية بمديث النبي عليه السلام ولذلك اختار صاحب الكشاف ان الآية مشنوقة بقوله  
 النفس بالنفس غير فصل وايد ذلك بقوله عليه السلام المسلمون تكافؤ ما هم وايضا لم يعيد كتب الفقه الاصل  
 وكذا في تقاسيم الشافعية وكتبهم خلاف بينا وبين الشافعي في جواز قتل الذكرا بالانثى وذلك لم يتعرض له صاحب  
 البيان وكتبت عدم جواز قتل الحر بالعبد بالسنه والقياس وايضا دعوى الشافعي بقوله النفس بالنفس  
 ضعيف لتطبيقها عن نسيم وذلك جعل صاحب المدارك قوله النفس بالنفس وقوله عليه السلام المسلمون تكافؤ  
 ما هم وليلين لجواز قتل الحر بالعبد عن نسيم وجعل جواز قتل الذكرا بالانثى مقبضا على الاول ومن ثم قال  
 في شرح الوقاية ولنا قوله النفس بالنفس وقوله الحر بالحر لا يدل على التقى معاده على اصلنا على انه ان ذكر  
 ان لا يقتل العبد بالحر لقوله العبد بالعبد هذا الكلام وايضا انه لا يعلم ناسخا كاسيالي في المائدة ولهذا لم يتعرض له  
 صاحب الهداية واورد في الجواب ادلة معتقده ولى في هذا المقام جواب حسن وهو انه لا كان مدار القصاص على المسا  
 بينة ان من يقتل يقتل ذكر كان او انثى حر كان او عبدا صغيرا كان او كبيرا صحيحا كان او مريضا وانا نضر  
 انه الحر بالحر لانهم كانوا لم يقتلوا القاتل ولم يقتلوا عليه بل يقتلون الحر بالعبد والحرين بالحر والذكرا بالانثى  
 والمعنى اقتلوا الحر الواحد اذا كان هو القاتل والانثى اذا كانت هي القاتلة فيكون الآية حجة على ذلك  
 والشافعي من غير ان يكون مشنوقا مل والنسب ثم اعلم عام على المسلم والذي جميعا لان الكفاية بخلاف الحدود  
 والعقاص فيقتل الذمي بالمسلم بالعكس وفيه خلاف الشافعي واما اصل الخطاب بالمؤمنين موافقة  
 العبادات ومضى الواقعة وفيه دليل على ان مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الايمان لان القتل من اعظم  
 الكبائر ومن ذلك يطلق عليه اسم المؤمن فيكون ردوا على المعتزلة فيما ذهبوا اليه وفيه ايضا دليل على ان القود  
 واجبة العدم متين غفيرة وعلى الشافعي في غنى التخيير بينه وبين الدية لانه لا يقال كتب الشئ المعين بخلاف  
 عليه ما لا يخفى واما مسند الصحوة في قوله غير محتمل من اخيه شئ فانها بالمعروف واداء اليه باحسان  
 له واخبر ارجع الى من واثبات خبره براء محذوف وهو الواجب والآية عند الجمهور في الصلوة وحيد  
 قوله تعالى شئ شئ من الصلوة الضمير في اليه راجع الى الاخ او الى المتبع الدال عليه قوله تعالى اتباع ومن  
 القاتل واخبر بولي القاتل وقوله له ايا على معناه وترك المفعول الآخر كانه قد سبها بغيره بغيره بغيره

تمام محرر لان عفا او العدى الى الجاني فخط او الجنابة فخط يعدى لمن واذا اجتمعا عدى الى الاول بالام  
والثاني بمن ومنه الآية فمن يحكى له وهو القاتل من جهة ما فيه اى والمقتول شئ من العفو اى عنى عن بعض الدم او  
عن بعض الورثة فالواجب اتباع الطال للقاتل بالمعروف بان يطالب بالمال مطالبه بحيلة واذا القاتل  
بدل الدم الى اللخ او ابراسان بان لا يطله ويخيه وبعضهم فسر عنى تبرك وبعضهم باعطى ومعنى شئ حيث شئ من  
المال ومن مولى المقتول واللاح هو القاتل والضمير في الآية يرجع الى من لا الى اللخ المذكور والآية صيغته  
الصليح على مال والمفنى من اعطى له وهو مولى المقتول شئ من مال اخيه عنى القاتل بطريق الصلح فالواجب اخذه  
بمعروف عنى مكلف واذا القاتل اليه بالتسليم كذا فى الدراك ثم حسن تقريره بزيادة تفصيل في البيان ثم  
للمذهب عندنا انه ان عنى العصاص واليا القليل سقط عن غير شئ وان صالحا على مال سقط العصاص وجوب  
اذا مال وان عنى بعضهم او صالح بعضهم على مال سقط العصاص وكان للباقي نصيب من الدية وللصالح ما صالح  
عليه وليس له شئ من المال لانه سقط حقه لبقوله رضاه كذا فى كتب الفقه ومذهب الشافعي ان الولي اذا عفى معز  
العصاص كله واخضه لان له ان يتيم القاتل بالدية سواء شأ او الى وقد شخ عليه الامم الزاهد بان اخذ الدية مع  
ترك القتل لا يسمى عفو الا ان حتى ولي المقتول على مذهب شيان ما القتل واما المال فكلما لا يسمى مباشرة اقتل  
مع ترك المال عفو فكل ذلك لا يسمى ضده ايضا عفو او صرح بان مذهب ابي حنيفة ان قوله عنى بمعنى اعطى واليه  
ذهب ابن عباس والحسن المجاهد والضحاك وان جعل بمعنى العفو المحض اى الشافعي وسكت عن معنى الترك  
ومن هنا يعلم ان عند ابي حنيفة الآية محمولة على الصلح على مال فقط والعفو المجزئ ليس له منها واليه يشير كلام  
صاحب الهداية حيث قال في باب الصلح ويصح الصلح عن جنابة العهد والخطا اما الاول فلقوله تعالى فمن عفى  
له من اخيه شئ الآية قال ابن عباس انها نزلت في الصلح بهذا القدر فلعله انما عفى له ايمان الله على مذهب  
غيره ليس نحن فيه ولان المختار عنده هو هذا المذهب لا غير فالعجب من صاحب الكشاف كيف سكت عن معنى  
الاعطاء وانكر معنى الترك مع انه حنفى الفروع واما لم يذكر معنى العطاء فكله البيضارية لانه مذهب ابي حنيفة  
بكل المعاني يوافق مذهب ابي حنيفة لانه ان جعل العفو بمعنى الاعطاء وحمل على الصلح ظاهر ويؤيده تنكير شئ  
وان جعل بمعنى العفو المحض فكل ذلك لان العفو صيغته شئ من الدم وهو واجب لال للبقية اتفاقا فكل ذلك اذا  
كان الموقوف كل الدم فان العفو التام لا يوجب المال عندنا اصلا وان جعل بمعنى الترك فكل ذلك لانه راجع  
الى احد الوجهين واما بيان المنته ففى قوله تعالى ذلك تخفيف من بكم ورحمة فان غير بيان ان التخفيف من

وبين العفو عن اداء الصلح على مال رحمة وسهولة لكم من ركنكم خاصة لا يكون لمن قبلكم بهذه المسألة فان في التوبة  
 كان العصاص واجبا فقط وفي الانجيل كان العفو واجبا فقط والتجيز بينهما لامة محمد عليه السلام من تخفيفه  
 ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك اي اعتدى القاتل بعد العفو بقتل ما خذوا اعتدى اوليا المقتول بقتل غير  
 القاتل او بطلب العصاص بعد الدية فله عذاب اليم في الدنيا والاخرة وفي قوله تعالى ولكم في العصاص حيو  
 فان فيه بيان وجه وجوب العصاص شرعية بان فيه حيو عظيمة للعالم اذ لو لاذلك لالخاف احد من قتل  
 بغير حق فيه يقتل نفس ثم يقتل اوليا المقتول بدله جماعة ثم وثم الى ان يكون العصاص شائعا والقتل  
 شائعا ولا وجب العصاص لخاف كل واحد من ان يذاب القاتل ليعتق بوليها فيكون ذلك سببا لنع  
 من القتل ويكون فيه حيو من هذا المعنى وان كان فيه مائة ظاهرا او لئذا قال يا اولي الاباء يجوز ان يكون  
 المصية ولكم في سببها العصاص حيو لاوليا القاتل لان من قتل شخصا قتل اوليا ايضا فعالم عن  
 نفسه الامام الزاهد ومن اطلع على علم البيان اطلع على خزائن الرحمن مما اودع في هذه الآية من  
 البلاغة التي تعجز عنها اللسان مسئلة الوصية قوله تعالى كتب عليكم اذ حضر احدكم الموت  
 ان تولى اخيرا الوصية للوالدين والاقرين بالمرء وحقا على المتقين فمن بدله بعد  
 ما سمعهم فانه على الذين يبطلون ان الله سميع عليم فمن حلف من قوصي جفلا و  
 انما فاصم بينهم فلا اثم عليكم ان الله غفور رحيم اعلم ان في الجارية كان اقوام يومئذ  
 بالويل للاغنيا واللاجانب بالرياء والسمعة وبخزوات الوالدين والاقرين ولا يتركون لهم امولا فقبيل  
 عز ودين عليه الوصية للوالدين والاقرين بهذه الآية فحوله تعالى الوصية معقول لم يسم فاعله لكت واذا  
 خذكم الموت تولى واذا ان ترك يترك له يعني نزل عليكم يا ايها المؤمنون اذ اقرب احدكم الموت ان ترك  
 خيرا من ما لا كثير الوصية للوالدين والاقرين دون الاجانب المعروف اي بالاعداء فلا يوصي للاغنيا  
 واللاجانب الثلث حتى ذلك حقا على المتقين ثم هذه الوصية كانت فرضا في اول الاسلام ففسخت فرضها في اية  
 الميراث وقيل بجبرث لا وصية لوارث وقيل بالاجل على ما مر في بيان النسب ونذبت باقل من الثلث للاجانب  
 عند غنا الورثة في الحال وعند كون التركة بحيث يصيرون بها اغنيا وعند عدم الشرطين تركها افضل لا يجي  
 عن علي رضي الله عنه ان مولى له اراد ان يوصي وله سبعة ورثه فسمعه وقال قال الصلح ان ترك غير الوارث  
 المال الكثير وعن عايشة رض ان رجلا اراد ان يوصي فسا التركة ملك فقال ثلثة الان فقال ان تركها قال

أربعة فالتاما قال الله تعالى ان ترك غيرا وان هذا الشيء يسير فانك احياء لك يجوز اني التثني لقوله عليه السلام التثني  
 والتثني كثير ولا يجوز انما زاد على التثني ولا ينفذ ولا للوارث ان اوصى له الا ان يحجز بقية الورثة ذلك علم  
 ما عرف في الفقه وقال الامام الزاهد ان هذه الآية محمولة على ما اذا كان الوالدان عبيدين او كتابين فمال الاقرب  
 محجوب باخيه فيكونوا غير وارثين فحجوز لهم الوصية من غير نسخ هذا ما فيه ولكن يكون قوله كتب على سبيل الاستحباب لا  
 الواجب على ما صرح به صاحب الدرر حيث قال وقيل في غير نسخة لا ينافي ذلك في حق من ليس به وارث لانهم  
 كانوا احد بن عمه بالاسلام يسلم الرجل ولا يسلم ابواه وقرانه والاسلام قطع الارث فتمت الوصية بما  
 منهم قضاء الحق الورثة هذا وعلى هذا لا يراد بكتب فريضة انتهى كلامه وهو المختار لصاحب البداية صرح به في كتاب الحج  
 وقد ثبت والتكثير الامام في الاسلام النبوي في بحث الفسخ على من قال ان الآية منسوخة بالنسخة وبين  
 وجهين وصرح ان آية الميراث بيان لتلك الوصية وتقريره على ما ذكره ان الله تعالى فرض الوصية للوالدين  
 والاقربين او لا محال ثم لا علم ان الانسان لم يدرك النافع من الضار ولا الجيب من العدو فربما وصى بالي  
 قليل للاقرب نفعا وبما لا يضر الا يبين منه قوله تعالى لا تدرون ايم اقرب نفعا بينهما آية الميراث  
 وقد رسها لكل واحد بنفسه لم يضر الى رأي الوصي فيكون آية الميراث بيان للوصية المفروضة وما ذكره بعد  
 تمام الميراث من قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فذلك وصية اخرى مندوبة باقل من التثني معروفة  
 في الفقه لانها عين الوصية الاولى بليل ان المعونة اذا لم يحدث نكحة كانت غير الاولى وهذا توجيه حسن يدرج  
 صاحب الكشاف والبعضا وصي وايضا ذكر في الكشاف وجه اخر ايضا وهو انه قيل لم ينفذ الوارث بجميع له من  
 الوصية والميراث بحكم الآيتين وقوله تعالى فمن بدل بعد ما سمع اي فربما لا يصار بعد الاسلام بحيث لم يعط المو  
 له او يعطى باقل مما اوصى به فانما امر على الذين يبدلون وهو الوصي دون الوصي والموصى ان العمية بقوله عليه السلام  
 بنيت فان قيل ان التبدل لا يحصل ان يكون غير البذل فما وجه تعريضنا بينهما بمعنى ان ويحصل ان يكون المحصر  
 حقيقيا لا انما فاكذا في الغفوري ثم انه حين نزله هذه الآية تحزرت الاوصياء من التغيير والتبديل مطلقا  
 وتسلوا بما في امر الوصي تحزرت من الوعيد فتزل قوله تعالى فمن خاف من وصى الآية ومعناه كل من يوصي  
 كان وارثا او وصيا او اما او قاضيا من مو حيفا اي سلب الحظ سبوا او اما اي خلاف الحق فاعلم انهم اي من المو  
 لهم الوالدان والاقرابون اوصى الوصي لهم والورثة على نهم الشرية ورعاية الحق فلا يتم عليه بل انما لا يورثون  
 وكلام صاحب الحجية يدل على ان الجيف هو العدول عن القبي والميل الاجانب لانهم الوصية بالزيادة على الثلث قال صاحب البداية



في باب الوصايا في قوله عليه السلام الحيف الوصية من اكبر الكبائر فسرده بالزيادة على الثلث وبالوصية هو  
 للوارث وبين الكلامين تناف والاول اقرب لسوق الآية لانه لا كتب الوصية للاقربا وكان الحيف هو  
 العدول عنه للوصية للوارث ولكن يريد الحيف في الحديث بروايتين الاولى المسئلة والى اي الحيف  
 وبالجيم المجزئة والنون اي الجحف فليكن الرواية الاولى في الحديث هي الاصح ولعله بهذا المعنى لم يخرج  
 صاحب البداية للآية اولها لم نزل على كون الجحف جبا حبل على عدم الاثم على المعدل في اكثر الاحكام  
 وقيل بهذا الآية في حال حيوة الموصي اي فمن حضر وصيه فزاه على خلاف الشرع فبها عن ذلك وحده على الصلوة  
 خلا اثم على هذا الموصي باقال ولا معنى قوله تعالى ان المدغفور يمسح بغيره التبدل غير اثم لا بالوصية عن  
 هذا الاثم لانه لا اثم عليه حيث تعاقب به بل هو مضمون مغفور والمد اعلم في مسئلة كيفية الصوم  
 واحكامه ومحدوده ايات كثيرة متواترة بعضها عقيب بعض اولها قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ  
 تَتَّقُونَ اَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى  
 سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ  
 طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا  
 خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ \* هذه الآية لبيان فرضية الصوم وبيان صوم المريض  
 والمسافر وبيان صوم شهر ربيع الثاني ايامان فرضية الصوم في قوله تعالى كتب عليكم الصيام وبيان  
 مصدر صام الرجل صرح به في الدارك وانما يدل عليها لان خبر الشارح الكدم امره ونهيه والمراد  
 صيام شهر رمضان قال صاحب البداية اعلم ان صوم رمضان فرض بعوله تعالى يا ايها الذين  
 كتب عليكم الصيام والفتية في قوله تعالى كتب على الذين من قبلكم في حق مجرد فرضية الصوم لم ي  
 يخلو شدة من قبلكم من فرض الصوم عليهم لا تخصيص لكم به والتمثال هذا السلي خاطرهم لان الصوم  
 بدنية اشق على النفس بسبب الجوع لاني حق الايام المعينة لان الاثم السابقة فرض عليهم صوم غير  
 مثل صوم ايام البيض لا يوم وصوم عاشوراء يوم موسي كما هو المروي في رواية ولا في حق  
 صوم يوم بجم الحكم وصوم يوم آخر بجم عدم الاكل من العشاء الا من اصبه وامثاله وهذا  
 الذي بالذات فقط لا به الاصل والوصف جميعا لا اللهم صامها محمد وآله

على ابراهيم وعلى آل ابراهيم الدعاء، وكقوله تعالى فاذكر واسمك ذكركم اباكم، وكقوله تعالى ان مثل علي بن  
 كمثل آدم وكقوله عليه السلام انكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر وهذه الآية على تقدير ان يكون المراد ايام  
 معدودات هي الايام المعدودة المفسرة بقوله تعالى فيما بينه شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن ويكون  
 انتصابه بالقيام كما هو رأي الكشاف والدارك وابصاره صوموا وابازمفعول ثان لكاتب عليكم على سنة كما  
 ذكره البيضاوي ويجعل قوله تعالى اصل لكم ليلة الصيام الرفث تاسخا للسنة لانه الآية وانما ان كان المراد  
 بالايام المعدودات صوم عاشوراء والايام البيض كما نقل في الكشاف ان الله تعالى كتب صيامها على رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم حين تاجرتم فسخت شهر رمضان وجعل انتصاب ايام معدودات بقوله لا كتب على الظرفية  
 كما في البيضاوي ايضا بناء على ما قيل ان رمضان كان فرضا على النصارى الا انهم زادوه عدد فخلوه مجبرين  
 سكان فملئين وغيره اعني محض صوموا في ايام السنة واليهما وقبل زادوا ذلك لموتان اصابعهم كان التثنية  
 على التقديرين في حق الايام ايضا وكذا ان جعل قوله اصل لكم تاسخا لقوله تعالى لا كتب على الذين من قبلكم كان  
 التثنية في حق الكيفية ايضا على ما سيجي هذا اخص ما في التفسير من توفير وتبديل منه وان اردت ان لا يفتهم  
 المقام فاستمع لما ذكره الامام الزاهد حيث قال قد كان فرض الصوم في السنة في يوم واحد هو يوم عاشوراء  
 ثم نسخ فرضية الصوم لثلاثة ايام البيض في كل شهر ثم نسخت فرضية الصوم شهر رمضان لكن مع اختيار الصيام  
 اثنا عشر يوما وانشاء افطر واعطى لكل يوم نصف صاع من حنطة سكيانا كما قال الله تعالى وعلى الذين يطيقونه  
 اي يطيقون الصيام ولا يصومون فدية طعام مسكين ثم اخبر ان الصوم خير من الاطعام كما قال الله تعالى وان  
 تصوموا خير لكم ثم نسخ الاختيار وشهر الصوم النهاية الصوم الليل وكان الرجل يفطر بعد غروب الشمس بان  
 انشاء ثم حرم عليه الاكل والشرب والجماع الى بعد غروب الشمس من الغد ثم نسخ الصوم الليل بقوله تعالى انكم  
 تختارون انفسكم فتاب عليكم وحققكم الصوم الليل وصار الصوم من طلوع الفجر الثاني الى وقت غروب الشمس فرضا  
 واستقر الامر على هذا فنهى البيان يدل على ان الصوم رمضان لم يغير بالمرّة الواحدة بل فرض درجته بعد وجبة  
 شمس وتسهيلا على عباده ليتعودوا بهذه العبادة هذا الكلام ولكن خالف بعض ما ذكره الامام الزاهد من ان  
 فرض الصوم في ابتداء الاسلام هو يوم عاشوراء ثم نسخ فرضية الصوم ايام البيض ثم نسخ فرضية الصوم رمضان الكلام  
 صاحب الكشاف لان الصوم عاشورا لا كان مشروفا بصوم ايام البيض لا يصح ان يكون نسخ شهر رمضان الا  
 في حنطة وايضا ذكر بعض ان الصوم عاشوراء كانت فرضا لومى عليه السلام والايام البيض لادم طيف بصوم عاشوراء



الصيام ولا يصومون فقد انما يجب عليهم الكفارة والعقضاء والصدقة المذكورة وما بينهما ان يكون المحذور ما هو  
واقع في كثير من استعمال العضى كافي قوله تعالى بين الله لكم ان تصلوا او كان المص على الذين لا يطيقونه فدية  
طعام مسكين وقد فرغ به خفض ايضا فخان هذه الآية في حق الشيخ العالي وفي حق الحامل والمرضع ايضا عند الشا  
على ما هو مذموم وقد صرح به صاحب الدارك والامام الزاهد وكثير من اهل الفقه والاصول ولم يتعرض للاضمار الا في قوله  
صاحب الكشاف والبعضا واما الصنعة اولها ذكر اقراءه اغربوهى معنى عدم الطاعة مثل الطوقية وتطيقونه  
يطيقونه وامثال ذلك ما فيه من التكليف او يكلفونه على جهدهم لا يطيقونه باليسر والسهولة وهم الشيخ العالي  
والعجائز وقد اولى القراءة المشهورة اى يصومونه جهدهم وطاقتهم وروى عن شمس الائمة ان قوله تعالى  
يطيقونه من اللطاقة وما فيه اطاق والهزة فيه للسلب اى الذين اذا هم اللطاقة كافي شكى اى اذا  
منه الشكوة ولا حاجة الى حذف لا واسحق بن التبريزي عنهم وذكر عليه سؤالا وجوبه لا يلقى ايرادها وبالجملة فلامنة  
محال تاويلات كثيرة واما ما ذكره الشيخ الامم في الاسلام البرزوى من ان قوله تعالى يطيقونه مختص بالاجل  
فقليل معناه بدليل الاجماع فان حكم الشيخ العالي مجموع عليه وهو استفاد من الكتاب لا يستفاد منه  
حرف لا يكون لا محذوفا لا محالة فيكون مختصا بدلالة الاجماع لا بالاجزاء نفسه لانه لما كان محذوفا للمعاني  
فلا اجمل وقيل المراد منه اجماع المتأخرين كذا في حواشيه ثم الغدبة ان يطعم لكل يوم مسكين واحد نصف صاع  
من بر او دقيقة او صاعا من تمر او شعيرة عند اهل العراق وعند اهل الحجاز وروى عن الصاع وذا هو  
المقدار الواجب من تطوع خير اى اعطى زيادة من هذا الصدقة المذكورة فهو خير له فالتطوع خير له او الخير خير  
اى استحباب وفضيلة لا واجب واما على قراءة من قرأ مساكين مكان قوله مسكين فيمنع الآية على ذلك التقدير فدية  
طعام مسكين في صياماته والجمع اذا قبل بالجمع انقسم الاصل على الاعاد فيكون بمقابلة كل يوم طعام مسكين  
اى قضاء الصوم بالغدبة في عرف الاصول قضاء بمثل غير معقول لان المفضل المأثمة من الصوم والغدبة وانما ثبت النص  
على خلاف القياس فان قبل كما ثبت علم خلاف القياس يقتصر على مورد فم جزم الغدبة في الصلوة لا في الصوم اذ لا عليه  
قضاء الصلوة واوصى لوارثه بما على مصر عندكم ان فدية كل صلوة كصوم يوم ولم يجرم بالغدبة فيمن عليه قضاء الصوم  
واوصى بها في غير الشيخ العالي قيل اما اوله فقد ذكر اية الاصول ان النص يحمل ان يكون محذورا والصلوة اظهر الصوم بل  
اهم منه فمرناه بالغدبة احتياقا وجوبا القبول من حيث فضلها فقال محمد الزيد واجبة في النساء وغيره فخلقوا بمشقة بعد ان علم جزم  
علمها كما اذا تطوع الوارث بالصوم وما انما ثبت لانه لا بالقياس ايضا كما علم الفاعل وان يصوموا خير من ان لا يطيقوا في الاول

منه ان يترك  
سبب ما فيه  
والجواب ان  
في القرآن لا ينافي  
نحوه ما فيه  
ان يجوز سبب  
يجوز فاعل  
مفعول لا ينافي  
انما هو  
بقى فاعل والغدبة  
ان يقول بالخير  
والجواب ان الله  
محذورا فاعل  
ما فيه من الخير  
بأنفسهم

سبب

أي صومكم يا أيها الطيقون خير لكم من الفدية وتلوهم الخير فهو مشور بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه على ما مر من  
 الزايد أي أوجب العاجل من الصوم وهو الشحم الثاني لكل من له الرخصة أي صومكم يا أيها المريض المسافر والشح  
 الثاني خير لكم أكنتم تعلمون فضيلة الصوم ونوايه وصيغته فيل صريح على أن الغزمية في حق المسافر والمريض  
 هو الصوم والأخطار رخصة وإن العمل على الغزمية أولى من الرخصة فيكون حجة على الشافعي فيما ذهب إليه  
 أن هذه الرخصة متعينة في هذا الباب لكونها رخصة إسقاط وسبجي لهذه زيادة وتقسيم انشاء الله تعالى ثم ذكر الله بعد  
 هذه الآية قوله تعالى شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ  
 وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ  
 فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ  
 بَيِّنَاتٍ لِّلَّهِ بِكُمُ الْفُسُوقُ وَلَا تُدْرِكُهُ الْإِنْسُ وَلَا تَكْمُلُ الْعِدَّةُ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ  
 فقوله تعالى شهر رمضان مرفوع في قراءة العامة ما ابتدأ به الذي أوثر به بدءاً محذوف أي ذلك الأيام الموعودة  
 شهر رمضان والذي صفة أو غير ذلك وفيه إشارة إلى أن الصوم والفطرة يعتبران بربوبية الهدى وهو الذي  
 عليه سم الشهر سواء كان تسعة وعشرين يوماً أو ثمانين كاملة وكذا قوله تعالى يا أيها معبودات إشارة إلى ما  
 ذكرناه وشهر رمضان مع الإضافة علمهم من الصرف للعلمية والالف والنون حيث ما جاء، بغير الإضافة  
 فعلى حذف المضاف ومعنى قوله تعالى الذي أنزل فيه القرآن أنزل في شارة القرآن فهو قوله تعالى كتب عليكم  
 الصيام أو أنزل فيه القرآن من السماء إلى الدنيا أو لا وابتداء أو أنزل فيه جملة من اللوح المحفوظ إلى سائر الأند  
 ثم تنزل بها نجا وآية وسورة وسورة إلى الأرض بحسب الحاجج فيه دليل واضح على أن ليلة القدر يكون  
 في رمضان لأنه يفهم من بينها أن القرآن نزل في رمضان قال في موضع آخر أنا أنزلناه في ليلة القدر وهو  
 التطبيق بينهما بأن يكون نزل في شهر رمضان ولكن في ليلة معينة مشبهة بليلة القدر فعلم أن ليلة القدر  
 يكون في رمضان كما هو الأصح من المذهب لأن في الشهر الآخر لا مرجوح ولكنهم اختلفوا كثيراً في أنها أي ليلة  
 من رمضان وبين كل واحد عليه البرهان والصحيح المعتقد أنها سابع وعشرون من رمضان حيث  
 أبو اسحاق الرافعي حروف ليلة القدر تسعة أحرف وقد ذكر الله تعالى تلك الليلة في سورة الحديد ثلث  
 مرة فاضرب تسعة في ثلث فليكون سبعة وعشرون وفي الأحاديث اختلافات وروايات في ذلك الباب كثيرة  
 أقوال المشايخ أيضاً وقد ذكرت نبذة من كتبنا بالآداب الاحمدية في أوّل





وذهب الأكثر إلى أن كل يوم سبب لصومه بمعنى أن أول جركل يوم سبب لصومه لأن صوم كل يوم عبادة  
على عدة متعلق بسبب واحدة وقيل السبب هو الجزاء الآخر من الليل للطلع بأنه مخاطب بالصوم في الجزاء الأول  
والخطاب قبل الوجوب فلو كان السبب هو الجزاء الأول لكان الوجوب بعده ومقارناته فلا يستقيم الخطاب  
في الجزاء الثاني السبب هو شبهة وبعض الشبهة لا ترى أن من كان صائما في أول ليلة من رمضان ثم حزن  
فصام سبوا عبادة رمضان فخليله صوم رمضان وعلى كل من هذه الأقاويل اشكالات بهاء واقع أيضا  
من أراد الإطلاع عليها فليرجع إلى كتب الأصول المبسوطة ومنه قوله تعالى يريد الله بكم اليسر لا العسر  
لا يفطر فلا يريد بكم العسر وجوب الصوم في الآية حجة على من فرض العطر على المريض والمسافر حتى لو  
سببها لإعادة على ما صرح به صاحب الهدايك ثم الغزمية أولى عندنا والرخصة عند الشافعي وكلام أهل الأصول  
على أن هذا الاختلاف في المريض والمسافر جميعا وفي البداية أنه في المسافر فقط وأنه شرط في المريض للرخصة  
وهو خوف التلف وتحقيقه أن رخصة استلزامه الشافعي أي من ثاني نوعي الحجاز من قبل سقوط حرمة الحرم والمدينة  
فإنه لا يفطر إلا بحسن الصوم عنده للمسافر بطائر قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولأن النبي عليه السلام قال  
لا يفطروا في سفر مدينة إلى مكة أو تلك العصابة أو تلك الصحابة أو تلك الموضع قول حسن وهو أن هذه الرخصة من ثاني نوعي الحقيقة  
الغزمية هو الصوم لقوله تعالى وإن تصوا فليكن كما أمرنا فإن اليسر في الإفطار وهو دفع المشقة فقط والصوم معوية  
أي مع الرخصة أيضا إذ فيه ليس كامل وهو موافقة المسلمين للصوم ووجهه غير رمضان شق على النفس من  
فيه مع المسلمين أو كان الصوم أولى لأهل المعينين وأما قوله عليه السلام وألك العصاة أو لك العصاة  
فإنما كان بسبب الصوم ضعف كلمة العداوة بها وأن الجهاد خاصة دون الأعم وهكذا قوله عليه السلام  
أمر أصيحابه أسفر كذا القوافي في المريض إذا كان مراد الله تعالى منه اليسر ينبغي أن لا يشترط فيه جواز  
الاحتجاق لأنه ليس من اليسر في شيء وإن لا يرضى لكل مريض لأن عدم موافقة المسلمين به القدرة  
للمجاهدة وقد ذكر الأمام الزاهد في هذا المقام كلاما طويلا حاصله أن صفات الأفعال عندنا قديمة كصفات  
وعند المعتزلة والاشعرية صفات الأفعال حادثة بخلاف صفات الذات فهذا لا شعير بكل يلزم  
فخص فهو صفات الذات والأفوصفة الفعل وعند المعتزلة ما ينبغي وثبت فهو صفات الفعل ولأن لم  
صفة الذات فالأرادة عندهم صفة الفعل لا يثبت في قوله تعالى يريد الله بكم اليسر يعني في قوله ولا يريد  
عند كل شيء التي تصور بدون الإرادة ولا ينبغي صفة الله اصطلا وأما المعنى باعتبار التعبد فالمراد منها أن

ولو في الأرواة وقوله تعالى تكلموا العدة مع أخويهم على قول اليسر من قبل قوله تعالى يريدون ليطفئوا نيرانهم  
 بأخويهم أي يريدون أن تكلموا العدة رمضان من البلال إلى البلال كاملة إذا كان خطا بالكل من عليه الصوم أو  
 تكلموا العدة أخصاء إذا كان خطا باللبس أو المرض خاصة ويريدون أن تكلموه وأظهروه على ما ذكره وإن تكلموا  
 فالمنع بالتكبير العظيم الله تعالى بالحمد والثناء عليه وقيل التكبير يوم العطرة وقيل التكبير عند الإبلال كذا في البصائر ويجوز  
 أن يكون معطوفا على أن يكون علة مقدره مثل ليسهل عليكم ولتعلموا ما تعلمون وتكلموا أو يجوز أن يكون  
 طلاقا لافعال كل بفعل والتوجيه التحارر عند العمل أن يكون متعلقا بمحذوف فاعديه وتكلموا العدة والتكبير والله  
 على ما يدركم ولعلكم تشكرون ذلك يعني جملة ما ذكر من أمثال هذا بصوم شهر أو امرأته لخص له بمراعاة عدة  
 ما افطر فيه ومن الرخص في إباحة العطر فقوله تعالى تكلموا علة الأمر بمراعاة العدة والتكبير وعله ما علم من كيفية  
 القضاء والخروج عن جملة العطر ولعلكم تشكرون علة الرخص وهذا النوع من اللفظ لطيف المسلك وبهذه عينها  
 عبارة الكشاف والمذاكر وقد نقلها سعد الملة والدين في الفن الثالث لشرح التلخيص وأورد عليها سؤالا  
 وجوابا لطيفا ثم ذكر الله تعالى بعد هذه الآية مسألة اجابة الدعاء في قوله تعالى إذا سألك عبادك  
 عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان فليستحيوا لي ولتؤمنوا بي لعالمهم  
 يؤمنون يعني إذا سألك بأمور عبادي عن دعوتهم إلى شيء ليس عني لاني قريب مجيب وهي أن عزاء  
 قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم قريب ربنا فاجبه لم يرد فتأديا فسررت وفي الزاوي أنه إنما لم يقل قال فإني قريب  
 تنبيهها على أن العبد إذا سأل عن غيري فانت ما هو الجواب كما في قوله تعالى يسئلكم عن الأبله قل من هو  
 الآية ومثاله وإن سأل عن ذلك فإنا حاضر الجواب وذكره في وجه نزول هذه الآية إذا ذكر في وجه نزول قوله  
 تعالى اصل لكم إلى أخو من مباشرة الصحابة في إياي الصيام على ما يأتي وقال أنه اجابة لدعوة استخفاهم من  
 المعصية وبه ينظم الآية مع ما قبلها وما بعدها وما يجامعكم بمثل هذه الآية على أن العبد إذا دعا الله تعالى  
 لأجل قضاء الخواجيم أورد البلاء باستجاب له فيكون للدعوات تأثير بلسم وقد نفى أصحاب البدع والضلال وهم  
 البصائر قالوا إن الدعاء لا يخلو ما أن يكون موافقا للتقديروا لا والثاني بالكل لا قد جرت العليم بما كان  
 وما يبدل القول السابق ولا يقع في الأول بأن منسب إلى الدعاء دون التقدير ولكن نقول أن التقدير نوعا  
 مبهم وهو لا يتبدل أصلا وموت وهو ما كان سلفا بانه لا يذوق العبد مثلا يشقى والأيموت فالدعوات تأثير بلسم  
 حيث على الشفاء بها فلا يرد له تلك العبرة وكذا الخلل في الصدقة والدعاء للأيموت في الأصل فلهذا يذكر كل واحد





ما كتب الله لكم عنه بأشروا النساء واطلبوا المباشرة لاجل ما كتب لكم وهو التوالد والتناسل أي لاجل  
 يتولد منه ولد ليقول لا اله الا الله حتى يتقوى الاسلام اضعا فامضاعه فانه عليه السلام قال تزوجوا نساءكم  
 بوالد واناسلو فانما ابائكم بكثرة امتي ولو كان سقطا لاجل مجرد قضاء الشهوة مثل البيهقي كما فعلت  
 او يكون المعنى وابتغوا ما كتب الله لكم أي الاتيان في الطهر وفي موضع القبض الذي هو موضع الحرث والتوالد  
 والتناسل في الحيض وفي المبر الذي هو مجرد موضع الشهوة او المعنى اقتصر واعلى ازواجكم وملك بينكم ولا  
 تتبعوا غيرن وقيل هو بمنى عن العزل لانه ممنوع في الحواير والآية نزلت فيمن وفيه توجيهات اخر ايضا واما  
 الاكل والشرب ففي قوله تعالى وكلوا واشربوا الى آخره وقيل نزلت هذه الآية في حق صرمة بن النضر  
 كان رجلا فقيرا يعيش مع الابل بن يواجر فربما يأكل من اجرة فاذا هو يوماني رمضان كان كسلان فنام  
 في ليلة ولم يتبسر له الاكل ومع ذلك صام غذا فرأى رسول صلعم وجهه متغيرا ضعيفا فسأله عن حاله فقصر  
 القصة فنزلت الآية وصار الاكل والشرب مباحا بسببها كما صارت الملازمة مباحة بسبب عرضة  
 وبركة توبة كذا في الزايد والمعنى اجمع لكم الاكل والشرب من وقت المغرب الى تبين لكم أي متناز الحظ  
 الاسود وشبه الحظ الاسود سواد الليل وبالحظ الابيض الاسفار وبيتة بالجو والكتفي به من بيان الحظ الاسود  
 بالليل وبغيره عن الاستعارة الى التشبيه على ما عرفت ان المشبه اذا كان مذكورا ومقدرا لا يسمى استعارة  
 ويجوز ان يكون من التبويض لانه بعض الفجر وأوله وعن علي بن عامر قال سمعت ابي عبد الله عليه السلام يقول  
 فجعلتها تحت وسادتي فنظرت اليها فلم تبين لي الا بيضا من الاسود فاجرت النبي عليه السلام بذلك فقال  
 والله اني لافقه اي سلم القلب لانه مما يستدل به على براءة الرجل وقلة فطنه وانما ذلك بيان للناس وسواد الليل  
 في المذكور بعد ان ذكره الانام الزاهد بوجه تغير واختلاف المذكور في الكشاف اخره وهو المذكور  
 في الحاشية عن الصحيحين انه قيل كان بعض الصحابة لما نزلت هذه الآية يشدون على الرجل الحظ الابيض والحظ الاسود  
 بالكلين ويشربون ويحلمون حتى يعرف من تلك الحظيين فلما نزل قوله من الغر بيا بالحظ الابيض علموا ان المراد بالحظ  
 الابيض هو الاسفار والنور وبالحظ الاسود هو ظلمات الليل واختلفوا في جواز تاجيد البيان فجوزوه البعض واكثر  
 الفقهاء والمكلمين وهو مذموب الى علي والي اشم على ابيهم فلم يصح وجه قوله تعالى من الفجر وعظما قال صاحب  
 البيضاوي ان هذا توجيه لا يصح الا ان يكون ذلك قبل دخول رمضان لانه في كونه في رمضان يلزم تلخيص  
 البيان عن وقت الاعتدال وذلك لا يصح ثم كلفه حتى في هذه الآية للتغاية بمحض الى دون السببية بمحض لا

الى ولا تدخل تحت المعنى انه الاصل في حتى الراحلة على الافعال والان غاية لا واحد من الى وحتى ان كانت  
 قرينة على دخولها او عدم دخولها فواضح انه يعمل به والافقية اربعة اقوال على ما ذكره صاحب الفتاوى  
 فيها قامت قرينة على عدم دخولها فاذا لم يلزم الخط الابيض حرم الاكل والشرب وكلمة الى في قوله تعالى امتوا الصيام  
 الى الليل لا تدخل تحت المعنى ايضا فان الصوم هو الامساك عنه ولو ساءت علوم بذكر الغاية لا طلع على  
 الساءة فكان ذكر الغاية لا مصادا الحكم الى هذا الحد فبقى ما سواه على اصله وهو الخروج عما قبله نص بذلك اهل الصواب  
 باجماعهم وذكرنا في تحريمه كلاما طويلا لا يلحق بهذا المقام وقال الشيخ الامام فخر الاسلام البرزوي في بحث ثبوت  
 النص وفي المأثرة سببا للجماع في الفجر اشارة الى ان الجناية لا ينافي الصوم فبين اصح جنبا فان من جازمه  
 امر الليل لا شك يقع الغسل في النهار ثم جوز الصوم فلان ثبوت اشارة النص فيكون رد لادب اليه لبعض  
 اصحاب الحديث ان الحناية بمنع صحة الصوم معتمدين على حديث ابيه ربة من اصحاب جنبا فلا صوم له قال  
 محمد و رب الكعبة وايضا قال وفي قوله تعالى ثم امتوا الصيام الى الليل اشارة الى وجوب الكفارة في الاكل  
 والشرب وذلك لانه تعالى ابلغ هذه الامنة ما كان محررا على ما سبق فذكر ولا الجاه ثم الاكل والشرب ثم  
 قال بعده ثم امتوا الصيام الى الليل فعلم ان الصوم هو الكف من هذه الثلث فوجب الكفارة بالاكل والشرب  
 كما وجب في الجماع لا كما قال الشافعي رحمه الله ان الكفارة تجب بالجماع فقط مسكنا بحديث العرابي بان ذلك  
 بالجماع خاصة وايضا فيه اشارة الى ان الذينة ينبغي ان يكون في النهار وذلك لانه لا يبلغ هذه الامور الفجر  
 ثم قال بعده ثم امتوا الصيام الى الليل بحرف ثم وهو للترخي قيصر العزيمة بعد الفجر لا محالة لان الليل لا  
 الا بجزء من النهار الا انما جواز ان تصوم في العزيمة على الفجر باسنة فاما ان يكون الليل اصلا للذينة فيكون مطروحا في النهار  
 كما زعم الشافعي فلا بد من العلم في التلويح قال الشيخ ابو المعين ان باجهر الخبر السمرقندي هو ان ذبي سئل الالية  
 على الوجه المذكور اعني جواز الذينة في النهار لكن النظم ان يقول امر الله تعالى بالصيام بعد الفجر وهو اسم للكرن للشرط  
 والبناء ينبغي ان يوجد الامساك الذي هو الصوم الشرعي عقيب اخر جزء من الليل متصلا بصوم متمم الاول ان يكون الامساك  
 صوما شرعيا بدون الذينة فلا بد منها في اول جزء من اجزاء النهار حقيقة بان متصل به او كما بان يحصل في الليل  
 ويجعل باقية الى الآن هذا النقط وايضا في قوله تعالى ثم امتوا الصيام الى الليل دليل على حرمة صوم  
 الوصال صرح به في الكشف والمدارك ثم ان الالية تدل على تمام حد الصوم اعني الامساك عن  
 الاكل والشرب والوطي نهارا مع الذينة وبها اجمع صاحب البداية على حد الصوم ومقدار وفالا امساك

عن المفطرات لكان صده بكون المفطرات الثلث تقيته الصوم فوجب الكفارة بتأجيلها كانت لما قبل ان  
يحل الصوم والآخر ان يفسد فوقع الجناية على الاول في نفس الصوم فوجب الكفارة ولم يبق الصوم على الاثر  
فلم يوجب الكفارة وهذه وقد ذكرت في السكوت واطلعه اخذ هذا المذهب عن تغيره اسلوب في النص حيث ذكر في بيان  
الوطى في بيان الآخرين لفظ الامر ولكن ليس كذلك لان الوطى في اللبالي قد وقع من اجلاء الصحابة قبل الابرار  
فذكر لفظ الاحلال والاطل والشرع قد صرح به مرتين بنسب الفوضى فامر بالاطلاق توسعة وشققة مستط  
لما سركه لا يخطر بالبال ثم قد ذكرت في بيان النسخة تأملا عن الاعتان وغيره من قوله تعالى امركم ليله الصيام  
الى اخره ناسم البية ولكن ما قوله تعالى كسب على الذين من قبلكم ان جعل التثنية حتى بيان الكيفية والامالي  
السنة من حرمة المفطرات بعد العشاء ان جعل التثنية حتى مجرد فريضة الصوم فحينئذ فيه دليل على جواز نسف  
بالكتاب كما صرح به في لبيصا واما نسف الوطى الاعتكاف حتى قوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون المساجد  
وجملة ما سبق له في التناول هو ان المباشرة في بيان رمضان انما يحل لكم اذا لم تكونوا مستكفين في المساجد واما اذا كنتم  
عاكفين في المساجد فير المباشرة في ليلها ايضا فهو مضمون الآية نزلت في قوم مستكفين اذ دخلوا بيوتهم  
لظهارهم فباشروهن نسائهم ثم اغتسلوا فخرجوا الى المساجد فيها هم بعد عن ذلك وقال صاحب الكشاف وفي هذه  
الآية دليل على ان الاعتكاف لا يكون الا في المسجد وانه لا يخص مسجد ودون مسجد بل لا يجوز الا في مسجد  
المقدس والمدينة والمسجد الحرام قبل مسجد الجامعة والعامة على انه مسجد جماعة هذا لفظه واخره يقول اولى الاراء هو عباد  
اهل الفضل في وجهه لا لا في توجيه كلامه فقال للاستلزام العلامة للشيم الهداد وجه الدلالة ان قوله تعالى وانتم  
وقم حاله ان كان من قبل قوله او الى القاء وانت حرط ان معناه على القلب هو كون حراوات مود لالاع على النص  
في الاصول فذلك معنى هذا القول اعكفوا في المسجد انتم غير مبشرين هو يقتضي وجوب الاعتكاف في الحال انما  
بواجب الاجاء فيعرف الوجوب الى راية الحيد وهو ان يكون في المسجد تحقيقا لوجوب الامر بقدر الامكان من قبل  
قوله ثم يخرجوا بالخطبة بالخطبة مثلا مثل فان البيم غير واجب فيصرف الوجوب الى قيد المأذنة وهذا هو توجيهه لا يصلح جوابا لانه  
لا كان معناه اعتكفوا في المساجد وانتم لا تباشروهن فاطلوا ان الوجوب يصرف الى قوله تعالى وانتم لا تباشروهن  
من قبل كن حراوات مود لالاع الا ان يقال صرف الوجوب الى قيد من اولي من صرفه الى الاخير فخط وطل  
البعض في توجيهه ان الاعتكاف هو اللبث ولا يعقل جهة العبادة في اللبث فيكون هذا النص غير محتمل للنسب  
والنص ورد مقيدا بقيد المساجد فيقتصر على مورد النص فلا يصح الاعتكاف في غير المساجد

وإنما قال في  
هذا التوجيه لا يصلح  
جوابا عن موضع  
وهو غير متيسر على  
الاولين بانفسه  
جاءوا في الاصل  
منه قالوا لا يصلح  
كذلك الحال في المساجد  
على كلامهم  
الذي هو من قوله  
واغفر ذنوبهم



ايضا لا يحسن ان لا يعلم من النص كون اللبث عبادة وغير عبادة وانما المقصود هو ان يفتى عن المباشرة مع الا ان يقال  
 اباحة المباشرة في سائر الليالي وحرمتها في هذه الحالة تقتضي ان هذا اعظم درجة من ذاك الا ان عبادة  
 وقال الخزون توجيهه ان قوله تعالى في المساجد بيان محل الاعتكاف فلا يصح في غيره الممل وذلك ان تخصيص  
 على نوعه تخصيص الحكم ببعض المحكوم عليه فافادته تخصيص الحكم بجميع المحكوم عليه وهو صحيح فيكون ان يكون استمرار القوم في  
 المساجد من قبيل الثاني فليزيم اختصاصه بالاعتكاف في المسجد اعترض عليه بان هذه القاعدة فيما اذا خرج الكلام عن مخرج المذموم  
 والآية ليس من هذا القبيل ووجه الخزون ان امتناع المباشرة في حين الاعتكاف ثبت بالاجماع ومنها مقدمة وهي  
 ان كل اعتكاف ينبغي فيه عن المباشرة ولغيره من النص مقدمة اخرى وهي كل ما ينبغي فيه عن المباشرة من الاعتكاف يكون في  
 المساجد فاذا اقيمت المقدمة بصحة الشكل الاول قلنا كل اعتكاف ينبغي فيه عن المباشرة بالاجماع وكل ما ينبغي فيه عن المباشرة  
 من الاعتكاف يكون في المساجد بالنص فنتج كل اعتكاف يكون في المسجد فيعكس انعكاس النقيض الى قولنا كلما لا يكون  
 في المسجد لا يكون اعتكافا وهو المطلوب واعترض عليه بان المقدمة الاجمالية مسلمة ضرورة انها بالاجماع وفتح  
 فهم المقدمة الثانية من النص او لا يعلم منه الا حرمة المباشرة حين الاعتكاف في المسجد بالجملة الكلام بهنا محل نظرهم  
 ان قال الامام الزاهد هذه الآية دليل على ان الاعتكاف لا يجوز بدون الصوم فذكره بذكر الصوم واعترض  
 عليه بان القرآن ينظم الاية في القرآن في الحكم عندنا على ما ذكره في الاصول فلا يكون الآية دليلا عليه وبره  
 ايضا ان آية الاعتكاف المعنى به الاستئذان يعني اي تحت المباشرة في ليالي رمضان سائر الليالي التي  
 يعتكف فيها المسجد لا يسمى هذا القرآن بالجملة الكلام بهنا ايضا محل نظرنا فالحاصل ان الاعتكاف في اللغة هو اللبث  
 فقط وعند الفقهاء هو لبث صائم في مسجد جماعة جنية وكلام صاحب الكشاف صريح في ان قيد المسجد يقوم من الكتاب  
 وكذا الكلام الامام صريح في ان قيد الصائم مضمون من قوله مضى بيان ما فيها وما لها والحي ان كلا الشراطين نعم من الكتاب  
 بمقتضى الذوق السليم ثم انه قال الفقهاء ان الوطى في غير الخبز وكذا القبلة والامر لا يبطل الاعتكاف بغير الزوال  
 وان حرم وان المرأة تعتكف في بيتها وان يجوز للمعتكف الاكل والشرب والنوم والبيم وشراء بلا حصار جميع في المسجد  
 واقول يمكن ان تثبت هذه المسائل كلها من الآية وذلك لان النهي عن في الآية وهو المباشرة المقصورة التي  
 يبحث في غير الاعتكاف للصلاة وسائر المسلمين بعد الحيرة والوطى في غير الصوم لم يرد كذلك كذا القبلة وليس بالليست  
 بساغرة بالمعنى المذكور في النص فيعبر بها بشرط الزوال اعتبار المعنى الوطى في الغيبة والكان في المساجد مذكورا  
 بعد اعتكاف الرجل كان اعتكاف المرأة باقيا على حاله فتعلق ببيتها والكان الاكل والشرب والوطى كلها حلالا لا

وقت العزيم منعت المباشرة خاصة في الاعتكاف التي سارت على حالها فبما لا الاكل والشرب والنوم وانما لها في  
المساجد وسوى ذلك احكام كثيرة تركتها مخافة الاطباء وقوله تعالى تملك حدود الله فلا تقربوا ما اشار الى جميع  
لما ذكر من مسائل الصيام وقيل هذا بحسب الظاهر مشكل لان المطلوب هو البني عن تجاوز تلك الحدود والنهي عن  
قربها فجاب بان في الكلام حد اي لا تقربوا بالحق لغة والتقية او بان فيه مجازا وذلك لان عدم التقرب  
البلغ في الله عن التجاوز او ينبغي القرب يلزم لغير التجاوز بالاطلاق الاول وهذا حسن فيجوز ان يراى  
بحدوده محارم ومناهي بلا اشكال في قوله تعالى فلا تقربوا ما ذكر في التفاسير وهذه تتم مسائل الصيام  
ثم في حرمة اخذ مال الغير واكلمه قوله تعالى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى  
الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ معنى الآية لا تأكلوا  
اموالكم انفسكم بالباطل اي باوجه الذي لم يحوزه الشرع كشره ونحو الزنا وانواع الفساد وطى في المحرم  
او المعنى لا تأكلوا بعضكم اموال بعض بالباطل كالمسقة والغصب القمار والعقود الفاسدة ونحو ما يوجب  
بدل المعنى عطف قوله تعالى وتدلوا على تأكلوا فهو داخل تحت النهي فيزيده قراءة ابى ولا تدلوا بها لانه لو تأكل  
الاموال الى الحكم ولا تقربوا بها اليهم لتأكلوا بحالهم طائفة من اموال الناس فيجمعوا سبب الاكل اموال المسلمين  
بلا تشبهادة الزور واليمين كقوله ايها العلماء من العلم بان المقصود لظلم وحسد قائم ومن احكام حكم الشرعية  
كالقاضي والمفتي والحكم والسلطان وحاصده انكم تعلمون انكم تعلمون في الحقيقة في الدعوى والاشهاد واليمين  
والصلية ومحقق ان اعتبار الظاهر المقرر خلاف اخذوه والاكتفاء وان ثبت حكم بحسب الظاهر كما روى ان عبدان  
الخرمى ادعى على امر القيس الكندي قطعة ارض ولم يكن له بينة فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يحلف امر القيس فحكم  
فقر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذين يشتركون بعبد الله واما نهم من اقليل الآية فارتد عن اليمين وسلم الارض  
عبدان فتركت هذه الآية هذا ما في رواية البيضاوى ويعلم من الزيادة ان حلف امر القيس فتركت هذه الآية  
ورداً ورد الارض الاخرى معها فبشره النبي عليه السلام بالجنة وبالجملة طلالة ولا اله الا الله صرته هذه الآية  
وفيها دليل ايضا على ان القاضي اذا قضى بشهادة الزور يقع ظاهره الباطل كما هو مذهب يوسف ومحمد والشافعية  
خلافاً للاحنيفية فعنه يقع ظاهره بالظن جميعا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للخصمين انا انا بشارتكم تحضرون  
الى دحل بعضكم الحن بحجة من بعض فاقضى له على نحو ما سمع منه فمن قضيت له بشئ من حق اخيه فلا يأخذك  
منه شيئا فان ما قضى له قطعة من النار فبكي وقال كلوا احد منها حتى تصالحوا فقال اذ سبها فتوخاها ثم اسبها ثم لعل

منكما صاحب فني اول الحديث ايضا دليل لزمها ومذهب الشافعي كما مر في البيضاوي وقيل ابو اسحق  
الحكام احكام الظلم ومعناه وتدلوا بها اي تلقوا بعضنا الى احكام السوء وعلى وجه الرشوة لتلك الامور  
من اموال الناس بالاعتناء والتأنيب والتعذيب والتجسس كما يقع عليه الحكام على ما هو شائع في بلادنا وكثير في  
الديار وشاهد من انهم ينفذون بالعدل منه لان فيه ضرر المسلمين وقد اذن الله تعالى من ضرر مسلم او غيره به ان يضمن  
الاية ولكن علم من بعض القضاة ان يكون رجل حليص للحكام او ان يسموه ياخذ من احوالهم شيئا فيجزي مصلحته  
من غير ان يكون ضرر المسلم الاخر جاز ذلك عند البعض لانه ليس فيه تلاعب بل يقع وفي البداية يتواطأ  
الرشوة لرفع الظلم اما جاز وقد ذكره تعالى بهذا المسئلة عقيب مسئلة الصيام لان الصوم يتعلق بالظلم  
فيلبس بعده بيان ما اصل منه وما مر كذا في حواشي البيضاوي وانه علم في مسالة انية بعض عادات الجاهلية  
قوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج وليس البر بان تأخذوا  
البسوت من ظهورها ولكن البر ان تأتوا البيوت من اوابها واتقوا الله لعلكم  
تفلحون كما المقصود من الآية وان كان قوله وليس البر ولكن لا بد من بيان قوله تعالى يسألونك عن الاهلة وهو ان  
كان معاذ بن جبل سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما السبب في نقصان البلال او لا يظهر ثامش الخيط الابيض ثم نزايد كل يوم  
يكون كلالا ليلة البدر ثم نقصاء ذلك حتى يغرب ايام الحاق وكان الله تعالى ما لا نعلم لا يدركون سبب نقصاء وكنه كمال  
لانه موقوف على علم الهية فترك بيان سببه واجابته بانه مواقيت للناس لعلم به عدة النساء ودة الحان الرضاء والفصال لعلم  
به اوقات الحج لانه لا يظهر ناقصا او لا علمه تاريخ اول واذا اكل تمام علمه ان القابم الرابع عشر واذا غوب علمه ان تمام شهر وعلم  
هذا القياس كذا في علم المعاني والتفسير الحسيني ولم يذكر صاحب الكشاف والمدارك حديث السبب و  
الفائدة بل اوجى الى ان السؤال الجواب عن الحكمة وفي البيضاوي يصرح بانهم ساءوا عن الحكمة فاجابوا  
بالحكمة وفي الزاهد انهم ساءوا عن خلقته فاجابوا ببيان حكمته ولا ثم بين خلقه بقوله تعالى وجعلنا الليل و  
النهار آيتين فحونا آية الليل الآية ففي الآية دليل على ان من سأل عالما سئلة وسو الجواب اعز  
والسائل اخرج اليه من الذي الشمس فللعالم ان يشتغل به لا يمانع به ان فعله ثم بسو له كما فعل بوس  
عليه السلام حين سئل في السجن عن الروايات فقال لصاحبها اني اراني اعصر عمر الآية فترك يوسف  
عليه السلام جواب تعبيرة واشتغل اولابا لا ولي وهو الدعوة الى الاسلام فقال لا يا بنيك اطعمهم تركونه  
الاية هذا حاصل كلامه بالجملة لم يتعلق بميانه غرض وانما الغرض منها من قوله تعالى وليس البر لآية وقصة المشرقة ما في

ع  
ولعل البيضاوي  
قال بعض شافعي  
الشافعيون ان  
من سأل  
ان ان ظالم  
منه احد يعني  
منه من يبين  
القياس ان  
نقصان البلال  
سبب نقص  
لا علمه  
منه

وجوان في الجابية كانوا، واما حرموا بالجملة الاياتون من ابواب البيوت ويسمون فاعلموا بالمايون من ظهورهم  
 كانوا من اهل المدرو من خلف القادان كانوا من اهل الوبر وكان ذلك الحكم عاميا لكل من الابواب سوى المحسن الذي  
 هو قبيلة بني قريش بن خزيمة وبني عامر وبني ثقيف فاذا خرج رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من الباب بمحرمات ورافعة  
 الانصار اي ايضا خرج من الباب محرمات فاستأذنه العرب جميعا باسم العاقبة فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لرافعة  
 مالك خرجت من الباب ولست من المحرمات فخرجت منها لاني من المحسن فقال رافعة اني ايضا منهم لان ديني هو دينك  
 الحق فانزل الله تعالى قوله وسير الله الى اخره اسي ما لكم تقررون هذه القاعدة الشنيعة اني يجوز الاتيان  
 من الباب للمحسن بحرم للباقيين وتعلمون انه من البر وليس شيء منه فاتفقوا منه من هذه الاعمال انوا البيوت  
 جميعا من الابواب فسمي ما في الجابية وهو المقصود فان قيل ما وجه الفصل قوله تعالى وليس البرميان الاية في آية  
 واحدة من غير مناسبة ظاهرة قلت وجه الفصل ما قالوا لا ذكر انها موقيت للجم وبذا ايضا من افعالهم في الحج  
 ذكره للاستطراد والنبوة او انهم سألوا عن الامر من جميعا فاجاب عنها او انهم سألوا عما يحضونه ولا يخلق  
 بعلم النبوة وتركوا السؤال عما يحضونه ويختص بعلم النبوة فعقب بذكره جواب ما سألوا تنبيهها على ان الملائكة  
 بهم ان يسألوا امثال ذلك ويستموا بالعلم بها او ان المراد التنبيه على فكيف يسأل السؤال وتمثيلهم بحال من ترك  
 باب البيت ودخل من وراءه ذلك في ايضا ولم يذكر صاحب الكشف والمذكر ان في دابل  
 اثبات بقوله فكانه قيل لهم عند سوالهم عن الاية معلوم ان كل ما يفعله الله لا يكون الا حكمة فعدوا  
 عنه والفهم واني واحد فقلوه ما ليس من البر في شيء وانتم تحسبوننا برا وقيل تيان البيوت من  
 غاية عن اتيان المرأة في دبرها واتيانها من الابواب كناية عن اتيانها في فرجها ولعل المراد  
 من البيوت حينئذ اهل البيوت فيكون ردوا على الروافض فياذهبوا اليه في ما ديل قوله تعالى فانهم حرم  
 اني مشتم على ما سمي انشاء الله تعالى عليك لا عيب والتايل في وجه الفصل بائنه حينئذ  
 ثم شرع بعده في مسائل افتتال وفيها آيات متصلة او اليها قوله تعالى وقالتوا اني سبيل  
 الله الذين يقايلونكم ولا تعتدوا ان الله يحب المعتدين  
 واقولهم حيث يقضيتموه واخرجوهم من حيث اخرجوكم والفتنة اشد من  
 ولا تقايلوهم عند المسجد الحرام حتى يقايلوكم فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم  
 فاذان انتموا فان

مشيرون كل القرآن بما بعضها مشيرون وبعضها ناسخ ولم اور دكلامها وانما اور ما يتعلق مسئلة على حدة ومطلوب  
 آخر فبعض منها ما هو مذكور في هذه السورة وبعض منها ما هو مذكور في سورة الانفال والتوبة وقسرت بيان ما هو في  
 هذه السورة فقول قد روي ان المشركين صدقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخول مكة او جاز من المدينة ليقصد  
 العمرة في العام الحديبية وصالحوا على ان يرجع سنة اقيمة فيخلوا مكة ثلثة ايام فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في السنة  
 الاثنية لعمرة القضاء وخاف المسلمون ان لا يوافقوا لهم ويقاتلوا في الحرم في الشهر الحرام اعني في مكة في ذي القعدة  
 ويتفكرون في انه ما حكم هذا القتال يجوز عند عدم حرم ولعلمهم انما يتفكرون في ذلك لان القتال في الشهر الحرام في الحرم  
 كان حراما في الجاهلية ويصح في ذلك ابد الاسلام فلم يدركه عليه السلام يكون حينئذ ما مور بالقتال القوة الاسلام ولا  
 فانزل الله تعالى الايات المذكورة المتصلة في سورة البقرة فاولها قوله تعالى وقاتلوهم الآية فنهى قوله تعالى فاقتلوا في  
 سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا فاقولوا يا ايها الذين امنوا الكفار الذين يقاتلونكم اولوا ولا تعتدوا اي لا  
 تبدوا بالقتال قبل ان يقاتلواكم وكان هذا الحكم في الاول الاسلام ثم نسخ فالاقتال بحسب القتال على الكافرين سواء  
 بدوا بالقتال اولوا او بعده ما نقل عن الربيع بن انس اول آية تزلت في القتال بالمدينة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقاتل من قاتل ويكف عن كل ما في الكشاف او يقول الله تعالى الذين يقاتلونكم الكفرة كلهم لانهم جميعا  
 يقاتلون للمسلمين فاصدون للقتال فهم في حكم المقاتلة سواء قاتلوا اولوا او معاه الذين يقاتلونكم لانهم جميعا  
 ويتوقع ذلك منهم فيخرج منه الشيخ انفاي والعبا والجاين والزمين والاعشى والمرعين والمرأة وغير ذلك  
 فانهم يحرم قتلهم لانهم لا يقدر وون على المناصرة والمقاتلة فلا تعتدوا بقتل من يهيم من المذكورين ولا تعتدوا  
 بالمشاة فانها حرمت في آخر الاسلام ولا تعتدوا بقتال من عاهدكم عن القتال ولا تعتدوا بالقتال من غير دعوة  
 فان الطريق ان يدعوهم اولوا الى الاسلام فان ابوا قاتلوا الجزية فان ابوا قاتلوا فقتل هذه المعاني حكم  
 هذه الآية باقيا ولا يكون منسوخا بآية في البيضاء ومع زيادة قوله تعالى فاقتلوا من كفر من غير دعوة  
 حيث تقتلهم حيث وجدتموهم في الحل والحرم واخرجهم من ديارهم الان حيث اخرجوكم من دياركم في السنة الماضية  
 وقد فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يسلم يوم الفتح والقصة اشد من القتل اي المحنة التي يعقون بها  
 الانسان كاخراجه من الديار اشد عذابا من قتلهم لان في الاخراج من الوطن دوام تعبها وتالم النفس او القسوة  
 هو الشك اي شغلهم في الحزم ومحنة اياكم عن اشد من قتلهم اياكم او عن قتلهم اياكم ان قتلهم فلا يبالوا بقتالهم او  
 القسوة عذاب الاخرة وكل ذلك في الكشاف ومنه قوله تعالى فلا تقاتلوا منكم منكم الا ما لا تقاتلوا منكم منكم منكم

عند المسجد الحرام حتى يقتلوه في اول الان فيه منك حرمة فان قاتلوك اى بدوكم بالقتل فيه فاقولوا لا نهم الذين  
 بكمو حرمة اولاد حبيته فلا تشرب عليكم ومثل ذلك جزاء الكافرين وانما هكذا قالوا وقال صاحب المذاهب فخذنا  
 يقتلون في الشبه الحرم لاقى الحرم الا ان يبدوا بالقتال معناه فيستدفعونهم وان طاسر قوله ان قاتلوك  
 حيث تقتلونهم من قبل القتل في الاكتمه كلها فبقوله تعالى ولا تقتلوه عند المسجد الحرام حتى يقتلوه فيه ضمن الحرم  
 البداية معهم كذا في شرح التاويلات انتهى كلامه ولم يتعرض له صاحب البضاوى ولعل عنده كما جاز القتل في  
 الشبه الحرم ايجاز في الحرم ايضا ولو كان ابتداء ومعنى قوله تعالى فان انتهوا فان عدوهم حريم فان انتهوا  
 عن القتال والذين ان الله يصطلم ما قد سلف من فوهم قوله تعالى في سورة الانفال قل للذين كفروا ان  
 يصطلم ما قد سلف وسجى تخفية ثم انشاء الله تعالى قال الله تعالى ابعده متصلة وقابلوا ثم حتى لا  
 تكون في فتنة ويكون الدين لله فان انتهوا فلا عدوان الا على الظالمين  
 الشمن المحل ام بالشهر الحرم والمحرمات قصاص فمن عتدى عليكم فاعذوا  
 عليه مثل ما عتدى عليكم واتقوا الله واعلموا ان الله مع المتقين وانفقوا  
 في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة واحسنوا ان الله يحب المحسنين  
 قوله تعالى وقاتلوهم حتى لا يكون فتنة آية محكمة ناسخة للآيات المثبته بحرمه القتال في الشهر الحرام اى قاتلوه  
 حتى لا يكون تركه ويكون الدين لله خالصا ليس للشيطان فيه نصيب اى لا يعبدونه بشئ فان انتهوا اى استنوا  
 عن الشرك فلا قاتلوهم لانه لا عدوان الا على الظالمين ولا يبقوا الظالمين حينئذ او فلا تظلموا الا الظالمين غير  
 المنتهين سمي جزاء الظالمين ظلما للمشاكله كايان في قوله تعالى فمن عتدى عليكم فاعذوا وعليه كذا في المذكر وهذا  
 المضروب ايضا ذكره تعالى في سورة الانفال مع تفاوت في النظم فان قيل يعجز من قتل الذي داهى في جميعا فان الله تعالى  
 جعل انتهاز القتل موافقا للفتنة اى الشرك وهو موجود في كل منها قبل اجاب عنه بطريق الفخذ بيان المزايا وحقها الفتنة  
 انتفاء سلطانه بحيث لا يجري اهل الشرك احكام دينهم واهل الجزية سلب عنهم احكام دينهم وانقيادوا احكام الاسلام واما  
 الظاهر ان حتى ههنا ليست للغاية بحيث لا يوجه الى وانما اى يبعثه لام كي كما هو مختار في الاسلام او بان هذه الفتنة  
 الحاربة والذى ليس من اهل الحاربة او بان الآية مشروطة او محصورة بآية البراءة اى بقوله تعالى حتى يبطوا  
 وقوله تعالى الشهر الحرم بالشهر الحرم والحرمات قصاص معناه ذو القعدة عاكف على الخوض عن ذى القعدة بالامانة  
 اى لا قاتلوكم في ذى القعدة الماضية فاقولوا في ذى القعدة الحاضرة ولا تبالوا بحرمة الحرمات قصاص مساواة بينكم





التي تقو ابائكم انفسكم والتهلكوا والهلكوا واحذروا ان تصالوا ما قبله من الماعز من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لمره القضاء الى مكة عرض جميع من الصحابة الضيق زادهم وقلة صبرهم لشكوة من لا غنيا لعدم اعطائهم المال فانزلهم  
 تعالى خطا بهم اى افوتوا بابائهم لا غنيا ولا رضى الحج ولا تقوا ابائكم الى التهلكة بالنحل وعدم اعطائهم وحسوا  
 بهم ان المدح المحنين قال عليه السلام البني بعيد من الله تعالى وبعيد من الجنة وقريب الى النار اكل في  
 الحسنة وهذا المعنى يناسب عطف قوله تعالى ولا تملقوا او قوله تعالى اسئلو على قوله تعالى افوتوا بانظام الثلاثة تحت  
 مخاطبة واحد وهو معنى قوله تعالى لا تقو انبي عن الارشاد في الفتنة وعن الاخطاء بالنقض او عن ترك الغزو  
 الذي هو تقوية للعدو على ما هو المردى عن ابي ايوب الانصاري بكذا ذكره جماعة من المفسرين او هو عن  
 في الحرب بغير سلاح ونياب كما هو المذكور في الزائد والشهور من العلماء ان قوله تعالى ولا تملقوا ابائكم الى التهلكة  
 نبي عام بظاهر العبارة من القاء المرء نفسه بالهلاك اى تلك كان كما اخرج في الاية قصد الحرف في اشارة عبد  
 والكل سماه وقلة بالحد يد و امره بغيره وامثال ذلك بخلاف شراهم من قبلنا لان شراهم نعمة موسى عليه السلام لم  
 تقبل توبة امته الا بقتلها نفسها بيد ما كما يشير اليه قوله تعالى فتوبوا الى ربكم فاقبلوا انفسكم فكم خير لكم  
 عند ربكم ومن هذا منكم عبدة الاية اذ اذ دخل في بلدة وبها وطاعون فنبه ان لا يظلم امرؤ الا في حق  
 نفسه به الى الهلاك وان امتنع الفرار ايضا من بلد كان فيه ووقع فيه ذلك على ما تعلق به الآيات الكثيرة  
 والاحاديث الصحاح كاسنين في هذه السورة ان شاء الله تعالى وبه تمة مسائل القتال من سورة  
 البقرة بتوفيق الله تعالى في مسئلة بيان اتمام الحج والعمرة والاحصاء عن الحج والعمرة قولى تعالى  
 وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِيَ تَرَفًا اسْتَيْسَسَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا  
 خَلْفَوا رَأْسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ  
 مِنْ يَصَاقِقِهِ آذَى مِنْ رَأْسِهِ فَقَدْ يَنْهَ مِنْ صِيَامِهِ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ  
 هذه الآية في بيان اتمام الحج والعمرة والاحصاء عنها اما الاول فمضى قوله تعالى وتوا الحج والعمرة لله فانه  
 تعالى امرنا باتمام الحج والعمرة اى ادائها على وجه التمام والكمال والحج فطره الاحرام والتوقف لمعرفة وطواف  
 الزيارة وواجبه وقوف المزدلفة والسعي من الصفا والمزدة ورعى الجا بطواف الرجوع للامانة والخلع  
 وغير ما سنن او اداب والعمرة ركنها الطواف والسعي وشهرتها الاحرام والخلع وهذا باب لم يل ذكره في  
 الفتحة فان قيل اليس عندكم ان الحج فطره والعمرة سنة فكيف يستقيم قوله تعالى واتوا الا ان كان للرجوع شيئا

ان يكون العمرة كالجمعة واجبة كما هو مذاهب الشافعي واذا كان للذب فيجب ان يكون الحج كالعمرة سنة وهو خلاف الراجح  
قلت يمكن ان يجاب عنه انه للذب على ان الحج والعمرة كالما منديلين بدلا الاسام ثم ثبت فرضية الحج بقوله تعالى ولله  
على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ولقيت العمرة على جالها كما هو المذكور في الزايدى او على ان الامر ينظر  
الى معنى واذا الجمع ويكون الحرام في قوة اجماعهم من العزيم والذب فيكون للذب ولعل به الوجه الاصحاحية  
والانعام مفصلة بالاحرام من دونه فلم فيكون الآية في باب القرآن ابي قالوا الحج والعمرة جميعا من دونه  
الملك كما صرح به في باب القرآن في رومان ذهاب اليه نالك من انه لا ذكر للقرآن في القرآن ويستفاد منه ان عدم  
الاحرام على المواقيت افضل صرح به ايضا في فصل المواقيت وعلى ان معنى قوله تعالى اتقوا الله واعلموا ان الله  
الحج والعمرة سعوا على ما لا يعنى الكسل وعاريا عن الخلل ربما من الفتور والنقصان جالس المشرك والاركان  
مخلص اليه وغلاص الطوبى وجود ان يكون مع قصد التجارة وطلب الزوجة وغير ذلك او بان يكون الزاد  
الراجل من الوجه لعل ان يكون ان يجاب بانه للوجوب على ان يكون معنى قوله تعالى واتقوا الله ما بعد ان يكون بعد  
مشرك وعين بعض الافعال ولا شك ان العمرة بل جميع النوافل يصح بعد المشرك فرضا كما هو كونه الزايدى في ذلك  
او على ان المراد الاحرام بالجمعة والعمرة بمراماة الشريعة المفروضة والاحكام المكتوبة فيها لان نفس العمرة سنة  
والاحكام فيها مفروضة كما ان القراءة مفروضة على كل طهر ويمكن ان يجاب ان حقيقة الامر الطلب  
يتناول الذب والوجوب وعلى تناول الجزئيات على سبيل الحقيقة وان كان الوجوب موقفا للذبح غير مجزئ  
ولهذا يحتاج الاول الى القرينة دون الثاني فاذا تعلق بالحج يكون للوجوب واذا تعلق بالعمرة يكون للذب لا  
يكون الامر بمتنازل المتعلقين جميعا بين الحقيقة والمجاز صرح بهذه التوجيهات في الغورى وهذا كله اذا قرئ  
العمرة بالنصب كما هو المعروف وقد مر في الكشاف انه قرأ على وابن مسعود رضي الله عنهما والعمرة بالرفع كما  
قصدوا بذلك اخر اجاب عن حكم الحج وهو الوجوب بهذا اللفظ فالأشافي اى لا الاحصاء وهو المقصود في قوله تعالى  
فان احصرتم فما تيسر من الهدى ومعناه ان بدأت بالحج والعمرة وخرجتم من البيت محرمين ثم احصرتم بسبب  
مرض او خوف عدو او روم ان خرجوا من الاحرام فوجب عليكم ما تيسر لكم من الهدى من ابل او بقرا  
مشاة فالاحصاء عندنا نعم من ان يكون بسبب مرض او خوف عدو او نحو ذلك وعند الشافعي وهو قول  
مالك اختص بخوف العدو وتقول ابن عباس رضي الله عنهما لا احصر الا حصر العدو وقرينة قوله تعالى فاذا انتم بعد ذلك  
ولنا قوله عليه السلام من كسر اخرج فقد حل عليه الحج من قابل وما تمسك به من قوله تعالى فاذا انتم ضعيف

ان يذبح  
الجمعة  
في الوجوب  
تطهر  
والمستحب  
واحد  
لا بد  
بقدر



بالشاه فانه ذلك نزل قوله تعالى من صيام الآية فهذا من قبيل قوله تعالى من العز وقد مر فيه وجوب هذه  
 الاشياء الثلاثة على التخيير بخلاف الخلق بغير عذر لانه يجب فيه الدم ان حلق راس والصدقة ان حلق بافر  
 من ربه يعرف ذلك في الحق وما ذكر في التمسيد شرح البزدوي انه يجب اولا الهدي ونحوه ثم الصدقة  
 ثم الصوم على الترتيب في الخلق بغير عذر لا يعلم وجهه وما في احكام الهدي ونحوه سياتي مفصلة ان شاء الله تعالى  
 ثم ذكر الله تعالى بعده بيان احكام التمتع فقال **فَاِذَا امْسَأْتُمْ فَمِنَ الْمُنْعَىٰ اِلَى الْحَجِّ وَمَا كُنْتُمْ**  
**مِنْ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ اَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ اِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ**  
**عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ لِّكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ اَهْلًا حَاضِرًا الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ عُلُوًّا**  
**اِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ** \* اعلم ان الحج والعمرة اما ان يكون بطريق الافراد او بطريق القران  
 او بطريق التمتع فطريق الافراد هو ان يحرم للحج ويؤدي العمارة وافعاله وهكذا اذا اراد العمرة يحرم لها ويؤدي  
 اعمالها كذلك وطريق القران ان يحرم احراما للحج والعمرة بحيث يقول لبيك بحجة وعمرة ويقصر على اعمال  
 الحج فقط ويكون العمرة مندرجة فيه كالوضوء في الغسل قبل بذاعن الشافعي وعندنا يحرم لهما معا ثم يبدأ  
 بافعال العمرة فيطوف بالبيت سبعة اشواط ويسعى بعد بين الصفا والمروة ثم يبدأ بافعال الحج فيطوف  
 طواف القدوم سبعة اشواط ويسعى بعدا الى آخر ما كان في الحج كما عرف في الحق وطريق التمتع ان يحرم  
 اولا بالعمرة ويدخل في مكة ولا يخرج عن اعمالها ثم يخرج من الاحرام ويتمتع بالمحظورات ثم يحرم في عرفة  
 مكة للحج يوم التروية وقبله افضل ويؤدي افعاله هذا في تمتع لم يسبق الهدي فان كان ساقى الهدي لم  
 يخرج عن الاحرام ثم يحرم بالحج يوم التروية كما يحرم اهل مكة فالافراد افضل عند الشافعي مطلقا والتمتع  
 من القران والقران من الافراد ذلك القران افضل من التمتع والتمتع من الافراد عندنا في الهدي وما ذكر في  
 الحسين من ان العمرة يندرج الحج في القران مطلقا وان الافراد افضل عند الشافعي وما لك التمتع افضل عندنا  
 عن الاحرام البقرة فكلما نجا الله والحمد لله في هذه الآية احكام التمتع فقوله تعالى فاذا امسأتم فمن تمتع  
 بعمرة فممنع في هذه الحالة بالعمرة الحج اي تمتع بالتقريب بها الله تعالى قبل ان ينتفع بالتقريب الى الحج او تمتع بسبب القران  
 العمرة باستباحة المحظورات الى ان يحرم الحج كافي تمتع لا يسوق اليه وعلى كلا التقديرين فلما حصل من او لم يحصل العمرة بالتمتع حال كونها  
 بغير طواف التمتع من الهدي من اهل البيت او شاة او غيرها من التمتع التوفيق ما جاء به في العمرة وهذا الدم من كل منزله  
 من غير طواف التمتع من الهدي من اهل البيت او شاة او غيرها من التمتع التوفيق ما جاء به في العمرة وهذا الدم من كل منزله

وعند الشافعي لم يוכל من يومه يوم جبره ويزجره إذا حرم بالجملة كذا يعلم من البيضاوي دلالاته وذا كذا إذا وجد  
 البدي فمن لم يجد البدي فوجب عليه صوم عشرة أيام ثلثة أيام في الحج وبقي خمسة ما بين الأحرار وسبعة أيام إذا جمع  
 أي إذا فرغ من أعمال الحج وفرغ من غيره بعد أخذنا وعند الشافعي معناه ثلثة أيام في الحج أي في أيام الاشتغال  
 بعد الأحرار وقبل التحلل وسبعة إذا جمع أي جمع إلى ثلثة مضمومة الثلثة عنده يصوم قبل شهر الحج إذا حرم  
 قبلها ولا يصوم عنده إلا في شهر الحج والأصح أن يصوم ما بين ذى الحجة وما بعده وما بعده فانت هذه الثلثة  
 تعين الدم عندنا وعند الشافعي يقضي كصوم رمضان وعند مالك يصح في يوم النحر ويا أم المؤمنين في إطلاق قوله  
 تعالى في يومه وإنه منى فالتقص فلا بد من الكمال ولا بد أن لا بد من الأبدان لا تصعب إلا ما لا يضر بعد  
 وصوم سبعة يجوز عندنا في مكة أيضا بعد فرائض الحج لأن معنى قوله إذا جمع إذا فرغ من أعمال الحج لا يجوز  
 إلا في وطنه ظاهر قوله تعالى إذا جمعتم فالتخلاف مينا وبينه في شتيبت في معنى قوله في الحج وفي قوله إذا جمعتم  
 في الواقعة وإنما قال تلك عشرة كاملة للتأويل أن الواو في وسبعة بمعنى أو وليعلم العدد وحده كما علم  
 فإن أكثر العرب لم يحسنوا الحساب وإن المراد بالسبعة العدد دون الكثرة فإنه يطلق عليها أيضا ولو  
 العشرة بالكمال لزيادة تأكيد ومبالغة في محافظته العدد وقبل المعنى كاملة في وقوعها بدلالة المعنى البدي  
 ما في الكشاف فإن قلت فظهر مما ذكرت أن يكون صوم ثلثة أيام في الحج قبل يوم النحر فكيف يصح ترتيب الشهر  
 والجزء لأن المفروض أن نية البدي يوم النحر فما معنى من لم يجد البدي فكيف يصح ترتيب الشهر  
 قلت الذي نسجه تنكبوت خاطئ أن معنى من لم يجد من يعلم من سابق أنه لم يجد البدي يوم النحر للذين غفلوا  
 صوم ثلثة أيام قبل يوم النحر لهذا أن فاتت الصيام الثلثة المذكورة تعين عليه البدي جبراً أو كراهياً من الشافعي  
 ثم أبو صيفة أجرى أحكام التمتع في القرآن أيضاً حيث ذكره في وقاية فذكر للقرآن في يوم النحر فإن عجز  
 صام ثلثة آخرها عوفه وسبعة بعد حجة ابن شاذان فانت الثلثة تعين الدم أي بالكلية وإليه شيء كلام  
 صاحب البدي حيث قال منين والقرآن في معنى التمتع وإن ورد النص في التمتع والوجه عندي أن نقول  
 أن القرآن لما كان أفضل عنده فاولى أن يجزى فيه أحكام ما هو دونة وقوله تعالى ذلك لمن لم يكن  
 إلى التمتع أي التمتع لمن يكن إليه حاضري المسجد الحرام ومعناه لم يكن مكياً فافوته إلى الميقات بل كان  
 مسكنه وزاد الميقات فلا يتم لمن له مسكنه دونة لأنه يتصور العزلة في غير شهر الحج يجوز له الأفراد  
 بخلاف الأنا في فإنه لا يتصور الإقامة مدة طويلة فالأفضل له العزلة والتمتع ليكون مشافهة



ففة من عرفات أي بعد الدفع منها وسوقه يدل على فرضية الوقوف بعرفة لأن  
 ذكره عند المشعر الحرام التلبية والتلبية والتسبيح والدعوات أو صلوة المغرب  
 والمغرب والركن الثاني من عرفات إذا ذكر باللسان المذكور فما بعد معنى قوله تعالى وإذا ذكره كما حكم ثم على  
 الأول هو كناية عن الوقوف بالمزدلفة وهو واجب عندنا وليس يمكن حتى لو تركه بغير عذر لزمه الدم وقال الشافعي  
 أنه ركن عملا بقوله تعالى فاذكروا الله إذ بمنزلة ثبت الركبة ولنا أن الذكوة في الآية الذكر وهو ليس بركن بالبناء  
 بل الركن لو كان لكان هو الوقوف وإنما عرفنا وجوب الوقوف لقوله عليه السلام من وقف معنا هذا الموقف  
 وقد كان إفاض قبل ذلك من عرفات فقد تم حجة على به تمام الحج وهذا يصلح للوجوب هكذا في الهداية وطريق ذلك  
 كله أن يخرج ثمانية من ذي الحجة من مكة وقت العداة إلى منا وكنت يما إلى فجر عرفة أي التاسع من ذي الحجة ويحج  
 منها في ذلك اليوم إلى عرفات وإذا زالت الشمس خطب الإمام خطبتين ويصلون فيها الظهر والعصر وقت  
 الظهر ثم يقف عليها إلى الغروب وكلها موقف الأجلن عرفة ثم يعود منها إلى مزدلفة فينزل عند جبل فحر  
 ويصل فيها المغرب والعشاء في وقت العشاء ويصل في فجر فحل ثم يقف عليها وكلها موقف الاوادي محس  
 فاذا سافر إلى منى يوم التحرور صحبة العقبة من بطن الوادي سبعا وكبر بكل منها ثم ذبحان شاء ثم صلى أو  
 قصر ثم طاف للزيارة يوم الأيام التحريم التي سنا وقيم فيها ثلث أيام وبعد زوال ثاني النحر رمى الجمرتين  
 ما إلى المنية ثم بالية ثم بالعقبة سبعا ثم عند ذلك ثم عاد إلى مكة والتفصيل مذكور في علم الفتحة  
 ومنها يعني هذا القدر وقوله تعالى ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس خطاب لقريش أي أفيضوا من العرفة لأن  
 المزدلفة وإنما قال ذلك لأقرشيا كانوا يفيضون بالمزدلفة وسائر الناس بعرفات وبهذا السبب يفيضون  
 أنفسهم على سائر الناس ثم يعودون من المزدلفة وكلهم ثم يستند لتفاوت باين الأفاضتين وقيل أنه في العود  
 من المزدلفة إلى منى لأن الأفاضتين من عرفات كانت مذكورة من قبل يعني وأفيضوا من حيث أفاض منه  
 الحشر وهو المزدلفة وأنوا منه إلى منى ليكون خطا بالمؤمنين باجمعهم وأقرشيت خاصة وكلهم ثم حينئذ ظاهرا  
 وقرش الناس بالكسري الثاني وهو آدم لقوله تعالى فسخي ولم يجد له عذرا ما يعني أن الأفاضتين من عرفات  
 شه ع قديم فلا تخالفوا عنه كذا ذكره الفسوف ثم قال الله تعالى بعد آية فاصلة وأذكر والله في  
 آيات معدودة أن من يعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه  
 لمن اتقى وأتقوا الله وأعلموا أنكم إليه تحشرون \* ذكر صاحب الدار وغيره الأيام



المعدودات هي ايام التشريق وفي الزايد هي ايام النحر واما ايام التشريق والايام المعلومه بمحشره فمى  
الحجة فافترنا اول ايام المعدودات وبالجملة ذكر المديها هو التكبير في اداء الصلوة وعند الجار على ما قالوا  
ونحن نقول ان كان ذكر المديها هو التكبير في اداء الصلوة وذلك واجب على من صلى الجماعة من غير وقت  
الى عصر العيد عند هو الى عصر آخر ايام التشريق عند بناوبه يعمل فيكون الامر لوجوب وان كان في وقت  
رمى جرة العقبة من بطن الوادي يوم النحر ورمى الجار الثالث ابعده ثلثة ايام في وان كانت واجبة على  
التكبير عند كل رمى سنة فيكون الامر للاستحباب كان في الجارية لا تعجل احد الى رمية فلم يكت الى اليوم الثاني  
بعد النحر استأخره العرب بالاثم ومنهم من جعل المتأخر من يومين اثنا فقال الله تعالى احرم من تعجل الاية اى  
فمن تعجل في يومين من هذه الايام فلم يكت الى رمى اليوم الثالث والكنى برمه الجار في اليومين بعد النحر ظلم  
عليه من تأخر من يومين حتى يحل في يوم الثالث بعد النحر ايضا فلا اثم عليه من اتقى من الرث والفسوق و  
المجدال فانما جرى هذا الكلام على حسب علم الحنطيين الا قالوا لاخير مستحب الاثاني وايضا يجوز ان يعجل  
بين الفاضل والافضل كماخير المسافر بين الصوم والافطار وان كان الصوم افضل وبعده والاية تمسك  
صاحب البداية حيث قال وان اراد ان يعجل السفر فليتركه وان اراد ان يعمر رمى الجار الثالث في اليوم  
الرابع بقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى والافضل ان يعمر لان النبي  
عليه السلام خير حتى رمى الجار في اليوم الرابع هذا الغلط وذكر ان عند جعيفه حايه ان يعمر في اليوم  
في اليوم الرابع بدون الرمي قبل طلوع الفجر واذ اطلعت الشمس لم يعمر ما يرم وعند الشافعي يجوز ذلك وان  
الرمي في اليوم الرابع على الزوال جاز عند ابى حنيفة لانه لا جاز تركه فجاز تقديمه وعند ما لا يجوز الا بعد  
الزوال وبه تمتاز مسائل الجوفى مسئلة حرمة الحرم والمبشر غير ما قوله تعالى وَلَيْسَ لَكَ عَنْ الْحَجِّ  
وَالْمَيْسَرِ قُلْ فِيهِمَا الْفَيْسُ وَمَنْعُ النَّاسِ وَاتَّخِذُوا الْكُرْمِ مِنْ هُنَّ مَا وَلَيْسَ لَكَ  
مَا ذَا يَفْقَهُونَ قُلِ الْمُعْذِرُونَ بَيْنَ يَدَيْكَ اللَّهُ لَكُمْ الْإِيَّاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ فِي الدُّنْيَا  
وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلِ إِصْلَاحُ لَكُمْ خَيْرٌ وَأَنْ تَخَالِطُوهُمْ فَارْحَمُوا أَمْثَلَكُمْ  
وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَدَعَيْنَاكُمْ أَنْ اللَّهُ غَرِيزٌ حَكِيمٌ \*  
في هذه الآية عدة مسائل اولى بيان الحرم الميسر هو قوله تعالى يسألونك عن الحرم والمبشر يسألونك عما  
في تعليمها اما الحرم ففصلها انه لا نزل قوله تعالى ومن ثم ان النجس والاعقاب تحذون منه سكر اور فاحسا

في غير ان  
ان صاحب الكتاب  
والشافعي البجاء  
قال لا خلاف  
الاول بوجه  
اخبرني  
في تفصيله  
في غير  
بأن يفرق  
اليعمر ان في  
او افرغ من الحج  
عند الشافعي  
وقيل على  
اليعمر عند ابى  
حنيفة فلهذا  
الاختلاف  
ان قال ايضا  
بني حنيفة  
ان من

كان التمسك بغيره من الخروج لهم حلال ثم بعد مضي الزمان قال عمر جماعة من الصحابة يا رسول الله افتنا  
 في الخمر فأنابنا مسلبة العقل ومنقصة المال فزلت هذه الآية يعني قوله تعالى قل فيها انتم تكبر ومنافعة للناس  
 فشرعها قوم وتركها آخرون ومضى عليه ما نتم شرب عبد الرحمن بن عوف وجماعة من الصحابة  
 في الصلوة فقرء قل يا ايها الكافرون اعبدوا تعبدون يعني بحذف لافضل قوله تعالى لا تقربوا الصلوة  
 وانتم سكارى ثم دعا عتيان بن مالك جماعة وقوا فشرعوا الخمر فلا سكر واتحاصموا ونصاروا بواحقال عمر اللهم من  
 لنا في الخمر يا ناسا فخرزل قوله تعالى انما الخمر والميسر اكل لقلوب الناس فاطعوا لمعتها في سورة المائدة  
 بكذا قالو سبحان الله ما اطف لعباده حيث لم يحرم الخمر مرة ولكن حرم درجة ودرجة حتى لا يشق عليهم الاطلاق  
 بواحد فانهم اعتادوا شربها واعتقدوا منافعتها فحرم عليهم حالا بعد حال حتى تيسر عليهم الاتيان فلا يكون حاصلا  
 ان الخمر كانت حلالا ولا ثم جعلها الله اثما ثم جعلها حراما وقت الصلوة ثم جعلها حراما مطلقا فلا غيب من  
 الآية الا كونها اثما والمحرمة ثابتة بالآية المائدة ولكن يقال ان يقول انها اذا كانت ثامنا فحرام فلا احتياج الى  
 آية المائدة ويمكن ان يقال انها كانت حينئذ حلالا بنفسها فلا بأس ان يكون اثميتها عارضية لاجل منفعة وهو  
 اصناعه الوقت والمال وتقويت الصلوة وكون شربها سببا لزال العقل وبهذا يندفع ما قيل ان الله تعالى قال  
 ومنافعة للناس ومن منافعة الخمر شفاء المرضى والحال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم  
 فكيف التوفيق بينها لانه انما قال ذلك حين كانت اثما بعارض فلم يكن حراما محضاً ولما نزلت آية المائدة حرمها  
 كونها نافعا للناس والحديث المروي انما وقع فيما يكون حراما فلم يخالف القرآن ثم الخمر هو التي من العنب  
 غلا واشتد وقدف بالزبد وعند الشافعي كل ما اسكر من عصير العنب والتمر فهو حرام لانه يخرج العقل وهذا باب  
 طويل سيأتي في الاية بل سيجي الآيات الثلاثة كلها في مواضعها ان شاء الله تعالى واما الميسرة فمقصدة الله كانت لهم شرب  
 سببها عليها خلط وهو الغد وله سبب والتوام وله سبب والرفيق وله ثلثة اسهم والحليس وله اربعة والثافه  
 والمسيل وله ستة والعطى وله سبعة وثلثة منها اغفال لانصيب لها وهي قيمه والسيفيم والوعد فيجعلون الاقدام في غمره  
 على بركة انهم يلججها ويدخل به فيخرج باسم جل بعل قدح منها فمن خرج له قدح من ذوات الانصبا  
 ذلك الاقدم ومن خرج له قدح مما لانصيب لها لم ياخذ شيئا وعزم من الخمر ولا كان يذيقون تلك الانصبا  
 ولا ياكلون منها ولا يفتخرون بذلك ويذمون من لم يدخل فيه بمعاراة الدراك بعينها ان ذلك من الكشاف  
 طريقة العرب وفي حكمه الزود والشرط وبما حاشا من قارقه انما رخص اذا كان به حاشا واخذوا



بمثل ما سبقت وقوله تعالى كذلك بين العداوى مثل ما بين ان العفو اصلهم من الجهد او ما ذكره من الاحكام بين  
العدكم الاحكام لعلمكم تفكرون الدنيا والآخرة اى تفكرون في امور الدارين فتتخذون بالاصلح ولا تنفع فيها  
وتتبعون عما يضركم منها حين لكم الايات في الدنيا والآخرة لعلمكم تفكرون تفكروا وتعلمون تفكروا وتعلمون تفكروا  
لعلمكم تفكرون في الآخرة والثالثة بيان حفظ اموال اليتامى وهو فيما قال بعد ما ذكرنا عن اليتامى بيان  
انه لما نزل قوله تعالى ولا تقر بوا مال اليتيم وقوله تعالى ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما انزلوا اليهم  
الذين قيموا اموالهم وتركوا محافظتهم والقيام باموالهم وسالوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عما فعلوا بهم  
واحرزوا عن اكل طعامهم وجلسوا فراشهم وتقصبوا في ذلك كل التقصّب فزل في حقهم قل اصلح ايام خسر  
يخسر اصلاهم اموالهم ومحافظة امثالهم خسر من ترك الاحتياط بهم ومن عدم محافظتها وان يحاط بهم ونحو ذلك  
ولم تجانبهم فهم اخوانكم في الدين ومن حق الاخ ان يحاط اخاه ويقيم مصالحه ويحفظ امواله واماله والمراد  
بالحاطة المصاهرة اى ان تصاهرهم وتزوجه بانكحهم فهم اخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح اى يعلم الفرق  
بين من يحاط به بخلافه من اموالهم وبين من يحاط بهم صلاحا لهم ومحافظة لاموالهم فاحتطوا بهم للصلاح  
والحفظ ولا تحتطوا للفساد وكوشا، الله اعلمكم اى علمكم وايتلاكم بالهدايا والافات على حسب حكمكم فسأله  
كذا ذكر وانما حاصل ان اليتامى اذا كان لهم اموال لم يقتصر على اوليائهم محافظتها وان تركوا المحافظة  
اشموا وكذا ان تحتطوا بها كمال الاحتياط بحيث ياكلون منها ولا يميزون طعامهم ولا يجزؤون عن  
فراشهم ثموا ايضا وان احتطوا على وجه الصلاح والنفع بدون خيانة وعن سيرة فراط وقدر الاجازة في  
للازدي قال ابن عباس رضي الله عنه الحاطة ان تاكل من ثمره ولبنه وقصعة وهو ياكل من ثمرك  
ولبنك وقصعتك الآية تدل على جواز الحاطة في السفر والحضر يجعلون الثقة على السوء ثم لا يكره  
ان ياكل احدهما اكثر لانه لا يجاز في اموال الصغار فجواز في اموال الكبار اولى بذلك فاحتط فانه نافع  
جدا وجهه على كثير من المشايخين المتعصبين في زما تايرون القسمة بالعدل واجبة في كل شئ ثم اليتيم من  
مات ابوه وهو غيب لم يقدش الله تعالى الوعيد على من اكل من اموالهم حتى بلغوا في مواضع لا تحصى و  
محافظه اموالهم على الاوصياء ان كان ابوهم او جد لهم او وصى الى الله والا فالحق ان نصيب صلبه الاصل  
الاوليا حفظه واحكامه المذكورة في كتب الفقه في مواضع شتى فان وهب له احد يقبضه وصى له بالاولم  
هو معها او اجنبى يربيه ويجوز ايجارته لانه حفظ ونفعه في ماله ويجوز بيع الوصى وشراءه في الدنيا لا في الآخرة

ويدفع بالامضارية وشركة وبضاعة ولا الصلح عن دم محمد فقط وليس له ولاية العفو والقود وهذا مما يطول فعدوه  
 ونحن نقصر هذا القول فقط وسنذكر مسألة التيمم اسفية في اول سورة النساء ان شاء الله تعالى في مسألة  
 عدم جواز تكلم المشركين والمشركت مع المؤمنين والمؤمنات قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات  
 حتى يؤمنن ولا مة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى  
 يؤمنوا ولعبدة مؤمن خير من مشرك ولو اعجبكم اولئك يدعون الى النار والله يدعوا الى الجنة والمغفرة باذنه ويبين اياته للناس لعلهم يدركون  
 هذه الآية تشمل على عدم جواز نكاح المؤمنين مع المشركات والمؤمنات مع المشركين المعدم جواز نكاح  
 المؤمنين مع المشركات ففي قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات وقيل في نزول ان مرثد الغنوي الذي  
 كان رجلا شجاعا ارسله رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مكة ليخرج رجلا من المسلمين الذين كانوا فيها غنية  
 من الكفار فلما وصل اليها عرضت المشركة التي اسمها غنافة نفسها عليه وكانت صابغة الجمال والمال  
 وموسسة له في الجارية فاعرض عنها خوفا من الله ثم اقبلت عاينه بالسباح فوقعه على اجازة النبي عليه  
 السلام فلما عاد المرثد الغنوي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض حاله بقصة ما مضى عليه استجاب له  
 في حقه فترك ولا تنكحوا المشركات الآية وقفة واحدة وقرا بالضم والضم اي لا تنكحوا ايها المؤمنون  
 المشركات حتى يؤمنن اذا كان بالضم ولا تنكحوا ايها المؤمنون المشركات حتى يؤمنن اذا كان بالضم كذا  
 ذكر اكثر المفسرين وقال في الحاشية في نزول قوله تعالى ولا مة مؤمنة ان عبيد بن رواحة  
 ضرب يومها بارية للنشوز فاشتكت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفسر منه حالها وقال انها تعطي  
 وتصوم وتؤمن بالله ورسوله ولكن لا تطيعني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انها مؤمنة فامن  
 منها فاحققها ثم نكحها فبدا الكفار يطعنون ويقولون ان ابن رواحة قد نكح بارية السودا ومن ان  
 المرأة المشركة الجميلة الغلانية تستدعيه فهذا الشأن نزل قوله تعالى ولا مة مؤمنة خير من مشركة  
 على حدة عما قبله بالانفراد اي الامراة المؤمنة صرة كانت او امه خير من الامراة المشركة ولو عجب  
 تلك المشركة لكم بصورتها وجالها فاحاصل ان نكاح المؤمنين للمشركات ثبت حرمة بالنص موقفا  
 الى وقت ايمانهن ولكن يشكل بان الفقهاء قد جوزوا نكاح الكتابية امه كانت او حرة فاعلم من يعطى  
 بان هذه الحرمة وان كانت متناول الكتابية المشركة كالعائلة بان غير ابن الله ولكنها اخصت

بطلان

له تعالى بالتشديد وادور هذه الآية في باب الحيض و

على حرمة الوطى في الحيض

في التشديد ولا يرد على التقرير المذكورة الكتابية فانها محل طهيتها

بلا غسل وان انقطعت لقل من عشرة لان الطهارة الكاملة ليست مطلوبة فيها فيكفي مجرد انقطاع الدم  
ولا يرد ايضا ان ثبوت حل الوطى في عشرة لا كان يحصل بانقطاع الدم ينبغي ان لا يجوز فيها في عشرة  
الا بانقطاع الدم والحال انه خلافه لان كلامنا فيها هو دم الحيض والزائد على عشرة يستباحه عرف ذلك  
بالخبر فلا يشترط انقطاع الدم لكن يرد عليه ان قوله تعالى فاذا طهرت فان طهرت يدل على عدم جواز اقتراف  
التحقيق لان هذا القول بالتشديد بالاتفاق فدل على ان الاول ايضا بالتشديد والتشفي عنه يصعب  
وما اجابه بعض المغضين من ان الامر بالانتيان في هذه الحالة للاستحباب فيكون استحباب الوطى حلقا  
بالاغتسال ويكون الوطى غير مستحب قبل الاغتسال وان انقطعت عشرة ضعيف والظاهر ان الامر  
بعد الخطر للاباحة والجهور على ان كل امر للوجوب فيمكن ان يكون للاباحة ويقال بان التعليق على  
الشرط لا يوجب نفيه عند عدمه ويمكن ان يكون للوجوب ويصرف ذلك الوجوب الى قيد بعده و  
تعالى من حيث امركم الله يعني اتيانكم النساء واجب من مكان امركم الله وهو القبل الذي هو هو  
الحرم فحرم ضده ولكن قد علق ذلك بالشرط وهو الغسل والتعليق بالشرط لا يوجب الحدم عند عدمه  
وكل ذلك لا يخلو عن تكلف وتقسف والظاهر ما ذكره البيضاوي من ان قوله تعالى فاذا طهرت  
الشرع اما على جواز اخر الانتيان عن الغسل واليه مال صاحب الكشاف والمدارك وهو مذنب الشافعي  
وقوله تعالى ان العجيب التوابين عن اتيانهم في حالة الحيض في اوبارهم ويجب المنتظرين الذي  
لم ياتوا في حالة الحيض والذين التوابين من الذنوب كلها والمنتظرين من العيوب او الملاء  
للصلوة ثم انه لما قالت اليهود اذا اتى الرجل امره بركة اى قبلها من جانب برنما الى الولد اقول  
فتزل في جوابهم نساءكم حرث لكم فانوا حرثكم اى شئتم وهويان وتوضيح لقوله تعالى حيث  
اى نساءكم موضع الحرث لكم فجامعون في موضع الحرث كيف شئتم وعلى اى حال شئتم بركة او  
او مضطجعة او قائمة او قاعدة وقد موالاتكم اى قد موالاتكم بغير تقدير من الاعمال الصالحة لاجل  
انفسكم وبطلب الولد الصالح او التسمية على الوطى او غير ذلك والقوا الله في جميع ما نهلكم و  
انكم ملأوا الله تعالى بعلم سرهم واعلانكم وفي الزائد اى انهم يقولون نى

على حرمتها بل حاش الله انهم يراء من هذا المقصود اذ لا احتياج في اثباتها سيما اذا كانت ثابتة بالكتاب  
انصرف في غير ملكه كالزنا فيجزم بلا شبهة وبجيب التعزير عليه عندا يجنبه مع وحد الزنا عندها وعند الشافعي هو  
مستحبها وفي حكمها اللواط من الاجنبية بخلاف الاولى فانها كالوطى في حالة الحيض لا يجب التعزير عليه لكن  
مستحل الوطى في حالة الحيض لانه قطعية ولا يكفر مستحل هذه اللواط في رواية لانه طائفة وفي غيرها اللواط  
امته الملوكة وهذا ما نسجه عنك في خاطري ولقد كنت اظن اني متفرد به فاذا اني اطلعت على حواشي الاعظم  
الثاني للسامي ذكر فيها هذا الجواب بعينه ثم اعترض عليه بان حرمة هذه اللواط ايضا ثابتة بالكتاب لقوله  
تعالى ويس البر ان تاتوا العيوت من ظهورنا بان اتيان العيوت من ظهورنا كناية عن اتيان المرأة في دبرها  
في تأويل على ما مر واجاب عنه بانه محمول على ظاهره في الاصح كما ذكرنا هذا حاصل كلامه لكن لست الاشكال في  
هذا المقام بوجهير وهو ان الاذى لما كان على الحرمة ينبغي ان يحرم الوطى في حالة الاستحاضة وان شرط  
القياس ان يتعدى حكم الاصل الى الفرع بعينه وبهذا قد تغيى لان حكم الاصل الحرمة الموقفة بالفصل  
القطاع الدم وحكم الفرع الحرمة الموقدة ويمكن ان يجاب عن الاول بان الاستحاضة قد يكون ولها  
فلو اعتبر حرمتها لزم الحرج وانه منزوك بالنفرد عن الثاني بان حكم الاصل قد بقي بعينه الفرع مع  
زاد عليه فثبت الحرمة بالطريق الاولى والاولى ان يسيى مثل هذا دلالة النفر في مسئلة عدم الحلف على  
المعصية وعدم تكثير الحلف وبيان تقسيم الايمان وجوب الكفارة فيها اولى قوله تعالى ولا  
الله عر ضة اذ فكاكم ان تبروا و تقوا و تصلوا بين الناس والله سميع عليم لا يوا  
الله بالتعوي ايمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم والله عفو حكيم  
اما آياتان اما الآية الاولى فهي عدم الحلف على المعصية على وجه وعدم تكثير الحلف على وجه اخر  
ويناسب الاول ما نقل في نزولها ان عبد الله بن رواحة قد حدثت العداوة بين اخيه وبنده  
اخيه بشر بن نعمان فقسم بالله الا اعظم ان لا يتكلم معه ولا يحسن نحوه ولا يصحب بينه وبين خصمه فقتل  
ولا تجعلوا الله عسرة عليكم كذا في اكثر التفسير وزاد القاضي انها قيل نزلت في الصديق الاكبر لالحلف ان  
لا يفتن على مسطح لافترائه على عائشة و تحرير الآية ان لفظ الله محذوف المضاف اسمي لا تجعلوا  
اسم الله وحيد يمكن ان يثبت منه عدم تعابر الاسم مع المسمى كما هو من هذا ال سنة وفروع في موضع  
والعرضة بالانفردة بمعنى لاسه لا يعرض دون الشيء وان تبروا وتة او اعطى



بما لا يانكم والايان حينئذ يحلف المحلوف عليها وكلمة لا حينئذ مقدرة اي لا تبروا الآية علم ما نفي في الزمان  
فمضى الآية لا تجعلوا اسم المدعنة لا يانكم التي هي البر والنقوى والاصلاح من الناس اي لا تجعلوا ما جاز  
لما حلفتم عليه من عدم البر وعدم الاحسان وحاصل المعنى حينئذ اذ احلف على يمين فزاعزاعها من  
فعليه ان يحث وليأت بالذي هو خير ولذلك قال رسول صلعم بعد نزول الآية اردوا خنك على خنك  
ثمتنا وقال في الثالثة ان كنت تؤمن بالله واليوم الاخر على ما هو ايضا في الزمان ويجوز ان يكون العرضة  
اسما للمعرض والايان حينئذ على ما معناه ولا تقدير في الآية وان تبروا علة للنهي اي لا تجعلوا اسم  
معرضا لا يانكم بكثرة القسم ارادة ان تبروا وتمنوا وتصلوا ببرك الحلف والجرأة على الله في الكفاية  
والبيضاوي وحاصل المعنى حينئذ ان لا تكثر القسم باسم الله على كل شيء في كل حين كما يكثر القضاة  
استعمال العرضة على كل شيء في كل لمح واحد قالوا لا يانكم ان قسمتم كاذبا عوف قسم في الآخرة وان قسمتم حقا  
يغلب عليكم الغفر كذا اجاب في الاثر الصحيح بدخول الآية على ما فهمته من كلام المفسرين وان لم ينصوا بهذا  
النمط واما الآية الثانية فمضى تقاسيم الايمان وجوب الكفارة فيها اولاً وتحريرها ان اليمين على ثلاث انواع  
لغو وعموس ومنعقدة فاللغو هو ان يحلف على فعل ماضٍ فانه حتى وهو في الواقع خلافه بذاعزاع او اماخذ  
هو الاخذ معه بان سبى من اللسان او يتكلم به جاهلاً بمعناه كقول العرب لا والله وبلى والله لمجد والتاكيد  
لغوه والعموس ان يحلف على فعل ماضٍ كاذباً اي حال كونه عالماً انه خلافه والمنعقدة ان يحلف على فعل ان قصد  
الذلك القول فعندئذ ان حث في المنعقدة يجب عليه الكفارة ويأثم والا فلا ليس في اللغو والعموس شيء يجب عليه ولكن  
ياثم في العموس ويرجى العفو في اللغو وعند الشافعي لا يجب الكفارة في المنعقدة يجب في العموس  
وبيان ان الله تعالى ذكر بيان اليمين في القرآن في آيتين هذه التي في البقرة والهي في المائدة وقال  
في كلا الموضعين لا يؤخذكم الله بالنفو في ايمانكم ولكن قال مبنياً في مقابلة اللغو ولكن يؤخذكم بما كسبت  
قلوبكم ولم يبين بعده شيئاً سوى المغفرة وقال في سورة المائدة عوفه ولكن يؤخذكم بما عهذتم الايمان ثم  
بين بعده ما لكفارة في قوله فكفارته اطعام عشرة مساكين الآية فاشافعي يقول ان قوله تعالى بما عهذتم الايمان  
في المائدة معناه بما قصدت به قلوبكم وكسبه وهو عام للعموس والمنعقدة اذ كل منهما يكون عن عمد وقصد  
فكان معناه ومعنى قوله تعالى بما كسبت قلوبكم في هذه الآية واحد فيكون فيها مواخذة والمواخذة  
المذكورة في آية المائدة مقيدة بالكفارة وليس البقرة وان كانت مطلقة الآية لا يحمل المطلق على المقيد فاجوب الكفارة

ع  
ولم يذكر  
اقتضاه المالك  
حين قال كان الرجل  
يحلف على غير اليمين  
من حلفه الله  
وان بين اوصاف  
الى احد اعماده  
اخره على من  
يسبى من اليمين  
اسى على  
وهو الحق  
ع  
وانما عهذتم  
وان كان  
خبراً  
التي  
منها  
لا ينظر الى كونه  
مغوياً

في كل واحد منها تطبيقا للآيتين بهذا المضمون ونحن نقول ان المراد من قوله تعالى  
 البين التي تقع عليها كسب الغلوب وهي المنقذة والعموس جميعا فيكون في كل منها مواخذة أو كلاً هـ  
 مقابل للنمو والمواخذة ههنا مطلق فيصرف الى الفرد الكامل هو المواخذة الاخرية وبدل عليه قوله تعالى  
 والعموس سيم او المغفرة كما تكون في الآخرة فالعموس ههنا مندرج تحت كسب الغلوب بخلاف آية الاخرة  
 فان المذكور منه باعتبار الايمان وهو الذي قصد به الحالف البر وذا لا يتصور الا في المنقذة ولهذا  
 سمي بها ومعنى القصد والعزم مجاز في لفظ المنقذة ومتى امكن العمل بالتحقيق سقط المجاز فيكون العموس  
 ثمه داخل في اللغو والمواخذة فيه مقيدة بالكثرة فيكون المعنى ان المنقذة كغارة لا في اللغو والعموس  
 وان في غير اللغو انما في الآخرة عملاً بالآيتين جميعاً بقدر الوسم والامكان هذا هو خلاصة ما ذكره الفقهاء  
 واهل الاصول والمفسرون وسبغ بهذا ايضا مع بيان الكثرة مشروحا واضحا في المادة ان شاء الله  
 تعالى ثم نشرع بعده في مسائل الطلاق والعدة فنقول في مسئلة الايلاء قوله تعالى للذين يولون  
 من نسائهم تربص اربعة اشهر فان فاؤ فان الله عفو رحيم وان عزموا  
 الطلاق فان الله سميع عليم اعلم ان المراد لم يذكر في كتابه مسئلة مشروعة مثل ما ذكر مسئلة  
 الطلاق والعدة فانه ذكر الطلاق باحكامه وانما رجعية وباتمة وغليلة وابطالا وخلعا وامثاله  
 وذكر العدة ايضا باحكامها وانما مماثل عدة الحائض والائسة والصغيرة والحاملة والمطلقة  
 والمتوفى عنها زوجها وغير ذلك في سورتين اى سورة البقرة هذه وسورة الطلاق في آخر القرآن فمن ههنا  
 ابتداء ما في سورة البقرة ففى مسئلة الايلاء قوله تعالى للذين يولون الآية ونقل في نزوله انه لما كان  
 الجاهلية من لا يميل الى زوجة ولم يبق له شوق اليها وكان غيورا بان لو طلقها لعلم بخطيئها رجل آخر في ذرا  
 معلقة الى مدة لا يتناهى لا يطلبها بنفسه ولا يتركها الى زوج آخر فاعرض الله تعالى عن ذلك الحكم وقال  
 للذين يولون من نسائهم تربص اربعة اشهر يعني ان من اراد ان يولوا من نسائهم اى يقسموا  
 ويكفوا عنهم فليهم تربصا اربعة اشهر لا غير كذا في الحسين والزاهد ويعلم من الهداية خلافا وهو ان الايلاء  
 كان طلاقا معجلا في الجاهلية فحكم الشرع بتأجيله الى اربعة اشهر الايلاء هو الحلف وتعدية انما  
 يكون بطلانها على ههنا بمن لتضمنه معنى البعد اى بعدون من نسائهم مؤلين والربيع  
 والاضافة الى ان على الاستماع اى الانتظار في اربعة اشهر على ما في البيضاوى فالفاظ الايلاء

هو ان يقول والعد لا اقربك او لا اقربك اربعة اشبه وان اقربك فعلى جم او صدقة او صوم او فاني طالق  
او عبده حراً او والعد لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين بشرط فيه لفظ صريح بمعنى القربان فلا يكون  
قوله والعد لا ادخل الكوفة حال كون امراته بها ايلا بل ان كان خالي الذين يكون لغوا وان كان المراد هو الدخول  
يخرج عليه وان كان المراد هو القربان ويظهر عن باليحب عليه الكفارة حين المباشرة وكذا قوله انت حرام  
ان نوى به الطلاق فبأنه وان نوى بالظهار او اثلث او الكذب فأنوى وان نوى بالتحريم او لم  
ينوشبها ايلا ولا يكون الايلا اقل من اربعة اشهر وشهراً في مجلس واحد فلا يكون قوله والعد لا اقربك  
سنة الايلا واشبهه ذلك مما هو اقل من ايلا بل تحريم اللحل وكذا قوله بعد يوم فاصل والعد لا اقربك شهرين  
بعد الشهرين الاولين لا يكون ايلا بل تحريم اللحل وبذلك التواتر والامامان فالا وواشبهه ان لان حق الائمة  
نصف الحرة بكذلك المال الفقهاء ولعله لا ايلا من الامة المملوكة له لان المذكورة الآية لفظ النساء وهو يتناول  
المملوكات دون المملوكات وقد تمسك صاحب البداية بالآية على ان مدة الايلا اربعة اشهر وصريحه ان قوله  
تعالى من نسا اثم لعنفه لا ترعاه الى من المطلقة البانته فانه لا يجوز لانها لا تكون مع نسا ناساً بخلاف المطلقة  
الرجعية فانه يجوز الايلا ومنها اذ الزوجية قائمة حينئذ فيوجد من نسا ناساً وبذلك في الظهار ولهذا القول الاجنبية  
والعد لا اقربك وانت على ظهري امي ثم تزوجها لم يكن مولداً ولا منظاراً لان الكلام وقع باطلا لعدم المحلثة  
فلا يعود صحيحاً وان قربها كغيره لتحقق الخلل اذ اليقين منقذه في حقه واذا عرفت تغيير الايلا فاعلم ان حكمه هو الكفر  
في قوله تعالى فان فاؤا فان الله غفور رحيم وان غرموا الطلاق فان الله غفور رحيم وما عجب اب بذه العبادة  
في بيان هذه المسئلة اذ علق المغفرة والرحمة على النفي والرجوع عن الايلا وعلق السماء والعلم على غرم الطلاق  
ابتلاء لا رباب العقول بانهم كيف فهموا امتحاناً للقول بانهم كيف علموا والله در المفسرين سيما الحنفية  
قالوا ان حاصله ان فاؤا امي ان رجوعاً عن الايلا في حاق مدته ولم يفعلوا على حسب اقسامه بل حشوا فيه ان  
الله غفور رحيم اذ كفروا عنه اي يكون العمل عابداً اليه بسبب الكفارة وانما يجب الكفارة عليه اذ حلف باسم الله تعالى  
وان حلف بغيره الله اي بالطلاق والعقاق يجب عليه يضمن الجزاء بسبب الاقدام على الشرط دون الكفارة  
يعني اذ اطع والعد لا اقرب امرأتى الى اربعة اشهر ثم رجعت في هذه المدة يجب عليه كفارة اليقين واذا حلف  
ان اقربك اربعة اشهر فعلى جم ثم قرب في المدة يجب عليه الحزم ثم ان كان قادراً على الوطى فرجوعه هو الوطى وان  
لم يعذر على الوطى بصرف احد ما او مرض او كونه نهاراً تعاد او كونه حيناً فرجوعه هو الوعد على الوطى بعد القدرة بقوله

الحيض يحصل مقهورا على في اول الطهر وثانيا ان دخول التاء في الثانية يدل على الظاهر لانه مذكور في المحيض  
 موثقا فلو كان ارادة الحيض تعال ثلث بدون التاء لكانت عدة المشهورة من عكس الثاني وجوابه  
 دخول التاء باعتبار ان لفظ القرء مذكور وان كان المراد به المحيض وقد جاز فيه الوجهان وثالثا لقوله تعال  
 في سورة الطلاق فطلقن بعد ثنتين لان اللام بمعنى الوقت اي فطلقن في وقت عدتين وهو الطهر وجوابه  
 ان معناه فطلقن لاجل احصاء عدتين يعني بحيث يكسب احصاء عدة وذلك انما يكون اذا طلقها في  
 الطهر لانه حينئذ يكسب احصاء ثلث حيض في عدتها وان طلقها في المحيض لم يكسبها احصاء ثلث حيض بل ان يكون  
 زابدا على الثلث او ما قصاعنه فعلم ان العدة هي الحيض كما سنبينه من بعد ان شاء الله تعال واربعا  
 ان القرء مشتق من القرء بمعنى الاجتماع وهو يناسب الطهر لان فيه اجتماع الدم ودون الحيض وجوابه ان  
 لفظ القرء مشترك بين الجمع والاتصال وكلا المعنيين يناسب الحيض لان الجمع بمعنى المجهول يصف به الدم وان  
 لم يكن بمعنى المعود كذلك لانه المجتمع في الحقيقة وان لم يكن جامعا بخلاف الطهر فانه ليس بجامع ولا  
 مجتمعا غاية انه محل الاجتماع بل الحق ان ايام الحيض به محل الاجتماع والخروج على ما قال البعض وهكذا القول في  
 معنى الاتصال ان المنسل هو الدم وايضا الاتصال يكون بالدم لا بالطهر لان الطهر هو الاصل في ثلث  
 ادم والاتصال بالعواض ودون الاصول وهذا تحقيق لقول فخر الاسلام بن حزم الباب ان العمل بالثقة  
 متى امكن سقط المجاز لان المستعار لا يراحم الاصل وذلك مثل قولنا في الاقراء انها الحيض لان  
 القرء للمحيض حقيقة وللطهر مجاز من قبيل انه مأخوذ من الجمع وهو معنى حقيقة هذه العبارة وذلك صفة الدم  
 المجتمع واما الطهر فاما وصف به مجاز للمجاورة ولان معنى القرء الاتصال يقال قرأنا الخ اذا اتصلوا  
 فقال باحيض ومن الطهر فصارت الحقيقة اولى به لفظه ولكن يراد به في اول الكتاب القرء مشتق  
 من الحيض والطهر وثانيا قال ان الطهر مجاز فيثباته ان يقال من الكلامين في الموضوعين باعتبار التميز  
 او ان القرء بمعنى الاسم مشترك وبمعنى المصدر حقيقة ومجازا والحق انه مشترك البتة وثالثا في الكلام بالغة  
 وادعا كما هو جوابه واما ما تمسك به من جابا الشافعي ان ارادة احد المعنيين في المشتركة ليستلزم ارادة  
 الآخر فاستلزام الطهر الذي هو الاصل للقرء الذي هو الحيض اولى من العكس فبطلان الخبر من ان نفي ثمر  
 هذا المقام بيننا وبين الشافعي خلاف وهو انه اذا اعتدت المرأة عن طلاق فحاضت حيضين مثلا ثم وطئت  
 بشبهة فعليها عدة اخرى بالاجماع ولكن تدخلت العدتان عندنا في الحيض الثالث الباقية منها وعليها حضان

ع  
 من الحيض  
 عدم على الحقيقة وقد  
 يقع على الباطن  
 الطهر على الحقيقة  
 مجتمعا وان كان  
 جامع بخلاف الطهر  
 فانه ليس بجامع  
 وان خلا على ايام  
 فاطهر على الاجتماع  
 والدم على خروج  
 الحق في الجمع  
 جميعا فلو كان  
 بمعنى المجهول  
 الى كلامنا الحقيقة  
 وقوله كما لا يخفى  
 الى كلامنا الايام  
 فاطهر المستعمل

اخرين وعند الشاخي عليها ثلث حيض اخرى واما معنى هذا الاختلاف على الكلف عن الترتيب والفرق  
 عبادة مقصودة وهو المراد بالعدة كما يشير اليه قوله تعالى يترخص فلا يتد اخلاق كان الكلف عن العمل  
 ونحوه مقصود الصوم ولذا لا يتد اخلاق وهذا عنده واما عندنا فالمقصود هو التعريف عن براءة الرحم  
 ومعنى العبادة تاليج بخلاف الصوم على النص به في البداية او ان العدة معناها الهني عن الخسوف والنزول  
 بقوله تعالى ولا تخرجون والامر بالكلف ليس بمقصود بل هو ضرورة مقتضيات الهني بخلاف الصوم فان الامر  
 منه مقصود بقوله تعالى اتموا الصيام الى الليل على ما نص به فخر الاسلام في باب حكم الامر والهني في ضد ما  
 نسب اليه وفيه كلام طويل لا يليق بهذا المختصر وقوله تعالى لا يحل لهن ان يكتمن شيئا عنكم كنتم خير  
 اولاد ولد وكانت المرأة اذا ارادت فراق زوجها كتمت حملها لئلا يراجها شفقة على الولد او كتمت حفيضا  
 واظهرت طهارتها استعجالا للطلاق واما قال ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر فليبا على ان من آمن  
 بالله وعقابه لا يجترى على مثله من العظام ويجوز ان يكون كتمان ما في الارحام كناية عن سقاط الحمل  
 كما في الكشاف واما بيان الرجعة بعد الطلاق ففي قوله تعالى وبجولتين احق برؤس في ذلك اي بجولتين  
 احق برجعتين في ايام العدة لا بعد حائض غير النكاح وهذه الجملة كانهما محملة بقوله ولا يحل لهن ان يكتمن  
 ما خلق الله في ارحامهن لانه اذا اظهرت عليهن في هذه المدة خلقه الولد والحيض في الرحم فلا يحل لهن ان  
 يكتمن من الازواج لان بجولتين احق برجعتين في ذلك لانهن اذا لم يظهرا فبينهن من الازواج يكون ذلك  
 سببا للفرقة غالبا وينقضي العدة بحجسوان اظهرنه يميل الازواج اليهن شفقة للولد وكذا اذا كتمن الحفيض  
 وقالت قد طهرت كانت طالبة للطلاق ولم ترض بالرجعة وهذا هو الطلاق الرجعي الواقع لمقتضى الصريح دون  
 البائن والكنائية على ما عرف واما سمي به لان الزوج يملك الرجعة بدون النكاح وفيه دليل على ان الطلاق  
 الرجعي لا يبرم الوطى حيث يراه زوجا بعد الطلاق وان كان يحتمل ان يكون التسحية باعتبار ما كان فنية  
 رد على ما ذهب اليه الشاخي رج من انه لا رجعة الا بالقول دون الوطى كما ان في الايام من عكس ذلك  
 ثم في اطلاق النص عن قيد الاشهاد دليل على انه لا يجب الاشهاد حين الرجعة كما ذهب اليه مالك  
 حاشا في في احد قوله غايته انه يستحب فيها ذلك على ما استقف عليه وفي اكثر التفاسير ومعنى كونه احق برؤس  
 ان الرجل اذا اراد الرجعة وابتهل المرأة وجب اثبات قوله على قولها وكان احق منها لان لها حق في الرجعة  
 اقول هذا يقتضي ان يكون الاحتية باعتبار المرأة والاشبه ان يكون الاحتية باعتبار زوج اخر احق الزوج

القديم حتى بالرجعة من غيره الا ان ليس لغيره حتى الرجعة بل حتى النكاح فيكون الر والعم من ان يكون على وجه النكاح  
 او غيره وانما قال ان ارادوا اصلاح حالهم في ابتداء الاسلام كانوا يطلقون النساء ثم يراجعهن وقت انقضاء  
 العدة ويطلقون بعد الرجعة ثم وثم كذا وكان عرضهم من ذلك الا فساد دون الاصلاح اطلب على ان الرجعة  
 انما هي اذا ارادوا لانها واجبة عليهم جبراً حتى الزايد ان كلمة ان ليس على سبيل الشرط فان يجوز له الرجعة فان  
 لم يرد الاصلاح وبذلك قوله تعالى وكاتبوهم ان علمتم فيهم خيراً فانه ان علم الخير او لم يعلم يجوز الكتابه ولكنه اجر  
 الحكم على العادة الغالبة وقوله تعالى ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ايها الى حقوق كل من الزوج والزوجة  
 على الآخر فحقوق الزوج على الزوجة الخدمه والادب وترك الاعراض عليه وانتقال او امره بالكلية واقباله  
 في شيء وترك المنه من الوطى متى شاء وكيف شاء سوى المنه من اللواط والوطى في حاله الجبض والتفاس حقوق  
 الزوجة على الزوج النفقة والكسوة واداء المهر بحسب ما ذكر في الفقه وتعليم الشرع والاحكام فالزوج والزوجة  
 وان كانا مستوين في حق الحقوق ولكن الرجال عليهن درجة اى زيادة في الحق ونفسيه بالاتفاق ولكن العلم  
 او الطلاق والرجعة والميراث ونحوه مما ياتي في سورة النساء وقيل المائنة هو المائنة في اللذة والاستمتاع  
 وقيل ان المراد بالمائنة الواجب بالواجب في كونه خمسة الا في جنس الفعل فلا يجب عليه اذا اغتسلت ثيابه واشتر  
 ان يفعل بجوز ذلك ولكن يتبادل ما يليق بالرجال ثم ذكر الله تعالى بعده بيان الطلاق الرحي والخلع  
 والغليظة فقال الطلاق في مرتان فامسك بمعروف او تسريح بإحسان ولا يجد  
 لكم ان نأخذوا مما آتيتهم شيئاً الا ان يرضا فان لا يقمأخذ ود الله فان خفتم  
 ان لا يقمأخذ ود الله فلا جناح عليهما فيما اقدت به تلك حدود الله فلا  
 تعدوها ومن يتعد حد ود الله فأولئك هم الظالمون وان طلقها فلا تحل له  
 من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فان طلقها فلا جناح عليهما ان يتراجعا ان  
 طلقا ان يقمأخذ ود الله وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون فانان الايتان في  
 الطلاق الرجعي والخلع والغليظة اما الاول ففي قوله تعالى الطلاق مرتان وبار انما كان  
 عدد الطلاق في الجاهلية غير مقرر على وتيرة واحدة حتى انه لو طلقها عشرة  
 يكتنه رجعتها وكان مراجعها وقت انقضاء العدة ثم يطلقها ويراجعها حتى ان جارت امرأة  
 في عايشة فاشكوها من مراجعة زوجها ثم تطلقها ثم وثم كذا فعرضت الى رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم فنزل قوله تعالى الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريحاً باحسان  
 يعني ان الطلاق الرجعي الذي يتعلق به الرجعة مرتان اي اثنتان لازماً فان فبعد ذلك امسكها  
 بمعروف أو تسريحاً كذلك وبذا امر بصيغة الخير كانه قبل طلقوا الرجعي مرتين وهذا هو الوجه المذكور  
 في المحيى والزاهدى والبغياوى والكلوبى وهو الموافق لمذهب الشافعى والحنيفة جميعاً ومن  
 توجيه آخر موافق لمذهب ابي حنيفة فقط اختاره صاحب الكشاف والدارك ونحو الاسلام وهو ان المراجعة  
 ملاق الشرى لا الرجعى اى التلقين الشرعى تليقة بعد تليقة على التفرق دون الارسال فلو  
 واحدة ولم يرد بالمرتين المشبهة التى يقع مرة واحدة ولكن التكرير كقولك تقانم رجم البصر كرتين اي  
 كرهة بعد كرتين لا كرتين اثنتين مرة واحدة لانه ليس من السنة ايقاع التليقتين جملة ويؤيده انه  
 قال الطلاق مرتان ولم يقل الطلاق اثنتان وهو امر بصيغة الخير والايكزم الكذب اذ قد يوجد الطلاق  
 على وجه الجمع وعند الشافعى يجوز ارسال الاثنين والثلاث فمرة واحدة وتفصيل المذهب ان الطلاق  
 على ثلثة اوجه حسن وحسن وبدعى فالاحسن ان يطلقها واحدة في طهر لا وسط فيه ولم يرد عليه و  
 الحسن عندنا ان يطلقها ثلثة في ثلثة المهار او ثلثة اشهر خلافاً لما لك فانه بدعى عنده والبدعى  
 ان يطلقها اثنين او ثلثاً في طهر واحد او في كلمه واحدة او واحد في طهر وطى فيه او في حيض موطوءة  
 خلافاً للشافعى في غير الحيض فانه مباح عنده ثم في الطلقة والطلقتين يجوز الرجعة اذا كانت في العدة  
 ويكون الطلاق بلفظ الصريح واما ان انقضت العدة او كانت كتابات بانة ويجل لها نكاحه ثانياً  
 ونكاح غيره من الازواج ففي المطلقات الثلث سواء كانت محرراً او كتابات بال او بغيره لا تحل له حتى تنكح  
 زوجاً غيره لان الله تعالى ذكر الطلاق الرجعي في اثنتين احدى ما في قوله تعالى والمطلقات يتربصن  
 الآية ثم عطف بعد بابا رجعة حيث قال ولعولتهن احق بردين وهو فيما اذ يطلقها واحدة والثاني ان  
 في قوله تعالى الطلاق مرتان وهو الذى يلزم مرتين دفعة او لا وعطف بعد بما بال رجعة حيث قال  
 فامسك بمعروف أو تسريحاً باحسان اي ليس بعد المراتين الا الامسك بمعروف بالمراجعة  
 أو تسريحاً باحسان بترك المراجعة حتى يتبين بالعدة وقبل بالطلقة الثانية في الطهر الثالث ثم  
 بين ان الرجعة بعد الثالثة حتى تنكح زوجاً اخر ويدخل ذلك الزوج بها ثم تطلقها في قوله تعالى  
 فان طلقها فلا تحل له الآية ثم بين انه بعد ما بان بالعدة نمون طليقتين او طلقة يجوز ان تنكحها



الطلاق وغيره في قوله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن الآية به اسهل نصيب من النكاح واما الثاني فمما  
تعالى ولا يحل لكم الى آخرة وقال المفسرون في بيانه ان جملة كانت تفيض زوجها ثابت بن قيس وهو بجها وقد  
اعطانا صديقه في مهران من قبل فاختلعت منها اي ردتها اليه وجعلها سببا للطلاق منه فطلقها واخذ منها  
تلك المديقة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم حبسها لاجله فلم تقبل الا الافراق ونشزب فقال عليه السلام  
اتودين علي عديته قالت نعم وزيادة فقال عليه السلام اما الزيادة فلا وهو اول خلق كان في الاسلام  
فزلت هذه الآية وقد ذكرنا هذه القصة بنوع زيادة ونقصان فمعنى الآية لا يحل لكم ان تأخذوا او تصيدوا  
ما اقيمتموه سببا اي مما اعليتموه من المهور الا ان يخافا ان يوقتا من الاوقات الا وقت اناقة  
عدم اقامته حد ودفعه وهو عدم المواخعة بينهما بان يحدث من المرأة النشوز وسوء الخلق وترك الادب  
للزوج ومن الزوج الطرب والاشتم بغير حق وغير ذلك فان نكحتم عدم اقامته حد ودفعه بهذه الطريقة  
المذكورة فلا جناح عليهما في مال فقدت المرأة بذلك المال للزوج وتحلصت بنفسها منه بما قالوا  
به اخلعا وهو طلاق ابن ذكوان شير طرية ذكر لفظ الخلع بان يقول الزوج خالعتك على ان درهم وقلت  
او الزوجة خالعتني على كذا او قيل حتى انه لو لم يذكر لفظ الخلع ان يقول الزوج طلقتك على ان درهم  
طلقتي على ان لا يسمي خلعا بل طلاقا على مال ولا بأس بالخلع عند الحاجة باي صلح مهران فاجاز ان يكون مهران  
في النكاح جازا ان يكون بدلا في الخلع دون العكس كره اخذ البديل ان كان النشوز من جانب الزوج واخذ البديل  
على المهر ان كان النشوز من جانب المرأة والخلع معاوضة قصاصي يعهم وجهها ونظرها والباقي مقتضى الخلع وهو مقتضى  
الاحكام خمسة كذا في كتب الفقهاء صاحب البداية ايضا في باب الخلع بهذه الآية وصرح بان النشوز ان كان  
من قبله كره له اخذ البديل لقوله تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان زوج الآية وان كان من قبلها  
كره له اخذ افضل على المهر لقوله عليه السلام اما الزيادة فلا وقد كان النشوز منها ولو اخذ في الاول  
او اخذ الزيادة في الثاني جاز ايضا في القضاة مقتضى لان الآية شيان الجواز قضاء والاباحة  
ديانة وقد ترك العسل في حق الاباحة لمعارض وبقي معمولا في الجواز باحصل كلامه ثم انهم اختلفوا في  
ان الخلع فسخ ام طلاق فقول الشافعي القديم وقول ابن عمر وابن عباس مع انه فسخ لا طلاق وعندنا  
وفي القول الجديد للشافعي واحدي الروايتين عن عثمان مع انه طلاق وذلك لما قلنا فخر الاسلام في  
بحث الخاص ان الله تعالى ذكر الطلاق مرة ومرة واغلبها بانبات الرجعة ثم اعقب ذلك بالخلع لقوله

فان ختم ان لا يقيم احد وادله فلا يخل عليها فيما افتدت به فانما بدأ بفصل الرجل وهو الطلاق ثم بفصل المرأة  
 وهو الافتداء وفي تحت افراد المرأة بالذكور في قوله تعالى فيما افتدت به دليل على تقرير فصل الزوج على ما سبق  
 وهو الطلاق لا الفسخ لان الافتداء وضع لاعطاء شئ بمقابلته شئ فيدال على ان المال عوض ما تقابل به  
 وهو مختص بالمرأة فيكون ما يقابل به مختصا بالزوج هو الطلاق والعنف او الفسخ يقوم بها فانبات الفصل  
 فسخ من الزوج بطريق الخلع لا يكون عملا به بل فضاه وثمرته الخلاف يظهر في ان عند الخلع طلاق بعد الخلع عند  
 لا يلحق وبهذا اوصل قوله تعالى فان طلقها بقوله تعالى الطلاق مرتان دون الخلع على ما سلف فان قيل قوله  
 تعالى لا يخل لكم ان كان خطا باللازواج يشكك عليه قوله تعالى الا ان يخافا ان لا يقيما لازما عدل فيه عن معينة  
 اليهم الحاضر الى تتيقن الغائب الذي هو عبارة عن الزوجين لا محالة علم ان الاول خطاب للجماع كما ان  
 قوله تعالى فان خفتم كذلك وان كان خطا بالالحكام يشكك عليه قوله تعالى ان تاخذوا مما يفتنون فان خطا  
 باللازواج لانهم الاخذون والموتون قلت ان قوله تعالى لا يخل لكم يجوز ان يكون خطابا لللازواج بقية قوله  
 تعالى ان تاخذوا مما يفتنون ويكون في قوله تعالى الا ان يخافا ان لا يقيما القلمان ويكون قوله تعالى فان خفتم  
 خطابا للحكام مشكك في قوله تعالى سوف اعرض عن هذا واستغفر لي ذنبيك ويجوز ان يكون خطابا للجماع لانهم  
 الامررون باللازواج والاياء عند الترافع اليهم مكانهم الاخذون والموتون ويكون حينئذ قوله تعالى الا ان  
 يخافا ان لا يقيما على حقيقة وهكذا الحال في قوله تعالى فان خفتم ان كان خطابا لللازواج ليكون قوله تعالى  
 ان لا يقيما التقاتان وان كان خطابا للحكام كما هو رأي الاكثرين وهو الظاهر يكون ان لا يقيما على حقيقة  
 ولكن يلزم المحذف في الجزاء ليرتب على الشرط فافهم وتامل وقرئ ان تطنا وتخافا او لقيما بنا والخطاب  
 فيها ونجا فاعلى البناء للمفعول وبدا ان لا يقيما من الضمير فيه بدل اشتغال في الزيادة في توجيه امر ايضا  
 وهو ان قوله تعالى ان يخافا المراد به الواحد وهو الزوج فقط وان لا يقيما المراد به الواحد وهو المرأة  
 فقط ولعله اجري ذلك على طبق نزول الآية وقصره وتوجيه اخر ايضا الا ان يخافا الحكمان ان لا يقيم الزوجان  
 وقال في قوله تعالى تلك حدود الله فلا تعتدوها انه اشارة الى جميع ما ذكر من حكم الحمر والميسر والبنات  
 والحيف والايان والايلاء والطلاق والعدة وقال في قوله تعالى ومن يتعد حدود الله فاعلم ان تلك هم  
 الظالمون انه تمسك به المعترلة على ان مركب الكبيرة ليس به مؤمن لان الظالم هو الكافر والجواب ان  
 المراد بتعدى جميع الحدود والتعدى اعتقاد او الظلم وضع الشئ في غير موضعه ومثل هذا سلف في علم الكلام

والثالث في قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له الاية وقد حملت في تفسير الكلام ارباب الأصول وعبارا مثل  
 الاول فقال آية المفسرين انها بمعنى يقول تعالى الطلاق مرتان يعني الطلاق الرجعي مرة او مهران فان  
 طلقا بعد الطلقة ثالثة فلا تحل له بعد ذلك ابد حتى تنكح زوجا اخر غيره ثم دخل رابعا ذلك الزوج فان طلقها  
 اى الزوج الثاني فلا جناح عليها اى على الزوج الاول والراة ان يترجعا بها بالنكاح الجديد ان كان في  
 طلقها ان يترجعا ودوامه من حقوق الزوجية وحسن المعاشرة والمواثقة وعلى هذا التقدير بيان طلاق الخلع  
 مرة ثالثة بينها وانما يجزى بتعيينها على انه طلاق ايضا وقد اجمع اهل الاصول على ان ذكر الطلاق في قوله تعالى  
 فان طلقها بافظها انما يقرب ذكر الخلع دليل على شيئين الاول ان الطلاق يصح بعد الخلع بالانكاح الثاني  
 ان الخلع ايضا طلاق لانه لو كان فسحا لا يلحق الطلاق بعده وبقرينة قوله تعالى فيما اقدت به على بالقرينة  
 وبين كلام المفسرين واهل الاصول بحسب الظاهر من انكاحات وان لم يكن كذلك بحسب الواقع وفي الاول ترك العمل  
 بالانكاح وفي الثاني اشكال من ان طلاقها بعد الطلاق اربا اثنان في قوله تعالى الطلاق مرتان فلو صدر في الخلع وحده  
 في قوله تعالى فان طلقها ونحن نورد ما ذكره القرطبي فقال صاحب المذرك فان طلقها ثالثة بعد المراتب فان  
 قلت الخلع طلاق عندنا بعد ان يمكن طلقه ثالثة وهذه بيان تلك اى فان طلقها ثالثة بعد الخلع  
 انتهى كلامه ولكن لا يشفى هذا الباب عينا لان الطلقة الثالثة التي توجب الحرمة الغليظة ليست مقبولة  
 بديل في ضمن الخلع مع ان نص الخلع هو قوله تعالى لا يحل لكم غير شربة كونه ثالثة غير ان مذكور بعد قوله تعالى الطلاق  
 مرتان بالواو وهو لا يوجب الترتيب الا ان يقال ان التخصيص بالشئ لا يوجب نفى ما عداه والمذكور فيه من  
 انما وفي قوله تعالى فان خلعتموه هو لا يوجب الترتيب وقال صاحب البضاوى واختص في انه اذا جرى بغير لفظ الطلاق  
 فسمي اطلاقا ومن جعله فسحا اجمعه بقوله تعالى فان طلقها فان تعلقه للخلع بعد ذكر الطلقتين يقتضي ان يكون  
 طلقه رابعة لو كان الخلع طلاقا ولا يظهر انه طلاق لانه فرقة باختيار الزوج وهو كالطلاق بالعوض وقوله تعالى  
 فان طلقها مستعمل بقوله تعالى الطلاق مرتان تفسير لقوله تعالى او تسريحا بحسان اعترض بينهما ذكر الخلع والطلاق  
 على ان الطلاق يقع مجازا مرة وبوض اخرى والمعنى فان طلقها بعد الشئين فلا تحل له من بعد انتهى كلامه ولكن الخلع  
 عن اضطرار اذا حصل ان الخلع اذا كان طلاقا كان قوله تعالى فان طلقها متعلقا بما سبق انما يلزم التعليلات  
 الاربعة واذا كان فسحا كان متعلقا بيلزم ان يصح ايقاع الطلاق بعد الفسخ والمذكور في كتب اصولنا  
 ان الخلع عندنا فسحا لا يصح ايقاع الطلاق بعده وعندنا طلاق يصح ايقاع الطلاق به بديل على غير ما

الحق المتوضيحه قوله تعالى فان طلقها فلا عمل له من بعد النكاح، لفظ خاص للتعقيب وقد عقب الطلاق الافتداعان  
 لم يقع الطلاق بعد الخلع كما هو مذموب الشافعي بطل موجب الخاص بتحقيقه انه ذكر الطلاق المعقب للرجعة  
 مرتين ثم ذكر افتداء المرأة وفي تخصيص فحاشا بهنا تفسير فعل الزوج على ما سبق وهو الطلاق  
 فقد بين بوجوه تفسيره بال وبال لا كما يقول الشافعي ان الافتداع حسنة فان ذلك زيادة على الكتاب  
 ثم قال فان طلقها احي بعد الميتين سواء كانتا بال بل بغيره ففي اتصال النكاح باول الكلام وانفصاله  
 عن الاقرب فساد التركيب اعلم ان الشافعي يصل قوله تعالى فان طلقها بقوله تعالى الطلاق مرتان  
 ويجعل ذكر الخلع وهو قوله تعالى ولا يحل لكم الى قوله تعالى فاولئك هم الظالمون معترضا ولم يجعل  
 الخلع طلاقا بل فسحا والا يصير الاولان مع الخلع ثلثة فيصير قوله تعالى فان طلقها رابعا وقال المتأخر لا  
 يلحقها صريح الطلاق قوله تعالى فان طلقها متصل باول الكلام ووجه مسكناه مذكور في المتن مشروحا ثم  
 لفظه وفي المتن كلام احسن كثير الاطنا حيث قال قوله تعالى فساد التركيب هو ترك الاقرب الى الابد  
 مع توسط الكلام الاجنبى فان قيل اتصال النكاح بقوله تعالى الطلاق مرتان هو قول عامة المفسرين ويدل  
 عليه كلام المصنف ايضا قال فان طلقها احي بعد الميتين فكيف حكم بفساده قلت الحكم بفساده انما هو على تقدير  
 ان يكون قوله تعالى ولا يحل لكم كلاما معترضا مستقلا واراد في بيان الحكم بمنصرف الى الطلقتين المذكورتين وما  
 على ما ذهب اليه المصنف وعامة المفسرين ودل عليه سياق الكلام وهو ان الافتداع منصرف الى الطالقتين والمنص  
 لا يحل لكم ان تأخذوا في الطلقتين شيئا ان لم يخافا ان لا يقيما حدود الله فان خافا ذلك فلا اثم في الاخذ والا  
 فلا فساد لان اتصاله بقوله تعالى الطلاق مرتان هو معنى اتصاله بالافتداع لانه ليس بخارج عن الطلقتين فكانه قال  
 فان طلقها بعد الطلقتين اللتين كتباها واحد بها خلع وافتداع وهذا يندفع اشكاله لان احدهما لزوم عدم عزمه  
 الحكم قبل الطلقتين عملا بموجب النكاح في قوله تعالى فان خفتم ان لا يقيما حدود الله الثاني لزوم ترتيب الطلاق بقوله  
 فان طلقها لترتبه على الحكم المرتب على الطلقتين وذلك لان الخلع ليس بمرتب على الطلقتين بل مندرج فيها والمذكور  
 عقب النكاح ليس نفس الحكم بل انه على تقدير الخوف لا جناح في الافتداع لكن يرد اشكاله لان احدهما ان لا يكون المراد  
 بقوله كما الطلاق مرتان هو الطلاق الرجعي على ما صرحوا به لا الخلع طلاقا بل وانها انما انما يصح التمسك بالآية  
 في ان الحكم طلاق وانما يلحقه الصريح لان المذكور هو الطلاق على مال لا الخلع واجيب عن الاول بان كونه  
 رجعي انما هو على تقدير عدم الاخذ وعن الثاني بان الآية نزلت في الخلع لا الطلاق على مال ومحمد حجاب

بان الطلاق على مال اعم من الخلع لانه قد يكون بصيغة الطلاق وقد يكون بصيغة الخلع وفيه لظراف  
 نزاع المخصص الا في ان ما يكون بصيغة الخلع طلاق على مال حتى لو سلم ذلك لم يصح نزاعه في ان الطلاق ولو  
 صرح بالطلاق فان قيل الغاء في الآية لمجرد العطف من غير تعقيب ولا ترتيب والالزام من اثباته  
 الطلقة الثالثة ووجوب التحليل بعدها من غير سبب الاخذ والطلاق على المال الزيادة على الكتاب بل  
 ترك العمل بالغاء في قوله تعالى فان طلقها قلت لو سلم فبالاجماع والخبر المشهور كحديث الحيلة لا يقال  
 ان الترتيب في الذكر لا يوجب الترتيب في الحكم لانا نقول الغاء للترتيب في الوجود والا فالترتيب في الذكر  
 حاصل في جميع محروف العطف واعلم ان هذا البحث مبني على ان يكون التسمية بالاحسان اشارة الى ترك  
 المراجعة واما اذا كان اشارة الى الطلقة الثالثة على ما روى عن النبي عليه السلام فلا بد ان يكون قوله لخلع  
 فان طلقها بياناً لحكم التسمية على معنى انه اذا ثبت لا بد بعد الطلقتين من الامساك بالربعة او التسمية  
 بالطلقة الثالثة فان اشر التسمية فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره وحديثه الاول في الآية على تسمية  
 الطلاق بتعقيب الخلع هذا لفظه والحاصل من هذا ان الخلع داخل في قوله تعالى الطلاق مرتان ليس طلاقاً  
 مستقلاً وان قوله فان طلقها باعتبار ظاهر الغاء يقتضي مشروعية الطلاق بعد الخلع وباعتبار اتصاله به  
 قبله لم يكن طلاقاً رابعاً واما ما ذكره الشيخ الامام فخر الاسلام البرزوي من ان الغاء حرف خاص وضع  
 مخصوص وهو الوصل والتعقيب واما فصل الطلاق بالافئدة بالمال فادجب صحته بعد الخلع فمن وصله  
 بالرجعي وبطل وقوعه بعد الخلع لم يكن ملاً به ولا بياناً له فكلام غامض حيث اورد كلمة انا وهو يدل على  
 انه ليس لقوله تعالى فان طلقها تعلق بقوله تعالى الطلاق مرتان اصلاً وذلك فاسد الا ان يجعل انا  
 في كلام الشيخ لمجرد التاكيد دون الخصة ويراد به تحقيق وصله بالحلم وتفسيره ان قوله تعالى فان طلقها  
 عطف على قوله تعالى فان ختم عطف الشرطية على الشرطية الاخرى بحرف الغاء يقتضي تعقيب مضمون الثانية على  
 مضمون الاولى ومضمون الشرطية انا هو ترتيب الجزاء على الشرط فيكون موجب هذه الآية هو ترتيب  
 عدم الحل في غاية احصاء الزوج الثاني على الطلقة الثالثة تعقيب ترتيب الخلع على العلم بعد اقامتها  
 والله تعالى ومن ضرورة هذا التعقيب صحة الطلقة الثالثة بعد الخلع للقطع بان ترتيب عدم  
 على الطلقة الثالثة اذا كان تعقيب ترتيب العلم على العلم كذا الزم من ذلك صحة الطلقة الثالثة بعد  
 العلم كذا اذا خلا الاستدلال بالعلامة الشيخ الهداية في شرحه كذا انه قد ذكر المفسرون واصل



و هو ان الزوج الثاني ان هو محلل للزوج الاول ما هو من حيث او منى للحرمة الغليظة فقط كما هو عند الشافعي و  
 ثم في ان الزوج الاول ان ملك بعد النكاح الطلقات الثلث سواء طلق ثلثا او لا كما هو عندنا و ان طلقها ثلثا  
 يملك الثلث و ان طلقها واحدا و اثنين يملك ما بقى كما هو عندنا و قد ذكر في هذا السلام و غيره في بحث الحاضر ان  
 خاص بحده لانهاية فكون الزوج الثاني محلا لزيادة على الخاص و عندنا ثبت ذلك بحديث العسيلة و غيره و لكنه  
 لم يأت احد بتقرير للاح و تحرير واضح كما فعله الشيخ الصبغى في غرض المنار و نحن نقول تقرير الكلام في هذا المقام  
 اتفق ابو حنيفة و الشافعي على ان الزوج ان طلق امرأة ثلثا ثم نكحت بزواج اخر ثم طلقها ثم نكح الزوج الاول يملك الثلث  
 و طلقات سقاية و لم يعتبر الطلقات الالفية و لكنهم اختلفوا فيما بينهم اذا طلق الزوج الاول ما دون الثلث  
 فنكحت زوجا اخر ثم طلقها الزوج الثاني فعاد الى الزوج الاول يملك جديدها قال ابو حنيفة و ابو يوسف  
 يملك الطلقات الثلث ههنا ايضا كما في المسئلة الاولى و قال محمد و الشافعي يملك ما بقى اى يملك الواحدة  
 ان طلقها اثنين و يملك اثنين ان طلقها واحدة و مسكا - ابو حنيفة في ذلك بان الزوج الثاني محلل  
 حل جديدها ثبت الحكم المرتب عليه و هو الطلقات الثلث و اجتمع عليه ما في بان كلمة حتى في قوله حتى تنكح  
 زوجا غيره خاض و وضع المعنى مخصوص و هو الغاية فيعلم ان نكاح الزوج الثاني بنهاية الحرمة الغليظة و لا يملك  
 للغاية فيما بعده فكون الزوج الثاني محلا لزيادة على الكتاب و ذلك لا يجوز عندكم فاما كين الزوج الثاني محلا  
 فيما وجد المغيا و هو عدم المحل في الطلقات الثلث فغيا و وبما مع عدم وجود المغيا ولى ان لا يكون محلا  
 و اجاب عنه الخفيفة بان محلهية الزوج الثاني اى كونه مقتبا للمحل الجديد كما هو بحديث العسيلة لا بقوله حتى تنكح زوجا  
 غيره و بانه ما روى ان امرأة رفاعه جازت الى النبي عليه السلام و قالت يا رسول الله ان رجلا فارقني فطلقني ثلثا  
 فنكحت لعبد الرحمن بن الزبير فاجده الاكبرية ثوبى هذا فقال عليه السلام اتردين ان تعودى الى رفاعه  
 فقالت نعم فقال الا حتى تزدمنى من عسيلة و يذوق هوم عسيلتك فهذا حديث مشهور قبل الشافعي ايضا لا شمر  
 الدخول لان نص الكتاب انما تعرض للعقد فقط بدليل اضافة النكاح الى المرأة التى لا اتصال و اطلاق الزيادة  
 على الكتاب بالحجر المشهور جاز اجماعا فالحديث الذى يدل على اشتراط الوطى بالعبارة و ان على المحلل  
 لانه عليه السلام انما قال ان تعودى دون ان يقول ان تنتهي حرمتك و العود هو الرجوع الى الحارة الاولى و يملك  
 الطلقات الثلث و المحل الكامل فالوطى ثبت من الى يثبت مع صفة و انتم ابطالتم الوصف نظرا الى ظاهر الآية  
 يثبت المحللة بآشارة قوله عليه السلام بعد العدة المحللة له فانه ثبت كون الزوج الثاني ان كان



فإن كان الزوج الثاني محلا في الطلقات الثلث كان تمام الحلل الناقص فيها ودان الثلث بالطريق الأول فيملك  
الطلقات الثلث منها أيضا بذا هو خلاصة ما ذكره في كتب الأصول وعليه أسوكة واجوبه المذكورة في المطولات اللبية  
أيراد باب هذا المختصر بعد تمام مسئلة الطلقات الثلث وذكر المدعي بيان الرجعة في العدة فقال إذا طلقتم النساء  
فبلغن أجلهن فامسكنوهن بمعروف أو ستر خوهن بمعروف ولا تمسكنوهن  
ضرا ولا تعتدا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ولا تتخذوا آيات الله هزوا وذكر  
بعدة الله عليكم وماء نزل عليكم من الكتاب والحكمة بعظمتهم وأقوال الله وعلموا أن الله بكل شيء عليم  
بذه الآية قد ذكر فيها بيان الرجعة في الطلاق الرجعي وهي بهذا المضمون في القرآن أكثر من أن يحصى وإنما  
تأكيد الحق للنساء وعدين ذكرنا فيما سبق أيضا والآل من ذكرنا في هذا المقام من الله تعالى ما سبق  
بعونهن حتى يردن في ذلك أي في العدة لا بعد انقضاءها وقد قال فيها فبلغن أجلهن فامسكنوهن بمعروف  
فعلم أن الأمسك بالمعروف قد يكون بعد انقضاء العدة فتعارض ظاهر بينهما حال المفسرين أن المراد من  
قوله تعالى فبلغن أجلهن فبلغن أم العدة لا أن تنقضي العدة تمامها لأن لفظ الأجل كما يقع على الية طلبها  
يقع على أمرنا فيكون المراد في هذه الآية من الأجل آخر العدة ومن الباطل إليه الوصول قريب في الآية الثانية  
أن الية لا العدة كلها والبلوغ الانتها على ما سيأتي ليعني إذا طلقتم النساء فوصلن قريب آخر العدة فامسكنوهن  
بمعروف أي راجعون من غير ضرر ومسحون بمعروف أي خلون حتى تنقضي عدهن من غير تطويل  
تمسك صاحب الهداية في باب الرجعة حيث قال وإذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية أو تطليقتين فله أن يراجعها  
في عدها رضيت بذلك أو لم ترضه لقوله تعالى فامسكون بمعروف من غير فصل وكلام الإمام الزاهد يدل على أنه  
يجوز أن يكون الأجل بمعنى كمال العدة أيضا حيث قال أي راجعون قبل انقضاء العدة بالرجعة أو بعد  
بالعدة قال في معنى قوله تعالى بمعروف أي شهيد أو عليه كذا يقع للمناجعة وفيها حوسبة العشرة وقيل لا  
شيئا عند الرجعية وقيل يزدني مبرأ كذا كلامه في معنى قوله ولا تمسكون ضرا لا تراجعون لأجل إرادته  
ضار بهن وإنما قال ذلك لأنه كان رجل وثابت بن ياطلي امرأة أو لا ثم راجعها عينا يعني ثلثة أيام من العدة  
وطلعت ثم كذا الثنا حتى طالت العدة عليها ولم تقصر إلى زوج آخر فنقض الله تعالى أن لا تمسكون في  
موتكم ضرا لهن لتعتدا وعليهن التطول العدة ومن يفعل ذلك المذكور من الضرر فقد ظلم نفسه حيث جعل غضب  
الله على نفسه بذلك السبب قوله تعالى ولا تتخذوا آيات الله هزوا أي جدوا في الانتداب والعمل بما فيها وآياتها

حتى الرعاية والاقتداء بغيره والاية يقال لمن لا يجد في الامر امانا انت لاعب ونازل والمعنى لا يستخذوا  
 الخطاء الطلاق والعناق والنكاح به والانه يقع بالزنا ايضا كما قال عليه السلام ثلث جدين جد وهر لهن  
 جد الطلاق والنكاح والعناق وانما قال ذلك لانه كان الرجل يزوج ويطلق ويعتق ويعود ويقول كنت  
 لعب واهز وبكرا ذكر في الكشاف والبيضاوي وقوله تعالى واذكر النعمه الله عليكم امي التي من حلتها  
 الهداية ونهوه محمد عليه السلام بالشكر والقيام بحقوقها واذكر واما انزال عليكم من الكتاب الحكمة امي  
 القرآن واسننه وقوموا بعلمها او المراد ان اهل شرائع سابقكم قدومنا عليهم اجتماع الزوجين في عقد  
 واحد بل لا يحل لهم الزوجه الاخرى ما وامت الزوجه الاولى وقد انعم عليكم حيث اهل لكم اربع زوجات اخر  
 بعد طلاق الزوجات الاول سواء كان حية او ميتة فاذا ذكر واهذه النعمه ولا تنسوا كذلك في الحسنه والرايه  
 ثم ذكر الله تعالى بيان النكاح بعد العدة فقال **وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ لِحُلَّتِهِنَّ فَلْيَخْضُرُوا**  
**لِنَفْسِكُنَّ إِذَا رُزِقْنَ مِنْهُنَّ بِالنِّكَاحِ فَإِنَّ لَهُنَّ مِنْكُمْ صَافِيَةٌ** ذلك يؤعطيه من كان منكم  
 يؤمن بالله واليوم الآخر خذوا لكم أزواجكم ولعلكم تفلحوا والله يعلم واستمروا تعملون هذه  
 الاية في بيان النكاح بعد القضاء العدة سواء كان من الزوج او غيره لان قوله فبلغن اجلهن سبنا على  
 حقيقة امي انقضت عدتهن لان المذكور فيها النكاح وهو يكون بعد انقضاء العدة دون الرجعة كما في الاية  
 السابقة حتى يحل على آخر العدة وفيه توجيهات الاول يعنى عن النكاح مع الزوج الاول وهو ان يكون قوله  
 تعالى فلا تغضون خطأ بالاولياء وذلك لما روى انما نزلت في شأن معتقل بن سيارا وكانت اخرته  
 نكاح عبد الله بن عاصم فطلقها فلما انقضت العدة اراد ان ينكحها مرة اخرى وكان معتقل بن سيارا  
 والله لا زوج اخي لك ثانيا فانك قد نكحتها اولاً ولم توافقها وقيل في جابر بن عبد الله حين عضل  
 عم له نص في الكشاف والمعنى اذا طلقتم النساء فانقضت عدة النساء بعد الطلاق فلا تمنعون يا ايها الاولياء  
 ان يرجعن الى ارجس الذين كانوا ارجسا لهن فسموا ارجسا باعبدالها لان ولكن لا مطلقا بل اذا  
 تراضوا الى الخطاب والنساء بينهم المعروف اي بما يحسن في الدين والادب من الشرائط وبهم المثل او الكفو  
 لانهم اذا لم يميزوا بينهم بغير المثل او الكفو كان للاولياء حينئذ ان يعترضوا ويمنعوا من ذلك لغوات  
 الشرط ولكن على هذا التوجيه لا بد من ترتيب الجزاء على الشرط من تأويل او حذف لان قوله  
 تعالى فاذا طلقتم خطاب للزوج وهو انه وضع فلا تغضون موضع فلا يغضون الاولياء او التقدير غير ان

الى ازواجهن فلا تعضلون كذا ذكر الشيخ العصام في حاشية البضاوي ثم في الآية توجيه آخر يفهم منه النكاح مع  
 زوج آخر وهو ان يجعل قوله تعالى فلا تعضلون خطبا بالازواج الذين يعضلون نساءهم بعد انقضاء العدة ظاهرا  
 ولا يتركونهن ان يتروجن من شيء من الازواج حينئذ يكون المعنى اذا طلقت المرأة فانقضت عدتها فلا تمنعن  
 يا ايها الازواج من ان يتكهن ازواجهن الذين يرغبن فيهن ويصلحن لهن ولا تطلوا عدتهن كما كان رسولهم  
 المجابية من المنع عن بيع طلب الازواج فسموا الازواج باسم ما يؤول به التوجيه وان لم يوافق شأن التزول المذكور  
 من قبل ولكنه يوافق نظم القرآن من ترتيب الجزاء على الشرط بدون تاويل وحذف وهذا هو التوجيه المتعارف عند  
 صاحب الدارك ولذا قدمه الاول هو المختار عند صاحب البضاوي ولذا قدمه وجب ذلك على نكته وهي ان من  
 الشافعي ان لا ينفذ النكاح بعبارة النساء ومن غريبنا ان يعتقد فقال صاحب الدارك في قوله تعالى ان يتكهن نساء  
 النكاح لجماعة الموث اشارته الى انعقاد النكاح بعبارة النساء والخطاب بالازواج الذين يعضلون نساءهم آخره  
 وقال صاحب البضاوي اول ان المختار الاوليا ثم قال فيكون دليلا على ان المرأة لا تزوج نفسها اذ لو تكلفت منه  
 لم يكن لعضل الولي معنى ولا يعارض باسناد النكاح اليهن لانه بسبب تقصده على اذنه وانما يخفى على هذه النكته  
 اذ لا يخفى عليك انه لا كان كون المختارين هم الازواج توجيهها مع ما عند صاحب الدارك لم يكن لعضل الو  
 مذكور في الآية فينفذ النكاح بعبارة النساء على هذا التوجيه بلا مانع وقيل انه خطاب للاوليا والازواج  
 جميعا لئلا يفتقر الى خطاب للناس الا يوجد فيما بينهم عضل من المراجعة الازواج وانهم وان لم  
 يكونوا عاضلين حقيقة لكن لا يوجد العضل فيما بينهم هم راضون به جعلوا بمنزلة العاضلين وخو طبا بالانبياء  
 قالوا معنى الازواج حينئذ راجع الى احد الزوجين الاولين وينبغي ان يرتكب بالتاويل والخذف كما لا يخفى  
 واقول يجوز ان يكون قوله تعالى اذا طلقت يا ايها الازواج وقوله تعالى فلا تعضلون خطبا بالازواج  
 الا حصين اذا طلقت يا ايها الازواج الا حصون النساء بعد الوطى فلا تمنعن من ان يرتجع الازواج  
 السابقين بالنكاح الجدي ثم قوله تعالى ذلك يوعد به اشارة الى الحكم المذكور والخطاب للنبي عليه السلام او لكل  
 واحد وقوله تعالى ذلكم الخطاب للجميع ترك العضل والظهار يوعد به من كان مؤمنا بامه واليوم الآخر  
 وهو انك لا تم والطهر من اذنا الامام ابي افضل والسيب عند الله تعالى ثم ذكر الله تعالى بعد بيان الرضا وجوب  
 النفقة والكسوة وغير ذلك فقال والاولى ان يرضعن اولادهن حتى يكملن كما ملكتن من اراد ان  
 ينهن الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ان تكلف نفقتهن الا وسعها ان تصار

يعني ان  
 والخطاب  
 اشارة الى انعقاد  
 النكاح بعبارة  
 النساء  
 المختار  
 من  
 الدارك بعد  
 الاعتقاد  
 من  
 الاوليا والاوليا  
 كما كان في المختار  
 فلا ينفذ  
 بغيره



حفظ كما قال صاحب البصائر في تحت هذا القول وهو دليل على ان أقصى مدة الرضاعة حولان ولا جرة به بعد ما وانه  
 يجوز ان ينقص عنه القسقي عنه صعب الا ان يقال المراد ان تمام المدة التي وجبت عليها الرضاعة او عليها امرته فيها ونذكر  
 بيان مدة الرضاعة وقدره ونفاصله في مواضع اخر ان شاء الله تعالى وقوله تعالى وعلو المولود رزقهن وكسوتهن  
 بالمعروف المولود له هو الاب والضمير في رزقهن وكسوتهن عائدا الى الوالدات فان كان المراد ان يجزى بهما و  
 كسوتهما على الرجل من حيث انها امرأة كما صرح به صاحب الهداية كان المراد من الوالدات اعم من ان يكون  
 مطلقة معتدة او غير مطلقة فيكون هذه الآية حاشية لبيان ان على الرجل حب النفقة والكسوة للزوجة بلا امر  
 ولحقه ويكون رد على الشافعي فيما ذهب اليه من تقدير النفقة بالدين او مد ونصف كما عرفت وان كان المراد  
 به النفقة والكسوة لهن للرجل انهما مريضتان كما هو ظاهر من السياق والمختار فخر الاسلام كان المراد من الوالدات  
 المطلقات المنقضية عدتهن لانه لا يجوز استئجار الام للرضاعة الا اذا كانت مطلقة منقضية عدتهن او كان  
 الولد من غير ما فاتا حاصل ان الاب يجب عليه رضاع ولده وعليه ان يتخذ لاجله نظرا ولا يجب الا رضاع على ام  
 بل هو مندوب عليها الا اذا لم يقبل الصبي غير مدى امره او كان الاب عاجزا عن الاستئجار ولم يوجد له نظير  
 فحينئذ يجب على الام رضاع فان اضحت لا يجوز لها اخذ الاجرة مادامت زوجة او معتدة واذا انقضت  
 عدتها يجوز لها اخذ الاجرة وعلى الاب اعطائها بالمعروف حولين كاملين كما يجب عليه سائر المرضعات ان  
 استأجر الاب غيرها وضعت بمثل اجرة اجنبية او وضعت بغير امر كانت هي احدى لانها اشقت وان التمسيت زيادة  
 لم يجز الزوج عليها فاعلموا عن اقيس كذلك من الدارك وكتب الفقهاء في الآية اشارة اليه على ما سألني وهذا  
 واما عند الشافعي فيجوز استئجار الام مطلقا ولهذا جعل صاحب البصائر في قوله تعالى والوالدات اعم من ان يكون  
 عامات في المطلقات وغيرها او خاصات في المطلقات وحده وجعل المراد من قوله تعالى رزقهن وكسوتهن هو الرزق والكسوة  
 اجرة للوالدات المرضعات والشيخ العصام لما لم يفت على مراده ولم يحفظ خبره قال وكسوة الوالدات مخصوصة  
 بالمطلقات برجحه بيان الرزق والكسوة فانه لا يجب كسوة الوالدات ورزقهن اذا كن غير مطلقات للرضاع  
 بل انا جيت للزوجة وعلى الزوج اعادة الاعمال كجعل بيان وجوب الكسوة باعتبار المطلقات هذا كلامه ثم من  
 قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وعلى الذي ولد لاجله هو الوالد والاب واما ذكره وانهما ليعمرن  
 انما ولدت لاجلهم اذا اولاد للآباء والنسب اليهم لا اليهم وكان عليهم ان يرزقوهن ويكسوهن اذا ارطعن  
 ولهمهم الاجل كالاطيار وهذه الاشارة ليست الا في هذه البيعة المخصوصة ولو قيل على الوالد او على الاب فيهم

هذا المعنى ولا يصح كون النسب من الامهات ايضا من قوله تعالى لا ينظر والدته بولدها في التفاسير وهذا المعنى  
ذكر الامام فخر الاسلام البرزوكي في بحث اشارة النضر حيث قال وفي قوله تعالى وعلى المولود اشارة الى ان النسب  
الى الاباء والى ان للاب حق التملك في مال ولده وان لا يجانب بسببه كالاك بملوكه لانه نسب اليه بلام الملك والى الفرد  
الاب تحمل نفقة الولد لانه اوجبها عليه بهذه النسبة ولا يشترط فيه احد والى ان الولد اذا كان غنيا والوالد محتاجا لم يشترك  
الولد احد في تحمل نفقة الوالد وفي قوله تعالى رزقهن وكسوتهن بالمعروف اشارة الى ان اجرة الرضاة مستغنى  
عن التقدير بالكيل والوزن كما قال ابو حنيفة انتهى محصول كلامه وتسك صاحب البداية ايضا بهذه الآية في انفرد  
الاب تحمل نفقة الولد حيث قال ونفقة الاب والابن على الاب لا يشترط فيه احد كما لا يشترط في نفقة الزوج ولو  
تعالى وعلى المولود رزقهن وكسوتهن والمولود هو الاب بهذا القطف ولم يتعرض فيه من الاشارات وتعرضها  
صاحب التوضيح وفي بيان استثناء اجر الرضاة عن التقدير بكلام ماصلة ما قال في المذبح فان اراد المولى  
استيثار الوالدة المطلقة لرضاعه الولد يكون استثناء اجرها عن التقدير ثابا بالاشارة لان مثل قوله تعالى المولود  
انما يقال في مجرى القدر والصفة فان اراد استيثار غير الوالدة فنشئت استثناء اجرها عن التقدير يكون بدلالة  
النص لان جواز الاستثناء عن التقدير مبني على ان هذه الجها لا تقضي الى المنازعة لانهم لا يمنعون في العادة  
قدرا لكفاية من الطعام لان منفعة يعود اليهم ولا من الكسوة لان الولد في جملة الاشارة الغرض لا يفسر  
بثابت نفس النظم لان التفسير في رزقهن وكسوتهن عائد الى الوالدات بهذا القطف وقوله تعالى ولا تختلف نفس الاسماء  
لا ينظر والدته بولدها ولا مولود بولده جملة محلاة لقوله تعالى المعروف اربابا على حسب الاختلاف ولا ينظر  
الاكثر من يقره نها بغير الرأ المشددة بصيغة النهي من باب المعاملة وبعضهم يرفع الرأ المشددة بصيغة  
الجزر بمعنى النهي وعلى كل تقدير يحمل ان يكون مبنيا للفاعل فيشترط يكون والدته فاعله والمفعول محذوف والباء  
في بولدها المسببية او يكون لا ينظر بمعنى لا ينظر الابا من صلة بولدها مفعولا بربا فمفعول الجزر ويحمل ان يكون  
مبنيا للمفعول والدته مفعول بالم اسم فاعله والباء المسببية ليعني لا ينظر والدته رزقها بسبب ولدها بان  
تطلب منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة او لا ينظر والدته بولدها بالفاة بعد ما الف بها او لا ينظر  
والدة من قبل الزوج بسبب ولدها باكرها على الرضاة مع طاعة الاسترضاء وبكذا ولا مولود بولد  
يعني لا ينظر مولود له امرته بسبب ولدها بان يمنحها ما يجب لها من رزقها وكسوتها او لا ينظر مولودها بالكن  
عن امره بعد ما الف بها او لا ينظر مولود له من قبل الزوجة بسبب لده بطلب زيادة الاجرة منه وانما قيل

لما كان قوله  
ولا ينظر والدته بولدها  
ولا ينظر مولود بولدها  
على معنى البعده والاف  
لا يختلف من قوله لا ينظر  
منه لغة العرب  
على ان لا يكون  
منه على  
فان كانا معا  
بغير كسر الراء  
بغير ضمة الف  
وان كان ضمة الف  
فاصله لغا فيجب ان  
الثانية على تقدير  
مرفوعة كانت الاولى  
واذعت في الثانية  
فصار بغير ضم الراء  
المشددة وعلى تقدير  
كانت الاولى  
واذعت في الثانية  
اسكن ان ضم الراء  
وعلى تقدير بغير الراء  
المشددة

بولده وبولده لانه لما نسبت الوالدة والمولود له عن المغضرة اضيف اليها الولد استطافا لهما عليه المخلص  
 ما في التفسير واقول يكن ان يكون ذكر قوله تعالى بولده وبولده اشارة الى ان الاضرار لا كان مد فوعا في حرم  
 ولديها فلولد في حق ولده من غير ما وللولد في حق ولديها من غير ما في ذلك بالطريق الاول فلا يجب على الاب  
 ارضاء ولده من غير ما وان اخدمت الرضعة ولا يجب على الاب ستر منام الاجير بولده من غيره وان عجزت  
 الام وقالت في ستره الوفاية اعلم ان قوله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن الا واجب الارضاء على الامهات ثم  
 قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها الايضار والدة بولدها ولا مولود له بولده اوجب وقم الضرر عن الامهات  
 والاباء فان امتنعت والاب لا يتضرر باستنجار الرضعة لا تجبر الام لان الظاهر ان امتناعها للبر لان شقاق  
 الامومة يدل على انها لا تمنع الاب للبر فان اقدمت عليه والطلب الاجرة لا تعطى لانه قد ظهر انها لا تمان  
 بالواجب لا يوجب الاجرة على ان الشرع لم يوجب للرضعة الا النفقة قال الله تعالى وعلى المولود له رزق من  
 كسوتهن بالمعروف وكل من اخذ النفقة وهي المنكحة ومعدة الرزقي لا تعط شيئا آخر للارضاء اما العتق  
 فكل في رواية واما على الرواية الاخرى فان الزوج قد اوجبه بالابانة فلا يزج منها المسامحة والمساواة فيضار  
 كما بعد العدة واما يجوز الاجارة بعد العدة لان النفقة غير واجبة لها فيجب الاجرة لقوله تعالى وعلى المولود له رزق  
 الآية بهذا اللفظ وقد صرح بذلك كله صاحب الهداية ايضا وقال في تأويل قوله تعالى لا تضار والدة بولدها  
 مع الرضاع مع كراهتها وفي تأويل قوله تعالى ولا لاسولود له بولده منه الزامه الاجرة لها اكثر من اجرة  
 الابنية فلعلة اختار فيها البناء للمفعول كالا يخفى وقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك عطف على قوله تعالى  
 وعلى المولود له رزق وكسوتهن وما بينهما معترف تفسير المعروف او تحليل له كما مر انفا والمعنى وعلى وارث  
 المولود له مثل ما وجب عليه من الرزق والكسوة اي ان مات المولود لزم من يرثه ان يقوم مقامه في  
 ان يرزقها ويكسوها بالشرائط التي ذكرت من المعروف ويحبس الضرر ونحو ذلك في الكشف فقط او المعنى على وارث  
 العصبى اذا فرض ميتا مثل ما وجب على ابيه في حال حيوة من الرزق والكسوة اذا الغنم الاب يعني الوارثات  
 الوالدة وترك حيا ضيعا كانت اجرة الرضاع واجبة على وارث العصبى اذا فرض ميتا ولكن اختلف في  
 تفسير الوارث فعند ابى ليل كل من ورثه وعند ابى زيد العصبات خاصة وعندنا من كان ذارحم مرم من امرأة  
 ابن مسعود رضي الله عنه وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك كافي الهداية والدارك فيجوز والرحم المحرم  
 على النفقة والكسوة ولكن على قدر الارث فنفقة من له اخوات متفرقات مثلا عليه اخا سايقه من له اخوات صغار



لاب ولم ير الثانية لاب فقط والثالثة لم فقط فثبت انما س على التي لاب وام والخمس على التي لاب والخمس على التي  
 للاب ان يثبت على هذا المقدار ونفقة من له حال وابن عم على الحال فقط لا لمية الارث وكذا يجب نفقة كل فرد  
 رحم محرم صغير فقير وانثى بالنفقة فقيرة او ذكر من او اعلى علم قدر الارث ولا يجب نفقة الصغير الغني بل في  
 ماله ولا نفقة الابن الباتل القادر على الكسب والنفقة الولدين الفقيرين فعلى الولد على ماسيا في سنة  
 سورة لقمان في قوله تعالى وصاحبهما الدنيا معوزا وكذا يجب النفقة الحيا رة في سورة الروم قوله تعالى ولا  
 والعربي حرة وكذا يجب نفقة الزوجات على الزوج في مواضعها انشاء العدة لها واحكام في نفقة الابنة المبالغة  
 والابن البالغ الزمن على الابوين اثلاثا لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وفي ظاهر الرواية كل النفقة على  
 الاب لقوله تعالى وعلى المولود ولرزقهن وكسوتهن ضمانا كالولد الصغير كذا في البداية وعند الشافعي لا نفقة فيما  
 عدم الولاد ويوافق قوله تعالى لمن نسر الآية بان معناه على وارث الاب وهو الصبي اي ثبوت الرضعة من ماله  
 اذ مات الاب او بان معناه وعلى الباقي من الابوين فان كان الباقي الاب فعليه مثل ذلك وان كان الباقي الام  
 فعليها مثل ذلك اذ لم تقوم الرضعة عنها كذا ذكره القاضي البديناوي ولا يخفى ان ظاهر الآية حجة لنا عليه  
 والى كل ذلك كلام الامام فخر الاسلام ناصر حيث قال فيه اشار الى ان النفقة مستحق بغير الولاد ولا نفقة دفعة  
 الا حكام خلا للشافعي لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وذلك مجموعهم بتناول الاخ والعم وغيرهما ومقتضى ما ذهبوا  
 لانه مستحق من الوارث مثل الزاني والسارق وفيه اشارة الى ان من عد الوالد يتحمل النفقة على قدر الموراثية  
 ان النفقة يجب على الام والمجد اثلاثا لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وهوام مستحق معنى فيجب ان الحكم على معناه  
 بهذا لا مردوده ان في قوله تعالى وعلى الوارث اشارة الى العموم فيمتد الى اعدا قرابة الولاد واشارة الى ان النفقة  
 علم قدر الارث فخير شاتان وقوله تعالى فان اراد فصالا يتعلق بقوله تعالى حولين كاملين يعني ان الواجب الفصال  
 حولان فان اراد الزوجان فصال الولد قبل تمام الحولين او بعد الزيادة علم الحولين عندنا وقيل تمام الحولين فقط  
 عنده فصالا صادرا عن تراخي بينهما وتشاوي بينهما فلا جناح عليهما او التشاوي استخرج الرأى من قولك شئت العسل  
 اذا استخرجته الحاصل انها اذا تراخيا بالقطام عن الام واستنجا بالاجنبية لذلك صرحنا واعتبر الرضاة لان الاب النسبة  
 والولادة وللام الشفقة والعناية فتم بذلك صلاح الولد وفي الزايدى انه لا يعتبر الرضاة اذا كان فوق حولين وقوله تعالى  
 وان اردتم ان تستصحبوا ان رزقها بالوزاير ان تسترضعوا امهم اخرجه الام لاجل اولادكم عند ابائكم او عند اجدادكم  
 او بعد الفصال عنها فلا جناح عليكم اذا سلمتم ما اتيتم اي ما اردتم ايتاه من الاجرة فليد بالمرئى اى بطبيب سرور ووز

والعقيد بهذا التسليم ثب لا شرط للجواز الإجماع أو الاجرة لا يجب الا عند تمام المعتقد وعليه على ما عرف والقول العبر  
 يا ايها الازواج في زعم الولد عنها ويا ايها الزوجات في طرح الولد عليها واعلموا ان الله تعالى قد جعل في طهرها ما لا يخفى على احد فاعلموا  
 عليها ثم ذكر الله تعالى بعده مسئلة عدة المتوفى عنها زوجها فقال **وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ يَتْرَكُونَ أَزْوَاجًا لَا يَنْفِقُونَ عَلَيْهَا نَفَقَةً يَتُوفَوْنَ فِيهَا فَاِذَا ابْلِغْنَ مِنْ أَجْلِهِنَّ فَلْيَجِسَّدنَّ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ** يعني الذين يتوفون من المسلمين ويركون  
 ازواجاً يتربصن ازواجهن بانفسهن اربعة اشهر وعشرة افاذا ابْلِغْنَ اجلهن أي آخر عدتهن فلا جناح عليكم  
 بعد فيما فعلن في انفسهن المعروف من التزوج فقد علم من هذه الآية ان عدة المرأة التي توفى عنها زوجها اربعة  
 اشهر وعشرة ليالي مع ايام يعني لانكم زوجا آخر في هذه المدة ولا بأس فيما فعلن بعد من الزوج وقد ذكرني  
 كتب الاصول ان قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن في سورة الطلاق يقتضي ان يكون عدة  
 الحامل وضم الحمل سواء كانت متوفى عنها زوجها او مطلقة او غيرها وهذه الآية التي في البقرة تقتضي ان يكون عدة  
 المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة سواء كانت حاملة او غير حاملة فاما حامل الغير المتوفى عنها زوجها لا شك  
 انها تعد بوضع الحمل وكذا المتوفى عنها الغير الحامل لا شك انها تعد باربعة اشهر وعشرة افاذا الحامل المتوفى عنها زوجها  
 فقد تعارضت في الايمان ظاهران فذهب ابن سعود الى ان الآية التي في سورة الطلاق نزلت بعده في الآية التي في سورة  
 البقرة ففي صورة يكون متوفى الزوج حاملة عدتها وضم الحمل لا التربعين اربعة اشهر وعشرة فكان هذه الآية منسوخة بالآية  
 الطلاق بعد ما تناول الايتان وبهذا القسم من النسخ ينبغي ان يسمى في قوله نسخ وصفت الحكم يعني لم ينسخ اصل الحكم  
 بل وصفه وهو المسمى به وهو وان لم يكن معتبر عند الشافعي لكنه يقبل في هذه الآية بتسمية انه تخصيص للعموم لانه  
 نسخ الحكم نا على ان تخصيصه عنده يكون موصولا وعندنا للفظ نسخ لا تخصيص فحق على ابن عباس اننا نعتقد  
 بعد الاجلين احتياطاً ليجز ان كان وضم الحمل عن قريب بحيث يكون قبل اربعة اشهر وعشرة كانت عدتها اربعة اشهر وعشرة  
 والنحان وضم الحمل عن بعيد بحيث يكون بعد اربعة اشهر وعشرة كانت عدتها وضم الحمل على ما لا يمكن ثم انه وان  
 كان عموم اللفظ يقتضي ان يكون عدة الحرة والامة سواء كانا قائلين للاصم لكن من ضابطتهم ان حق الامة نصف  
 حق الحرة في جميع الباب فيكون عدة لامة الغير الى اامة شهرين وخمسة والى كل ذلك اننا نرى صاحب المبدئية  
 قال وعدة الحرة في الوفاة اربعة اشهر وعشرة لقوله تعالى ويذرون ازواجاً يتربصن بانفسهن اربعة اشهر  
 وعشرة والامة شهران وخمسة ايام لان الرق منصف وان كانت مملوكة فعدتها ان تضع حملها لا الطلاق لقوله

عن ابي عبد الله عليه السلام  
 في الحكم بالولادة  
 الوصف بالولادة  
 على النقص والتعدي للطلاق  
 او نحوه بالخير المشدود  
 وذكر ان هذا الحكم  
 عن ابن سعود  
 في نسخ النسخة  
 عن العالم  
 ومخصص عند الشافعي  
 وعند علي بن ابي طالب  
 في قوله لا ينسخ



الياء لما كان ابتداء العشرة باليوم فلو كان عشرة مكان الياوم عشرة والياء تسعا فذكر عشرة حتى يقابل الياوم  
 والياء عشرة كلمة وهو مردود والظاهر ان ابتداء العشرة في حق المعنونة يعبرون عن الوقاة لئلا كان الياوم  
 والظاهر في العرف في الشهر ان كان على الياوم قصد والياء شوا فذكر الياوم ظاهر وان كان بالعكس فلهذا لفظ  
 المعدود وان كان على المجموع قصد كان تذكيرا باعتبار تغليب الذكر على المؤنث او باعتبار ان المعدود هو الياوم  
 مؤنثا واللفظ مذكر اذ الوجهان جائزان فاذا كان جزء من المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا انما يظهر الاول  
 ولما التاب في عشرة فانه اذا كان المراد منه الياوم فقط نحو صمتت عشر الاستعمل التذكير فيه في العرف فلان  
 لا يستعمل التذكير اذا كان المراد منه الياوم مع الياوم في بطريق الاولى وقوله ثانيا في المعنونة اجلين يعني انما يحرم  
 تكلم الزوج الثاني ما دامت معتدة فاذا انقضت عدته من فلا جناح عليكم يا ايها الائمة والحكام فيما فعلن في  
 حق أنفسهن من التعرض لخطبة النكاح مع الزوج الثاني بالمعروف اي بالوجه الذي لم يذكره شرع وانما غلب عليهم  
 الجناح للحكام مع ان الحمل يقتضي عدم الجناح من الزوجات لان المدعى قد حكم بالحكام بما حفظه رعاية الشرع  
 احكامها وحدودها جميعا فان كتاب الازواج لا ينافي احكامها فكلها من الاثام كغيرها ولان كتاب  
 تعدية عدتهن لا ينافي في ضبطها في خطبة شرع فولى الحكم عليهن كذا قالوا ثم ذكر الله تعالى بعده بيان جواز التعرض  
 بالخطبة في العدة فقال **وَإِذَا جُنَّاحٌ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ امْرَأَتِكُمْ**  
**أَوْ كُنْتُمْ فِي انْفُسِكُمْ عَلِيمٌ اللَّهُ أَنْتُمْ تَسْتَدْكِرُونَ وَهُنَّ وَلَكِنْ لَمْ يَكُن لَكُمْ عِدَّةٌ**  
**سِوَا الرَّأْسِ أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَدَعُوا عَهْدَ اللَّهِ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ** حتى يعلم الكتاب  
 أجله وأعلموا ان الله يعلم ما في أنفسكم فأخذوا وأعلموا ان الله عفو رحيم صاغر هذه الآية انه  
 انما من في العدة نكاح المعتدة او التصريح بالخطبة دون التعريض بالخطبة ولكنهم اختلفوا في ان هذا الحكم  
 لكل معتدة ام لا يليها وهو معتدة الموت فصاحب الدارك وغيره ساكت عن هذا والذكر في كتب الفقه  
 عام حيث قال في الوقاية وغيره ولا تحطب معتدة الا تعريضاً فيمكن ان يعرف هذه الآية الى الجسيم كما  
 ذكره بعد معتدة الوقاة وقال صاحب البيضاوي اولاد المراد بالنساء المعتدات للموت واخره في  
 دليل عزمه في خطبة المعتات وجراد تعريضاً ان كانت معتدة وفاة واختص في معتدة الفراق  
 والبيان والظاهر جوازه هذا لفظه ثم جئنا الى تفسير الآية فنقول الخطبة بالضم الموعظة وبالكسر المرأة  
 وهو المراد منها والتفسير هو الكلام الموعظة بالنكاح مثل ان يقول انك جميلة او صالح او انك لم تكف عن الزنا

من نفسه يا لاولاد اهل الحاصل المعنى وميل من الالة لاجتماعه لانه لا بد من الطلاق قبل المسيس  
عليه السلام كونه النبي عن الطلاق فظن ان فيه حرجا خفي بهذا في البيضاوي والتوجيه الاخير هو المذكور في الزاهد  
لا يلزم قوله تعالى لم تمسسون كما لا يلزم كماله الاخرين قوله تعالى او ترضون من فضيلة على الخلق ويمنع ان يعلم  
ان الخلو الصحيح عندنا في حكم الوطى خلافا للشافعي فان لم يطأ المرأة ولكن خلافا لخلوة صحيح يجب لها كمال  
المهر عندنا ونصف المسمى عند الشافعي ولفظ المس حقيقة في المس باليد مجاز في الجماع والمجاز هنا مستعين باللفظ  
ولهذا فسر المفسرون قوله تعالى لم تمسسون بقوله لم تجامعون ولكن يجوز ذلك ان يجعل الجماع اعم من ان يكون  
حقيقة او كما في تناول الخلوة ايضا وان يجعل الآية في باب الوطى خاصة وتجعل الخلوة مستلها للمعنى كالموتى كالمفسر  
صاحب الهداية حيث قال اوله في بيان وجوب نصف المسمى ان طلقها قبل الدخول والخلوة قبلها نصف المسمى لقوله  
تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن الاية والاقيصة منعارضة فنية تقوية الزوج الملك على نفسه بضمته  
وفيه عود المعقود عليه لان مكان المرجع فيه النص بشرط ان يكون قبل الخلوة لانها لا تدخل عندنا على ما تبينه في كتابنا  
تعالى ثم قال امر اذا دخل الرجل بامرأة فليس بملك ما بينهما من المولى ثم طلقها قبل الدخول فلها كمال مهرها  
قال الشافعي لها نصف المهر لان المعقود عليه انما يصير توفيا بالوطى فلا يملك المهر دون ذلك ولنا انها سلمت الميراث  
حيث رفعت الموانع وذلك وسبها خيرا كدفعها في البذل اعتبارا بالبيع بد الفقه وقوله تعالى متمون عطف  
على مقدار مسمى فطلقتم ومتمون في غير الدخول بها التي لم يسم لها مهر وبه تمسك صاحب الهداية حيث قال ولو  
طلقها قبل الدخول بها فلها المنة لقوله تعالى ومتمون على الموسع قدره الآية ثم هذه المنة واجبة رجوعا  
الامر وفيه خلاف مالك وانما اوجب المنة حينئذ جبر الايجاش الطلاق وعوضا عن المهر ولكن جعلها لهما بحسب  
حال الرجال كما ينساق اليه قوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره اي الذي له سعة مقداره الذي  
يطيقه وعلى الضيق الحال قدره وبطلبه تمسك الشافعي فلم يعين لها مقدار بل جعلها موقفا الى ارضى الحاكم  
وبدل عليه قوله عليه السلام لا نصارى طلق امرأته المفوضة قبل ان يسمها مستعبدا ولو غفلت عن ذلك وعندنا هو  
درع وخيار ولمنفعة البتة ولكن يعتبر في قيمتها من الجودة والرداءة سال الرجل من كونه موسعا او مقتر في المص  
والى هذا يصرح قوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وقد صرح بان التقدير بثلاثة اقسام مروي عن  
عائشة وابن عباس عنهما وانما ذكر في الزاهد انه قال ابن عباس اعلاها الزاد واقلها المنفعة  
يتاني التقدير بالوسط بل يوكده ولكن قيل ينبغي ان لا يزيد قيمة تلك الثلاثة من الاثواب على نصف مهر المثل

ولا ينقص عن خمسة دراهم لان المطلقة التي لم يسم لها مهر النكاح موطوءة يجب لها مهر المثل فالاصل في نكاحها ان  
غير موطوءة نصف مهر المثل كما ان من سمى لها المهر في كمال المسمى ونصفه فبالاخرى ان لا يزيد المنفعة على  
نصف مهر المثل ثم خمسة دراهم نصف اقل المهر وقد اعتبر الشارع النصف في مقابل هذه الصورة فينبغي ان  
يكون المنفعة منها ايضا غير منقوصة عن خمسة دراهم وقوله فاما ما معقول مطلق لقوله لثا مستوفى وحقا  
وصف له والتقدير مستوفى مناعا واجبا على المحسنين وهم المسلمون والذين يحسنون الى انفسهم بمسائر  
الامثال او الى المطلقات بالتمتع وسيند التسمية للمحسنين باعتبار ما يؤهل لقوله عليه السلام من فعل قتيلا  
فله سبعة ولا تمسك لالتسمية المحسنة على عدم وجوبها بالمنفعة او كثيرة المسمى الا في الواجبات محسنا واما  
بيان الآية الثانية فهو ان معناه وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن في الحال كنم فررتم لهن مهر وقت الطلاق  
فالواجب عليكم اداء نصف ما فررتم منه في كل وقت الا وقت ان يعفون اى النساء بحيث لم تأخذهن اصلا  
فحينئذ ليس الواجب اصداء وقوله اما او يعفو الذى منصوب معطوف على يعفون والمراد به عند ذلك الشافعي  
قوله القديم المزوج عنه اوليا المرأة ليعنف الواجب نصف المهر الا ان يعفو المرأة مهرها او كانت غيبة بالنكاح او يعفو  
اوليا من الذين يديهم عقدة النكاح او كانت بكر غير بالغة وعذرا المراد به هو الا زواجه لان عقدة النكاح  
انما هو بيد الزوج والعفو حينئذ التفضل فكان المعنى الواجب عليكم نصف مهر الا ان يعفو المرأة بحيث لا  
تأخذ شيئا اصلا او يعفو الا زواجه بحيث يتفضل بكل المهر من جارية وان لم يكن واجبا عليه قط وكذا قول  
علي وحيد بن جبير ومجاهد والشافعي القول الجديد وانما سمي التفضل بالعفو لما للمساكنة اولانهم كانوا  
يوفون كل مهر الى النساء عند التزوج فلو طلقها قبل الدخول استحق ان يسهل النصف فلما لم يسهل لم يكن  
عنه عنها ويؤيد هذا المعنى قوله تعالى وان تعفوا قرب للمعقوبات لانه لا يعلم خطابا للاوليا او الاوليا ولا  
البرء لحي الضعيف فكيف تكون اقرب للمعقوبات فانما هو خطاب للزواج وحدهم كما هو ظاهر وصرح في الحبيب  
للزواج والزواج على سبيل التغليب اى عفو الزوج بملطاء كل المهر خيرا وعفو المرأة باستقاط لا خير لها  
كما مر في المذكر وبهذا كله على تقدير ان يكون خطابا وفي قراءة ابونيك وان يعفو بالبار كما مر في الكتاب  
وماله الى الاول وعليك بالتام وكذا قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم اذ لعل معطوف على فعل محذوف  
اى فاعفوا ولا تنسوا ان يتفضل بعضكم على بعض يعني للرجل ان يتفكر ان هذه المرأة كانت مشبوبة  
تحت عهدي ولقيت محرومة ما يوسنة من حيلة فافرح قلبها بل المهر وكذا ينبغي للمرأة ان تفكر ان هذا الرجل

ولا ينقص عن خمسة دراهم لان المطلقة التي لم يسم لها مهر النكاح موطوءة يجب لها مهر المثل فالاصل في نكاحها ان  
غير موطوءة نصف مهر المثل كما ان من سمى لها المهر في كمال المسمى ونصفه فبالاخرى ان لا يزيد المنفعة على  
نصف مهر المثل ثم خمسة دراهم نصف اقل المهر وقد اعتبر الشارع النصف في مقابل هذه الصورة فينبغي ان  
يكون المنفعة منها ايضا غير منقوصة عن خمسة دراهم وقوله فاما ما معقول مطلق لقوله لثا مستوفى وحقا  
وصف له والتقدير مستوفى مناعا واجبا على المحسنين وهم المسلمون والذين يحسنون الى انفسهم بمسائر  
الامثال او الى المطلقات بالتمتع وسيند التسمية للمحسنين باعتبار ما يؤهل لقوله عليه السلام من فعل قتيلا  
فله سبعة ولا تمسك لالتسمية المحسنة على عدم وجوبها بالمنفعة او كثيرة المسمى الا في الواجبات محسنا واما  
بيان الآية الثانية فهو ان معناه وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن في الحال كنم فررتم لهن مهر وقت الطلاق  
فالواجب عليكم اداء نصف ما فررتم منه في كل وقت الا وقت ان يعفون اى النساء بحيث لم تأخذهن اصلا  
فحينئذ ليس الواجب اصداء وقوله اما او يعفو الذى منصوب معطوف على يعفون والمراد به عند ذلك الشافعي  
قوله القديم المزوج عنه اوليا المرأة ليعنف الواجب نصف المهر الا ان يعفو المرأة مهرها او كانت غيبة بالنكاح او يعفو  
اوليا من الذين يديهم عقدة النكاح او كانت بكر غير بالغة وعذرا المراد به هو الا زواجه لان عقدة النكاح  
انما هو بيد الزوج والعفو حينئذ التفضل فكان المعنى الواجب عليكم نصف مهر الا ان يعفو المرأة بحيث لا  
تأخذ شيئا اصلا او يعفو الا زواجه بحيث يتفضل بكل المهر من جارية وان لم يكن واجبا عليه قط وكذا قول  
علي وحيد بن جبير ومجاهد والشافعي القول الجديد وانما سمي التفضل بالعفو لما للمساكنة اولانهم كانوا  
يوفون كل مهر الى النساء عند التزوج فلو طلقها قبل الدخول استحق ان يسهل النصف فلما لم يسهل لم يكن  
عنه عنها ويؤيد هذا المعنى قوله تعالى وان تعفوا قرب للمعقوبات لانه لا يعلم خطابا للاوليا او الاوليا ولا  
البرء لحي الضعيف فكيف تكون اقرب للمعقوبات فانما هو خطاب للزواج وحدهم كما هو ظاهر وصرح في الحبيب  
للزواج والزواج على سبيل التغليب اى عفو الزوج بملطاء كل المهر خيرا وعفو المرأة باستقاط لا خير لها  
كما مر في المذكر وبهذا كله على تقدير ان يكون خطابا وفي قراءة ابونيك وان يعفو بالبار كما مر في الكتاب  
وماله الى الاول وعليك بالتام وكذا قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم اذ لعل معطوف على فعل محذوف  
اى فاعفوا ولا تنسوا ان يتفضل بعضكم على بعض يعني للرجل ان يتفكر ان هذه المرأة كانت مشبوبة  
تحت عهدي ولقيت محرومة ما يوسنة من حيلة فافرح قلبها بل المهر وكذا ينبغي للمرأة ان تفكر ان هذا الرجل

لم يستعبروا أصلي فأنزل الله في هذه الآية ليست بحجة معتزلة ولكن  
 بنفي أنها تجوز ولا تجب لأن إعطاء كل المهر لا كان غير الزوج من غير وجوب عليه بمحض النكاح لأن يجوز المهر  
 بالمتعة أولى غاية ما في الباب أنه لم يجب للتعديل أو لعدم الموجب والمشهور من الشافعي وإن كان وجوب المتعة  
 في كل حال إلا أن قوله المهر جرح عنه يدل عليه ما ذكر في البياض فإنه وإن كان في الآية الأولى ومفهوم الآية يقتضيه  
 تخصيص الجبا بالمتعة بالمفوضة التي لم يسببها الزوج والحج بها الشافعي في أحد قوليه المسسوسة المفوضة وغير  
 قياسا وهو معتمد على المفهوم ولكن قال في الآية الثانية وهو دليل على أن الجناح المنعني ثم تبعه المهر وإن كانت  
 مع الشطر لأنه قسمها بهذا اللفظ وذكر في الحسين أن قبل نزول هذه الآية كان من يطلق غير المدخول بها لم  
 يجب عليه شيء من المهر وإن كان مسمى بالجب عليه المتعة فقط كما قال في سورة الأحزاب فتتوبن وسرجهن  
 ثم نكحت بهذه الآية ولم عليه نصف المهر المسسوم ولم يتعرض لهذا المعنى بينا أحد غيره وسبج الكلام فيه في سورة  
 الأحزاب إنشاء الله تعالى ثم ذكر الله تعالى بعده بيان بعض أحكام الصلوة فقال حَافِظًا عَلَى الصَّلَاةِ  
 وَالصَّلَاةِ الَّتِي مَنَعَتْكُمْ وَفُتِمَا لِلَّهِ فَإِن تَنَبَّهْتُمْ فَإِن خِفْتُمْ فِرْجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمْتُمْ فَادْكُرُوا  
 اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ هذه الآية جامعة لفرضية الصلوة والحس القيام فيها وسقوط  
 التوجه إلى القبلة وقت الخوف **باب** في فرضية الصلوة فحى قوله تعالى حافظوا على الصلوة والصلوة الوسطى  
 في قوم عمر والبقاء والدور وعطوا المساجد كنائس أهل الإمام الزاهد عن الحسن فأمده تعالى أمرنا بما فطره الصلوة  
 الحس كلها ثم حض بعد ثبوت الصلوة الوسطى لزيادة فضل لها وقد اختلف في تفسيرها فقال أبو حنيفة وعليه الجمهور من  
 أبا الصلوة من عمر وعلي وعائشة وأم سلمة وحفصة وابن مسعود أنها صلوة العصر لأن مصحف حفصة والصلوة  
 الوسطى صلوة العصر وقوله عليه السلام يوم الأحزاب حين قاتل العصر شغلوا ناعن الصلاة الوسطى صلوة العصر  
 ملاء الدين بن تميم ثاروا له ثم قال أنها الصلوة التي شغل عنها سليمان حتى نزلت بالحجاب والمقران الصلوة  
 التي كانت عن سليمان الصلوة وهذا خبر ذكره إمامنا لأن سليمان كان نبيا فانت عن تلك الصلوة كسيف  
 حائلا فيها ولا يباين صلوة الليل أحد لها فصرية والآخرى غير فصرية وبين صلواتي النهار كذلك وفضلها  
 لأنني وقتها من احتمال الناس تجارتهم ومعايشهم وقال ابن عمر ومعاذ بن جبل وأبو أمامة أنها صلوة  
 النحر لأنها بين صلواتي النهار وصلواتي الليل أو بين فصرية وبين وقال ابن عمر وزيد بن أسامة أنها صلوة الظهر  
 في وسط النهار وروى - وإيه ابن عباس وفصرية بن الزبير أنها صلوة المغرب لأنها بين صلواتي مغارة وصلواتي



جهر او بين الاربع والمشي وقال بعضهم انها صلوة العشاء لانها بين وقوف او بين جهرين واقتصر في طريق الدليل على  
سبع غير معينة كنية العذر ليحفظ الكل كذا قالوا وعن جابر رضي الله عنه انه عليه السلام كان يقرأ الصلوة الوسطى و صلوة  
العصر فيكون صلوة العصر من الصلوة الاخرى من الاربع مخصوصا لا لغيرها بها الفضل لضرب في الكسوف والبيضا  
واما ذكره صاحب المدارك من ان الآية تدل على ان الصلوة خمس في اليوم والدليل لان الصلوات خمسة اقلت والوا  
معطوف والمعطوف ان يكون مغايرة للمعطوف عليه والوسط لا يتحقق الا في الوتر فيكون اقله خسا فلا يشق على  
لان معنى الآية حافظوا على الصلوة كلها سيما الوسطية بينها فيجزان بجل الجمع على اقله ويكون الوسطى داخل فيها فيكون  
مجموع الصلوة ثلثا ثلثا والنصف وقد يغتم فرضية الصلوة الخمس في عدة ايات اخر سيجي انشاء الله تعالى والبيان  
فرضية القيام ففي قوله تعالى وقوموا له فاشين وفي الزايدى اما امرنا بهذه الآية لانه نقل عن زيد بن ارقم ان  
اول الاسلام كان كل واحد منهم يتكلم في صلواتهم حتى اذا دخل واحد منا سال صاحبه كم صلوتكم فنزل في حقهم وقوموا له  
فانذير في قوموا في الصلوة لاجل الامد حال كونكم قانتين اي طيبين القيام ساكتين عن ذكر غير الله وخاشعين  
او داعين ذاكرين كذا قالوا وفي الكشاف او راكدين مكففين الايدي والابصار وبالحمد فعلم منه ان القيام بعد القنوت  
فرض في الصلوة فان عدم القيام اي صلى قاعدا او وجد القيام لانه والام القنوت فسدت الصلوة وبانتم وقد منكم صاحب  
الهداية بالآية على فرضية القيام فقط حيث قال القيام لقوله تعالى وقوموا له قانتين وهذا المفظ قوموا ولا يخفى عليه  
انه يدل ايضا على حرمة التكلم في الصلوة على تقدير كون معنى قانتين ساكتين بل على كراهة الالتفات وقيل المعنى المصبر  
على معنى الركود وفي البيضاوي وقال ابن الحاجب المراد به القنوت في الصبر فكان في هذا القول تأكيد لما هو به من وجوب  
القنوت في صلوة الفجر واصل الامام الزايد هذا القول تأكيد على ان الصلوة الوسطى هو الفجر ولا يوافق مذهبا لان دعا القنوت  
عندنا انها تجزى في صلوة الوتر خاصة ولا يجوز في صلوة الفجر فضلا وهذا لم يذكره سائر مفسر الحنفية واما بيان سقوط  
القيام وسقوط التوجه الى القبلة وقت الخوف ففي قوله تعالى فان خفتم فركبوا لا يعني فان كنتم في حال الخوف من العدو او  
لو السهم الضار او غير ذلك فلا يضر عليكم القيام الى القبلة بل كنتم مختارين بين ان تصلوا رجلا اي اركبوا ركبا نائيا  
راكبوا ركبا نائيا الى اي جهة كانت كذا في المدارك وبه يستدل صاحب الهداية حيث قال فان اشتد الخوف صلوا  
ركبا نائيا اي يؤمون بركبكم والسجود الى اي جهة شاء واذا لم يجدوا القبلة توجهوا الى القبلة لقوله تعالى فان خفتم فركبوا  
او ركبا نائيا وسقوط التوجه الى القبلة للضرورة وعن محمد بن ابيهم يصلون بالجمازة ويسرعون للصلاة لانهم في المكان هذا فقط  
واحتلوا في الصلوة حال المسابقة والمشي فخذ ثالا يجوز وعند الشافعي يجوز فاعمل معناه في قوله تعالى ربنا لا تعذبنا فانتين

ورد في حديث  
وابن عباس في الصلوة  
الوسطى و صلوة العصر  
بالواو فخطب في القنوت  
فيكون التخصيص بصلوة  
احد الصلوة الوسطى  
اما انهم لما انفردوا بالواو  
على اختلاف الروايات  
فيما والناحية المعاصرة  
منه  
فانهم قانتين  
بدايعه وبعضهم  
ذاكرين فحسبنا انهم  
لا يخافون ولا يركبوا  
الجمع بين طيبين  
ساكتين قانتين  
لا يركبوا ولا يركبوا  
بين قانتين وطيبين  
انما هو المذكور  
منه



يقربون الموت منكم ويكون لهم ازواجهم معلية ان يوصوا الاقارب لابل ازواجهم ان يعطوا لهم من اموالهم ما  
 الى قول كمال ولا يخرجون من بيوتهم ايضا الى اس الحول فيها امران الشرع يحول للعدة والنفقة من ملك  
 الى الحول وكان في اول الاسلام معمولاً به حتى ان رجلاً من الطائف اصابه حكمة من حكمة الله فمات في اول الحول  
 هذه الدار وترك زوجته والدين وولد انفسم رسول الله صلى الله عليه وآله من والديه وولده وحكم له زوجته بالاستقرار  
 في داره الى اس الحول وعين حصتها من ماله رزقا لها الى تمام الحول ومنها من اخذ الزينة وترك الحداد وطلب  
 زوج اخر على ما صرح به جليل في الحسيني والزايدى ثم نسخت الآية بعد عدة فالتزم بها الحول منسوخ جيتري بعد اربعة اشهر  
 وعشر او ثمان كان معداً لاداة لكنه موزع ولا والمتام الى الحول منسوخ برهم التركة وشبهها في الميراث فلا  
 نفقة لها ولذا يخرج في اليوم وبعض الليل لتحصيلها وتثبت في منزل زوجها بخلاف المطلقة فان لها نفقة  
 فيجرم حر وجها والسكنى ايضا غير ثابتة لها الا ان عندنا كما صرح به في كتب الفقه والكشاف وثابت عندنا شافعي  
 كما صرح به البيضاوي وذكر الامام الزايدى ان السر في تغيير العدة كما هو ان كانت العرب اذ مات مورثهم لا يتركون  
 امراته يخرج او ترين ابداناً او غيره ان يكلها لغيره ويترجونها بانفسهم كما دل عليه قوله تعالى لا يعمل لكم ان ترثوا انسا  
 كذا قاله تعالى الحكم العالم بصالح العباد نسخ ذلك ورجعه ليعتقدوا به ويقبلوه فقراره ولا الحول الكافر  
 ثم اربعة اشهر وعشر او ايضا قد ذكر ان في الجالية اذ مات الرجل جلست المرأة في بيت الزوج حولا ثم  
 اولم خرجت بعد عدة ترمي بغيره ابل او نشاة وراية بالعلم ان عدداً ما في بيت الزوج اهل من عدة هذه العدة  
 فنسخ ذلك بقوله تعالى اربعة اشهر وعشر او قوله تعالى فان خرجن كلام منسوخ المحنفية يدل على ان معناه ان  
 خرجن بعد الحول فلا جناح عليكم يا ايها الحكماء فيما فعلن في انفسهن من معروف امي اخذ الزينة وترك الحداد  
 وطلب الزوج وعينته فهو داخل تحت المنسوخ وقد علم ما ذكره البيضاوي ان معنى قوله تعالى فان خرجن فان  
 خرجن في الحول عن منزله فلا جناح عليكم حيث قال وهذا يدل على انه لم يجب عليها ملازمة سكن الزوج والحداد عليه  
 وانما كانت مخيرة بين الملازمة واخذ النفقة وبين الخروج وتركها هذا القطة ولا يعلم انه من منسوخ هذه لولا وانما  
 الآية الثانية وهي قوله تعالى للمطلقات منهم بالمعروف في بيان نفقة المطلقات اذ المتام النفقة وهو المختار  
 لصاحبها ارك فنعني الآية ان المطلقة تجب نفقتها على الزوج ما دامت معتدة سواء كانت مطلقة الرجعي  
 او البائن او غير ذلك وبه الآية باق حكمها الا ان غير منسوخ بالاتفاق وفي البائن خلاف الشافعي ومنسكه  
 ما روي عن طلحة بنت قيس قالت طلعت في زوجي ثلثاً فلم يفرض في رسول الله صلى الله عليه وآله ولا نفقة ونحن نقول هذا

[illegible]



والنزاع في تقديره وهو الامكان اي لا اله سجد والابوا ولا اله ملان بهو شهور عيايين ناه  
الشبهة والجواب وقوله تعالى الحي اي الذي يصح ان يعلم ويقدرا والباقي الذي لا سبيل للنفاذ اليه على  
ما في الكشاف فيه ثبات حواء وهو حي بحيوته الابدية والالهية وقوله العيوم اي الدائم القائم بتدبير الخلق  
وحفظه فيه ثبات الاستقلال وعدم اعانة غيره لاني امره ولا في امر غيره وقوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم السنة  
فتور مقدم النوم وقيل السنة ثقل في الرام والنخاص في العين والنوم في القلب على ما في الهادي وهو وال  
على التغلغل عن نفسه ونفي ما يكون من صفات المحدث وهو تأكيد للقيوم لان من جاز عليه ذلك احتمال ان يكون  
قيوما ولو اخذه السنة والنوم انزال السموات والارض عن الامساك وفي قوله تعالى لما في السموات وما في  
الارض اثبات مالكيته ونفاذ امره وتصرفه ونفي تركه اذ جميع ما في السموات وما في الارض ملكه فاني يكون له شريك  
ويذكر فيه السموات والارض ايضا بل هو المبلغ من قوله تعالى لا السموات والارض وما فيهن قوله تعالى  
والذي يشفع عنده الاباؤه بيان لعظمته شأنه ذكره يانه واثبات بية ربوبية وفيه دلالة على شدة الشا عظمته  
على الخلق الزايد واقول فيزم منه جواز الشفاعة بعد الاذن الجملة للمؤمنين فيكون ردا على المعتزلة في انكار الشفاعة  
وقوله تعالى يعلم ما بين ايديهم وما خلفهم اي ما قبلهم ما بعدهم وامور الدنيا والاخرة وما لا يدركه ولا يظفر لاني  
والارض والادل عليه من ذلعي ما في البصفا وهي وهو دليل على اثبات كمال علمه وقوله تعالى ولا يحيطون بشئ من علمه اي معلومته بيان  
الخلق وجعلهم باصل الخلقه واقول في الملاق لفظ علمه ليعلم ان له علما قانما بذاته فيكون ردا على المعتزلة لانهم قالوا عالم لا يعلم  
بخلق الله تعالى يعلم عالم فانهم يظنون عليه ايضا وقوله تعالى لا باشا فيه ثبات شبيهه وارادة تعالى وقوله تعالى وسبح كبر السموات  
الاخر ما تصور في عظيمة او تمثيل مجر او الكبرسي مجاز عن العلم والملك والقدرة فيدل على ثبات علمه ملكه وقدرته او هو العرش فهو  
تحت العرش كما ورد في الحديث وهو فلك البروج عند الكما على ما قالوا وقوله تعالى ولا يؤده حفظها اي لا يتعلم حفظ السموات  
فيه ثبات كمال قدرته وتخليق الاشياء بارادته دون الالات وقوله تعالى وهو على كل شئ شهيد العظيم اي  
سنة ما اخذ الاله كل ما سواه فيه اثبات علوه عن صفات الخلق وعظمته في حزه وجلاله وملكه وسلطانه ولما كانت الآية مشتملة على ثبوت  
وتعظيمه وتجبده وصفاته ولا بد لول عظمته منها وشرف العلم انما هو شرف العلوم كانت هذه الآية بمنزلة على الايات والسور وكبرية  
الغفران وهذا ورد في حقها الاما وبث الصحاح حيث قال من قرأ آية الكرسي جبر كل مخلوق كونه له سبعة جبر كل الجنة  
يواد ما بدو من قرأها اذا اخذ مضجعه من بعد صلاة فريضة وبها جارة والابيات قوله تعالى سيد البشر آدم و  
سيد الارض صهيل وسيد الجنة بلال وسيد الجبال بلال وسيد الانبياء ابراهيم وسيد الانبياء ابراهيم وسيد الانبياء ابراهيم وسيد الانبياء ابراهيم

وقال ما قرئت هذه الآية في ذلك اليوم بغير الشيطان ثلثين يوما ولا يدخلها ساحر أو ساحرة أربعين ليلة وقال  
من قرأ آية الكرسي عند منامه بعث الله إليه ملكا يحرسه حتى يعلم وقال من قرأ اثنين الاثنين حين يحفظهما  
صمى يعبره وان قرأها حين يحفظ حتى يمسي آية الكرسي واول جم المؤمن الى واليه المصير وقال ان اعظم آية  
في القرآن آية الكرسي من قرأها بعث الله ملكا يكتب حسنة ويحج من سيئاته الى الفرد من الساعة بذلك  
التقاسير والا عايدت وامثال هذا اكثر من ان يحصى والمهر من استنسخه ونفذا ليلها في كتب الاوراد مشحونة  
معروفة وقد ذكرت بهذا المنها في كتابنا المسمى بالآداب الاحمدية في اوراد الصوفية في مسئلة زكوة  
التجارة وغيره بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخركم  
من الارض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم باخذيه الا ان تنفقوا  
فيه واعلموا ان الله غني حميد \* هذه الآية في زكوة التجارة وعشر الخايم خمس المعاني  
فقوله تعالى وما اخرجناكم معناه ومن طيبات ما اخرجناكم فهو معطوف على قوله تعالى طيبات ما سبتم قد  
امر الله تعالى في الآية بانفاق طيبات الكسوة وطيبات المنحجات من الارض والطيبات الجيدة والحلال  
على ما مضى القاضى والاول هو المتأخر عند الاكثرين وقد صرح صاحب المدارك ان في قوله تعالى من طيبات ما سبتم  
دليل وجوب الزكوة في اموال التجارة وذلك لان كسوباتها هي تجارة وطريقه انه اذا بلغ قيمتها انصاب  
احد ثلثين يجب فيه الزكوة ويقوم بها هو انفق للفقر في تحصيل الزكوة على ما ذكر في كتب الفقه وصرح الامام الزاهد  
في قوله تعالى وما اخرجناكم من الارض دليل وجوب العز في كلام باقي المفتين ان ما اخرجنا بوجهه وشمار  
والمعاون وغيره فمخبرتنا اول الآية عشر الخايم خمس المعاود جميعا وسندك مسئلة عشر الخايم سورة الانعام  
انشاء الله تعالى واما مسئلة خمس المعاود فمذكورة في الفقه مفصلا وبالجملة نفى الآية دليل على هذه المسائل  
وقوله تعالى ولا تيمموا الخبيث من تنفقون ما ان يكون منه متعلقا بما قبله او بابعده فان كان متعلقا بما  
قبله كان المعنى ولا تنقصوا الخبيث من المال او ما اخرجنا حال كونكم تنفقون وان كان متعلقا بابعده  
كان المعنى ولا تنقصوا الخبيث حال كونكم من الخبيث تنفقون نفس يميز بين الوجهين القاضى البعض  
وقد ذكر صاحب الكشاف المدارك التوجيه للاخير فقط والجملة قد نفى الله تعالى عن اعطاء الخبيث واكد ذلك كونكم تنفقون  
في سبيل الله الردي وسبب اخذها امي وعالم انكم لا تأخذونها في حقوقكم لروايتها الا في بعض اقسامه الا ان  
تسامحوا فيه وتأخذوه على سبيل المسامحة من قولك اغضض فلان عن بعض حقك واغضض بصره وقرئ تغضضوا

بالنقل وتنفذوا بضم الميم وسرنا من غمض يغمر ويغمر بالبناء للمضول على ما في الكشاف وعن ابن عباس  
نزلوا فمن كانوا يستعدون بحش التز وشراؤه فهو عنه وكل هذا اليم الصدقة النافلة والعملة جيسا  
ايضا ان لا ياخذ المصدق الا الوسط ولا يخذ ذال الال ولا خاره حتى الا سويل عليه ايضا وان لم يه  
ثم قال الله تعالى بعد الشيطان بعد كمال الفقه وبأمر كمال الفخشاء والله  
يعد كمال مغفرة منه وفضلا والله واسع علمه يوفى  
من يشاء ومن يوفى الحكمة فقد أوتي حبل كليل و  
إلا أولو كالباب لله هذه الآية في بيان فضل الاتفاق اعم من ان يكون فريضة او نافلة وتبصر  
فضل العلم والعمل ايضا والمعنى ان الشيطان يعدكم في الاتفاق الفقير يقول لكم ان عاقبة اتفاقكم ان تفترقا  
والوعد يستعمل في الخير واشروا بامركم بالفخشاء اي المنه عن الصدقات والنجل او المعاصي على ما قلناه القاصر  
يعدكم في الاتفاق مغفرة لذنوبكم وفضلا اي خلفا افضل مما انتم في الدنيا او في الآخرة واسد واسع علمه يوفى  
اي تحقيق العلم واتقان العمل من يشاء من عباده ومن يوفى الحكمة فقد أوتي خير الكثر او ما يذكر اي وما يتوهم  
المد من الايات لو ما يتوهم الا اولو كالباب اي ذو النحول السليمة او العاقل العالم بما ضمنه الآية  
الامام فخر الاسلام البرموي علون العمل داخل في النفقة لان الحكمة في اللزوم موافقان العلم والعمل وقد فرس  
الحكمة في قوله تعالى في الحكمة من يشاء بعلم اشرعية والحرام والحلال فدل على ان العمل داخل في النفقة ومثله قوله تعالى  
الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ونحوه وقد اشار اليه صاحب المدارك ايضا حيث قال الحكيم عليم القرآن المست  
او العلم انهم الموصل الى رضا الله تعالى والعمل به والحكيم عند الله تعالى هو العالم العامل وهكذا ذكره جماعة وطه نقاشا  
ذكره بين مسائل الاتفاق ليدل على ان الزكوة في العلم ايضا واجب هو الدرر وقد قل عليه السلام مثل علمه لانه  
به كمثل كثر لا ينفي من اولان علم مسائل الاتفاق والعرفان والعمل به واجب على المؤمنين كانه يمكن ان يحيط بالبيان ثم  
قال الله تعالى بعده ثم وما اتفقته من نفقة او نذر نعم من نذر فان الله يعلنه  
من انصار ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تحفوها ونوعونها الفقراء هم  
ويكفر عنكم من سبائكم والله بها تعلمون نصيبان ايمان اما اولى ففي فضائل النفقة والنذر والمغفرة  
وما اتفق من نفقة قليلة او كثيرة في طاعة او معصية سر او علانية او نذر ثم من نذر بشرط وبغيره في  
معصية فان الله يعلم في زكركم عليه وما للعالين الذين يخفون او يندرون المعاصي او يمتنون عن الصدقات او





على كل من اخذ الربوا سبيها، لان الكفا او غير اكل وانما خص بالاكل لان الاكل من سخط منافعه المال ولان الربوا شائع  
الطمرات وقوله تعالى ذلك يا ايها الذين آمنوا من سخطكم ذلك العقاب المذكور اي ذلك العقاب انما هو بسبب انهم قالوا انما البيع مثل  
الربوا وكان اصل الكلام انما الربوا مثل البيع الا انهم قد بالغوا من اعتقادهم في حل الربوا حتى انهم جعلوه اصلا فيقولون  
الربوا اصلا لا نظيرا حتى انهم شبهوا البيع به في حل الخ لا انهم يظنون البيع حلالا وشبهوا الربوا به ولا كان من ظنهم التسوية  
بين الربوا والبيع لانهم او انهم اذا اشترى الرجل مالا يساوي ويما بدر عين جاز كذا اذا باع واما بدر عين  
حازا فلا فرق بينهما في المعنى رده الله تعالى وقال اصل البيع وحرمة الربوا انما هو للتسوية بينهما دلالة على ان التمييز  
في محارضة الله باطل ولهذا قال اهل الاصول ان هذه الآية نفى في حق التفريق بين البيع والربوا لانه انما سبقت  
لاجل هذا المعنى فما ربي في حق احلال البيع وحرمة الربوا لانه يعلم من المعنى بدون سوق له وتحقيق هذا المقام ان  
البيع مباداة مال بال مال والربوا في اللغة هو الزيادة والبيع فاشترى لاصل الربح والزيادة مخان مجمل انما حست  
فيه المعاني واشتبه انما هي زيادة حرمت فلوحة الحديث بيان له وهو قوله عليه السلام الخطئة بالخطئة والتشهير  
والتم بالتم والتم بالتم والذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا مثل يد بيد والفضل ربوا قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم انفس على هذه الاشياء السنة فوقع الاستباه فيما وراء ما قلنا في علم حرمة هذه الاشياء فوجدنا اننا اذا كان  
الجنس متحد كما يعلم بالمقابلة وكان القدر كيدا او وزنا كما يعلم بالمانعة ويكون يدا بيد يكون الفضل في هذه الحالة  
ربوا يعني اذا بيع بالخطئة او الذهب والذهب ويكون امدها زيدا في الكيل او الوزن يكون ذلك ربوا احوالنا فوجدنا  
الارزوا مثلا امثالا متساوية في هذا المعنى فيكون الفضل فيها ايضا اموا وكذا ذلك حكمتا بحرمة التفاضل في  
الجص والنورة لاجل تلك العلة اي القدر مع الجنس والشا فني مع قال ان العلة في هذه الحرمة هو العلم كافي الاربعية  
والثمنية كافي الثمنين فيكون التفاضل في الجص والنورة حلالا لان هذه العلة مفقودة فيها وما لك مع قال ان العلة  
في هذه الحرمة هو الاقتنيات كافي الاربعية والا ذخا كافي الاخيرين فانما يتفاضل في العلم الفاسد والسك الفاسد يكون  
حلالا لانها ليسا مما يقتات ويدخروا بالجلية مسئلة الربوا اكبر مسائل القياس واعلى المجتهدين ومجال الاختلاف  
ومحل الشبهة في هذه المسئلة كثير ولهذا قال عمر رضي الله عنه خرم الفبي عليه السلام عننا ولم يبين لنا ابواب الربوا اي  
بيانا شافيا ولكن خرج من غير الاجمال الى غير الاشكال وعلم من هذا التقرير ان آية الربوا انظر المضموم للمجهول  
والمعلوم جميعا وان قوله تعالى وحرمة الربوا مخصص لقوله تعالى واصل الله البيع ولكن قبل بيانه بالاشياء الستة  
نظير المضموم المعلوم وهذا انما قالوا وزيادة تحقيقه في اصول الفقه فان شئت فارجع الربو بمعنى قوله تعالى فمن



فانما بانهم ان لم يتزولوا يكون ما لهم فيها للمسلمين ولم يتعرضوا غيرهما وقد من الارتياء فقط وقوله تعالى وان  
تذرعوا نزل ايضا في شأن بني النقيص حين طالبوا بني منقرة باصل الدين زجر او تعجلا وابلوا عن الربوا او  
منقرة من بني النقيص الى وقت الشيا عرجا وناجلا والفظه كان تامة في قراءة الجمهور وذو عشرة اسمه وفي قراءة  
عثمان ذاعسة خبر كان في ناقصة والضمير للمديون والمعنى ان وقع غريم من غزائكم ذو عشرة او ان كان  
المديون ذاعسة فقطرة الى ميسرة اى فالحكم او الامر انتظار الى يساره اى النظر وابايها الدائون الى  
المديون ولا تعجلوا بطلبه لانه مضطرب في هذا الباب وهذه الآية تمسك صاحب الهداية في كثير من المواضع  
قال في كتاب اواب القاضي انه يحسم القاضي المديون بطلب الغريم فان لم يظهر له مال خلى سبيله يعني بعد معنى  
الدية لانه استحق النقطة الى الميسرة فيكون حسمه بعد ذلك ظاهرا وقوله تعالى وان تصدقوا بقصدكم يروى  
اموالكم كلها او بعضها بالابراء على من حسم من غزائكم خبر لكم اى اكثر ثوابا من انتظار دفع لكم ما تفضلون  
تعملون فضيلة وقيل المراد بالتصدق الانتظار لقوله عليه السلام لا يجل دين رجل مسلم فخره الا كان  
يجل يوم صدقة هكذا ذكره او لكن على هذا التوجيه لا خير يكون قوله تعالى وان تصدقوا خير لكم بعينه  
تعالى فتطرة الى ميسرة كما لا يخفى بل يلزم التناقض منها ظاهر فان مفهوم الاول انتظار واجب ومفهوم  
انتظار استحباب وذكر الامام الزاهد فقه الآية بتفصيل طويل وذكر انها مروية نزلت في شأن عباس ز  
للناس محمد اسلم اراد ان يردوه فقبله ووزر واما بنى من الربوا انكستم مؤمنين فقال العباس انما من وزر  
وحين سمع العباس تمام الآيات قال ثبت وزر رؤس اموالهم وتصدقت عليهم دان الآية  
حيث سمي اهل الربوا مؤمنين منهم من انفس الكبار هذا ما قاله ثم ذكر الله تعالى بعد آية فاصلة بيان بعم  
وكتابة مدته واطلاؤه والاشهاد عليه الرين عند فقهه في آيتين طويتين اذكرهما بما يحتاجا وفسرهما فقه  
دفعه فابتداء الآية الاولى قوله تعالى ايها الذين امنوا اذا نكحتم بناتكم الى  
و لِكَيْتَبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَئِنْ كُنْتُمْ كُنْتُمْ كَمَا عَلَّمَكُمُ  
الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلَشَقَّ اللَّهُ رَبَّهُ وَلَئِنْ يَخْشَى مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي  
أَوْضَعْنَاهُ أَوْلَدَ لَيْسَتْ طَعْنٌ أَنْ يُنْبَلَ هُوَ فَيُنْبَلَ وَلِيَهُ بِالْعَدْلِ يَنْبَغِي قَوْلُهُ تَعَالَى إِذَا نَكَحْتُمُ  
بَعْضَكُمْ بَعْضًا بَدَيْنَ أَيْ تَعَالَمْتُمْ بَدَيْنَ مَوْجِلٍ إِلَى أَجْلِ سَمَى أَيْ مَعْلُومَةٍ فَالْكَتُوبَةُ أَيْ ذَلِكَ الدِّينُ وَبِهِ الْآيَةُ  
وَأَنْ كَانَتْ ظَاهِرَةً فِي كُلِّ رَجُلٍ سَوَاءٌ كَانَ عِبَادًا أَوْ مَنَاقِلًا إِنَّهُ نَقَلَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ الْعُرَابَ وَالسُّدُودَ

قال في الهداية السلم عند مشروحه بالكتاب هو الآية الآية فقد قال ابن عباس رضي الله عنهما شهد ان الله لم ينزل  
 السلم المصنوع الى اجل معلوم كتابه وانزل فيها الطول آية في كتابه وذلك قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نذرتهم الآية  
 بهذا النظم قد علم من ذلك حد السلم ايضا وهو يوم الشيء علم ان يكون وينال على ايامهم بالشرط المعقبة شرعا فالجميع  
 يسمى بالخبرة والتمسك بالمال والبايعة مسماها بالمشترى بالسلم وفي الزايد ان الآية عامة في السلم وكل من يصح  
 فيه الاجل نحو الامان وعقود التجارات الا انقضاء فانه لم يدخل فيه لانه لا يقبل الاجل وانه ليس بعقد لانه آية والعرف بين القرض  
 والدين ان القرض ما يكون بحسنه مثل ان يقرض درهما الا ان يعطيه وربما يقرضه غدا او يقرضه شيعر البعوضة لا يقبل  
 التسليم ومعناه اذا وعد الى سمي معين فله المطالبة قبل وقته ام بعد القرض حسره ندباني اكثر الموطن ومعنى القرض حسن  
 ان لا يطالبه من عند نفسه وان اعطاه المستقرض لا يأخذ عليه زيادة ولا يحرجه بفقد هوني معنى التصديق ولهذا قيل القرض  
 سوال والدين ما يكون على خلاف الحس ويكون واجبا في الذمة ويكون المطالبة عين الاجل مثل ثمن البعير فحده وعلمه  
 بهذا الفرق قال فاذا اتتكم برين ليجبر القرض وقالوا انما اتيتهم الى ذكر قوله تعالين لم يقل اذا نذرتهم الى اجل مسمى ليكون  
 مرجعا للضمير الذي في قوله تعالى فاكتبوه لانه راجع الى قوله تعالى بين قلوبكم يذكر كوجب ان يقال فاكتبوا الدين فلم يكن النظم بذلك  
 الحسن والكتاب يوم ان النذير بمعنى المجازة كما قيل دناهم كادوا ولا يعلم منه ان الدين لو كان حال وموجب ولا يخفى عليك ان  
 نذير الدين الى الموتين انما يفهم من قوله تعالى اجل مسمى لانه علم منه ان الكتاب انما يشترط امان الدين الى اجل مسمى انما اذا  
 كانت لا الى اجل لا يشترط الكتاب الا ان يقال يعلم منه ذلك صراحة انهم اختلفوا فيما بينهم فقال الشافعي يجوز السلم حال او مالا  
 وعندنا لا يجوز الا سولا والليل عليه قوله تعالى الى اجل كما قال صاحب الدارك وفيه دليل على مشروطة الاجل في السلم ولكن بعد  
 اتمام النظر لا يصلح دليلا لان مفهوم الآية مشروط الكتاب في الدين الموجب ولا يفهم منه ان السلم لا يجوز الا موقعا والعلم لا يبر  
 هذا المعنى لم يحتج به صاحب الهداية بل اجتزأ بالحدوث حيث قال ولنا قوله عليه السلام الى اجل معلوم فيما روي انهم المسموح  
 ان يكون مدة مطلوبة بحيث لا يفتى الى المنازعة مثل ان يقول الى سنة او سنة او غير ذلك لان قول الى الحصاد  
 والدياس او قدوم الحاج او غير ذلك لا ينافي فيفتى الى المنازعة فينبغي ان يكون السلم موقعا باجل معلوم كما يدل عليه قوله تعالى  
 مسمى والاجل اوانا شهر وقيل ثلثة ايام وقيل اكثر من نصف يوم والاول اصح وجملة ما يشترط في السلم عند ابي حنيفة هو يوم شهر ايام  
 جعفر معلوم مثل ان يقول احطه او شهر ونوع معلوم مثل ان يقول ثمنه او بخمسة وصدقه معلوم مثل ان يقول جبر او زود وقدر  
 معلوم مثل ان يقول عشرين ليلا او ثلثين ذراعا او اجل معلوم وفيه خلاف للشافعي ومعرفة مقدار راس المال تسمية المكان الذي  
 يوفيه فيه وفيها خلاف الى يوسف ومحمد فانه يوم شهر ايام مذكورة في الفتوح مفعلا وانما كتابه الدين التي امرنا الله بها في قوله تعالى فاكتبوه

فجاء المفسر على انه للذهب والاستحباب فيسقط وجوب الجواز الدين والاسم بدو بها وانما امرها بالان ذلك  
او ثبوتها من النسيان والبعث من المحذور ثم شرط في الكتابة كتابه اعداد حيث قال وليكتب بينكم كتاب العدل  
اي وليكتب كتاب تصف بالاعداد مأمون على ما يكتب اي يكون كتابا بالاصح لا يزيد على ما يجب ان يكتب ولا ينقص  
عنه وفيه دليل على ان يكون الكتاب مقبها عالا بالشرط حتى يحكي كونه معدا بالاسم بدو بها في الحقيقة امر للمنفذ بمن اختيار  
الكتاب وان لا يستكتب الا مقبها متدنيا حتى يكتب ما هو متفق عليه كذا في الدرك وقوله تعالى ولا ياب كتاب ان يكتب  
كما علمه عليك بنى لكاتبين عن ترك الكتابة او لا ثم امرهم بها ثانيا وقوله تعالى كما علمه اعدا ما استعمل بقوله تعالى و  
لا ياب كتاب او بقوله تعالى فليكتب وعلا الاول يكون بنى مقدم الامر كذا في علمي في نهي مطلق والامر مقيد والكل  
واحد والتشبيه بالبيان الكتابية الحق او ترغيب في حق النعم وما حصل المعنى لا يتم احد من الكاتبين ان يكتب مثل العلم  
كتاب الوفاق لا يبدل ولا يغير فليكتب تلك الكتابة البدية لا يحصل عنها والمعنى لا ياب كتاب ان نعيم بكتابة كائنه انما  
فليكتب ابته وبذا كاقيل حسر كما احسن به ايك وبالجملة هذه الكتابة على قول فخر كفاية وعلم قول فخر غير شرط  
فانما الحكم على قول كان فرضا ثم نسخ ما بعده وهو قوله تعالى ايضا كاتب لا يشهد وهو قول الامر للذهب كذا في  
الحسن وفي الزاوي ان هذا الامر كان في ابناء الاسلام لقلته الكاتبين والشهداء ولعسر الحال على المسلمين فامر ان  
كل من كان كاتب وشاهد كل من كان شاهدا ليللا يقيم المحقوق ثم نسخ بقوله تعالى ولا ايضا كاتب ولا يشهد وقوله يكون  
من يعرف الحومة او الوجوب الى القيد وهو قوله تعالى كما علمه اعدا اي لا ياب كتاب ان يكتب بالعدالة او فليكتب بها  
وقوله تعالى وليللا الذي عليه الحق بيان للاطلاع والاملاء والاملاء واحد يعنى ان الكاتب وان كان غير المتعاهد من  
ثالثا عا ولا ولا صاحب العبارة والاملاء يجب ان يكون من عليه الحق اي الديون عليه وهو بالكم مع السلم وسر  
المراد منه ان يكون ما يكتب الكاتب بعين عبارة الديون عليه اذ لا يجوز الانسان عن عبارة عربية او فاسية بل  
المراد ان يكون اقراره بعينه بحضور الكاتب بتلك المعاملة باي لسان كان وانما بشرط ذلك لانه هو المشهود  
على ثباته في ذمته واقرار به فيكون ذلك اقرارا على نفسه لمسانه وليتق اعدا اي وينبغي ان يجمع الذي عليه الدين  
ربه في ذلك الاقرار فلا يستع عن الاملاء فيكون حجود الكل حقة ولا تخس منه شيئا اي ولا ينقص من الحق الذي  
عليه شيئا في الاملاء فيكون حجود البعض حقة وهذا كله من استلزام الاملاء واما حكم غيره فبيان في قوله تعالى فان  
كان الذي عليه الحق يعني فان كان اديون عليه سقيا اي ناقصا اصل او ضعيفا اي صبا او شيخا فانما او كان ما  
لا يستقيم ان يلخص اوجمل باللغة او غير ذلك فليعلم فليعلم ولا يملأ بالاصل اي بالصدق والحق وقال في البيضا

في تعبير الولي بن أبي الذي يلي امره ويقوم مقامه من قيم ان كان صيا: تحمل عقل او وكيل او مترجم ان كان غير  
 مستقيم وهو دليل على جريان النيابة في الاقرار ولعله مخصوص بما يتطاهه العلم او الوكيل في القسط وكذا انفسه  
 صاحب الكشاف ولم يذكر دليل جريان النيابة في الاقرار وليس في كتب الجعفة مع ما يدل على جوازها فيمنه  
 فيزائم قالوا اذا اقر الوكيل بالخصومة على موكله حاز عند القاضي ولم يجوز عند غيره خلافا للشافعي عن ثمان فرغ  
 عن بيان الكتابة والكتاب بالاملا يشهد به في بيان الاستشهاد مقصود عقيدة حاله واستشهاد  
 مشهدين من بين رجالكم فان لم تكونا رجلين فاحمل واحدكم من المشهدين  
 ان فصل اخذ منهما فقد ذكر اخذ منهما الاخرى ولا ياب الشهادتين اذا ادا عوا  
 قول له تعالى واستشهدوا على نفسه فاكتموه فامد نقا امرنا باخذ الاستشهاد حين بعد الدين كما امر كتابه ليكون  
 ممسكا عند الامانة ثم نوع ذلك على نوعين الاول ان يكون الشاهد رجلين والثاني ان لم يكن الرجلان موجودين  
 فرجل واحد وامرأتان فالتان مقام رجل آخر وفي رجل الرأتين فامرته مقام رجل حال كونها مع رجل آخر شافعي  
 الى انها لا تقومان مقام رجل واحد مطلقا حتى يجوز شهادة اربعة نسوة مقام رجلين بل لا يجوز شهادة اثنين على الاقرار  
 الا فيما لا يعلم عليه الرجال مثل الولادة والجماع وجيوب النساء فانه يقبل فيها شهادة امرأة واحدة عندنا  
 وشهادة اربعة منهن عند الشافعي ومثل هذه الشهادة امرأتين مع رجل مقبولة عندنا في جميع  
 اعداء الحدود والعقاصم وعند الشافعي في الاموال خاصة فالحاصل ان في الزنا يجب شهادة اربعة رجال  
 بالاتفاق لقوله تعالى فاحششهدوا عليه ثلثهم او اربعة منهم ولقوله تعالى فم لم ياتوا باربعة يشهدوا وفي غير الزنا من الحدود  
 والعقاصم تقبل فيها شهادة رجلين فحسب بالاتفاق القول الزهري مضاف السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفة  
 من بعده ان لا شهادة للنساء في الحدود والعقاصم فيعتبر ما هو الاصل وهو شهادة رجلين فقط وفي غير الحدود  
 والعقاصم ان كان ما يعلم عليه الرجل يقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين سواء كان بالاول او غير مل عندنا وعند الشافعي  
 ان كان بالاول ولو اجماعا للبيوع والشراء وشرط الخيار والاصل والامانة والامانة يقبل شهادة رجلين  
 او رجل وامرأتين وان لم يكن بالاول كالتكليم وامثاله يقبل الا شهادة رجلين فقط وان كان بالاول يعلم عليه الرجل  
 كالولادة ونحوها يقبل فيه شهادته امرأة واحدة عندنا واربعة منهن عند الشافعي ولا يلزم ذكره في  
 المطولات ثم للشهادة شرط منها الاسلام والعدالة وجاهة الكوران في الاية بالاول فاقوله تعالى من بجاكم ان  
 معناه من ابل عليكم ومن ابل الاسلام كذا في التفسير وفي القول لا يجرم وليد الشافعي وما لك فيما ذهب اليه انه

بشرط اسلام المشهود وفي جميع الباب حتى اليمين شهادة الكفار بعضهم على بعض لانه انما ذكر ذلك في محاجة المسلمين مع  
 المسلمين كما يشير اليه قوله تعالى اذ قد انعمت وقوله تعالى وليكتب بينكم وليذا حكم الوصية به بانه بشرط اسلام المشهود  
 فيما اذا كان على المسلمين فلا يسمي شهادة الكفار الا على الكفار خاصة كوا اما الثاني في قوله من ترضون من الشهداء  
 اذ المرضي المطلوب هو العدل فكانه قبيح من تعرفون عدالتهم وتعدون على صلاحهم فينبغي ان يكون عادلا وبه تسك  
 صاحب الهداية في بابا لشهادته ولكن قد خرج في باب الغضاء انه لا ينبغي ان يقبل القاضي شهادة الفاسق ولو قبل  
 جاز عندنا وقال الشافعي القاسم لا يقبل شهادة اصلا ولعله لهذا المعنى قل صاحب المذاهب وفيه دليل على ان غير  
 المرضي شاهد لان مفهوم الآية مستشهد وشهيد من الشهداء الذين ترضون منهم فعلم ان من الشهداء من لا  
 ترضون منهم فحكم بعدم عدالتهم فيكون الشاهد اعلم من ان يكون عادلا او لا او اما البواقي من الشروط وهي الحرية  
 والبلوغ والضبط ولفظ الشهادة مشعر في مواضعها ولكن ان ثبت شرطية الضبط من قوله تعالى ان تفضل  
 احدا ما تذكر احدهما الاخرى سواء قرئ ان تفضل لغرض ان او كسرنا على انها مصدرية بتقدير الارادة او شرطية  
 وتذكر نصب الراي على انها موصوفة على تفضل اورفعها على انها جزاء الشرط وتذكر بالتخفيف من الا تكرار لانه بيان  
 لوجه احتياج المراتين عوضا عن واحد ومجابه لما جلت المراتان مقام رجل واحد ولم يكتب لواحدة منهما الاجل ان  
 احدهما شهادة فتذكر كبر صاحبها الاخرى لان الشبان المرأة غالب وفي الكشف انه يسعد من العداوة  
 الفضالة فكان العبارة على القلب اي اراوان تذكر احدهما غير تفضل احدهما ولعله لما احتاج الى ذلك غاية  
 للبرهنة الا ان ال كمالا يخفى واما مال اية القاضي البيضاء في نظرنا الى الواقع او الفرض هو الا ذكر دون الشبان و  
 بالجملة فقد علم ان الضبط شرط في الشاهدين فلو مبني احدهما وصفت المشهود به او قدرا او قرة او مكانا او خاف  
 احدهما الاخرى في هذه الاشياء وكلاهما ولا يقبل الشهادة وبهذا الشرط لفظ الشهادة يمكن ان ثبت من هذه الآية  
 ومن جميع ما ذكر فيها بيان الشهادة كما مر به صاحب الهداية حيث قال واما لفظ الشهادة فلان النصوص لم تطلق في  
 الا لا امر فيها بهذا اللفظ حتى لو لم يذكر لفظ الشهادة بل قال علم او تعين لم يقبل شهادته بهذا اللفظ وكذا علم ما ذكر في  
 الحسين من ان معنى قوله تعالى من جاءكم من رجال المسلمين الاحرار البالغين يمكن ان ثبت بشرط الحرية والبلوغ  
 ايضا من الآية كما لا يخفى وقوله تعالى ولا ياب الشهادة او اما دعوى محتمل فحينئذ ما ان يكون معناه لا ياب الشهادة ولا ياب  
 بعد ما تحلوا او لا او اما دعوى الى مجلس الحكم فيكون ذلك بمعنى الامر للموجب وما بينهما ان لا ياب الشهادة فالحق الشهادة فمحملا  
 شهادة او يسم ما يؤول فيكون ذلك بمعنى الامر للندب او يكون منسوبا لقوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد وفي الكشف



عن قاده كان الرجل لطيف في الجدار أي الجموع العظيم فيه القوم فلا يتبعه منهم واحد فتركت وصاحب الهدية قد  
جرم بالمخفي الأول حيث قال في أول كتاب الشهادة ان الشهادة فوض يلزم الشهود ولا يسعهم كتمانها اذا اطماع الله  
بقوله تعالى ولا ياب الشهاداء اذا ما دعوا ولكن ينبغي ان يعلم ان هذا في غير الحدود واما الشهادة في الحدود فمختلفة  
فيما شاهد بين السر والعلانية بل السر افضل لقوله عليه السلام من سر على مسلم سر الله تعالى عليه في الدنيا والآخرة  
ولكن في السرقة يجب ان يشهد بالمال فيقول اخذ المال احياء المحقق المصدق منه ولا يقول سرقني محافظة على السرقة  
ذكر الله تعالى بعد بيان الكتابة تأكيد عدم وجهها في بعض المواضع وبيان الاشهاد فقال وَلَا تَسْأَلُوا أَنْ  
تَكْتَبُوا صُغِيرًا وَكَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَنْ لَدُنْ تَرْتَابُوا  
إِلَّا أَنْ تَكُونَ نَجَارَةً حَاضِرَةً لِذُنُوبِكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ لَا تَكْتُبُوهَا وَاشْهَدُوا  
إِذَا مَبَايَعْتُمْ وَلَا بَضَارَ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوفَ يَكُ مِنَ الْقَوْلِ اللَّهِ وَبَعْلُكُمْ  
اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ فقوله تعالى ولا تأسوا عطف على قوله تعالى فاكثروه وغيره من الجمل وهو عادة المسئلة  
الكتابة تأكيد له وتخصيصا عليه والسام اللال او الكسل والصفي في قوله تعالى ان يكتبوه للدين والحق والكتاب  
ومعناه على الاول ولعل ولا تملوا يا ايها الذين آمنوا كثيرا ما تكتبون ان يكتبوا للدين والحق صغيرا كان او كبيرا الى وقت جلوه  
الذي اقرب المدبولون وانفق عليه العثمان وعلى الاخر ولا تملوا ان يكتبوا الكتاب مختصرا كان الكتاب ومثبعا الى اجله  
وقال صاحب الدراك تحت التوجيهين الاولين وفيه دليل على جواز السلم في الشيا لان ما يحال ويوزن لا يقال فيه  
الصغير والكبير وانما يقال في الذري هذا الغلط ومحصوله ان الصغير والكبير وكذا القليل والكثير انما يقال على الدين والحق  
باعتبار السلم فيه فالأفليس الغرض من كتابة الدين والحق مجرد كتابة السلم في كتابه هم المداينين ومقدار  
راس المال والمسلم فيه من الجنس والنوع والصفة والعدد والمكان وغير ذلك على ما عرف وقد جرت عادة المداينين بالطلاق  
الصغير والكبير على الذري والطلاق التخليص والكثير على غيره ميع جواز السلم في الشيا واما اجري هذا الكلام فمما لم نؤم  
عدم جوازه من قوله عليه السلام من اسلم منكم فلم يسلم به كليل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم لانه رول من خالف فيه  
حقيقة اولم يوجد فيه مخالف ظاهر قال صاحب الهداية ويجوز السلم في الشيا اذا بين طول الادعاء ورقة لانه سلم في  
معلوم متقدر التسليم على ما ذكرنا وان كان ثوبا بعد ثوب لا بد من بيان وزنه ايضا لانه مقصود فيه هذا الكلام وقوله تعالى  
ذِكْرُكُمْ اِشَارَةٌ إِلَىٰ كِتَابِهِ اِشَارَةٌ إِلَىٰ كِتَابِكُمْ الدين عدل عند اقوم للشهادة اي الحق على اقامتها وادنى ان لا يتراخى اي قريب  
من انتفاء الرب للشاهد والحق لم وصاحب الحق فانه قد يقع الشك في المقدار والصفات ولذا جبر الكتاب بالان في ذلك لفظ مطلق ولم يفسر

من اقسامه على مذبح سبويه او من قاسط بمعنى ذي قسط وقويم وانما صحت الواو في قوم كما صحت في سبويه  
 لمجوده على ما في البضا وهي والحق في منقذ من الواو لانه من الواو على ما في المراك وقوله تعالى الا ان يكون كجاءه  
 حاضرة نذير ونهايتكم مستثناة عن الاعتراف بالكتابة وتجارة ماضية اما منصوب على انه خبر كان ونذير ونهايتكم له والام  
 مضمرة كافي قراءة عاصم او مرفوع على انه اسم كان وهي تامه او خبر نذير ونهايتكم في قراءة آخر من يعني الا ان يكون التجاره  
 والاعتراف تجارة ماضية نذير ونهايتكم اي فاعلموا انها يد بيد محمد ليس عليكم جناح في ذلك الكتاب بعد من يستأنف  
 والنسبان والتجارة الحاضرة باعتبار الظاهر من الايجاب والقبول الحاضر فان جرى على معناه الحقيقي فكل يوم سلكه  
 او غيره يكون كذلك فلا قيد لقوله تعالى نذير ونهايتكم خرج من البسيطات ما كان الثمن او البسيم بوجلا او غير حاضرة في  
 المجلس او غير مقبوض فيه ولقي ما كان البذل ان مقبوضين فيه سواء كان عينا بعين كافي المتأخر او شئنا ثمن كافي الثمن  
 او عينا ثمن كافي المطلق الخالي وان فسر التجارة بما تجر فيه من الابدال كما صرح به صاحب الكشاف فخرج به البسيم والثمن  
 الموصل او غير الحاضر في المجلس ولكن لا يعم الثمن البعير منها فانه فاحتمل الى قوله تعالى نذير ونهايتكم وبالحجة او ان البذل  
 مقبوضين في المجلس من خص في ترك الكتابة وقوله تعالى ولا تشهدوا اذا تباعدتم فاحتمل ان يكون متعلقا بكل ما سبق  
 اي اذا تباعدتم مطلقا فاشهد والانه اسوط ويحمل ان يكون متعلقا بالتجارة الحاضرة فقط اي اذا تباعدتم بها  
 المتباعد فاشهد او على كل تقدير الامر للندب وعند البعض للرجوب فاذا كان للرجوب فاختلف في احكامه ولو  
 وبكده الحال في جميع الامور التي سبقت وقوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد يعني البناء للفاعل لقراءة والاعضاء  
 بالكسر ويحمل البناء للمفعول لقراءة ابن عباس وهو ولا يضار بالفتح صلة الاول منه عن اضرار الجاهل الذين بان  
 لا يجيبا او يحرفا في الكتابة والشبهة على الثاني بسبب اضرار الذين له بان مجلا ويكلف المردم لكتابة الشبهة  
 وبان لا يعطى الكاتب ولا شهيد مؤنه مجية حيث كان فحيث يكون ناسخا لقوله تعالى ولا ياب كاتب ان يكتب  
 وقوله تعالى ولا ياب شهيد الا اذا دعو على قول على كل تقدير فالقرار منه وان فعلوا اي القرار فانه فسوق  
 وما ثم بكم والامر لفظ امه في ثلث جملة متصلة اعني قوله تعالى اتقوا الله وعلوكم الله والى كل شيء عليم لكون كل  
 منها مستقلا ولانه ادخل في التعظيم من الكتابة وبذا تمام الآية الاولى ثم الآية الثانية متصلة بها مذكورة بعد  
 وفيها بيان الرين وعدم رين بعد ان الكاتب وبيان او الشهادة وهي قوله تعالى وان كنتم على سفر ولم  
 تجدوا كتابا فوهان مقبوضة فان امن بعضكم بعضا فليؤذي الذي امنتم من امانته  
 وليتق الله ربه ولذلموا الشهادة ومن يلمها فانه اثم قلبه والله بما تعملون عليم

فتقول تعالى كاتبا بلغة اسم الفاعل وفراء ابن عباس وابي كتابا بالمصدر وتوفي كتابا بالجمع ونظرا بان سعة  
 قوله تعالى قرآنا بكسر الراء والالف مع كثرة اللين وتوفي ابن بضم الراء والها وهو ايضا مع وقد سكن الباء تخفيفا  
 ومقبوضه مصغره وهو مع الموصوف مبتدأ محذوف المجرور محذوف المبتدأ او فاعل فعل محذوف وقوله تعالى  
 ايمن صله للذي وهو مع صله فاعل فيلزم واما قوله تعالى ولتبقى الدبر عطف على فيلزم وقوله تعالى فانه ثم  
 قبله ثم عامل في قلبه او خبره على الوجهين اذا عرفت هذا فتقول تعالى واكنتم على سفر مناه وان كنتم يا ايها الذين  
 مسافرون لم تجدوا كتابا يكتب الدين اولم تجدوا الصيغة والدواة فليكن ان مقبوضه او قال الذي يستوفى به رمان  
 مقبوضه او فيلزم نذر ان مقبوضه يعني ان حال وسع الكتاب لاكنتم معقدين على الكتابة فحين عدم التوثيق بالدين كان  
 اذ هو قائم مقام التوثيق بالكتابة فاحمدوا على الدين وارتبوا من المديون عليه شيئا من مال بدل الدين حتى يكون  
 لكم توثيق بسببه فالمقصود انه لا كان السفر مظنة لعدم وجدان الكتاب الشاهد امر الدين على سبيل الارشاد  
 حفظ المال بان نعم التوثيق بالارتبان مقام التوثيق بالكتب والاشهاد لان السفر شرط تجوز الارتبان حتى لم  
 يجر الارتبان الا في السفر كاظنه مجازا والصحيح ان لا يلهي السلام بهن ودره المدنيه من يهودي لم يشرع صاعا من  
 شعير اخذه لانه هكذا في البيضاء وغيره ولا يذهب عليك انه لا يوافق لاصل المشهور للشافعي من ان التعليق  
 بالشرط موجب لنفي الحكم عند عدمه حيث اقر بخلافه من يورثه في هذا المقام وان يصلم تسكالا بغيره فيما ذهب  
 اليه الا ان يقال ذلك اما بحيث لم يظهر للشرط فائدة اخرى وقد ظهرت الفائدة هنا وقال صاحب المداكر غيره  
 وقوله تعالى مقبوضه يدل على اشتراط القبول لا كرايم مالك ان الدين يصح بالاجاب القبول بدون القبض هذا عجب  
 منه لان التعليق بالشرط ذكر الوصف بالشئ لا يوجب نفي الحكم عند عدم ذلك الشرط او الوصف فلا يلزم ان الدين  
 الذي يسير بمقبوض لا يصلم وثيقه نعم يصلم تسكالا للشافعي فيما ذهب اليه وقد منك صاحب البداية بهذه الآية في شروحه  
 الدين واشتراط القبول جميعا فقال اوله وهو مشهور بقوله تعالى قرآنا مقبوضه وقال ثانيا في رد مذنب مالك  
 ولنا ما تكوناه والمصدر المقرون بحرف الغاء في محل الجزاء يراو به الامر بهذا اللفظ وهو مشعر بان ران مصدر  
 انه لا تأجيل به لكن لا بأس بذلك لان الدين كان في الاصل بمصدر ان لم يسحب به وجميع جمع الكثير وبيان الاحتياج  
 معنى الآية صيغته ان لم يكن رسم الكتابة قارنوا بها مقبوضا فهو امر والامر لا يجاب والدين مباح بالاجل فمقتضى  
 الوجوب على القيد فليكون واجبا بالقصر جائزا بدونه فمقتضى الاستقيم ان قوله تعالى مقبوضه يدل على اشتراط  
 القبض على طريق الاصول ثم لا يخفى ان الآية تدل على ان الدين يكون بالدين وانه يجوز بالمسلم فيه كما هو المعروف وعلى

ان الرب غفل الكتابة والخط في كونها وتيرة فنبقى ان لا يستطع سلوك الدين كما لا يستطع بلاك الخط والصك كما غفل الشافعي  
 خلافا لا ينجيه من تامل النفس وبقاى احكام الرب وشراطه ومباحثه وبيان بلاكه وصفه على يد العدل وان لا يكون الامكن  
 دون العبد مذكورة كتب الفقه مفصلة مستجاب واستغراب وقوله الثاني فان اسن بعصمك بعضنا معناه وان اسن بعصم  
 الدائنين بعض الدايون بحسب غلظه برأى علم الدائن ان الدايون صادق يعنى موث للعبه سيرة خابن فم يسيو ثنى  
 منه بالكتابة ولا الشهود ولا الزين ظهروا. الذى اتهم من صحابه هو الدايون امانته اى ذنبه الى صاحبه وليتق بعد  
 اى وليتق الدايون عليه العبد برأى اخار حقه وليود اليه اد احسننا جملة ولا ينكره وانما سمي الدين امانه سمى ان الدين  
 مضمون والامانة غير مضمونة لا يمان الدايون من الدايون بترك الاتمان منه بله نكاته عطاء اليه امانه ووثوقه  
 وقد ظهر بهنا ان للكتابة والاستشهاد والدين كلها نذب لا فرض وفي اطلاق لفظ الاداء على الدين امارا بان الدين  
 وصفت في الذمة لا يوجب الامتثال فكان اداء مثله اداء وان كان القياس ان يكون قضاء بخلاف القرض  
 فان روعين ما يقبر ممكن فكان اداء مثله قضاء وبهذا المعنى يعنى العام فموا الاسلام حيث اورد اداء القرض في  
 القضاء واداء الدين في الاداء وتبعه كثير من اهل المصولة في ذلك كذا يحظر بالبال قوله تعالى ولا تكتبوا للشهاده  
 للشهود في جميع الشهادات بالنسبة عن كتمان الشهادة للتعلم والا داء بعد ما اتخذوا شهادا ولا قبل خطاب لليدوين والرد  
 من الشهادة حينئذ شهادتهم على انفسهم فيما بينهم وبين الله تعالى على كل تقدير ومن كتبها اى الشهادة فانه اثم قلبه اى  
 كله وانما اسند الاثم الى القلب لان الكتمان يعبر به لا يقال العين زانية والاذن زانية اولان القلب هو  
 وافعاله اعظم الافعال الا يرى ان اصل الحسنات والسيئات الايمان والكفر بهما من افعال القلوب فكأنه قبل ومن كتبها  
 لكن الاثم في نفسه فاذا شرف اجرائه وفاق ساير ذنوبه وعنى ابن عباس عدا اكر الكبار الاثر اكر الله وسهلوه  
 وكتمان الشهادة كذا قالوا اثم انه ذكر الامام الزايد ليس في القرآن اية الطول من آية المداينة وهي من اوجها الى اخرها  
 في حقوق العباد ومصالحهم دينا ودنيا لان الاستيثاق بالكتابة والشهود والدين اصلا من ذات البين ونفى التنابر  
 والاختلاف وفيه اصلاح الدين فالدين وفي تركه افساد ذات البين وفيه نيب الدين والدنيا اذ لو علم الدايون  
 التوفى بشئ من الامور الى المحو وفيه فساد دينه لا اثم وفساد دونه للمنازعة وايضا فيه نهي عن تضييع الامور  
 بحفظه على البلمر وجهه واكره فسيانه ما لطف لعباده من لهم معاش ونياهم ومصلحهم دينهم فليكن ان تحاط في حفظ  
 او امره ولو اجمعه كما حفظ موحك ذاك صا كلامه بهنا تمام الايتين في تضييع مسلكه المداينة ولا لان امر الآلة الثانية  
 في بيان اثم القلب وكتمان الشهادة ذكر الله تعالى بعد بيان ان غرم القلوب بالذنوب محاسب ولا خلاف ان الله تعالى

بأنه في ذلك حاصلا  
 يستغنى عن ذلك  
 مما يجب ان يكون  
 والى ذلك فانما يجب  
 كون القلب سيرا  
 لا يحظر بالبال  
 موقر ان في الحاشية  
 فليكن الامور  
 دينا ودنيا

وَمَا لِي أَدْرُسُ وَإِنْ بَدَأْتُ وَأَمَّا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفْتُمْ أَنْ يَسْأَلَكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ وَفَعَلْنَا  
مَنْ يَسْأَلُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ٥ يعني ان الله تعالى ملك في السموات وما في الارض فان بدوا يسألوا في أنفسهم  
او تخفوا بحسابكم الله بما يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء بعدد وقال اكثرهم روى انه لما نزلت هذه الآية فثبت الصحابة انهم  
مخاضون بل لمحمد ك به ظهورهم فزعوا وقالوا لو اخذ بكل معصية افعتنا ففعلنا قولنا لا يحلن الله نفسا الا ومعها بانما نسبت  
وعليها ما اكتسبت فتعلقوا واخذوا بالكسب دون العزم وقال بعضهم انما ناسخ هذه الآية فعلنا ان افعل القلوب وغرم  
النفوس لا يحاسب ولكن غير صحيح لان النسبة انما يكون في الاحكام وبذا من جهة الاجابة وقد مرت اشارة في قبل  
فالاولى ان بكل الآية على ما اعتقده انفسهم وغرست عليهم من الذنوب او على خطرة الكفر فان المواخذة فيها ثابتة لا على ما يخبر  
الانسان من حديث النفس والوساوس من الذنوب فانه معفو والاصل ان عزم الكفر كفر وخطرة الذنوب من غير عزم  
معفو وكذا عزم الذنوب اذا عزم عليه واستغفر منه معفو فاما اذا هم بمعصية وهو ثابت على ذلك الا انه منهم عنه لما  
لا باختياره فلهذا اتفق على انه لا يعاقب على ذلك عقوبة فعله فاعلم انهم على ان لا يعاقب عقوبة الزنا واما انهم في  
عقوبة العزم ام لا فاختل فيه فصيل القول عليه السلام ان المعصية مني ما حدثت به انفسهم لم تفعل او تفعلوا فاجابوا  
على ان الحديث في الخطرة ودون العزم وان المواخذة في العزم ثابتة واليه مال الشيخ ابو منصور وشمس الائمة الحلواني رحم  
واللهير عليه قوله تعالى ان الذين يخجلون ان تشيع الفاحشة الآية وعن عائشة رضيها عن العبد بالمعصية من غير ان يعاقب  
على ذلك باليمين من الهن والخرن في الدنيا هكذا في المذرك وقد اطلت الكلام مينا الامام الزاهد بالآيات والآثار  
من طرفين مهمتا وبلانها فليطالع منه ثم في قوله تعالى بحاسبكم به الله دليل على حقيقة الحساب والحشر وما فيه  
روى على الفرق للتكرين على ما في البيضا وتم ذكر الله تعالى بعده آية لمن الرسول الى آخر السورة وهي آيات  
طويلتان فضا لهما جملة حصا لهما محمودة نفع عنها بعض آية وهو قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وظيفتها  
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا ان كنا خطاك فلهذا قوله تعالى لا يكلف  
الله نفسا الا وسعها قد علمت ببعض ما فيه انفاء المقصود مينا ان اهل السنة متسكوا به في  
ان التكليف بالايطاق ليس بواقع وهذه قضية مشهورة بين المتكلمين وهي بهذا المضمون  
مذكورة في القرون مرارا وانا التزم في انه بل يجوز ذلك عقلا ام لا قيل يجوز عقلا واليه ذهب الاصح  
وقيل لا يجوز عقلا واليه ذهب المعتزلة استدلالا بهذه الآية لانه لو جاز عقلا لا يلزم من فرض  
مفروض محال وهو ان يلزم من وقوعه كذب الله تعالى ولكن نقول انما يكون كذلك فيما يكون ممكنا حتى

على انكاره وبقينا المحسن العتق قد صار محالاً مستغنياً عن كونه خيراً من غيره في المحال يجوز ان يستلزم المحال ثم لا ينبغي ان  
نعد تعاقب علم من بعض الكفار كالباب لمثل عدم ابداء قطعاً ومم ذلك كلفه مدار افتشاق اليهم من ادا من الالية واما  
المروءة مثل تخلف اجتماع الضدين في تخلف خلق الجسم وتخلف الطيران للانسان وتخلف القيام في العسوة وقت  
المرض وتخلف التوضي عند عدم الماء وامثال هذا ذكر في كتب العلوم وقد تسك به اهل الاصول على كثير من المسائل بما  
ان الامور مشروطة بالقدرة الممكنة او الميسرة وذلك مبني على ان معنى الوسم الطائفة والقدرة اى لا يخلط به  
نفس الامور قدرتها وعليه الجمهور وفي الكشاف الوسم ما يسهل الانسان ولا يفتيق عليه ولا يخرج فيه اى لا يخلطها  
او ما يسهل عليه دون مدى الطاقة فان شطاطة الانسان ان يهيله اكثر من الخس ويصوم اكثر من الشهيير ويح اكثر من  
حجة وقوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت اى انفسها ما كسبت من غير الضرر اما اكتسبت من شئها  
خص الجبر بالكسب بشر بالاكساب لان باب الافتعال للاعماش والا سرهم وانفسهم في الشر ويكسبه باختياره  
بخلاف الخير فانه يصدر عنها اتفاقاً وقد بين صاحب التوضيح في تحقيق ما لها وما عليها كلاماً طويلاً مقبولاً طبعه اليه  
وقوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا دعاء من العباد بعد المواظدة في النسيان والخطا قال صاحب  
الدراك يدل هذا على جواز المواظدة في النسيان والخطا خلافاً للمعصية لا مكان التحريم عنها في الجملة ولولا جواز المواظدة  
بها لم يكن للسؤال معنى هذا الكلام في تحقيق معنى الخطا والنسيان واحكامها المذكورة في كتب الأصول مفصلاً وهذا هو  
تمام تفسير الآيات الشرعية المذكورة في سورة البقرة بتوفيقه تعالى نحمد الله على نواله ونصلي على رسول الله وآله  
ففسيره الآن في تفسير ما ذكره في سورة آل عمران في مسئلة احكام المحكم والمثابة قوله تعالى هو الذي  
انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن امم الكتاب واخوه مشابهات فاما الذين في  
قلوبهم زيغ فيستغيثون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويلكم وتأويل الله لا يعلم الا الله والواضح  
في العلم يقولون امثابه كل من عند ربنا وما يذكر الا اولوا الالباب ربنا لا تؤخ عن قلوبنا  
بعد اخذنا وحب لنا من لذك رحمة انك انت الوهاب وذكر الامم الزاهية  
في بيان نزول هذه الآية انه لا نزول قوله تعالى لم ازل اولو اليهود وبعادة الجبر وقالوا بان الالف يراد به الواحد  
واللام يراد به ثلثون والميم يراد به الاربعون فكان بقاؤه محمد احدى وسبعين سنة تخلف يتبعه به الدين عيسى  
عليه السلام فقلوا بل غير هذا حال المص قالوا هذا اكثر من الاول فهو مائة واحد وسبعون فقالوا بل غير هذا  
قال المر قالوا خلط الامر علينا فلا ندري يا ايها المخذ فزل في تفسير هذه الآية المذكورة وقيل لا نزول

الايات المشابهات مثل قوله تعالى نحن خلقناهم نحن قدرنا نحن قسمنا قال اهل الكتاب وافقوا في اننا انما ثالث  
 ثلاثة لان الاخبار بذلك الجهم لا يصح الا عن الجمة فانزل الله هذه الآية بها حاصل كلامه ومعنى الآية اني انزلت الكتاب  
 قسمين بعضهم آيات محكمات اى محكمه عيار انما محفوظه من الاحتمال والاشتباه وبن ام الكتاب اى اصلا بحيث  
 يحل المشابهات عليها وترد اليها ونحو اخر منه مشابهات اى تشابهات محتملات مثل الرجز على العشر استوى  
 فان الاستواء قد يكون بمعنى الجلوس وقد يكون بمعنى الاستيلاء والاول لا يجوز ان يحمل على الله تعالى بدليل المحكم وهو  
 قوله تعالى ليس كمثله شئ فحمل على الثاني سوا المقتضاه الحكم ومثل قوله تعالى اقم وجهك للحق فاما الذين في قلوبهم  
 زيغ اى ميل عن الحق وهم اهل البدع والابواء فلا يعاون على الحكم ولا يدون المشابه اليه بل يتبعون ما يشاءونه  
 اى يريدون ويمسكون بالمشابهات التي يكون ظاهرها لا يطابق الحكم ويجرد البدعة وان كانت تحمل ان  
 تطابق الحكم وترفع البدعة يرد ما اليه وانما يتبعون ذلك ابتغاء للفتنة اى لاجل طلب ان يفتنوا الناس عن دينهم  
 ويضلونهم باحداث بدعة ومضلة في الاسلام وهو اثبات المكان والجهة مثلا من قوله تعالى الرجز على العشر  
 استوى واثبات ان دين محمد معلوم لا يتجاوز من مدة قليلة مثلا من اقم وجهك للحق اى طلب ان يولدوا  
 بالتاويل الذي يشتهون بالابواء الفسادية من غير رعاية الحق والواقع والحال اية ما يعلم تاويل الحق الذي يجب العمل عليه  
 الا الله وحده والراسخون في العلم كل من كان او عبد الله بن سلام واحزاب لم يشتغلوا بالتاويل ولا يصفوه الى ظاهر  
 المعنى بل يعتقدون بحقيقة ما يراؤونه ويعلمون انما يابراؤ به وكل من المشابه والحكم لان من عند ربنا الحكم الذوق  
 لا يتنافى كلامه وايضا من جمله مقولهم قوله تعالى ربنا لا تزغهم ربنا لان كل قلوبنا عن الحق بخلق المسيل في العيوب  
 بعد اذ هدينا للعمل بالحكم والتسليم للمتشابه وهب لنا من لدنك نعمه بالتوفيق والتثبيت هذا هو مضمون الآية بحسب  
 ما ذكر صاحب المدارك مع الحاله فترى معنى لا يقال ان هذه الآية تدل على كون القرآن محكما ومشابها وقوله  
 تعالى انزلنا كتابا حكمت آياته يدل على ان كلامه محكم وقوله تعالى الله الذي نزل الحديث كتابا مشابها ما يلى  
 يدل على ان كلامه مشابه فكيف التوفيق لا نقول معنى قوله تعالى كتابا حكمت آياته حفظت من فساد المعنى وبكائه  
 اللفظ ومعنى قوله تعالى كتابا مشابها يشبهه بعضه بعضا في معنى المعنى وبكائه اللفظ بهذا ذكر القاضى الاجل العبيد  
 وغيره والكلام مهمنا في شئين الاول انه معنى الحكم والمشابه وما المراد بها هنا فقال بعضهم الحكم ما عرف المراد  
 منه اما بالظهور او بالتاويل والمشابه ما لا طريق له كقيام الساعة وخروج الدجال والداية والحروف المقطعة  
 في اوائل السور وقال بعضهم الحكم ما لا يتحمل من التاويل الا وحيا واحد والمشابه ما اعتل وجوانا قيل الحكم ما كان

والمشابهة ما كان مضمونا وقيل الحكم ما لم يتكرر الفاظه والمثابه اكثر الفاظه وقبل الحكم ما كان معمول للغة والمثابه  
ما كان غير معمول للغة كاعداد الركعات والصلوة والاقوات المخصوصة وفرضية صوم رمضان ودون شعبان  
وقيل الحكم هو الفاعل والوعد والوعيد والمثابه القصص والامثال وقيل الحكم ما امر الله به في كتاب انزل مثل قوله  
تعالى قل تباركوا باسم ربكم على ما آتاه وقوله تعالى وقضى ربك ان لا تعبدوا الاياه والمثابه غايه المدعى في القرآن  
خاصة وجمله الاقوال فيه ترتب الى تسليم عشر قوله ذكرنا صاحب الاعتقان في كتابه على مذهب الشافعي بالتفصيل  
اور ومنها قولنا عجبا وهوان الحكم ان وضع المراد به فهو الظاهر وان زاد على ذلك فهو النص وان زاد على ذلك  
فهو المعنى وكذا المثلث ان خفي المراد به فهو الخفي وان زاد على ذلك فهو المشكل وان زاد على ذلك فهو المجهول  
كلام من الظاهر والنصر والمفسر اخلا تحت الحكم وكلام من الخفي والمشكل والمجهول اخلا تحت المثلث ان كان ذلك في المفسر  
والدين ولعلنا انما اكتب ذلك لان الله تعالى لا يجعل كل الكتاب فسيهين محكما ومثابه لم يبق فيهم سواها ما راجعها  
ولكن في الكلام ليس ما يدل على المحصر بل كلمة التعريض بما فيه ثائل والذي جرى عليه اصطلاح اهل الأصول والتأخر  
الفتحا الفحول هو ان الحكم ما يظهر منه المعنى ويكون سقوا ولم يجعل التناوب والتخصيص واحكم المراد به عن اضمال  
النسب والتعديل لئلا يزداد وضوحا على المفسر الذي ازاد وضوحا على النص الذي ازاد وضوحا على الظاهر  
وعلمه وجوب العمل به من غير احتمال كقوله تعالى ان الله تعالى يعلم شئ عليم وقوله تعالى ليس كمثل شئ والمثابه  
اسم لا لا نظم رجا معرفته المراد منه بان ازاد اختصارا على المعنى الذي ازاد اختصارا على المشكل الذي ازاد اختصارا  
على الخفي وكل اعتقاد الحقبة قبل الامامية وهو مثل المقطعات في اوابل السور مثل قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى  
ربها ناضرة فان هذه الآية محكمة في حق وجوب روية الله تعالى وجل وعلا المسلمين بعد دخول الجنة متشابهة  
مع الكيفية او يلزم منه الجهة والمكان لله تعالى فردنا الى الحكم وهو قوله تعالى ليس كمثل شئ فقلنا لا تعلم كيفية  
الرؤية ولتقدير اصل الرؤية هكذا ذكر الشرح الامام فخر الاسلام البرزوي فعلم من بينها وما ذكرنا سابقا ان التشابه  
اما لا يفهم منه معنى اصلا مثل الكم وغير ذلك وسمى هذه مقطعات واما ان يفهم منه معنى مجسب وضع الآية ولكن  
لا يعلم ما اراد منه المستكم لان معناه الظاهر منه يكون مخالفا للحكم كقوله تعالى وبارك الله وانشاء وليس هذه ايات  
وصفات اما المقطعات في اوابل السور فثلاثة وعشرون واحدها المعص في الاعراف واحدها منها الر في الرد  
واحدها منها كبيع في مريم واحدها منها في الهى واحدها منها من وواحدها منها في شرب وواحدها منها  
ان واحدها منها في واحدها منها في الشعار والتفصيل خمسة الر في خمسة

وبما ان كل  
التعبير بالاماني  
الحكم فليس من حكم  
ومنه المثلث  
واما ان يثبت  
حكمات داخل  
منها على حكم  
فمنها من حكم  
السبوق من حكم  
سنة



وهو دبر وسنن وبرايم وجرد ستم منها الم في البقرة وال عمران والعنكبوت والروم ولقمان والسجدة والاسراء  
 وسنته حم في المؤمن والسجدة الثانية وزفر والذقان والجمانية والاحقاف وآيات الصفات فثلاثة في العز  
 منها قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وتقسيم على عيني وكل شيء نالك الا وجهه ومعنى وجهه ربك ويد الله فوق  
 ايديهم والسموات مطويات بيمينه على ما ولى في جنب الله ويوم يكشف عن ساني وهو العالم فوق عباده ونحن اقرب اليه  
 من جبل الوريد وفي الغنم افلا تبصرون فاصد بكل شئ محيوطا ربك ويا ربك عند ربك من دون العدد  
 لو انتم وجه الله وهو محكم اليكم لكنتم ولغنت فيه من روج مستقر نلكم ايها الثقلان اعدوا لوز السموات والارض فوجوه  
 يومئذ ناضرة للرب بها ناضرة فان هذه كلها مشايها وتقت عليها من كتب التفسير وقال الامام محمد بن الحسن  
 جميع الاسماء الثمانية مثل الرحمة الغضب الجبار والكر والاسهنة كذا وقع في القرآن على انه مشتق بها من والي الحكم  
 اقلني انه لم يكن الاطلاء على علمه لاحد سوى العدا ولا فقال لبعض الناس ومنهم المعترلة والشاخصي بعلم الراسخون  
 في العلم تاويله والذين يجب الوقف على قوله تعالى الا الله بل يكون العبارة ح الا الله والراسخون في العلم قوله  
 تعالى يقولون امنا بما يحال عن قوله تعالى والراسخون وعليه رواية مجاهد عن ابن عباس ان قال ان من يعلم تاويله  
 انما ابي حاتم عن الضحاك انه قال الراسخون في العلم يعلمون تاويله اذ لو لم يعلموا تاويله لم يعلموا تاويله من منسوخ  
 ولا صلوات من حرامه وذنب الاكثرون من العمارة والتابعين واتباعهم من اجد هم خصوصاً اهل السنة  
 والحنيفية الى انه يجب الوقف على قوله تعالى الا الله حتى يكون الراسخون في العلم خابرين عن علمه بليل بعض الظن  
 الصحيح ويقول الراسخون في العلم امنا به وبعض قراءة اخرى وان تاويله الا الله وبعض اخرى الراسخون  
 العلم بدون الواو وعلى هذا الوجه كلها يكون الراسخون جملة مستانفة وايضا يدل عليه رواية الحاكم عن ابن  
 مسعود ورواية البيهقي عن سبيرة عن النبي عليه السلام انه قال كان الكتاب الاول ينزل من باب واحد  
 على حرف واحد وينزل القرآن من سبعة ابواب على سبعة احرف زايد وامر وحلال وحرام وحكم وميثاقا  
 فاسلموا احلالا وحراما وافعلوا ما امرتم به وانتهوا عما نهيتهم عنه وسعبروا بما مثاله واعلموا بحكمه وامنوا بميثاقه وقولوا  
 امنا بكل من عند ربنا وسوى ذلك احاديث كثيرة يدل على عدم اطلاع الله انجيل وذكر في التوضيح ان ذنبه على الله  
 ان ينزل القرآن حيث جعل انبلاء المشايها من خط الزايفين والافراد بحقيقتنا سم العجز عن دركها خط الراسخون  
 بهذا المقام ان يكون قوله تعالى ربنا لا ترمنا فلو بنا بعد اذ بهيتنا سوا الا للعصاة عن الزيادة العاصي وذكره اللغوي  
 الى انباء المشايها من الموقر لصاحبه في الفتنة والفضالة واعتزف عليه صاحب التعليق بما لا يخفى على الراسخين

في العريضة ان الملايحي ان يقول واما الراشون في العلم ويعلم من الغنائم الضبابية شرح الكافية ان المقابل  
لانا السابقة مقدر في الكلام كانه قيل واما الذين لم يسم في قلوبهم زفير فيتبعون المحكمات ويردون اليها القضا  
فان قلت فما الفائدة في انزال المشابهات فالجواب ان في انزالها ابتداء للراشدين وذهب عن متمناهم فكما ان  
الجاهل سبى بالتعلم جبراً على خلاف هواه كذلك العلماء يبتلون بالنوقف على اعتقاد حقيقة المراد على خلاف متمناهم  
الذي هو الموصى بزيادة علم كل شيى وبذلك هو عند المتقدمين واما المتأخرون فكلما عابوا فساد الزمان حيث يكمل  
بعض الملازمة ايات الصفات على ظاهر معانيها التي يلزم منها الجبهة والمكان والعمرة له تعالى وكون آدم عين  
روح المد وغيره وعابوا ضعف اعتقاد الانام من الشرايع افتوا بجواز تأويلها بما يعانى تخرج الايات عن الطقاي  
الفاسدة وتوافق عقايد اهل السنة التي عليها الصحابة والتابعون على ما ضرب في بعض كتب الاصول فقالوا مثلاً  
نفت في من روى اي روح مخلوق المدور السموات والارض اي منور السموات ولا رضى المد فوق ايديهم اي قدرته  
فوق قد تم وجه المد اي ذات المد وجاء ركب اي مركب الرحمن على الركن استوى اي استوى على الركن مكان سئل  
على كل شيى على ما فطنت في جنب المد اي في جوار رحمة وقرب حضرة وفي انفسكم افلا تبصرون اي اياته في انفسكم  
دون ذاته في ذواتكم وهكذا القياس في البواني وكذا ايات لون المقطعات وان لم يلزم من ترك تأويلها ما يلزم  
من ترك تأويل ايات الصفات فقالوا مثلاً في آية الف المد ولام جبرئيل وميم محمد يعني ارسل المد جبرئيل  
محمد بالقران والالف انا واللام المد والميم علم يعني انا المد علم وكذا القص يعني انا المد افضل من الحي والباطل  
وكذا الكر يعني انا المد ارى وكذا الكعبص الكاف من كريم والباء من باء والياء من حليم والعين من عليم  
والصاد من الصادق وكذا طه قيل انه قسم بطهارة اهل بيت وقيل ان الطاء طلب الغزاة والباء بهر الظلمين  
وقيل غير ذلك وكذا هم قيل ان الطاء من ذي الطول وسين من العذوس والميم من الرحمن وكذا حم  
عشق الحار والميم من الرحمن والعين من العليم وسين من العذوس والكاف من القاهر وكذا ان اذ مفتاح  
اسمه نور وناصر وكذا في انه مفتاح اسمه قادر وقاهر وهكذا القياس في البواني والمفسرون سيما قاضي البصير  
قد ذكر في بيان حروف المقطعات كلاماً طويلاً بين فيه سر الرابعية وخوايد غريبة ومذاهب عديدة فطالعها ان  
شئت وبالجمل ما من مشابهة في القرآن سواء كانت حروف المقطعات او ايات الصفات الا وقد اولد المنفعة  
من الحنفية تأويلها بظلالها بيننا وبين الشافعي وطلع لذلك صرح صاحب المدارك بان معنى قوله تعالى يعلم  
تأويله وما يعلم تأويله الحي الذي يجب ان يحل عليه الا المد وحده وصرح ايضا هو وقاضي البصير جميعاً بان من

ع  
يبتغي العلم  
الراشدين  
والمتأخرين  
المتقدمين  
المتأخرين  
في الصدر الاول  
في الصدر الثاني  
يقولون تأويلها  
بأنه خير  
فلا وجه لاختصاص  
منه

علوه تعالى الامم المشرقة بما استأثر الله بعلمه لقيام الساعة وفروجه الدابة والرجال وامثال ذلك لانه لا علم  
 بها لاحدا مما لا قطعاً ولا غناً وان اعمت النظر لم تجد من قول المجتهد وغيره خلافاً في المعنى من وجه آخر  
 لان الاجتزاف في التفسير المحكم والمتشابه بالمعنى الخاص وغيره قد جعل كلامها بالمعنى الاعم كما مر وهذا غاية ما يتيسر  
 في تفسير المحكم والمتشابه من كتب السلف ولم يسبق احد الى مثل هذا التحقيق والتدقيق تامل وانصف في  
 مسئلة تفضيل البشر على الملائكة وجواز تلحق الكفار فيها بينهم قوله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا  
 والابراهيم وآل عمران على العالمين ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم  
 قوله تعالى ان الله اصطفى ال على تفضيل البشر على الملائكة وذلك لان الله تعالى صرح بتفضيل ادم  
 ونوح و آل ابراهيم وآل عمران على العالمين و ادم ونوح من الانبياء و آل ابراهيم وآل عمران ان كان  
 بعض تفسير ابراهيم ونفس عمران فابراهيم نبي وعمران غيره وان كان بعض ذرية ابراهيم وذرية عمران  
 فلا يخفى ان منهم انبياء ومنهم ليسوا كذلك وقيل آل ابراهيم اسماعيل واسحاق واولادهمادخل فيه الرسول  
 عليه السلام وآل عمران موسى ومارون ابنا عمران وعيسى ومريم بنت عمران وكان من عمرائين الف و  
 ثمان مائة سنة وبالجملة فيهم تفضيل الانبياء وغيرهم على تمام العالم والملائكة من العالم فظهر تفضيل البشر  
 على الملائكة ثم فيه تفضيل هوان رسل البشر افضل من رسل الملائكة ورسل الملائكة افضل من عامة البشر وعامة  
 البشر افضل من عامة الملائكة والمقصود من الآية بيان تفضيل البشر على جنس الملائكة لا الترتيب ان سلمهم افضل  
 من رسل الملائكة وعامةهم افضل من عامتهم وان كان رسل الملائكة افضل من عامة البشر كما ذكرنا في رسلهم  
 وكون البشر عامة فهو عام مخصوص ببعض لكنه يكفي لحكم لمن هو تفضيل البشر على الملائكة كما قال سعد الله  
 والدين وتمسك به القاضي ايضا وقد تبدل على تفضيل رسل البشر على رسل الملائكة بعض ادم وتعليمه  
 وجعله مسجوداً للملائكة وامثال ذلك وقالت المعتزلة وبعض الاشاعرة والفلاسفة بتفضيل الملائكة مطلقاً لا اعم  
 معصومون وابشرة مذنبون بالذات الحسية والشهوات النفسية ولقوله تعالى لمن يستكف المسبح ان يكون  
 عبداً لله ولا الملائكة المقربون فان اسلوبه التبري من الادنى الى الاعلى ونحوه من النصوص والجواب ان الكلام  
 هو النبي عن الذنوب مع كمال القدرة عليه وهم ليسوا من الهة وان الترتيب في الآية انما هو في كونه بلاه وام فان المسبح  
 غير ذي اب وهم غير ذي اب وام والكلام فيه طويل يعرف في علم الكلام وقوله تعالى ذرية بعضها من بعض  
 من بعض مبتدأ وخبر في موضع النصب في قوله تعالى ذرية بعضها من بعض متسلسلة بعضها من بعض

وموسى وارون من عمران وهو من بصير وهو من قابث وهو من لاوى وهو يعقوب وهو من اسحاق  
 عيسى ابن مريم بن عمران بن ماشان وهو متصل يهودا بن يعقوب وقيل بعضها من بعض في الدين هكذا  
 وقال الامام الزاهد واد بعضها من بعض وهذا شهادة من الله تعالى على لهاية نسب الانبياء ووفيه دليل  
 على انهم متكفرون صريحة على اى وجه يعتقدون فيما بينهم من النظم ووجه التمسك ظاهر بالتأمل في مسئلة فضيلة نبينا  
 عليه السلام على سائر الانبياء قوله تعالى واخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتم من كتاب واد  
 ثم جاءكم رسول مما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه قال اقررتن واتخذن على خذكم  
 اضري قالوا اقررنا قال فاشهدوا وانا معكم من الشاهدين فمن نولى بعد ذلك  
 فاولئك هم الفاسقون الامام انه قد تقررتين المسلمين ان نبينا عليه السلام افضل من سائر الانبياء وكثر  
 الكلام في بيان بطلان هذه الحكمة فقد تمسك اهل العقائد على ذلك من الاثار وبث الكثرة ومن قوله تعالى كنتم خير  
 امة اخرجت وذلك لان خيرة الامة فتكون خيرة من هم في دينه لان هذه الامة لما كانت خيرة من جميع الامة كان جميعها  
 من جميع الانبياء وكذا الكتاب المنزل عليه خير من جميع الكتب المنزلة عليهم وقد علم من انه ليس في القرآن آية تخل على  
 تفضيل نبينا عليه السلام صريحا وانما يدل عليه قوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس وقول نعم من هذه الآية المذكورة وهي  
 قوله تعالى واخذ الله الميثاق الآي مفضل نبينا عليه السلام صريحا على قول ذلك لان مضمونه ان الله تعالى اخذ من  
 النبيين ميثاقا بالي اتيكم كتابا وشريعة ليرشدا ان جاءكم مني من بعدكم في آخر الزمان يختم به النبوة وهو محمد رسول الله صلى  
 لا معكم من الكتاب والحكمة لتؤمنن به ولتقررنه وتقررنه انكم في زمانكم ثم قال الله تعالى اقررتن واتخذن على فلكم امرى اى  
 عهدي فقالوا اقررتنا ما نأخذه الله شهودا اى شهودا وبعضكم على بعضوا شهودا يا ايها اللائكة وانا ايضا معكم شاهد فم  
 اعرض بعد ذلك فاولئك هم الممتدون واذا كان هذا الحكم الانبياء كان الامر به اولى والمعنى انه اخذ الميثاق من  
 وامهم واستغنى بذكرهم عن ذكر الامة وبالمجمل لا شك ان ايمان جميع الانبياء بنبينا وقررتهم به انما هو تفضيل على سائر الامة  
 وهذا هو ميثاق آخر غير الميثاق الذى اوتى الله به على اقرار الرعية التى سئلت في سورة الاحقاف وانا لم تعرض  
 اهل العقائد لهذه الآية اما لانهم تخلوا عنه او لانهم راوا فيه تايلا آخر انهم ما ذكرته لانه يحمل ان يكون المراد من ميثاق  
 النبيين ميثاق اولاد النبيين كحذف المضاف كما قاله البعض يدل عليه قوله تعالى فام الامة فمن نولى بعد ذلك  
 هم الفاسقون لان الانبياء لم يعرضوا عن كلمة الحق اصلا وانا لا يعرضون ولا دهم وهم بنوا اسرائيل مثلا وكما لو اجم  
 المرادين بالنبيين تهكما لانهم كانوا يقولون نحن اولاد النبوة من محمد ويجهل ان يكون المراد ميثاق النبوة به

ويعتقدون في ما بينهم من النظم  
 ووجه التمسك ظاهر بالتأمل في مسئلة فضيلة نبينا  
 عليه السلام على سائر الانبياء  
 وكذا الكتاب المنزل عليه خير من جميع الكتب المنزلة عليهم  
 وقد علم من انه ليس في القرآن آية تخل على تفضيل نبينا عليه السلام  
 صريحا وانما يدل عليه قوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس  
 وقول نعم من هذه الآية المذكورة وهي قوله تعالى واخذ الله الميثاق  
 الآي مفضل نبينا عليه السلام صريحا على قول ذلك لان مضمونه ان الله تعالى اخذ من النبيين  
 ميثاقا بالي اتيكم كتابا وشريعة ليرشدا ان جاءكم مني من بعدكم في آخر الزمان يختم به النبوة  
 وهو محمد رسول الله صلى لا معكم من الكتاب والحكمة لتؤمنن به ولتقررنه وتقررنه انكم في زمانكم  
 ثم قال الله تعالى اقررتن واتخذن على فلكم امرى اى عهدي فقالوا اقررتنا ما نأخذه الله شهودا  
 اى شهودا وبعضكم على بعضوا شهودا يا ايها اللائكة وانا ايضا معكم شاهد فم اعرض بعد ذلك  
 فاولئك هم الممتدون واذا كان هذا الحكم الانبياء كان الامر به اولى والمعنى انه اخذ الميثاق من وامهم  
 واستغنى بذكرهم عن ذكر الامة وبالمجمل لا شك ان ايمان جميع الانبياء بنبينا وقررتهم به انما هو تفضيل  
 على سائر الامة وهذا هو ميثاق آخر غير الميثاق الذى اوتى الله به على اقرار الرعية التى سئلت في سورة الاحقاف  
 وانا لم تعرض اهل العقائد لهذه الآية اما لانهم تخلوا عنه او لانهم راوا فيه تايلا آخر انهم ما ذكرته  
 لانه يحمل ان يكون المراد من ميثاق النبيين ميثاق اولاد النبيين كحذف المضاف كما قاله البعض  
 يدل عليه قوله تعالى فام الامة فمن نولى بعد ذلك هم الفاسقون لان الانبياء لم يعرضوا عن كلمة  
 الحق اصلا وانا لا يعرضون ولا دهم وهم بنوا اسرائيل مثلا وكما لو اجم المرادين بالنبيين تهكما لانهم  
 كانوا يقولون نحن اولاد النبوة من محمد ويجهل ان يكون المراد ميثاق النبوة به

لا الميثاق من النبيين كما قيل وكذا ذكره الكشاف والبيضاوي ولا نعلم بأخذ الميثاق من الانبياء فقط بل انما  
 من الانبياء على تصديق نبينا عليه السلام كذا اخذه من نبينا على تصديقه سائر الانبياء ويكون الشرع  
 حينئذ هو الاطلاق للكفار لان العداوة بين الانبياء ولا منازعة لهم فيها منهم بل اخذ من سائر الانبياء الميثاق بانهم تصدقوا  
 بان نبينا ياتي من بعدنا حتى صادف دينا ياتي الى يوم القيمة واخذ من نبينا الميثاق بان الانبياء المتقدمين كانوا  
 صادقين في تبليغ احكام الشريعة ما مورين لا يفعلون ما يفعلون من الهوى النفسانية وان يكن ومنهم منسوخا  
 بديني ويدل على هذا المعنى قوله تعالى في هذه الآية ثم جاءكم رسول مصدق لما كنتم و قوله تعالى في سورة الاحزاب  
 واخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وابراهيم وموسى وعيسى ابن مريم واخذنا منهم ميثاقا غليظا  
 الى اخره على تقدير ان يكون المراد من الميثاق بتصديق كل منهم الاخر وما ان يكون المراد به الميثاق لوجوب كلمة  
 على الكفار كما قيل ان المذكورين في هذه الآية اولي العزم وقد وعدهم الله تعالى بتبليغ الاحكام وارثا والامام هو العهد  
 الاخر ولهذا قيل ان عهده الله كلها فتمم عهده على جميع ذرية آدم عليه السلام بان عهده بوجوبية عهده اخذه  
 على النبيين بان يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه وعهده اخذه على العلماء بان يميزوا الحق ولا يكتفوه وذكره في تفسيره  
 تعالى ونقضون عهد الله من بعد ميثاقه وهذا العقد رغم المقصود ثم لا بد من بيان وجه اعراب الآية محمد بن  
 الامام في الامام التوطيع لان اخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف وفي التو من لام جواب القسم وكلمة ما يجوز ان يكون متضمنة  
 بمعنى اشترط وحينئذ التو من ما ومسدس جواب القسم والشرط جميعا ويجوز ان يكون موصولة بمعنى الذي  
 آتاكمه التو من به وقرحة لا آتاكمم بالسر على ان الامام جارة وما بمعنى الذي اى اخذ الميثاق لاجل  
 الذي آتاكموه وجاءكم رسول مصدق لادامته اي اخذ الميثاق لاجل اتياني اياكم بعض الكنايات والحكمة  
 ثم لمجيء رسول مصدق لما كنتم وقرى ما بالاشديد بمعنى حين او على ان اصله من اناي لاجل من ما آتاكمم  
 فخذ احد اليمانيات فصار لا وقرى ما فاما آتاكمم بالالاء والنون جميعا في مسئلة الامن حيث ائتمركم  
 فرضية الحج قوله تعالى فيه آيات بينات مقلكم ابراهيم ومن حمله كان امنا والله  
 على الناس حجة النبيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن العالمين  
 هذه الآية مجامعة لبيان الامن حيث ائتمركم وبيان فرضية الحج اما الاول في قوله تعالى ومن حمله كان امنا ولكل من سبر  
 اول الآية فمؤله تعالى فيه آيات بينات فمزيد راجع الى البيت المذكور سابقا هي الكلمة وقوله ثم مقام ابراهيم خبر متعلق بمحذوف  
 اى فيها مقام ابراهيم ويدل من الآيات بل البعض من الكنايات على ما اختاره القائلون من عطف بيان الآيات اى في البيت على ما ظاهره

على قدره الله تعالى وتلك العلامات مقام ابراهيم ومع اذ مفرو وتم عطف بيان الجرم لاشتماله على معنى الكثرة  
لان في مقام ابراهيم ايات كثيرة وذلك لما ظهر شأنه وقوة دلالة على قدره العبد تعالى ونسبة ابراهيم عليه السلام  
من تأثيره في حجر اولاد ان اثر القدم في الصخرة آية وغوص فيها الى الكعبين آية والانه بعض الصخرة ودون البعير  
آية والبقاء ودون سائر آيات الانبياء آية هذا اذ اجعل قوله تعالى ومن دخله كان آمنا كلاما على حدة واما اذا  
عطف على قوله تعالى مقام ابراهيم وجعل من حيث المعنى تابعا تانيا لا كآيات وعيد مقام ابراهيم آية واحدة ومن دخله  
كان آمنا آية اخرى فيصير كانه ذكر لفظ الجرم وبديهة بشيئين وسكت عن الثالث من قبيل قوله عليه السلام حسب  
الى من دنياكم ثلثة الطبيب والنساء وقرعة عيني في الصلوة ايماء الى عظم الآيات الباقيات وتلك الآيات  
الباقيات كلها هي امارات القلوب اليها ودعوة العين من ايمانها حضور ارواح الاولياء في كل ليلة للجزم حولها  
وتحيز من قصد تحزبها وعدم جلوس الطيور على ما قبلتها وهذا اذا قرئ آيات ميتات بلفظ الجزم وان قرئ آية حية  
كما قرأ ابن عباس وأبي ومجاهد وابو جعفر فلا شك ان مقام ابراهيم وحده عطف بيان لها من غير تأويل على ما في الكشاف  
ثم السبب في اثر القدم انه لما ارتفع بنيان الكعبة وضعف ابراهيم عن رفع الحجارة قام على هذا الحجر فخاصت فيه قواه  
او انه جاء زائرا من الشام الى مكة فحالت له امرأة اسماعيل انزل في غسل راسك فلم ينزل فجاءته بهذا الحجر فوضعه  
على شفة اليمين فوضع قدمه عليه او انه قام بعد الغزاة من بناء الكعبة لئلا يناسر الحج هذا خلاص ما في الزايد  
وقد ذكر القصص في البقرة بالطول وجوه والطبها وفي الكشاف والمداير الاولان فخط وفي البيضاء والاول فخط  
والآمال من ذكر الآية في هذا المقام ان قوله تعالى ومن دخله كان آمنا وان محمدا لكما مثل ان آمن من النار  
او آمن من الجرام والبرم وغيره ولكن لاكثر من على ان معناه من دخله الجاهلية يصير آمنا من القتل والغارة ومن  
دخله الاسلام يصير آمنا من الحدود والعصا على ما قال الامام الزايد فيهم من طاهر ان من حج في غير الحرم ثم اتى  
الى الحرم لم يقتل فيه بل يكون آمنا من القتل عندنا وعند الشافعي يقتل فيه وهذا الاختلاف جني على اختلاف ميثاقه  
ذكره ابن الاصول وهو ان قوله تعالى ومن دخله كان آمنا عام باق على عمومته عندنا فكان قطعا وعند الشافعي عام مخصوص  
بعض اخره وبيان ان من عليه فصا صافي الطرف مثل قطع اليد وغير ذلك اذ دخل في الحرم والنجي اليه يؤخذ منه ذلك في البيت  
بالاتفاق وكذا من حج في الحرم واستحق القتل لغيره بالاتفاق فاشافعي من نعم ان اثنين العورتين مخصوصتان من قوله  
تعالى ومن دخله كان آمنا ثم قاس عليهما من حنى فغير الحرم واستحق القتل فالنجي اليه حيث قال يقتل فيه ايضا  
وتمسك بنجر الواحد ايضا وهو ما روى انه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان حنظلة تعلق باستار

والكعبة بعد الزاد فقال فقلوه ونحن نقول ان كل الصوابين يستلزمان خصوصية للنفس لم يتناولهما المصنف  
ما كان مناديا ولا ولا ثم خصه لان مفهوم النفس هو ان من جنس في غير الحرم ثم التجي الى الحرم ودخل فيه بعد الجنابة فكان  
الذات ولم يتناول لمن جنس في عين الحرم ولا لكونه من الطرف ففى الصورة الاولى وان كان ذلك الرجل داخل  
الحرم بعد الجنابة ملكته من الذات واما القصص في الطرف والطرف في حكم الاموال والنصر لم يتناول لكونه آمن  
الطرف وفى الصورة الثانية انا يقتل لانه ليس بداخل في الحرم بعد الجنابة واما الجنابة وقعت بعد الدخول فلما كان  
ثلاث الصور ثان غير مخصوصين فالمرى ان تكون الصورة المقيمة للشافعي باقية على ما اقتضاه النص فليحرم الدم  
برودة او زنا او قطع الطريق او خصاص او الخ لايقتل ولا يؤذى ولكن لا يلطم ولا يسقى حتى يفطر الى الخروج ويؤديه  
قوله عزى الله عز وجل فطرت اقل الخاطب ما مسسته حتى يخرج منه وعند الشافعي يقتل لاهل من القياس وخبر الواحد و  
النجى ما ذكرناه لا يقال ان ضمير من دخل راجع الى البيت فكيف يكون داخل الحرم آمن ابل ينبغي ان يكون داخل  
البيت وعده آمن لا غير كما هو مذموب لغير اصحاب الشافعي لانا نقول ان ثبت جنس آخر وهو قوله تعالى اولم ير واما  
جعلنا حراما آمننا فلا فصل بين البيت وحرمه في كون كل منهما آمننا هكذا في حواشي البردوي وقد مر بان كون البيت  
او المسجد او مكة او الحرم آمننا في سورة البقرة واما بيان فرضية الحج ففى قوله تعالى وسعد على الناس حج البيت من استطاع  
فيما معنى ان الحج والعمرة كلاهما كانا مندوبين ولا نزل قوله تعالى سعد على الناس حج البيت من استطاع وجوزعت العمرة  
مندوبية على حالها فيفهم من هذه الآية ان الحج فرض لكل المطلقا بل علم من استطاع اليه سبيلا واختلفوا في استطاعة  
السبيل فعند الشافعي هو الزاد والراحلة وسئل النبي عليه السلام عن استطاعة السبيل ففسر بالزاد والراحلة وعند  
مالك هو صحة البدن والقعدة على المشي والكسب الذي يصل منه الزاد والراحلة وعند امامنا الاعظم صحة البدن  
والقعدة على الراحلة مجموعا بشرط بل من الطريق ايضا هكذا قال القامى الابل وصاحب الحجة وقال صاحب الكشاف  
وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استطاعة الزاد والراحلة وكذا عن ابن عباس وابن عمر وعليه اكثر العلماء وعن  
الزبير على قدر القوة ومذهب مالك ان الرجل اذا وثق بقوته لزمه وعند ذلك على قدر الطاقة وقيد الزاد  
الراحلة من لا يقدر على السفر فقد يقدر عليه من الراحلة له ولا زاد وعن الضحاك اذا قدر ان يواجر نفسه فهو  
مستطيع هذا كلامه وينبغي ان يعلم انه يشترط في الزاد والراحلة ان يكون ذاهبا وارجعا جميعا ويكون فاضلا عما  
يدعها الى عياله للفقير الى عين عوده لان النفقة حق مستحقة للمرأة وهي العبد مخدم على حق الشرع ويقتضى في  
الراحلة ما يكثرى به شئ محمل او راس فاعل وان النبي عليه السلام وانفسه استطاعة الزاد والراحلة فقط

لكن يكن ان يثبت على صحة البدن وامن الطريق ايضا من الالية كما اشار اليه صاحب الهداية حيث قال اولاد كل واحد  
 صحة الجوارح لان العجز ووجوبها لازم وقال احرار لا بد من امن الطريق لان الاستطاعة لا يثبت ووجه ثم قيل هو شرط  
 الوجوب حتى لا يلجأ طلبه الايصاء وهو مروي عن ابي حنيفة وقيل شرط الاداء دون الوجوب لان النبي عليه السلام خسر  
 الاستطاعة بالزاد والراحلة لا غير الكلامه وان في هذا المقام اشكالا وهو انهم شرطوا الوجوب في الحرية والبلوغ وتكفلوا  
 بوجوبه عليه السلام ابا عبد الله عشرين ثم اعتمد عليه حجة الاسلام وابا بصير عشرين ثم بلغ عليه حجة الاسلام وكذا شرطوا  
 الزوج او الحر للمرأة بقوله عليه السلام لا تحن امرأة الا معها محرم والنصر كان عام من هذه الفتوات كما يشير اليه قوله  
 تعالى من استطاع اليه سبيلا بعد قوله تعالى وعلى الناس به لانه فهم من ان كل من استطاع اليه يجب عليه الحج حر كان  
 او عبدا غير اقلان وبالغارح لا كان او امرأة غفيرة انعام خروجه لبعض افراد به بالحديث فيكون فنيا فينبغي ان يكون  
 الحج واجبا لافضل الاله وقم فيه شعبة تامل والنصف وقال الامام الزاهد ان العبد اذا ذكر الحج مقر وانا بالناس فكل موضع مثل  
 قوله تعالى واذن في الناس بالحج وقوله تعالى من حيث افاض الناس وقوله تعالى واوجعلنا البيت مثابة للناس قوله تعالى  
 والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس موافقة لعل الخليل وغيره ولكن خص بهذه الآية بقوله تعالى استطاع اليه سبيلا يعني  
 الزاد والراحلة ولا يكون ثم ما من من جهة السلطان وخوف الطريق والى وغيره ذلك ان الفقير اذا حج يكون عن حجة الاسلام  
 كالجحفة في حق القروي اذا قدم المصلي يوم الجمعة وان المعتزلة تنسكوا بالالية على كون الاستطاعة قبل الفعل لانه شرط لا بد  
 من سبقه قلنا نحن ان القدرة الحقيقية لا بد ان يكون مقارنا للفعل لا موقفا لابيقي زمانين والمذكور في الآية هو من يحج  
 سلامة الاسباب والآلات ولا نزه عن كونه مقدا وتفصيله في علم الكلام وذكر اهل الاصول ان قدرة الله على ان قدرة الله ممكنة  
 لا ميسرة لان الميسرة انما تقع بخدم ومراكب واللوان لا يركب واحد وزاد قيل فانه اقل ما يقدره فلو ملك المال  
 كان الوجوب باقيا كما في صدقة الفطر على ما هو شان القدرة الممكنة ويرد عليه ان في القدرة الممكنة يمكن توهم العجز  
 دون تحققه فلما اوجبوا الصلوة على من ادرك جزايسير من الوقت لتوهم استداده بوقف الشمس كان السليمان  
 مع انه نادى فلان يجب الحج ما شياهم غلبة وقوعه كان اولي واجلب عنه بان في الصلوة يظهر شرته في وجوب  
 القضاء بخلاف الحج فانه لا قضاء فيه هذا ما قالوا ثم روي انه لا نزل قوله تعالى ولعل على الناس اخذوا جميع النبي عم  
 الناس فخطبه وقال ان الله كتب عليكم الحج فحجوا فانتم به طلة واحدة وهم المسلمون وكفرت به خسر طلل قالوا  
 لانهم من سوا النبي اياه ولا يخفى فشرل قوله تعالى ومن كفر فان الله غني عن العالمين اى من حجب فرضية الحج وهو قوله  
 ابن عباس والحسن وعطاء وبجوزان من الكفران اى ومن لم يشكر ما انعمت عليه من صحة الجسم وسعة الرزق

وحيث ان يقال  
 ان الصفة  
 انما هي  
 المستطاعة  
 بالزاد  
 والراحلة  
 لا غير  
 الكلامه  
 وان في  
 هذا  
 المقام  
 اشكالا  
 وهو  
 انهم  
 شرطوا  
 الوجوب  
 في  
 الحرية  
 والبلوغ  
 وتكفلوا  
 بوجوبه  
 عليه  
 السلام  
 ابا عبد  
 الله  
 عشرين  
 ثم  
 اعتمد  
 عليه  
 حجة  
 الاسلام  
 وابا بصير  
 عشرين  
 ثم  
 بلغ  
 عليه  
 حجة  
 الاسلام  
 وكذا  
 شرطوا  
 الزوج  
 او  
 الحر  
 للمرأة  
 بقوله  
 عليه  
 السلام  
 لا  
 تحن  
 امرأة  
 الا  
 معها  
 محرم  
 والنصر  
 كان  
 عام  
 من  
 هذه  
 الفتوات  
 كما  
 يشير  
 اليه  
 قوله  
 تعالى  
 من  
 استطاع  
 اليه  
 سبيلا  
 بعد  
 قوله  
 تعالى  
 وعلى  
 الناس  
 به  
 لانه  
 فهم  
 من  
 ان  
 كل  
 من  
 استطاع  
 اليه  
 يجب  
 عليه  
 الحج  
 حر  
 كان  
 او  
 عبدا  
 غير  
 اقلان  
 وبالغارح  
 لا  
 كان  
 او  
 امرأة  
 غفيرة  
 انعام  
 خروجه  
 لبعض  
 افراد  
 به  
 بالحديث  
 فيكون  
 فنيا  
 فينبغي  
 ان  
 يكون  
 الحج  
 واجبا  
 لافضل  
 الاله  
 وقم  
 فيه  
 شعبة  
 تامل  
 والنصف  
 وقال  
 الامام  
 الزاهد  
 ان  
 العبد  
 اذا  
 ذكر  
 الحج  
 مقر  
 وانا  
 بالناس  
 فكل  
 موضع  
 مثل  
 قوله  
 تعالى  
 واذن  
 في  
 الناس  
 بالحج  
 وقوله  
 تعالى  
 من  
 حيث  
 افاض  
 الناس  
 وقوله  
 تعالى  
 واوجعلنا  
 البيت  
 مثابة  
 للناس  
 قوله  
 تعالى  
 والمسجد  
 الحرام  
 الذي  
 جعلناه  
 للناس  
 موافقة  
 لعل  
 الخليل  
 وغيره  
 ولكن  
 خص  
 بهذه  
 الآية  
 بقوله  
 تعالى  
 استطاع  
 اليه  
 سبيلا  
 يعني  
 الزاد  
 والراحلة  
 ولا  
 يكون  
 ثم  
 ما  
 من  
 من  
 جهة  
 السلطان  
 وخوف  
 الطريق  
 والى  
 وغيره  
 ذلك  
 ان  
 الفقير  
 اذا  
 حج  
 يكون  
 عن  
 حجة  
 الاسلام  
 كالجحفة  
 في  
 حق  
 القروي  
 اذا  
 قدم  
 المصلي  
 يوم  
 الجمعة  
 وان  
 المعتزلة  
 تنسكوا  
 بالالية  
 على  
 كون  
 الاستطاعة  
 قبل  
 الفعل  
 لانه  
 شرط  
 لا  
 بد  
 من  
 سبقه  
 قلنا  
 نحن  
 ان  
 القدرة  
 الحقيقية  
 لا  
 بد  
 ان  
 يكون  
 مقارنا  
 للفعل  
 لا  
 موقفا  
 لابيقي  
 زمانين  
 والمذكور  
 في  
 الآية  
 هو  
 من  
 يحج





لا بد يكون ذلك عليه فرض من ويسمى ذلك محسباً ولم تعرض لامثال هذه المباحث احد من العقول مثل ما تعرض اليه  
على الهدى في كتابه الفارسي المسمى بخرقة الكوك فمن اراد الاطلاع عليها عليه صرح اليهم ذكر وادته الا ان يكون  
ذلك تحت فدية وان لا يكون موجبا للفتنة والفساد وزيادة الذنوب كما مر به في المواقف وبطل عليه قوله عليه السلام  
فان لم يستطع في الحديث السابق ولعلهم بهذا قالوا ان الامر باليد الى الامر وباللسان الى اللسان وبالقلم الى القلم  
وان لا يسأل الفضل كذا ولا الفعل كذا لانه تجسس منه عن لقوله تعالى ولا تحسبوا صرح به في المواقف ايضا وان لا يصر  
بالا يفعله بنفسه ان كان لا يشته طوعه على جميع الشرع بل على هذا الامر فقط لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا لم  
تقولوا ما لا تفعلون ولقولنا انما امرون الناس بالبر ونفسون انفسكم وانتم تقولون الكتاب فلا تفعلون امثال  
ذلك فان اردوا ان يامر بالمعروف وينهى ان يامر او لا على نفسه نعم على عباد والمغالة وحشية كما يدل عليه قوله تعالى  
فما انفسكم وابلحكم نأمر قوله تعالى وانذر عشيرتكم الاقرين نعم على غيرهم صرح به في بعض الرسائل ولكن قال تعالى  
في تفسير قوله تعالى انما امرون الناس بالبر ونفسون انفسكم الامر بدخول الواعظ على تركية النفس والاقبال  
عليها بالحكمة ليقوم فتيقن لا من الغاشق عن الواعظ فان الاخلال باحد الامرين الامر به لا يجب الاخلال  
وايضا قال جوفه التفسير قوله تعالى ولكن منكم من اتى بالبر والمعروف يكون واجبا ومذوبا على حسب الامر  
والنهي عن المنكر واجب كل للجميع لا كمنكر اشهر مرام والظاهر ان الغاشق يجب ان ينهي عما يكره لانه يجب عليه تركه  
والحكمة فلا يستطع ترك احدهما وجوب الاخر هذا القلزم صرح به كل ذلك مما حسب الكشف وذكر ان شرط النهي ان يعلم  
الناهي ان ما يكره قبيح وان لا يكون ما ينهي عنه وانما وان لا يغلب على ظنه ان المنهي يزيد في منكراته وان النهي لا  
يؤثره وان شرط الوجوب ان يغلب على ظنه وقوة المعصية وان لا يغلب على ظنه ان المنكر لحقته مفسدة عظيمة وان الامر  
هو لكل مكلف وغير المكلف اذ اهم بغير غيره منه كالصبيان والمجانين ينهي عن المحرمات لعدم الاعتبار كما يامرون  
بالعملية لذلك هذا حاصل كلامه وذكر صاحب الله ارك ايضا انه ينبغي ان يكون عالما بطريقة وترتيب قامة فانه يبدأ  
اولا بالسهل واللين والتواضع حتى يوترفيه فان لم ينتفع ثم في الى الصعب الا ترى انه كيف قال الله تعالى اولاً في  
مسئلة النبي فاصليوا بيننا من كل امرئ فاعلموا وبما بحث طويل مذكور في الكتب وبالمجلة فخرية الامر بالمعروف والنهي  
عن المنكر مما لا شبهة فيه ثبت ذلك بالآيات والاجاديب وعليه انعقد الاجماع واما قوله تعالى يا ايها الذين امنوا  
عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا هنتم فلا يدل على عدم وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لانهم قد هنتوا  
بان هذه الآية انما نزلت في حق صحابة اجابوا بان جميع الكفار يعني ان الكافرين جميعا اذ لم يؤمنوا بغيركم كمن

اذا هتديتم بالنسك في حق من يكون الامر بالمعروف ونه عن المنكر واجب الا نقول فيه كلاما عجيبا حيث قال من عجيب  
 قول تعالى يا ايها الذين امنوا عليكم النفسك الآية اذا اوله منسوخ و قوله تعالى عليكم النفسك لا يعزكم من فعل واخره تاسخ  
 وهو قوله تعالى اذا هتديتم لان الاول لاول على نفي الامر بالمعروف والاخر يدل على ثبوت اذ منعه اذا هتديتم بالامر  
 بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يخفى ركاكة دعوى التسخير ههنا على من لا يفرق بين ما في علم الاصول اذ شرط ان التسخير  
 ان يكون كلاما مستقلا من خارجا عقيدة وقال الامام الزاهد في ابواب الصديق هذه الآية وقال يا اصحابي لا يعزكم هذه  
 الآية في ترك الامر بالمعروف فان الله تعالى قال اذا هتديتم ولم يقل اذا علمتم او صحت من جملة الالهية الامر  
 بالمعروف وهذا الكلام احسن التفسير فيه وهو التفسير وقال صاحب الكشف انه ليس لكم انكم الامر بالمعروف بل التمسك  
 به من يتأسف على الكفر والفسقة بالكفر والمعاصي بحيث يذكر معانيهم ليدعون ابن مسعود ورضان زنا ليس اليوم بل  
 يومك ان ياتي زمان تامرون فلا يقبل منكم فم عليكم النفسك ومنه عن ابي ثعلبة الخنسي هذا حاصل ما فيه وكذا قوله تعالى  
 فذكر ان نفع الذكرى لا يبدل علو انتفاء الامر بالمعروف وقت عدم النفع لانه ايضا في قوله تعالى ان الكفار  
 منسوخ اذا شرط علم وفاق العادة او ان معنى من عدم نفع الذكرى لهم وان يبعث قدامهم في كتب التفسير وغيره  
 والله اعلم في مسئلة ان الاجماع حجة وان نبينا عليه السلام افضل من غيره وان الامر بالمعروف واجب قوله تعالى  
 كنتم خير امة اخرجت للناس تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون  
 بالله تعالى قال الامام الزاهد نزول الآية في شان مالك بن النصف وروى ابن يهود اليهوديين قال لهما ابن يهود  
 ابي بن كعب ان ديننا خير من دينكم ونحن افضل منكم فانزل الله تعالى هذه الآية ليعلموا انهم احسن منكم في علم الله  
 في الامور المحفوظة خيرة امة او في الامور السابقة كورين بالكم خيرة امة او انتم خيرة امة في الحال اخرجه لنا من اى لانبيا المشبهين  
 على دعوتهم او لكفا افعالهم او لكونهم من عتبة تامرون بالمعروف اى بالابان بحمد القرآن او بحكيم الطامات وتنهون عن  
 المنكر اى عن الكفر وسائر المعاصي وتؤمنون بالله اى بدينهم بالابان بالعباد بحكمهم ورسوله وكتبه بالابان  
 بالله متضمن لجميعهم لو لا اذ الابان بالعباد كلها الابان وانما اخر الابان ومن جهة التقديم اليها بالفضل وان امرهم  
 بالمعروف ونهائهم عن المنكر لاجل ايمانهم بالله قال لا يبدل على خيرة الامة ولا شك ان ذلك كما فهم في الدين فيستقيم  
 خيرة نبينهم الذي هم في دينه كالنبي اله قول من قال مشحولا ادعى الله واعيننا الطاعة ما كرام الرسل كما اكرم الامم  
 هكذا قالوا ويدل ايضا على فضيلة الامر بالمعروف وذلك ظاهر من تسكب به الامام في الاسلام البرزوى وغيره  
 على كون اجماعهم حجة لانه من ثمرات خيرة امة في الدين وقال القاضي الاجل ويستدل بهذه الآية على ان اجماعهم حجة لانها

يقتضي كونهم امرين بكل معروف يمين عن كل منكر اذا الام فيهما الاستغراق ولو اجمعا على لطل كل امرهم على ذلك  
ذلك في الكلام وقد مضى في هذا الباب في بيان التوجه الى العتبة في سورة البقرة والآية المحركة في ذلك هي التي  
سورة النساء وسباني مع جميع الاحكام مشتملا مفعلا في موضوعه الشارح الله تعالى في مسئلة سورة الرواد الام  
لا يخرج من الايمان بالذنوب الكبر وان يضره الذنب وان الجنة وان يخرج من الايمان بانه تعالى يا ايها الذين  
امنوا لا تأكلوا الربوا اضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون ه واتقوا النار التي  
اعدت للكافرين واطيعوا الله والرسول في حقكم فمؤمنون جملة ما سبق له هذه الآية هو ان كل  
الربوا حرام فاقول في كل ليلة صلوا ان واطيعوا الله والرسول في تحريمه ومنه قوله تعالى اضعافا مضاعفة واحد  
على حسب ما ذكر في المراك والكشاف وهو ان كان الرجل منهم ذابلم الدين اجهل بقول انا ان تقضي حتى اوترجوا وزيدني  
الاجل والذي يغنيهم من الحسبي والبعضا وان المضاعفة فوق الاضعاف وهو ان كان الرجل يربى ويضعف في  
الدرهم الى اصل معين ثم يزيد في الدرة بزيادة اخرى حتى يصير تلك الدرهم الاضعاف مضاعفة بزيادة الاجل وعلى كل  
تقدير لما قيد به اجزاء على عاداتهم والافهم حرام مطلقا غير مقيد بمثل هذا القيد والامام الزاهد ذكر المفسرين جميعا بالتفسير  
وقال ان الاخر قول سعيد بن جبير وعبد الرحمن بن عوف وعائشة رضي الله عنهن وانه قيل نزلت في اهل طائف كانوا يعرضون  
الدينم بالمرءين نبيا لهم عن تناول واستحلاله وبالجملة مسئلة الربوا وان كان ثبت من عبارة النفر وكنتبا غير  
مقتبودة لنا اوفد مذكورة فيما سبق واما المقصود بها مسائل اخر التي تغنيهم من الغارة النفر منها ما استدل اهل  
السنة ان المؤمنين لا يخرج من الايمان بالذنوب الكبر لان الربوا ذنب كبير ومع ذلك خالف بعدم اكله لاهل الاجناس  
قال يا ايها الذين آمنوا اعملوا ان الايمان باي مع كل الربوا كذا ذكره التفار في وغيره ومثله قوله تعالى وان طائفة  
من المؤمنين اقتتلوا الآية كما سبكر في موضوعه ان شاء الله تعالى ومنها ما ذكر في المراك والزاهد في ان هذه الآية  
رد على المرجية في قوله لا يضرهم الايمان ذنب ولا يعذب بالنار اصلا او قد وعد الله المؤمنين بان النار المعدة  
ان لم يتقوه في اجتناب محارمها وهذا قال ابو حنيفة ه هي اخوفاية في القرآن ومنها ما ذكره التفار في غيره ان كل  
تعالى في بيان الجنة والنار اعدت للمؤمنين واعدت للكافرين يغنيهم عن ان الجنة والنار مسجودتان الا ان مخلوقا  
لان لفظ اعدت فعل تام وزمانه الاصل هو الزمان الماضي والاصل في الكلام الابقاء على اصل معناه ما لم يتغير  
ما لم وما ما ذهب اليه المعتزلة من انها تخلقتان يوم القيامة غير موجودين الان مستدلين بوجوه تعالى ان كل  
الآخرة بخلقها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا فيقولون لا يستدل لان مقتضى تفسيره في الراسين

المتقين واؤخا لهم فيها لاستحقاقها في ذلك الزمان لان الظاهر ان الجبل بحسب التعبير وضيمه البارز مفعول الاول والظاهر  
 مفعول الثاني لا بحسب الخلق المتعدى المفعول واحد وهذا ما اوردوه الفاضل النجاشي في الجواب عن ان خلاص الظاهر ولم  
 استدلوا بآخره كونه مع اجوبتها في كتب الكلام فان قلت او انما قلت في كتابي بعد ان قلنا في الجواب عن اكثر اقطار المتغير  
 في معاملة الكافرين فعلم من ذلك بعيننا ان الجنة موعودة للمتقين والنار موعودة للكافرين فبالا بالسلام على الملك البكر  
 اهو في احد ما بين الدارين ام في الاخرى قلت فقد قرأنا في اهل السنة والجماعة انه يدخل في النار اولاً ويدون فيها  
 العذاب بعد الموت ثم يخرج منها ويدخل الجنة ولا بأس بان يكون الشيء معداً للواحد ويشترك فيه غيره تبعاً لما في  
 بالوات معدة للمتقين وان كان يدخلها العصاة والعبيان والمجانين وكذا النار معدة للكافرين وان كان يدخلها  
 غيرهم فتركب البكرة انما يدخل في النار حال الكافرين محبوبة وفي الجنة تبعاً للمتقين فضلاً ان كان معنى المتقين من بقي الشرك  
 والمعاصي جميعاً ولما ان كان معناه من بقي الشرك فقط فيدخل في الجنة لصلها وان كان آخر الامر كالمجرم في الدار كما  
 الاوفاً فقد ذكرنا حاشية النجاشي ان الجاهل سمي حسنة ثم سباً لكن ما لهم الى الجنة او الحلال المشركين والذين  
 ما توافي زمان فترة من الرسل على اختلاف الاقوال وقد ذكره الصفي سورة الاعراف مع قصة اصحابها على ما ينبغي  
 انشاء الله تعالى في مسئلة تعليم العلم وان خبر الواحد محجة قوله تعالى **وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ**  
**لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكُونُ مَكْنُونَةً فَوَيْدُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِ نَبَاتًا طَبَيِّتًا فَبَيِّنُوا مَا**  
**يَتَشَوَّرُونَ** \* الام في البيضة جواب القسم الذي ناب عنه قوله تعالى **وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ** وهو بيضة  
 عند اكثر حكاية النجاشي لهم وقرآن كثير وعرو وما سمع في رواية ابن عباس بالياء لانهم غيبوا النبذ وراة الظاهر  
 ترك الاعتداد وعدم الالتفات والمعنى اذكر وقت اخذ الله ميثاق اهل الكتاب اى علماءهم لبيضة اى الكتاب للناس  
 ولتكونه فبيدوه اى الكتاب او الميثاق وراة ظهورهم يعني طرحوه وتركوا العمل به اثره وراة ثنائاً قليلاً اى جوازه  
 فبيدوا ليشتركون اى يختارون لانفسهم هذا مضمون الآية قالوا وهو دليل على انه يجب على العلماء ان  
 يبينوا الحق للناس ويعلموا وان لا يكونوا من مشايخنا لغرض فاسد من تسهيل على الظلمة والطيب لنفسهم  
 او الجسر منفعة او رغبة اذ به لا يجل بالعلم وفي الحديث من كتم علماً عن اهل الجمل لمجاهد من النار صرح  
 في الدار كما وعي على هذا ما اخذ الله على اهل الجبل ان يعلموا حتى اخذ على اهل العلم ان يعلموا امرج  
 به في البيضاوى وذكر صاحب الكشاف والامام الزاهد فيه انما راها ايضا بالجملة اوجب على العلماء  
 التعليم وعلى العامة العمل بمقتضاه تدل على ان خبر الواحد محجة حتى العمل وان لم يكن

ع سب  
 وهو قول محمد بن  
 القاسم الجليلي  
 ان يكت على علمه  
 ولا يجادل ان يكت  
 على جملته ان المتقول  
 واذا اخذ العلماء  
 الذين اؤتمروا بقوله  
 فاستدلوا بالذكر  
 وقول النجاشي  
 اخذ الله على اهل  
 ميثاقاً ما علموا به  
 ثم فادوا اية على  
 الزاهد في قوله  
 انى ارجى المدح  
 عندك بعد الكتب  
 وقال والمدح ان  
 سبب العلم

كذلك في حق العلم كذا اورد في السلام وغيره وان قيل انه يوجب العلم ايضا او لا يوجب العلم ايضا لان العمل به لا يوجب العلم  
 مستحق لقوله تعالى ولا تقف على ذلك يا ايها الذين آمنوا فليست بالبرهان القاطع بل هو متبع بالبرهان بطلان ما لا يوجب العلم في سبيل القاطع  
 ووجه الواجب كذلك اذ في باب العقيدة اواز في باب البرهان وشهادة الزور وسبب في هذا الباب آية اخرى في  
 سورة براءة ان شاء الله تعالى هذا هو تمام الآيات التي في سورة آل عمران محمد صلى الله عليه وسلم في قوله  
 محمد واكر فتشبهوا في سورة البقرة في سبعة نكاح اربعة والواحدة من الزواجر والعدان من قولها  
**فَانْخَفَتُمْ اَنْ تُقْسِبُوْا فِي الْبَيِّنَاتِ فَاَنْتُمْ مُطْلَقَاتُ الْبَيِّنَاتِ كَذِبٌ** **فَاِنْ خِفْتُمْ اَنْ لَا تَعْلَمُوْا اَوْ اَحَدٌ اَوْ مِمَّا مَلَكَتْ اَيْمَانُكُمْ ذَلِكُمْ اَدْنٰى اَنْ لَا تَقُوْلُوْا**  
 بهذا الآية في نكاح اربعة الزواجر ونكاح واحدة حين عدم العدل اما الاول ففي قوله تعالى ان خفتن ان لا تعلموا  
 ونقص في نزوله في قول محمدا في رواية كثيرة والآل من كل من الاقوال صحة نزول الجزاء الذي هو قوله  
 تعالى فالتكلم على الله الذي هو قوله تعالى وان خفتم منها ما قبل ان العرب كانوا بعد نزول آية البينة يخرجون من اموال النساء ويخرجون  
 من الزنا فترى فيهم الآية فكانه قيل فان خفتم عدم النكاح في حوز البينة فوالله اننا ايضا فالتكلم على ما قبل انكم من النساء  
 ولا تقولوا احوال الزنا ونكاح المهرات من النساء مثل الامهات والبنات وغير ذلك وعلى هذا التقدير مع طلب  
 لكم ما حصل وانما البينة على التعميم لان البينة من مات ابريم وكانوا غير الخين ذكور او انما انهم جميعهم وفيه بطلان  
 البينة فاهم جميعهم لا غير وهذا في الشريعة واما في اللغة فبطلان في الناس من قبل البينة وفي البينة من قبل الامهات  
 سواء كانوا بالخيرين او لا ومنها ما قبل ان الرجل يجد بنية ذات مال وجمال فيزوجه باسبابها عن غيره فربما اجتمعت  
 عند عشرة من خفاف الضعفين ان يظلمن جفوف من قبل لم ان خفتم ان لا تعلموا في البينة اي في الضعفاء من البررة  
 فعلة رغبتهم وضور شهبونين ونقصان عقلهم فالتكلم على ما قبل انكم من النساء الكمال رغبتهم وشهبونين وعقلهم  
 هذا التقدير البينة في الآية جميعهم بنية بمعنى الامانات فقط ومعنى ما قبل انكم من النساء الكمال رغبتهم وشهبونين وعقلهم  
 طابت الثمرة اي ادرت هذا الخط ولوجود الطر عن قوله لطلب فلفظ النساء ايضا يشعر بالبا لغيره فكان اقيم قوله  
 تعالى من النساء مقام قوله من البائنات لان النساء غير البينة لان الرسل غير البينة وبهذا التوجيه اقرب مع قوله  
 الجزاء بالنسبة بدون التقدير ومنها ما قبل ان العرب كانوا يخرجون من اموال البينة ولا يخرجون من الامهات  
 في النساء مع عدم العمل بهن فيقول لم ان خفتم الجور في حق البينة فوالله اننا ايضا فالتكلم على ما قبل انكم من النساء الكمال رغبتهم وشهبونين وعقلهم  
 والتكلم على ما قبل انكم من النساء الكمال رغبتهم وشهبونين وعقلهم فالتكلم على ما قبل انكم من النساء الكمال رغبتهم وشهبونين وعقلهم



انى الزوجات لانه اياها واجب بشئ من الطبيعى النفس فمذروه وكلاهما حال كونهما لا اتم فيه مبالاة ولا ذنبه  
 الطبيعى السلام او بنيا في الدنيا لا مطالبة من بنى في العقب بل يتبعه صرحه في الدارك وما صفتان من بنوا الطاعة ممدود  
 اذا كان سابقا لا تنقبض فيه احييتا مقام المصدر او وصف المصدر اى الملا بيا او جلا صلا من الغيرة اى كله وهو  
 ومرتضى وانا قد غفنا من النسبة الى الجملة بحسبه والضمير في منه اجماع الى الاليتا والصدق المفهوم  
 من الصدقات او طار مجرى اسم الاشياء كانه قيل طين عن شئ من ذلك واما قال طين ولم يقل ومن يكون  
 اشعار الى ضيق المسلم في هذا الباب بان الغسر البهية ليست بخافية لم يكن فيه طينة لغس ومجبة قلبه روى ان ابا  
 كاتوا يشاءون ان يرجع لحدسهم في شئ مما ساق الى امرأة فمزلات الآية كذا في البضاوى وقال الامام الزيدانية  
 لم يرد بقره طوره الاكل وحده لانه ربان ما ياكل وربا كان ما لا ياكل وربا كان وبنافى ذمة الزوج فتمية المرأة  
 قبل التقدير واما المراد استباحة لطيب قلبها واما ذكر الاكل لانه معظم المتناغم وان معنى قوله بنيا مبالاة شفاء لاوه  
 فيه غلام فيه ولا تبعة ولذا قال على بن ابي طالب اذا اشتكى احدكم وجع الاطباء فليبال المرأة شيئا من صدقاتهم ليستتر  
 عسلا ويشرب به ماء المطر فيجعل بعد النبى والمرضى والشفاء في العسل والمبارك وهو ماء المطر واذا ارادوا منبى  
 ان يودى صدق امرأة ثم تب المرأة منه ليكون نفقة العجم الطيب ارضى بقبوله وليسقط الدين عن ذمته وقال صاحب  
 الكشاف قالوا ان ذمته لم تطلب منه بعد البهية علم انه لم تطلب عنه نفسا وايدى باروى عن الشعبي وغيره كما هو دونه  
 واما قال عن شعبي ولم يقل فان طين لكم عنها بعثا لهن على تقليل الموهوب وروى عن الليث بن سعد لا يجوز  
 تبرعها الا باليسر وعن الاوزاعي لا يجوز تبرعها ما لم تكد او تقم في بيت زوجها سنة ولعله ليد المعنى اى تقليل الموهوب  
 وبعضه ذكر الضمير في مزدون منها وقال رب ما يوفى على قوله فكلوه فيكون بنيا مبالاة ابتداء كلام للدعاء بذلك  
 ما في التفاسير وقد ذكر الفقهاء احكام بهية المهر قبل القبض وبعده وقيل الدخول وبعده التفصيل من غير تعرض للآية  
 للطالب في مسئلة او ازال الى السفهاء والصغار ايتان طويتان بها قوله تعالى وله ثلثون الف الف  
 امواكلم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها وكسوتهم وقولوا اليهم قولا معروفا  
 وابتلوا النيام حتى اذ بلغوا النكاح فان اسستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم  
 ولانما كوتها اسرا فاولدوا وان يكرهوا ومن كان عينا فليستعفف ومن كان فقيرا فليقل  
 بالمعروف فاذا دفعتم اليهم اموالهم فاشهدوا عليهم وكفى بالله حسيبا عطف  
 سبق لمانان ايمان ان الصغير او السفيف او كان لهما اموال يجب على اولياهما ان يحفظوها تحت ايديهم



ولا يتركها تحت تصرفها فاسم التفتيح والملك وعلية ان يعطيهما قدر الرزق والكسوة ولا يجوز للولي ان تصرف  
في ذلك المال لحي نفسه اذ كان فقيرا فانه يجوز له الاكل قدر الضرورة فان بلغ الصغير وظهر منه الرشيد حال كونه غير  
سفيه فخطى الولي ان يدهم جميع امواله اليه ويشهد على ذلك شأدين هذا هو الايتيم اذ علمت انا في امر  
الايتيم لفظ لفظهم ايراد ما فيها من بدين الفقير فتقول لا تاتوا اسفها راسوا لكم خطابا للولي الذي مع الصفة  
الاموال وفي اضافة الاموال الى الطالبين فوجبه ان احدهما هو المرحوم ان يكون على ظهره وحيد لم يكن الابية مامخ فيه  
وبو اتمه فله قوله تعالى التي جعل لكم قياما واسفها الاولاد والازواج وانما سمو اسفها استحفاا لعظيم ذنبها  
لجعلهم قواما لانفسهم لا لتوتوا الاولاد والازواج اسفها واموالكم التي جعل الله لكم قياما لا بذكركم ومعاشا لا بملككم  
والمعنى كمنه نبي لكل والمكان يتعد الى ما حوله البعد من المال فيعطى امرأة واولاده ثم ينظر الى ايديهم علموا نص من القاضي  
صاحب الكشاف ويؤيده ما روى ان رجلا وفي ماله الى امرأته فوضعت في غير حق فانزل الله تعالى هذه الآية تأويلها  
ونسبها عن اصناف المال ويدخل تحتها الاولاد والازواج وغيرهم من الاجانب والاقارب وعن ابن عباس اسفها من  
وذلك لغير الامام الزاهد في تفسيره والثاني وهو الاصح المقصود به ان معناه اموالهم التي اضيفت الى الطالبين  
فلا يسهل الحافظة لان الاولياء يطونها بمسكونها فالمعنى ولا تاتوا اسفها للبذرين الذين ينفقون المال فيما  
لا ينبغي ولا قدرة لهم على صلاحه والتصرف في اموالهم التي جعل الله لكم قياما اي من حشر ما جعل الله لكم قياما  
به القاضي البضا ويؤيده ما روى انه انزلت آية النبي في اكل مال اليتيم اغتوا عن ذلك وقصدوا ان يدفعوا  
الى اليتامى اموالهم فنهتهم الله عن ذلك في هذه الآية لان المراد منه الابتاء في الصغير والسفيه وانا امر بالابتاء في قوله  
تعالى واتوا اليتامى اموالهم لان المراد منه الابتاء بعد البلوغ والعقل فلا تاتوا قسرها عنها وعن شبي ان قال لا تعط المرأة  
قالها وان قرأت التورية والابجيل والقرآن حتى ينزوجه ولا الصبي حتى يحل له نكاحه الزنا من نفسه والى اصل  
حينئذ انه يهزم من الآية انه لا يجوز دفع مال السفيه اليه وان كان عاقله بالفا وهذا القدر يكاف مما اتفق عليه المصنف  
مع ابي يوسف ومحمد ولكنهم اختلفوا فيما بينهم في شئ من ذلك عليه وهو الحجر اذ الحجر منه فاعترف الولي فابو صفيقة انما يرى الحجر  
على الصغير والمرفوق والمجنون فقط ولم يجوز الحجر على السفيه ولهذا قال لا يجوز الحجر العاقل البالغ السفيه وتفرقه في  
ماله جائز وان كان مبدرا منفسد التمسك ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة وذلك لان سلب لايه اهدر ادمية  
والحقه بالبهائم عليه ما في الباب انه يمين المال منه ولا يدفع اليه لان غالب السفيه البهائم والصدقات فذلك هو  
على اليد واما ابو يوسف ومحمد فلا يجوز على السفيه ايضا ويمتنع عن التصرف في ماله لانه مبدرا ماله بغيره فلا على الوجه الذي

يقتضيه العقل فخرج عليه نظره اعتبار بالصبي ومنه المال لا يفيد دون الحجر لأنه ربما يتلف بلسانه ما منمن من يده وكذا الحكم  
فيما بينهم أو اطلب غوايا المتكسب الحجر عليه قال أبو حنيفة لا يحجر عليه وقال لا يحجر عليه وكذا الاختلاف بيننا وبين الشافعي في الغاصبي  
وقال الشافعي في الغاصبين يحجر وقال مالك لا يحجر لاسيما في من قريب هذا كله في البداية وقوله في وارز قوم فيها  
واكسومهم إلى آخره أيضا خطاب للأولياء في حق السفهاء أي أعطوهم بأبياء الأولياء من أموالهم قدر الرزق والكسوة  
وقوله في قولهم معروف أي حنا جديده وهو تسلي خاطرهم بميعاد أو المال بأن يقولوا انكم ان صلحتم ورشدتم سلمنا إليكم  
أموالكم فإن قلت ما وجه قوله ارز قوم فيها ولا قالوا أعطوهم قدر الرزق والكسوة أو وارز قوم فيها لمعظم من لأن  
تعدية في الآية به قلت أما الأول فقد ليس عليكب خاطر أي انه ليكون اشعا بالارزاق أو دار المال اليهم وان كان بعد  
الرزق والكسوة لا ينبغي ان يعرفه في غير موضع بل المال على الأولياء ان يرزقهم ويكسومهم وما الثاني في ظاهره  
أي الكلام المفسر من ان لم يرزقوا حيث قالوا تحت قوله وارز قوم فيها والكسوم واجعلوا مكانا للارزاقهم وكسومهم بان  
تتجروا فيها ويترجوا حتى يكون نفقتهم وكسومهم من الارباح لا من جلب المال فيها كلها الاتفاق والكسوة ويسمى لهذا ذكر  
في الفقه بغيرهم مما ذكر فيه خلافه وذلك لأنه لا كان مال سفية بحيث يخرج الزكوة منه وكذا ينبغي على الآية وزوجه  
كل من يجب ثلثه من ذوى رحمه كما قالوا فيمنع ان يمنع من ماله على نفسه بالطريقة الأولى لأن حق النفس مقدرة على حق  
الشرع وحق العباد وقال الامام الزاهد ابن معناه اعطوا المرأة قدر النفقة والمهر واعطوا الاولاد والهاشم ونفقة  
الغداة والعشي وقولوا لهم قولوا معروفوا وهو إلى جمعت المال لكم واما منسطر على شرف الموت ولا تعطوهم زيادة على  
قدر الحاجة لانهم يقولون عليكم على ما هو واجب الله تعالى حيث قال ولو بسط الله الرزق لعباده لبخا في الارض ولكن نزل  
بقدر ما يشاء هذا حاصل كلامه وهو مبني على التوجيه الأولى لقوله تعالى أموالهم على ما لا ينبغي وقوله تعالى وابتلوا الياس إلى قوله  
تعالى فادفعوا إليهم أموالهم نظمت ان قوله تعالى فان استسم سم قوله تعالى فادفعوا إليهم جملة شرطية مركبة من شرط وجزاء  
والجزم جزاء لقوله تعالى اذ ابغوا النكاح وهو من جزاء غاية تلحق وهي حتى التي ليعم بعد الحمل كما في قول الشاعر حتى ما وجله  
اشكوه فكان قيل وابتلوا الياس إلى وقت بلوغهم واستحقاقهم فم المال بشرط ان يأس الرشد منهم ليع لا ينبغي ان تدفعوا  
إلى الياس أموالهم حين بلوغهم امتحونهم واختبروا عقولهم فان ظهر منهم الرشد بعد بلوغهم حد النكاح بحث عرفوا اصلاح  
المال وتضييعه فادفعوا إليهم أموالهم وقال الامام الزاهد في هذه الآية ان ثابت بن رفاع مات وترك ابنا فادفعوا  
رسول الله صلعم وقال ان انجي مات وابنه يرم في حجرى فأى قد ير كل من ماله دمي اوفم المال اليه فسرلت وان الحكم  
بمنه الوطني والعقد وعلى كل تقدير هو كناية عن البلوغ وان في اختيار الياس قبل البلوغ وليلا على جواز ذلك للصبي

التجارة وقد صرح بالخير صاحب الدارك ايضا وفيه خلاف الشافعي وقدر وصاحب الهداية فيه دلائل كل من  
 الغريطين عقلية من غير نظر الى الآية والتفصيل ان ههنا ثلث اشياء الاول الابتلاء لليتامى والثاني بلوغهم  
 عدل الكفاية والثالث ايتناس الرشد منهم فالابتلاء مذكور في قوله تعالى وابتلوا اليتامى واشتغل في نفسه وعند  
 الشافعي معناه واختبر بهم قبل البلوغ بثبوت احوالهم في صلاحهم الدين والابتداء الى ضبط المال حسن التصرف فيه  
 وعندنا هو ان يدفع اليهم ما يتصرفوا فيه حتى يتبين حالهم فيايجب منهم كذا قالوا ولعله هو المشاء للاختلاف في  
 جواز اذن الصبي للتجارة وفي الحديث ان ذلك الاختيار للرجال بالفعل وصيانة الاموال ووقايت البيم وارشاد  
 ولتسار بالاعزل وترتيب ما في البيوت والبلوغ بالحيف والجبل والانزال وبذا العلامة فان لم توجد هذه العلا  
 فيه عند السن فعند الشافعي وابي يوسف ومحمد وهو رواية عن ابي حنيفة خمسة سنة من سنه الحبل من الرجال والمرأة  
 وعندنا ثانيا عشرة سنة للرجل وسبع عشرة للمرأة لقوله تعالى حتى يبلغ اشدّه واشد الصبي ثانيا عشرة كذا قال ابن عباس  
 لكن لما كان نشوء الاناث وادراكهن سرع نقصنا في حقهن سنة واولى المدة في ذلك للرجال اثنا عشر وللنساء  
 تسع سنين كما عرف في الفتحة آيتناس الرشد مذكور في قوله تعالى فان اتهم منهم رشدا وفيه ايضا خلاف فقال ابي يوسف  
 ومحمد والشافعي ان المدة تعالى على دفع المال بايتناس الرشد فادام لم يونس من الرشد الحقيقي بعد البلوغ لم يدفع اليه  
 الا ان كان لم يونس منه اصلا لم يدفع اليه ابد اعلا بظاهر الآية ولان عليه المنع اسفه فبقى ما بقيت  
 المسألة وقال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا بلغ الغلام واولس منه الرشد يدفع المال اليه  
 البلدة وان لم يونس منه لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة فاذا بلغ خمس وعشرين  
 سنة يسلم اليه ماله وان لم يونس منه الرشد لان منه المال بطريق التاويل ولا يتاوب بعد هذه المدة فلا يزال  
 اذ هو مدة يمكن ان يصير المرء فيها جادا فان اولى مدة البلوغ اثني عشر سنة واولى مدة الحبل سنة اشهر فكون  
 في هذه المدة ابا فاذا ضوعف هذه المدة يصير جادا فائدة بالمنع بعد ما على ما عرف في الفتحة وفي  
 الكشاف وجه ذلك ان البلوغ عند ثمانية عشر سنة فزيد عليه ستم سنين لانه مدة معتبرة في تغيير  
 الاحوال قال عليه السلام مروم بالصلوة وهم ابنا سبع وهكذا قال القاضي وفي الدارك  
 ان تنوين رشدا يمكن ان يفيد رشدا مخصوصا وهو الرشد في التصرف والتجارة ويمكن ان يكون للتقليل  
 اي التسم طرفا من الرشد حتى لا ينظر به تمام الرشد ففيه دليل لابي حنيفة في دفع المال عند بلوغ  
 خمس وعشرين سنة فكانه جعل ادراك هذه المدة قايما مقام الرشد هذا ما فيه اخذه من الكشاف

لأن الشافعي  
 لا يجوز اذن الصبي  
 للتجارة فثبت  
 قبل البلوغ  
 احوالهم في صلاحهم  
 الدين والابتداء  
 الى ضبط المال  
 حسن التصرف فيه  
 وعندنا هو ان يدفع  
 اليهم ما يتصرفوا  
 فيه حتى يتبين حالهم  
 فيايجب منهم كذا قالوا  
 ولعله هو المشاء  
 للاختلاف في جواز  
 اذن الصبي للتجارة  
 وفي الحديث ان ذلك  
 الاختيار للرجال  
 بالفعل وصيانة  
 الاموال ووقايت البيم  
 وارشاد ولتسار  
 بالاعزل وترتيب ما  
 في البيوت والبلوغ  
 بالحيف والجبل والانزال  
 وبذا العلامة فان لم  
 توجد هذه العلا  
 فيه عند السن فعند  
 الشافعي وابي يوسف  
 ومحمد وهو رواية  
 عن ابي حنيفة خمسة  
 سنة من سنه الحبل  
 من الرجال والمرأة  
 وعندنا ثانيا عشرة  
 سنة للرجل وسبع  
 عشرة للمرأة لقوله  
 تعالى حتى يبلغ  
 اشدّه واشد الصبي  
 ثانيا عشرة كذا قال  
 ابن عباس لكن لما  
 كان نشوء الاناث  
 وادراكهن سرع  
 نقصنا في حقهن  
 سنة واولى المدة  
 في ذلك للرجال  
 اثنا عشر وللنساء  
 تسع سنين كما  
 عرف في الفتحة  
 آيتناس الرشد  
 مذكور في قوله  
 تعالى فان اتهم  
 منهم رشدا وفيه  
 ايضا خلاف فقال  
 ابي يوسف ومحمد  
 والشافعي ان المدة  
 تعالى على دفع  
 المال بايتناس  
 الرشد فادام لم  
 يونس من الرشد  
 الحقيقي بعد  
 البلوغ لم يدفع  
 اليه الا ان كان  
 لم يونس منه  
 اصلا لم يدفع  
 اليه ابد اعلا  
 بظاهر الآية  
 ولان عليه المنع  
 اسفه فبقى ما  
 بقيت المسألة  
 وقال ابو حنيفة  
 رضي الله عنه  
 اذا بلغ الغلام  
 واولس منه  
 الرشد يدفع  
 المال اليه  
 البلدة وان لم  
 يونس منه لم  
 يسلم اليه ماله  
 حتى يبلغ خمس  
 وعشرين سنة  
 فاذا بلغ خمس  
 وعشرين سنة  
 يسلم اليه ماله  
 وان لم يونس  
 منه الرشد لان  
 منه المال  
 بطريق التاويل  
 ولا يتاوب بعد  
 هذه المدة  
 فلا يزال اذ  
 هو مدة يمكن  
 ان يصير المرء  
 فيها جادا فان  
 اولى مدة  
 البلوغ اثني  
 عشر سنة واولى  
 مدة الحبل سنة  
 اشهر فكون في  
 هذه المدة ابا  
 فاذا ضوعف هذه  
 المدة يصير  
 جادا فائدة  
 بالمنع بعد ما  
 على ما عرف في  
 الفتحة وفي  
 الكشاف وجه  
 ذلك ان  
 البلوغ عند  
 ثمانية عشر  
 سنة فزيد  
 عليه ستم  
 سنين لانه  
 مدة معتبرة  
 في تغيير  
 الاحوال قال  
 عليه السلام  
 مروم بالصلوة  
 وهم ابنا سبع  
 وهكذا قال  
 القاضي وفي  
 الدارك ان  
 تنوين رشدا  
 يمكن ان يفيد  
 رشدا  
 مخصوصا وهو  
 الرشد في  
 التصرف  
 والتجارة  
 ويمكن ان  
 يكون  
 للتقليل اي  
 التسم طرفا  
 من الرشد  
 حتى لا ينظر  
 به تمام  
 الرشد ففيه  
 دليل لابي  
 حنيفة في  
 دفع المال  
 عند بلوغ  
 خمس وعشرين  
 سنة فكانه  
 جعل ادراك  
 هذه المدة  
 قايما مقام  
 الرشد هذا ما  
 فيه اخذه من  
 الكشاف

ثم تنوين يشترط ترتيب عليه مدة اعزى وهو ان يكون الآية معيشة حجة لنا على الشافعي فيما ذهب اليه من ان النكاح  
يجوز عليه وان كان مصلحا في ماله لانه قال صاحب البداية ولا يجوز على القاسق اذا كان مصلحا في ماله عندنا والغنى  
الاصل والطاري سواء وقال الشافعي يجوز عليه زجره وعقوبة عليه كما قال في المسقية ولهذا لم يجعله اهل الشافعية  
والهولاء عهده ولنا قوله تعالى فان استقم منهم رشد الآية وقد اوتس لو نعم رشدا فثبت ان النكحة المطلقة هذا العقد  
وهو لا يراد على ان الآية انما يكون حجة عليه اذا كان التنوين للتخيل او لا يخفى عليك انه ان حمل على المعنى الاول  
يصير ايضا حجة عليه لان المسئلة مفروضة فيما اذا كان القاسق مصلحا لانه وكلام صاحب الكشاف يدل على  
ان الرشيد عند التنبه الى وجوب التصرف وعند الشافعي الصلح في الدين لان الغنى مفسدة للحال  
وقوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم باسرها فاو بذرا ان يكبروا خطاب للاولياء ويزك كل اموال الدنيا ويحفظ اسرارها  
بذرا استعقب على انه حال لا يفعل له وان يكبروا في موضع المصداق الموضع جبري لاننا ناكل ما حال كونكم مسكينين  
وسبا درجن كبرهم ولا تاكلوا بالابل اسراركم وسبا دركم كبرهم يعني نعمون ان الدنيا اوكبر وانتم تجوز المال من يملكه  
في كل المال وتبادرون في فرائضه فلا تاكلوا ذلك لانه منته عن كذا في التفسير وقال الامام الزاهد ان قوله تعالى ولا تاكلوا  
الابل على انه يجوز اكل مال بعد البلوغ والكبر ولكن هذا اخبار على حسب العادة مثل قوله تعالى ولا تاكلوا  
فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا وقوله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف  
ببانه ظاهر وهو ان قسم الامر بين ان يكون الاولياء والاوصياء اغنيا وبين ان يكونوا فقرا فاما الاغنياء  
بالاستعفاف عن اكل اى طلب العفة عن ذلك والاحراز عه وجوز للفقر اكل بالمعروف وهو ان يأكل  
فوتا مقدرا محتاطا في اكله والآية وان كانت مثل نفس الاكل وحده ولكن عن ابراهيم ماسد الجوده ودار  
العورة كذا في المدارك وقال صاحب الكشاف والغني يأكل فوتا محتاطا في تقديره على وجه الاجرة او استغفرا  
على ما في ذلك من الاختلاف ولفظ الاكل بالمعروف والاستعفاف مما يدل على ان اللوم من مخالفتهم  
عليها وعن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا قال له ان في حجرى بيتا فاكل من ماله قال بالمعروف غير متاعل ماله ولو قال  
مالك بالقتل اكله ضرب به قال ما كنت ضاريا منه ولك وعن ابن عباس ان والي اليتيم قال له افا شرب  
من لبن ابل قال ان كنت تبغى خالتها وتلوط حوضها وتنجا جريها وتسقيها يوم در وما فا شرب غنسر  
مفرئسل ولا تاكل في الحلب معة يضرب بيده مع ايدهم فليأكل بالمعروف ولا يلبس كرامة فاقوتها وعن  
ابراهيم ولا يلبس الكتان والحلل ولكن ماسد الجوده وداري العورة وعن محمد بن كعب بن جهم تقدم البسمة ويزك

للفظ الجوهري  
لنفسه

مع  
فمنه  
ممنوع  
منه

منزلة الاجرة فلا بد منه وعن الشعبي ياكل من ما يقدر ما يعيش به وعنه كالميرة يتناول عند الضرورة وعن مجاهد  
يتلف فاذا ايسر ادى وكذا قال الآخرون وفي الزيادة ان قوله تعالى ليس ينعطف الذئب وان قوله تعالى ياكل  
بالمعروف اي بمقدار اجر المثل وعن ابن عباس معناه ياكل من مال نفسه بالمعروف حتى لا يجتار الى مال اليتيم وقوله  
تعالى فاذا وقضيت اليهم اموالهم فاشهدوا عليهم متعلق بما سبق اي فاذا وقضت بايها الاولياء اموال اليتامى اليهم فاشهدوا  
عليهم بانهم قبضوا فانه انفي التهمة واليمين والبعد من المحضومة وجوب الضمان بكذا القائل او قضي على ما في الكفاية  
ان اذا لم يشهد فادعى عليه صدق سوا اليمين عند أبي حنيفة واصحابه عند مالك والشافعي لا يصدق الا باليمين فكان  
في الاشهاد والاستحراز من وجه الخلف انتهى الى التهمة او من وجوب الضمان اذا لم يتم البينة في الظن  
وبالحمد فالا شهادا حسن ليلا يغضى تركه الى هذه الالفاظ لا واجب على ما نقره الامام الزايد ايضا في هذه التهمة  
والفرق اثبات خمسة الاولى منها في نسبه بعض ما كان في الجارية وشعرية الميراث وهي قوله تعالى للرجال  
حُصِيبٌ مِمَّا نَزَّلَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ حُصِيبٌ مِمَّا نَزَّلَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ  
مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ حُصِيبٌ مِمَّا نَزَّلَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ حُصِيبٌ مِمَّا نَزَّلَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ  
وخلع ذواته ام كسبه وثلاث بنات وما لا كثير فقررت فيه اجابته سويد وعرفته او قنادة وعرفته ولم يتركه  
لبنات الميت وذواته علم حسب ما كان في الجارية من انه اذا مات احد انصرف في مال وحدته من الرجال الطاهرين  
بالراح المحاربين للاعداء ولا يتركونه لورثته من الاطفال والنساء فجات ام كسبه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
في مسجد الفصيم فثابت البعدهما فقال عليه السلام رجعي حتى انظر ما يحدث البعدهما وجل فنزلت هذه الآية وهو مضمونها  
ان ليس الغايلة على ما قرئت من ان الرجال يستحقون الزكاة فقط بل للرجال نصيب حصته مما ترك والدهم  
واقرباهم ولللنساء نصيب حصته مما ترك والداهن واقرباهن نصيبا مفروضا اي مقطوعا واجبا لهم وهو مصدر  
موكدا وحال او مقبول عنه والضمير في منه يعود الى ما ترك وما قل بدل مما ترك لما داة العامل بالجملة فلما نزلت  
الآية بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم اليها رجلا وقال قل لا تعرف من مال اوس شيئا فان الله قد جعل لبن نصيبا ولم يعين  
حتى نزل التحيين في قوله تعالى يوصيكم الله على ما سياتي من بعد وهران للزوجة الثمن وللبنات الثلثين فلما نزل  
المتعين حكم عليه السلام به فاعطى ام كسبه الثمن والبنات الثلثين والباقي ابني العم كذا قال الفسره وانه قال القاضي  
البيضاوي وهو دليل على جواز تأخير البنا عن الخطاب وفي قوله تعالى نصيبا مفروضا دليل على ان الوارث لواء من  
عن نصيبه لم يسقط حقه وقال الامام الزايد وعموم اللفظ اعني الرجال والنساء بدل على لورث ذوى الارحام والآية

الثانية متصلة بهذه الآية وفيه بيان اعطاء شيء من التركة لليتامى والمساكين والى القربى الغير الوارثين  
وهي قوله تعالى **وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ**  
**مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا** معناه اذا حضر وقت قسمة التركة بين الورثة من ذوات  
الفروض والعصبة وذوي الارحام اولو القربى الغير الوارثين واليتامى والمساكين فاعطوهم قدر ائمه  
اي ما ترك او ما دل عليه العنينة وهو المعلوم وقولوا لهم قولا معروفا اي عذرا جليلا وعدة حسنا وقيل القول المعروف  
ان يقولوا لهم خذوا بالبرك الله عليكم وليتقلوا ما اعطوهم كلابمنا عليهم كذا في المداكر والبعضاوي وفي الكشاف  
وعن الحسن النخعي او زكنا الناس هم يحسمون على القرابات والمساكين واليتامى من العيدين يعنيان الرزق والنفقة  
فاذا قسموا الرزق والذهب وصارت القسمة الى الارضيين فبقوا شبه ذلك قالوا لهم قولا معروفا كما كانوا يقولون  
لهم بورك فيكم وقال الامام الزاهد عن ابن عباس ان كان المال كثيرا ايرضهم ليم وان كان قليلا اعتمد اليهم  
قال السدي ان كان الورثة كثيرا ارضوهم من القول المعروف وان كانوا صغارا ائذوهم قال ابن السكيت امرنا بالحق  
شي من التركة لغير الورثة معناه ان يكون تطييبا لقلوبهم وتهدى قلوبهم فبذلك يكون ذلك ندبا باقيا على مال والمان يكون  
واجبا في ابتداء الاسلام ثم نسخته الميراث كما قاله البعض اذ لا يبعد مثل وجوب هذا الخط في الشرع وقيل انه لم ينسخ  
ولكن تباهون انما نسخ في العمل كما في قوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقكم وكان في خواصها ايها الذين آمنوا اليست عليكم الجزية  
ملكتم ايالكم فبذلك اياه لم ينسخ ولكن تباهوا في العمل بها كذا عن ابن عباس رضي الله عنه في بيان النسخ تاملوا  
وبقره والآيات الثلاثة الباقية مذكورة بعد الفصل وفيها دليل على تعيين المخصص وقدر الميراث فالآية الاولى منها ذكر الميراث او  
بيان ما ترك الولد من الابوين فقال **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلرَّكَ لِرَكَ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ**  
**نِسَاءً فَوَرِثَتْهُنَّ مِمَّا تَرَكَ آبَاؤُهُنَّ وَآبَاؤُهُنَّ كَمَا تَرَكَ آبَاؤُهُنَّ وَآبَاؤُهُنَّ كَمَا تَرَكَ آبَاؤُهُنَّ وَآبَاؤُهُنَّ كَمَا تَرَكَ آبَاؤُهُنَّ**  
منه قوله تعالى **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلرَّكَ لِرَكَ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ** في شأن يات اولادكم وبذا اجمال الفصل بابعده وهو ان الميراث الذي  
ترك ولدا لا يخلو انما ان يترك ذكرا واشتى جميعا او احداهما فقط فان كان جميعا فكلها تخد من الميراث في قوله تعالى **لِلرَّكَ لِرَكَ**  
حظا لاثنين يعني حصته الذكر والامر والاثنين من اثبات سورة وقال لم يقبل الا اثنين مثل حظ الذكر او لا ينفق  
نصف حظ الذكر من انما يوديان سورة الاولى لتسوية فضل الذكر كما هو مذهب جمهور الفقهاء ولا ينفق كما لو الورثون الذكر  
دون الاناث وهو السبيل في رواية فقيل ليم نفق للذكر ان منوع ليم نصيب الاناث فلا ينفق في حقهن  
بحر من سموا قرابتهم من قرابة الذكر والمفعول للذكر منهم فخذوا العائد للعلم به كقولهم السمن من ان يدرهم

وهذا اذا كانا مجتمعين وان كانت البنات خلصا وحدهن فلا يلزم ان تكون واحدة او اثنتين او فوقهما  
 وقد بين الله تعالى حكم فوق اثنتين في قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فليكن اثنتان اي فان كن  
 البنات او الاوالد نساء اي خلصا ليس معهن ابن فوق اثنتين اي بالغيا بلعن فكل من مجموع اثنتان  
 مارتك ذلك المورث على حسب القسط والثالث الباقي قد يختلف احواله فبين حكم الواحدة في قوله تعالى  
 وان كانت واحدة فليها النصف اي ان كانت للبنات التي الصرة منفردة فليها نصف مارتك ذلك المورث  
 والنصف الباقي يختلف احواله وقوله تعالى فوق اثنتين خبر ثان للحال اوصف نساء اي نساء زائدات على  
 اثنتين وقوله تعالى واحدة قرئ بالرفع على كان التامة والنصب على الناقصة فهو اذ فوق اثنتين اي فان كن  
 نساء هكذا ذكرنا وقال صاحب الكشاف ان لا بعد في ان يكون الصغيران في كن وكانت مبيح ويكون نساء و  
 واحدة تفسيرها على ان يكون كان تامة وان وجه النعال قوله تعالى فان كن نساء باقبل بواحدة وان كان قوله  
 تعالى للذكر مثل حظ الانثيين مسوقا لبيان حظ الذكر لكن لما علم منه حظ الانثيين مع اخيهما كان كانه مسوق لهما جميعا  
 فيكون تقريرا لبيان حالة اخرى للبنات اعني كونهن نساء بخلصا لا ذكر فيهن ولا قبل رادة هذا المعلوم لم يقل  
 وان كانت امراة هذا خلص ما فيه ولم يبين الله تعالى حكم بنتين اثنتين فزوجتين في الآية ولهذا  
 اختلف فيها فان عباس رضي الله عنهما نزلها منزلة الواحدة في ان لمجموعهما النصف كما ان الواحدة  
 المنفردة كذلك تفسيره ونزلها منزلة فوق اثنتين في ان لمجموعهما الثلثين لان من مات وتلف ابنا وثلاث  
 فالثالث للبنات والثلثان للابن على مقتضى قوله للذكر مثل حظ الانثيين فاذا كان للبنات الواحدة ثلث  
 يكون لثنتين ثلثان ولان الله تعالى قال في آخر السورة في حق من ترك اختا واحدة فقط  
 ان امرأته ملك ليس له ولد وله اخت فليها نصف مارتك ثم قال في حق من ترك اخنتين  
 فخطا فان كانتا اثنتين فليها الثلثان مارتك فلما جعل للاختين ثلثين والبنات او فررحمة من  
 الاختين اجوا ان لم ينقصوا نصيبها عن من هو بعد منها ولان البنات لا وجب لهما مع اخيهما  
 الثلث فلا دلي ان يجب لهما ذلك اذا كان مع اخت اخسرى وكذا اللات اخرى تجب مع  
 اختها ما كان يجب لهما مع اخيهما فوجب لهما الثلثان هكذا في كتب التفسير الشريفة و  
 ان كان الابن منفردا وحده وان لم يكن مذكورا في الآية ولكن فيها وليا اعلى ان المال كله المذكور لانه لا جعل للبنات الواحدة  
 نصفه والحال ان للذكر مثل حظ الانثيين كان للابن نصف النصف وهو الكل ثم ظهر ثانيا في بيان ميراث المليون من الولد فقال

وَلَدَ بَوَيْهَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مَا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَرَثَةُ أُمِّهِ  
 فَلَدُ امَّةِ الثَّلَاثِ إِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَدُ قَدَمِ السُّدُسِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ نَحْوِي بِهَا أَوْ ذِيْنِ الْمَالِ كَمْ  
 وَمَا كَمْ لَمْ يَذَرُوا أَهْلَهُمْ أَقْرَبَ لَكُمْ نَفْعًا فَوَيْضَةُ مِنَ اللَّهِ إِنْ كَانَ عَلَيْهِمَا حِكْمًا طَوِيلًا  
 إِنْ الْمَوْرَثُ الَّذِي تَرَكَ أَبُو بَوَيْهَ أَيْ أَبَا دَاوُدَ لَا يَجْلُو أَمَّا إِنْ تَرَكَ مَعَهَا وَلَدَهُ أَيْضًا أَمَّا إِنْ تَرَكَ مَعَهَا وَلَدَهُ أَيْضًا  
 فَخُصَّ فِي قَوْلِهِ وَلَا بَوَيْهَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَلٌ مِنْ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ يَعْنِي إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ سَوَاءٌ كَانَ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى فَكُلُّ وَاحِدٍ  
 الْأَبَوَيْنِ السُّدُسُ مَا تَرَكَ الْمَوْرَثُ فَكَيُونُ لِمَجْمُوعِ الثَّلَاثِ وَالثَّلَاثَانِ الْبَاتِيَانِ بِتَخْتَفِ أُمُّهُمَا أَوْ تَرَى إِنْ أَوْ لَمْ يَكُنْ  
 الْوَلَدُ ذَكَرًا أَوْ نَفْسًا لِنَفْسِ الْأَبِ عَلَى السُّدُسِ وَإِنْ كَانَ أَنْثَى عَصَبُ الْإِصْبَاعِ السُّدُسُ وَالْكَلَامُ فِيهِ طَوِيلٌ وَتَأْخُذُ  
 الْبَدَلُ وَلَمْ يَفْعَلْ وَلَا بَوَيْهَ السُّدُسُ لِأَنَّهُ يُوْجِبُ إِنْ كَيُونُ السُّدُسُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا كَذَا لَمْ يَفْعَلْ وَلَا بَوَيْهَ السُّدُسَانِ لِأَنَّهُ لَمْ  
 يَعْلَمُ إِنْ السُّدُسُ بَيْنَهُمَا عَلَى السُّوِيَةِ أَوْ لَا أَحَدًا بِالْمُزِيَةِ مِنَ الْأَخْرِ وَكَذَا لَمْ يَفْعَلْ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَبَوَيْ السُّدُسِ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ  
 فِيهِ إِذَا ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَطْلُوبُ بَعِيْدٌ لَكِنَّهُ يَجِدُ فَايِدَةُ التَّفْصِيلِ بَعْدَ الْأَجْمَالِ كَذَا قَالُوا وَإِنْ لَمْ يَتَرَكَ مَعَهَا وَلَدًا فَلَمْ يَخْرُ  
 أَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا وَارِثٌ مِنْ أَخَوَاتِ الْمَيِّتِ أَمْ كَيُونُ ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرَثَةُ أَبَوَاهُ فَلَمْ تَكُنْ ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ  
 إِنْ لَمْ يَكُنْ لَمَيِّتٍ وَلَدٌ وَارِثٌ وَلَا أَخُوَةٌ وَكَانَ وَارِثُهُ أَبُو بَوَيْهَ فَثَلَاثُ ثَلَاثُ لَمْ تَذْكُرْ حَصَّةَ الْأُمِّ وَلَمْ يَكُنْ حَصَّةَ الْأَبِ  
 وَلَكِنْ يَعْنِي مِنْهُ إِنْ الْبَاتِيَانِ هُوَ الثَّلَاثَانِ لِأَبٍ وَيُسَمَّى بِذَآئِمَانِ مَرْزُوقَةٍ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ عَلَى مَا عُرِفَ فِي تَقْسِيمِ الْبَيَانِ  
 خَمْسَةً وَأَمَّا لَمْ يَتَقَيَّدْ بِهَذِهِ الْآيَةِ بِقَوْلِهِ مَا تَرَكَ لِأَنَّهُ لَا يَسِيرُ فِي هَذِهِ الصُّوَرَةِ الثَّلَاثُ لِلَامِ مَا تَرَكَ مُطْلَقًا وَأَمَّا هَذَا  
 إِذَا كَانَ وَارِثُهُ أَبُو بَوَيْهَ فَخُصَّ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهَا أَحَدٌ رَجَعَ الْمَيِّتُ أَمَّا إِذَا كَانَ مَعَهَا أَحَدٌ رَجَعَ الْمَيِّتُ فَخُصَّ بِمَعْطَايِهَا  
 مِنَ النِّصْفِ أَوْ الرَّبْعِ عَلَى مَا سَلَفَ ثُمَّ يَقْسَمُ الْمَالُ ثَلَاثًا ثَلَاثُ لِلَامِ وَالثَّلَاثَانِ لِلَابِ فَالثَّلَاثُ لِلَامِ حُ مَا بَقِيَ لِأُمِّهَا تَرَكَ  
 لِيَلَا يُوْدِي إِلَى حِطِّ نَفْسِ الذَّكَرِ مِنَ الْأُنْثَى مُتَدَلِّوَاتٍ الْأُمُّ وَتَرَكَتْ زَوْجًا وَأَبَوَيْنِ وَالْمُسْتَلْسِلِينَ  
 سَنَةً فَلَوْ اعْطَيْنَا الْأُمَّ ثَلَاثًا أَوْ لَا اعْطَيْنَا الزَّوْجَ النِّصْفَ وَالْبَاقِي لِلَابِ حَازَتْ الْأُمُّ سَهْمَيْنِ وَالْأَبُ سَهْمًا  
 وَاحِدًا فَيَنْقَلِبُ الْحُكْمُ إِلَى إِنْ كَيُونُ الثَّلَاثُ مِنْ حِطِّ الذَّكَرِ كَيْفَ فَالْحَاصِلُ إِنْ أَعْدَّ تَعَالَى تَرَكَ الْآيَةَ مُطْلَقًا لِيَكُونَ مُحْتَمَلًا  
 لِكُلِّ الْمُسْتَلْسِلِينَ وَهَذَا إِنْ الثَّلَاثُ لِلَامِ مَا تَرَكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا أَحَدٌ رَجَعَ الْمَيِّتُ وَخُصَّ بِالْمَيِّتِ وَخُصَّ بِالْمَيِّتِ وَخُصَّ بِالْمَيِّتِ  
 زَوْجِي الْمَيِّتِ وَالْمَفْسُورُونَ لَا يَقْدِرُونَ قَوْلَ تَعَالَى وَوَرَثَةُ أَبَوَاهُ بِقَوْلِهِ خُصَّ بِالْمَيِّتِ وَخُصَّ بِالْمَيِّتِ وَخُصَّ بِالْمَيِّتِ وَخُصَّ بِالْمَيِّتِ  
 تَعَالَى تَعَالَى ثَلَاثُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى مَا تَرَكَ كَمَا ذَكَرْتُمُ الْفَاوَالِدَ كَرَفَ الشَّرْفِيَّةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِهِ خُصَّ  
 وَأَمَّا زَيْدٌ قَوْلُهُ وَوَرَثَةُ أَبَوَاهُ تَنْبِيْهَا عَلَى إِنْ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ثَلَاثُ ثَلَاثُ مَا وَرَثَ سَوَاءٌ كَانَ جَمِيعُ الْمَالِ أَوْ لِعَصَبٍ



ابن عباس الثالث مما ترك ما روي على كل حال ولكن يلزم حينئذ تفصيل الانثى على الذكر الذي هو خلاف وضعهم في كلامنا  
 كذا في البصائر وغيره وعندنا في بكر الاصم ثلاث الاصم من الزوجة وثالث ما بقي من الزوج لانه لو جعلها من الزوج  
 لكانت جميع المال لزوجها على نصيب الاب لان المسئلة من ستة لاجتماع النصف والثالث فلزوج ثلثه وللام اثنا عشر  
 وللأب واحد فيلزم تفصيل الانثى على الذكر ولو جعلها ثلث ما بقي وهو واحد من الثلثة استوجب الاب اثنين من  
 جميعا بخلاف الزوجة فانه لو جعل للام معها ثلث جميع المال لم يلزم محظور لان المسئلة من اثني عشر لاجتماع الثلث  
 والرابع فاذا اخذت الزوجة ثلثه والام اربعة لبقى للاب ثلثه لكن لا يخرج حينئذ انه يلزم تفصيل نصيب الام على نصف  
 نصيب الاب ولا يلزم ذلك على مذهبنا فهو اولى كذا في الشريعة وان كان معها اخوة الميت ايضا فحكم في قوله تعالى  
 وان كان له اخوة فللام السدس يعني ان كان للميت اخوة وكان له ابواه ولم يكن له ولد فللام السدس فيعلم من  
 هذا ان الثلث الذي تسحقه الام بدون الاخوة تسحق حينئذ نصفه وهو السدس وقصير محبوبة في السدس والآية و  
 ان كانت مسوقة لبان حصه الام عند وجود الاخوة ولا يفهم منها ان السدس الذي سقط من الام يصير حينئذ للاخوة  
 ولكن نقل عن ابن عباس انهم يأخذون السدس الذي جرت عنه الام بهم انما يجبوها عنه لانه ذوه فان غير الوارث لا يجب  
 مع انه روي عن طاووس انه عليه السلام اعطى الاخوة السدس مع الابوين وعند الجمهور يستحق هذا السدس الاب  
 لان صدر الكلام يدل على ان الثلث للام والباقي للاب فبينا ايضا يكون السدس للام والباقي اعني الثلث  
 والسدس للاب والى جبهنا هو الوارث لكنه خارج مجرى بالاب ولهذا لا يورثون شيئا مع لئلا يعدم الام  
 واما طاووس فقد روي عنه انه قال لقيت ابن رطل من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس مع الام  
 وسأله عن ذلك فقال كان ذلك وصية لامي انا على ما في الشريعة ثم الاعيان والعلماني والاضيا في سواد  
 عندنا في الجب ومذهب الزيدية ان الاخوة للام لا يجبوها بخلاف غيرهم واختلفوا في معنى لفظ الاخوة ههنا فقال  
 الجمهور المراد بالاخوة هو ما فوق الواحد من الرجال والنساء وعند ابن عباس رضي الله عنه المراد به معناه الاصطلاح  
 الذي اقله ثلث من الرجال لانه جم مذكرة حتى لا تجب الام من الثلث اى السدس ما دون ثلث من الرجال  
 واحدا واثنين ولا الاخوة المخلص من النساء فان كان للميت اخوان من الرجال او ثلث اخوات من النساء  
 ترك الام الثلث على حالها عنده يدل عليه ما قال القاضي والجمهور على ان المراد بالاخوة عدة من ابنة من  
 يترعا بها الثلث سواء كان من الاخوة او الاخوات وقال ابن عباس رضي الله عنه لا تجب الام من الثلث  
 ما دون الثلث ولا الاخوات المخلص اخذنا بالظاهر في هذه اللفظة المذكورة في الشريعة ان ابن عباس رضي الله عنه

منه  
واضح على ما قلنا  
الفرقة الثالثة  
اسم اسم بولس  
مؤلفه ام موسى  
حيث قال ابن  
باجنا الرسول  
وجب الكلام  
ان يرد به علم  
السم الذي كان  
رويان احد  
واحد من  
وزن على ما  
منه من  
اولا باعنا الوان  
لا ندري الكلام

وقد نعت مضيب كل واحد في تركه صاحبه فلهذا نظر احدكم موت آخر فطعما للبراث هذا ما فيه وبه ثبت بيان الحكمة في  
كل من الابوين والاولد من الاثر على الايمان في قوله تعالى فربما من بعدكم ربكم اعدوا لا تعلمون  
منه يا مكرم الله ولغيركم على ما قال القاضي وبذا هو تمام الآية الاولى والاية الثانية مذكورة بعد ما ذكرنا من  
فيها اول بيان وانه الزوجه والزوجه كل واحد من صاحبه فقال ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان كنتم يكن  
لكن ولده فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها او دين  
ولهن الربع مما تركتم ان كنتم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم من بعد وصية  
توصون بها او دين \* وتفسيره واضم وهو انه لا يخلو اما ان تموت الزوجه ويترك الزوجه او بالعكس  
كل تقدير اما ان يترك الميت المورث ولدا او لا فالزوجه ان ماتت ولم تترك ولدا يرث زوجها النصف وان تترك  
ولدا يرث زوجها الربع والزوجه ان ماتت ولم تترك ولدا يرث زوجها الربع وان تترك ولدا يرث زوجها النصف  
فجعل ميراث الزوجه نصف ميراث الزوجه في النصف والربع مما على مقتضى قولنا في الذكر مثل خط الاثني عشر المراء  
من الولد المسمى والمثبت في الآية اعم من ان يكون واحدا او اكثر مذكرا او ماثلا واسطة او بواسطة اي  
ابن الابن وابن البنت وان سفل من ذلك الزوجه او من غيره ومن تلك المرأة او من غيرها وكذا المراء من الزوجه  
اعم من ان تكون واحدة او جماعة فتعني الآية ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان كنتم يكن لهن ولد ما تبي  
ذكر او ان كنتم من غيركم صلبا او اولاد الصلبي واحدا او اكثر فان كان ولدا يورث من الوجوه المذكورة فلكم الزوجه  
ما تركن من بعد وصية او دين ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولدا يورث من الوجوه المذكورة فلهن الثمن  
مما تركن من بعد وصية او دين وكذا ان كانت الزوجه واحدة تترك الربع او الثمن فكذا ان كانت اكثر من  
واحدة تشترك في ذلك الربع والشرع يذكركم في التفاسير والشرعية ثم شرع اخراني بيان مسئلة  
الكلاية فقال وان كان رجل يورث من كذا له او امرأته وله اخ او اخت  
فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء  
في الثلث من بعد وصية يوصي بها او دين غير مضاف وصية من الله والله  
عليكم حكيم \* وتوضيح ان قوله تعالى يورث بصيغة المجهول من المجهول اعني ورث وكلمة منه مقدرة اي  
يورث منه او المراء به الميت وهو موروث منه لا موروث ان الموروث هو المال فيورث حينئذ  
صفة الرجل وكلاية خير كان او يورث خيرا كان وكلاية حال ويحتمل ان يكون كلاية مفعول له

وكذا يحتمل ان يكون يورث من باب الاحمال فلم يرد في نكاح الوارث والكلالة على الاول من لم ينكر  
ولدا ولدا والدا اعني الموت وعلا الثاني قرابة ليس من جهة الولادة نفسها وعلى الثالث من سير لولده ولدا ولد  
اعني الوارث وهي في الاصل مصدر بمعنى الضعف سميت اولا القرابة المذكورة الضعفا نسبة قرابة الوارث  
ثم اطلق على الموت او الوارث بمعنى ذى كلاله وتيل لورث بتبعية المعروف من الاحمال والمراد به الموت فحتم  
كلالة ان كان خبر الاحمال في المعنى الاول وان كان مغفولة فعلى المعنى الثاني وان كان مغفولة فعلى المعنى الثالث  
والوجه كلها في البينادى ونقل الامام الزاهد ان كلالة ان كان بمعنى الوارث فهو مشتق من التكليل بمعنى الامانة  
يقال تكلم السحاب اذا استدار محيطا بالجوانب لتكلمه بالرحم واستمالهم من حيث الانساب وان كان بمعنى الموت  
فهو مشتق من كلت الرحم اذا تابعت لتباعد من حيث الولاد وعند ابن عباس هو من لا ولد له فكلالة ان  
مذمومة ليجوز الاخوة والاخت مع الولد بهذا المعنى قوله تعالى امرأة عطف على رجل والضمير في ولد اخ واخت  
عائد الى الرجل واشتركت فيه المرأة بالعلم وقوله لكل واحد منها السدس قال صاحب الكشاف ان الضمير قوله  
فلكل واحد منها السدس راجع الى الاخ والاخت على تقدير كون المراد بالرجل الموت والى الرجل مع الاخ والاخت  
على تقدير كون المراد بالرجل الوارث ولينهم عدم مفارقة الذكر والانثى على الاول مرجحا وعلى الثاني ان المراد بالرجل  
فان كانوا اكثر من ذلك الشريطة من حيث الظاهر معطوفة على الشريطة الاولى وحاصل الآية ان الرجل الموت والرجل  
المورثة اذا كانا كلالة اى لا يتركها والدين لا ولد لهما فلا يخلو اما ان يكون له من جنس الاخ والاخت اولاد فان لم يكن  
له من جنس الاخ والاخت فلا ذكر له في الآية وان كان له من جنس الاخ والاخت فلا يخلو اما ان يكون واحدا او  
اكثر فان كان الاخ والاخت واحدا فلكل واحد منها اى سواء كان اثنا او اثنا السدس لا غير ويسمى الذكر والموت  
خفيه وان كانوا اكثر من واحد فاما كان من الرجال ونساء اى الاخوة والاخت بمجموع شركاء في ثلث الحصة  
الاخوة ويسمى في الذكور والاناث ايضا والمراد من الاخ والاخت في هذه الآية الاخ والاخت لام ومن الآية الاخوة  
والاخوة الباقية الآية في اخر السورة في مسألة كلالة الاخ والاخت لاب وام اولاد لانه ذكر في اخر السورة ان  
الاختين الثلثين للاخت النصف وللأخوة الكل وسد الاختلان المذكور مثل خط الثلثين وهو لا يلحق باولاد الام يكون  
لاب وام اولاد وذكر بينهما ان للاب والاخت الثلث وهو سبب الاولاد لان السدس كان نصيب  
الام عند وجود الاخوة وهي لا ترث اكثر من الثلث عند عدم الاخوة فيكون اولادها كذلك ولذا يسمى في قوله  
والاناث لانهم يستحقون بقراءة الام ويؤيده قراءة ابى بن كعب ولذا اخ واخت من الام وقد علم من هنا ان لا اولاد لهم

والمراد من قوله  
والاخوة والاخت  
مع الولد بهذا المعنى  
قوله تعالى امرأة  
عطف على رجل  
والضمير في ولد اخ  
واخت عائد الى  
الرجل واشتركت فيه  
المرأة بالعلم  
وقوله لكل واحد  
منها السدس راجع  
الى الاخ والاخت  
على تقدير كون  
المراد بالرجل  
الموت والى الرجل  
مع الاخ والاخت  
على تقدير كون  
المراد بالرجل  
الوارث ولينهم  
عدم مفارقة  
الذكر والانثى  
على الاول مرجحا  
وعلى الثاني ان  
المراد بالرجل  
فان كانوا اكثر  
من ذلك الشريطة  
من حيث الظاهر  
معطوفة على  
الشريطة الاولى  
وحاصل الآية ان  
الرجل الموت  
والرجل المورثة  
اذا كانا كلالة  
اى لا يتركها  
والدين لا ولد  
لها فلا يخلو  
اما ان يكون  
له من جنس  
الاخ والاخت  
فلا ذكر له  
في الآية  
وان كان له  
من جنس الاخ  
والاخت فلا  
يخلو اما ان  
يكون واحدا  
او اكثر فان  
كان الاخ  
والاخت  
واحدا فلكل  
واحد منها  
اى سواء كان  
اثنا او اثنا  
السدس لا غير  
ويسمى الذكر  
والموت خفيه  
وان كانوا  
اكثر من واحد  
فاما كان من  
الرجال ونساء  
اى الاخوة  
والاخت  
بمجموع  
شركاء في  
ثلث الحصة  
الاخوة  
ويسمى في  
الذكور  
والاناث  
ايضا  
والمراد  
من الاخ  
والاخت  
في هذه  
الآية  
الاخ  
والاخت  
لام  
ومن  
الآية  
الاخوة  
والاخوة  
الباقية  
الآية  
في اخر  
السورة  
في مسألة  
كلالة  
الاخ  
والاخت  
لاب  
وام  
اولاد  
لانه  
ذكر  
في اخر  
السورة  
ان  
الاختين  
الثلثين  
للاخت  
النصف  
ولللأخوة  
الكل  
وسد  
الاختلان  
المذكور  
مثل  
خط  
الثلثين  
وهو  
لا يلحق  
باولاد  
الام  
يكون  
لاب  
وام  
اولاد  
وذكر  
بينهما  
ان  
للأب  
والأخت  
الثلث  
وهو  
سبب  
الأولاد  
لان  
السدس  
كان  
نصيب  
الأم  
عند  
وجود  
الأخوة  
وهي  
لا ترث  
أكثر  
من  
الثلث  
عند  
عدم  
الأخوة  
فيكون  
أولادها  
كذلك  
ولذا  
يسمى  
في  
قوله  
والأناث  
لانهم  
يستحقون  
بقراءة  
أبي  
بن  
كعب  
ولذا  
أخ  
وأخت  
من  
الأم  
وقد  
علم  
من  
هنا  
ان  
لا  
أولاد  
لهم





انسخ في حق المحسن ونفي في حق غير المحسن بمولاه اذ ظاهره يدل على ان الجدل على الجميم محسنا كان او غير محسن وبغلا  
 وضع الشرع اذ علمت ما ذكرنا من تفرات الغداه واختلافاتهم فاقول وبالله التوفيق دعوى النسخ في الآية غير مسلم  
 اذ الظاهر ان او عاقله داخل مدخلها تحت حتى او هو بمنزلة الان اولي ان وبالجملة فالله تعالى لا وقت حكم المحسن يجعل  
 سبيلا اخر كان قوله السلام الكبر الكبر الحديث وكذا قوله تعالى الزانية والزاني الآية بيانا وتفسيره لانسحق اذ القرآن  
 الموقت بالغاية لا يطلق عليه اسم النسخ كما ان الموبك ذلك كما نرى في الاصول وكذا رأى الامام فخر الاسلام حيث  
 ذكر ان منهم من اجتهد في جواز نسخ الكتاب بالسنة بان قوله تعالى فامسكوهن في البيوت نسخ باثبات الرجم بالسنة لكننا  
 نقول ان الرجم ما ينلي في كتاب الله وان قوله تعالى او يجعل الله من سبيلا جعل فخر السنة لا منسوخ بيانا فافهمه لان  
 معنى السبيل هو الصلح المخرج عن السفاه كاقبل او التوبة فيخرج عن السجن بعد ما يظهر توبتها كاقبل فمجدد يكون منسوخا  
 سواء كان بآية الرجم او بآية النور لا بالحديث لانه في السبيل فيه معنى اخر او يقال ان الله تعالى لا يجعل المحسن حدا  
 موقنا يجعل سبيلا اخر وقد حقه قوله عليه السلام فخذوا حذركم الحديث جعل الله من سبيلا الكبر الكبر بآية وتغريبه عام  
 والقيس بالثيب بآية ورجم بالحجارة بيانه وكان عمل ذلك الحديث مشروعا الى مدة ثم نسخ بالجلد فقط او الرجم  
 خطا اما الجدة آية النور وهي قوله تعالى الزانية والزاني واما الرجم فمخفي حديث ما عروحي آية لنسخ تلاكها  
 وهو قوله تعالى الشيم والشيرة اذ انيا فارجموها كما لا من الله وانه عزيز حكيم فمخفي وان لم يصح نسخ  
 الآية بالحديث على رأي صاحب المحسني ولكن يصح نسخها بآية التوبة على رأي صاحب الاتقان والكشاف  
 لا باعتبار انها منسوخة بها حقيقة بل بواسطة ان الحديث الذي لحقها بيانا صا منسوخا بآية النور سواء جعل كل  
 الحديث منسوخا بآية النور ثم جعلت آية النور منسوخة في حق المحسن او جعل آية النور باقية بما فيها وجعل نسخ  
 الحديث منسوخا بها وبسطه بغيرها وبهذا التوجيه وان كان بعيدا لكنه تسجيح عنك بكون خاطري ولعلهم جابوا لنسخ  
 من هذه التكاليف فيما قاله ابن نحر وهو ان الآية الاولى المصدرة بقوله تعالى واللاتي باقين الفاحشة في  
 باب السحاقات والآية الثانية المصدرة بقوله تعالى والاذان بانها منكم في باب اللواطين والآية التي  
 في سورة النور في باب الزانية والزاني فكان كل من الآيتين باقيتين على ما هما غير منسوختين و  
 هذا التوجيه احرى بالقبول كما يشهد به تذكير القنية في اللذان اذ على تقدير ان يكون في باب الزنا  
 يلزم التغليب في التثنية وبحسن كونه في باب اللواط من غير تغليب فيكون دليلا ظاهرا لا يجهل  
 رحمه الله تعالى على صاحبه والشافعي في انه يجب التوجيه في اللواط ولا يجب الحد لان المذكور

وجعل نسخ المحسن  
 ان الوقت الذي  
 وجعل نسخ المحسن  
 وجعل نسخ المحسن  
 وجعل نسخ المحسن

في الآية هو مطلق الاذني من تعيين وتقدير علم امر به في المذكر وايجاب المحجب جعلها مقبولة على الزنا بتجليل المقوم  
 كما هو فيهم مخالف للنصر على ما تذكره انشاء الله تعالى وكذا ان جعل الجسد في الآية الاولى قومية بالامساك بعد المحر  
 صبا به ملين عن مثل باجري عيسى وذكر المذكرة معلوما وجعل الخطاب في الآية الثانية للاستبداد المطلقين على  
 سر ما يعني ان يذابلا يذا فمها وحقها وتبديها بالرفع الى الامام والحد قبل التوبة وابعادهم بعد توبتها وانهم  
 عن الرفع الى الامام كما ذكر في الكشاف والبيان على وجه كانت الاياتان باقيتين على حالهما غير منسوخين ولعلم  
 من كلام الامام الزايد انه لو جعل سبيل بغير الجسد في غير المحسن والرحم في المحسن وجعل الآية الاولى في حق زنا المحسن  
 والاية الثانية في حق الكفارة بالنساء والرجال بالرجال كانتا باقيتين على حالهما ولو جعل الآية الاولى في حق  
 زنا المحسن والاية الثانية في حق غير المحسن كما كان في ابتداء الاسلام كانت الاولى منسوخة بآية الرحمة المتلوة  
 والثانية منسوخة بآية الجدة المتلوة هذا حاصل كلامي في مسألة عدم قبول ايمان الباس قوله تعالى انما التوبة  
 عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ  
 وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ  
 الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الزَّانَ وَالَّذِينَ يَتُوبُونَ وَهُمْ كَفَارًا أُولَئِكَ أَغْتَابْنَا  
 لَهُمْ عَذَابًا بَاطِلًا يَقُولُ إِنَّا التَّوْبَةُ مِنْهُ إِنَّا نَقْبَلُ التَّوْبَةَ وَكَلِمَةً عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى سِرِّه لا يجب  
 علمه شئ ولكننا نأكل للوعد وهذا عندنا وقالت المعتزلة لا يجب بنا عن الاصل قوله تعالى بجهالة في موضع  
 الحال اي يعملون السوء جاهلين وانما جعل العالم بالسوء جاهلا لا جهلا كمن يتوب منه وان كان لم يجهل انه ذنب اولانه  
 سعة اذ احتج بالقديم بما يدعو اليه السعة وكلمة من في قوله تعالى من قريب للبعيض والمعنى انما يقبل التوبة من  
 يعملون السوء جاهلين به ثم يتوبون من بعض زمان قريب هو ما قبل حفر الموت يدل عليه قوله تعالى حتى اذا حضر احدكم  
 الموت وعين الصفاك كل توبة قبل الموت فهو قريب وعن ابن عباس رضي الله عنه قبل ان ينظر الى ملك الموت  
 وقال عليه السلام ان الله يقبل توبة عبده ما لم يغز و بالجملة عد ما بين وجوه المعصية وبين حفر الموت زمانا  
 قريبا لان احد الحيوة قريب لقوله تعالى قل من الله انما قليل وقيل معناه قبل ان يستقر في قلبه حب الذنب  
 فيتغلب عليه الرجوع نفس به في البصيا دمي وقوله تعالى وليست التوبة الى ولا توبة للذين يعملون السوء  
 ويزنون وليستون الى ان حضر احدهم الموت ويذول حال التكليف بحفورة سباب الموت ومعانته  
 ملك الموت ويقول اني تبنت الان فان توبة هوذا غير مقبولة لانه حاله اضطرار لا حالة اختيار



وهكذا قوله تعالى ولا الذين يؤمنون وهم كفار اي لا يقبل توبة الذين يؤمنون على الكفر فاصح ما قد نص في ما بين  
الآيتين ان من تاجبه حالة الاختيار قبل محاينة العذاب قبل توبته وان من تاجبه حالة الاضطرار لم يقبل  
توبته سواء كان فاسقا او كافرا فهو ما وللذي يموت على الكفر يقبل الذين يعملون اسبابا هم الفاسق  
وللذين يؤمنون هم الكفار الاول لغة الوعد والثاني لغة القبول على ما في الزاهد يدي وفيهم من اكلت اياته  
كلها الكفار والعساق جميعا وقيل المراد بالذين يعملون السوء عصاة المؤمنين بالذين يعملون اسبابا  
المنافقون بالذين يؤمنون الكفار كما قالوا في بعض المصاحف قوله تعالى وللذين يؤمنون بلائ من غيرهم  
خبر ما اولئك عندنا هم على ما في المراك وقد اختلف في قبول ايمان الباس عن الكافر وتوبة الباس عن الكافر  
ولم يفصل احكامها احد مثل ما فصله الامام الزاهد حيث اورد بيننا كلاما على ما حاصله ان ايمان الباس يكون  
غير مقبول بالا جملة وتوبة الباس في مشيئة الله تعالى انشاء قبل اشرف اياته وكان فضلا منه وانتشار لم  
يقبل لتقصيره وتأخيرها وكان عدلا وامر المؤمنين الا يتوب عند الباس عن المعاصي كما انه ما من كافر الا يتوب  
عن الكفر وقت الباس لقوله تعالى وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته وايمان الباس هو الذي لا يكون  
مسموعا لاحد حتى لو سمع منفي تلك الحالة لا يكون ايمان باس بل يكون ايمان باختيار ولكن مع هذا  
لا ثبت كونه من اهل الجنة لانه تعالى يعلم ظاهره فان وافق الباطن لظاهره يقبل والا لا وان رآى الملك  
عباده او رآى غيره خطاب الله تعالى لا يقبل اياه لانه لا يسمع مشايد الله ايمان باس وما شتهر من ان العبرة في  
الايمان والكفر بالخاتمة فليس ذلك باعتبار الباس بل باعتبار حاله الاختيار فانه ربنا كان مرتكبا للذنوب  
وانقطعت اللطيفة من الله تعالى فاختار الكفر في ذلك الوقت لانه وقت اجتهاد الشدايد والمكارة فيجزي  
على سبيله او يعتقد قلبه ما يذهب به ايمانه وما روى عن ابي سفيان عن ان اكثر ما يسلب الايمان يكون عند الشك  
فمعناه يظهر ذلك عند الشك في حقيقة السلب لانه ما يموت احد الا يؤمن عند الموت وتوبة الباس ان  
ظنا لم يقبل كما ذهب اليه اهل خراسان البطلة احرمة الايمان وان قلنا يقبل سويانا بين حاله الاختيار  
والاضطرار وابتثنا الايمان لكل فاسق من العذاب فيقول الى مذهب الحرورية فالاولى هو التعليق بمشيئة الله  
تعالى كما قلنا هذا حاصل كلامه وقد علم من بيننا ان توبة الكافر حال الباس اياه غير مقبول بالا جملة وهذا هو  
مذهب اهل السنة والجماعة وربنا يفرع عليه مسئلة عدم قبولية ايمان فرعون وقت الغرق وانكر ذلك طائفة

من الصوفية واتباعهم بعض من متأخري العلماء حيث اعتقدوا ان فرعون مبل اياه الذي جاء به وموت لمرة  
 فلك نشأ الفساد في هذا الزمان غاية الفساد وادبروت اجوبة لذلك مع قطع النظر عن التعصب والطغيان واد  
 كان اكثر تاثير خطيره وكانت المسئلة ايضا مما لا يتعلق بها شئ من العقايد والاعمال فاقول اولاً بالاضافه  
 ان ايمان فرعون غير مقبول لانه ايمان باس على الظاهر وان قيل انه غير باس لانه انا امن لحو  
 دون معاينة عذاب الآخرة فهو بمن يؤمن من لحوق القتل فيكون مقبولا لانهم فاقول ثانياً بالتحصيص ان ايمانهم  
 قبول ايمان فرعون ايات كثيرة ودلالات شاهده سوى كونه ايمان باس منها قوله تعالى فقال انار بكم الاله  
 فاحذروه العذاب الالاخرة والاولى اذ نكال الاولى له هو الفرق في اليم ونكال الآخرة هو المحرق في نار جهنم على القول  
 الاصح ونكال الآخرة وان كان على مسلم مرتكب للكبيرة ايضا وفرعون يحتال ان يكون من ذلك ولكن لا يحل  
 بهذا الاحتمال ههنا لان الايمان اذ انقيل لم يوجد الرجل بذنوب قبله كالي بكر وغيره فان لم يقبل ايمان فرعون فيها  
 وان قبل فلا يصح لكونه مرتكب للكبيرة لانه معنى الذنب الماضي حينئذ وما عاش بعد الايمان ساء حتى يصدر منه ذنب آخر  
 فاقول ثالثاً نكال الآخرة على الاولى رعاية السجيم ولذا يراه اجماعه لانه يكون مدة لا تقاسى اذ الكفار خالدون في جهنم وهذا  
 لانه نيا كان ساءه واحدة وهو الفرق لانه لالان نكال الآخرة والاولى قد كان شئ الاولى فيكون الاولى غاية للعذاب  
 بحيث لا يكون في الآخرة كالتوهم ومنها قوله تعالى فاحذروه وجنوده فحينئذ بهم في اليم فانظر كيف كان عاقبة افعالهم  
 وجعلناهم ائمة يدعون الى النار ويوم القيامة لا ينصرون واتبعتهم في هذه الدنيا لعنة عليهم والقيامة بهم من  
 المعنويين فاحذر تعالى لعن فرعون مع جنوده جميعا اذ ضمير جعلناهم واتبعتهم راجع الى كليهما كما ان ضمير يذنبهم  
 كذلك ولو كان مسلماً لاللعنة للعن تعالى صريحاً اذ اللعنة لا يجوز على المسلم ومنها انه امن بصرف وعدانية العن فقال  
 ولم يقرب موسى عليه السلام خطا كابد عليه قوله حتى اذا اذكر الفرق قال آمنت انه لا اله الا الذي آمنت به بنو اسرائيل  
 واثمن المسلمين واثان العن بدون ايمان النبي غير معتبر لانه لو كان معتبر اكان كل من كفار زماناً مسلماً طيباً لانهم غير  
 مشركين بالله تعالى وغير موثنيين للنبي عليه السلام وايضا لو كان مقبولا لما دونه الله تعالى بقوله الا ان وقد حصلت  
 قبل وكنت من المفسدين ولذا قيل كره للخزول نسخ الايمان ثلث مرات في ثلث عبارات مرعاه منه على قبوله  
 ومع ذلك لم يقبل منه حين خطا وقته واما قوله فاليوم نتجيبك ببذك لتكون لمن خلفك آية فلا يدل على قبوله لانه  
 اخبار عن قصته وهي ان قومه لم يتبعوا البعثة فظنوا انه في صيد البعير مستغل فاخرجهم الله جسد فرعون من البحر الى جوارحه  
 ليعلموا انه اعزق حقا وبقيت اية كذا لا ينبغي ان يستدل بقبوله بقوله تعالى لا تقتلوه عسى ان ينفعنا او نتخذة ولا احكاماً

عن قول امرأته قالت حين اراد فرعون ان يقتل موسى علم بان عسى للعلم ومعناه بهبنا رجاء النعم وكل النعم ان يكون  
فرعون بسببه الجنة وكونه جهنما لتغير لهذا الرجا، كما توهم وذلك لان القصص ان فرعون كانت بنت برصاء  
وقد علمت امرأته ان سوف يأتي مبني في التابوت الملقى في اليم وفي ربيعة دوارا والعنت هذه البنت برصاء بريرة  
تشتفي شفا، كما لا ظاهرت تلك التابوت واخرج منها موسى وهارون وعشقت به ثم اراد ان يقتله فمضت  
منه وقالت لا تقتلوه عسى بان يغفرنا ذلك النفع هو محامل اليمن الذي علمته من شفاء البنت دون نفع  
الايمان وعلى تقدير التسليم لا يجب ان يقع كما طمعت وعلى تقدير التسليم نقول انها جعلت نفسها  
اصلا فيه وغيره تابعها في ذلك كما يدل عليه صيغة المتكلم مع الغير وقد نفعها العبد وجعل خاتمتها  
بالخير وان لم ينفع به في حق تبعها وبكذا لا ينبغي ان ينسك عليه بالكشف اذ هو مخالف لما  
قال الشيخ ركن الدين علاء الدولة ان يومنا غلب علينا الحال فذهبت ببرقد حسين بن منصور  
حلج فبعد المراجعة رأيت روجه في عليين وروح فرعون في سجين فقلت اللهم ما السر في هذا  
ان كليهما ادعيا الربوبية حيث قال منصور انا الحق وقال فرعون انا ربكم الاعلى فلم لم يستوفوا فخر  
من الغيب ان فرعون قد غلب عليه الكبر والسلطان على نفسه الامارة وقد عذبه كانه ليس بموجود  
وكما راى راي نفسه ومنصور قد غلب عليه مظهر الله تعالى وقد نفعه الامارة وكما راى راي  
الله تعالى بحال شوقه فيهما فرق ظاهر كذا في الحسنة فآلى صل ان المدعين في قبولية ابانه  
ان كانوا مستدلين بالدلائل فقد علمت ما عليها وما فيها وان كانوا مستدلين بالكشف فخير  
حجة بل معارض بكشف عارف آخر كما ذكرت وبالجملة لو كان ايمان فرعون مقبولا لما ذكره الله تعالى  
بالذمة والجهنم واللعن والطعن والخبث والنجاسة والكبرياء والملائمة في ما يذم وعشرين موضعا من القرآن  
الذي نزل بعده بالنبي سنة او اكثر فلم علم اتخذوا القرآن سمرافوسا وعبثا وعبا او همتا وكذا لا ينبغي  
على من ادعى رعاية الاسلام واقل شعور بالاساليب الكلام ثم لم يذهب اسد الى ايامه بعد النبي ١٢ الى زمان خمسية مع  
كثرة اهل الفضل والعرفان في ذلك الزمان بل قد صرح ابو حنيفة مع في الثقة للاكبر بانه ولد شقيا ومات شقيا ولا يخفى على ذي عقل  
وذكر ان فرعون في الكفر والتكبر مثل يعزب على لسان كل مسلم وكافروا لم اوضحوا الصالح او فاسق عالم او  
عاجل صغير او كبير ذكر او انثى وبذا عين علامة كفره وكونه خاتمة بالشفاعة ولما كان هؤلاء كلهم  
على كفره فضلا عن الصحابة والتابعين والعلماء العالمين والاولياء الصالحين وآيات القرآن



كما لا يخفى كذا في البيضاوي واللام في قوله تعالى الفصل الفصل وهو الفصل يعني بحسب الاستثناء من قوله  
 عام انظر والمفصول له اي لا يحل لكم ان تجسبوا لاجل ان تذبوا ببعض ما اتيتمون من البهنة وقت من وقت  
 الا وقت ان ياتين بغاشة مينة او لا لاجل شئ من الاشياء الا لاجل ان ياتين بغاشة مينة وهي الغشوة لوانها  
 غشوة تجوز لاجل ان يسألها الخلع وفي الكشاف وعن الحسن الغاشة الزنا فان فعلت حل لزوجه ان يسألها  
 الخلع قبل ان يكونا اذا اصاب امرأة فاشته اخذ منها ما ساق اليها واخرجها وعن علي بن ابي طالب ومحمد بن سيرين لا يحل  
 الخلع حتى يوجدها على بطنها وعن قتادة لا يحل له ان يجسبها ضررا حتى تفقد منه وان منته وقبل نسخ  
 ذلك بالحدود وقوله تعالى وما شرهون بالمعروف اي عاشره والنساء بالمعروف مثل النفقة والحسن في القول  
 وغير ذلك فان كثرتمون لسوا غلظتم وفيه من طعن ان نكروا اي فاصبروا عليهم ولا تقارعون لكرهه فلعلمكم فيما  
 نكروا من خير اكثر اليسر فيما تحبونه من الثواب الجزيل والولد الصالح وغير ذلك فاقم عليه جزاء الشر حتى يفسد  
 ان نكروا مقام الجزاء اعني قوله فاصبروا ونقل في نزول الآية الثانية انه لا كان الرجل في الجارية اذ لا يجزيه  
 بالحسن والجمال والمال واراد ان ينكحها ويطلق الاولى رما بغاشة مينة واقترأ حتى يلجها الى الفتنة  
 منها باسقاطها وانما فصل ذلك ليخلص الى كمال تلك المرأة الاخرى وليأخذ المال من الاولى بالحيضة واليهما  
 فني بالله تعالى عنه وقال فيه وان اردتم استبدال بيع الاية يعني ان اردتم بالايها الا زواج استبدال زوجة مكان  
 زوجة لا لجمال والجمال والمال انكم قد اتيتم احدى الاولى قطارا اي بالاعطيا فلا تأخذوه شيئا لا قليلا ولا كثيرا لان  
 اخذكم بذلك البهتان والاشتراء بالزينة وكيف تأخذون المال من المال انكم قد انقضى بعضكم الى بعض فامسى خلاكم  
 وهو زوج مع بعض وهو زوجة واخذن اي الا زواج منكم مينا فاعطيا اي حتى يصحبه والمضاجعة واخذ الله  
 لاجل من عبدا وشعبا في قوله تعالى فما مساك معروف او لم يجرم باسنان او اخذ النبي عليه السلام ذلك في قوله تعالى  
 بالنساء اخيرا فان عوان في ايكم اخذتمون بامانة الله تعالى واسلمتم فزوجهن بكلمة الله تعالى فما اخذن هذا  
 مضمون الآية وانما جهنم في اخذهن من انه راجع الى الزوج لانه اراد بالزوج جنس الزوجات وقوله تعالى  
 اتأخذونه استنهام النكار وتوهم اي اتأخذونه باثنين او اثنين فيهنما منضوب على الحال وتحمل النفس على  
 الجملة وان لم يكن غرضا كما في قوله وقد حدثت عن الربيع بن مالك الكذب وقد يستعمل في الفعل الباطل ولذلك  
 فسرها بالنظم كذا في البيضاوي وقال الامام الزايد ان الآية الاولى في حق نشوز المرأة وهذه في حق نشوز  
 الزوج وبهذا الوجه جعل اللال بيتا فانه حين اخذ المال كانه يري الناس ان النشوز من جنسها كان بيتا

هذا اذا كان  
الاختلاف هو في  
كما قال الفقهاء  
ان كان الزوج  
الجماع على  
عن ابن عباس  
فلا يكون ما خفي  
فيجب كذا في  
الزوج

وبينه الآية تمسك صاحب الهداية في ان النشوز الحان من قبل الرجل كبره لا العوض حيث قال سبحانه  
 كان النشوز من قبله كبره ان يخذ منها عوضا لقوله عز وجل وان اردتم استبدال زوج مكان زوج الى ان قال  
 فخذوا منه شيئا هذا لفظه وفي قوله تعالى فخذوا منه شيئا ان المهر يعلم بالجماع بله لان سناه لا عظميا لا كونه  
 ان قال بر على المهر لا فمألو البعد طالت النساء فقال لمرأة افترج فوك ام قول المهر واثمة احد من فطارا  
 فقال بر كل واحد اعلم من عمر تزوجوا على ما شئتم وايضا في هذه الآية دليل ظاهر لا يجنبه علم على ابن عمر فوك  
 بالخلوة العجوة حيث ذكر المهر تعالى انما المال وعلى ذلك بالا قضاء وشر لا خلة ولا خلل بل ذكره  
 الدارك في مسئلة المحرمات كما قاله تعالى ولدا تنكحوا ما لکم آباءکم من النساء الى ما قد سلفنا  
 انه كان فاحشة ومقتاة وساء سبيلا حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم وبنات الاخت واما لكم اللاتي اذنوا  
 وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت واما لكم اللاتي اذنوا  
 اخواتكم من الرضاة وامهات بناتكم وبناتكم اللاتي في حجوركم من  
 دخلتم بهن فان كنتم كنتم فلهن ما كنتم كنتم فلهن ما كنتم كنتم فلهن ما كنتم كنتم فلهن ما كنتم  
 من اصلكم ان تجمعوا بين الاختين الى ما قد سلفنا ان الله كاه  
 والمحصنات من النساء الى ما ملكتم انما لكم كتاب الله عليكم هذه آيات  
 ونصف آية جامعة لبيان ما حرّم من النساء المؤمنات كما جاء على الرجل الخافية الاولى هي قوله تعالى ولا تنكحوا  
 اباكم ما ينهانه لانزل النبي اوله في قوله لا يعل لكم ان تزفوا النساء كما قالوا لا تزفوا نساء مورثا كما ولكن  
 فنكحتم بهن فتنزل النبي ثانيا عن نكاحهن ايضا بقوله ولا تنكحوا اباكم من النساء فعلم منه حرمة نكاح منكن  
 الاباء وذكر اهل الاصول ان هذا النبي اعم النبي عن نكاح المحارم مجاز عن النبي وذلك من تصور النبي عن شرط  
 في النبي فان كان حيا فتصوره كذلك وان كان شريفا فتصوره بالشريعة ونكاح المحارم وهو من الامور  
 غير مشروها اصلا بعد النبي فانما جعل مجازا عن النبي كان نسخا لعدم محذور فيل المراد بالنكاح الوطى يعني لا يوطى  
 ما وطى اباكم فنية دليل على تحريم موطوءة الاب كلها سواء كان بنكاح او بملك بين او بزنى كما هو مذموم  
 من المفسرين كذا في الدارك وعند الشافعي لا يحرم من زينة الاب لان الزنا قبيح مقبض فلا يصح سببا للمشروع وهو  
 حرمة المصاهرة لانها تنه عن قتال بالخطور ولنا ان الوطى سبب الجزية بواسطة الولد حتى يصل الى ما  
 واحد الا فيصير اصولها وفروعها كما هو له وفروعه وبالعكس والوجه من حيث انه سبب الولد لا فيصير

زيادة وكذا الاختلاف في محسوسة وماسنة ومظورة التي فيها الشهوة يحرم عندنا ولا يحرم عنده وان شئت زيادة  
 تحقيق فافكر الى الهدية وكتب الاصول وانما لم يقل منكم بنا، على ما مر في مطالب وقوله تعالى الاما قد سلفنا  
 من المحبة اللانتم للنهي كانه قبل تستحقون العقاب بجماع ما كنتم اباؤكم الاما قد سلفنا ومن اللفظ على سبيل المبالغة  
 في التحريم كانه قبل لا تحكموا اباؤكم الاما قد سلفنا ان امكنكم ان تتكلموا والاستثناء منقطع كما هو عند سبويه  
 كانه قيل لكن ما قد سلفنا فكنتم لا تلو اخذون به وانما نزل هذا القول لانه لما نزل النهي عن النكاح قالوا كننا  
 نفعل ذلك فكيف حال ما كان منا فقال الاما قد سلفنا هكذا في الدراك وقال ايضا ان قوله تعالى ايها  
 فاحشنة الآية بيان لصفة هذا الصنف في الحال والفاحشنة البالغة في القبح والفت البغض عند الله وعند المؤمنين  
 وناس منهم يمتقونه من ذوى مروءاتهم ويسمونهم نكاح المقت وكان المولود عليه يقال له المقتى وسبب  
 اى بس الطرية طريقا ذلك وهكذا في الكشاف والبيضاوى وقال في المحجبة ان القبح في هذا النكاح على  
 ثلثة عتلى وفاحشنة اشاره الية وشرعى ومقتا عبارة عنه او مسئلة بغض عند الله وعند المؤمن وسبب  
 سبب لا مشغل عليه هذا هو تام الآية الاولى والآية الثانية مع النصف وهو قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم  
 يوافق الحرام وفيه تغيير لاسلوب مما قبله اذ فيه صيغة الخبر وضافة التحريم الى الاعيان وهى الامهات وغيره  
 والقرآن وتحريم نكاحهن عند البعض لانه معظم ما يقصد منهن ولانه المتبادر الى الفهم التحريم الاكل من قوله تعالى  
 حرمت عليكم الميتة ولان ما قبله وما بعده في النكاح كذا في البيضاوى وغيره والمخبر عندنا ان هذا التحريم  
 حقيقة في الاعيان كما هو ظاهر العبارة فكان المجاز اختلافا للاصل وهو الممنوع من حرمة الفعل لان معنى الثاني  
 خروجه من الاعتبار شرعا ومعنى الاول خروجهما من ان تكون محلا للفعل شرعا وايضا معنى الحرمة المنع من  
 حرمة الفعل ان العبد ممنوع عن اكتسابه فالعبد ممنوع والفعل ممنوع عنه ومعنى حرمة العين انها ممنوعة عن  
 العبد لضرر فانيها فالعين ممنوعة والعبد ممنوع عنه وزيادة تحقيقه في اصول الفقه فان شئت فابعه الى انما  
 بنيت الآية بهذين التفسيرين ليكون ادل علوان هذه الحرمة اعظم من حرمة نساء الاباء وبالجملة المذكورة الآية  
 اربع عشرة امرأة سبعة منها بالسبب سبعة بالنسب واثنتى الى الكثرة بحسب الوازم اما السبعة التي من جهة النسب  
 فالامهات والبنات والاخوات والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات الاخت فالامهات تتناول جميع الامهات من  
 الام والجدة وحيدة الجدة من قبل الاباء والامهات والبنات تتناول جميع الاسافل من البنات وبنات البنات وبنات البنات  
 وغيره والاخوات والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات اللوات كل هؤلاء ممنوع من ان تكون لاجل جميعها ولا يفتى ولا يلام





في قوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن وانما سميت بهن لان يربيهن لاربهن ولدهن  
 غالب الامر ثم اشتمع في ذلك قسميت بهن وان لم يربيهن لاربهن انما سميت بهن لانها كانت تلك المرأة مدخول بها وان لم  
 يكن الربية في الحجور والاصل ان الله تعالى قيد الربائب بقيد بن احد هما انه ذكر اللاتي في حجوركم والاشتمع  
 انه ذكر قوله تعالى من نسائكم اللاتي دخلتم بهن والقيد الاول القفا في جبي بتقوية للعلية بمعنى ان الربائب اذا  
 دخلت في حضانتكم وامها تحت تصرفكم فالاولى ان تجزوا اولادهن مجزى لولا ذلك وعن علوي رضي الله عنه انه شرط  
 وهكذا قال داود انه اذا لم يكن في حجره لم تحرم والقيد الثاني اعني قوله تعالى ان نسائكم متعلق برائبكم واللا  
 دخلتم بهن صفة اي ربايبكم من الدخول بها حرام ومن غير الدخول بها طلال يدل عليه قوله تعالى فان لم تكونوا زوج  
 بهن فلا جناح عليكم ولا يجوز ان من نسائكم متعلقا بالامهات فقط لانه خلاف الظاهر ولا ان يكون متعلقا  
 والامهات جميعا لانه اذا علق بالربائب كان من ابتدائية واذا علق بالامهات كان قوله تعالى من نسائكم  
 بيان الاول لنسائكم والكلمة الواحدة لا تحمل على المعنيين الا ان يراد معنى الاتصال اي امهات النساء والربائب  
 متصلة بنسائكم وملتصقة بهن اليكم ولا يجوز ايضا ان يكون اللاتي دخلتم صفة للنساء لان النساء  
 الاول مجزى بالاضافة والثاني من الوصف الواحد لا يجري على موصوفين مختلفي الحال فالحكام سنها  
 في شبعين في تعلق من نسائكم وفي كون اللاتي دخلتم بهن ومصاحب الكشاف قد اكتفى بعدم استقامة الاول  
 باقتتاد ومصاحب الدارك قد اكتفى بعدم استقامة الثاني باقتتاد ومع ذلك قال وهذا ادلى مما ذكره صاحب  
 الكشاف ولقد در صاحب البصائر حيث جمع بين كلا الشبعين معا دللتها وبالكلمة امهات النساء ليست  
 بمشروطة بكون النساء مدخولا بهن بخلاف بنات النساء وهن كذلك فرق النبي صلى الله عليه واله وسلم حيث قال  
 في رجل تزوج امرأة فطلقها قبل ان يدخل بها لا بأس ان يتزوج بنتها ولا يلحق ان يتزوج امها ويرى عن  
 علي وابن عباس وزيد وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم انهم قرؤا امهات نسائكم اللاتي دخلتم بهن وكان  
 ابن عباس يقول والله ما نزل الا بهذا فم يشترطون الدخول في امهات النساء ايضا وعن ابن المسيب  
 من زيد اذا ماتت المرأة عنده كره ان يتزوج امها واذا طلقها قبل الدخول بها فان شاء زوجها لمكانة قائم  
 الموت مقام الدخول كما فعله كذلك في باب المهر معنى قوله تعالى دخلتم بهن او تاتمنون المهر هو كناية عن الجماع  
 والله يحرمه يقوم مقام الدخول عندنا فيخرج بنت امرأة باسها او ينظر الى فرجها بشهوة وهو مذنب عمر  
 ومسروق والحسن وعطاء وحماد وابن سليمان وداود وراعي وعن ابن عباس وطاؤس وعمر بن دينار

محترم لا يتم الا بالجماع وهو ما اوضحه في الكتاب في المكشاف وبذلك الخلاف بيننا وبينه في باب حرمة المصاهرة  
 معروف في علم الاصول وقال المصنف الزاد معنى قوله تعالى من لم يكن فداكم من فلاحكم عليكم اي لا خارج عليكم  
 في جملة بائنين اذا طلقت من او متن واما قال ذلك فلا يكون من قبيل الجمع بين الاثنين وهو ظاهر واما ظاهر  
 الاباء وهي جميع حليله هي التي تحل مع الابن او تحل لمن الحول او الحلي اي زوجته فذكره في قوله تعالى  
 وصلا على ابناكم الذين من اصلاكم وهي اما تحريم او اكلان الابن حليلها كما يشهد به التقيد بقوله تعالى الذين من اصلاكم  
 وهو احرام معنى الابن المتبني فان امرأته ليس بحرام لان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة بعد طلاقه وهو متبنا  
 احرامه عن الابن الرضاعي فان امرأته ايضا حرام كالصلي كانه في الهداية والدارك والمكشاف ولا انه حرز  
 عن حليله اباء الولد كانه في البيضا وهي واما العلم على حكم حليله ابن امرأته من نوح آخر اظهره الحل هذه هي  
 المحرمات الثلاث بالمصاهرة واما الرابع من المصاهرة وهو حليله فلا بد فذكر في الآية الله في فاستوعبت  
 الابن من كل من حرمت المصاهرة الاربعة والخلاف كون هذه الحرامات ثابتة بالنكاح او الزنا ايضا كما هو معروف  
 في علم الاصول وقد قال صاحب التوضيح في اول الكتاب ان نظير القياس المستنبط من الالفاظ قياس الوطى الحرام على  
 الوطى الحلال في حرمة المصاهرة قياس حرمة ام المزينة على حرمة وطى ام امته التي عليها والحرمة في القيس  
 عليه ثابت اجماعا ولا يفرق بين بل الضرر وفي امهات النساء من غير اشتراط الوطى هذا الكلام وهو نافذ باجماع  
 منها بحسب الجهم وهو مذكور في قوله تعالى وان تجمعوا بين الاثنين وهو موضع الرفع عطف على المحرمات اي حرم  
 عليكم الجمع بين الاثنين وهو مطلق اعم من ان يكون نكاحا او بلك بين ولهذا قال صاحب الهداية ولا يجمع بين الاثنين  
 نكاحا ولا بلك بين وليها لقوله تعالى وان تجمعوا بين الاثنين هذا القوله في البيضا وسوعن عثمان وعلى ان  
 الجمع بملك البين حرم منه هذه الآية ولعله قوله تعالى او املك اي املككم فعلى من يحرر الحر عثمان بن التليل و  
 قول على بن ابي رافع ان آية التحليل مخصوصة في غير ذلك لقوله عليه السلام ما جتمع الحلال والحرام الا وغلب الحرام  
 بهذا القدر كذا قال صاحب المكشاف وقد ذكر في الخلاص وصاحب التوضيح في بيان حجية العام ان قوله تعالى  
 او املك اي املككم عام في الامة الواحدة والاثنين الاثنين وقوله تعالى ان تجمعوا بين الاثنين عام في الجمع بين الاثنين  
 في النكاح او ملك البين فتعارض بينهما في حق الجمع بين الاثنين وليا فغلب التحريم فصح ان التمسك بالعام لم يوزع السنن  
 وفي التلويح بينهما كلام تأخر ما صله انه قيل دلالة قوله تعالى وان تجمعوا بين الاثنين على حرمة الجمع بينهما بالوطى  
 بطريق الدلالة لانه لا حرم الجمع بينهما نكاحا وهو مخصص الى الوطى فلا يلزم وطى او ولي دلالة قوله تعالى او املك اي املككم

على جواز بطريق العبارة فلا يعارضه الاول واجيب عنه بأنه قد خص عن النظر للمبهم الامة المحسنة والاخت من الرضا  
واخت المشكورة فبمعارضة النهر المحرم وان كان بطريق الدلالة ولهذا اشار المص الى ان تحريم الاختين دليل  
على كونهن ايضا ثبت بالعبارة لان قوله ان تجعوا في معنى مصدر معروف بالاضافة او التام يعني حرم  
عليكم حكمكم او الجمع بين الاختين اعم من ان يكون في النكاح او في الوطى بل على اليمين بذلك فيكون لا يمتنع ان  
يستند صار قطعيا ولا يعارضه الخصم من البعض حتى يحتاج الى ترجمته بذلك لكونه محرمات النهر يقتضيه قوله في حرم  
الاختين فقط والعلماء زادوا على الكتاب بالخبر المشهور وهو قوله عليه السلام لا تنكحوا المرأة على عمتها  
ولا على خالتها ولا على ابنة اخيها ولا على ابنة اختها فجعلوا الجمع بين هؤلاء محرمات وادخلوا في قوله  
بحرمة الجمع من كل امرأتين مثل الاختين في ان ايتما فرضت ذكر لم يخل له الاخرى كالعمة مع بنت اختها  
فان العمة اذا فرضت ذكر كانا عا وبنت اخ يحرم النكاح بينهما وبنت الاخ اذا فرضت ذكر كانا عمة وبنت  
اخ يحرم النكاح بينهما فحرم الجمع بينهما للربيل كما ان الاختين كذلك وبكذا القياس بخلاف ما اذا كان ذلك  
من جانب واحد كالمرأة وبنت زوجها فانه يحل الجمع بينهما خلافا لما فرض على ما عرف واما قال تعالى الا تاتوا  
لان يحبوا عليه السلام لان يحجم بين ام يهودا واختها وكان ذلك سلافا في دينه كذا في الحسين وقال  
صاحب الدارك وقال محمد بن اهل الجالية كانوا يعرفون هذه المحرمات الانكاح امراة الاب ونكاح  
فلذا قال فيها الامام قد سلف هذا القطع والامام الزاهد ذكر مع هذين التوجيهين لوجوبها ثلثا وهو  
ان معناه الامام قد سلف من نكاح احدى الاختين ثم ماتت او طلفت فحل نكاح الاخت الاخرى ودوا  
منها بحسب كون المرأة ذات زوج وهو المذكور في قوله تعالى والمحصنات من النساء المراد من المحصنات  
ذوات الاز ولهم لهن احسن فزوجهن بالتزويج لا بالهوى بشرط في حد الحرم من الحيوة والتكليف والاسلام  
مما لو طلى او في حد الحذف منها مع العفة عن الزنا وقال الامام الزاهد ان المحصنات هو السابغ في  
الحرمة بالسبب وقبل السابغ فيه هو مملوكة الاب المذكورة او لافان المحصنات بحسب معنى الصان  
كافي قوله تعالى والذين يرسون المحصنات ومعنى الكتابيات كافي قوله تعالى والمحصنات من  
الذين اولوا الكتاب ومعنى الحريرة اللاتي هن ذوات الاز واجه كافي هذه الآية هذا فيه مسامحة لا يمتنع  
والمتن وحرم عليكم ذوات الاز واجه ما دامت ذوات الاز واجه الا بالملك ابانكم وليس معنى هذا  
الاستثناء ان مملوكة الايان حلال لصاحبها وان زوجها رجل اخر معا ولم يمتد بل المراد ان جسم

وهو السابغ  
المحصنات في قوله  
والمحصنات من  
الذين اولوا الكتاب  
بمعنى الصان  
على ما في الحديث  
لا يمتنع الكتابيات  
بقية عطف  
قوله والمحصنات  
من المولات وان  
المحصنات في قوله  
او في قوله  
سوا ذلك  
الاختين  
ما كنت ابانكم  
منه

ذوات الازواجه محرمة عليكم الا ما ملكتم باياكم بسبب الاخراج من دار الحرب بدون الازواجه فمن جلالكم  
 وان كان زوجها موجودا في دار الحرب لوقوع الفقرة بتباين الدارين فيحل للغانم ملك اليمين بعد الاستبراء  
 بهذا في المداك ويدل على هذا المعنى ما ذكره في الحسين وغيره من شأن نزوله وهو ان ابا سعيد الخدري قال  
 اصناف ذات يوم السبا بالكثرة فكان لهن ازواجه فكرهنا الجماع منهن نسأنا النبي صلى الله عليه وسلم فنزل قوله الا ما  
 ملكتم باياكم وهذا عندنا وعند الشافعي معناه الا ما ملكتم بسبب الاخراج من دار الحرب سواء اخرجوا  
 مع ازواجه او بلا ازواج لان النكاح عنده يرتفع بالسبي دون تباين الدارين نص في البيضاوي وهذا  
 الاختلاف معروف في كتب الفقه ذكره صاحب الهداية بالتفصيل وقوله تعالى كتاب الله عليكم معناه كتب الله  
 عليكم كتابا وبين فيه ما حرم عليكم او الزموه على انفسكم ولا تجاوزوا عنه على ما في الزايدى ولا فرغ عن بيان  
 المحرمات قال بعد الله واجل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا بما مولاكم تحصيلين غير مستغنين  
 فما استمتعتم به منهن فاكوهن اجورهن فريضة ولد جكم عليكم فيما تراءى  
 به من بعد الفريضة ان الله كان عليما حكما هذا انما الآية الثالثة وقدر في محل مناسب  
 من بيان المحرمات وقوله تعالى احل مبني للمفعول في قراءة حفص معطوف على قوله تعالى حرمت وعند البعض  
 للفاعل معطوف على كتب المقدراي كتب الله عليكم كتابا في تحريم ما حرم واحل لكم ما وراء ذلكم ولا كان مفهوما  
 قوله تعالى احل لكم ما وراء ذلكم عليه سوى ما ذكر في الآية كلها وكانت المشتراك حراما ايضا وبذلك كان نكاح  
 العبد مع سيده حراما ايضا قيدت في اول هذا البحث النساء بالمومنات والرجل بالحر فاستقام قوله تعالى  
 ما وراء ذلكم وحرمة الخامسة في عدة رابعة والامة على الحرية او في عدتها والحال عن السبي والحال على  
 يثبت نسب حملها ليست لاجل ذواتهن بل هي عبارة عن كونها خمسة او امة او حاملا بعبارة ان ارتفع  
 العارض صلت فلا يراد النقص وكذا حرمة سائر محرمات الرضاع والجمع بين المرأة وعمتها ما ثبت بالحدوث  
 ملحق بالذكورات وقوله تعالى ان تبتغوا مفعول له بتقدير اللام اي فصل لكم المحرمات من المحلات لان تبتغوا  
 المحلات بما مولاكم او هو يدل من وراء ذلكم ومفعول ان تبتغوا مقدر وهو النساء والاجود ان لا يفرد  
 كانه قيل ان تخرجوا الموالكم ومحصيل حال من الفاعل يعني لا يحل ما وراء ما مطلق سواء كان بالمال او غيره  
 وسواء كان بالنكاح او بالزنا بل اصل لكم ابتغاء ما وراء ما موال وهي المهور حال كونكم محصيلين اي محصيلين  
 غير مسافحين غير زانين فلا تقصروا الموالكم فخذوا دنياكم ودينكم وفي هذه الآية دليل على ان النكاح لا يكون



فَانْصَرَفَ عَنْ أَهْلِهِمْ فَأَتَوْهُمْ أَجُورَ هُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٌ غَيْرُ مُسْتَخَفَّاتٍ  
 وَلَهُنَّ مَخْذَرَاتٌ أَخَذَ مِنْهُنَّ فَأَذَّاهُنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِغُلَامٍ فَلَهُنَّ نِصْفُ مَا عَلَى  
 الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ وَأَذْكَى لِكُلِّ نَحْسٍ عَنَتٍ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصِيرُوا خِزْيًا لِلَّهِ وَاللَّهُ  
 غَفُورٌ رَحِيمٌ \* هذه الآية جامعة لعدة من المسائل المذكورة أما جواز نكاحه عند عدم طول الحرة ففي  
 أول الآية وهو قوله ومن لم يستطع منكم طولاً فالطول الفصل والزيادة وهو مفعول لم يستطع وان يكتم مفعول  
 الطول لأنه مصدر يعمل على فعله أو بدل من طولاً على ما في المذكر وبيان معناه ان ما ذكرناه سابقاً في  
 بيان نكاح الحرة المومنة فمن لم يستطع منكم بأبيها المومنون طولاً أي فضلاً وزيادة ان نكاح المحصنات  
 المومنات أي الحارر المسلمات فليكن مما ملك ايائكم من نكاحكم المومنات يعني ومن لم يستطع زيادة وقع  
 في المال وسعة يبلغ بها نكاح الحرة فليكن لكم امته مومنة من ابناء المومنين لان ما دام المومنون في الدين وسعة الطول من المال  
 لأنه لا نكاح بين المولى وامته اذ هي حلال له بدونه وانما النكاح بين الرسل وبين امته الغير وقد ذكرنا في الفصل  
 في باب الوجوه الفاسدة في هذا البيان كلاماً طويلاً حاصله ان الله تعالى علق نكاح الاماء بعدم القدرة  
 على الحرة ومع ذلك قيد الاماء بالمومنة فالشافعي يقول اذا كان الرسل قادرين على الحرة لم يجز له نكاح  
 الامه لان الله تعالى علقه بعدمه والشئ اذا تعلق بشرط لا يمتنع عند نفيه عن شرطه وهكذا المجرى لنكاح الامه  
 الكتابية عنده لان الله تعالى انا جوازاً بعد ما وصفها بالايمان والشئ اذا وصف بصيغة نفوت بغيره كما في  
 نفوت الشرط وعندنا جواز نكاح الامه وان كان قادراً على الحرة وذلك لان الله تعالى انا بمن الحكم  
 عند عدم الطول على الحرة واما عند الطول عليها فالنفس ساكت عنه فلم يوجب نفياً ولا اثباتاً فبقى على الأصل  
 الاصل على ما بقوله واسل لكم ما وراءكم وبكيداً اجاز نكاح الامه الكتابية ايضاً عندنا لان الوصف بشرطه الشرط  
 كما لا يلزم من نفي الشرط نفي الشرط عندنا فكذلك لا يلزم من نفي الصفة نفي الموصوف واسل الشرط  
 عند الشافعي بمن الحكم دون السبب فاذا قال ان دخلت الدار فانت طالق فالشرط هو دخول الدار بمن  
 الحكم وهو وقوع الطلاق دون السبب وهو انت طالق فاذا صدر عنه انت طالق وعلق حكمه على دخول  
 الدار جاء القصر ضرورة وعندنا هو بمن السبب مع الحكم جميعاً فاذا لم تدخل الدار كان لم يصدر عنه انت طالق  
 فان وجبت في هذا الزمان سبب آخر فموجب الحكم بموجبه فلم يبعد القصر مثلاً ان الشرط والبراءة عندنا حكم عام  
 مفيد للحكم على تقدير وسلك عن سائر التعابير فلا يمنع ان يقع الحكم بسبب آخر كما هو مذاق اهل القول وعنده

هو الحكم وسواء الشرط فيه بتقدير فعلين ثم عليه وجوب وجوده ويمتنع عند ما نال اهل العربية بهذا المعنى  
 مختلف فبذلك يتبين وجوبه عليهم كغير من القواعد والاحكام في الوصف عند ما الشرط في الشيء وعندها انه قد يكون اتفاقا  
 وقد يكون في معنى العلة ولا اثر لها في الشيء وقد يكون بمعنى الشرط فلا كمال الشرط في عدم الشيء هذا حاصل العلم  
 وذكر ذلك صاحب الكشاف ايضا وقال ابن عباس رضي الله عنهما في رواية من ملك ثمانية درهم فقد جوب  
 عليه الجرم وحرم عليه نكاح الاماء وهو الظاهر فهو مذهب الشافعي واما ابو حنيفة فيقول الفقه والفقيهان في جواز  
 نكاح الامه والتفسير الآية بان من لم يملك فراش الحرة على ان النكاح هو الوطى فله ان يتكلم امه وكذلك  
 قوله تعالى من فتياكم المؤمنات الظاهر انه يجوز نكاح الامه الكتابية وهو مذهب اهل النجاشي وعند اهل العراق يجوز  
 ولكن الامه المؤمنة افضل واستشهدوا على ان الايمان ليس بشرط في الامه بوصف الحرائر من علمنا بان ليس بشرط  
 فيها على الاتفاق ولكنه اخضل بما فيه وهكذا قال صاحب الدار كنكاح الامه الكتابية يجوز عندنا والتقييد  
 في النص للاستحباب بدليل ان الايمان ليس بشرط في الحرائر اتفاقا مع التقييد وقال ابن عباس وما  
 رسم الله على هذه الامه نكاح الامه واليهودية والنصرانية وان كان موسر وجبه دليل الثاني مسئلة الطول  
 هذا لفظ مراد بان الحصان ايضا مقيدة بالايان مع انه لم يعمل الشافعي في كبحه نكاح الامه عند طول  
 الحرة الكتابية مع انه ينبغي ان يكون جائزا لانه مطلق على عدم طول الحرة المؤمنة فليكن في الاماء ايضا  
 كذلك ولكن هذا باعتبار بعض مباحث الشافعي والمؤمن بعضهم فلا يدل عليه ما قال في البيضاوي ومن اصحابنا  
 حمله ايضا على التقييد وجوز نكاح الامه لمن قدر على الحرة الكتابية دون المؤمنة حذر عن مخالفة الكفار وهو الاهم  
 والمحدود في نكاح الامه رفق الولد وما فيه من المباهة ونقصان حر الزوجه ثم لفظ لا يغفل ان قوله تعالى بعد تمام  
 هذه الآية ولكل من خشي العنت منكم اي نكاح الاماء من خشي الزنا او الخدم منكم دليل قوي للشافعي على عدم  
 نص القدر على الحرة والاحترار معهما المكن بل قد مر جوابان ذلك عنده شرط ثالث لجواز نكاح الامه لانا نقول ان قوله  
 بعد وان تصبر واخبر لكم ليدلنا لان الله تعالى جعل الصبر من نكاح الاماء خيرا ولا وجه لطلبكم وقد مر في الامام الزاهد ان نكاح  
 الامه عند ثلث شروط اثان انكم وهوان اليتيم مستطعا طول الحرة وان يخشى العنت والثالث المنكحة وهوان يكون  
 كتابية ولا غير وعندنا كل ذلك لبيان الافضل ثم لا يبعد تعاقب الغتبات الايمان وكان الايمان حسب الظاهر محتملا ان يكون على  
 وفق القلب خلافا لغيره لانه كان كمن يستكنون عن نكاح الاماء وتقال الا لا بعد علم بانكم اي ما كنتموا بفراغ الايمان فانه العالم  
 بالشرر ونكاحها ما ينكر الايمان ونكاحها بغيركم منكم اي كلهم بغيركم فلا تستكنون منكم الا ما هو انما الفصل بكم الايمان فكنتموا به واحدا وعن التفسير

بالانساب والتفاضل بالاحساب والما توقف كما جرت على اذن المولى واداء مهورين معنى قوله فالتحسين باذن المولى  
 واؤتون اجورين بالمعروف اى فالتحسين باذن المولى واداء مهورين بالمعروف حال كونهم محصنات  
 اى محصنات عن الزنا غير مسافحات اى غير زواني ولا متخدرات اى غير زواني سررا والاختلاف  
 الاختلاف فى السررا وعرفت ذلك فاعلم انه قد قل صاحب الدار ك تحت قوله فالتحسين باذن المولى واداء مهورين  
 ان المولى ان يباشر العقد بنفسه لانه يعتبر اذن المولى لا معتد بهم وان لم يباشر العقد ولا لامة ان يترجم  
 باذن المولى بهذا الكلام فجعل هذا القول رد على الشافعى فيما ذهب اليه ان لا يجوز للامانة مباشرة العقد لانه ذكر فيه  
 اذن المولى لا معتد بهم وروا على مالك في فيما ذهب اليه ان لا يتوقف نكاح الرقيق على اذن المولى لانه ثبت  
 توقف نكاح الامانة على الاذن بالنص وبهذا ثبت توقف نكاح العبد عليه لانه قلبي لا يتوقفان على محصنات  
 الكشاف قد اکتفى بهذا الاول فقط ولم يذكر صاحب البداية هذه الآية فى شى بل ذكر فيه انه معتد به فقط وذكر  
 خلاف المال ك فى العبد فقط وهو معقول لان النضر فى الاذن انما ورد فى الامانة فقط ثم انه علم من الآية واداء المهور  
 الى الامانة واختلاف فى ملاكها فذكر مالك مهورين مولى المهر واما امرنا باءنا المهر لان اداءها اليهن او اداء  
 المولى لهن وفى ايديهن ملك المولى اولان المعنى واداء المهر مهورين باذن المهر فحذف ذلك لتقدم ذكره او  
 لان التقدير انما هو المهر بجزء المصنف ووافقنا الشافعى فى هذا الباب واخذ بقولنا وقال مالك المهر  
 للامة واما فى الآية لغيره فى البضاوى فان قلت ما السر في ذكر قوله تعالى محصنات غير مسافحات فى هذه الآية  
 فى باب النساء وبهذا فى ذكر قوله محصنات غير مسافحات فى الآية السابقة فى باب الرجال بل ينبغي ان لا يذكر مبنيا  
 لايجر اما ان يكون حالاً من الضمير واؤتون فيكون اداء المهر اليهن مقيداً بكونهن غير زانيات والحال اختلاف  
 المسئلة واما ان يكون حالاً من الضمير فالتحسين فيكون جواز نكاحهن مقيداً بكونهن محصنات عن الزنا فيكون نكاح  
 الزانية مع الصالح غير جائز والحال انه منسوخ بالاجماع قلت لعل السر في ذلك هو ان الزنا وان كان يجرى فيه ما يجرى  
 فى النكاح من تراضى الطرفين وائتاء الاجور ايضا فى بعض المواضع ولكنه ليس بنكاح ولا حلل ومحصنات حال من ضمير  
 فى والتمس فيكون مقارناً للعامل وقيداً فيكون الايتاء مقيداً بكونهن محصنات عن الزنا فيفهم منه انه قد يكون ايتاء  
 الاجور فى حال كون كل منهما زانية فيكون ذلك دفعا للشبهة المعطية للفقهاء بما على مذنب مالك لانه لا يشترط  
 الشهوة فى النكاح وان كان حالاً من الضمير فى فالتحسين فذلك ايضا مستقيم بناء على اشتراط الكفوفى الدائمة بل  
 واما بيان حد زناهن ففى قوله فاذا احصن به قوله تعالى ذلك وقرأ ابو بكر والخزعة والاكس بفتح الهمزة والصالحون بالواو



بعضهم ذكر الصاد ومنه ما حسن الترتيب وقيل معناه اسلمن على ما في الزهدى يعني فاذا صارت الاموال حصنة  
اي ذوات ازواج ثم امن بها حشرة اي زنا فحد بن نصف ما يجب على المحصنات والمراد من هذه المحصنات  
المرار بلا ترتيب بل على قول نصف لان المحصنات المتعارفة في العقد حد بن الرجم حتى تموت ولم يعلم للتصنيف  
والمحصنات بالمعنى المذكور حد بن مائة جلدة فحد الاموال المذكورة من جلدة عندنا وعند الشافعي نصف ثم  
ايضا جريا على اصله نصرة في الحسينية ثم الآية تدل على ان حد العبد ايضا نصف الركا لامة وعلم ان الرقيق وان كان  
ملكوا لا يرجم لان الرجم لا يقتضيه كذا في الميضاوي وقيل صاحب الهداية ايضا في باب الزنا وان كان عبا  
جلدة خمسين لقوله تعالى فليبين نصف ما على المحصنات من العذاب نزات في الاموال واما تفسير قوله تعالى ذلك لمن  
خشى العنت منكم وان نصبروا فيه لعلهم يعلموا في مسئلة جواز البيع بالتعاطي وغير ذلك قوله تعالى يا ايها الذين  
امنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراضٍ منك  
ولا تقتلوا انفسكم لان الله كان بكم رحيما اللهم اعلم ان الله تعالى نهانا اولاعن اكل الاموال  
بالباطل اي بوجه لا يستحسنه الشرع من الخوارقة والنجاسة والغصب والقمار وقعود الربا وامثال ذلك لقوله تعالى  
لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وهو زنا با اكل ما يكون بالتراضي من الجانبين لقوله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراضٍ  
منكم وهو اشتراك متقطع معناه ولكن اقصد واكون تجارة عن تراضٍ منكم او لكان كون تجارة عن تراضٍ  
غير منهي عنه وتجارة ان كان مرفوعا على ما عايناه الاكثر معناه الا ان يقع تجارة وان كان منصوبا على ما رواه  
الكوفيون فهو علم كان الناقصة يعني الا ان يكون التجارة وعن زيل من معناه للتجارة تجارة اي تجارة صادرة عن تراضٍ  
واما خسر التجارة بالذكر لان اكثر سباب الرزق متعلق بها ويجوز ان يراد به الاشتغال مطلقا على ما في ايضا  
والمال ان هذا التراضي هو الضابطة الكلية في بيان حل اكل الاموال وحرمتها تستنبط بها كثيرة من المسائل  
المنتهية حتى قال صاحب الدارك والآية تدل على جواز البيع بالتعاطي وعلى جواز البيع الموقوف اذا وجدت  
الاجازة لوجود التراضي وعلى نفي خيار المجلس لان فيها اباة الامان بالتجارة عن تراضٍ من غير قيد بالتفرقة  
عن مكان العقد والتقييد به زيادة على النص هذه المقتضى وهذا الآية تمسك صاحب الهداية في باب الخرج بسبب  
الدين في ان الدين او كان له مال لم تصرف الى اكرم في مال لاجل الغراء لانه تجارة لاجل تراضٍ وهو باطل  
بالنظر الى هذه الآية وكذا تمسك في كتاب الاكراه ان البايع الكراه بعد زوال الاكراه بالخيار انشاء انشاء  
البيع وانشاء فسخ لانه تجارة لاجل تراضٍ وهو باطل بهذه الآية وقيل المقصود بالنهي المنع عن صرف المال

فيما يرضاه الله وباتجاره صر بها فيما يرضاه على ملهى البيضاوى فلا يكون حينئذ من غنى من التمسك بالذميمة  
 لا يخفى ومنه قوله ولا تقتلوا النفس لا تقتلوا من كان منكم من المؤمنين من المؤمنين من المؤمنين من المؤمنين  
 صلوا النفس بالقاسم الى التمسك وبأكل الاموال بالباطل او بالنعم كالفعل جلد الهند او بار كتاب ما يودها  
 عليها او المعنى لا تقتلوا النفس قبل التوبة كما ان امرئى اسرائيل يقتلهم انفسهم ليكون توبة لخطاياهم بدل عاقبة  
 المعنى قوله ان الله كان بكم رحما وقد سبق بعض سياجى سورة البقرة وقال صاحب الكشاف معنى يودون يعلمون  
 ياولون في التمسك لحرف البر وفهم يكره رسول الله صلى الله عليه وآله وصاحب البيضاوى في تأييد توجيه القاء النفس  
 وهو امر معقول وقال الامام الزاهدان في هذه الآية ردا على المعتزلة في مسئلة تركب الكبيرة حيث يسمى اكل الحرام بظلم  
 النفس مومنا وقرن بينهما بل قدم اكل الحرام لتوكيد ما فيه لانه وان التجارة عن زنا فهو ان ترضى لعينك ما يظن  
 لنفسك وانه لما نزلت الآية استخرجوا من اكل طعام الاقرباء والاصدقاء وعن الدخول في منازلتهم حتى نزلتم قوله تعالى  
 ليس على الاعشى حرج الى ان قال ان تأكلوا من بيوتكم او بيوت آبائكم على ما سبقت في سورة النور انشاء الله تعالى  
 شرعية الميراث وولاء الموالاة قوله تعالى وكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والاقربون  
 والذين عقدت ايمانكم فائوههم فصلهم من الله كان على كل شئ شهيدا  
 اخضع في وجوه لواب الله فيمثل ان يكون المعنى لكل تركه جعلناه موالى الى اى وارثا فينبذ يكون ما تركه  
 الوالدان بآباء لكل تركه ويجعل ان يكون المعنى لكل سبب جعلناه وارثا ما تركه ذلك الميت ثم مما صلا موالى لانه  
 من وارث وفي تركه خيمه والولدان والاقربون استنباط منفس للموالى ويجعل ان يكون المعنى لكل قوم جعلناهم موالى  
 ما ترك الوالدان والاقربون فم يكون جعلنا موالى صفة كل والعايد اليه محذوف والمبتداء ايضا محذوف والمعنى حظ  
 وهكذا قوله تعالى والذين عقدت ايمانكم بعتد انفسهم لى الشرط وخبره فائوههم فصلهم او هو منصوب بضمير ما بعده  
 او هو معطوف على الوالدان والاقربون ثم قوله تعالى فائوههم جملة مبينة للجملة المتقدمة والضمير راجع الى الموالى كذا  
 في الكشاف والبيضاوى وقال صاحب الحسينى في بيان قوله تعالى وكل جعلنا موالى انه لا كان اهل الجاهلية يورثون  
 المتبقي من الاولاد والاقارب رداء الله تعالى وقال وكل جعلنا موالى الى اى لكل واحد من الرجال والنساء جعلنا  
 موالى الى اى ولما يورثونه ما ترك الوالدان والاقربون ولا يخفى ان يورث المتبقي مع الاولاد والاقربين فيكون  
 نسما لا كان في الجاهلية قد مر مثل هذا في سبق ايضا والمقصود به بيان قوله تعالى والذين عقدت ايمانكم فائوههم  
 نصيبهم فقال صاحب المارك والمراد به عقد الموالاة وهى شريعة والوارثه بها ثابته عند عامة الصحابة وهو قوله تعالى

اذوا سلم رجل او امرأة لاورث له جسيم ثم جرى ولا متفق على يدى رجل او امرأة فيقول الاول والىك على ان تعطينى  
 اذ اصبحت وترث منى اذ امت ويقول الاخر قبلت اعهذ لك ويرث الاعلى من الاسفل بذال الفقه واليه مال صاحب البعثة  
 حيث قال في باب الموالاة وقال الشافعي الموالاة شىء لان فيه الطحال حتى بيت المال ولهذا لا يصح من حتى واث  
 ان ولد لا يصح عنده الوصية بحكم المال وان لم يكن للموصى واث لم حتى بيت المال انما يصح في الثلث وثانوه له تعالى والذين عهذت  
 اياكم فاقوم بغيرهم والآية في الموالاة والذكورة ككتب الشافعي من ان هذه الآية منسوخة كما مر به صاحب القان في ذكر احكام  
 البضايى حيث قال تحت قوله تعالى والذين عهذت اياكم موالى الموالاة لان الحليف يورث السدس من مال طيعة فليس بموكل  
 كذا واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض واقول في كلا القولين اضطراب اذ قد ذكر في كتب الفرائض في باب ذوى الارحام  
 انه كان عامر الصحابة يحدون ثوريت ذوى الارحام وبه اخذ اصحابنا وقال زيد بن ثابت لا يرث لذوى الارحام غيرهم  
 المال في بيت المال وبه اخذ مالك والشافعي فيلزم كون النائم غير معمول فيظهر اضطراب قول الشافعي لان يقال ان  
 ذوى الارحام في الآية بمعنى ذوى القرابة وقد فهم المدور مولد باصحاب الفرائض والعصبات فلم يمتحن غيرهم واما اضطراب  
 قول ابى حنيفة في تظهير ان الآية معناه الذين عهذت منهم اياكم عند الولاء فاقوم بغيرهم وهو السدس سواء كان له واث  
 آخر او لا على ما كان مقررا في الجارية من انهم يجوزون الحليف بالسدس كما يدل عليه لفظ نصيبهم ولا يغفل به ابو حنيفة  
 ايضا بل انما قال بوارائه كل المال بين عدم ذى الرحم كما نص في الكتب وهو يسجد لكون الآية فسخ  
 لازم على كل حال سواء قيل به او لا ولا يمكن اثبات المسئلة على الطريق الذي قال به ابو حنيفة مع من  
 الآية المذكورة اذ اين هذا من ذلك نعم يمكن ان يكون عهذ المولاء ثابتا بتمسك خبره ولذا لكونه يرى صاحب  
 الكثر والامام الزاهد جعل الآية منسوخة واوروا مذاهب ابى حنيفة به لغيره وايضا في كلامها تنبيه على ان  
 معناها ما كان حلفا في الجارية فتمسكوا به فان لم يروه الاسلام الاشد ولا تخدوا اسلخا في الاسلام  
 وهذا كله اذا كان المراد به عهذ الموالاة اما اذا المراد به عهذ النكاح كما قيل في البضايى او عهذ  
 التبنى كما قيل في الكثر فلا يكون الآية مانعا في الاصحى والله اعلم بالصواب مسئلة ادب محبة الرجل مع المرأة قوله تعالى  
 الرجال وامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم فاصلا حلالا  
 فان كانت حافضا لنفسيها حفظ الله والذبي كخاؤون شؤره فعضوهن وانفقوا في المنافع  
 واضربوهن فان اطعنكم فلدن بغيروا عليهن سبيلا وان الله كان عليا كبيرا وان ختم سقاف  
 بينهما فابغوا لكل من اهلها من اهلها ان يربوا اصلك حيا توفي الله بينهما ان الله كان عليا كبيرا

ولكن يخاف ان يكون  
 على الفقه الاخير منسوخا  
 لان التبنى غير صحيح  
 في الشرع وعلى الاول  
 باقية اذا كان المراد  
 بالنصيب هو الميراث  
 على ان يكون النكاح  
 باطنا وبهم المولود  
 الاخرون او الميراث  
 اذا يكون النكاح سريما  
 الاخرون دون غيرهم  
 كما يظهر من باب ١١

رضى في قوله من محمد بن الربيع امدت بالانصار شئت امره جيبه جنت زيد بن زبير فطلبها الا انظر  
 بها ابو الحسن بن محمد بن مسلم وشكى من ذلك فقام عليه السلام بها باه قصاص منه فخر في قوله الرجال قوامون  
 على النساء يعني الرجال مسيطرون على النساء وينبغي ان يقتصر المرأة بطلية واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ارونا امرؤا وراة الله امرؤ الذي اراة الله خير فرغم القصاص وقد كان القصاص فيها دون النفس مشروعيها  
 الرجال والنساء يومئذ ولآن لا قصاص في ذلك ولكن بحسب العقل وقيل لا قصاص الا في الجرح والعقل والما  
 بطلية ونحوها فلا انص به في الكشاف وذلك التسلط بسبب انه فضل الله بعضهم وهم الرجال على بعضهم وهم النساء  
 والعزم والعزم والحرم والرمي والقوة والغزو كمال الصوم والصلوة والنبوة والخلافة والامامة والهو  
 والخطبة والجماعة وتكبيرات الشريعة عند ابي حنيفة والشهادة في الحدود والقصاص وتضعيف الميراث  
 والتعصيب فيه وذلك التمايز والطلاق واليهيم الانساب وهم اصحاب الحج والعمرة وبسبب ما افتقروا من العلم  
 عليهم في الحكم والمهور والتفقات ولا شك ان من انفق على احد كان سلطانا عليه كذا قالوا ثم لا يبين الله تعالى  
 ولا فضل الرجال على النساء على توحيدهما الصالحات المطبوعات للازواجه والثاني ان اشترت كل امرأة  
 بياها في قوله تعالى فالصالحات قانتات اي مطيعات للازواجه حافظات للغيب اي لغير الازواجه يعني  
 اذ كان الازواجه غير شاهدين لدين حفظن مما يجب عليهن حفظه من الفروج والبيوت والاموال كما حفظوا  
 ذلك في حال حضورهم وعنهم عليه الصلوة والسلام خير النساء امانة او انظرت اليها من ترك وان امرت بالانكاح  
 واذا غيب عنها حفظت في مالها ونفسها وتلا هذه الآية وقيل معنى الغيب الاسرارهم وبدا الحفظ للغيب  
 الله فانه فاعل وحيد ما يحل المصدرية والموصولة فالمعنى يحفظ الله بياها بالامر على حفظ الغيب  
 والحفظ على بعد الوعيد والتوفيق له او بالذي حفظ الله لهن عليه من المهر والنفقة والقيام بحفظهن والذب عنهن وقوله  
 ما حفظ الله بالنصب علم ان ما موصولة فقط فانها لو كانت مصدرية لم يكن الحفظ فاعل والمعنى بالامر الذي  
 من الله او طاعته وهو التعفف والتشفقة على الرجال كذا في البيضاوي وقصر في هذا المقام كلام غيره فلا ينقلد ولا يفتي  
 بياها في قوله واللاتي يتحاون لشؤنهن اي امرائهن فعطوهن اي الفصحى للاطاعة فان لم ينقم النقص فخرجت  
 في المضاح اي في المرافقة فلا تدخلون تحت اللعان او لا تجامعون او دلوا بظهوركم في المضجع والمضاجع  
 المبايت اي لا يتبايتون في المبايت وقيل معناه اكرهون على الجماع واربطون نفس به في الكشاف فان  
 لم ينفع الجبر ان فاضلهم ضربا غير مبرور ولا ثمان ثم بعد ذلك لا يخلو اما ان تأتي تلك الشبهة على الكلام

فبينا في قوله تعالى فان اظلمكم اى برك النشور بعد الوغظ والهجران والقرب فلا تبغوا عليهم سبيلا بالتوخيخ والالتزام  
 على اربابهم من الترخص واجتهدوا ما كان منهن كان لم يكن وان التائب من الذنب كمن لا ذنب له ان اعدوا ان علينا  
 كبر اى انه اعد عليكم من قدركم على ازواجكم اوانه على علوشه تيجان من شبيهاكم ويوب عليكم فاقتم احق  
 بالعضوعن ازواجكم اوانه على كبر من ان يظلم احدا او تقص حق نص به في البيضاوى وان لم تأت بالاطاعة بل  
 تتبع على النشور فبينا في قوله تعالى وان خفتم شقاق بينها و هو خطاب للحكام والولاة و اضافته لشقاق  
 انظر التسامع والاضمار قبل الذكر لجرى ما يدل عليها والمعنى ان خفتم ما اياها الحكام شقاقا اى عداوة بينهما  
 بين الزوجين فالعشو احكين حكما من اهل الزوج وحكما من اهل المرأة لان الاقارب اعرف بمواطن الاحوال  
 نفوس الزوجين اسكن اليهم فيبرزان ما في ضمائرهما من الحب والبغض و اراوة العجوبة والفرقة ان يريد اى  
 الحكام اصلا حا يوفق امه بينهما اى بين الزوجين فالضمير يري الحكامين وفي بعضها للزوجين والمعنى ان يريد الحكام  
 اصلا حا يوفق العدين فيكما الحكامين فيقتل على الكلمة الواحدة حتى يتم المراد فالضمير الحكامين والمعنى ان يريد الزوجين  
 اصلا حا يوفق العدين فيكما الزوجين فالضمير ان للزوجين وعلى كل تقدير ليسر الحكامين الا التوفيق كما يهجم من  
 الآية وليس لها ولاية التقرب عندنا خلافا لما لك هم كذا ذكر في الدارك وفي البيضاوى ان الخطاب يجوز ان  
 يكون للزوجين وصبيها استدلال على جواز التحكيم وان الحكامين لا يبان لهم والتفريق الا باذن الزوجين وقيل  
 مالك هم لهما ان يثا رفا ان وجد اصلاح فيه وفي الكشاف احتمال فيه قيل ليسر لهما ذلك الا باذن الزوجين وقيل  
 ذلك لهما وكذا عن الشعبي ما قضى الحكامان جاز وكذا عن عبد الله بن مسعود عن علي بن ابي طالب قال  
 وكذا عن عمار بن قيس في الحسين ان الخطاب يجوز ان يكون لاولياء الزوجين وفي الزايدى ان الخطاب يجوز ان  
 يكون للزوجين وان توفيق الاصلاح موقوف على ارادته كما نقل ان عمر بن الخطاب بعث حكين لعقبة و ردت زماره  
 وقال لا يصلح ان نحال عمر لولا ان خشيت سنة فعله لا دينا على ذلك فان الله تعالى يقول ان يريد اصلا حا  
 يوفق الله بينهما ولعلكم ما اردتما الاصلاح وان في قوله تعالى ان يريد اثبات اختيار العباد فيكون ردا على الجبر  
 وفي قوله يوفق الله اثبات القضاء والقدر فيكون ردا على القدرية والعد علم بالصواب في مسئلة بيان الحق  
 قوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا ولا يذنب القوي  
 واليتامى والمساكين والجارحى القوي والجارحى واليتامى والصالح بالجنب  
 وابن السبيل وما ملكت ايمانكم هذه الآية بامه لبيان اداب الحقوق و علمها و امه اى في

في القرآن بهذه المشابهة في بيان حقوق الربوبية والعبودية وبيان حقوق الابائسب والاقرار وغير ذلك من الحقوق  
 وهي مملوكة كل مسلم ومسلمة فقولوا واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا في بيان حقوق الربوبية والعبودية وقولوا  
 وبالوالدين احسانا في بيان حقوق الوالدين وقولوا لقولوا وبني القربى في بيان حق الاقارب اعم من ان يكون قرنا  
 القرابة او قرنا المودة وقولوا تعالى واليتامى والمساكين فيه بيان حقوق اليتامى والمساكين وقولوا والجار  
 القربى والجار النجيب فيه بيان حق الجار مطلقا والاول الذي قرب جواره من بيته اولهم الجوار قرب والفضل  
 بنسب اودين والثاني البعيد من بيته والذى لا قرابة له وعند عليه السلام والصلوة الجيرة ان ثلاثة جاراته ثلث حقوق  
 حق الجوار وحق القرابة وحق الاسلام وجاراته حق الجوار وحق الاسلام وحق الجوار وحق الاسلام وحق الجوار وحق الاسلام  
 من اهل الكتاب وحده الجوار اربعون دارا وقيل هو الجار الذي بلا صق داره واركة ولهذا اختص باستحقاق  
 الشفعة من بين الجيران والوصية فيمن اوصى للجوار مطلقا كذا ذكره الامام الزاهد وقيل هم من جموع في المسجد  
 والمصلى لغرض صاحب الهداية في كتاب الوصايا وقال ان هذا علم رايه لاهل الاول راي الشافعي وعلاني را  
 ابي حنيفة حفظ وقول تعالى والصاحب الجنب فيه بيان حق الزوجة او كل من صحبها بان حصل لجنبك المرافقة  
 في سفر او شربا في تعلم علم او غيره او قلعا الى جنبك في مجلس او مسجد وقول تعالى وابن السبيل فيه بيان  
 حق المسافر والضعيف وقوله وما ملكت ايمانكم فيه بيان حقوق المملوكين من العبيد والاماء وهكذا قالوا اخلا بدين  
 تفاصيل كل هؤلاء وانا انا اوردها مقبسا من رسائل الاخلاق والمواعظ وغيره فحق العبودية اربعة الوفاء  
 باليهود والرضا بالموجود والحفظ للحدود والصبر على المفقود وحقوق الوالدين اقرب من حقوق العدة تعالى  
 وتلك في الحيوة الاتفاق عليها وادبها في الكلام والمجلس والذباب وغير ذلك واطاعتها في جميع ما كان مرضيا  
 للشريعة موافقا وبعد المات الدعاء لهما بالرحمة والاستغفار وغير ذلك فقال الله تعالى فلا تقل لهما ان ولا تنهرا  
 وقول لهما قولا كريها وانخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقيل بارجهما كارياني صغير او قال لا تتخذا اباءكم وادعواكم  
 اولياء ان استجبوا لكم فاعلموا الايمان وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم من اصبر مرضيا لابيوة اصبر بابان مغنوهما الى الجنة ومن  
 امسى مثل ذلك وان كان واحدا فواحد ومن اصبر مسويا لابيوة اصبر له بابان مغنوهما الى النار ومن كان  
 مثل ذلك وان كان واحدا فواحد وفي الخبر ان الله تعالى اوحى الى موسى يا موسى من بروالديه وعقته كبرته ارا  
 ومن برني وعقته كبرته عاقا وروى عن مالك ابن ربيعة قال عينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم او جاز رجل من  
 بني سلمة فقال يا رسول الله بل بقي من بر ابوي شي ابرعاه بعد وفاتها فقال نعم الصلوة عليها والاستغفار لهما والافتاء

عبد ما و اكرام صديقهما و امثال هذا اكثر من ان يحصى فاما كان بهنا بيان حقوق الوالدين لابد من بيان حقوق الولد  
وان لم يذكر في هذه الاية فخره ابي بريرة عن قال يا بديل بن وهب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابى قال بر والديك فقال ليس  
والدان قال بر ولذلك كان لو اديك عليك حتى فخذ الولد لك عليك حتى فعن النسي رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى  
للخلام يعني يوم السابم و يطاع عنه الاذى فاذا بلغ سنين او ب فاذا بلغ سبع سنين عزل عنه فرائضه فاذا بلغ  
ثلاث عشرة سنة صهر ب على الصلوة فاذا بلغ ستة عشر سنة يزوجه ثم انذره فانه اذا بك وعليك والكنك اعوذ بك  
من فتك في الدنيا وعدا لك في الآخرة وبهذا في حق الاستاذ ثم التمسيد وعكسه وكذا الشيخ في نهجنا السنية عكسه بل السند  
والشيخ اخصل من الاب فلا بد اولى من اوبه قال عليه السلام من تعلم حرفا فهو مولاه وقال الشيخ في قوله كالبني في  
امة وحقوق ذي القربى ان يقدم بالسلام عليهم ويرفع الحمد والمجد عن قلبه فيهم وان وقع بينه وبينهم نزاع في معاملة  
ويتفق معهم في عين النزاع اذا غلب عليهم القبيلة الاخرى ولكن في المودة مقدم على قربى القرابة ما عرفت في الآثار  
وحقوق البنات والمساكين ان يشفق عليهم بالاحسان واغنايتهم عن السؤال وبعاد لهم من ظلم عليهم ولا ياكل اسوال  
اليتامى فانه حرام بالنصر و امثال ذلك وحقوق الجاران لا يرفعهم بدوالة بحيث يمسك طلب الهوى عن مئة ولا  
يمنع مجرى مائة ومويزا به ولا يمسسه في الطعام والشراب واللباس ويعاونه في كل شئهم وغم فان بقدر على المعانة فليعلم  
والا فلا يظهر اثر الظلم من الدخان وغيره لانه يصير مغموما به ولكن الجار ذي القربى مقدم على الجار الجنب  
بجلا المعنيين وحقوق صاحب الجنب ان كان المراد بالوجه النفع والكسوة والسكنى ورعاية القسم ان كان  
اكثر من واحدة وتعليم احكام النفع مثل الصلوة والصوم والطهارة والحيف والنفاس والاستحاضة والتكليف  
لهن باواب وهي الوعظ والهجور في المضاجع والضرب على مامر والخبرة بحيث لا يدخل غير المحرم في متبها و  
السياستة بحيث يكون مسلطا عليهم ولا يذره ان الهوان و اعونه الى العشاء وكافي الامور الدينية والابد  
من بيان حقوق الزوج على الزوجة وان لم يذكر في الاية وهي ان تطيعه فجميع الامور الدينية والدنيوية ولا تظلم احدا  
بغير اذنه شيئا ولا تخزجه من بيته بغير اذنه ولا تمنع نفسها من الوطئ غير اراد الا في الزمان المنسوم والمكان المكروه وان كان  
المراد بالصاحب الجنب كل من صحبك من الرفيق والصديق فحقوقه انوا في المال كما قال ابو برة رضى الله عنه ان يكون  
الرفيق في المال اكثر من نفر من ماله في المعاشة بالنظر في النقرة والحاجة وفي اللسان بحيث لا يذكر عيبه في التعظيم  
والنصيحة وفي الحق من الذنوب والزلزلات و دعاء الخير حال الحياة والاستقرار والاحسان على اهل بيته واولاده  
بعد المات وحقوق ابن سبيل وهو المسافر الغريب عن وطنه غريب من حقوق اليتامى والمساكين

و ان لم يذكر في هذه الاية فخره ابي بريرة عن قال يا بديل بن وهب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابى قال بر والديك فقال ليس





لسانه مخطئا ولا يحكم بكفره هذا القول وهو محل الآفة ان يكون في سكر السخا من فطيرة النوم على اقل صاحب الكساف البضا  
وقد ذكر المشيخ الامام عز الاسلام ابن دوى وغيره في بحث السكر في الامور المستعصية المكتسبة ان السكر لو كان سكر  
بطريق مباح وانما بمنزلة الاغواء حتى يسهل من صحة الطلاق والعتاق وسائر التصرفات وسكر بطريق مخطور واد لا  
يأمن في الخطاب بالاجماع لان الله تعالى خاطبهم حال السكر حيث قال لا تقر الصلوة وانتم سكارى حتى تكونون  
في حال السكر خطا شبهة كثيرة ان كان في حال الصحو فذلك لانه لا يقال للعاقل اذا اجنت فلا تفعل كذا ولا ثبت  
انه مخالف ثبت ان لا ينافي الاية فيلزم له احكام الشرع كلها وليصح عبارة كلها بالطلاق والعتاق والبيع واشراف  
والاقرار بركها ولكن لا يصير مرزا بالردة وقيل في هذا اليسم منهي عن قربان الصلوة متفحفة بل هو منهي عن شرب قوت  
الصلوة ولا يسلط الخطاب على الصلوة بعيد غاية انه منهي عن سكره كان المكاف ماسورا بالصلوة مع الطهارة  
ثم الجنب والمحدث منبيان عنه لفقد شرطه لا سقوط الخطاب بهذا اقل الامام الزاهد واما الثانية وهي حرمه الصلوة  
حال الجنابة فمضى قوله والاجنب وهو موقوف على قوله وانتم سكارى وحتى تفعلوا غاية له والا عابرك سبيل استأجيرة  
واقم بين الثانية والخبا او صفة جنبا اي والا صبا غير يابري سبيل وحاصل النسخ لا تقر بوا الصلوة حال كونكم جنبا  
تفعلوا الا عابري سبيل وهو المسافر ليجزى عن عدم الادلان غائب حاله ان يكون بعيدا من الماء وما له غاية لا  
يجب عليه الغسل ولو كان جنبا وانما يجب عليه ان يتيمم ثم يصلي يشهد بذلك ذكر التيمم بعد ذوق قليل الماء من الصلوة  
في قوله ولا تقر بوا الصلوة موافقها يحذف المضان وهي المساجد والمراد من العابر لما شئ مطلقا يعني لا تقر بوا الصلوة  
حال كونكم سكارى وحال كونكم جنبا سوى العابر فانه يجوز له العبور في المسجد عند الحاجة وبذلك المعنى هو النسخ لا الشافعي كذا  
في الدرر ارك وقال صاحب الكساف وقال من فسر الصلوة بالمسجد معناه لا تقر بوا المسجد المجازين فيه اذا كان  
الطريق فيه الى الماء او كان الاية او احكم فيه وقيل ان رجالا من الانصار كانت ابوابهم في المسجد ففصبهم الجنابة ولا  
يجدون ممر الا في المسجد فرض لهم وروى انه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ياذن لاحد ان يلبس المسجد او يمر فيه وجوب  
الا على من لان بيته كان في المسجد هذا فيه وهذا ان الكلامان يأتان فيقال القاضى ومن فسر الصلوة بموضعها  
فسر بعبارة سبيل المجازين فيها وجوز للجنب عبور المسجد وقال الشافعي في ابوابه لا يجوز له المرور في المسجد  
الا اذا كان فيه الماء والطريق موافقا لبيان الثالثة وهي التيمم في قوله تعالى ان كنتم مرضى او بعينكم في سورة  
الثانية بعد بيان مسئلة الوضوء والغسل مع زيادة قوله تعالى منه تحت قوله وايدكم ونزول في غزوة وفي المصطلو  
حين نزلت عسكر الاسلام ليل في ارض الغدير في ما ذكره كان من قصد من الرخصة وقت الصلابة فاذا ابي فقد صححه

ان كان في سكر  
والله اكبر على ان  
الشيخ زنا الجوز العجوة  
السجدة على وجهه  
انما انما يميل على ان يكون  
عنده مطلقا وعند بقية  
بالحاجة ويمكن ان يقال  
ان صاحب الكساف لا يرى  
بسم الله في قوله  
وقال من فسر الصلوة  
بالمسجد رواه  
فمنه دون ان يفتي  
منه رحمه الله

ما نسته رضي المرء فيها فكان ذلك سببا للمكث الطويل واصبحوا كلهم جنباً ومحمد بن مشكيت صحابة عن محمد بن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في التيمم في الآية المذكورة تسبيلاً وتخفيفاً كذا في التيسير وفي الزاهد اي ايضا اشارة الى التيسير  
هذه الآية بيان في التيمم وطريقه ودقة ما في عباراتها تنجب الناظر تسليم الطيمه وكلام المفسرين اختلف في تفسيرها  
اوردته هيئنا قول القوم المفسرون على ان قوله تعالى وجاء احدكم من الماء فلم يجدوا عليه فامسوا فامسوا  
من الارض وقد كانوا يوتون لقضاء الحاجة فكنى به عن الحدث وان معنى قوله تعالى فلم يجدوا الماء فلم يجدوا  
الماء لعدم ابعده او فقد الاله الوصول اليه او لان من جبهه او سجد او وعد فبينظم شروط التيمم جميعها وانما الاطلاق في  
عطف او جاء احدكم ومنه قوله تعالى ولا مستم النساء فقال صاحب المدارك اولا في معنى قوله تعالى ولا مستم  
جامعتموهن كذا عن علي بن عباس ثم قال ثانياً اوضح في حكم الشرط اربعة وهم المرضي والمسا فزون والمحدثون  
واهل الجنابة والجزء الذي هو الامر بالتيمم يتعلق بهم جميعا فالمرضي اذا عد موالا لضعف حركتهم والعجز عن الوصول  
اليه والمسا فزون اذا عد موه لبعده والمحدثون واهل الجنابة اذا لم يجدوه لبعض الاسباب فليهم ان يتيمموا  
كلامه فليهم ان قوله تعالى ولا مستم النساء في باب الجنب لانه وجاء احدكم من الماء فامسوا فامسوا  
ونداوان كان يوافق الاصول لكن لا يلائم ادخال او في قوله وجاء احدكم من الماء فامسوا فامسوا لان الرجل لا يخلو  
لانه يكون محدثاً وجنباً وكل منهما اما مريض او مسافر فيصير تقابل المرضي مع المسافر والجناب الغاطس لا المسافر  
الآية ان يقولوا انكم مرضي او على سفر سوا وجاء احدكم من الماء فامسوا فامسوا لان يقال ان او سجدوا  
كالنصره هو في آية المائدة تا فلاح الزاهد في قوله وجاء احدكم من الماء فامسوا فامسوا في توجيه المقابلة بين  
المرضي والسفر وبين الجنب من الغاطس والنف ان الله تعالى خص في باب التيمم او لا للمرضي والمسافر من قبلهما علم  
سائر الاسباب ثم علم لكل من وجب عليه الطهارة ولم يجد على الارض الخوف عدوا او سجد او عدم آله او غير ذلك مما  
ذكره كثره المرض والسفر ولعله يعني به ان قوله تعالى فلم يجدوا الماء فلم يجدوا الماء فامسوا فامسوا  
او جاء احدكم من الماء فامسوا فامسوا او لم يجدوا على الارض بوجه اخر لانه كان مما جاء احدكم من الماء فامسوا فامسوا  
بهذا التيمم من كلامه وهو علم بحقيقة الحال وحقيقة المقال وقد وجه القائلين انما وجهها عيبا حيث قال وجهه التقسيم ان المشرط  
بالتيمم اما محدث او جنب او حال مقتضية له في غالب الامر مرض او سفر والجنب لا سبق ذكره اقتصار على بيان حاله الحدث لا المجرى ذكره  
ذكر اسبابه بالحدث بالذات وما يحدث بالعرض واستغنى عن تفصيل احواله بتفصيل حال الجنب بيان العذر مجازاً فانه قيل والى وجهها  
مرض او على سفر او محدث من غير ان يبين من الغاطس ولا مستم النساء فلم يجدوا الماء فامسوا فامسوا كذا في قوله تعالى

احدكم من الغلاة ولا مستم النساء كلاهما في باب المحدث لكن الاول باخرهم من احد سبيليه بخس والثاني ما ليس له كان  
 مجموعهما بمنع او كنتم محدثين وكان معطوفا على محذوف قبله فاعلم مما سبق وهو قوله تعالى ان كنتم جنبا فبدوا لفلان  
 وان كان ليحكم او لكن لا يناسب قاعدة الاصول على رانثان قوله ولا مستم النساء لان كان تمسكنا في باب التيمم للجنب  
 وكان المجاز مراد منه بالاجماع وهو الجاهل كان حمله في باب التمس باليد وجعله في باب المحدث جمع بين الحقيقة والمجاز في  
 الارادة وذلك لا يجوز هكذا ذكر الشيخ الامام فخر الاسلام البردوي وسائر ائمة الاصول في كتبهم ولهذا لم يجعل علماء التمس  
 ناقضا للوضوء الا بالمباشرة الفاحشة وهي ان تناسا الفرجان وتشر الالة بدون الحائل كجلون الشافعي في فاته  
 بجعله ناقضا للوضوء لكل من اللباس والملبس مطلقا وكذا مالك رحمه الله واحمد بن حنبل رحمه الله بجعله ناقضا لشرط الشهوة كما نصوا  
 في الحسية لا يقال انما يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في آية الالة فقط لانه لم يبين ثمرة على قوله تعالى وان كنتم جنبا فبدوا  
 اليتم للجنب ههنا قد سبق الاستشهاد بقوله تعالى ولا جنبا الا ما برى سبيل فيعلم منه ان الجنب المسافر فيتم فكون قوله  
 او لا مستم النساء في بيان التمس باليد فقط فلا يلزم الجمع بينهما في هذه الآية لانه لا نقول تيمم الجنب مسافرا  
 فلا يفيد لا يقال ان التمس قوة في سائر البدن فيكون شاملا للتمس باليد والجماع لانه لا نقول ذلك باعتبار اصطلاح  
 المتكلمين والكلام في اللغة والشرع لا يقال انه قرى او لا مستم ومستم فلم لا يجوز ان يحل احد على التمس باليد والاخر  
 على الجماع كما في قوله تعالى يطهرن لانه لا نقول تيممهم بغيره فانه قرى لا مستم ولا يجوز الجمع فهو خلاف الاجماع كما ذكرنا وذكرنا  
 في التكميم ان المراد بقوله المجاز مراد بالاجماع اما اجماع الائمة الاربعة او اجماع الصحابة والثاني باطل لخالفه ابن  
 مسعود رحمه الله اذ عنده المراد بالتمس باليد ولا صحة لتيمم الجنب الاول ايضا باطل لان من الائمة الاربعة من جعلها على  
 التمس باليد وجوز تيمم الجنب بدليل اخر لا يقال انه مخالف لاجماع الصحابة ههنا على انه ان اراد بالجماع فليجوز تيمم الجنب على التمس  
 باليد فلا يحل ذلك لانه لا يمكن ان مثل ذلك مخالفة للاجماع وانما يكون ذلك لو فهم امر متفاد في عدم القول بان المراد التمس باليد  
 منهم جواز التيمم قولنا بالاجماع يتمم مخالفة ما فيه ثم الآية تدل على جواز التيمم للجنب دون الخافض والنساء وقال ابن الهيثم  
 والحدث والبراءة فيه سواء وكذا الحيفر والنحاس لما روى ان قوما جاءوا النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا انما نقوم نسكروا  
 في هذه الرمال ولا نجد الا شجر او شجرين وفيما الجنب والخافض والنساء فقال عليه السلام عليكم بارئكم من هذه الرمال  
 ولعله لما عدل في اثبات تيمم الجنب من قوله تعالى ولا مستم النساء الى السنة المذكورة نظما للجنب ثم التيمم في سنة واحد  
 او اخر من النص المحمل للتمس باليد الى السنة القطعية المعنى او ايتار الاليد على فائدة اخرى وهي جواز التيمم على الرمل  
 كما يشير اليه كلامه الآتي ثم قلنا قوله تعالى فقيموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم فيه بيان طريق التيمم

قسني فقيموا قصدوا والقصد المعبر هو القصد بالقلب فيكون الغيرة في شرطها بالاجماع لانه مدلول النص والمراد من الصبي  
 وجه الارض ترابا كان او غيره هكذا ذكره صاحب الكشاف والذراک ناقلا عن الزجاج ولهذا يجوز الوضوء بغير  
 التيمم على ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر ولو بلا نفع ولكن بشرط ان يكون طابرا كاملا لا وصفه  
 بقوله طيبا ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله ان الارض الخشنة اذا لم يسقط طهر للصلاة دون التيمم وعند الشافعي لا يجوز التيمم  
 الا بالتراب المنبت وهو رواية عن ابى يوسف رحمه الله وكذلك قال ابن عباس رحمه الله ان الصعيد القرب والطين الغليظ  
 وجهنا ما مر ان الصعيد وجه الارض ترابا كان او غيره والطيب الطاهر لانه البقي بموضع الطهارة او هو المراد بالاجماع  
 وبالحديث هو ضربان ضرب للوجه وضربة لليدين لانه قال فامسحوا بوجوهكم وايديكم فثبت مسح الوجه واليد بالنصر والذكر  
 الفرد والنسبة لكل منهما ثبت بقوله عليه السلام نعم ابن عباس رضي الله عنهما في حديثه فثبت مسح الوجه واليد بالنصر والذكر  
 ولهذا تمسك صاحب البداية في ثبوت التيمم من النص وفي طريقه وتعدد الضربين من الحديث المذكور والشرطان  
 هو المسح فقط فلو ضرب التيمم يده ومسح كان ذلك لهو لا لطلاق المسح وعند الشافعي لا بد ان يحلق باليد شيئا  
 من التراب لانه قال في سورة المائدة فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه لان من التبصير في شرط ان يمسح بعضا  
 منه ونحن نقول من ابتداء الغاية دون التبصير كما ذكره صاحب الذراک والكشاف وذكر في كتب الفقهاء  
 نص التيمم وان كان ساكتا عن الغاية ويوجب مسح اليدين الا بطين لكن لا تأملنا ظاهرا ان التيمم خلف الوضوء  
 واليدان في الوضوء متحيزان بالمرافق فلما كان التيمم بغير المتحيز ايضا والحديث عمار ايضا على ما هو في الحديث ولهذا  
 الوجهين قلنا باستيعاب الوجه والافخاذ الباء تحتضن بعضه وهو انه اذا دخل الباء في الالة يراو بها بعضها  
 واذا دخل في المحل شبه بالالة بان يراو به بعضها ايضا على ما قلنا في قوله فامسحوا برؤوسكم كما سألني ثم انه قد بلغني  
 هنا فائدة هي ان تعزيم التيمم على عدم وجدان الالة دليل على ان الطهارة بالاء اصل والتيمم خلفه بالاجماع والذكر  
 عندنا خلف مطلق عند العجز عن الاصل كخلافه لان الالة يزيل الحديث فكذا لك التيمم حتى يجوز تاجيبه الصلوة بتيمم واحد  
 ما لم يتقصد وعند الشافعي خلف ضروري بمعنى يجوز به الصلوة مع قيام الحدث حقيقة كطهارة المستحاضة  
 ولهذا قال يجب لكل فرض وضوء وان ضرورة تقدر بقدر ما ثم في قول ابى حنيفة رحمه الله والى يوسف رحمه الله التراب  
 خلف عن الماء وعند محمد وزفر التيمم خلف عن الوضوء وفائدة الخلاف ان عند محمد وزفر لا كان التيمم خلفا عن  
 الوضوء كان التيمم خلفا عن المتوضي وفراجه فلا يجوز اقتداء المتوضي بالتيمم وعند ابى حنيفة والى يوسف رحمه الله لا كان التيمم  
 خلفا عن الماء في حصول الطهارة موجودا في كل واحد منها بحاله فيجوز اقتداء احدهما بالآخر كما لا سمح الله مع التماسل

سوق النص يوافي قول ابي حنيفة والي يوسف حيث قال علم بحدوا ، صيموا صعيدا طيبا وايراد قوله  
 استعجب قوله تعالى فاعملوا واصبروا فاعلموا وانى المائدة يدل على ان الطهارة بالتراب خلف عن الطهارة بالماء  
 في كتب الاصول وهذا غاية تيسر في هذا المقام فاعلموا عن كتب القراء ، وسبغى عليكم السلام المذكور في سورة المائدة في  
 روى الغسل انشاء الله تعالى في مسألة ان الشك غير مغفور قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به يغفر  
 او ذلك لمن يشاء ومن يشك با الله فقد افترى اتقا عظيما هذه الآية المذكورة في  
 في القرآن في هذه السورة مرتين وهذه اوليها وقد قال في الثانية ومن يشك با الله فقد ضل ضلالا بعيدا وقيل  
 في قول الآية الثانية انما يشك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذنوب الا اني لم اشرك  
 بالله شيئا منذ وعظت وامننت به ولم اتخذ من دونه ابها ولم اوقع المعاصي جراحة على الله وما توهمت قط اني اكون الله  
 هرا والي لادم نائب فاترى حالي عند الله فترلت ولم تغفل في نزول الآية الاولى شئ وهي اسم اختها في باب  
 من لم يتب والمفهوم من كل منهما ان الشك بدون التوبة غير مغفور البتة وما دون ذلك من الذنوب موقوف على  
 مشيئة الله تعالى ان شاء عذب عليها وان شاء عفا عنها سواء كانت صغيرة وكبيرة واما التائب فمغفور الله تعالى البتة  
 فغفلا منه لا وجوب عليه سواء كان شرا او غيره من المصنوعات الكبار هذا هو ذهب اهل السنة والجماعة وقالت المعتزلة  
 ان الرجل اذا اجتنب الكبائر كان مغفوره مغفورة البتة متمسكا بقوله تعالى ان تجنبوا الكبائر ماتنهم عن كفر  
 عنكم سيئاتكم وهذا حكم مدركا او الا سيئات هي الصغائر للمقابلة ونحن نعمل الكبائر على الكفر او هو الكمال منها جميعا  
 باعتبار الواو الكفر او افراد الناطقين علمنا انهم في شرح العقائد والسيئات يطلق على الكبائر والصغائر  
 جميعا فيصير المحط ان تجنبوا الكفر كفر عنكم ذنوبكم وبيننا نخله على الفضل والكلمة لاعلى الوجوب بدليل هذه الآية  
 لان قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء اعلم من الكبيرة والصغيرة فيجوز ان يغفر الكبيرة بالفضل وان يعذب  
 على الصغيرة بالعدل فهذا الآية حجة عليهم ثم انهم اى المعتزلة قالوا معنى الآية ان الله لا يغفر ان يشرك به  
 اى لمن لم يتب ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء اى لمن تاب على النص يعني الكشاف وغيره وهو باطل بالبداهة و  
 التعقل لان الكفر لا كان مغفورا عنه بالتوبة لقوله تعالى قل للذين كفروا ان يتوبوا يغفر لهم ما قد سلف فاودنه  
 من الذنوب اولى ان يغفر بالتوبة والآية انما سبقت لبيان التفرقة بين الكفر وسائر الذنوب وهو فيما ذكرنا  
 لا فيما عموما كما انصره في المداير فاذا كان المقصود التفرقة بينهما كانت الآية حجة ايضا على الخوارج الذين عموما  
 ان ' وذن شركا ' صاحبه خالصة النار كما انصر في البصائر ولا يقال ان قوله تعالى قل يا عبادي

وشرح

في التفسير

في التفسير

في التفسير

في التفسير

في التفسير

بن اسروا على القسم المصطفى من رسول الله ان الله يعفو الذنوب جميعا انه هو  
 مغفور لا نأخذ قول قد كره الامام الزاهد المراءى من قوله اسروا على القسم ان كان الاسرار بالشرك و  
 جميعا كان معنى ان الله يعفو الذنوب جميعا بغضها اذا آمنتم وان كان الاسرار بالذنوب خطفه هو المطلوب وان  
 إضافة العباد الى الله على الاول إضافة التملك وعلى الثاني إضافة التكرم والتقرب وذلك لان الآيات الواردة  
 في عدم مغفرة الشرك قطعية محكمة كالآيتين المذكورتين وقوله ومن يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة وامثاله  
 والآية المأرقة المذكورة تحمل المعاني فلا يستلزم ان يجازيها بل يجب عليها على معنى بطلان تلك الآيات وذلك  
 بما ذكرنا كلام غيره ايضا يدل على ان المراد بغير الشرك لو كان يشكك بانه لم يقيد المغفرة بهنا بالتوبة كما قيل في كلامنا  
 ويعتقدون ذلك من شدة الايمان بالاسرار لانه لا يدل على وجوب المغفرة البتة لكل واحد من غير توبة ومن غير محو  
 حتى ينافي الوعيد بالتحذير ويعني من التوبة الاخلاص بالعمل على ان الذنوب كلها سوى الشرك تحت مشيئة من  
 ان يعفو عنها عفو او لا يعفو عنها كما قال القاضي الاجل فكانه يقول حينئذ الى معنى قوله لمن يشاء وصاحب التوبة  
 بالتوبة رعاية له من ان الكبر لا تقرب من التوبة ولكن خلاف الظاهر لاحاجة اليه وقد ذكرنا في شان نزوله  
 اوجها متعددة لا نور وبالطول الكلام وكثرة اللال في مسئلة اداء الامانات على الوجه الحق وترك الجور في الحكم قوله  
 ان الله يا مومنين ان توحوا وان ما نأت الى اهلها له واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا  
 بالعدل لان الله تعالى يعظكم به لان الله كان سميعا بصيرا فقول تعالى ان الله يامرکم ان  
 الامانات الى اهلها نقل في بيان قصة انه لما غلب عثمان بن مظينة سادون الكعبة باب الكعبة يوم الفتح وبالي ان يوم  
 المفتاح ليدخل فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لعلنا ان رسول الله امنه فولى على غمده واخذ منه وقته فدخل رسول  
 صلى الله عليه وسلم وصلى ركعتين فلما اخرج سأل العباس بن عثمان يعطيه المقام فسرطت هذه الآية يعني ان الله يامرکم ان توحوا  
 الامانات الى من اخذتم منه لا الى غيره فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عثمان فاسلم عثمان وعامل رسول  
 صلى الله عليه وسلم ان سدا الكعبة في اول لولة ادا وقد ذكرنا هذه القضية بنوع تغير وتبدل وزيادة وتقصير وقوله  
 ان تحكموا بالعدل في موضع النص عطف على ان توحوا والامانات واذا الفرقية لا شرطية والمعنى ان الله يامرکم ان  
 تحكموا بين الناس ان تحكموا بالعدل اي بالسوية والانصاف وقبل هو خطاب للولاء باء الامانات والامانات  
 على ما في الكشف والبرك وقوله تعالى ان الله تعالى يعظكم به نعم فعل مرفوع ومانكة منصوبة منصوبة بيهيكم فانه  
 قبل ان الله نعم شيئا يعظكم به او موصولة مرفوعة الى صلتها ما بعد ما اي نعم الشيء الذي يعظكم به وعلى ما في  
 قال لا بد ان يكون له في قوله تعالى ان الله تعالى يعظكم به

محمد بن ابي طالب به ذلك يعني اداء الامانة والعدل في هذا التفسير الآية بحسب ما  
 والمقصود ان قوله تعالى ان الله يامرهم فكان يعم جميع الامانات والمكلفين كما نص في البيضاوي والكشاف  
 على التماس كان بحيث يمكن ان يستنبط بها كثير من مسائل الودعة والعارية المذكورة في الفقه وان لم ينص  
 من المفسرين والفقهاء منها ان المستعير لا يملك الايدليم ومنها ان من رد الودعة الى دار مالكها او المستعير  
 التفسير كما هو اثر الى دار مالكها لا يكون تسليما فان قلت قبل الوصول الى المالك ضمن بل لا بد من ردنا الى مالكها  
 وانه انما بخلاف المستعار التفسير اذ اردوه الى دار مالكه وبخلاف الدابة المستعارة اذ اردوها الى اصطبل مالكها  
 حيث يكون تسليما للعرف الظاهر فيها ومنها ان لا يشترط في رد الامانة الى اهلها ردنا اليه بخلافها فان رد الدابة  
 المستعارة مع عبده او جيره مسانته او مشاهرة او مع اجير بها وعبده كان تسليما لا لطلاق الفرو وجوده  
 الى اهلها وهو المالك فان قلت قبل الوصول اليه لا يفسر وان قوله تعالى ان تحكموا بالعدل يدل على وجوب العدل  
 على كل حال سواء كان اما واقضيا او حاكما او غيرهم ومن كل وجه سواء كان في الدعوى او الاشهاد او اليمين  
 او في مقدمات من الجوسم والنظر والكلام وغيره مما ذكر في ابواب القاضى وسواء كان العامة مع الاجانب والاقارب  
 او والدين او مع نفسه قبل الآية بهذه الجملة وان لم يتعرضوا اليها وقد ذكر المحدثين عن اداء الامانة والحكم  
 بالعدل في كثير من المواضع كتنفي هذه الآية الا في بعض مسائل القضايا والجداد مما يحتاج اليه ويعتد به على ما  
 عليه افشاء الله تعالى ثم ذكر الله تعالى بعد ما بيان ان امانة اولى الامور واجبة فقال يا ايها الذين امنوا  
 اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فمن ذاك الى الله والرسول  
 ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ط ذلك خير واحسن فاولاد الله قال الامام الزاهد في نزول  
 هذه الآية ان النبي عليه السلام بعث خالد بن الوليد مع بشر الى قبيلة لبقا لم وكان عمار بن ياسر في الجيش ظم  
 علمت لقدوم خالد فخرجوا لارجل واحد اسلم ودخل في خيمة عمار وقال اني املكتم قبل نفيي اسلامي فقال  
 عمار نعم ظمنا الصبر من الغد فقم خالد فاخذه واخذ منه فقال عمار وعطيت الامان فقال خالد انا الامير  
 وانت لطلعي الامان فقال نعم فاخصما حتى رجعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضى النبي عليه السلام امان عمار وترك ذلك  
 الرجل وقال لعمار لا تعط الامان لاحد بغير امر الامير فكان عمار مع خالد يناظران بين يدي النبي عليه السلام  
 فاغلظ عمار لخالد يقول فغضب خالد وقال يا نبي الله تسخير من هذا العبد ان يستخني من يديك  
 والله لو لاحر منك لقلت له كذا وكذا وكان عمار مولى ناسم بن مغيرة رضي الله عنه فقال النبي عليه السلام

يا خالد كنت عن عمار فان من سب عمارا بغضه الله ومن لعن عمارا لعنه الله فقام عمار وتبعه خالد واخذ نوبة وسأله  
 ان يرضى الله عنه فانزل عز وجل هذه الآية واما بالطاعة اولى الامر بهذا القول وهكذا ذكره صاحب المحسن نقل عن  
 اسباب النزول ومضمون هذه الآية ظاهر وهو ان الله تعالى امر اولي الطاعة والطاعة رسول الله والطاعة اولى الامر  
 اولى الحكم من المسلمين ثم قال ثانيا فان تنازعتم في شئ اى تنازعتم انتم والى الامر منكم فردوه الى الله والى الرسول  
 اى ارجعوا فيه الى الكتاب والى الرسول في حياته وسنة بعد وفاته واعلموا بما يحكم بينكم ذلك اى الرد الى الله والى الرسول  
 الرسول خيركم عاجلا وحسن تأويله اى عاقبة والمآل ان اطاعة والى الامر واجبة ولكنهم اختلفوا في بيان معناه  
 فالاكثر علموا ان المراد به امر المؤمنين والمسلمين والخالف بينهم وهو المشهور بين الامة او امر الرسل باعلوا بطاعتهم في  
 النزول فيهم منه ان اطاعتهم واجبة لكن لا مطلقا بل ما داموا عاقلين وكانوا على الحق وذلك لانه لما كان هذه الآية  
 متصلة بالآية السابقة المذكورة فيها بيان او الامانة والحكم بالعمل وكان ملك خطايا الدولة خاصة عند بعض  
 وهذه خطاب بالناس بطاعتهم ثم امر عند النزول بالرد الى الله والى الرسول علمنا ان جوب اطاعتهم ما داموا على الحق  
 واذا خالفوه فلا طاعة لهم لقوله عليه السلام لا طاعة لمخلوق في معصية الله ولو سلم ان مسلمة بن عبد الملك كان  
 قال لابي حازم السلمي امرتم بطاعتنا بقوله تعالى واولى الامر منكم فقال ابو حازم ليس قد نزع عنكم ادخالنا في  
 الحق بقوله تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله اى الى القرآن والى الرسول اى نفسه في حياته واما دونه  
 بعد وفاته هكذا في المآل فان قيل هذا يخالف ما هو عليه من انه يجوز التقليد من السلطان الجائر ولا يصح الخروج  
 عليه ولا ينزل الامام بالفسق والجور خلافا للشافعي في الاخير من ذلك قلت انا بصير ذلك اذا كان بكنة القضاء  
 بحق واما اذا لم يكن فلا يصح وانما يمكن بصحة في حال القضاء بحق لانه قد ظهر الفسق وانفس الجور من الامة والامراء  
 بعد الخلفاء الراشدين والسلف كانوا ينفادون لهم ويعيرون الجهم والاعياء باذنهم ولا يرون الخروج عليهم  
 لان الصحابة كانوا يقلدون عن محاربة من ان الجور كان على صفى نوبة والتابعين كانوا يقلدون من  
 حجاجهم من ان كان سلطانا جائرا كما انصرف في البداية على ان المردى عن الشافعي وان كان انفراده بالفسق  
 ولكن المستطوع في كتب الشافعية ان الامام لا ينزل بالفسق لان في انفراده ونصب غيره اثاره الفتنه لانه  
 من الشوكه بخلاف القاضي فانه ينزل عنده بالفسق لانه غير ذي شوكة كما انصرف في شرح العقاب وقد بلغ صاحب  
 الكشف في رد الطاعة امر الجور ابلغ ردوا كده رعاية للذهب الاعتزال وقيل المراد بالامر علماء الشريعة  
 فانه امر الجليلين بالطاعة العلماء والعلماء بالطاعة المجتهدين لقوله تعالى ولوروده الى الرسول والى امرهم



الله من سبقوا منهم وقد بضعوا في قوله تعالى فان تنازعتم في شئ لان معناه ان تنازعتم انتم واولو الامر  
 للمقلد ان يراجع الجهد في حكمه الا ان يقال ان معناه ان تنازعتم بينكم يا اولي الامر مع اولي الامر وبالجملة قد اريد  
 به منكم والقياس على ان القياس ليس بحجة لان الله تعالى اوجب للمخالفات الكتاب والسنة دون القياس  
 ولنا ان ندفع شبهتهم بان رد المخالف الى الكتاب والسنة اما بوجوب القياس عليها بدل عليه لفظ الرد ولما امر به بعد طاعة  
 الله واطاعة الرسول دل على ان الاحكام الثلاثة مثبت لكتاب والكتاب واثبت بظاهر السنة واثبت بارادتها على وجه  
 القياس فكانت حجة ثانيا في ان القياس حجة كدلت في البيضاوي والحق ان المراد به كل ابي الحكم اما ما كان او امير اسلاط  
 كان او حاكما ما كان مجتهدا قاضيا كان او مفتيا على حسب مراتب التاب والمقبول لان النص مطلق فلا يقتضي من  
 غير دليل الخصوص وما ينبغي ان يعلم ان الخلافة الكاملة قد تمت على من عتبه حتى قول علي السلام بالخلافة بعددي  
 ثلثون سنة ثم يصير ملكا عضوا بخلاف الخلافة المناقصة لانها كانت في الخلافة العباسية ايضا والامامة قد  
 عدت ايضا فقد ان شرطها في زماننا اذ وانما ان يكون الامام من اهل قرينته وهو مودوم الآن في كثر الموضع  
 ولكن السلطنة والامارة بانية واما يجب علينا اتباعهم في هذا الزمان بمقتضى انهم واولو الامر واطاعتهم واجبة بهذا  
 المطلق لا باعتبار انهم ائمة او خلفاء والله اعلم بالصواب في مسألة الخروجه الجهاد وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا لله قوله تعالى خذوا حذركم قالوا ان الحذر والخوف  
 بعضه الخوف فالتحذير واحذر وامن العدو وقيل الحذر بالخروج كالخروج والاسلح اسى خذوا اسلحكم وقوله تعالى  
 فانفروا ثبات او انفروا جميعا يحمل معاني وبكل معاني دليل على مسئلة في الكشاف والبيضاوي والحسيني فانفروا  
 الى العدو واما جماعات متفرقة سرية بعد سرية واما مجتمعين كوكبة واحدة وفي الزيادة في توجيه اخر اى فانفروا  
 متفرقات اذ لم يكن مع النبي عليه السلام لتقيم الجهاد وبعضه يطلب العلم بعض او انفروا جميعا اذ كان مع النبي  
 لان معه يحصل الجهاد والعلم جميعا فهو من قبيل قوله تعالى وما كان المؤمنون ليففروا كافة وسياقي في موضوع وفي  
 الادرار فانفروا جماعات متفرقة سرية بعد سرية واما مجتمعين او مع النبي عليه السلام لان الجمع بدون التمسك بالتمسك والعقد  
 بدون الوساطة لا يتسلم او انفروا ثبات اذ لم يجمع التفريق وانفروا جميعا اذ اعلم التفريق وسياقي كجده في قوله تعالى فانفروا  
 خفا وخفا ولا تبالوا ان الله تعالى في مسئلة ان رد السلام فرض قوله تعالى واذا احسبتم انكم ستقتلون  
 يا احسن منها او رددوها لان الله كان على كل شئ حسيبا الجهاد على ان المراد بالتمسك  
 السلام والآية تدل على ردنا على سبيل الوجوب والمعنى اذ اسلم عليكم بسلام فسلموا في جوابهم

على  
 وعلى انما في  
 على جميع لان كان  
 حكم الكتاب و  
 السنة والامانة  
 يمكن منه  
 في ان النجاشي  
 على قالوا في

ولكن خبر من الروي بذلك القدر وبين الروي باحسن منه والتسليم بحجة سنة لها فضل كثير في الاحاديث وسيأتي سند  
سورة التوراة ايضا وان ذلك القدر بان يقول وعليكم السلام فرض وهو قول كفاية اذا سلم على جماعة بغير تعيين اسم  
وفرض عين ان سلم على احد بعينه والرد باحسن منه بان يقول عليكم السلام ورحمة الله وبركاته افضل وروى ابن ابي  
قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم عليك فقال وعليك السلام ورحمة الله وقال لا تحو السلام عليك ورحمة الله فقال و  
عليك السلام ورحمة الله وبركاته وقال لا تحو السلام عليك ورحمة الله فقال وعليك السلام فقال الرجل فحققت  
فانما قال الله وتلك الآية فقال انك لم تنزك لي فضلا فردت عليك مثله كما في الكشاف والبصائر وقيل تقدير الآية  
فيها باحسن منها ان كان المسلم من اهل الاسلام او روي بذلك القدر ان كان من اهل الذمته لقوله عليه السلام اذا سلم  
عليك الملائكة ابواب السموات فتدعون باسمك فتفتح لهم جوارج الروي على الذي ولكنهم اختلفوا في ابتداء السلام على اهل الذمته فقال  
صاحب الكشاف وقد خفف بعض العلماء في ان يبدأ اهل الذمته بالسلام اذا دخلت الى ذلك حاله ونحوه يخرج اليهم ويرسلونك  
عن النخعي وعن ايمنيفه لا ابتداء بالسلام في كتاب ولا في غيره وعن ابني يوسف لا تسلم عليهم ولا تعاقبهم  
واذا دخلت فصل السلام على من اتبع الهدى ولا لباس بالدعاء بما يصلح في دنياه وبلا غلظة بعينه ثم انه ذكر في حقه  
الدارك انه ينبغي ان يسلم الرجل اذا دخل على امرأته والاشئ على القائد والراكب على الماشي والركب الغرس على  
الحمار والصغير على الكبير والاقل على الاكثر واذا التقيا ابتديا وتسابعا وعن ابني يوسف لا يسلم على الاعرج المشلول  
والمرء والمجنون والقاعد المجابة ومطر الحمام والحارثي من غير عذر في الحمام وغيره ولا يرد السلام في الخطبة وقراءة  
القرآن جهرا ورواية الحديث وعند مذاكرة العلم والاذان والاقامة وذكر القاضي البيناني ان هذا الوجوب على  
الكفاية وحديث السلام مشروط فلا يرد في الخطبة وقراءة القرآن وفي الحمام وعند قضاء الحاجة ونحو ما تم قال وقيل  
المراد بالنحية العلية ولوجب الثواب او الرد على التعيب وهو قول قديم للشافعي رحمه الله اعلم بالصواب في مسألة  
القتل خطأ وبيان وجوب الدية وبذلك قوله تعالى وما كان لعمق من ان يقتل مؤمنا خطا الا خطاه  
ومن قتل مؤمنا خطأ فخريرة مؤمنة ودية مسجلة الى اهله الا ان يصدر قوافل فان كان  
من قوم عدوكم وهو مؤمن فهو برقة مؤمنة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق  
فدية مسجلة الى اهله ونحو برقة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين نوبة  
نوبة من الله وكان عليهما حكما اعلم ان الضعفاء جعلوا القتل اقسا ما خمسة عشر ذنبا وضاعجا  
مجري خطأ والقتل بسبب فالله ماتة ضربة بالسلام او ما جرى مجرى السلام كالحدود من الخشب وغير ذلك

العهد لا يقصد ضرب غير المذكور كالصبا والسوط والحجر الكبير وهذا العهد في منعه  
بحجر عظيم أو خشيته عظيمة فهو عهد وشبه العهد ان يجره بالاقتل غالباً كالصبا الصغير والحجر الصغير ونحوه والخطا على  
نوعين خطأ في القصد وخطا في الفعل فالخطا في القصد ان يرمى شخصاً لظنه ميذاً فاذ هو اعمى او ظنه ريباً  
فاذ هو مسلم والخطا في الفعل ان يرمى مؤمناً فيصيب دميماً او الجاري مجرى الخطا كناية عن سقط على آخر فقتله  
والقتل بسبب كالتأخر بوضع حجر وخفر البيرة غير ملكة والمذكور في القرآن بيان احكام العهد والخطا فالعهد ذكر  
بعض احكامه في سورة البقرة مجمل وسباني في سورة المائدة مشروحاً والخطا مذكور في هذه الآية وهو المقصود هنا  
وفي الحديث ان نزول هذه الآية في شأن عياش بن الزبير حيث آمن قبل الهجرة واخفى من قومه حتى فرروا الى  
المدينة وكانت امره مبرحاً كثيراً فاعادوه بوجهل وشارت اخواه لانه الى مكة وشديد يد وجليل تركه في غابة  
المراسد مرافقاً قبل عليه حارث ابن زيد وحرص بالارتداد وخطا ارتداداً عليه فاعاده العياش بقتله ثم باجر الى المدينة  
وجدد اسلامه وبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم واسلم حارث ابن زيد ايضا واجر ولم يشتر العياش باسلامه فلما جاء  
حارث ابن زيد بقتله العياش لوعده بذلك فلما علم ايمان اسلم من قبل عدم عن قوله وعرفه قصه حاله الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فمزل في حق هذه الآية المذكورة يعني بان الكفارة والدية وفي الكشاف ذكر هذه القصه بنوع اختلاف وذكرها  
القاضي البصير باختصار وقال ايضا والمخ في ما كان امي وما صم لمؤمن ان يقتل مؤمناً الا خطا  
اي في حال الخطا او قتلا خطا ويجوز ان يكون ما كان نصيباً في معنى النهي والاستثناء منقطع امي لكن  
ان قتله خطأ جزؤه ما يذكر وقال ايضا الخطا ما لا يصاحبه القصد الى الفعل والشخص ولا يقصد به فوهن  
الروم غالباً ولا يقصد به مخطو اكرمى المسلم في صعب الكفار مع الجهل باسلامه او يكون فعل غير المكلف  
هذا لفظه وبيان ما في الآية من التقسيم ان الغافل الخاطي الذي يتفرد على قتله الاحكام لا يخلو  
اما ان يقتل مؤمناً او دميماً والمؤمن لا يخلو اما ان يكون من قوم المسلمين او من اهل الحرب فخصوا  
ايمانه فان قتل مؤمناً من قوم المسلمين فحكمه هو المذكور في اول الآية وهو قوله من قتل مؤمناً  
خطا فخرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى ابله الا ان يعقد قواي فيجب عليه تحرير رقبته مؤمنة  
كفارة له ودية مسلمة الى اهل المقتول امي ودية واجب اداء ما على عاقله القاتل الى ورثة المقتول في كل  
حال الا ان يعقد قواي يعفو الورثة عنه حينئذ فيجب تحرير رقبته مؤمنة فقط فالتحرير الاعاقر  
والصحيح والحرك الكرم من الشيء مسمى لان الكرم في الاعرار والرقبة عبر بها عن النسبة كما هو بالأس  
ان يقتل

جمله من الخطا  
بين هذه المسائل  
والايضاً في القصد  
الفعل كالمسلم  
خطا الاجماع ذكر  
مقتداً في هذا الخطا  
وما لا يقصد به مؤمن  
الروم غالباً  
حكمه كحكم الخطا في الدية  
والكفارة ولا يقصد  
بخطو كرمي المسلم  
صفت الكفارة في الجبل  
باسلامه كحكم الخطا  
بخطا في الكفارة  
الدية ولا يكون  
مثل الخطا كحكم  
الخطا في الاول  
القاضي بالاستثناء  
المنقطع بما عليه  
من ان الاستثناء  
اللفظ ثبات كحكم  
بالقتل  
وبما لا يغني عن  
تقوية قوله لان لمؤمن  
ان يقتل

منه  
لكن في التوفيق  
مؤمن على

والاستسقاء متعلق بعلمه وبمسئله اى يجب الدية عليهم او ليس لها الى اهل الاحال تصد قيم عليه او زمانه فهو في محل النصب على الحال من القاتل لو ابل او الطرف بكذا في البيضاء وبالمثل فالنص لوجب شيئين الكفارة والدية جميعا فكفارة في القتل لا يجزى فيها سوى المومنة للتصبير واما في غيرهما من الكفارات فيجوز الكفارة ايضا خلافا للشافعي على موقوف وحل السرقة ويجب المومنة ههنا ان القاتل كما اخرج نفسه مومنة عن جملة الاحياء وقد يسلم نفسه المومنة عن القتل لزم ان يدخل نفسه مثله في جملة الاحرار لان اطلاقها من قيد الرق كاحيائه وان الرقبة كما لا سموات اذ الرق اثر من آثار الكفر والكفر موت حكماء كذا قال البعض ولان القتل كبيرة فيجب جبرها باشراف الرقات بخلاف غيره على ما في الاصول ولا يجزى في هذه الرقبة فليت جسر المنفعة كالاعلى وجنون عقل والمعتوم به او اباها او ابيه او بدو رجل من جانب كما ذكر العقباء في باب القهار لان النص وان كان مطلقا من هذه القيود الا ان المطلق في حق الذات ينصرف الى الفرد الكامل والفرد الكامل هو سالم عن هذه القيود وكذا لا يجزى فيها الدبر وام الولد لاستحقاقها الحرية من وجهه وكان الرق فيها ناقصا وكذا المكاتب الذي اود بعضه على الكتابة لان اعتاقه يكون ببدل بخلاف المكاتب الذي لم يرد شيئا لانه موقوف وبه خلاف الشافعي على ما نص به في الهداية في باب الظهار وبخلاف الصغيرة والكبيرة والذكر والانثى فانها تجزى فيها ايها كانت لان هذه اوصاف والمطلق يجزى على العلاقة في حق الوصف اولان كلامها كامل الذات والمطلق ينصرف الى الكامل في حق الذات ونحن المحسن انه لا تجزى الصغيرة ههنا ولا تجزى الارقة قد فعلت وصامت لغزبه في الكشاف والدية واجبة الا دارة على عاقلة القاتل وان كان النفس تقضي تسويتها مع تحرير الرقبة الواجبة على القاتل فان لم يكن له عاقلة فعلى ميت المال فان لم يكن فحياله والا صل ان كل دية تجب ابتداءا فاجب على العاقلة كالدية في القتل الخطاء وكل دية يجب لكن في غير البدن وكان اداءها على العاقلة كالدية الواجبة بسبب العلم عن دم العوفية قال عليه السلام لا يعقل العواقل عدا ولا عبد ولا صلب ولا اعترافا ولا ما دون ارش الموصية وارش الموصية عشرة دية كذا ذكر في البداية ولا بد من بيان الدية فقال الفقهاء في كتاب الديات ان الدية عندنا يجزيه من الاموال الثلث خاصة من الذهب الف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم عندنا واثنا عشر الف درهم عند الشافعي ومن ابل مائة ابل عشرة وبن ابن مخاض وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون بنت جذع وعشرون بنت حوت عندنا وعشرون ابن لبون مكان ابن مخاض عند الشافعي وقال ابو يوسف ومحمد هي من غير الاموال الثلث البضائع البقرة ومن الغنم الف ومن الخيل ثمانية كل هذه ثوبان وهذه كلها دية النفس الدية الاطراف فحينها كلام طويل لا يسر المقام وهذه الدية



ولا يخرج برقة من الدية او وحده ثم قال فمن لم يجد الرقبة ففدية صيام شهرين متتابعين من غير فضل مكان الرقبة  
وقال صاحب المدارك وغيره معنى قوله فمن لم يجد اى لم يملك رقبة ولا ما هو يصل اليها فصيام شهرين فعلم انه  
ان لم يملك الرقبة ولكن يملك ثمنها يشتري به الرقبة لم يقتل الحكم الى الصيام لعدم الشرط وهذا الجدل والظلم  
حيث ذكر صاحب المحسن على ما سيجي في سورة المجادلة في كفارة الظهار تحت قوله تعالى فمن لم يجد فصيام  
شهرين متتابعين ان عند مالك ان كان له عبد يعق وان احتاج الى الخدمة وان لم يكن له عبد فان كل  
له من يشتري العبد ويعق وان احتاج الى الفقة وعند الشافعي ان كان له عبد ولكن يحتاج الى الخدمة  
او كان له من ولكن يحتاج الى الفقة فالصيام وعند ابى حنيفة ان كان له عبد يعق وان احتاج الى الخدمة  
وان كان له من فلا يكاف باشترا العبد بل عليه صيام شهرين متتابعين وحد القسامة ولو ذكر في الظهار  
ان لا يكون بينهما رمضان واليام التثنية ومن غير ان يعطيه منها بعدا وبغيره عند ابى حنيفة مع او بعد فقط عند  
غيره فقط وقوله تعالى توبه من الله نصب على المفعول او المصدر والحال كجذ المضاف اى شره ذلك توبة او  
تاب عليكم توبة او فعليه صيام شهرين ذ التوبة كذا في البيضاوى وهذا الذى جرى منا انما هو في تفسير احكام  
القتل المتعارف في مضمون الآية واما الجارى مجرى الظاهر فحكم الخطا في وجوب الكفارة والدية المذكورة واما القتل  
بسبب فدية الدية المذكورة فحسب دون الكفارة واما شعبه العمد فحيز الكفارة والدية جميعا ولكن لا الدية  
المذكورة بل الغليظة وتختلف في تفسير محمد واث شافعي مع ابى حنيفة والى يوسف والكلهم في الكفارة  
في الفقة ثم ذكر الله تعالى اجده جزاء العمد فقال **وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَدِّاْ جُزَاءً بِهِ جَسْمٌ خَالِدًا فِيهَا**  
**وَعَنْصَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا** هذه الآية التى يستدل بها الحنفية على عدم وجوب الكفارة  
في القتل العمد وتوضيح ان الشافعي يقول لا وجبت الكفارة في القتل الخطا بقوله تعالى **وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَدِّاْ** فتحرى رقبة  
بعبارة النفر فلان يجب تلك بالقتل العمد وهو موقوف الخطا اولى بدال الله نعم ونحن نقول ان الله تعالى جعل كل  
جزاء القتل العمد في هذه الآية هو جسيم اذ الجزاء اسم للكمال فعلم باشارة هذا النفر عدم وجوب شئ آخر وهو الكفارة  
والعصا جزاء المحل دون الفعل فلان غاية فترجعت الاشارة على الدلالة عند التعارض وان الكفارة امر لا يوجب  
العبادة والعقوبة فيقتضى سببا واربعين الحظر والامانة والقتل العمد محض كبرية ليس فيها شائبة الا بالاحكام كذا في  
كتب الاصول ثم ان المعتزلة يستدلون بها على ان مرتكب الكبيرة كافر اذ لا اله الا الله والحق ان قول الكلام لا يوجب  
المشتق يكون ماخذ اشتقاقه عنه ولا شك ان من قتل المؤمن يكون مؤمنا يكون كافر بلا شبهة او نقول الخطا كذا في

قال ابو حنيفة والشافعي  
انه من الادب ان  
نحو عشر من  
مخاض من عشر  
من سبعين من عشر  
نحو من عشر من  
قال محمد وان  
جذبه ومنه  
جذبه من  
اربعون من  
منه الجواب  
سبحان الله  
هذا من المسامحة  
المشبهة في  
والاولى ان  
ان يترك  
سبحان الله  
غدير

الطويل الذي يستحقه القاتل بالاتفاق وان بقيت كلام الله تعالى ونقصته تجد في كل موضع من جزاء الكفار قوله تعالى  
 قالوا مقرونا بقوله تعالى ابدوا في كل موضع من جزاء المسلم المرتكب الكبيرة لفظا لا دواعيه غير مقرون بكونه كائنا ابد  
 وهذا هو الفارق البلي السنته تامل واللفظ وحسن وقال الامام الزاهد ونزول الآية في حق معقيس ابن جناد الكنتاني فانه  
 وبعد اغناه هشام بن جناد مفعلة التي قبيلة بني النجار فاجبر النبي عليه السلام فاسل رسولاً من بني فهر الى بني النجار  
 فقال ان علمتم قاتل هشام فادفعوه الي اخيه معقيس فيقتل منه وان لم تعلموا الا قاتلانا فمضوا اليه اليه بعد ما تحلفون  
 فقالوا سمعنا وطاعة فمضوا واما قاتلنا فمضوا واما قاتلنا فمضوا واما قاتلنا فمضوا واما قاتلنا فمضوا  
 المدينة حتى اذا قرب المدينة وسوس الشيطان للمقيس انك لم تقتل قاتل اخيك وهو عار عليك ومن المعلوم انه  
 ما قتل المسلم فاقبل هذا الرجل القهري الذي هو كلبك فيفسد مكان نفسه وهذه الدية فضل عليه فقتل القهري  
 في حال غلته وساق الابل واقتل الى مكة وارتد عن الاسلام فكان هو اول مرتد في الاسلام واث قصيد  
 في مدح نفع فلما سمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حزن حزناً شديداً فأنزل الله تعالى هذه الآية يا ماعية وقله صاحب  
 المحبة ايضا بالاختصار وهو يدل على ان المراد بالقاتل المستحل على قتاله القاضي وقد بالغ صاحب الكشاف  
 في مدح هذه الآية واقتضاه على غيرنا على قلبه في مذهب الاعتزال والردورسولة بزيان ثم ذكر الله  
 بعد بيان حرمة القتل بجموع الظهار كلمة شهادة فقال يا ايها الذين آمنوا اذا ضلتم في سبيل  
 الله فبينوا وان تقولوا من اتقى اليكم المسلم است مؤمناً فبشعور عرض الحيوة الدنيا  
 فخذ الله معكم كيتونا هكذا كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فبينوا ان الله كان بما تعملون  
 خبيراً معنى الآية يا ايها الذين آمنوا اذا جئتم اى سركم في طريق الغزو فبينوا اى الطريق ايان الامر وثبته ولا تهتروا فيه  
 ولا تقولوا لمن اتقى السلام اليكم سبب موتنا والسلام هو الانقياد والسلام الذي يتوجه به الى السلام حال كونكم  
 تبغون بهذا القول عرض الحيوة الدنيا اعني المال والنفية التي هي سرهم النقا وفخذ الله معكم كثيرة فتشكروا عن قتل رجل ظنهم  
 الاسلام ويتوهمون من الغزو فبينوا ان رجلاً اذا اتى اليكم السلام ويدعي الاسلام فلا تقبلوه بل اقول منكم الدنيا  
 وهو المنفعة فلا تقبلوه انكم بل تقولوا حتى تعلموا ايمانه وقد اغناكم الله تعالى بالغنايم الكثيرة لا احتياج لكم الى غيره بل  
 مسلم وان يدعو انه لا يوافق لسانه فخذ ذلك كنتم من قبل اى اول ما دخلتم في الاسلام سمعتم من اقول لكم كلمة شهادة  
 مخلصكم واماكم واماكم من غير الظاهر على موافاة قلوبكم للاسنة فمن اسلك عليكم بالاستقامة والاستشهاد بالامان  
 فاقبلوا بالذين في الاسلام كما فعلتم بكم فبينوا في ذلك ولا تهتروا في القتل وهذا مضمون الآية بحسب ما ذكره

صاحب الماركة وقال هو في نزول روى ان م. داس بن نبيك اسلم ولم يسلم من قومه غيره فغضب رسول الله  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو باق في مروه من ليقية باسلامه راي الخيل الجاثية الى مسوح من الجبل وصعد على  
وكبره وانزل وقال لا اله الا الله محمد رسول الله عليكم قتله اسامة بن زيد و اسحاق بن عتبة فاجبر وارسل الله صلى  
فوجدوا جديدا وقال قتلتموه ارادة بامه ثم قرأ الآية هذا لفظه وفي الكشاف فقال يا رسول الله استغفرني فقال  
طيفت بلا اله الا الله قال اسامة فان زال بعيدا حتى وودت ان لم اكن اسلمت الا يومئذ ثم استغفرني وقال عني  
رقية وقال امام الزاهدان هذا القاتل غير اسامة بن زيد المبنى الذي قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة  
البعث اسامة الى اروم واز قال اسامة ان اسلم متعوذا من سبي فقال عليه السلام لا تشققت عن قلبه فقال  
لو شققت بل وجدت الا دما غليظا فقال عليه السلام عبر لسانه عفا في قلبه وان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر اسامة بـ  
والا بل به انه وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقرأ الآية على اسامة حزن حزنا شديدا الى ان مات فلما دفن لفظه لا يغفر  
ثلاث مرات فلما اخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الارض قبلت من يومئذ منه وقبلت فرعون ونمرود وسائر  
الا ان الله تعالى بين لكم عظم حرمة دم المؤمن لتحذروا عن تلك حرمة ودمه فادفوه في المرة الرابعة فدفنوه  
فقبله وان معنى قوله تعالى فخذوا من الدنيا حكمة فاعلموا الا ينفعكم اوقصد الله خاتم كثيرة فاعلموا  
من حيث اذن لكم وابعادكم وكان اسامة قال ان كان مؤمنا فلما كان من الكافرين فقال كذلك كنتم  
تفعلون من قبل فمن الله عليكم بالاسلام واخرجكم من بينكم او كذلك كنتم من قبل تحقون ايمانكم في قومكم كنتم مؤمنين  
مستضعفين فيما بينهم فمن الله عليكم بالهجرة باحاصل ما فيه والمعصود من ذكر الآية انها نزل على اية يكتفي من  
المؤمن بمجر وكلمة الشهادة من الملاءم على ما في قوله ولكن هذا اجل اجراء الاحكام والا فالقصد في العقب كن  
اصلي في الايمان بل هو الايمان عند البعض واما مذمة المنافقين في القرآن فلا يعلم الله تعالى من المراد الا  
غيره فاجبر عن قلوبهم كما كان وهذا لا يقتضي ان لا يقبل الايمان من مجرد اللسان اذ لم يظهر النفاق بعلامته و  
اخبار من الله ورسوله وقد ذكر القاضي البضا في شان نزول الآية وجهين اخرين ايضا حيث قال وقيل نزلت  
في المعتاد مرير جبل في غزوة فاراد قتل فقال لا اله الا الله قتله وقال ودلوه قريبا له ماله وفيه دليل على صحة  
الكرة وان المجتهد قد يخطئ وان خطأه معتقر بذالك لا يفسد خطا المجتهد اخرجت من قتل المؤمن من لا يستحق  
وكون خطأه عند استنبط من عدم ترتيب العقاب على فعله في الآية وسيمضي بيانها مشروعا في سورة الانفال  
وسورة الانبياء ومحنة ايمان الكرة استنبط من حرمة قتله في الآية وقد صرح في الفتاوى المأثورة في



ويصير الاسلام مم الاكراه ولو ارتد بعدة لا يقتل ويحبس ومن التنا رغبة الكره الا ان بالزيادة على اكره عليه  
طالبها وايضا من اجبره كافر على الاسلام فمات سيرة كذلك ثم ارتد وادعاه كان كرا يقتل وعن ابي يوسف فيمن اجبر  
كافر على الاسلام فهو يبيع ويصير اسلامه ولو ارتد قتل ومثل هذه الروايات كثيرة فيها في مسئلة فريضة الهجرة ومما  
قوله تعالى ان الذين توفيقهم الله لئلا يضلوا هم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم  
الارض قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم  
مستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا  
يهمدون سبيلا قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم  
قالوا في نزول هذه الآية انها زلت فبين اسلام ولم يهاجر من كانت الهجرة فريضة وخرجهم من المشركين الى  
يدينهم من اهل كل قريظة في الحبس انما في مثل قيس بن قباة قيس بن وليد وامثال ذلك الامام الزاهد انهم  
الاربعون الذين قتلوا ابي بكر على ايدي اللاتكة واللاكة هم ملك الموت واعوانه او ملك الموت وحده اطلق لفظ  
الجم على الواحد مجازا وقوله تعالى في قوله مجازا ان يكون مضيا او مضارعا بحد في احدى التائين وقوله تعالى انفسهم  
مضات ومضات الرجال من الضمير المفعول في توفيقهم وقوله تعالى قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم  
وصيرون قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم  
المشابه بالشرط واصل فيم فيها استقلت الالف تخفيفا ومعناه التوبخ ولهذا الجواب قوله قالوا انفسهم  
في الارض والافتح الجواب ان يقولوا انفسهم في كذا واصل من الآية ان الذين توفيقهم ملك الموت حال كونهم ظالمين  
انفسهم بالارتداد وترك الهجرة قال الملكة في تلك الحالة للنفوس فيم كنتم اي في اي شئ كنتم من امر دينكم بغير علم  
مكملوا في شئ من الدين قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم  
قالوا اي الملكة في جوابهم متوجبن لهم ان كل ارض ارض مدينة وغيرها وسعة فيها جرد فيها يعني انفسهم  
قادرين على الخروج من مكة الى بعض البلاد التي لا تمنون فيها من الظهار بكنتم ومن الهجرة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما هو جهنم وساءت الجهنم مصيرهم في الضمير الآية فان قيل حالة الموت حالة الباس فكيف التكلم في تلك الحالة  
قبل في حالة الباس لا يتعد على التكلم معناه لانه لا حصر على لكونه مشغولا عن ابيهة الملك فاما مدينة ومن الملك فليبارك  
بالسؤال والجواب في تلك الحالة وان لم نرد ذلك ولم نسمع بهذا الا فاداه الامام الزاهد والمقصود ان الآية تنزل  
على الوعد على ترك الهجرة وقد قالوا انفسهم في ذلك في بدو الاسلام اعانة للمسلمين ويعني من ذلك انها صارت

الذين وقد ضلوا في سورة الانفال ان قوله تعالى والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لهم من شيء حتى يهاجروا  
 منسوخ بقوله تعالى واولوا الايام بعضهم اولى ببعض وقيل منه ايضا ان امر الهجرة منسوخ ولكن يشك انهم ذكروا  
 ان الآية ذل على ان من لم يكن من اقامة دينه في بلده لا يجب وعلم انه يمكن من اقامته في غير حقت عليه الهجرة  
 وفي الحديث من فردين من ارض الى ارض وان كان شبرا من الارض استوجب له الجنة وكان رفيق ابيه  
 ابراهيم وابيه محمد صلوات الله عليهم اجمعين في ذلك يدل على ان الآية باقية غير منسوخة فبما قضت الا ان يقال  
 ان في بدء الاسلام كانت الهجرة البتة واجبة سواء قدر على اقامته دينه واولاد ولا شك في نسخها وفي هذا الزمان  
 ان لم يمكن من اقامته دينه بسبب ابدى الظلمة والكفر بغيره عليه الهجرة وهو الحق ثم استثنى الله عنهم طائفة الضعفاء  
 فقال الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان وهو استثناء منقطع لعدم دخوله في الموعول وغيره  
 والاشارة اليه ولا يستطيعون صفة المستضعفين اذ لا توقيت فيه احوال عنه وعن المستضعفين فيه كذا في البصائر  
 والمخفى ان جهنم ما وهي جميع من ترك الهجرة الا من هو مستضعف من جنس الرجال والنساء والولدان حال كونهم  
 لا يستطيعون حيلة في الخروج بغيرهم وفقرهم ولا بهتدون سبيلا اى لا معرفة لهم الى المسالك فاوكلت الله  
 ان يعفو عنهم ترك الهجرة وقال الامام الزاهد لا نزل قوله تعالى فاوكلت ما ونيهم جهنم وساءت مصيرا اقال المساكين  
 بل اننا الذين بكة فنزل قوله تعالى الا المستضعفين الآية قال ابن عباس عفا كنت انا وامي من المستضعفين  
 الذين لا يجدون حيلة ولا بهتدون سبيلا هذا لفظه والظاهر بلفظ عسى لانه وان كان للاطاعة فهو من الله واجب  
 لان الكرم اذا اطمع انجز ذكره في المراك وقال القاضي وصاحب الكشاف ذكر كلمة الاطاعة ولفظ العفو اذ لا ياتي  
 ترك الهجرة خطية ان المضطر من جهة ان لا يامن ويترصد الفرصة ويلحق بها قلبه ثم قال القاضي ان ذكر الولد  
 ان اراد به المالك من العبيد والامام قطاهر والامان اراد به الصبيان فانما ذكرهم مع خروجهم عفا وضرورة هو  
 للمباينة في الامر والاشعار بانهم على صدر وجوب الهجرة فانهم اذا بلغوا وقدروا على الهجرة فلا محيص لهم عنها وان قولهم  
 يجب عليهم ان يهاجروا بهم متى امكن هذا ما فيه طعن في ذلك على صاحب الكشاف حيث قال انهم خارجون من حيلة  
 بل العبد ضرورة فهم اثم في ذلك من الرجال والنساء ثم قال هذا اذا اراد بالولد ان الاطفال او يجوز ان يراد  
 المراجعون منهم الذين عطلوا ما يعقل الرجال والنساء فيلحقونهم في التكليف ثم ذكر الله تعالى بعد فضائل الهجرة  
 وَمَنْ يَخُذْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجْعَلْ فِي الدُّنْيَا مَوْعِظًا لَكَثِيرًا وَمِنْ خَيْرِ مَخْرُجٍ مِنْ دِينِهِ  
 مَهْلِكًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ تَعْدِيلُ لَهُ الْمَوْتَ فَتَعْدُوهُمْ أَجْرًا عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوفًا رَحِيمًا

في فضائل الهجرة ومساكنها ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مزايا كثيرة التي متحولة من الرغام وهو التراب  
او طريقا يرغم فيه من يسلكه اي يغفر لهم على نعم الله عليهم وهو ايضا من الرغام نفس القاضى وكذا الامام الزاهد واختار  
الحسين الاول وصاحب الكشاف والدراك الاخر وسعة الى تجد سعة في الرزق وتظهر الدين ومن يخرج من مية حال  
كونه مهاجرا الى الله ورسوله الى حيث امر الله ورسوله ثم يدركه الموت قبل بلوغه مهاجرة فقد وقع اجره على الله  
اي حصل له الاجر على الله وكان الله غفورا رءوفا وقال القاضى والاية نزلت في جذب ابن حمزة حمله بوجهه على سريره بها  
الى الجنة فلما لم يتغيرهم اشرف على الموت فصلى بمسنة على ثيابه فقال اللهم هذه لك وهذه لرسولك ابايعك على ما يأمرك  
عليه رسولك فمات هذا القول وكذا ذكره جماعة كثيرة ولكن بوجه تغييره وتفصيله وقال صاحب الكشاف والدراك قالوا  
كل هجرة لطلب علم او حجة او فرار الى بلد يرا فيه طاعة او قناعة او زهد او ابتغاء رزق طيب فهي هجرة الى الله  
ورسوله وان ادركه الموت في طريقه فقد وقع اجره على الله وبالجملة فضائل الهجرة كثيرة اذ كان لاجل الله تعالى  
وقد اشار اليه النبي صلى الله عليه وسلم قوله انا الاعمال بالنيات وانما الامر ما نوى فمن كان هجرتا الى الله ورسوله فحجرتا الى الله ورسوله  
ومن كان هجرتا الى دنيا يصيبها او امرأة يمتزجها فحجرتا الى ما باجر اليه واستحسن المشايخون ذلك وما من احد  
يعتدي به او يشد الخلق الى الله الا وكان بعد الهجرة وبهذه الآية تسك صاحب البداية من جانب الى يوسف ومحمد  
بان من اوصى ان يحج عنه بطا فاحج عنه فمات في الطريق بحج عمره ثمانية من حيث مات الاول لان حيث ميث الامير ذلك  
لان اجره قد وقع على الله بالنفس فيكون معتبرا عند الله في حقيقة نعم يحج عنه من منزل الامر لقوله عليه السلام اذا مات ابن آدم  
انقطع عمله الا الثلث الحديث وبذا من غير الثلث ووقوع الاجر على الله من حيث الثواب للمرحوم الظاهر مسئلة قصر  
الصلوة للسافر قوله تعالى فاذا حضرتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة  
ان خستم ان يعينكم الذين كفروا وان الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا هذه هي الآية التي تتصل  
بها على ان قصر الصلوة للسافر رخصة اذ سفر الآية اذا سافرتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة  
اي من اعدا ركعاتها فصلوا الرابعة ركعتين والثلاثية والثانية على حالها ثبت ذلك  
بالاجماع وان كان الصلوة ما لكل واحد وقوله تعالى من الصلوة صغرة محذوف اي شيئا من الصلوة  
عند سبويه ومفعول تقصروا بزيادة من عند الاخفش على ما في البيضاوي واذا في مودة السفر الذي يجوز  
فيه القصر عند أبي حنيفة ثم مسيرة ثلثة ايام وليا بين سيرا وسطا وسيرا ليل ومشي الاقدام على القصد في البر  
واعتدال الرمح في البحر وما يليق في الجبل ولا اعتبار بالطار العنارب وسرا عطفوا مسيرة ثلثة ايام وليا ليل

الحج والعمرة  
حجته جارية  
او علم يتفهم  
او علم حاصل  
يكونه ويركبه  
بجاءة اخرى  
ايضا وسم  
جميع ما يورث  
عشر ملكا  
مبينون رجا  
في الصلوة  
الملك بين  
من فاشترى  
منه يقال موقوف  
مؤذون الا ان  
وسبوت ذلك  
البعث البشري  
كله فاستدرك  
بجاءة اخرى  
منه

في يوم فخره وسار مسيرة يوم في محنة ايام لم يقصر وعند الشافعي او في مدة السفر اربعة عشر يوما  
 في المكثاف ولكن اضر في البقاء ما نهى ابو يوسف م. يومين واكثرهم اليوم الثالث والشافعي م. يوم واحد  
 قول وقد ذكر شباب اللثة والذين اختلفوا في انساب اعتبار اهل المدينة فيما سبق في العوم حكما واحدا منهم  
 اختلفوا في هذه الرخصة فعند الشافعي م. رخصة موقية اي كامل في الرخصة والعزيمة في انماها كالرخصة في الصوم  
 بظاهر الآية لان لا جرح مستعمل في موضع التخييف والرخصة التي موضع الغريم ولويده انه عليه السلام انهم في السفر  
 ما يشتهون من رخصته م. رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله فقلت وانتم وصمت وافطرت فقال  
 يا ما يشتهون في البيضاوي وعندنا رخصة اسقاط حتى لا يجوز العمل بالعزيمة وهو الا تمام لقول عمر بن الخطاب  
 ركعتان تام قصر على لسان نبكيم واغتنى ما يشته من اول ما فرضت الصلوة فرضت ركعتين فافترقت في السفر  
 في العزيمة اما الآية فكانهم القوا الا تمام فكانوا مظنة لان يحظر بالهم في قصر الصلوة ذنبا وجناحا فنفى عنهم  
 لتطبيق الغريم في القصر فكانه سبع الآية على حسب اعتقاد المحققين فلا بد من على الغريم فيجب القصر  
 في كل سفر سوا كان في امن من الكفار او في خوف منهم واما المحقق المذكور في قوله تعالى ان خفتكم الذين  
 كفروا اي ان خفتكم ان يفسدكم الكفار يقتل او عجز او اخذ فليس بشرط عند الجمهور بل وفاني نزل عودا في حالهم  
 وهو كثير في القرآن مثل ان ر. ون شخصنا خلافا للخوارج فنفذهم شط على بده صرح به صاحب المذرك والامام الزيد  
 والذليل لنا قراءة عباد السورين م. ان يفتنكم اغتراب خفتكم اي كراهية ان يفتنكم وايضا اشتغلت الصحابة بقصر  
 في حال الامن ايضا ولويده ر. وايضا على بن امية انه قال عمر وما بان نقصر وقد انا فقال حجبت ما تعجب من فساده  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال بده صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة فتعلم ان خوف الفتنة ليس بشرط ولا كمال  
 غير جازل في رد صدقة الله تعالى وهو من يلزم طاعة والتصدق بالمال لا يحمل التملك اسقاطا محض لا يحمل الرد وان كان  
 المصدق من لا يلزم طاعة كولي القصاص او اعفاه من يلزم طاعة او في هذا اذا كان المراد من القصر قهر ذات  
 الركونه كما هو المشهور واما ان كان المراد منه قصر الامكان اي تخفيف القراءة والركوع والتسليم او الايام على  
 الآية كما نقل عن ابن عباس وهو الوجه الصحيح الامام فخر الاسلام البزدوي كان الشرط على حاله عندنا ايضا فيكون  
 الآية في باب صلوة الخوف منفردا ولكن يراد به ان يثبت يكون صلوة الخوف منفردا مفيدا يكون في السفر فان لم  
 تعالى في الآية بالشراطين السفر والخوف جميعا وليس كذلك كما مر في البقرة الا ان يقال يترك ذلك بلالة الاحكام  
 كما مر به صاحب الكشاف وغيره وما ينبغي ان يعلم ان الحكم اذا تعلق بشراطين يشترطه الطهارة كان الشرط الاول شرطا

في يوم فخره وسار مسيرة يوم في محنة ايام لم يقصر وعند الشافعي او في مدة السفر اربعة عشر يوما  
 في المكثاف ولكن اضر في البقاء ما نهى ابو يوسف م. يومين واكثرهم اليوم الثالث والشافعي م. يوم واحد  
 قول وقد ذكر شباب اللثة والذين اختلفوا في انساب اعتبار اهل المدينة فيما سبق في العوم حكما واحدا منهم  
 اختلفوا في هذه الرخصة فعند الشافعي م. رخصة موقية اي كامل في الرخصة والعزيمة في انماها كالرخصة في الصوم  
 بظاهر الآية لان لا جرح مستعمل في موضع التخييف والرخصة التي موضع الغريم ولويده انه عليه السلام انهم في السفر  
 ما يشتهون من رخصته م. رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله فقلت وانتم وصمت وافطرت فقال  
 يا ما يشتهون في البيضاوي وعندنا رخصة اسقاط حتى لا يجوز العمل بالعزيمة وهو الا تمام لقول عمر بن الخطاب  
 ركعتان تام قصر على لسان نبكيم واغتنى ما يشته من اول ما فرضت الصلوة فرضت ركعتين فافترقت في السفر  
 في العزيمة اما الآية فكانهم القوا الا تمام فكانوا مظنة لان يحظر بالهم في قصر الصلوة ذنبا وجناحا فنفى عنهم  
 لتطبيق الغريم في القصر فكانه سبع الآية على حسب اعتقاد المحققين فلا بد من على الغريم فيجب القصر  
 في كل سفر سوا كان في امن من الكفار او في خوف منهم واما المحقق المذكور في قوله تعالى ان خفتكم الذين  
 كفروا اي ان خفتكم ان يفسدكم الكفار يقتل او عجز او اخذ فليس بشرط عند الجمهور بل وفاني نزل عودا في حالهم  
 وهو كثير في القرآن مثل ان ر. ون شخصنا خلافا للخوارج فنفذهم شط على بده صرح به صاحب المذرك والامام الزيد  
 والذليل لنا قراءة عباد السورين م. ان يفتنكم اغتراب خفتكم اي كراهية ان يفتنكم وايضا اشتغلت الصحابة بقصر  
 في حال الامن ايضا ولويده ر. وايضا على بن امية انه قال عمر وما بان نقصر وقد انا فقال حجبت ما تعجب من فساده  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال بده صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة فتعلم ان خوف الفتنة ليس بشرط ولا كمال  
 غير جازل في رد صدقة الله تعالى وهو من يلزم طاعة والتصدق بالمال لا يحمل التملك اسقاطا محض لا يحمل الرد وان كان  
 المصدق من لا يلزم طاعة كولي القصاص او اعفاه من يلزم طاعة او في هذا اذا كان المراد من القصر قهر ذات  
 الركونه كما هو المشهور واما ان كان المراد منه قصر الامكان اي تخفيف القراءة والركوع والتسليم او الايام على  
 الآية كما نقل عن ابن عباس وهو الوجه الصحيح الامام فخر الاسلام البزدوي كان الشرط على حاله عندنا ايضا فيكون  
 الآية في باب صلوة الخوف منفردا ولكن يراد به ان يثبت يكون صلوة الخوف منفردا مفيدا يكون في السفر فان لم  
 تعالى في الآية بالشراطين السفر والخوف جميعا وليس كذلك كما مر في البقرة الا ان يقال يترك ذلك بلالة الاحكام  
 كما مر به صاحب الكشاف وغيره وما ينبغي ان يعلم ان الحكم اذا تعلق بشراطين يشترطه الطهارة كان الشرط الاول شرطا

تتعلق الحكم بالشرط الثاني لا مستغنى بالشرطية وهرنا ان حمل القصر على خسر الذات بل هو الشرط الاخر وان حمل على قصر الحصول  
 بل هو الشرط الاول الا ان يراد بالآية القصر ان جميعا ويكون المعنى اذا سافرتم فليكن عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة  
 ذاتا وما لا يجبالا مطلقا بل بشرط الخوف فانه لمن لم يكن خوف لم يرخه بقصرين معا بل تقصير الذات فقط على تقدير  
 المسافرة هكذا يفهم من شروع الاصول وتفسير القاضى شهاب الملة والدين رحمه الله وذكر الله تعالى بيان صلوة  
 الخوف بالجماعة فقال **وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكُمْ وَلَا تُخْذِلُوا**  
**أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِهِمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكُمْ**  
**وَلْيَأْخُذُوا حِزْبَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَمَبِطُونَ**  
**عَلَيْكُمْ مُبِيلَةٌ وَاحْذَرُوا وَأَطِيعُوا أَمْرَكُمْ** ان كان بكم اذى من مطير او كنتم مومنين  
 ان تضعوا اسلحتكم وخذوا حذرکم ان الله اعلم للكا فربن عند ابا مهين الله هذه  
 الآية التي اسند بها على صلوة الخوف بالجماعة واما ترك في الآية قيد الخوف لان هذه الآية لا كانت متعلقة  
 بالآية التي ذكر فيها انظر الخوف الكفى بها فمعنى الآية اذا كنت يا محمد في اصحابك وقت الخوف فاروت ان  
 اقمتم مع الصلوة بجماعة فاجعلهم طائفتين طائفة منهم معك بالجماعة وتذهب طائفة نحو العدو ولنا في هذا  
 اسلحتهم بالخامس ان كان المراد بهم الذين كانوا نحو العدو كما هو الاكثر او سلاحا لا يشغلهم عن الصلوة كالسيف  
 والخنجر ان كان المراد بهم المصلين كما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما فاذا سجدوا اي قيدوا الركعة الاولى بالسجدين فليكونوا  
 من وراءكم اي يذبحوا الى العدو ولتات الطائفة الاخرى التي لم يصلوا ولا كانوا نحو العدو فليصلوا اي هذه الطائفة  
 معكم الركعة الثانية وليأخذوا حذرهم واسلحتهم اي الذي نحو العدو والمصلين على قياس ما سبق ذكره  
 مضمون الآية الى ما فيه بيان الصلوة وهو قوله تعالى **وَالَّذِينَ كَفَرُوا** الآية محتاجة الى تفسير موضح وبيان  
 فان الله تعالى بين فيها قدر اجمالا ولم يبين حكم الطائفتين جميعا فيما لم يذكر كما من الصلوة ولذلك تراهم يتخفون  
 في ترتيبها كثيرا او انا اوردتها مفسرا مشرعا فاعلم ان مذهب مالك رحمه الله لم يعلم من كبره وقال صاحب الشافعي  
 ان قال مالك في قوله تعالى فاذا سجدوا ومخافه فاذا صلوا وطريقه انه يصلح للامام ركعة بطائفة ويقف قائما  
 حتى يتم هذه الطائفة صلواتها ويسلم ويذهب ثم يصلي ركعة بطائفة اخرى ويقف قائما حتى يتم هذه الطائفة ايضا  
 صلواتها ويسلم لهم وهذا المعنى مذهب الشافعي رحمه الله على رواية صحيح قال القاضى وظاهره يدل على ان الامام يصل ركعتين  
 بكل طائفة مرة كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخلة وان ارى بان يصل بكل ركعة ان كانت الصلوة ركعتين وكيفية

في الامام بالاولى ركنه وبقطر فاما حتى يتواصلوا فيهم منفردين ويذهبوا الى وجه العدو وتأتي الاخرى لميتهم  
 الركعة الثانية وينتظر قاعد حتى يتواصلوا فيهم ويسلم بهم كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فبات الرقام هذا اللفظ وقد مرح الامام  
 الزاهد ايضا بان مذهب مالك والشافعي هو واحد ولعلنا طريقا ان يصلي الامام بالاولى ركعة ثم يذهب هذه الطائفة  
 ويعقب نحو العدو وتأتي الطائفة الاخرى فيصلي معها ركعة اخرى ثم يسلم الامام وحده لانها تمت صلوة قتالي الطائفة  
 الاولى فتودي الركعة الثانية منفردا بغير قراءة لانها لاحقة في عرف الفقهاء وحكم الاحق ترك الغزاة فسلم وتعد  
 نحو العدو ثم تأتي الطائفة الاخرى في مكانا فتودي الركعة الثانية منفردا بقراءة ويسلم لانها مسبقة وحكم  
 المسبوق الا انهم بالحقارة هذا هو المذكور في كتب ابى حنيفة وهو الاصح واما ما نقله القاضي البيضاوي  
 بعض النسخ في مذهب ابى حنيفة من انه اذا سلم الامام وحده تمت هذه الطائفة الثانية صلواتها بقراءة ثم تعود  
 الى العدو فتأتي الطائفة الاخرى وامتت صلواتها بقراءة فانه وان كان فيه تحقيق التعجيل وسهولة فقد المسافة  
 ولكن لم يوجد هذا الرواية في كتب ابى حنيفة فمفضلنا عن ان يكون مذهبها المذكور سابقا مروى عن ابن  
 مسعود وعنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف على الصفه التي قلت ولله اعدان صاحب الهداية عن الاسد لانه لا ياتي  
 الى قول ابن مسعود ولا ان اغرضه فام كيفية مذهبه وهو لا يحصل بدون قوله واما الآية فقد علمت ما لها فائدة  
 كلها مفروضة في صلوة المسافر والعجز لان الرابعية للقيم مثلا يصلي فيها الامام مع الطائفة الاولى ركعتين ثم  
 يصلي مع الطائفة الاخرى ركعتين اخريين والثلاثية يصلي فيها مع الطائفة الاولى ركعتين ومع الثاني ركعة وبالجملة  
 دلت الذاهب كلها على ان صلوة الخوف مشروعة بعد فوات النبي صلى الله عليه وسلم ايضا فيكون دليلنا على اني يوسف في هذا  
 اليه من انه لا يجوز صلوة الخوف بالجماعة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم مستد بالقبول لقائي واذا كنت فيه لانه خطاب للرسول  
 خاصة ونحن نقول انه تعالى علم الرسول كيفيتها قائم به الائمة بعده وانهم نواب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل عصر فيكون  
 حضورهم حضوره فيكون قضا والكل امام بدليل فعل الصحابة بعده هكذا قالوا بوقوله تعالى ووالذين كفروا اتخصم  
 للمسلمين المصلين وغيرهم لجملة الامتعة والاسلمة يعني لو كنتم تفتلون عن الاسلام والامتعة فيؤد الذين كفروا  
 ان يشدوا عليكم شدة واحدة فلا تتركوا يا اولاد منوا معها ثم رخص عن اخذ الاسلام حين الحرض والمطر يقول تعالى  
 يا اولاد منكم ان كان لكم اذى من مطر او كنتم مرضى ان تقصوا اسلامكم وقر اخذ الحذر على كل حال ولم يصر بترك  
 اصلا حيث حال واخذوا حذرهم فعلم ان اخذ الحذر واجب على جميع العدو وهو كما يتوزع من العدو كما يدعى وهو  
 جميع السلام وهو ما يتناول به واخذوا حذرهم الشافعي وسنجد عندنا في هذا ما ذكره صاحب المذاهب تحت قوله تعالى وليأخذوا حذرهم

وقال العلم الزاهد والاني نزول صلوة الخوف وروى عن جابر بن عبد الله قال قال غوثنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 جبرته فقالوا قلنا لا شدة يا أبا عبد الله الطاهر قال المشرقون لو ملأناهم ميلة واحدة لا خفتناهم ونحن تركناهم حتى جعلوا  
 ونهواهم إلى تركهم فقال بعضهم دعهم فإن لهم بعدنا صلوة حب الله من آبائهم وأبنائهم يعنيون العشر فلما رآه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي العشر ترك الصلوة في هذه الآية ثم قال ثانيا في نزول قوله تعالى ووالذين كفروا الآية كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة خيبر المأخوذ وغنم أموالهم وسيجي ذريرهم ونساءهم وكان في أمن منهم فأنزل في ذلك فقال  
 الحاجة فأنزل حورث بن الحارث المحاربي بأن محمد أنزل عن الصحابة عبيد عن الحسن بن علي بن فضال  
 الحاجة فأنزل حورث بن الجبل مخفيا عن الجيوش براسه حتى قام على رأس النبي عليه السلام بفته فقال يا محمد  
 من يعصمك مني الآن فقال عليه السلام الله تعالى ثم قال اللهم الكفني حورث بأشئت فلما هم المحورث أن يضرب عليه السلام  
 بالسيف غثر كلبا على وجهه وسقط السيف من يده فاخذه النبي عليه السلام وقال من ينعك مني الآن فقال يا محمد  
 النبي عليه السلام وقل أشهدان لا اله الا الله والي رسول الله حتى أوقع سيفك فقال لا ولكن أشهدان لا اله الا الله  
 ابدوا ولا عين عليكم عدوا ما عشت فاعطاه سيفه فقال يا محمد أنت خير مني فقال عليه السلام اجل انا احب منك  
 فرحم النبي عليه السلام الى الصحابة واخبر بذلك فشركت الآية باتخاذ الخنزير والاسلح هذا ما فيه وقد ذكره بعض  
 في الحديث ايضا ثم شرع الله تعالى بعد بيان الصلوة المرفوعة فقال فاذا قضيت الصلوة فاذكروا لله في كل  
 وهوود او على جنودكم فاذا اطعتم فاقموا الصلوة ان الصلوة كانت على المؤمنين  
 كتابا موقوتا الآية تحمل المعاني احد ان يكون المعنى فاذا قضيت اي فاذا اردتم لواء الصلوة فاذكروا  
 قياما اي فالواجب عليكم القيام والا فان عجزتم عنها فاقعدوا وان عجزتم عنها فلا تضطجعوا على جنبكم ويكون الآية  
 بيان صلوة الرضى كما هو المذكور في تبيينه الى اللبث وهو المقصود بهنا ويكون معنى قوله تعالى فاذا اطعتم بالصلاة  
 فاقموا الصلوة اي اتموا بالقيام والقعود والركوع والسجود وقد ذكره صاحب الدرر فقط ولعله يستدل  
 يكون نظم هذه الآية متعلقا بقوله تعالى او كنتم مرضى واما عدل صاحب الهداية عن الاستدلال بالآية  
 قوله عليه السلام صل قايما فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب تؤمى اي بالآية يدل  
 على تفصيل الاحوال وهو محكم فيها بخلاف الآية فانها مع كونها محتملة للمعاني ليس فيها دلالة  
 على تفصيل احوال الرض والطاعة وفي الاطلاق لفظ الجنب في الآية والحدوث دليل على انه  
 المتعارفون الاشفاقا تامل وتعرف وتبينها ان يكون المعنى فاذا قضيت الصلوة اي فاذا فرغتم من صلوة الخوف

٤٠  
 جود السلام  
 قوله اذا تعطين  
 يتعلم ان يكون  
 ليخاروهم الاداء  
 ويحل ان يكون لي  
 فرغم وعلى التقدير  
 وان يكون لي باطل  
 الصلوة اولى صلوة  
 اخوف هذه العبد  
 اخذنا من كتاب  
 في الكتاب العلم  
 ملائمة

فاذا ذكر الله اي فذو مواعلي ذكر الله في جميع الاحوال بالادعية والادكار حتى يزول الخوف فاذا اطمانتم اي  
 فاذا اسكنتم بزوال الخوف فاقموا الصلوة اي فاقموا بطائفة واحدة او فاذا اقمتم عن السفر فاقموا الصلوة  
 ولا تقصروا هكذا في الدراك وثالثهما ان يكون منانا فاذا فرغتم من الصلوة مطلقا سواء كانت صلوة الخوف ولا  
 ويكون المقصود من امر الذكر ان لا يغفل المؤمن عن ذكر الله تعالى في حال من الاحوال على ما قاله الامام الزاهد عن  
 ابن عباس ان الله تعالى لم يفرغ من خلقه الا جعل لها حدا معلوما سوى الذكر فانه لم يجعل له حدا انتهى اليه حيث قال  
 اذكروا الله قيا ما وقعوا وعلى جنوبكم في الليل والنهار والبر والبحر والسفر والحضر والغناء والفقر والصحة والمرض  
 والسر والعلانية ورجح بجزان يمسك به على شريعة كلمة التوحيد عقيب الصلوة من تحسب فاصل بشئ كما هو جواب  
 بعض المشايخين في زماننا فيكون رد على ما نقل عن محمد بن قيس قال بعد الصلوة لا اله الا الله فقد كفر اي يصير  
 كافرا لانه جرت العادة بذكره عقيب فعل محرم ويروى هذا كفر بالتشديد اي بصيرة ذلك كقصة لاذنوبه ولا  
 كلام فيه ومنهم من يستعمل بالذكر بعد الدعاء وبعضهم قد منعه الفصل بين الغزيفة والموعدة باي شئ كان وهذا  
 كلام اقرب مي ذكرا لهما ان يكون المعنى فاذا قضيت الصلوة اي فاذا اردتم الصلوة في حال الخوف والقال  
 فاذا ذكر الله اي فصلوا قيا ما مسابقين ومقارعين وقعودا جاثين على الركب مرابن وعلى جنوبكم متخفين بالجم  
 فاذا اطمانتم حين نفع الحرب اوزار يا وامنتم فاقموا الصلوة اي فاقفوا ما صلتم في تلك الاحوال التي هي احوال  
 القلق والانزعاج وهذا على مذهب الشافعي يظهر لانه يوجب الصلوة على الحارب في حال المشي والمسايرة كما في  
 البقرة وعندنا هو معذور في تركها حتى زال الاضطراب وظهر الاطمينان كما صرح في الكشاف والبيضاوي  
 ولهذا فاذنا التوجيهات الاولى في مسألة بعض القضايا ووجاز الاجتهاد على النبي عليه السلام وحقه الكلام  
 النفس قوله قانا انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اريدك الله ط  
 ولدتكن للنخائين خفيما واستغفر الله ط ان الله كان عفوا رحاما ولدنجاد  
 عن الذين ينجئون انفسهم ط ان الله لا يحب من كان خوانا اي خائنا يستخفون من  
 الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم اذ يبيتون ما لا يرضى من القول وكان  
 الله بما يعملون محيطا روى ان طيمه بن ابرق احد من بني ظمر سرق درعا من جارية  
 اسمها فنادى بن النعمان في جراب دقيق فجعل الدقيق يشتر من عرق فيه وضاعا عند زيد بن السمين يعيل  
 من اليهودي قال نمست الدرع عند طيمه فلم لو جدد خلف ما اخذها وما له بها علم فتركوه واتبعوا اثر الدقيق حتى



انتهى الى منزل اليهودي فاخذوا ما فقال وضعا الى طعمه فشهد له ناس من اليهود فقال بنو طغرظ الطغلقوا بنا الى منزل  
امد صلح فسلوه ان يجاول عن صاحبهم فقالوا ان لم نفعل ملك صايبنا واقتسم وبرى اليهود ففهم رسول الله صلح  
ان يفعل ويقتل ثم ان يقطع به فثبت ذكره في الكشاف والدرر والبصاوي هنا وسبب من كلام الامام الزيد  
والحسين رواية اخرى اتانها والمعنى اننا انزلنا اليك الكتاب اى القرآن بالحق الحكم من الناس ببارك الله اى علم  
داوى اليك ولا تكن للمخاضين خبيثا اى لا تلج الى الحائضين مخاضا ليعنى لا تخمهم اليهود ولا يبل بنو طغرظ واستغفر الله  
ما هممت به ان الله كان غفورا رحاما ليشاء العطفة ولا تجادل عن الذين يخادون انفسهم بخوننا بالحب  
قان وبال خبايتهم يهود الهم و جعلت المعصية خيانة لها والمراد به طعمة ومن ماونه من قومهم يعلمون انه سدد  
او هو وكل من خان خيانة ان الله لا يحب من كان خائنا انما اى كثير الخيانة والاثم لان طعمة خان مرارا ثم كثيرا  
على ما ياتي بعض قصص يستحقون من الناس اى يسترون من الناس خبايتهم وخوفهم من جورهم ولا يستحقون من الله  
اى لا يستحقون من الله وهو معهم عالم بهم مطلع عليهم لا يخفى عليهم فان من سرهم اقد يبيتون بالايدي اى يدبرون  
في الليل بالايدي من الدول اعمى تدبير طعمة بان يرب بالدرم في داره ليعلم انه يسرق دونه ويخلف انه  
لم يسرقها وفيه ارتكاب الحلف الكاذب وشبهة الزور كان الله بما يعملون محيطا اى عالما علم احاطة لا  
يعوت منه شيء هكذا قالوا والمتصور من ذكر الآية سوى مسئلة القضاء بالحق ان فيها دلالة على مسئلتين  
ذكرها صاحب الدرر الاولى انه قال الشيم لا منصور في معنى قوله تعالى ببارك الله بالهكم الله بالنظر في  
الاصول المنزلة وفيه دلالة على جواز الاجتهاد وفي حقه وقد اختلف فيه فقال بعضهم لا يجوز له الاجتهاد ولاه يمتل  
الخطا وقال بعضهم يجوز له البدعة ومذهبنا انه ليس له انما هو با انتظار الوحي في كل حاوثة فان نزل الوحي  
فيها وان لم تنزل بعد الانتظار بحيث فانت المصلحة باسم له الاجتهاد فان اصاب بعد الاجتهاد فيها وان خطا  
لم يكن معزرا على الخطا بل ياتي الوحي بالحكم الواقع بخلاف غيره من المجتهدين حيث يعرفون على الخطا ابد الدهر وسبب  
هذا البحث في سورة الاحفال انشاء الله تعالى والثانية ان في قوله تعالى يبيتون بالايدي من القول ليل  
طوان الكلام هو المعنى القايم بالذات حيث سمي التدبير قولاه وهو ايضا مختلف فيه بيننا وبين المعتزلة حيث  
انكروا الكلام النفسي ولهذا قالوا انخلق القرآن والآية لا دللت على وجود الكلام النفسي في الجملة اى للرب ملكا  
التعدي الى الله تعالى فثبت الكلام النفسي لله تعالى فيكون قدما منه با عن التعلية والنقصان مبرر عن الحق  
والاصوات قايما بذات الله تعالى باقيا بقاءه مناخيا للسكوت والاقوة وقد فهم ذلك ايضا من قوله تعالى وكلم الله موسى

تكلموا من الاجماع وهذا باب طويل يعرف في علم الكلام لا يلحق بهذا المختصر في مسأله ان الاجماع حجة قطعية شرعية  
 قوله تعالى وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُوْمِنِينَ  
 لَوَلَّيْهُ مَا كُوْنٌ وَلَعَذَابُ جَهَنَّمَ اَوْسَعُ اَقْصَا اَقْصَالِ الْاُمَمِ الزَّادُ نَزَلَ بِهِ الْاٰيَةُ الْبَيِّنَاتُ فِي حَقِّ طُورِهِ  
 حيث حارب من المدينة لحوق قطع البدن الى مكة وارتد فقبض بيا فسطط عليه حجر عظيم فابقي هكذا الى الصبح فاختذه  
 صاحب البيت فارادوا ان يقتلوه ومنعوا الاكثر من ثم اخبروا بل مكة عنها ولم يقتله لانه كان غير مبار فيها فخرج فخرج  
 الى الشام فوجد مسفرة محقة من بعير فارادوا ان يجلدها فراه صاحبها فغضب بمقتل فقاتلها فاذ ما فيه وقيل  
 فخرج مع التجار الى الشام وسرق من متاعهم وقر الى غيرهم ثم استولوا عليه فشدوه وقتلوه هكذا ذكر في الحسيني  
 وقال في رواية انه قطع مرة ذهب على الفلك في بركة فالتقى في اليوم بعد اطلاقهم عليه وبالجملة فمنزلت هذه الآية  
 ومعناها ومن يشاقق الرسول اي يتجافى ويتبع غير سبيل المؤمنين من عمل واعتقاد ونزول ما لا يلى اى لسلطة  
 ما احب من الردة والكفر والفساد والفساد جهنم اى يدخل فيها وساءت الجهنم مصير الاله والحاصل ان هذه الآية  
 هى التى تدل على ان الاجماع كالكتاب والسنة كما ذكر اهل الاصول والمفسرون جميعا وذلك لان الله تعالى جعل  
 انباء غير سبيل المؤمنين كشاقة الرسول عليه السلام حيث جعل كل منهما مستقافا جزاء واحد وهو قوله تعالى  
 ونفصل على جهنم والجزاء المذكور جزاء لكل منهما بالاستقلال كما قال في البيضاوى والآية تدل على حرمة مخالفة الاجماع  
 لانه تعالى رتب الوعيد الشديد على المشاقة وانما غير سبيل المؤمنين وذلك اما لحرمة كل واحد منهما او احدهما  
 او لجمع بينهما والثاني باطل اذ لا يعبر ان يقال من شرب الخمر واكل الخبز استوجب الجحيم وكذا الثالث لان المشاقة  
 محرمة ضم اليها غيرها او لم يغم واذ كان اتباع غير سبيلهم محرما كان اتباع سبيلهم واجبا لان ترك اتباع سبيلهم  
 من عرف سبيلهم اتباع غير سبيلهم هذا اللفظ فحمل ان اتباع سبيل المؤمنين اى ما عليه المؤمنون باجمعهم واجبا  
 يسمى بالاجماع فيكون الاجماع حجة قطعية كيف جاعده كالكتاب والسنة المتواترة ويكون مقدما على الخبر المشهور  
 والاحاد اذ انتقل اليها باجماع كل عصر في نقله واما اذا انتقل اليها بالافراد كان نقل السنة بالاحاد ولا بد  
 في الاجماع من داع مقدم وهو قد يكون من خبر الواحد والقياس لانه لا بد ان يثبت الحكم ولا من خبر الواحد والقياس  
 ثم تجزم عليه الامة والعزيمة فيه ان يقول كل واحد اجمعا في هذا الحكم او يشرع كل واحد على الفعل والرخصة فيه ان يعلم  
 البعض او يفعل البعض دون البعض والاجماع من كان مجتهدا في فهمي هوى ولا فسق وقيل لا اجماع الا للصحاب  
 وقيل لا اجماع الا لاهل المدينة والكلام فيه طويل ذكر في اصول الفقه ان مقتضى ما رجع اليه وقد مضت .

ايضا في هذا الباب في مسئلة بية الزوجة نوبتها لغيرها قوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوزا  
اول عراضا فليجزم عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير ولو حضرت النفس  
المتشقة وان تحسنوا وسقطوا فان الله كان بما تعملون خبيراً <sup>في</sup> نزل هذه الآية ان  
رجلا اذ اطلق امراته وكانت لا ترضى لغيره لضييق المعاش وتربية الاولاد فخال لا تعارفني وقد هبت نوبتي  
لزوجك اخرى وقبل هذه قصه بنت محمد بن سلمة وزوجها رافع بن عديبة وقيل قصه سمودة بنت موحث اراد رسول الله  
صلعم طلاقها ففصرمت وقالت ليس لي سمرة الا زولم بل اريد ان اعد ليوم القيامة في ازواجك ووهبت نوبتها  
لما ترضى عنها وعلى كل تقدير نزلت الآية في هذا الشأن بهذا اللفظ من كلام صاحب الكشاف والامام الزاهد وهو  
المذكور في الحسيني فقوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او عراضا اي شرفعا  
عن صحبتها او اعتناعا عن مجالسها ومكالمتها فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا وهو ان لا يفارق الرجل  
ملك المرأة ونوبتها لغيرها فحكم ان بية المرأة نوبتها لغيرها بايزا وهو المراد من الصلح على الاكثر وله  
نزول الآية وان كان لا يحمل ان يكون المعنى فلا جناح عليهما ان يصلحا بان تحمله بعض المهر وكله او النفقة او  
انجبال ذلك ولهذا لم يتعرض له صاحب الهداية ثم تمسكه بقصة سمودة صلحا هو دابة وذكر الامام الزاهد ان في الجناح  
عن المرأة وان كان الجناح على الزوج في ان لا يوفي حتمه لان حق الزوجة منها فسقط ذلك بتراضيها بخلاف  
حرمة الزنا والربو فانه لا يسقط عن تراضيها وفرض الصلح بينهما بان يكون تقولا لا اوامر والنواهي وترتيب  
المبيت وتذبير النفقة والكسوة بيد الزوجة الكبيرة ويكون لذة العيش والمباشرة والدلاعة للمساواة في ما فيه  
وقوله تعالى يصلحا من باب الافعال في قراءة الكوفيين وحسنه صلحا منصوبا على المفعول به وبينها طرف او حال  
او على المصدر والمفعول بينهما او محذوف وقرى يصلحا بالادغام على ان اصله يصلحا ويصلحا بالادغام على ان اصله يصلحا  
قوله والصلح خير اعترض اي الصلح خير من الخارقة وسوء العشرة او كل صلح خير من المفسود في كل شيء او الصلح خير من النشور  
كما ان المفسود شر من النشور وبالجملة وان وقع هذا في بيان صلح الزوجين لكن اللفظ عام في كل صلح فيه شمل الصلح  
من الاقرار والسكوت والانكار وقال الشافعي لا يجوز الصلح من السكوت والاتكار لقوله عليه السلام كل صلح جائز بينهما  
المسلمين الا صلحا اصل حراما او محرما لا وفيه تحريم الحلال وتحليل الحرم لان البطلان لا يلازم الا على الرفع حراما على الاخذ وبعد الصلح  
ينقلب كسائر ما قبله اصل حراما لصلح على غير ما شرع به حراما لا بعيدا الصلح علم ان لا يطاوع بها على ما مر به من اصل الآية  
وهو لغيره فلهذا من غير من الايات فاستأنى بين الامم بالصلح او الصلح وهو قول الصلح وقوله ثم احضر الانفس التي امرت ان تكون على ما



بالحديث ولم يذكر الايتين تكون الاولين قطعين دون الاخرين في مسئلة اداء الشهادة على الوجه  
 الحق وجوازها على الاثر بصرته كما بنا قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَصْنَاءَ اللَّهِ  
 شَهِدَاءَ اللَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا  
 فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا مَنْ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَحْدِلُوا ۚ وَإِنْ تَلَوُوهَا أَوْ لَعَنُوهَا فَإِنَّ  
 اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا والمعنى الآية يا ايها الذين آمنوا كونوا مجتهدين في اقامة العدل في  
 الاجور والشهداء اعداى كونوا شهداء اعداى احوال كونكم شهداء اعداى اقيمون شهادتكم لوجه الله  
 ولو على انفسكم اى ولو كانت لشهادته على انفسكم او والديكم او اقربكم ان يكن غنيا اى ان يكن المشهود  
 عليه وكلوا احد من المشهود له وعليه على ما في البين ادى غنيا او فقيرا فاعداى بها اى لا تمنعوا  
 الشهادته لغناه طلبا لرضاه ولا فقره ترعا عليه ان الله تعالى ادلى بها بالغنى والفقير بالنظر لهما والرحمة  
 فلم يكن ما عليها صلاحا لهما لا شرعا فمما قد اقيم على الجواب مقامه والمصنف في بهار جهم الى ما دل عليه المذكور  
 وهو جبر الغنى والفقير لا الى المذكور والا لو قد رجوع الى احد الامرين ويؤيده ان قريظا ادى بهم وتركوا  
 في رجل من الانصار قال يا رسول الله ان علمى دينا والفاشا به عليه ولكن خشيت ان تلحق الشهادته  
 ترعا على افلاسه فقال الله تعالى لا تكفوا عن الشهادة لامل الغنى والفقير ولو كانت ملك على انفسكم  
 او والديكم او اقربكم هكذا في الحسين وقد صرح به الامام الزاهد الفاضل ذكر اسم ذلك الرجل مقيسا وقال صاحب  
 الدارك والشهادة على نفسه اقرار على نفسه لانه في معنى الشهادة عليها لانه اقرار بالحق وهذا لان الدعوى  
 والشهادة والاقرار يشترك جميعها في الاخبار عن حق لا على احد غير ان الدعوى اخبار عن حوائف  
 على الغير والاقرار للغير على نفسه والشهادة للغير على الغير بكلامه وقال صاحب الكشاف  
 بعد بيان معنى الاقرار ويجوز ان يكون المعنى وان كانت الشهادة وبالاعلى انفسكم او على آبائكم واهلكم  
 وذلك ان يشهد على من يتوقع ضرره من سلطان ظالم او غيره بكلامه وبالجملة فالآية دليل على نية  
 مسئلة الاقرار وجواز الشهادة على ضرر الوالدين والاقرين وهذا معروف واما الشهادة للنفق فلا  
 يجوز في الولادة اى لا يجوز ان يشهد الوالد للولد او بالعكس وكذا للزوجة لاجل الزوج او بالعكس وكذا  
 للسيد لاجل العبد والعكس ويجوز فيما غير الولادة اى شهادة الاخ لخاله على ما عرف كل ذلك في الفتاوى  
 وكذا يكون في الآية دليل على ان العدل في الشهادة واجب يعنى ان شهادة الزور ممتنوعة والصدق فيه

واجب وحكم شهادة الزور بعد قضاء القاضي الزجر ثم ذلك ويكون الاضمان على المشهود وعندنا خلاف المشافعي  
 ما عرفت وشبه المشافعي في السيرة ولا يميز وكل ذلك معروف وقد اكد الله تعالى هذه المسئلة في آيات متعددة منها  
 قوله تعالى والذين يشهدون الزور ونحوه ونحن نكتفي بذلك وقد يدل الآية ايضا على كون الشهادة لله للزور  
 والسوء ولا يفتق نفسه استدلالا على ان شهادة الشريك في مال الشركة والا جبر مستأجره والتميز لاستاذه  
 وكذا القول الاول له وامثال كل ذلك لا يجوز بكذا الخطر بالبال وصححه قوله تعالى فلا تتبعوا الهوى ان تعدلوا الى كراهية  
 ان تعدلوا عن الحق او ارادة ان تعدلوا بين الناس فعلى الاول من العدول وعلى الثاني من العدل وقوله تعالى  
 ومن تلموا واما باووا واحدهم ضم اللام من الولاية اى ان وليهم اقامت الشهادة او اعرضتم عن اقامتها  
 فان العدل كان بالتقوى خير فجازكم عليه واما بالواوين مع سكون اللام من الولاية اى وان تلموا واستسلم  
 عن شهادة الحق او حكومت العدل او قرأوا عن الشهادة عندكم وتمنعوا فان الله كان باقيا خيرا وعلما  
 الاخير قرأه المحقق كذا اقلوا في مسئلة ان الكفار لا ولاية لهم على المؤمنين قوله تعالى ولئن يجعل الله  
 للكافرين على المؤمنين سبيلا لفسدت الارض ولكن الله ذو فضل عظيم هذه الآية حجة للعلماء في كثير من المسائل ان كان الحق ان يكون  
 للكافرين سبيلا اى حجة على المؤمنين في الدنيا كما هو الاكثر المتعارف على الاستسنة هو المنقول عن ابن عباس  
 ودون يوم القيامة كما نقل عن علي رضي الله عنه ان لا يجوز شهادة الكافر على المسلم لان فيه ولاية لهم على المسلم  
 كما نصرت في الكتب ومنها ان لا يلى الكافر سلاح المسلم ولا يرثه وكذا باللعن ومنها ما قال في البيضاوى واحجبه  
 اصحابنا على فساد شري الكافر المسلم والحنفية على حصول البيسنة بغض الارثاد وهو ضعيف لانه لا ينبغي  
 ان يكون بائنة اذا عاد الى الايمان قبل معنى العدة بذ القطة وبكذلك المشافعي ان ثبت من هذه الآية ان  
 لا يملك الكافر مال المسلم بالاستسنة كما هو مذهبه المذكور في كتب اصولنا وبالجمله فكما هي حجة للحنفية اثبات  
 بعض الاحكام كذلك هي حجة للمشافعي في اثبات بعض اخره ولا يل كل من الفريقين مذكورة في المطبوعات  
 وذكر اهل الاصول في جواب ان لا يملك الكافر مال المسلم بالاستسنة ان النضر ليس على عمومته لان كثير ما نشاهد  
 ان الكفار يغلبون على النفس المسلمين فيقتلونهم وعلى اموالهم فيغيرونها واذا لم يكن اجراء على العموم بكل علم  
 الخصوص وبسبيل الولاية ليجوز الولاية الانحاح وفي كلام الامام الزاهد انه يجوز ان يكون للكافرين على المؤمنين  
 فتح ونصرة للابطال واما المردوبه المحجة بالباطل في الدين او السبيل يوم القيامة وربا يتسك بهذه الآية فيقول  
 الكافر اى جلد وامسكه وضربه وربا غير جائز لانه لا كان شهيدا وهم على السلم وهو ادون مرتبة غير جائزة في السلم

بالطريق الاول لان فيه كمال ولاية لهم على المسلمين بحزم موثق ولقد سلموا هذا الصلح في زماننا فويل لكم يا ايها الجورون  
 اولم تنظروا انهم كيعند عاقلون من المسلمين والمؤمنين والعلماء والعلماء والسادات والعقلاء وكيف  
 يضرهم وجوه ابراهيم واسماعيل ويتصرفون معهم بانواع الامانة والزلل هكذا ذكره بعض مشائخنا سلموا  
 في بعض رسائلهم واستشهدوا بهذه الآية ويقولون تعالى لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين  
 ويقولون تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذون الذين اتخذوا دياركم ديار اولياء من الذين اولوا الكتاب من قبلكم  
 والكفار اولياء واقفوا الله انكم قوم متدين وامثال ذلك مما في القرآن من ايات لا تعد ولا تحصى بهذا المضمون  
 والله اعلم في مسألة ان بعض الاشياء المحللة لنا كان مالا اعلى اليهود ثم حرم عليهم وان الربوا حرام في جميع الامور  
 قوله تعالى فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم وكذبهم عن سبيل الله كثيرا  
 واتخذهم الربوا وقد هؤوا عنه واكلمهم اموال الناس بالباطل واعخذنا للكاثرين منهم  
 عذابا ابديا بسبب ظلم عظيم من اليهود حرمنا عليهم طيبات كانت حلالا لهم وبسبب صدمهم عن سبيل الله كثيرا  
 اي ناسا كثيرا او صدا كثيرا بالتحريف وبسبب اخذهم الربوا وقد هؤوا عنه في التوراة وبسبب اكلهم اموال الناس  
 بالباطل اي بالرشوة وغيره واعتدنا للكاثرين منهم دون من تاب وامن عذابا الينا فهو عطف على حرمنا والخاص  
 ان بسبب ذنوبهم المذكورة من الظلم والصد واخذ الربوا والاكل الحرام من طيبات كانت حلالا لهم واعتدنا لهم عذابا  
 الينا وذلك الطيبات هي المذكورة في قوله تعالى وعلو الذين يادوا حرمنا كل ذي ظفر الآية كما سيأتي في سورة الانعام  
 انشاء الله تعالى وهي حلال لنا بلا شبهة وكانت حلالا لهم ايضا قبل نزول التوراة وانما حرم لهم بعد بسبب ذنوبهم  
 وروى ان اليهود طعنوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى اخبرنا في كتابنا بجملة لم ابل على ابراهيم وعلى سجنه  
 اسرائيل وانت تاكله وتشرب لبنه فكيف تكون على مله ابراهيم فقال الله تعالى كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل الا  
 ما حرم اسرائيل على نفسه من قبل ان تنزل التوراة وذلك لان يحبوا عليه السلام بغير عرق النساء فخذله ان يبرهن  
 هذه العلة يحرم على نفسه لحم الابل لانه كان من احب الطعام اليه وذلك كان قبل نزول التوراة ثم بعد ذلك كثرة  
 ذنوبهم وبغيتهم وظلمهم فحرم عليهم الطيبات المحللة يعني لحم الابل وشحم البقر والغنم وذلك كان بعد نزول التوراة على لسان  
 نبي من الانبياء على ما حرمه الامام الزاهد في تفسير قوله تعالى كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل  
 وقال في تفسير هذه الآية وبعضهم يستدلون بهذه الآية ان الكفار يخاطبون بالشرائع الا يرى انه عاقبهم بخبرهم  
 الطيبات عاصيا وباتخاذهم لغيره لكن هذا ليس بشيء لان الخلاف في العبادات فاما لا خلاف فيهم في ما يطهرون بالكلية في العبادات







في قوله تعالى ولا يحل المجال العطف على ما في البيضاء في تعلم ان الرجل اذا لم يترك ولد او يترك اختا فخطبه  
 تلك الاخت نصف ما ترك الاخ والمراو بالاخت هنا الاخت لاب وام اولاد فقط بالاظهار لانه جعل في  
 وابن الام لا يكون عصبة بخلاف ما سبق من الآية فان المراد بالاخت والاخ والاخ اخته والاخ اخته للاخت  
 خطبه لا يجب ثم السكندر وهو يناسب اولاد الام على ما مر والولد المنفي في الشرط الابن لان السقط للاخت  
 هو الابن دون البنت هكذا في اكثر التفاسير وذكر في البيضاء في ان الولد على ظاهره لان الاخت وابن  
 ورثت مع البنت عند طاعة النكاح ابن عباس لكنها لا ترث النصف وهذا احسن عندى وقوله تعالى وهو  
 يرثها ان لم يكن لها ولد جملة مستتره بين احكام ارث الاخت للاخ فغير بيان انه اذا كان الام والمكسر  
 اى ماتت الاخت ولم يكن لها ولد وتختلف احكام يرث ذلك الام تلك الاخت والولد المنفي في الشرط  
 هنا البطلان المختلف ففي اكثر ان المراد به الابن لان السقط للاخ هو الابن دون البنت وفي البيضاء  
 ذكر ان كان او انفى ان ارث يرثها يرث جميع ما لها والا فالمراد به الذكر اذا البنت لا تجب للاخ وهذا الغير  
 احسن عند فلا تناقض بين الكلامين في المعنى في كل من الموضوعين وانما هو في التوجيه وقد ذكر في الترتيب  
 ان المراد بقوله ان لم يكن له ولد الابن بالانفاق لان الاخ يرث مع الابنة واما في قوله تعالى ليس له ولد  
 هكذا عندنا فلا تجب البنت للاخت كما روى عن ابن مسعود انه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حكي من خلف بنتا و بنت ابن واختا للبنت بالنصف و بنت الابن بالسدس كلمة للتشديد والاخت  
 بالباقي ولو يده قوله عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة واما عند ابن عباس عن قوله تعالى  
 اعم من الذكر والامني كما في حجب الام من الثلث الى السدس وحجب الزوج من النصف الى الرهم وحجب الزوج  
 من الرهم الى الثمن فلا ميراث عنده للاخت مع البنت بخلاف الاخ فانه يأخذ ما بقي من الابنة بالعضوة  
 ولا عضوة للاخت بنفسها وانما يصير عصبة لغيره اذا كان ذلك الغير عصبة لغيره بالبنت عصوبة فكيف يصير  
 الاخت معها عصبة بذاته وانما الكافي المذكر في الولد فقط في الموضوعين مع ان الوالد ايضا كذلك  
 لانه يشترط بحكم انتفاء الولد على حكم انتفاء الوالد لان الولد اقرب الى الميت من الوالد فاذا ورث الام عند  
 الاقرب يرث عند انتفاء الاب بعد الطيق الاول والآن الكلام في المشرعية من ليس له ولد ولا ولد جميعا ولانه حال حياته  
 لقوله عليه السلام الحقوا القرى بآلهما فما بقي فلا ولي ذكره عصبة والاب والولي من الاخ هذا القدر الحديث هذا  
 كل في الكشاف وعند ابن عباس في الكلام من الاول له فقط لان من مذهبه انه يورث الاخوة لاخته مع

في قوله تعالى ولا يحل المجال العطف على ما في البيضاء في تعلم ان الرجل اذا لم يترك ولد او يترك اختا فخطبه  
 تلك الاخت نصف ما ترك الاخ والمراو بالاخت هنا الاخت لاب وام اولاد فقط بالاظهار لانه جعل في  
 وابن الام لا يكون عصبة بخلاف ما سبق من الآية فان المراد بالاخت والاخ والاخ اخته والاخ اخته للاخت  
 خطبه لا يجب ثم السكندر وهو يناسب اولاد الام على ما مر والولد المنفي في الشرط الابن لان السقط للاخت  
 هو الابن دون البنت هكذا في اكثر التفاسير وذكر في البيضاء في ان الولد على ظاهره لان الاخت وابن  
 ورثت مع البنت عند طاعة النكاح ابن عباس لكنها لا ترث النصف وهذا احسن عندى وقوله تعالى وهو  
 يرثها ان لم يكن لها ولد جملة مستتره بين احكام ارث الاخت للاخ فغير بيان انه اذا كان الام والمكسر  
 اى ماتت الاخت ولم يكن لها ولد وتختلف احكام يرث ذلك الام تلك الاخت والولد المنفي في الشرط  
 هنا البطلان المختلف ففي اكثر ان المراد به الابن لان السقط للاخ هو الابن دون البنت وفي البيضاء  
 ذكر ان كان او انفى ان ارث يرثها يرث جميع ما لها والا فالمراد به الذكر اذا البنت لا تجب للاخ وهذا الغير  
 احسن عند فلا تناقض بين الكلامين في المعنى في كل من الموضوعين وانما هو في التوجيه وقد ذكر في الترتيب  
 ان المراد بقوله ان لم يكن له ولد الابن بالانفاق لان الاخ يرث مع الابنة واما في قوله تعالى ليس له ولد  
 هكذا عندنا فلا تجب البنت للاخت كما روى عن ابن مسعود انه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حكي من خلف بنتا و بنت ابن واختا للبنت بالنصف و بنت الابن بالسدس كلمة للتشديد والاخت  
 بالباقي ولو يده قوله عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة واما عند ابن عباس عن قوله تعالى  
 اعم من الذكر والامني كما في حجب الام من الثلث الى السدس وحجب الزوج من النصف الى الرهم وحجب الزوج  
 من الرهم الى الثمن فلا ميراث عنده للاخت مع البنت بخلاف الاخ فانه يأخذ ما بقي من الابنة بالعضوة  
 ولا عضوة للاخت بنفسها وانما يصير عصبة لغيره اذا كان ذلك الغير عصبة لغيره بالبنت عصوبة فكيف يصير  
 الاخت معها عصبة بذاته وانما الكافي المذكر في الولد فقط في الموضوعين مع ان الوالد ايضا كذلك  
 لانه يشترط بحكم انتفاء الولد على حكم انتفاء الوالد لان الولد اقرب الى الميت من الوالد فاذا ورث الام عند  
 الاقرب يرث عند انتفاء الاب بعد الطيق الاول والآن الكلام في المشرعية من ليس له ولد ولا ولد جميعا ولانه حال حياته  
 لقوله عليه السلام الحقوا القرى بآلهما فما بقي فلا ولي ذكره عصبة والاب والولي من الاخ هذا القدر الحديث هذا  
 كل في الكشاف وعند ابن عباس في الكلام من الاول له فقط لان من مذهبه انه يورث الاخوة لاخته مع

جود والوالد على ما قلنا من الترتيب فما سبق ولا استنباه في الآية حينئذ كما لا يخفى ثم جئنا إلى اثبات أصل المسئلة  
 فنقول وان ترك المورث اثنين فبإيه في قوله تعالى وان كانا اختين فلها الثلثان مما ترك فهو متعلق بما سبق  
 من بيان اترك الاخت الواحدة يعني ان كانت الاخت واحدة فلها النصف وان كانتا اثنتين فكل منهما الثلث  
 فكان لهما جميعا الثلثان مما ترك المورث والصيغة كانتا من يرث بالاختوة وثمينة محمول على المعنى وفائدة اللفظ ان  
 اثنتين اتقرب على ان الحكم باعتبار العدد دون الصفوة والكبر وغيره كما قاله القاضي الاجل وقيل لم يبين الله تعالى حكم  
 اثنتين فوق اثنتين لانه يعلم حالها من اثنتين وقد يقال صرح في الاخوات بالاثنتين وفي البنات بما فوقها ليعلم من حال  
 الاثنتين حال البنتين ومن حال البنات حال الاخوات بالطريق الاولى كما في الشريفة وذكره الامام الزاهد ايضا  
 وقال فيه دليل على جواز القياس وان ترك المورث اخوة واخوات جميعا فبإيه في قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا و  
 نساء فلهذا ذكر مثل حظ الاثنتين وأصل الكلام وان كانوا اخوة واخوات فغلب الذكر يعني ان كان الوارثون اخوة واخوات  
 كثيرة رجالا ونساء فغير مختص بأحد ما فبإيه يجب لكل منها النصف على وفق المسئلة بحيث يكون للذكر مثل حظ الانثيين من الميراث  
 الحقيقة للاخوة غير ما ذهبنا واما المقصود كون الذكر والانثى شريكين في الميراث مثلا اذا ترك اختا واخا جميعا تمت  
 الزكاة على ثلث حصص حصتان للامه وحصلة للاخت واذا ترك اثنتين واخين قسمت الزكاة على ستة حصص اربعة للثنتين  
 وحصتان للاخين واذا ترك اثنتين وانما كانت الزكاة بينه وبينها نصفين وكذا القياس وقد ظهر من ههنا ان  
 للاخوات لابل وام احوال الخمس النصف للواحدة والثلثان للثنتين فصاعدا ومم الاخر لابل وام للذكر مثل حظ الانثيين  
 وهن الباقي اى النصف او الثلث من البنات او بنات الابن لقوله عليه السلام اجعلوا للاخوات من البنات حصته ويستقلن  
 بالابن وابن الابن وان سفل وبالأب بالانفاق وبالجد عند الجدة وبالجد عند الجدة وبالجد عند الجدة وبالجد عند الجدة  
 والثلثان للثنتين فصاعدا عند عدم الاخوات لابل وام وهن السدس من الاخوات لابل وام تكملة للثنتين ولا ترك  
 سهم الاثنتين لابل وام الا ان يكون معهن اخ لابل فيعصبن ح ويسقطون الابن وابن الابن وان سفل وبالأب  
 بالانفاق وبالجد عند الجدة وبالجد عند الجدة وبالجد عند الجدة وبالجد عند الجدة وبالجد عند الجدة وبالجد عند الجدة  
 خلاكم الذي من شأنكم اذ علمتم وطباكم تحوزوا عنه وتحوزوا اخلاقه اوبين لكم الحق والصواب كما به ان تعلموا  
 اوبين الله لكم لئلا تضلوا بخلافه لا هو قول الكوفيين كذا في البيضاوى وما اتانا الكفيت ههنا في تفسير الآية يجر  
 نفي مضمون اللفظ وبمنت فيما سبق على وجه عجيب وريب ايقن وقد ذكر صاحب الماركان فيما سبق لها ضابطه  
 باسمه وادور فيها كلاما طويلا على حسب ما ذكر في علم الغر الصغار فان شئت فارجع اليه هذا اخر ما ذكر في سورة النساء

علم توفيقه ونصلي على محمد وآله والان شرع في سورة الأداة ففي مسلمة مكية الاصطبا دامالة الاحرام وطنة  
 الانعام وغير قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود ايجلت لكم بهيمة الانعام والاد ما ينلني  
 عليكم غير محلي الصيد وانتم حرمة لان الله يحكم ما يريد يا الذين امنوا لا تحملوا استعاب الله  
 وله الشرائع الحرام وله النهي وله القلوب يد وله امين البتة احرامه يتبعون فضلا من ربه  
 ويرضوا انادوا واصلة فما مضاد واوله يجوز منكم شتان قوم ان صدوا عن التسمية  
 ان تعذروا وما وكفوا على البر والقوى من وله تعاوتوا على الذنوب والعذوب من ولفوا  
 ان الله شديد العقاب فان ان الايتان في بيان عدة من المسائل اما الآية الاولى فيها نداء امر الله تعالى  
 اولا بالانعام والعقود اي العهد الموثق في قوله تعالى اوفوا بالعقود ثم قال ثانيا اجلت لكم بهيمة الانعام فهو تفصيل  
 للعقود وهذا اذا كان المراد بالعقود ما عقد الله على عباده من التكاليف والعقود التي يعقدونها فيما بينهم من الالبية  
 ونحوها فهي جمل تفصيلها كما فعله صاحب البصائر في امل واشكال وقال الامام الزاهدان العبد ثلثة عهد الله به العباد  
 كالاول امر والنواهي وعهد العباد بهم العبد كالنذور والايان وعهد العباد فيما بينهم والاية تشمل الاقسام الثلاثة  
 وقد انفرد بكل منها آية والبهيمة كل حي لا يميز وقيل كل ذات اربع واطرافه البهيمة الى الانعام بيانية ومغناه  
 البهيمة من الانعام وهي الازواج الثمانية والحني بينا الطي والبقر الوحش وقيل جمل المرد ونحوها مما ياتل الانعام  
 في الاجزاء وعدم الانياب واطرافها الى الانعام ملازمة اشبه ولكن لم يقتض على عمومها كان اولى ليكون استثناء  
 قوله تعالى الا ما ينلني عليكم على الاتصال الذي هو الاصل يعني اجلت لكم بهيمة الانعام جميعا الا ما ينلني عليكم تحريمه في  
 آية التحريم كلهم الخنزير وغير ذلك وقوله تعالى غير محلي الصيد حال من الضمير  
 لكم وانتم حرمة حال من محلي الصيد يعني انا اجلت لكم بهيمة الانعام حال كونكم غير  
 محلين للاصطبا وبها في حال الاحرام فكانه وقع مظنة ان يكون بهيمة الانعام حلالا  
 لكل محرما وغير محرم فيفهم ان الاصطبا وبها للمحرمة حرام ما دام محرما ولكن هذا في  
 صيد البر خاصة واما في حق صيد البحر فلا لانه حلال الاصطبا والمحرمة كالبهيمة من بعد انشاء  
 الله تعالى في اخر السورة واما الآية الثانية وهي قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تحملوا  
 شعائر الله فتقل في نزولها ان شريم ابن حنيفة المشهور بالشقاوة جاز الى رسول الله صلى  
 وسأله عما الخلق اليه فقال بقصد ديني رسالي وايمان ربي وامره به فقال اشاور ذلك

وكن من عباده  
 من المؤمنين  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم

ربح جوشي وا قبل قولك بعد ما احتوا ولا خير من الدمنة استاق مواشيها وغار اموالها وذهب بها  
 وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومن قبل من اسبى رجل اليوم بنظم لسان الشيطان يدخل كافرا ويخرج قادرا  
 ذلك لا توجب عليه السلام مع الصحابة الى مكة في عام الفتيحة او استرجعوا فخذ تلك المواشي ويهدى بها الى  
 معروفنا وقصدوا ان يردوا ما منه فنزلت هذه الآية بكذا في الحسين والزاهد ي وضمونها يا ايها الذين آمنوا  
 تملوا اي لا تنقصوا حرمة شعائر الله من رفق الجم ومراعى الحرام والطواف والسجدة والحق والخير  
 وغيره ولا حرمة اشهر الحرام بالقتل فيه ولا حرمة الهدى وذات القلعة بالخصب المنع عن بلوغ محلها حتى  
 قيل عطف الخاص على العام لان ذات القلعة هي البدن والهدى ليعمها وبع النساء ايضا ويجوز ان يراد  
 بها القلعة لنفسها سببا لله في النبي عن التعر لذات القلعة وهي مقلد به من نزل او عود قرادة او  
 او غيره ولا حرمة امن البيت الحرام اي قاصدا زيارتها وهم شريم وقاموا بقتلهم جليل كونهم يفتنون اي  
 يطلبون فضلا من ربهم ورضوانا وهو الثواب على راي او فضلا من ربهم وهو التجارة ورضوانا وهو الج بربهم  
 راي وبالجملة لا بمعنى التعرض لمن يذات الله وقوله تعالى واذا سلمتم خاصطا وابتعدوا بما قبل وهو قوله تعالى غير  
 محلي الصيد وانتم حرم يعني الا حرمنا عليكم الاصطيا في حالة الاحرام فاذا خرجتم منها فاصطادوا فصدوا واصطادوا  
 وهذا الامر بعد الخطر للاباحة بالاتفاق ولا يلزم منه ان يكون جميع الامور التي بعد الخطر للاباحة كما زعم البعض  
 بل كثير ما يكون للادب بعد موله لظاير لا يخفى وقوله تعالى ولا يجر منكم عطف على لا تخرجكم مثل كسب نفعها  
 مفعول ومفعولين ومثبات يتعدى الى مفعولين مفعول الاول كم ومفعول الثاني ان تعدوا او معنى اثنان  
 البعض وان صدوكم متعلق بالشأن بمعنى العدة والمعنى ولا يكفكم بغفر قوم لان صدوكم عن المسجد الحرام يوم الجمعة  
 الاعتداء اي الانتقام منهم بالحق كروهم وقرى لا يجر منكم بضم الياء من الافعال وشأن يسكون النون ايضا  
 وان صدوكم عزاءه شرط معتبر اغنى عن جوابه لا يجر منكم ومعنى قوله تعالى وتعدوا على ابر والتقوى  
 على الاثم والعدوان ظاهر والبر والتقوى العز والاعطاء والاثم والعدوان الاسقام والشتى والبر والتقوى  
 فعل الامر وترك المخطو والاثم والعدوان خلافة وهو عام لكل بر وتقوى وكل اثم وعدوان كقوله تعالى لا تقربوا  
 واختلفوا في احكامه ونسخه فالقاضي البضاوي تعرض لثان نزوله ثم قال وعلى هذا الآية منسوخة وصاحبها  
 لم يتعرض لثان نزوله ولا نسخا وعدمه لانه فسر على وجه لم يلزم نسخ وهو ان الاشتغال بهذه الافعال مما يصد الج  
 فلا تجعلوا ثانيا بينكم وهو شبه لان سورة المائدة آخر القرآن نزولا لا تحتمل النسخة وقال صاحب الكشاف قيل

في سورة البقرة

فليعلم المائدة من آخر القرآن ثم نزلوا فاعلموا أنها حراموا حرامها وبكذا عن الحسن وعن ابن مرة فيها على  
 فربما في سورة البقرة فيها مسنوخ وعن ابن عباس عن عثمان بن عفان عن النبي صلى الله عليه وسلم أن المشركين  
 احدا عن حم البيت ليقول تعالى لا تخلصوا ثم نزل بعد ذلك انما المشركون نجس وقال مجاهد والسبي لا تخلصوا ثم نزل  
 حيث وعد متوهم والا امام الزاهد اور وكلا ما لم يلا حاصدا ان قوله لا تخلصوا شعار الله ولا آمن البيت الحرام غير مسنوخ  
 وقوله تعالى ولا تشبهوا المشركين ولا الهدي ولا الطلح مسنوخ بآية القتال وصاحب الاقان قد مر في كتابه ان  
 قوله تعالى ولا تشبهوا المشركين في المائدة مسنوخ باباحة القتل في كل الشئ ولم يقرضه لاسواه من بقية الآية اى اوباد  
 اخرنا وصاحب الحسنة قال ان الآية كلها مسنوخ سوى قوله تعالى واذا حللتم فاصطادوا وقوله تعالى وتناولوا  
 وبذا ايضا جريم ثم ذكر الله تعالى بعده ما حرم اكلها فقال **حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ  
 الْخِنْزِيرِ وَمَا اِهْلَ الْفُجْرِ لِلَّهِ وَالْمُتَخَسِّعَةُ وَالْمُؤَفَّقَةُ وَالْمُتَزَيِّدَةُ وَالطَّيْحَةُ وَمَا اَكَلَ السَّعَمُ  
 الْيَوْمَ مَا كُنْتُمْ تَفْعَلُونَ وَمَا ذُكِرَ فِي النَّصَبِ** وان كسبتموا بالذلة فليس عليكم اليوم  
 يكسب الذين كفروا من دنسكم فلو خشعتم واحشون اليوم اكملت لكم دينكم ولا يرضى  
 عليكم لغتي ورضيت لكم الاسلام ديناً فمَنْ اضطر في محضه غير متجاف ليدفعه فان الله  
 رحيم فله هذه الآية في بيان المحرمات وقد ناسب ذكرنا في هذا المقام لانها عقيب قوله تعالى الاياتى عليكم فى  
 بيان له على ما مر انفا وقد ذكر الله تعالى فيها عدة اشياء منها الميتة والدم ولحم الخنزير وما اصل غير هذه وقد سبق  
 بيان حرماتها في سورة البقرة وسباني مثلها ايضا في سورة الانعام والنحل والاعراف والاسراء والقصص والاعراف  
 لموتها ودفعها عن الكفار لانهما حلال واما البواقي المذكورة في الآية فبعضها الاول المتخسعة وهى التى ماتت بالخنزير  
 والثانى المؤففة وهى المضروبة بنحو خشب او حجر حتى يموت بفعل وقد تارة اذا ضربته فعلم ان الخنزير وما به  
 مجراه مشروط للذبح والثالث المتزويد وهى التى تردت من علوا وفى بيوت فانت والاربع الطيحة وهى التى طيحتها  
 اخرى فانت والى من اكل السبع اى اكل بعضه السبع فانت بجره قال القاضي وهو يدل على ان جوارم الصيد  
 اذا اكلت ما اصطادته لم يجل وقوله تعالى الا باذنتكم استثناء من كل من هو لا الخمسة والمعنى هو لا حرام  
 فى كل حال الا اذا اذنتكم او اجابوا بجهنم بالجد يد بقطع الخنوم والمرى والودجين ولا يجوز ان يكون  
 ما تقدمها ايضا لغنى من الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل غير هذه كالفريقين في الزيادة لان هذه الاشياء  
 حرم انذاتها لم يلحقها الحل في حال من الاحوال يدل عليه ذكرنا مرارا في القرآن بدون الاستثناء لانها محال

تصور فيها الذكوة لان المبتدئ في النجاسة بالذبح والدفع ظاهر والخبر لا كان لمحمد مر المطلقا لم يستخرج الى المصطفى  
ومعنى ما في قوله فكيف تصور فيه الذكوة ثانيا وقبل الاستثناء راجع الى ما يتصل به فقط وهو قوله تعالى وما كان  
فعلنا به الا يكون النطق والموقوفة وغيره احرار في كل حال لا يحل بالذبح كالمبتدئ والحق ما قلنا واليه اشارة في كلام  
صاحب الهادي حيث قال في كتاب العبد الذي ذكرنا اذ اترك التذكية فلو انه ذكاه حل الحلة عند ابي جعفر وهو كذا  
المردية والنطق والموقوفة والذي اعراض به بطنه وفيه جوة خفية او مينة وعليه الفتوى لقوله تعالى الا ما كنتم  
استنساخا مطلقا من غير فصل وعن ابي يوسف اذا كان بحيث لا يعيش مثله لا يحل له ان يمين مودة بالذبح وقيل  
محمد اذا كان يعيش فوق ما يعيش الذبوح يحل والا فلا لانه لا معتبر بهذه الحياة على قرنا والسواك المذكور  
في قوله تعالى وما ذبح على النصب هو عطف على المحرمات المذكورة وهو محله والنصب باجمهم نصبابا والنصب  
وهي اجماع منصوبة حول بيت وقيل كانت العرب يذبحون عليها ويحظونها ببناء بعد ذلك فربما فخرهم عليهم ما ذبح  
على ذلك وهو اعنه لانه بدعة اهل الجاهلية كذا في المدارك والكشاف وقال القاضي وقيل الاضنام وعلى معنى كلام  
او على اصله بتقدير مسمى اي حرم عليهم ما ذبح للاضنام او ذبح مسمى على الاضنام وكذا ذكر في الحاشية ولكن  
لا يخفى انه على هذا يكون بعينه في معنى ما اهل به لغيره فليزوم التكرار والسابع المذكور في قوله تعالى وان تستقيموا  
بالازلام وهو ايضا مفعول المحل داخل تحت المحرمات والسعين ان كان للسؤال في الاستقبال والا فالمتبع على الحال  
على ما في الزايد والازلام اجماع لم يحل وزم كسر وعلى ما في البيضاوي وبما انه كانت العرب اذا ارادوا احديهم  
او عروا او تجارة او نكاحا او غير ذلك تعد الى اقدام ثلثة مكتوب على واحد منها امرني بلى وعلى الثاني بنا في بلى  
وعلى الثالث غفل فان خرج الامر مفعولا على صاحبه وان خرج الناهي امسكه عنه وان خرج الغفل عادة ثانيا  
فنباهم الله تعالى عن ذلك وقال وان تستقيموا بالازلام يعني حرم عليكم استقسامكم بالازلام اي طلب معرفة ما قسم  
له مما لم يقسم بسبب الازلام اي الاقدام ولكن لا مناسبة بينه وبين الاكولات سوى كونه امراما ولعله لهذا المعنى  
اسلوبه باتيان صيغة الفعل مع ان المصداق وهو اعلم بالمرارة وبذا على الوجه المشهور وما علم تقدير ان يكون  
معنى الاستقسام بالازلام استقسام الجزاء الاقدام على الانصاف المعلومه على ما قيل فيكون بينه وبين ما ذبح على  
النصب مناسبة وقوله تعالى ولكم فسخ اشارة الى ما يتصل به خاصة او الى جميع المحرمات من الاكولات وغيره وانما كان  
الاستقسام بالازلام فسخا لان ذلك دخول في علم الغيب وهو ضلال واقره على المدان ان يذبح بلى هو الله تعالى في ذلك  
ان يريد به الصنم او الميسر المحرم وفي الكشاف والكهنة والمنجمون بهذه المشابة وقال صاحب المدارك وقال الزهبي

وكان ان يقال  
ان ما ذبح  
له ما ذبح  
باب الضم  
في قوله  
انما ذبح  
انصب  
والنصب  
انما ذبح  
انما ذبح  
انما ذبح

لما فرق بين هذا وبين قول النجاشي لا يخرج من اجل كذا واخرج بطريق صحيح كذا وفي شرح التاويلات روي عن ابي قال لا  
 يقول المنجاشي ان نجم كذا يوم كذا ونجم كذا يعني كذا الا ان فعل اولئك ولكن المنجم جعل النجوم دلائل وعلامات على احكام  
 الله تعالى ولا يخرج من اجل ان الله تعالى في النجوم معاني وعلامات يدرك بها الامم والاشياء ولا الا في  
 ذلك انما العلامة عليه في ما يحكم على الله سبحانه وتعالى به كلامه وهذا على اعراضه كما ان قوله تعالى اليوم  
 الذين كفروا اني نزلت في من اضطر ايضا كذلك ومعناه اليوم امي في هذا الزمان الحاضر وفي يوم الجمعة عرفة  
 حجة الوداع بعد العصر الذين كفروا من دينكم امي من ابطال اوجوبكم تحليل هذه الحجائب وغيرها من ان  
 يغلبوكم عليه اليوم اكلت لكم دينكم وانصر الانظار على الاديان كلها او بالنقص على قواعد العقائد والتوقيف  
 على اصول الشريعة وقوانين القياس وامتدت عليكم نعمتي بالهداية والتوفيق او باكمال الدين او بفتح مكة وهدم بناء  
 الجابية وانما اعترض بهذه الجمل ليكون دليلا على ان تناول هذه المحرمات فسق وتحريم هذه الحجائب مما ليس منه  
 الكفار وما هو من جملة الدين الكامل والنعمة التامة والاسلام المنهت بالرضى دون غيره من الملل وذكر  
 الامام الزاهد ان الاكالات لا يبرأ عليه ولا ينقص عنه والتمام خذرا عليه ولهذا فرق بالاول بالدين في انما  
 النعمة وان الايمان والاسلام واحد وان نزول الآية في حجة الوداع وقت وقوف الناس بعرفة وادعى الى الله  
 ورسوله على السلام على غضبا فضعف من فعل الوحي وما هو حكم نزل ولم ينزل بعد الا يستقروا على ما عليه  
 امري وثمانين ليلة وتوفي يوم الاثنين ودفن يوم الخميس لانزلت الآية على الصديق رضي الله عنه وبابك نزل انما  
 في زيادة من دينا فاما ذلك فانه من اجل شي قط الا انفس قبيل صدقت فكانت هذه الآية نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بعده لا فليدا وقال اليهودي عمر و ابن عباس انكم تقرؤن آية لو نزلت علينا ولعلم ذلك اليوم اخذناه عيدا فآية نزل  
 اليوم اكلت لكم دينكم فقال في امي مكان و امي يوم نزلت فقال في يوم عرفة يوم الجمعة ونحن وقوف بعرفة من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وكلها بمجد الله عيدا لنا ولا يزال ذلك عيدا للمسلمين هذا ما يروى في الاكالات الجمل المذكورة كلها معترفات كان قول  
 تعالى فمن اضطر في مخضدة متعلقا بذكر المحرمات يعني ان هذه الاشياء المحرمة انما حرمت عليكم اذا كنتم في حالة الاضطرار  
 دون الاضطرار فمن اضطر منكم الى تناول شئ من هذه المحرمات في مخضدة امي جماعة حال كونه غير متحيز  
 لا ثم اني غير مائل له بان يكون مثله ذاك كلها او مجازا احد الرخصة وهو قدر ما لا يثبت فان الله غفور رحيم لا يحاسب  
 بذلك القدر بل يحذره ان مات ولم يأكل كما هو مبيننا المذكور فيما سبق فان قلت لم ذكر المخضدة في هذه الآية  
 والحق في سورة البقرة قلت سورة البقرة اصبح نزولا فذكر فيها ان تناول المحرمات جازي في حالة الاضطرار

وهذه السورة اخر القرآن نزلا فيبين فيها الاحكام شرعية وذكر فيها اعظم المنفعة وهو القوط العا  
الحال ابن في غير القوط يدفع اضطراره بالسؤال من غيره وان عدم القوت بنفسه لان يكون التناو  
لانه اذا حصل الاضطرار في غير المنفعة يجب عليه اكل الميتة ايضا ولهذا افسر والمنفعة بالمجاعة وقدر ما في  
الكلام في البقرة هذا هو بيان المحرمات ثم ذكر الله تعالى بعده بيان سلة الاصطفا وغيره فقال  
يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيْبَاتِ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ  
مَكَلَّيْنِ تَعْلَمُونَنَّ مَا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا آفَسَكُنْ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا لِسَمِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَاتَّقُوا  
اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ حَكِيمٌ ما ذاك قال اسئلهم في قوله تعالى يسئلونك ما ذاك اسئلهم في السؤال معنى القول ولا بد من  
المجاعة وماذا ابتداء واسئلهم خبره وانما قال اسئلهم ولم يقل لنا على الحكاية لان بسؤالك بلفظ الغيبة وكلام  
الوجدين شملهم في امثاله والمسؤل عنه ما ذاك اسئلهم من المطاع كانه لا تلى عليهم ما حرم عليهم سوا ما اسئلهم  
بكذا اقالوا وقد نقل في نزوله انه لا ينزل حرمة الميتة قال عدى ابن حاتم وزيد بن الجبل الطائي يار  
نحن نسكن في مواضع ليس فيها لحم الا بالاصطفا ومن الكلب والطيور وما لم نبلغ ما جلا فكل الكلب الصيد  
وقلب ما نجد سالنا لندبحه بوجبه لتضيق الضيف ونكرهه فكيف نصنع في هذا الشأن فنزل في جوابهم فيه  
الاية بكذا في الحسنة ولكنه لا يوافق قوله تعالى يسئلونك ما ذاك اسئلهم لانه ليس فيه سؤال عن الاصطفا وانما  
وذكر الامام الزاهد رواية عن عدى ورواية اخرى عن ابى رافع ايضا ان جبريل سأل عن  
فاؤن فلم يعقل وقال انما معاشر الولاك لا ندخل بيتا فيه كلب او صورة فقتلت كلاب المدينة بامر رسول الله  
فقالوا ما ذاك اسئل لنا من هذه الامة التي نقتلها فانزل صدقا هذه الاية فامر بقتل الكلب الحيوان والاسود  
باقتناء الكلب التي تقتل بها من كلب حرث او صيد او ماشية هذا ما فيه وقوله تعالى احل لكم الطيبات  
بجذبت وهو الذبوح وما يستحسنه الطباء السليمة ولم يتفردت اول كل ما يأت نحرمة في كتاب او سنة  
او قياس وقوله تعالى وما علمتم فيه بيان الاصطفا وكلمة ما فيه ان كانت موصولة كانت مجزئة  
اي صيد ما علمتم فيكون معطوفة على الطيبات مرفوعة الى ما اسئلهم كالمصيد ما علمتم وان كانت شرطية كانت  
مبتدأ اعتصمنا بمعنى الشرط وذل الفاء في خبره وهو قوله تعالى فكلوا على كل تقدير صيد  
حلال والخطاب في وما علمتم للمسلمين فيكون ارسال الجوسي والوثنى حراما لا يخرج الى التحليل والحر  
الجوارح كواسب الصيد من كلباء البهايم والطيور كالكلب والنهد والعقاب والصقور واليارى والاشا



وغير ذلك من ذى ناب او مقلب وبذا هو قول المشافعي وهو رايه عن ابي يوسف وهو المذكور في البيهقي  
 والكنان وقال في الدراك وقيل الجوارح من الجراحة فيكون الجرح شرطاً للكل وهو ذهب ابي حنيفة  
 صرح بذلك في البداية حيث قال اولان الجوارح هو الكواصب في تاويل ثم ذكر ان في قوله تعالى وما علمتم  
 من الجوارح ما ينشئ ان يشترط الجرح اذ هو من الجراحة في تاويل ولا تاتي في بينها وابو يوسف لم يشترط  
 رجوعاً الى التاويل الاول وقوله تعالى مكلمين معناه معلمين وانما ذكر بهذا اللفظ وانه لان التاديب فيه  
 اكثر اولان كل سبعة يسمى كلباً لقوله عليه السلام اللهم صل على كلبا من كلابك وهو حال من علمته كان قوله  
 تعلمون من مما علمكم الله حال ثابته وقاعدة ذكرها مع انه كالا عادة التاكيد والمبالغة في التحليم وذكر صاحب  
 الكشف والدراك ان قاعدة قوله تعالى مكلمين ان يكون من اعلم الجوارح هو موصوفاً بالكلية والكلب  
 موصوفاً بالجوارح ومعلمها وقاعدة قوله تعالى تعلمون ان يجب على كل اخذ علم ان لا يخذ الا من اراهم  
 وراية كلم من اخذ غير متفق قد ضيع بامه وعرض عند لقاء النخبة انامله وقال القاضي في معنى قوله تعالى  
 مما علمكم الله من العمل في التاديب فان العلم به الهام من الله او مكتسب بالعقل الذي هو نوعه  
 منه او مما علمكم ان تعلموه من ان تعلم الصيد بان ينزل برسال صاحبه وينزج جرحه بمسك عليه الصيد  
 ونحوه وبالجمله افعل ان اذالم يكن الجوارح معلمة لم يجز اكل ما اصطاده وذلك التحليم في الكلب تبرك الفكر  
 ثلثا وفي البازي بالرجوع اذ ادعوته وانصرفه بجزءه كذا في كتب التقاسير والفقه وقوله تعالى فكلوا مما  
 امسكن عليكم اي فكلوا مما باي هذه الجوارح عليكم بحيث لم ياكلوا منها شيئاً فانه اذا اكلوا منها شيئاً لم يوجد  
 الامساك علينا لقوله عليه السلام لعدي ابن حاتم فان اكل منه فلا تاكل انما امسك على نفسه وبذا هو مذموب  
 اكثر الفقهاء حتى لم يجز والاكل منه سواء كان من الكلب او من البازي او غيرها وعند بعضهم لا يشترط  
 ذلك مطلقاً فيجوز اكل ما كله نضربه في البعوض اي فلعن من فعله معنى قوله تعالى ما امسكن عليكم اي مما يأمركم  
 عليكم تاما او غير تام وعندنا يشترط في الكلب ولا يشترط في سباع الطيور لان تاديبها الى هذا الحد مستند  
 لانه انما يكون بالظرب وبدن البازي ما لا يحمده بخلاف بدن الكلب صرح بذلك في البداية والدراك  
 وقوله تعالى واذكر واسم الله عليه الضمير فيه راجع الى ما علمتم يعني سمو عليه هذا رساله او الى ما امسكن  
 عليكم يعني سمو عليه وقت الذبح اذ اذكوه حيا واختار الامام الزاهد الاول فقط وقال ان كلمة من  
 في قوله تعالى ما امسكن اجازة للتاكيد وللتعريض يعني بعفوا بمسكه عليكم دون جميعه هو ان يقتصر على

جونا هذا فيه واختلاف في اراك الصيد حيا وموت قبل الغنم والفتا عندنا انه ان كان فيه من الحيوة فحي  
لا يكون في الذبوح ووقته في يده ولم يدبره لم ياكل في ظاهرا روايه عن ابن جنيته واني يوسف وهو قول السكا  
الذي لم ياكل لم ياكل لانه لم ياكل في وقت لم ياكل عندنا خلافا للفتا فيه وهذا اذا كان  
فيه حيوة فحيوة الذبوح واما اذا كان فيه مثل حيوة الذبوح فاكل بالاتفاق وقيل ياكل عندنا بصفة خلافا  
لما في هذا كله في الهدية وجملة ما فهم من الآية ان من ارسل كلبا او صقر الى صيد ياكل له ذلك الصيد بشرط ان لا  
ان يكون الكلب او الصقر للمسلم وما في مناه ويكون معلما بالتعليم المذكور الثاني ان يكون يجره ابنة عندنا  
ان يسمى عند الارسل والراهم ان يدركه ونكاه ثانيا وان لم يدركه كفى فان فقد شي من الشرط المذكورة  
بان لم يكن معلما او يكون معلما لكن لم يجره او لم يسم عند الارسل او اورد كلبا ولم يدركه ثانيا او اشار كلب غير معلما  
كلب لم يدركه اسم المدة عليه وكلب مجوسي حرم البتة وبهذا موبين احكام الاصطفا وبالسبب وبكذا الحال في الاصطفا  
برمي السهم اي ان رمي سهم الى صيد وحشي وجرح اكل فان لم يدركه حيا كفى وان اورد كلبا ذكراه ثانيا مسبا فان  
لم يسم عليه او لم يجره او اورد كلبا لم يدركه حرم البتة ثم ذكر الله تعالى بعده بيان حال الذابح وبيان حكم الممنوعة و  
الكتابة فقال اليوم اهل لكم الطيبات وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لكم والكتاب حل لكم  
والمحصات من المؤمنين والمحصات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم اذا اتيممت  
اجورهن مخصنين غير مسافحين ولا متخذين اخدان ط ومن يكفر بالآية يسان فقد  
حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين كما بهذه الآية مشتمكة على بيان حال الذابح وبيان جواز  
نكاح الكتابية وغيره وقد صدرت في محل المنة ولذا ذكره قوله تعالى اليوم اهل لكم الطيبات اما بيان حال الذابح  
ففي قوله تعالى وضام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم لان المراد بالطعام الذابح ثم يدل عليه ذكره  
بعده وبما عندنا وهو المذكور في الزايدى والمدارك والمتسكة في الفتا يدل عليه كلام صاحب الهدية حيث قال في حقه  
المسلم والكتابي حلال لا تلو تايغه قوله تعالى اما ذكركم وقوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم  
فعلم من هذه الآية ان يكون الذابح مسلما او كتابيا ولا يجوز ان يكون غيرهما من الوثني والمجوسي والمرء ونحوهم  
ولا يشترط ان يكون الذابح رجلا بل حل في حقه كل مسلم وكتابي سواء كان امرأة او صبيا او مجنونا يضبط ان التسمية  
واحفظا انه اذا لم يضبط ولم يعقل لا ياكل في حقه وقيل لا يضبط ويقتل الذابح بغير ما يريم الذين اوتوا الكتاب  
اليهود والنصارى ويستثنى على من نصارى بني تغلب وقال ليسوا على النعانية ولم ياخذوا منها الا شرب الخمر والنظ



انه و فرقتكم باهل الكتاب في الاحكام الآخرة ومن المشركين قتال ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وايضا لا يلهي  
 سلاح المرأة المكتوبة حتى لا يتقوا في الزنا اذ ان يتيقظ المؤمن من نهيها حتى لا يقع في الكفر الغلبة هواه والمسيح من كفر  
 بالعداوة امر الله بالايمان من التوحيد والاعتراف بالرسول وجيم الشرايع اوسن ليرة الايمان كحجده عنه قابلا بينة  
 زائدة بذاتية وقبل حصة قوله تعالى كافر بالايمان ضد حبط عمله من يرتد بعد الايمان فقد حبط عمله الذي عاين حال الاسبا  
 و هو ابل على ان مجرد الارتداد بحبط الاعمال من غير ان يموت على الكفر كما هو منسب الي حنيفة خلافا لثاني  
 فان عنده لا يحبط اعماله الا ان يموت على الكفر بعد الارتداد متمسكا بقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فميت  
 وهو كافر فاولد حبطت اعمالهم في الدنيا والآخرة واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون فانه مقيد بالموت  
 على الكفر وبذ وان كانت مطلقة ولكن يحل على المقيد وجوابه ان المذكور منه في الرد شيان الارتداد  
 والموت عليه وكذا في الجزا وشيان حبط الاعمال والخلو في النار فينعلق الاول بالاول والثاني بالثاني في كل  
 اللف والنشر المرتب فيكون حبط الاعمال بنفس الارتداد والخلو بالموت عليه هذا الذي اقول ليعصم ان هذه الآية  
 لا كانت مطلقة وتلك مقيدة فالمطلق يجري على الإطلاق والمقيد على التقيد كما هو ظاهرنا فيمكن العمل بكل الديلين  
 وذلك لان كون المطلة جارية على الإطلاق والمقيد على التقيد عندنا ما هو اذا لم يكونا في حكم واحد ومبهما فلا يمتنع  
 حكم واحد كما لا يخفى ويمكن ان يطبق بين الآيتين بوجه آخر وهو ان الآية التي علق فيها حبط الاعمال على نفس الارتداد  
 انما هي بحبط الاعمال ابتداء وفي الحال والآية التي علق فيها حبط الاعمال على الموت على الكفر انما هي لتيقن هذا  
 الحبط قابو حنيفة انما يقول بحبطها بنفس الارتداد حبطا ظاهرا للحال لا حبطا باليقين دليل عليه ذكر في النصاب  
 انه لو قال الله تعالى اعلم اني فعلت كذا لم افضل كذا والحال انه خلافه او قال الله اعلم اني مشترية بعشرة  
 دراهم والحال انه اشتراه باقل منها فانه يكفر وتبين امراته فان اسلم وصل اليه ثواب الطاعات التي حصلت  
 له قبل الرد وبذلك اكله في حبط العبادات وعدمه لان المراد بالعمل والاعمال العبادات وبحبطه في الدنيا  
 غوث نجات الاسلام وفي الآخرة غوث الثواب وحسن الملك واما معاملته سوى السخا والذبح لانها بالطلاق  
 وسوى الطلاق والاكسيتلا لانها صحيحة ان فهو قوفه عندا بحنيفة ان اسلم لغدت وان مات على ردة  
 او قتل او لحق بدار الحرب بطلت وثافذة عندنا الا ان يموت على ردة او يقتل او يحكم له بجماعة واما فكره عندنا  
 فهو ان من ارتد والعياد بالعرض عليه الاسلام وكشف شبهة فان استعمل جسر ثلثة ايام فان تاب بان  
 تبرأ عن كل دين سواه ودين الاسلام او عاقل اليه فيها او الاقتل ولا يؤخذ منه مال او جزية لانه لا يقبل منه

حبط  
 وجوب بطلان شره  
 قرأه على كذا  
 سنة الصبح ٢٣

لا الاسلام او السيف بكذا في كتب الفقه في مسئلة في الغسل والوضوء والتميم قوله تعالى يا ايها الذين امنوا  
 اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وابيدكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم من ضي او على سفر او جاء احد  
 منكم من الغائط او ولد منكم النساء فامسحوا بامان فامسحوا بامان فامسحوا  
 بوجوهكم وابيدكم منه ما يبرئ الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم  
 وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون ههنا هذه الآية مجامعة لبيان مسئلة الوضوء والغسل والتميم فاما  
 مسئلة الوضوء ففي قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الآية فامسحوا بامان فامسحوا بامان  
 واليدين والرجلين ومسح الراس وظاهره لان مقتضيا لوجوب الوضوء حين قيام الصلوة والحال ان  
 حين ارادته وكذا ان ظاهره يقتضي الوضوء على كل قيام الى الصلوة سواء كان متوضئا او محدئا والحال ان  
 الاجماع على خلافه وكذا السنة او قد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءا واحدا يوم الفتح فقال عمر صنعتم شيئا لم  
 نكنو فقال عمر افعاله قيل في تقديره لدفع هذه الاعتراضين يا ايها الذين امنوا اذا اردتم القيام الى الصلوة  
 وانتم محدثون فاغسلوا الآية فالقيام الى الصلوة مجاز عن اعادة القيام اليها البتة وذلك شائع مثل قوله  
 تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وقيل القيام الى الصلوة بمعنى قصد الصلوة لانه يلزم الوضوء والتميم  
 الصلوة بالاياء وان عدم القيام على ما ذكره الامام الزاهد وتقديره وانتم محدثون مشبهو عند البعض وقيل معناه  
 اذا قمتم من النوم لانه دليل الحديث على ما روي عن ابن عباس كما نضر في المراك وقيل كان الوضوء لكل صلوة  
 اجبا في اول الاسلام وهو اول ما فرض ثم نسخ فليكون بهذه الآية منسوخة في هذا الباب وقد زعم صاحب السبائك  
 حيث قال وهو ضعيف قوله عليه السلام المائدة آخر القرآن نزولا فاحلوا احلالها وحرموا احرامها وقيل  
 الامر في المذهب والاشك ان الوضوء الجديد للمتموضي مستحب لا يجوز ان يكون الامر للمتموضين والمحدثين جميعا  
 علم الوجوب والمذهب لانه لا يتناول الكلمة لمعينين مختلفين علما فخره في الكشف وقيل اذ لا يملكه  
 في قوة الجزئية وفيه ان صرف عبارة القرآن الى قواعد المطلق بعيد بل الاصح ان اذ في كلام العرب لبعض  
 الاوقات بجملة متى فانه للعموم في كل شئ كقوله لا بد من ان يكون ان تقدير قوله لغني ثاب كنتم محدثين  
 اولى من تقديره وانتم محدثون كما قيل اذا قمتم الى الصلوة فان كنتم محدثين فاغسلوا وجوهكم وان كنتم جنبا  
 فاطهروا افئفكون عطف قوله تعالى وان كنتم جنبا على مقدر وظهر وجه المناسبة بين المعطوف عليه وقوله

ولكن سر عدلان  
 الا انه لا كان في  
 اخر القرآن ولا كان  
 الوضوء وضوءا للوضوء  
 والصلوة في وضوء  
 في مكة اما القام  
 اول الاسلام وان الحكم  
 واسم هو في بعد الاوقات  
 فبعد ما ختمت الاوقات  
 فليست في الوضوء  
 بباب ما ليس في الوضوء  
 وضوءا بوجوه في الصلاة

واذ قم الى الصلوة لعدم المناسبة وهذا بطل ما قال بعضهم انما ذكر في الحديث لفظ اذا وفي الجنبه النكاح  
 لان اذا لم يرم بوقوع الشرط والحديث كلفه وجوبه بما سبه وان للشك والجنبه نكاحه وقبحها بما سبه وقبحه  
 التطهير عن الجنبه انما يشترط لاجل الصلوة لا لانما لا تقرأ ان ستره حرة واجب دائما بخلاف باقي الشرط  
 فانها الصلوة خاصة وان شئت ان تراسي ثامه ان واذا ايضا فلا يثبت تحديق قوله تعالى فاذا كنتم محدثين  
 بلفظ اذا والماضى جميعا وعلى كل تقدير وجب علينا في الوضوء غسل الوجه واليدين والرجلين ومس الرأس ولا بد  
 من بيان كل موطن فلفظ الغسل امر ارايد المستلزم وهذا هو معناه الموضوؤه واقله ما روى عن ابو يوسف  
 انه حيث يكون يسيل منه قطرة او قطرتان لم يندرك على ما قال في شتمه الوفاة وذلك لاعتناء المستلزم  
 عندنا في الوضوء ولا في الغسل خلا فانما لك في الوضوء على ما نقرر في البصا ومضى وفي الغسل على ما نقرر في كفتنا  
 والوجه عليه ان الغسل لفظ عام وضمة بمعنى مخصوص وهو ارايد المستلزم وتدارك الامر والدلك ليس بدخل في  
 معنومه فيكون زيادة على الكتاب والزيادة في شتمه وهو لا يجوز الا بالضرورة وبما مشهور وهذا يتحقق لفظ الغسل  
 قوله تعالى فاعسلوا واصل الوجه في الطول من تنبي ثبوت شعر الرأس الى أسفل الذقن وفي العوض من الاذن  
 الاذن فيكون ما بين العذار والاذن واخلاف في الوجه اذ الوجه شتم من المواجبه وهي في هذا القدر جميعا  
 فيفرض غسل الوجه لا خلافا لما روى عن شمس الامهات ما بين الاذن والحد اذ كفيه البص وهذا لا يمكن ذات الحية  
 اما اذا كان ذات الحية مقطوعة الغسل عما تحتها ويكون مسهم بهم الحية فرضا هي راجع ما لا يلقى البشرة او رجم ما  
 يسر البشرة وقيل مسهم كلها فرضا على الاختلاف المعروف في الفقه وحد اليد الى الاطراف وذكر مطلقا وقد ذكر الله تعالى  
 بها غاية بقوله الى المرافق واحتملوا في ان المرافق داخل تحت الغسل او لا فخذ زفره واود لم يدخل المرافق في الغسل  
 وعندنا يدخل وبما ان حكم الغاية الدوران من اليد الى المرفق فمما فيه دليل على الخروج مثل انما نصيحتكم الى طاعت  
 والدخول فيما فيه دليل على الدخول مثل قوله حفظ القرآن من اوله الى اخره فلو لم تعالى الى المرافقه لا دليل في هذا  
 الامر من فاعسلوا بالاحتمال فحكموا بدخولها في الغسل واخذوا ووزفر بالمستيقن فلم يدخلوا هكذا في تدارك و  
 الكف وراسي الامام انما اذن الى مضمعه كافي قوله تعالى ولا تأكلوا الاموالهم الى اموالكم واليد اسم لجميع الاقسام  
 الثالث من الكف والذراع والعصه وانما صفت الى البعض في حد السرة ببيان ان شتمه ما يوجب ان يقتضى خروج الغاية  
 وانما يدخل ما لا لم يميز الغاية عن ذي الغاية ذكره القاضي لاجل والاذا ذكر في شتمه الوفاة ان للمحدثين في الى  
 اربعة مذاهب الدخول لا بعد فاما فيها الامحاز او عدم الدخول كذلك الاشارة الى الدخول ان كان ما به فاجتنبوا فاجتنبوا



لانه خلاف فعل الرسول والصحابه وقد صرح به عليه السلام اني قوما مسحون على ارجلهم فقال ويل للاعقاب  
 من النار وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان يمسح الرجل على رجليه  
 احد من الصحاب الغنى عليه السلام مسح على القدمين وقيل انما عطف على المسوحات لان الارجل من بين المشته  
 يغسل بصب الماء عليها وكانت مظنة لادراس النسي عنه فعطف عليها للتبعية على انه ينبغي ان يغسل على صب الماء  
 ويغسل غسله يقرب من المسح وقيل الى الكعبين ازالة النكس من تحببها لمسح لان المسح لم يقرب رجليه في الترتيب  
 وعن الحسن بن احمد بن الحسن بن علي بن الكشاف وقيل ان قراءه انصب يدل على الفصل وقراءة الجوزيل على  
 المسح فجمع بينهما فجعل الاولى على باوى الرجل والثانية على الابس الخف على ما اوردوه الامام الزاهد وبهذه النظر ان  
 الجوان كان غير الجوار فبهذا التقدير اى مسح ابارككم اذ البسمه الخفين وقرئ بالرفق على معنى وارسلكم مضبوطة  
 او ممسوحة كذا قالوا وبكذا اختلفوا في تفسير الكعب فاعلموا الجوهري ان الكعبين هما العظمان الثانية في  
 اليها عظم الساق وهو الاصغر وما رواه هشام بن ابي اسحق عنده المفضل في وسط القدم فخرجوه مردودا لان العظمة  
 وذكر اعضا الوضوء جميعا مما في مقابلة الجسم بالجسم انعام الاحاد على الاما د وذكر لفظ الكعبين بمقابلة الجسم  
 وهو ارجلكم فجمع ان المشي في مقابلة كل من الرجل واما هما العظمان الثانية دون ما في وسط القدم  
 لانها واحدة في كل رجل كذا في شرح الوقاية لا يقال ان العدة لفظ الايدي والارجل جميعا مقابلة  
 بالجسم وهو من غير كمال فينبغي ان يكون لكل واحد غسل يد ورجل واحد لا غسل يدين ورجلين لاننا نقول بربان مفهوم  
 النص هو هذا ولكن غسل اليد الاخرى والرجل الاخرى ثبت بالاجماع كذا في حواشيه وهذا هو تفسير الاعضاء الاربع  
 ثم الشافعي يقول ان الترتيب المذكور في القرآن رعاية فرض في الوضوء وخلافه ليس يفرض بل هو سنة وفي ذلك  
 لان الواو لمطلق الجسم ولا ترتيب فيه فيكون المعنى فاغسلوا عقيب اداء الصلوة بذلك المجموع فالقول بغيره اكثر  
 البطال للخاص وزيادة عليه ولكن لا ينبغي عليكم ان احد المحدثين لازم علينا وهو اما ان نقول مسح الارجل  
 ليكون عطف على قريب واما ان نقول بوجوب الترتيب لان جعل الارجل من الغسولات وعدم الجواب الحزيب  
 مما لا يلائم النص والاعمال وجوبكم وايدليم وارسلكم وامسحوا برؤسكم لانه لم يظهر في الفصل بين يدين اخوته  
 غاية الا ان يقال ان القاعدة هي افضلية الترتيب فافهم وذكر اهل الاصول في رد قول الشافعي ان بعد  
 نقا اوجب في الوضوء الفصل المسح بها فاما ان لمعنى معلوم اذ المسح هو الاصابة والفصل هو الاساس لا فرق  
 قال بوجوب الترتيب او الترتيب في الوضوء كاذب اليه الشافعي او بوجوب التسمية كاذب اليه اصحابنا ظاهر الحديث





اصغر واكبر وان المبرم للعدول الى البديل مرض او سخر وان الموعود عليها لطهير الذنوب واتمام النعمة  
 وقال الامام الزاهد في بيان قوله تعالى ويتم نعمته عليكم وعن سعيد بن جبير قال معناه يدخلكم الجنة فان لم يتم  
 النعمة على عبد حتى يدخل الجنة وهكذا عن النبي عليه السلام وعن محمد بن الكعب كنت اذا سمعت الحديث من النبي  
 عليه السلام التمسته في القرآن فالتسنت عن امير برة الوضوء يكفر ما قبله فوجدته في سورة الفتح في قوله ويتم  
 نعمته عليكم تعلم ان اتمام النعمة هو المغفرة ووجدت في سورة المائدة ان اتمام النعمة يكون بالوضوء فعلم ان  
 الوضوء يغفر الذنوب هذا ما في في مسند قطم الطريق قوله تعالى اَصْحَابُ الَّذِينَ يَتَجَارَتُونَ اللَّهَ وَلَهُ  
 وَيَسْعَوْنَ فِي الْآلَةِ رُغْصٍ فَسَادَ أَنْ يَمُوتُوا وَيُقْتَلُوا وَيُقْتَلُوا وَيُقْتَلُوا وَيُقْتَلُوا وَيُقْتَلُوا وَيُقْتَلُوا  
 يَنْفَقُونَ فِي ذَلِكَ أَنْفُسَهُمْ خَيْرٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ إِنَّ الَّذِينَ  
 نَأْتُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَافُوهُمْ رَحِيمٌ قصة نزول هذه الآية ماروي  
 الشيخ بن مالك بن يحيى ان قوما من بني النضير في السنة السادسة من الهجرة وشرفوا بالاسلام فاجابوا  
 المقام بها لانها لم توافقه فاصفرت الواهب وانتفت بطونهم فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصدقة و  
 يشربوا من بوال الابل وابانها فشرابوا وصحوا ثم ارتدوا وسرفوا خمسة عشر بلاد ورواها الى اوطانهم فبعث  
 في اثرهم مولاة يسار سمعة فتبع فخلعوا يسار وطعنوا ايديهم ورجليهم حتى استشهدت ثم بعث جابر ام قوم فاحذوهم واثبتهم  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فمزلت الآية فقطعت ايديهم ورجليهم وعللهم بصلبهم كذا في الحديث وربما قيل ان النضير والتبديل  
 وقد اقل الامام الزاهد رواية اخرى ايضا عن ابن عباس ع انه راى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبردة بلال بن رباح  
 الاسلمي فجاها الناس من بني كنانة يريدون الاسلام فقطعت اصحاب الى بردة الطريق فمزلت جبريل عليه السلام بهذه  
 الآية والمروءة قوله تعالى يريدون الاسلام يريدون تعلم احكام الاسلام لا حقيقة الاسلام لانهم كانوا اسلموا قبل ذلك  
 والآن الذي يريد الاسلام ولم يسلم بعد حكمهم المستامن لا يجب الجحد قطم الطريق علم المستامن عند بيعة جبريل ووجهه وان  
 كان يجب عند بيعة جبريل وصاحب الكشاف بعد ما نقل رواية الثوريين والبردة جميعا قال وقيل ان الحكم لا قطم  
 كاخرا ومسلما والمروءة من محاربة الله ورسوله محاربة اوليائهم وهم المسلمون ليعظم الطريق ويسعون في الارض فسادا  
 على جلودهم وفسادا وبعث مفسدين فهو حال ويجوز ان يكون مغتولا لاي الفساد او مصدر لان سعيهم كان فسادا  
 وكان قيل ليسدون فسادا وان اعطوا هم معطوفاة خبر الجوز والمسيح ما جزاء الذين يقتلون الطريق الا ان يقتلوا  
 او يصلبوا او تقطع ايديهم ورجليهم من عذاب او يغتوا من الارض قال ان الله تعالى ذكر في جزاء قطع الطريق اربعة شيئا

كل منها بجملة او فقه ذكره كتب الاصول والقاسم ان ادعى قوله تعالى او ايعلموا ذواتهم للذين يخذلوكم ولهم  
 وابرارهم النسخي نظر الى اصلها فاجابوا النسخي في كل نوع من انواع قطع الطريق من كل نوع من انواع الجزاء من  
 القتل والصلب وقطع اليد والرجل دون النسخي من البدل وقان من اثبت النسخي فجعل اوفى قوله تعالى او بنوا من  
 الارض بمعنى الواو ولم يجعل النسخي جزاء واحدة على ما ذهبوا اليه من الزدوى وعندنا هو معنى بل لان هذه  
 الاجزئية ذكرت على سبيل المفاصلة بالمجارية به المجارية معلومة بانواعها واحدة هي ان يكون تخويل او اخذ  
 مال فقط او قتل فقط واخذ مال فاستغنى عن بيانها واكتفى بالاطلاق بدلالة تنويل الجزاء فصارت انواع الجزاء  
 مقابل بانواع المجارية على ان انبات النسخي في البواق وجعل في النسخي معنى الواو يتصور بلام جزم وان الاصل في  
 او انبات متى ذكرت بين الاجزئية المختلفة الاسباب يراى التوزيع كافي هذه الآية والافه للنسخي كافي كفاية التمييز  
 وفصارت معنى الآية انما جزاء الذين يقتلون الطريق ان يقتلوا اذا فردوا القتل بل يصلحوا اذا ارتفعت  
 المجارية بقتل النفس واخذ المال جميعا بقطع ايديهم ورجلهم من خلاف امي احدهما من بين والاخر من  
 يسار اذا اخذوا المال فخطب ينقوا من الارض واخضعوا الطريق فقط هكذا قال الامام البردوى وقال في اخره  
 وقد ورد بيان على هذا المثال بالسنة في حديث جبريل عليه السلام ان كل من سار على الطريق فقتل  
 في اخره انه قال ابو حنيفة ربه فمن اخذ لال وقتل ان الامام بالخيار انشا قطعته فقتله او انشا فقتله او  
 صلبه لان الجنابة يحتمل الاتي والتعدد فكذا الجزاء وقال صاحب التلويح والمغنى ان كل جماعة قطعوا الطريق وقوم  
 فيهم احدهم الاشياء اجري على مجموعهم الجزاء المقابل لذلك النوع وليس المغنى ان كل فرد من الجماعة يجرى عليه  
 ما صدر عنه ثم قال قوله عليه السلام من قتل واخذ المال صلبه ابو حنيفة مع على اختصاص الصلب بهذه الحالة  
 بحيث لا يجوز في غير هذا الاختصاص هذه الحالة بالصلب بحيث لا يجوز فيها غيره بل اثبت فيها للامام الخيار بين  
 اربعة امور القطع ثم القتل ثم الصلب ثم القتل فقط والصلب فقط وهكذا سرد الكلام الى اخره و  
 قد ذكر كل ذلك صاحب البداية وورد الآية في الاستدلال وقال يصلب حيا ويحرق بطيئة حتى يموت ومثله عن  
 الكرخي وهو الاصح عن المطاوي انه يقتل ثم يصلب لوقاية عن المشقة وقصة القاضي قوله تعالى ايديهم ورجلهم  
 من خلاف بايديهم اليمنى وارجلهم اليسرى خاصة وقال معناه او بنوا من الارض عند الشافعي بنقوا من بلد الى بلد  
 بحيث لا يتمكنون من الفرار في موضعهم ان اقتصر على الاخافة وعندنا هو ان لا يجرى في  
 من حوز الطريق كبس حتى ينوب وقيل يغني من بلده خاصة كما نص به في الكشاف ثم ذكر

يكن  
 من عيبه بان  
 بان على الفساد هو  
 البشارة بالمجانية بين  
 عطية الواو في المجانية  
 الله ورسوله بين  
 فان على الحظ بين  
 المجانية بغير الاجابة  
 انفس تمل

في حواشي الأصول في بحث دلالة النفران هذه الآية عبارة في بيان حكم قطع الطريق ومثبت منها ولا يلزم  
 حكم الساعي لقطع الطريق أي الرد كذلك بعلته سعي العناد كما يحرم الضرب للوالدين بعلته الأيلام المضمون  
 من حرمة التافيف ولا يخفى عليك أن سعي العناد في الأرض مذكور في عبارة القرآن فيكون الآية بعبارة  
 في بيان حكم قطاع الطريق وساعي القطع بخلاف الأيلام فإنه غير مذكور في النفر وإنما المذكور التافيف فقط  
 قوله تعالى ذلك لهم خزي في الدنيا والآية بيان نخسة عليهم في الدارين ومعنى قوله تعالى إلا الذين تابوا  
 الاستثناء عن المعاقبين حقيقة لقطع الطريق يعني أن تابوا قبل الأخذ لم يكن لهم العذاب في الآخرة ولا الخزي  
 أي المحذور في الدنيا وأما التسل واخذ المال والجرح قصاصا فالأولياء والنساء وأخواتهم وأولادهم استوفوا  
 بهذا قالوا وإليه أشار صاحب البداية حيث قال إن المحذور في هذه الجناية لا يقيم بعد التوبة للاستثناء المذكور  
 في النفر وقال الإمام الزاهد إنما لا يسقط التوبة من السرقة ويسقط حد قطع الطريق لأن ههنا استثنى التائب  
 من جلة من وجب عليهم الحد بقوله إلا الذين تابوا فخرج من مجملهم وفي السرقة لم يستثن بل أخبر ابتداءً أن الحد  
 غفور رحيم لمن تاب وقال القاضي ولتقيد التوبة بالتقدم على القدر عليهم بدل على أنها بعد القدرة لا تسقط  
 الحد وان سقطت العذاب وإن الآية في قطاع المسلمين لأن توبة المشرك تدر عنه العقوبة قبل القدرة  
 وبعداً وبهذا قال في المحسنة إن كان المحارب كافراً ثم أسلم وتاب ليسقط عنه الحد ولا يطالب بالدم  
 والمال سواء كان قبل القدرة أو بعداً وإن كان مسلماً قاتل قبل القدرة فعند ذلك يسقط عنه الحد  
 والقصاص والمال إلا ما وجد بعد عينه في يده وعند الشافعي يسقط عنه حد ودمه دون حد ودم الناس هذا  
 ما فيه في مسألة السرقة قوله تعالى والسرار والسرقة فاقطعوا أيدهم جزاء  
 بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ مَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ  
 فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ هذا تقدير الآية على حسب ما ذكر في النحو حكم السارق  
 والسرقة فيما يتعلق عليكم وهو قوله تعالى فاقطعوا أيديهما فيكون الآية جملتين وهذا على مذاهب سيبويه وأنها  
 جملة واحدة لكن الغاء للشرط وانزل في الخبر نقص من الجواز وهذا عند المبرد وعلى كل تقدير لا يعمل الفصل  
 فيما قبل فلا بد أن السار والسرقة ينبغي أن يكون منصوباً بالفصل المفسر بآيها لكونه أمراً على ما عرف  
 وهذا على المشهور وقد قرئ بالنصب وهو المختار على ما في الكشاف والبيضاوي والمفسرون أن هذا الآية في بيان  
 حد السرقة وقد نزلت في حق طهر بن أبي رزق وهو عامر في حق الناس على ما نصره الإمام الزاهد وحكم منها أن

لمسارق يجب قطع يده فلا بد من بيان معنى السرقة فالسرقة ركنها الاخذ خفية وسرهما ان يكون مالا محرزا  
مملوكا وغنما بهار بهم اليدنيا عند الشافعي وفلانة درهم عند مالك عشرة دراهم عند ناغان اخذ غير خفية احسرت  
غير مال مثل الاشعة المطرية او المالا غير محرز مثل ان يسرق من بيت ذي رحم محرم وبنت زوجه وعرس  
ومن مضيفه ومثل ان طرقة من خارجها فاخذ المال او المالحز غير مملوك لاحد مثل ان الوقت يسرق  
اقل من عشرة دراهم لا يجب القطع في هذه الصور ولكن يجب رد ما اخذ ان كانت قائمة وضمان قيمتها ان  
كانت بائنة والصور المنقوعة على هذه القيعود اكثر من ان يحصى ذكرت في البهية وانا ثبت بالاقراءتين او  
شبهاده رجلين عند الامام بعد ان بينا كيف هي وما هي متى هي واين هي ومن سرق وامراه من اليد  
اليمنى ويؤيده قرابة ابن مسعود وايضا ولذا كذا شاع في الجمع موضع المشي كافي قوله لفا قد صفت فلو كما اكتفاء  
بثنية المضاف اليه وهو اسم تمام العضو ولذا كذا ذهب الخوازم الى ان المقطم هو المنكب والجمهور علم انه الرشح  
نص به في الكشاف والبيضا فان سرق او لا يقطع يده اليمنى من زنده فان عا وثانيا فرب عبد اليسر فان  
عا وثالثا فلا يقطع بل يسجن حتى يتوب وقال الشافعي فان عا وثالثا يقطع يده اليسرى فان عا ورابعا يقطع رجلا اليمنى  
بحد يث ابهريرة فلهذا ان المراد يقطع ايدها يقطع اليد اليمنى بالاجزاء وبقرأة ابن مسعود وغنما فاقطعوا ايدها  
فلما كان اليمنى مراد بالاجزاء لم يمت غيره محلا للقطع فلا يقطع اليسرى في المرة الثالثة لان السارق يدل على  
المصدر لغة وهو السرقة ولا يراد منه الا الواحد والكل غير مراد لانه غير معلوم الا في آخر التوقيف كون المراد بها اكثر  
الواحدة وبالفضل الواحد لا يقطع الا بدو اعدة علم لقطع اليد الاخرى بهذا ذكره كتب الاصول وقد فرغ من هذه المسئلة  
صاحب التوضيح على مصدر الامر اعني فاقطعوا وهو القطع بالجملة يد وعليه ان قطع اليسرى ثابت بالاسنة وان  
لم يثبت بالكتاب على ان اليد اليسرى كالم يمين محلا بانصر كذلك الرجل اليسرى ايضا لم يمت محلا بانصر فحينئذ ان  
لا يجب القطع في المرة الثانية ايضا ثم القطع واجب في السرقة البتة واما السرقة ان كان قائما يجب وعينه  
وان كان بالمال لا يجب الضمان عندنا خلافا لشافعي لان القطع لا يجتمع مع الضمان عندنا وان كان يجتمع مع  
الرد وذلك لان السرقة معصوم متعل حصمة الى الله قبل السرقة فاذا تحولت العصمة الى الله فلهذا لم يمت  
القطر كما مالا فلا يجتمع الضمان مع غايه ما في الباب انه يبقى السرقة على ملك مالكه ولذا شرطنا خصومة وقتلانه  
اذا كان قائما لا يجب رده اليه عاية له واعتذر عليه الشافعي بان قوله تعالى فاقطعوا غايلا على مجرد القطع  
لانه لفظ خاص وضع لهذا المعنى الخاص ولا يدل على تحول العصمة الى الله تعالى فانهم قد ابطالوا العمل بالخبر

لا تجوز ان  
الاشعة المطرية  
ان كانت اليد اليمنى  
ان يتزوج من زوجة  
منها على الامام  
كانت غير خفية  
ان عند الشافعي  
علم يمينه  
عند مالان لا يقطع  
القطر بنفسه  
بالالاتفاق  
ان عند الشافعي  
علا فاقطعوا ايدها  
ان يمينه  
لا عند جليلي  
اليد اليمنى  
على غير الخوازم  
ان في الجملة لا يقطع  
وانه يمينه  
الجملة ضد فاقطعوا  
منهم

وزدتم عليه بوجوه على السلام لا نغم على السارق بعد ما قطعتم بينه فاجاب عنه الحنفية في كتب اصولهم ان تلك  
 العصمة عن السرقة وتحويلها الى الله تعالى انما ثبتت من قوله تعالى جزاء بالكتاب لا ليقول تعالى فاقطعوا وذلك لان  
 الله تعالى على القطع بالجزاء والجزاء في الاطلاقات الشرعية اذا استعملت العقوبات يادبه ما يجب جفالة فحاشا  
 في معاملة فعل العبد وان الجزاء مصدر جزم بمعنى كفى وقضى وهو بدل على ان اعظم جزاء كامل كان للسرقة ولا  
 يكون ذلك الا بحال الجزاء وهي انما تكون كاملة اذا كانت واقعة على حق العبد فحاشا لانها جناية من جميع الوجوه الجزاء  
 على حق العبد جناية من وجه دون وجه فوجب ان تحول العصمة الى الله تعالى ليكون حراما بعينه ولو لغيت العصمة في  
 المال من جهة العبد لا يكون حراما بعينه فانما ابتنا هذا من اشارة قوله تعالى جزاء من قوله تعالى فاقطعوا كما عظم و  
 تخفيف هذا في بحث الحامر والصفاء ذكر في اصول الفقهاء في بحث الخنثى ان هذه الآية اى آية السرقة مخفية في حق الطار  
 والنباش وبما ان الله تعالى اوجب العظم على السارق فبعد ما علمنا حكمه اجتمعا الى معرفة حكم النباش والطار لانها اختصا  
 باسم آخر غير السارق مخفية به المراد فاذا نظرنا في النباش علمنا ان اختفاء نقصان معنى السرقة فيه عدم الحوز والخط في  
 مثله ما او بينا فيه العظم واذا نظرنا في الطار علمنا ان اختفاء لم يمتد على معنى السرقة لفصله جناية وعذبه في فضاء  
 لانه اسم لعظم الشيء في الاعتقال بضرب غلظة وفترة بعثرة فعدنا اليه الحكم او جناية العظم بالطريق الاولى والعظم  
 وانما قد في هذه الآية السارق على السارقة وفي آية الزنا الزانية على الزانى لان في باب السرقة الرجل كامل وفي  
 الزنا المرأة كاملة لانها لو لم تكن الرجل عليها لم تكن عليها كذا في الدارك وقوله تعالى نكاحا لمعناه عقوبة من الله  
 تعالى ومعنى قوله تخافن تاب الآية عدم تعذيبه في الاخرة بعد التوبة دون سقوط الحد وقال في الكشاف واما  
 العظم فلا تسقط التوبة عند الجنيته واصحابه وعنده الشافعية في احد قوايه تسقط وقبله سيقطع عن الحر باذا  
 سرق بالتوبة ليكون ادعى الى الاسلام دون المسلم لان في اقامته الصلوات للمؤمنين هذا ما فيه مسئلة الفقهاء  
 قوله تعالى وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ يَقْسُوا الْقَنْسَ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَأَنْدَفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ  
 بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ مَنْ نَصَّدَفَ بِهِ فَمَا كُفَّاهُ لَهُ طَوْسٌ لَمْ يَحْكَمْ  
 بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ هذه الآية مما تولى بيان قصاص النفس وما دونها وما مضى من الآية في الجزاء  
 في بيان قصاص النفس فقط وهي اخبار عما شرع الله على موسى عليه السلام وقومه من ضمير عليهم السلام الى اليهود وضمير فيها  
 التورية وطريق الاستدلال بهذه الآية ان شرع الله من قبلنا لكم ما اذا وقع منكم ذنوبكم من غير انكار لشيء اذا  
 بين ان شرع الله ما قبلكم كانت موصوفة بهذه الصفات وسكت على ذلك القدر ولم يامرنا به كما يلزم علينا كمال الشرع

وهذه هي الصاطحة الكلية في علم الأصول وهي كذلك لانه اخبرنا باننا كتبنا على اليهود في التورية ان النفس مقولة  
 بالنفس اخره ولم يكن معنا فيكون لانه علينا بذكر الامام الزاب وبالمجمل فالآية مشتقة على فصاص النفس  
 وما و منها فاما فصاص النفس فمقولة تعالى ان النفس بالنفس هي ناسخة لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد  
 الانثى بالانثى عند ابي حنيفة في قوله تعالى ان النفس بالنفس فمقولة الحر بالحر والعبد بالعبد  
 ولكن يذهب ما ذكره الحسين في ذكره اننا لا نعلم ان بنو الفهر يقتلون اثنين من بني فريضة سوى واحد من قبيلتهم  
 المقسم النفس هي النفس الواحدة بالنفس الواحدة لا النفسان بالنفس الواحدة وذكرته انه لا كان اهل القبيلة  
 الاعلى يقتلون من اهل القبيلة الا في عوض قتل العبد منهن وعوض الانثى ذكر منهم قال الحر بالحر والعبد بالعبد  
 والانثى بالانثى ثم نسخ ذلك بقوله تعالى النفس بالنفس فلا يخفى عليك ان الآية السابقة عبارة في حق عدم قتل الحر  
 بالعبد عدم قتل الذكر بالانثى وهذه الآية عبارة في حق عدم قتل النفس بالنفس فيكون اشارة في حق جواز  
 قتل الحر بالعبد وقتل الذكر بالانثى فيلزم كون الاشارة ناسخة للعبارة وفيه ترجيح على العبارة وهو خلاف جمهور  
 الفقهاء وكذا على ما ذكره الكشاف نقلا عن ابن عباس عن انهم كانوا لا يقتلون الرجل بالمرأة فترلت هذه الآية  
 تكون عبارة في جواز قتل الذكر بالانثى فخط فصيلهم ان يكون ناسخة لقوله تعالى والانثى بالانثى لا لقوله تعالى الحر  
 بالحر والعبد بالعبد الا ان يقال ان كون العبارة مرجحا على الاشارة انما هو فيما اذا كان الناسخ مبيها لا فاعل  
 الاشارة ناسخة للعبارة مالا فساد فيه او اعلم ان الناسخ الذي انما يسمي التمسك بالآية من غير دعوى التمسك ولهذا قلنا  
 صاحب المدارك بعد ما ذكره رواية ابن عباس عن انهم كانوا لا يقتلون الرجل بالمرأة فترلت وان قوله تعالى النفس  
 بالنفس يدل على ان المسام يقتل بالذمي والرجل بالمرأة والحر بالعبد وقدم مر باقي الكلام في البقرة وسياق في بني  
 اسرائيل واما فصاص ما دون النفس فمقولة تعالى والعين بالعين والالف بالالف والاذن بالاذن  
 والسن بالسن وهذه المعطوفات قرئت على النصب وهو ظاهر على الرفع على انها جمل معطوفة على ان وما هي حيز ما كان  
 قيل كتبنا عليهم النفس والعين بالعين فان الكتابة والقراءة تقعان على الجمل كقول او على انها مستأنفة او على  
 انها معطوفة على المستكن في قوله تعالى النفس لانه مفصول عنها بالظرف معنى وان لم يكن كذلك لفظا وبيانا ما ذكره  
 الاصل وقيل انهما العين اذا ضربت فذهب ضوؤها وهي قايرة فمقتضى يقتصر من مقتصر منه بان تحي  
 له الملة ويجعل على وجهه فطن رطب ويقابل عينه بالمرأة فيذهب ضوؤها وهو ما لو رعن جماعة من  
 السماوية رضي الله عنهم ولو قلعوا فلا يقتل اذ لا يمكن فيها حفظ المائكة وبهذا الحال في الالف

ولكن ما الجواب  
 واما في الحقيقة فانما  
 عبارة من حلق تان  
 النفس بالنفس واصلا  
 او في ذكرها او في  
 حراما بعد لان السون  
 المنسوخة للعبارة  
 على ان يكون مقصودا  
 اصليا ولا تجوز  
 في النسخة بالاذن  
 يكون مقصودا اصليا  
 على قالوا انه منسوخ

الى الصلوة بالاذان اتخذوا ما اوى المناواة والصلوة هزوا ولما اوى الحزبة ولو الكاروى انهم اذا سمعوا  
المؤذن ينادى قالوا قد قاموا الا قاموا وقد صلوا الصلوة على ما في الزاوي والمسيح وكاروى ان لهم انيا بالزينة  
كان اذا سمع المؤذن يقول اشهد ان محمدا رسول الله قال اقرن الله الكاذب فدخل غار من ذات ليلة بتاروا اليه  
ثام فطارت منها شرارة البيت فاحرقه واليه على ما في اكثر التقاسير ومنه قوله نقادك بانهم قوم لا يعقلون  
اي التي ذمهم بزواولها بسبب انهم قوم لا يتدبرون ولا يتفكرون فحاشا لا عقل لهم على ما في اكثر التقاسير اولا  
يعلمون ما لهم في الاجابة للاذان وما يلزم تركها او لا يعلمون ما في الصلوة والدعاء اليها من عنوان الله  
مستتره والقيام مقام من يتأخرون النبي عن الغشاء والمكر على ما ذكره الامام الزاوي خاصة والمقصود من ذكر  
الآية ان فيها دليلا على مشروعية الاذان وفضيلة نبض الكتاب لا بالنام كذا ذكره المفسرون ولم يتعمق فيه  
لحقها واثبتوا ذلك بالحديث اى بحديث الروية في النام بانهم الاذان على الطريق المعهود وبترول الملك  
حده وقد بينوا احكامه بالتفصيل ومما لا يسهل موكدة للاوقات الخمس والجمعة وسحب فيه اظهاره عن الاحكام  
استقبال القبلة والقيام ولا يجوز التقديم على الوقت بل يجب عاده وليس فيه لمن وجب عليه خلافه للشاخي مع  
الاخير وامثال ذلك وقد ذكر في كتب الحديث فضائله وفضائل اجابته بالعمل عليه اعاده ما قاله المؤذن في السكينة  
بنما والدرجة اتم من غير الحشيم والمقصود والتعظيم والتفصيل كل ذلك في الكتب المبسطة في مسئلة كفارة البعير  
له تعالى يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم ايمانكم كفارة ذلك  
لغاة عشرة مسالكين من اوسط ما نظهرون اهل بيته او كسولهم او حزين رقة وفيه لم يحدد  
ايام تلك الايام فذلك كفارة ايمانكم اذ صلفتم واحفظوا ايمانكم كذلك يتقن الله لكراياته  
كم تشكرون هذه الآية في بيان تقويم الايمان وما يجب فيها من الكفارة اما الاول في قوله تعالى لا يؤخذكم  
باللغو في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان وبما علمت في سورة البقرة وهو ان اليمين ثلث لغو  
سنة ومنفعة ولا يجب الكفارة عند الاثني المنفعة خطه وعند الشاخي في يجب الغوسر ايضا وذلك لان  
كسرة سورة البقرة ولكن يؤخذكم ما كسبت قلوبكم وبما ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان وقد اطلق الله تعالى  
اخذه ثم ومن هنا لكفارة حيث ذكرنا بعد افاضنا في ان عقد الايمان هو كسب القلب فدخل فيه  
كسب ايضا لان كسب القلب ما يتعلق به المنفعة والغوسر جميعا بخلاف الغفارة لا قصد القلب ثم والله اخذه  
بغفارة بالكفارة وآية البقرة وان كانت مطلقة معناه الا انه يحل المطلق على العقيد فله وجه التطبيق في هذا الطريق وعندنا ان



باعدهم الايمان ما قصدتم به وفاء ما وذلك لا بخصوصي الغموس اذ هي ان يخلص على فعل ماض او تركه والحال ان يخلص  
 فلا يتصور فيه الغموس على الوفاء بخلاف ما كسبت فلو علم انه يعبر او لا بما صدر عن القلب دون اللغو فانه حلف على فعل  
 ماض او تركه فاما ان صح والحال ان خلافة فيكون الغموس في آية البعثة غير داخل في اللغو بل في كسب القلب والمواظقة  
 غير مقيدة فيعمل على المواظقة الاخرية اذ هو الفرد الكامل فعلم ان الاثم فيها جميعا وهما الغموس داخل في اللغو  
 بعقوبة المتعاقبة والمواظقة مقيدة بالكفارة فيكون الكفارة في المنعقدة فقط وقال صاحب المدارك اللغو في التبر  
 الساطع الذي لا يتعلق به حكم وهو ان يخلص على شيء يرمى ان كذلك وليس كما حلف وكانوا اخلصوا على تحريم الطيبات على  
 من ان قرأه فلما نزلت تلك الآية يعني قوله تعالى لا ترموا طيبات ما اصل الدعاء لو امكن بايانتا فنزلت وعند الشافعي  
 وهو ما يجرى على اللسان من غير قصد هذا ما فيه وبكذا قال الامام الزاهد ثم قال والامم الماضية كانوا يواظبون بغير  
 اللغو كما في المعقودة فلم يكن لهم كفارة اليقين وجوز لهذه الامة ورفض الاثم بالكفارة هذا ما فيه ومعنى قوله تعالى  
 باعدهم الايمان بكنث ما عتدتم او باعدهم اذ احسنتم فخذ من المضاف او الظرف لانه كان معلوما عنكم  
 على ما سيجي بكذا قالوا واياه اشار صاحب الهداية حيث قال واذا اجت في ذلك لزمته الكفارة لقوله تعالى  
 ولكن يواظبكم باعدهم الايمان واورد الآية مصفلا مرار في هذا الباب كما ترى وعتدتم بالتشديد عند الاكثر  
 وقرأتم والكسائي وابن عباس عن عاصم بالتخفيف وابن عامر برواية ابن ذكوان عاتدتم وهو من فاعل  
 بمعنى فعله ما في البيضاوي واما بيان الكفارة ففي قوله تعالى كفارة اطعام عشرة مساكين  
 اخره فاعلمه تعالى ذكر في كفارة اليقين اربعة اشياء ثمة منها على التخيير هو اطعام عشرة مساكين او كسوتهم  
 او تحرير رقة واحدة منها على الترتيب وهو صوم ثلثة ايام بعد ان لم يجب من هؤلاء الاشياء ولا بد من  
 بيان هؤلاء كلها فالاطعام شرط فيه ان لا يكون في غاية المزية الادنى ولا في نهاية الدرجة الاعلى بل يكون وسطا  
 حيث قال من اوسط ما نظموا اليكم اى في النوع والعدد وذلك بان يكون مرغى في يوم وليله لانه يبرز  
 المرة والثالث وهو منسوب على انه صفة مصدر محذوف اى اطعاما من اوسط ما نظموا او مرفوع على  
 انه بدل من اطعام كما نضره القاضي وقوله تعالى او كسوتهم عطف على قوله تعالى من اوسط كما احتاره صاحب  
 الكشاف وقوله تعالى اطعام كما هو الظاهر المختار للاكثرين بكذا الجائز في قوله تعالى او تحرير رقة وبالجملة  
 الاطعام عشرة مساكين كل واحد منهم نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعيرة هذا عندنا وعند  
 الشافعي عدل لكل مسكين والاختلاف بين العراقي والحجازي مشهور فالصاع العراقي

اربعة ممنون اى ثمانية ابطال والحج اى خمسة ارجال وثلاث من المن العراقي رطلان والحجازى  
 رطل وثلاثة من المعية هو الصام العراقي كما عرف في صدقة الفطر والكسوة يشترط فيها ان يكون لكل بحيث  
 يستمر عازر به فكم كيف مجرد سارويل عندنا بل للمرأة المقنعة ايضا وروى عن ابن عمر انه اذا روي  
 او دوا او اراد عند البعض المراد بالكسوة ثوب يغطي العورة اى يسترها فحب بكذا استفيد من التقاسيم  
 والاصل في الاطعام الاباحة مثبت ذلك باشارة النص لان الاطعام فعل متعطا وعطى يطعم وهو الاكل  
 فالاطعام جعله الاكسائر الافعال اذا تعدت بزيادة الهزة لم يبطل وضربا بتحقيقنا فاذا لم يكن مطامع  
 ملكا لم يكن مستعده تملكها غاية ما في الباب انه لو ملكهم جاز ايضا لان فيه اباحة مزية وشرط في الكسوة التملك  
 لان الكسوة بكسر الكاف اسم للثوب بخلاف ما هو بفتح الكاف فانه اسم للمصدر فقد جعل المصدر في الاول الفطر  
 كفارة وهو الاطعام وفي الثاني العين وهو الكسوة فحب ان يصير العين مينا كفارة لانفعه وانما يصير كذلك  
 بالتمليك دون الاعارة وبذا عندنا وعند الشافعي كما يشترط في الكسوة التملك كذلك يشترط في الاطعام  
 ايضا فان غلبهم وعشاهم واشبعهم لم يجز عنده ما لم يوجد التملك والحجة عليه ما بينا من تحقيق لفظ الاطعام  
 ان الاطعام والكسوة لا يجوز اذا وهما الا احدى عشرة مساكين عند الشافعي علا بطاير الآية وعندنا يجوز اذا وهما  
 الى مسكين واحد في عشرة ايام ايضا ثبت ذلك باشارة النص لان المساكين انا صاروا مصارف لموتهم  
 كما يشير اليه لفظ الاطعام لان الطعام الملقى لا يكون مكان الواجب قضاء الحاجات لا اعيان المساكين  
 فالطعام مسكين واحد في عشرة ايام مثل الطعام عشرة في ساعة لوجود عدد الواجب كالا والكسوة لا يشترط  
 فيه التملك كان احدى عشرة اقواب الى مسكين واحد في عشرة ايام كما وهما الى عشرة مساكين في يوم  
 واحد وان كان القياس عدم جواز ما لان النص يشير الى الحاجة ولا حاجة الى الثوب المتجدد والابدية  
 شهير وذلك لانه اذا اعتبروا ارجله الواجب بالثوب صار الثوب بالمكان في التقدير وكان ينبغي ان يصير الاداء  
 على بذل متواتر كما ذهب اليه بعض مشائخنا من انه يجوز اداء العشرة كلها في يوم واحد في عشر ساعات  
 ولكن اعتبار اليوم لتجدد الواجب اولى من اعتبار الساعة لتجدد النص على ذلك لا لحم البز وحي في بحث  
 اشارة النص وذكر في التلخيص ان الاطعام لا كان للاباحة فمولا طمك هذا الطعام انما جعل تملكها بقرينة  
 الحال وان الاطعام اذا ذكر في المفعول الثاني فهو التملك والافلا باحة وان في كتب الفقه الاطعام عطا  
 الطعام اعم من ان يكون تملك او اباحة وان الكفارة في الواقع لا يكون الا فعلا ولكن لا ذكر ابعده فاعني

الاطعام الفصل في الكسوة العين بحسب الظاهر وجب ان يشترط في الكسوة التمليك او بالامارة بصيرة الكفاية منافع الثوب  
 لا ينعى ويقال ان قوله تعالى من اوسطا تطعمون بدل من اطعام فيلزم ان يشترط في اطعام ايضا التمليك  
 فاما قوله تعالى ان يكون وصفا لمخدوف اي طعام من اوسطا تطعمون وايضا بتقدير اعني ولا حاجة مع  
 الاحتمال في الايقال بهجنان البدل لكونه مقصودا بالنسبة وستغنيا عن التقدير وشكلا على زيادة البيان  
 وكون المعطوف عليه اسم عين كالمعطوف وذلك لانه معارضا بان في جمله بدل اكثر مخالفة الاصل بصير  
 على غير رتبة من سلف المعطوف المعطوف عليه بصير الطعام غير مقصود ثم انه المقصود بالبيان دون تعيين المظنوم  
 وفي عطف الكسوة على محل من اوسطا فساد الارب بصير ايضا بدل لا من اطعام فيكون بدل خاطئا هو لا يقع في نصحه  
 الظلام هذا حاصل ما فيه وقد ذكر صاحب البداية في كتاب البيعة ان اذ انما كسوتك هذا الثوب يكون عليك اكله  
 على قوله تعالى او كسوتهم وفي كتاب الايمان ان لو قال ان كسوتك فبعدى مر فبعد انهم على حال الحيوة لانه يراد التمليك  
 وهو من الميت لا يتحقق الا ان ينوي به يسترد قيل بالفارسية ينصرف الى اللبس وذكر صاحب الكشاف والقاسمي  
 الاصل انه قرى كاسوتهم والمصحف حديث الطعام من اوسطا تطعمون المبكروا وكشفا تطعمون اسرافا كان او  
 افسية او بدو وراه عجيبة اوله لا حيث في الآية على شرعية الكسوة في الكفارة وتحرير الرقبة لا يشترط  
 فيه الايمان عندنا ولكن ينبغي ان يكون سالما عن العيب فانما جسم المنفعة كالاعمال ومجهول الاعتقاد  
 المقطوع او او ايمان او رجاء او يدور على من جانب واحد وذلك ان المقطوع رتبة بينهما مطلق والمطلوع  
 ينصرف الى العزف الكامل في حق الذات والفرد الكامل هو الذات السالمة عن العيب فلا يجري فانما جسم المنفعة  
 ويجري على الطلاقة في حق الوصف والايمان والكفر من جهة الاوصاف فلا يشترط الايمان وفيه عمل بالصائغين  
 وقال الشافعي لا يشترط فيه الايمان حمل على كفارة القتل المقيدة بالايمان جرمها على ما ابطه من ان المطلق حمل  
 على المقيدة وبذلك يقول في كفارة الظهار وعندنا المطلق يجري على الطلاقة والمقيدة على تقيد الكافر في اصل  
 الفقه وهذه الكفارات الثلاث تنجز الكفر بها والتصوم تعالى جوار اذا جاز عنها لانه تعالى قال فمن لم يجد فصيام  
 ثلثة ايام اي فم لم يجد احدا منها فعليه صيام ثلثة ايام وهذا الجوز معتبر وقت ادا الكفارة اي وقت شاء  
 لانه ينقل الى حين الموت وقد ذكر في اصول فخر الاسلام في تنجية النفس عذاب وذلك ان الواجب عندنا  
 واحد من هذه الجملة على سبيل التخيير والاباحة فان فعل الكل جاز فاما ان يكون الكل واجبا فلا على ما زعم بعض  
 الفقهاء انه يجب الكل على سبيل الجزم حتى اذا ترك الجزم عوقب على الجزم وان اتى بالجزم وقم بالجزم واجبا وان

التي تواجدها بسطها غيره وزعم بعضهم وجوب العمل على سبيل البدل على منعه لا يجب تحصيل الكل ولا يجوز ترك الكل  
 وان اتى بوجه يجوز له ترك الباقي هكذا في الحميدي وذكر ايضا في بحث الامران الكفارة من جملة المشروطات والقدر  
 اليسر لان التخيير بين الاشياء والنقل عنها الى الصوم للتعجز الحال مما لو توجرت القدره فيما يستقبل انما يجب  
 تبسرا ولا دخل ذلك لكونه على القدره اليسره وينسب في الصوم التاخير عند القراءة لعبد الله بن مسعود وعبد الله  
 ابن عباس عن ابي عبد الله في ثلثة ايام متتابعات وعند الشافعي في اليسر بشرط فيجوز ان يصام متفرقات والوجه فيه ان العمل  
 المطلق على التقيد اذ ورد في عاذه مواعيد في حكم واحد كما في هذه الآية فانه مفيد في قراءة ومطلق في قراءة ومفترقان  
 بمنزلة الاثنين واجبا العمل اذا كانت مشهورة او متواترة فحمل المطلق على المقيد لتعذر العمل بهما معا بخلاف  
 قراءة في فعدة من ايام اخر متتابعات في قضاء رمضان فانها شاذة لا يرد عليها في النقص وانما الشافعي به فهو وان  
 وافقتا في حمل المطلق على المقيد في حكم واحد ايضا الا ان لم يعمل بالقراءة الغير المتواترة مشهورة او احاد فحمل الم  
 التاخير بهما بهذا الفهم من التكميم وهذا هو تفسير الاشياء الاربعه وقد بقيت بهما فوايده متعلق بقوله تعالى ذلك كفارة  
 اي انكم الى اخره لا بد من بيانها بقوله تعالى ذلك اشارة الى المذكور اي الكفارة المذكورة كفارة اي انكم اذا صلتكم خلافا  
 الكفارة الى الايمان يجب ان يكون سبب الكفارة هو التعميم على ما فسر في علم الاصول ان الاصل في الكفارة شيء  
 الى شيء ان يكون الشيء الثاني سببا للشيء الاول كما قيل في عموم رمضان وغيره الا في صدقة الفطر وحج الاسلام فان  
 المضاف اليه شرط لا سبب لانك ان التعميم بشرط الكفارة بل الشرط هو ان سبب الكفارة هو التعميم  
 ولكن لما علم ان اولي درجات السبب ان يكون طريقا للوصول الى المقصود ومقتضيا اريد اليه بما شرعت  
 للبر للبحث وان الغرض انه اذا زال لان العمل بطريقا الى وجوب الكفارة بعد البحث سموه سببا مجازا في الحال  
 تسمية بانيول اريد كذا في كتب الاصول والاصدان نفس وجوب الكفارة بالتعميم باعتبار الشرط والمال اعني  
 البحث دون الحقيقة والحال البحث شرط لوجوب اداءه وقوله تعالى اذا علمتم لا كان في وجوب الاداء واقع الجواز  
 الحقيقي قدر المفرد من معطوف عليه وقوله تعالى وحتم لان وجوب اداء الكفارة والتعميم لوجوب الحقيقي انما بعد البحث  
 فكان المعنى ذلك المذكور كفارة اي انكم واجبا اداءه عليكم اذا علمتم وحتم فان قلت لوجوب الشرط على نفس الوجوب المجازي لم يحج  
 الى تقديره وان ذلك ايضا وجه صحيح قلت ان ذلك محال ايضا اريد ايضا هو يفهم من مجرد الاضافة فالاصح الى الشرط  
 المال ان وجوب اداء الكفارة يكون بعد البحث بالانفاذ ولكن اشكلوا في ان تقديمها على البحث يجوز ام لا فعندنا لا يجوز  
 تقديم الحكم على السبب عند الشافعي يجوز تقديم الكفارة بالمال دون الصوم على البحث لان نفس الوجوب بخير منفصل عن جوارحه

بخلاف الصوم فان النفس وجوهها بعيدة وجوب الاداء وجوبها مشروح في كتب الاصول وقوله تعالى واحفظوا ايها المؤمنون  
 لا تبذروا ما لكم امر او كفرها واذا صمتم او لم تصوموا فيها ولا تخمضوا ذلك اذا كان البرزخ او اما اذا كان الحنك  
 جزاكا اذا علم ان لا يتكلم سم ابيه وكذا في سائر الخلف بمعصية يجب ان يبحث ثم ياتي بالكفارة لقوله عليه السلام  
 من حلف على بين وراعي غير ما فيه اثمها فليأت بالذي هو خير ثم ليكفر عن عيئه او فليكن عمن يمينه ثم ياتي الذي هو خير  
 على اختلاف الروايتين والوجه الثابت المذكور في الكشاف والبيضاوي ولم يذكر الثاني منها صاحب الدارك وفتاوى  
 الامام الزاهد وطعن على المصنف الثالث لان لم يرد فيه تخصيص عن موجب اللفظ في مسئلة حرمة الخمر والميسر قوله تعالى  
 يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْوَاجُ حَرَامٌ مِّنْ حَمْلِ الشَّيْطَانِ  
 فَاجْتَنِبُوا لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ إِنَّمَا يُبَدِّلُ الشَّيْطَانُ أَن يُؤَفِّقَ بَيْنَكُمْ الْعِدَّةَ أَوْهَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ  
 وَالْمَيْسِرِ وَيَصْلُحُكُمْ عَنِ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ هذا عزاية من اربع آيات  
 في شان الخمر والانس اول آية نزلت في شأنها قوله تعالى ومن مخرات الخمر والاعناب تخمذون سنة سكر اورقا  
 حسنا فيفهم منها عليها مطلقا ثم نزل قوله تعالى فيها اثم كبير ومنافع للناس فيفهم منه كونها اثم ثم نزل قوله تعالى  
 يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فيفهم منه حرمتها وقت دار الصلوة فقط ثم نزل فان الآيات  
 وقد مر بها المذكور في سورة البقرة وذكر الامام الزاهد منا كلاما طويلا ما صله انه قال سعد بن ابي وقاص نزل  
 اربع آيات في شاني وفي سببي الاول وجدت سيفا يوم بدر قطعت للنبى عليه السلام فطعني فقال ضوحت اخذت  
 وكررت ثلثا فنزلت قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا أموالكم عن الانفال والثاني كنت حريضا فسالت رسول الله ان اوصى لاصدقاري  
 فنزل قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت والالتفات عرض على امي الكعب بن سعد الاسلام طلبا وصانا فنزل قوله تعالى  
 ووصيناك الانسان الى قوله تعالى وصاحبها في الدنيا موعودا والراهم صنع رجل من الانصار طعاما فدعا ثانيا فاقينا واكلنا وثالثا  
 الخمر حتى سكرنا وتجاونا فنزل قوله تعالى اما الخمر والميسر هذان في ذال ان هذه الآية لعن في تحريم الخمر والميسر اثمها  
 القطعية منها ويتعلق بها احكام كثيرة وقوله جليلة فلا بد من بيانها وبيان تعويل الخمر والميسر قول الخمر هو النبي من العصب  
 غلا واشتد وقذف بالزبد وهذا عندنا خاصة وهو المعروف عند اهل اللغة والعلم وعند بعض الناس هو اسم لكل مسكر وان اذ اسم  
 خاص باطلاق اهل اللغة فيما ذكرناه ولهذا شبه استعماله في غيره غيرا ولان حرمة الخمر قطعية وهي في غير قطعية هو انا  
 سمى غير الخمر الا لما حرمته العقل والحديث طعن فيه يحيى ابن سبعين فلا يكون الخمر الا ما سكرنا ولكنهم اختلفوا فيما بينهم فعد  
 ابي حنيفة رجما المد يشترط العذف بالزبد كما يشترط الاشتداد وحمد ابو يوسف ومحمد لا يشترط العذف

بالزبد بل اذا اشتد صار خمر لان المعنى المحرم بالاشتداد هو الموهو في الخسار والابحنية ان كمال الشدة  
بعقد الزبد والحكام الشرع قطعية فينا بالنهاية وقيل يؤخذ في حرمة الشرب بمجرد الاشتداد استنباطا وكذا  
اختلفوا فيما بينهم في ان حرمتها العينية ام بجهة السكر فخذنا عنها عوام غير محلول السكر والموثوق عليه ومنهم من  
من قال ان السكر منها حرام لان يحصل الفنا وهو الصد عن ذكر الله والصلاة وبذا كفر عنه ثلثة اشكال  
عن الكتب فان المدعي انما جرحنا حيث قال حرم من عمل الشيطان والرجس ما هو محرم العبد وعليه العقد اجماع الامم  
وبرئوتنا سنة فهي حرام بعينها ثم بموجب نجاسة غليظة كالبول للشرب بالليل القطع ويكفر مستحب الاشارة  
الدليل القطع وسقط عقوبتها في حق المسلم حتى لا يضر من تنبها وغاصبها لا يجوز بيعها لان المدعى في ما نجسها  
فقد اناها والتقوم شعور العزة وان كان لا على الاصل ويجوز الانتقام بها لان اراة عقاب بالخمر حرام والان  
لغالى امر بالاجتناب عنها حيث قال قاضيه وفي الانتقام بها اقرب عنها وبيد شاربها وان لم يسكر منها ولا  
يؤثر فيها الطبع يعني بعد ما صارت خمر الامة فتم حرمتها بالطبع ولكن جاز تخليدها عند ما خلا فلا تشفى في هذه  
عشرة احكام كلها مذكورة في البداية وذكر في الخسنة ان في هذه الامة حصة الدليل على حرمة الخمر وهي ان  
قرنها هم القمار وقرنها هم الاضنام فقال ان رجس وجعل من عمل الشيطان و امر بالاجتناب عنه وعلو عليه  
السلام وجعلها سببا للعداوة والبغضا وجعلها ما يصد عن ذكر الله وعن الصلاة الاعظم من سائر الذكروا  
بالاشهاد عنه في قوله تعالى قبل انتم مشبهون وبكذا اذكر في الزكاد في البقرة غير انه لم يذكر قرنها هم القمار وجعل بدل  
سبب العداوة والبغضا اثنين ورواين على رضى في حرمتها لو وقعت قطرتا في بئر فبنت مكانها سارة  
لم اوذن عليها ولو وقعت في بحر فم جف فبنت فيه السلام اربعها وبالجملة حرمتها قطعية ونجاستها من الكل  
مروية ولما كان هذا بيان حرمة الخمر لا بد من بيان حرمة ما سواها من الاشربة وهي ثلثة احدها العصير  
الطبخ حتى ذهب اقل من ثلثه ويسمى الباقى او ذهب نصفه بالطبخ ويسمى المنصف وكل ذلك حرام عند ائمة  
غلا واشتد وعند الاورطى مباح وهو قول بعض المعتزلة والثاني نقيم القمر وهو السكر وهو التي من ماء التمر  
الربط وهو حرام وعند شريك ابن عبد الله مباح لقوله تعالى ويخمدون من سكر او رزقا حسنا فان الله تعالى  
من به علينا وهو بالمحرم لا يتحقق وعندنا الآية محمولة على ابتداء الاسلام او التوجه على ما سيجي وثالثها  
نقيم الزبيب وهو التي من ماء الزبيب حرام اذا غلا واشتد وفيه خلاف الا لو زعموا ان حرمة هذه الاشربة  
دون حرمة الخمر لانها غير ثابت بالكتاب بل بالاجتهاد وهي لا يكفر مستحبها ولا يجب الحذر بها حتى يسكر منها وكذا

له  
او ما في بيان  
وجاز ان من ما العنب  
او سكر ان كان في  
فبنت ثلثة اشكال  
مبناها حرام الرب  
نجسها فمستحب  
الخمر سكر  
التي سكر  
سببها سكر  
نقطت وجعلها سبب  
منه الانتقام بها  
ان من ان  
نابها ان  
ان الطبع لا يورث  
فيها العاصية  
تخليدها منه

خفيفة في رواية تليظ في رواية ويجوز فيها وبعض متلفها عند المجتهد مع خلافا لها وما سوى ذلك من الشبهة  
 صلا في رواية الجامع الصغير مطلقا وفيها تفصيدات كثيرة لا يلحق ايرادها من غير تعلق بهذا المقام وكذلك  
 لقول ابن الميسر المحرم المنصوص في القرآن هو الميسر الذي له صفة مخصوصة مذكورة في سورة البقرة وذلك لا  
 يكون الا بالتقارفا للعب بالشطرنج والترذون كان مع التقار يكون مراد به العلة بل عبارة النص بان  
 الميسر هو التقارفا لانه كان موصوفا بالعلة المذكورة ولهذا امر صاحب الكشاف في البقرة بان يحكم الميسر  
 هو الرزد والشطرنج وفي الزاهد في البقرة ان الرزد والشطرنج الكلاب واجبا للبيان بالجموع وكل مخالطة قمار  
 وانما رخص اذا كان الخضر من جانب واحد والمخالطة الصديق مع المشركين فكان قبل الترخيم ثم نسخ وان كان  
 بدون القمار فالرزد حرام بالاجماع والشطرنج حرام عندنا ومباح عند الشافعي مع بشرط كونه غير مأثم من الصلوة  
 ورد السلام وكونه غير مقر فكثر منه فالحاصل ان اللعب بالقمار اي لعب كان حرام بالاجماع وبدون القمار  
 فيما في نص قطعي حرام بالاجماع وفيما في دليله شبهة تختلف فيه على ما عرفت في الفقرة الانصاف جمع نصب وهي الصفا  
 التي نصبت للعبادة والازلام جميعا لم وقد سبق تفسيره في اول السورة وانما جمع الخمر والميسر من الانصاف و  
 الازلام ولا حيث قال انما الخمر والميسر والانصاف والازلام حرام وافرد بها امر حيث قال ان يؤثم بيكم العداوة  
 والبغضا في الخمر والميسر لم يتعرض حينئذ لذكر الانصاف والازلام لان الخطاب مع المؤمنين وانما نهاهم عما كانوا يتعاملون  
 من شرب الخمر واللعب بالميسر وذكر الانصاف والازلام لتأكيد تحريم الخمر والميسر لهما ان ذلك جميعا من  
 اعمال اهل الشرك وكان له العبادية بين عابد الصنم وصاحب الازلام وبين شارب الخمر والمقام ثم افرد بها بالذكرة ليعلم  
 انها المقصود بالذكرة لما خص الصلوة من بين الذكر لزيادة ريبها كما قال وعن الصلوة خصوصها والعبر  
 فاجتبه ويرجع الى الرجز او الى عمل الشيطان او الى المذكور او الى المضاف المحذوف كما قيل انما تعاطى الخمر فاسر  
 ولهذا قال رجب الصيغة الواحدة انه خير عن الاربعة كما في التفسير في مسئلة حرمة الصبي في مال الا حرام و  
 بيان كفارة قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ط ومن قتله  
 منكم متعمدا فجزاؤه مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدى يا ايها  
 الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صياما ليدفع وبالن امر  
 عفا الله عما سلف ط ومن عاد فينتقم الله منه ط والله عزير ذو انتقام  
 هذه الآية في بيان حرمة الاصطبا وحالة الاحرام وبيان جزائه بعده ابا بيان الحرمة ففي قوله تعالى

يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم حرام فاحسبوا ما كنتم تعملون من الصيد حيوان يؤمن  
 منه سواء كان مأكول اللحم أو غيره وحذركم والشاخي الذي ادعى من حيوان مأكول اللحم خاصة وعلى كل مذهب الكلب  
 العقور والغراب والعقرب والحذرة والقارعة مستثنى من النص لقوله عليه السلام من التواضع يقتل في الحبل واللحم  
 جميعا الحذرة والغراب والعقرب والقارعة والكلب العقور وفي رواية الحية بدل العقرب هذا في البيضاوي وفي كتبنا  
 الحديث وهو قوله عليه السلام الحذرة والحية والعقرب والقارعة والكلب العقور وفي رواية الغراب بدل الحذرة وفي رواية  
 الذئب بدل الكلب العقور قال البيهقي والبيهقي والقراد والسلحفاة والنمل والسم الغائل فنعفو عن هذا خلافا  
 لرفعه كذا علم من كتب الفتنة وفي الزايدى والناظر العقل دون الذئب والذئب ليس الحية واخلطوا في هذا الشيء  
 بلحى مذبح الحرم بالميتة ومذبح الوثن وقيل كاشاة المغصوبة إذا ذبحها الغاصب كذا ذكر في البيضاوي وما  
 بيان جزاءه ففي قوله تعالى ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه أجره مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف  
 ومثل صفة أى قالوا بجزاء ما قتل من النمر أو من محارب مجزى مثل ما قتل بنصيبه على ما في الكشاف وقيل  
 بعضهم جزاءه مثل على الأضاف وأصله جزاءه مثل ما قتل أى فعلية أن يجزى مثل ما قتل ثم أضيف كالتقول بحيث من  
 ضرب زيد ثم من ضرب زيد قوله تعالى من النعم حال من الضمير المحذوف في قتل أو صفة للجزاء وقوله تعالى يحكمه ذوات  
 سنكم صفة ثانية للجزاء وقيل ذوات منكم على إرادة الجزاء والامام يهدى منصوب على أنه حال من الباء في أو  
 من جزاء وبالجملة صفة للهدى وقوله تعالى أو كفارة مرفوعة على أنه معطوف على الجزاء ظاهر وطعام ساكنين  
 عطف بيان له أو بدل منه أو خبر مبتدأ محذوف أى هي طعام وفراة بعضهم كفارة طعام بالأضاف للثبوت بقوله  
 تعالى أو عدل ذلك العدل لفتح العين على الأكثر وقيل عدل بكسر العين والفرق بينهما أن عدل الشيء ما عاد له من غير  
 جنس كالصوم والطعام وعله ما عدل بنى المقدار وهو مضاف ومضاف إليه مرفوعة على أنه معطوف على كفارة وميل  
 ثم يرفع قوله تعالى ليدون وبال امره متعلق بمحذوف أى يفعل هذا الجزاء ليدون ثقل فعله وسوء عاقبته  
 حرمة الأعرام ومعنى قوله تعالى عفا الله عما سلف أى من قتل الصيد محرر في الجارية أو قبل التحريم أو في هذه المرة  
 ومن نادى إلى مثل هذا فيستقيم عدله أى فيستقيم منه بوضع المظهر موضع الضمير كذا قالوا وأعرف قديراً فالمراد  
 المثل في قوله تعالى مثل ما قتل القيمة أى المثل في المعنى فقطع عند أبي حنيفة وأبو يوسف وباعنا الحنيفة والصوفى  
 عند محمد والشافعى وفي المشهور والملكه أيضاً في رواية البيضاوي والقرينة لنا قوله تعالى يحكم به ذو العدل  
 منكم لأن المحتاج إلى النظر والاجتهاد هو التوقيف ودون الأشياء المشاهدة ولأن المثل في العرف إنما هو المثل محو



او من فخط لاخلة وتقرر المسئلة عند الجحيفة وابو يوسف ان يقوم عدلان قيمة الصيد الذي فتر في مقتله  
 او اقرب مكان من مقتله فانقر قيمة بين العدلين فهو الخيار ان شاء المشتري به بدا ويذكر بكملة الالة قال ابن  
 الكعبة وان شاء المشتري بطعاما ويصدق على مساكين كل مسكين نصف صاع من بر او صاع من تمر او شير  
 وهو المني بقوله تعالى طعام مساكين وان شاء صام عن طعام كل مسكين يوما لا قال او عدل ذلك صيا او ان فضل  
 شيء تصدق به او صام عنه يوما كاملا وعند محمد والشافعي ما كان المثل يبع القليلة الصورة فالجزء عنه اولاما  
 يشبه الصيد في الحق ان كان له نظير من النعم حتى يجب في الغامة بدنة وفي الجار الوشي بقرة وفي الظبي الضمة  
 وفي الاربعة عنان وفي اليربوع بقرة وعند الشافعي في الحمامة ايضا فالمرحوم ويحتمل لا نظير له من النعم لا يصح  
 يكون مضمونا لقيمة واذا وجب القيمة كان الجواب حينئذ كقول الجحيفة والي يوسف من شتر الهدى او طعام  
 مساكين او عدل ذلك صيا او بهذا بين ان قوله اخا من النعم بيان لقوله تعالى نزل عند محمد والشافعي في بدل  
 عبارة الهداية ومثله من النعم يشبه المقتول صورة ويكون النعم حينئذ هو النعم الابلي وعند جوبان لقوله تعالى ما قتل  
 والمراد بالنعم هو الوحشي اى حال كون المقتول من النعم الوحشي يدل عليه عبارة الهداية والمراد بالنعم الماعز  
 فبما قتل من النعم الوحشي واسم النعم يطلق على الوحشي والابلي او جوبان للهدى المشترى بالقيمة على ما في الدرر  
 والكشاف وقد طال الكلام صاحب الدراك والكشاف في هذا المقام في الرد على محمد والشافعي واما جوبان  
 فيه نبوا عما في الآية واما ما منها لان النص انما يقتضي التخيير بين الاشياء الثلاثة والمذكور  
 في النص ليس اللفظ مثل واحد فجعل المثل او لا بمعنى الصورة بالتعيين ثم لا يقال منه  
 الى معنى القيمة ومغايرة بالكفارة والصوم مما لا دلالة للآية عليه لو كان النص القران مثل  
 ما قتل من النعم فان لم يجز فقيمة يشتري بها بدا او كفارة او عدل ذلك صيا ما فهم هذا المعنى  
 مع ان التخيير بين الاشياء الثلاثة لا يمكن الا بالتقويم هذا حاصله ولكن اقول في قول الجحيفة ايضا  
 اشكال لان قوله تعالى او كفارة وكذا او عدل ذلك مرفوع باتفاق القراء والظاهر ان سطوة  
 الجراء ان كان الجراء مرفوعا ونزله من محذوف ان كان الجراء منصوبا كما ذكره البيضاوي بل قد  
 صرح به صاحب الهداية النحاشي قال ثم الخي رالى القائل في ان يجعل بدا او طعاما وهو ما عند  
 الجحيفة والي يوسف وقال محمد والشافعي في الخيار ان الحكيم في ذلك فان حكما بالهدى يجب  
 النظر على ما ذكرنا وان حكما بالطعام والصيام فعلى ما قال ابو حنيفة وابو يوسف فيهما

ان التفسير في عدم تعامل من لا يتكبرون الخيارات في كفارة البين ونحوه والشاخص في قوله تعالى يحكم ذو العدل  
منكم بديانته وذكر البدي في منصوبه بالانه لقبه قوله تعالى يحكم او معقول الحكم ثم ذكر الطعام والصيام بحكمه او  
فيكون الخيار البين اقلنا الكفارة سقطت عن الجزاء لاجل البدي بدليل انه مرفوع وكذا قوله تعالى او عدل ذلك مما  
مرفوع فلم يكن فيها دلالة اختيار الحكيم فانما يرجع اليهما في تقويم المثلث ثم الاختيار بعد ذلك الى من عليه  
بذلك لانه فلا يلزم ان يقوم او لا ثم يختار بين شرعي البدي والكفارة والصيام بل يكون الكفارة و  
الصيام مقابلا لتقويم والجزاء نعم لو كان منصوبا معطوفا على قوله تعالى بديا لثبت بذلك المذهب الا ان  
يقال انه معطوف على قوله تعالى من النعم كما يشير اليه عبارة شرم الوقاية حيث قال او لا فالمعنى ان  
الواجب جزاء مما غل لما قتل وهو القيامه كما ن من النعم ثم قال لو لم يثبت النجوم او لا كيف يثبت التخيير  
بين النعم والكفارة والصوم بهذا النظر ولكن يشك ان صاحب المذرك والكشاف قال ان قوله تعالى من  
النعم بيان للبدي المشتري بالقيامه علوما ذكره فليزوم ان يكون الكفارة والصيام بياناً للعدالة فلهذا نرى  
جعل قوله تعالى من النعم معطوفا على قوله تعالى بديا وموضوعا عن قوله تعالى يحكم ذو العدل منكم وقد كان عليه  
وجعل قوله تعالى بديا محالا من قوله تعالى النعم وكان المعنى فعليه مثل حكمه ذو العدل منكم كما ن من النعم بديا  
او كفارة او صيام كان وجها ولكن لم يمتثل وفيه تامل بهذا هو تخيير هذا المقام ثم ان المقوم كقبي ان يكون  
واحد او اثنين الى للاختيار وقيل يجب التثنية جهنا بالنصر والبدي لا يذبح الا بكلمة للخص وهو قوله  
عربا بالنم الكعبة لانه كناية عن ذبحه في الحرم اذ لا يجوز الذبح في بين كعبة ويجوز الاطعام غير ما خلافا للشافعي  
والصوم يجوز في غير مكة بالاجماع وان ذبح بالكوفة اجزاء اذا كان به وفاء بقبية الطعام فيكون في البدي  
ما يجوز في الاضحية لا اطلاق الاسم وعند محمد والشافعي به يجوز صغار النعم فيه ويمكن في الطعام عند الشافعي  
لكل مسكين مد على ما هو اصله وهذا كله معروف في الفقه والتجديد بين الاشياء المذكورة فلهذا كان في كفارة  
البين وفدية الخلق وهو قول ابن عباس والحسن بن وهب قال اصحابنا الثلثة وعند زفره على الترتيب  
نصه الامام الزاهد و اشار اليه في الاسلام ايضا حيث قال في بحث او كذلك قولنا في كفلة الخلق و  
جزاء الصديق من النصر فيمتضي وجوب هذا الجزاء على المعتد فقط اى الذكر لحرمة ما لا بانه حرام عليه فقل  
ما يقتله ولكن الاكثر على انه لا يجب على المتعمد على الخاطي ايضا وانما قبحه به لانه قال في آخر الآية و  
من عاود فيقتل الله ولانه على حسب ما وقع في القصة حيث قتل ابو البر في العام الحديبية حمارا وحشيا برحم

وجوب القتل في ذنوب  
ان قوله من النعم  
بيان لتقويم البين  
عبدى من النعم  
لا على النصب  
روى صاحب البين  
حيث يرد على  
تقديره بديا بالنص  
يكون تأخير النعم  
فقط واليزوم ان  
صاحب الكشاف و  
المذرك على ان النعم  
من كلامه ان بيان  
نعمه بديا قد علم  
بل ان بيان النعم  
عبدى وادراك  
فكان تأخيرا في  
الوقاية وادراك  
منه في  
في العود لا في  
لا يكون الا في  
بما كان في الاضحية



الا في البحر ولا انهار لها ولا حياض يصاد فيه السمك مادة ولا يدخل تحت هذه الاباحة الطير الا في البر  
 نشاة وسوله البر والبحر مرعى او ان المراد بالطعام ما قد ذبح البحر وعن ابن عباس وسعيد بن المسيب ومجاهد  
 انه الام والابل والاربعاء ما في البر وينبغي ان يعلم ان حرمة صيد البر عام في قول عمر وابن عباس وغيرهم وعند  
 غيرهم ما عند ابي حنيفة جاز للمحرم ما صاده لطلب وان صاده لاجل المبدل او لم يشتر ذلك ما في قول اعرام وهو  
 قول ابي هريرة وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وعند مالك والشافعي ومحمد بن ابي امامة ما صاده لاجل كان  
 عند ابي حنيفة وحرم على من اخذ في البر حتى احرامه فحلب لكم صيد غيركم وصيدكم قبل احرامكم كذا في الكشاف في  
 مسئلة شرعية الهدى في القلاء قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس والشهداء والهدى  
 والآيات والآثار ليعلموا ان الله يعلم ما في السموات وما في الارض وان الله بكل شئ عليم  
 فقولهم انما جعل الكعبة للهدى والآيات والآثار ليعلموا ان الله يعلم ما في السموات وما في الارض وان الله  
 او بدل منه او هو مقول الثاني في قياما مصدر احوال والماضي مطلق فالبيت الحرام عطف بيان او بدل من الكعبة  
 مصدر احوال والماضي مطلق الثاني وعلى كل حال فالشهر الحرام والهدى والآيات والآثار ليعلموا ان الله يعلم ما في  
 مقبلة من مجموع القاسم من قسما زائد ومنه الآية جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس اي انتشاهم في  
 امر دينهم ودنياهم ونهوا الى اغراضهم في معاشهم ومعادهم لاجلهم من امر دينهم وعمرتهم وتجارتهم والاولى منهم  
 ولهذا قيل لو تركوه ما لم ينظروا لو لم يتركوا واكد اجعل الله شهر الحرام الذي يودى فيه الحج اعني ذى الحجة قياما للناس  
 لان اختصاصه بين بين الاشهر باقائه موسم الحج فيه ثباتا قد علمه الله تعالى والمراد مطلق الشهر الحرام اعني ذى  
 القعدة وذى الحجة ومحرم وكذا اجعل الله الهدى اعني ما يهدي الى مكة والهدى منه اعني الهدى قياما للناس  
 لان الثواب فيه اكثر وبها الحج موهبة ذلك في جعل الكعبة قياما او كل ما ذكر من حرمة الاحرام وغيره لتعلموا ان الله يعلم ما في  
 ما في السموات وما في الارض وكيف لا يعلم وهو بكل شئ عليم كذا قالوا والمقصود ان في الآية دليل على شرعية الهدى و  
 والقلاء بخلاف ما سبق في اقل السورة لانه في بيان اشارة هذا الكفار وعلايدهم وقد مر الكلام في نسخ احكامه  
 الهدى بالانواع الهدى التطوع وهدى المتعة والقران وهدى الاحصاء وهدى الجنائيات وسبغ احكامها متصلا في سورة الحج  
 انشاء الله تعالى وهو يطلق على النشاة والبقرة البقر بخلاف البدن فانها يطلق على الاخيرين فقط عندنا وعلى الاخير فقط  
 عند الشافعي والقلاء اما شرعت على البدن دون النشاة وتناولوا الاحرام بصيرة فحكمة او بالتقليد فان من  
 قلده بقطوع او نذر او جزاء صيد او شيئا من الاشياء وتوجه معها يريد الحج فحرام فان قلده بقطوع او نذر او جزاء

لم يصححها الا في بدنة المتعة فانه محرم حين نوحه اذا توى الاحرام وان جلى بدنة او اشترى او فسد شاة لم  
يكن محرم وصفه التقليد ان يرتبط على عتق بدنة فطعة لعل او عود مزاودة او حيا وشرى او ما ذكر في كتب العلم  
في مسئلة ان حمل المطلق على المقيد بليل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تسئلوا عن شياء من انبياء ان تسئلوا  
تسئلوا عنها وان تسئلوا عنها لن ينزل القرآن تبدل لكم عفا الله عنها والله غفور حكيم  
فلا تسألوا عن شياء من قبلكم ثم اصبحوا اليها كافرين ثم نزل الآية له وجبان الاول انه لما نزلت ولما على  
الناس حج البيت قال سراق بن مالك اهل عام فلم يضره عليه السلام حتى اعاد ثلثا فقال لا والله لو جئت لم لو كنت  
ما استسلمت ولو تركتم لغيركم فاذكروني لا ترككم فترت والثاني انه عليه السلام ما يخطب ذات يوم خطبان من كثرة  
ما يسئلون عنه بالانبياء فقال لا اسألي عن شئ الا جيب فقال جل ابن انا فقال في التار قال الاخر من  
فقال صدقته وكان يدعي غيره فترت فتولى تعالى ان تبدل لكم تسئلوا مع ما عطف عليه اعني قوله تعالى وان تسألوا  
حقا لاشياء اوتىاكم منها من متجانس لمن السؤال والمعنى لا تسئلوا عن شياء وان تسألوا عنها حين ينزل القرآن  
اي في زمان الوجود تبدل لكم وان تبدل لكم تسئلوا اي تسئلوا بشئ عليكم وتندموا على السؤال عنها عفا الله اسلف من تسئلوا  
خلا فتدروا الى مذهبها فهو استيفاء او المعنى لا تسئلوا عن شياء عفا الله عنها ولم يكن بها فهو صفة اخر  
لا شياء عفا الله بها اي هذه المسئلة قوم من قبلكم ثم اصبحوا اليها كافرين اي صاروا بسببها كافرين حيث لم  
ياتر فاجابا سالوا حمودا وذلك ان بني اسرائيل كانوا يستعقون انبياءهم عن شياء فاذا امروا بها فتركوا  
فتدبروا لكونهم في سألها الصلابة لا الى الاشياء حتى يجدى بمن او لا شياء ويجذبون بالركبة او كره للاضطرار البقاء  
وتابوا الحسيني واليه مال صاحب الكشاف لكن اقتصر في وجه النزول على الاول وبكده اصحابه لا يكمل لكن يقتصر في وجه  
الرسول على الثاني واما الامام الزاهد فقد ذكر كلاهما في النزول بالتفصيل وزيادة الاطاب والمثل قال ولا نزلت  
الآية اقتضت الصلابة عن سوال ما لا بد منه وما منه بد فاذا نزلت فالتفصيل وزيادة الاطاب والمثل قال ولا نزلت  
حين تنزل القرآن والضمير في عفا الله عنها يرجع الى الاسئلة الاخرية المتعلقة بذاتها وفي المتصود ان الامام فخر  
الاسلام البرزوي وصاحب التوضيح تسبب هذه الآية على ان حمل المطلق على المقيد بليل وقالوا في جهه انه لا كان  
عن تعقيد المطلق بوجوب المسألة فتعقيد المطلق اولى ان يوجب المسألة وقال في التلويح بعد بيان هذا الوجه وقد يقال في  
وجه الاستدلال ان الوصف في المطلق مسكون متعذر السؤال عن المسكون يعني بهذا التلويح لا يخفى منصف بل منصف للامانة  
بهذه الآية في هذا المطلوب فاسألوا اهل الذكر انتم لا تعلمون وتفصيل المقام انه اذا ورد المطلق

في الجنب عفا الله عنه  
ذكره اقسام من الآيات  
فتسبب على السؤال  
على الجنب عفا الله عنه  
الضمير في السؤال  
تعبنا وعنا ودين  
المعلوم ان حمل  
على المقيد ان الجنب  
المطابق دون الجنب  
المتعصبين والمعلم  
في المسئلة

والمفسد في الكلام فان كان متغيرا لا يمتنع فيه ولا يمتنع فيه كما فرة لم يحل انما في ذلك وان كان متبنا فان متبنا  
 الحكم لم يحل المطلوع المقيد الا فيما يستلزم احد ما حكمنا غير مذكور بوجوب نصيب الاخر نحو قوله اعتق رقبة ولا تملك  
 رقبة كما فرة وان اتحد الحكم فان اختلف الحكم في كفارة اليمين والظهار من اجل ان كل واحد منهما عندنا وعند الشافعي  
 يحل مطلوعه من بعضه يحل ان يتنهي القياس وان اتحدت الحادثة فان واصل على السبب كما في صدقة الفطر  
 لا يحل عن ناخلة فانه ان دخل على الحكم نحو قوله تعالى فصيام ثلثة ايام متتابعات يحل على النصيب لا يتفق  
 واو نه كبرهن ذلك مذكورة في كتب المطولات في مسئلة نسف بعض عادات الجاهلية في تحريم المحلات قوله تعالى  
 مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُنْزِلُ  
 يَفْعَلُ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ ط وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ هـ كان ابن الجارية اذا نتجت الناقة خمسة اطن  
 انزلا ذكر بحر والاذنيها اسي شقوا واستنعوا عن ركوبها وذبحها ولا يطرد ولعن بار ولا مري ويسمون بها بحيرة  
 وقيل ان كان الناجس ذكرا بحر او اكله الرجال والنساء وان كان انثى شقوا اذنها وكان مناضها للرجال  
 ودون النساء فاذا كانت اشتهرت في الرجال والنساء جميعا على ما ذكره الامام الزاهد وايضا كان يقول  
 الرجل اذا قدمت من سفرى او برئت من مرضى فتاتمت سائبة وجعلها كالبحية في تحريم الانتقام فيها وقيل كان  
 الرجل اذا اعتق عبدا قال هو سائبة فلا يحل منهها ولا رث وقال الامام الزاهد فيه دليل على طلاق قول مالك  
 في جوازها وايضا كانت النشاة اذا ولدت سبعة بطون فان كان السابم ذكر افقط اكله الرجال وان كانت  
 ارسلت في الفم وكذا اذا كان ذكر او انثى وقالوا وصلت انا ما وسموها الوصيله بمعنى الواصلة على ما ذكره في  
 الدارك وقيل اذا ولدت النشاة انثى فهي لهم وان ولدت ذكر فهو لآلهم وان ولدت ذكرا وانثى قالوا وصلت  
 انا ما فطم يذبحوا الذكر لآلهم على ما ذكره غيره وايضا اذا نتجت من صلب الفحل عشر اطن قالوا احد حى ظهر فطام  
 ولا يحل عليه ولا يمتن من بار او مري وسموه حام لانه حى ظهر وهذه الرسومات البدعية كانت في العرب من بين  
 الجاهلية الى اول الاسلام قد نصح في الحسين انه كان ذلك من زمن عمر بن يحيى الى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبع  
 قبائل وقالوا فدا امرنا الله تعالى به فانه ما الله تعالى وقال باجل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام اى  
 ما خسر بهذه الاشياء فطوا ولا مريبا ولكن الذين كفروا من الرؤساء يفترون على الله الكذب فلا تصدقهم  
 لانهم اياهم يفترون واكثرهم يفترون العوام لا يعقلون الحلال والحرام وانما هم معتدون في ذلك لبايهم  
 مسئلة الاشعيا والادعوى ونهايف الشاهد والدعى والدعى عليه وغير ذلك ثلث آيات من محكمه في قوله

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا أَحْضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ جِئْنَا الْوَصِيَّةَ أَتَانَا دَوَا  
عَدَلٍ مِنْكُمْ أَوْ لَحْرَابٍ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَتَيْتُمْ مِنْكُمْ فِي الدَّرَجِ فَلَا صَبْرَ عَلَيْكُمْ ذَلِكَ أَوَّلُ الْوَصِيَّةِ الَّتِي جِئْنَا  
مِنْ بَيْتِكُمُ الصَّلَاةَ فَخِصِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَيْتُمْ أَنْ تَشْتَرُوا بِهِنَّ نَفْسًا أَوْ لَحْرَابًا فَارْتَبِعُوا كَلِمَتَكُمْ  
شَهَادَةُ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَجْعَلَ عَيْنًا عَلَى الْوَصِيَّةِ فَارْتَبِعُوا كَلِمَتَكُمْ  
مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقُّ عَلَيْهِمُ الدُّوْلَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ  
شَهَادَتِهِمَا وَمَا عِنْدَ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذَا دُعِيَ الظَّالِمِينَ فِي ذَلِكَ آذَى أَنْ يَقُولُوا الشَّهَادَةُ  
عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُونَ أَنْ تُزَادَ إِيمَانًا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا وَاللَّهُ لَا  
يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ \* فَمَنْ يَذَّابُ الْقَوْلَ فِي تَفْسِيرِهِ الْآيَاتِ وَتَحْصِيَةِ مَعْنَاهَا وَبَيَانِ الْمَعْنَى  
عَلَى طَبَقِ الدَّلِيلِ الْأَصُولِ وَأَنَا أَفْرَأُ تَفْسِيرًا عَلَى طَبَقِ الدَّلِيلِ فَاقُولُ - وَهِيَ أَنْ تَزِيحَ بَدِيلَ سَوْعِي مِنْ الْعَاصِ  
مَنْ الْمُبَارِجِينَ مَعَهُ عَدِي وَتَمِيمٌ وَكَانَا نَفَرَيْنِ إِلَى الشَّامِ فَمِنْ بَدِيلٍ وَكُنَّا بِأَفْرِجَةٍ مَعَهُ وَطَرَحَ فِي مَتَاعِهِ دَلِيلَ بَدِيلٍ  
صَاحِبِهِ وَأَوْصَى إِلَيْهَا أَنْ يَدْفَعَا مَتَاعَهُ إِلَى إِلِهِهِ وَاشْهَدَ بِمَا عَلَى ذَلِكَ ظَهَرَاتُ مَتَاعِهِ وَاتَّخَذَ مِنْهُ مَتَاعًا  
بِالدَّيْنِ وَزِيَّتُهُ مَتَاعٌ وَغِيَاةُ ظَلَامٍ جَاءَ إِلَى الدِّينَةِ وَدَفَعَا الْمَتَاعَ إِلَى إِلِهِهِ وَفَتَحَ إِلَهُ مَتَاعَهُ وَوَجَدَ الصَّحِيقَ  
وَفِيهَا الْإِنَاءُ فَجَاءَ بِمَا مَطْلَبُ عَمْرِ بْنِ الْعَاصِ وَبِمَا سَلَّمَ قَرِيبَ الْمَيْتِ وَطَلَبَ مِنْهَا الْإِنَاءَ فَجَاءَ بِالدَّيْنِ وَفَضَّلَ  
بِأَعْيُنِ بَدِيلٍ شَيْءًا مِنْ مَتَاعِهِ قَالَ لَا تَقْلُوبُ الْفَقْرَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ شَيْءٍ حِينَ طَالَ مَرُوعُهُ قَالَ إِنَّا مَرْضَى حِينَ قَدِمَ الْبَلَدَ فَاتَّ  
بِأَعْيُنِ الْإِنَاءِ وَوَجَدْنَا فِي مَتَاعِهِ صَحِيقَةً فِيهَا إِنَاءٌ مِنْ فِضَّةٍ كَذَا وَكَذَا فَفَتَحَ صَمْرًا وَارْتَفَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَأْنِهِمْ  
فَقَوْلُهُ لَنَا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِلَى قَوْلِهِ إِنَّا إِذَا دُعِيَ الظَّالِمِينَ فَوَلَّيْنَا عَنْهُمْ شَهَادَةً بَيْنَكُمْ بِمَنْزِلَةِ بَدِيلٍ أَتَانَا دَوَا  
الْمَضَانِ أَيْ شَهَادَةُ اثْنَيْنِ أَوْ هُوَ قَاعِلُ شَهَادَةِ اثْنَيْنِ وَالْمُرَادُ بِالشَّهَادَةِ الْأَشْهَادُ وَاضْطَرَّتْهَا إِلَى الْظُلْمِ عَلَى  
الْإِسْمَاعِ وَفَرَى شَهَادَةً بِالْغُصْبِ وَالتَّوْبِ عَلَى مَعْنَى لَيْسَ بِشَهَادَةٍ وَقَوْلُهُ إِنَّا إِذَا أَحْضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لَمْ نَلْقَ لِقَاءَ  
شَهَادَةٍ بَيْنَكُمْ وَحِينَ الْوَصِيَّةِ طَرَحَ بَدِيلًا مِنْ إِذَا أَحْضَرَ وَفِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْوَصِيَّةَ مَالًا يَنْبَغِي أَنْ يَنْهَاوْنَ فِيهِ وَقَوْلُهُ  
تَعَالَى دَوَا عَدَلٍ مِنْكُمْ صَفَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى أَتَانَا دَوَا عَدَلٍ مِنْكُمْ عَطَفَ عَلَى اثْنَانِ وَقَوْلُهُ إِنَّا إِذَا أَحْضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لَمْ نَلْقَ لِقَاءَ  
فِي الْأَرْضِ فَأَمَّا بَيْنَكُمْ مَجِبَةُ الْمَوْتِ اعْتَرَضَ بَيْنَهُمَا وَصَفُهُ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى تَجَسَّوْا إِنْ كَانَ صَفَةً لَهُ وَفَائِدَةُ الدَّلِيلِ  
عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَشْهَدَ اثْنَانِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَعَذَّرَ كَانَا فِي السَّفَرِ فَمَنْ غَيْرُكُمْ أَوْ شَرَطَ مُحْضَرٌ لَكُمْ إِنْ كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى تَجَسَّوْا  
أَسْتَبْنَا فَمَا أَيْ جَاءَ بِالْمَنْ قَالَ كَيْفَ نَعْمَلُ إِنْ أَرَيْنَا بِالشَّاهِدِينَ تَحْلُلَ تَجَسَّوْا وَقَوْلُهُ تَعَالَى فَيُقْسِمَانِ أَنْ يَشْهَدَا

على قوله تعالى تحسبونها وقوله تعالى لا تشترى به ثمننا الى اخره بحجبه جواب القسم وقوله تعالى ان الله يتم لعمر ارضه حسبا  
 القسم بحال اتياب الوارثين وقوله تعالى كشهادة الله مضاف الى دعوى الشهي ان وفق على شهادة ثم انظر  
 بالمد على حقن حرف القسم وتوليهم حرف الاستفهام منه ويرى من غير مدحوله تعالى انا اذ المن لاثنين اى كتمان  
 فحقن حينئذ من الاثنين وقرى للاثنين بحذف الهمزة والقارح كتمان على اللام او غام النون فيها فالجواب ان المراد  
 بالشهادة الخلف والمعصية باميتكم حين قرب الموت والوصية ملعبة اثنين عدلين من اهل بيتكم اذ اكلانها الموصى  
 لهما المال والمدفوع اليها المال او اخران من غيركم اذ اكلانها الموصى والمدفوع اليها المال فحسبوا من بعد الصلوة  
 اى صلوة العصر لانه وقت اجتماع الناس وتقام ملائكة الليل وملائكة النهار وقيل اى الصلوة كانت فتيما  
 بالمد لا تشترى به ثمننا اى لا خلف بالمد كاذبين للبل المال ولو كان من قسم له واقربى ولا تكتم الشهادة لعمى امر الله بخصها  
 وتكليمها فلما نزلت هذه الآية صلى رسول الله صلواته على الصلوة والعهد وعا جدى وعمر فاستحلها عند المنبر بالمد ثم انما  
 ما دهم اننا الميت خلفا غفل بسبيلها ثم بعد ذلك لم يلا انا فى ايديها ميجان فى السوق فبلغ ذلك الخبر مطلبها  
 فقال اليس قد اوعيتنا ان صاحبنا لم يبق شيئا من ماله قال ابلى انا كنا اشترينا منه ولم يكن لنا بزية فكرهنا ان  
 نمر عليكم فظلمون البينة فلا تقدر عليه فكلتم فحاصموا فرغنا بما الى البنى صلواتهم فمرل ثانيا قوله تعالى فان عمر على  
 انها الآية فتولد لها حزان يقولان مقامها جزاء لقوله تعالى فان عمر قوله تعالى من الذين استحق بيان لقوله تعالى  
 اعزان واستحق بصيغة المودون على قراءة ضعفه وبصيغة المجهول على قراءة غيره الاوليان ثمانية الاعلى بجمع الاصح وهم  
 على الاول فاعلى استحق اى من الوثية الذين استحق عليهم الاوليان من بينهم بالشهادة ان يجردوا للقيام بالشهادة ويظهر  
 كذب الكاذبين وعلما الثانى بدل من اعزان ومن المظهر يقولان او خبرت او محذون اى هم الاوليان او خبر اعزان او  
 مبتدا وخبره اعزان وقرى اولين بالجزم على انه صفة للذين او بدل من وقرى الاولان واوليين بالتثنية والصب  
 على المدم وقوله تعالى شهدا وتنا لعمى من شهدا وتنا وما عندنا جواب القسم والمعنى ان الظلم على ان الحالفين الباقين  
 استحقاقا بسبب لبس الامانة فيها فاحل ان اعزان من الذين استحق عليهم اى من ورثة بديل يقولان مقام الحالفين  
 لان الحالفين الاولين عيشة بعد ان عيشة من بديل ورثة وهم مطلب عمر مكران له وعلى المنكر الخلف فحاشا  
 قامين مقامهما فى حق الخلف فيقتسمان بالمد لشهادتهما اى خلفا احق من خلفها وما عندنا اى  
 وما تجاوزنا الحق وانا انقصر الخلف على اثنين فى هذه الحالة لحوال ان لا يكون للميت الاوليان والا فلا خلف وجب  
 على كل ورثة لان كلهم مكرون فلما نزلت الآية قام مطلب وعمر خلفا على العلم بالمد انا فاحل ان هو ثلثاهم فكلهم



قد قدم رسول الله صلعم الاناء اليها هكذا استغفد من الزاهد في البيضاء وفي الحسين وما يتوهم من المراك والكنائس  
 وهو انه نزل اولاً الى قول تعالى تجلسون بها من بعد الصلوة بدون بيان طريق القسم بل بمجرد ان شهادة بكنائسها  
 اثنين وان القسم الذي يستقام من قوله تعالى فيقسمان بالبعد عن هذا التقدير كان بعد القول بالاناء في ايديها فيكون  
 قوله تعالى فيقسمان بالبعد مع قوله تعالى ان عشر بياض واحد فخر ووسم وهاهنا من ذلك المقصود من ذكر الايمان هنا  
 ان يعلم ان الحلف يجب على المتكدر ان يثني ان يكون بالبعد خاصة وان يكون موكد امعظاً ولهذا قيد به بعد الصلوة  
 وقال الامام الزاهد ان الشهادة قد يجيء بمعنى اليمين او الحضور كما يجيء بالمعنى المشهور ومختار الفاعل اليه هنا  
 بمعنى اليمين وقد ذكر ايضا ان الآية تدل على تخفيف للشهادة وهو مذموب على بعض وهو قول الشافعي وعندهما صار  
 مشروخاً ولكن يخالف بالنص القاضى الاجل ان لا يحلف الشاهد عنده ولذلك كفى صاحب الكشاف ان ذلك مذموب  
 على بعض ولم يذكر اسم الشافعي به وقد ذكر الشيخ الاجل فخر الاسلام البرزنجي اقسام السنة في رواجها الشافعي  
 من القضاء بشهادة واحد مع بين من الذي يدل شاهد اخر ان المدعى في كتابه شهادة الكفار حيث قال  
 واخران من غيركم حتى كانت حجة المسلمين وذلك معهود في وصايا المسلمين فيبعد ان يترك المعهود ويعتبر  
 وان ذكر في ذلك بين الشاهد بقوله تعالى فيقسمان بالبعد ان اربتم ويمين الخصم كان مشروخاً في الجملة فاما يميز  
 الشاهد فلم يكن مشروخاً اصلاً فصارت النقل الى بين الشاهد في غاية البيان بان بين الدعوى ليس بحجة هذا كلامه لا  
 يخفى عليك ان المراد من قوله تعالى فيقسمان بالبعد حلف الوصيين المتكبرين على ما عرفت من شأن نزوله لا حلف  
 الشاهد بل لا مغلان القصص فلا يكون مشروخاً ولا لا يكون مما يوجب على الشافعي رده في حديث القضاء بالشاهد  
 اليمين وهكذا قال الشيخ الهداوي مشروخاً للبرزنجي وهذا اعراض فوسى له جواب ايضا مذموب لا يشفي عيلاً  
 فتركه وبالجمله فان كان المراد من الشهادة الحلف فيها وان كان معناه الحقيقي فيجوز ان كان المراد من  
 قوله تعالى منكم واخران من غيركم من الاقارب والاجانب فظاهر وان كان المراد من بل  
 ملككم او من اهل الذمة فهو مشروخ اذ لا يجوز كشهادة الذمى على المسلم الآن وانما جاز في اول  
 الاسلام لقلّة المسلمين وكذا قوله تعالى فيقسمان بالبعد ان اريد به تحلف الوصيين لم ينسخ وان  
 اريد به تحلف الشاهد بن كما هو رأي الامام البرزنجي وغيره كان مشروخاً لانه لا يحلف الشاهد  
 ولا يبعد ضد يمينه بين الوارث وقوله تعالى بعد تمام القصص ذلك ادنى ان يأتوا بالشهادة على  
 وجهها او يخافوا ان تزوايا ان بعدا ياتهم لفظاً او سجعاً فوامعطوف على ياتوا في بادى الزا

وذلك إشارة الى الحكم المذكور اى تحليف الشاهدين والوصيين اقرب من ان يهود والشهادة على وجهها  
 كما هو جهلها ومن ان يخافوا رد اليمين بعد اليمين وحاصل المعنى ان ذلك اقرب من ان يهود والشهادة على وجه الحق  
 والصواب اما بعد واما لحوق ان يرد ايمان بعد ايمان بمعنى انا اوجب التحليف على الشاهدين ليعملوا بالحق والاملايل  
 معه لقوا واما اليمين ان كذروا فيها يرد اليمين على مدعيهم فيصدقوا في اليمين دفعا للعار ويثبت ان لا يؤثم من بذل  
 ر واليمين على المدعى بان لا يرد اليمين على الشاخي ره لانه ان ارد اليمين على المدعى نهنا باعتبار انصار مدعى عليه ومنكر الظن  
 الا اناء كما ذكرته انما كذا في الدارك والكشاف هذا هو حاصل المقام بحسب ما يليق وبهذا تمام الآيات التي ذكرت في  
 سورة المائدة والحمد لله على ذلك ولان نشرع في سورة الانعام ففى مسئلة عدم الحضور في مجلس البعثة قوله تعالى  
**وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُصُّونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُصُّوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ط**  
**وَإِنَّمَا يَنْسِئَنَّ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ وَقَاعَلَى الَّذِينَ**  
**يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذَكَرْنَاهُمْ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ط** مع الآية اذا رأت الذين يَخُصُّونَ  
 في آياتنا بالاستبصار بها والظن فيها كما كانت قرينة في انديتهم يفعلون ذلك فاعرض عنهم فلا تجالسهم ومنهم من  
 يخوضوا في حديث غيره فلا بأس ان تجالسهم حديثا واما نسبك الشيطان اى وان يشغلك الشيطان كونه  
 حتى تنسى النهى عن مجالستهم فلا تقعد معهم بعد ان تذكر النهى فوضع الظاهر موضع المصدر دلالة على انهم ظلموا بوضع التثنية  
 والاستبصار موضع التصديع والاستعظام وقرا ابن عامر يسئلك بالتشديد وقد ذكر في بيان معناه في الكشاف  
 وجاءوا ايضا وهو ان يراو ان كان الشيطان يسئلك قبل النهى فقم مجالسة المستهزين لانها عليك بكرة العقول  
 فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها ونبتاك عليها معهم في الكلام وهو بناء على مذهب الاعتزال في الحسن والقبح العقلي  
 وعلى كل حال فانزل النهى عن القعود معهم قال المسلمون لمن كنا نقوم بكلاما استهزوا بالقرآن لم نستلم ان نجلس في  
 المسجد الحرام وان نظفون فرخص لهم الجلوس التي بعد ما اعنى قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن  
 ذكرى لعلمهم يتقون فرخص في القعود واجوب الذكرى والوعظ فقط ومحل ذكرى محل النصب على المصدر  
 تذكره وذكرى والرفع بتاويل لكن عليهم ذكرى ولا يجوز عطف على محل من شيء لان من حسابهم بابه ولا على شيء ذلك  
 ولان من لا تراو في الاثبات على ما في البغياوى والضمير في لعلمهم كمثل الكفار والمتقين جميعا اى لعل الكفار يتقون  
 بالذكرى او لعل المتقين يتقون على تقويمهم كذا قالوا وصرح الامام الزاهد بان الآية الاولى منسوبة بالآية الثانية  
 والظاهر من كلام القضاة ان الآية باقية وان القوم الظالمين هم المعتدرون والفاسق والكافر والقعود هم المستهزءون

وقال صاحب الهداية في كتاب الكرامة ان دعوا بدعوة وكان من لعب او غش فان علم ذلك قبل حضور المجلس لا يحضر وان لم يعلم ذلك قبل الحضور فان قدر على المنع من البتة وان لم يقدر فان كان مقتدى بخروج البتة ولا يأكل ولا يقبض الحسناس وان لم يكن مقتدى فان كان على رأس المائدة لا يقعد لقوله تعالى ولا تقعد بعد الذكرى من القوم الظالمين وان كان بعيدا منه فان قعدوا اكل جاز والاولى تركه اذا حصل ما فيه وهو المقصود منها من فكر الآية في مسئلة اشهر الا ذكر اسم السبعين الذبح وحصل الله قوله تعالى فكلوا مما ذكر اسم الله عليه اكلتم باياته مؤمنين وما لكم ان لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا مما اضطررتم اليه وان كثيرا يفضلون باهوا بينهم يعتبر علم ان ربك هو اعلم بالمعتدين وذروا ظاهر الدت وباطنه فان الذين يكسبوا النعمة يسحبون بما كانوا يشعرون علم ان الآيات في بيان حل ما ذكر اسم الله عليه كثيرة وانما اخترتها ما بها الفوائد ففعلها وانما في فكلوا ما سبب مما سبق اعني انكار اتباع المضلين الذين يحل الحرام ويجرمون الحلال اعني انهم مؤمنين فكلوا مما ذكر اسم الله عليه خاصة ولا تحرموا ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وقد بين الله لكم ما حرم عليكم ما لم يحرم بجهني قوله تعالى حرم عليكم الميتة الآية الا ما اضطررتم اليه ما حرم عليكم فافضل حلال لكم حال الضرورة لقوله تعالى فصل وحرم مبيات للغافل على قراءة خص ومدني وعلى قراءة بعض مبيات للمعقول وعلى قراءة بعض اخر الاول مبي للغافل والاخر للمعقول وقوله تعالى وان كثيرا يفضلون يفضلون بالفقه او يفضلون غيرهم على قرائي الفقه والضم باهواهم بغير علم بمجردها من غير واعية لشرع وقوله وذروا ظاهر الازم وباطنه اى ما علمتم منه وما أسررتم منه او ما علمتم وما نوتتم او الزنا في الحوايت والصدقة في السر او الشكر الجلي والخصي على ما في التفسير وفيه وجوه اخر ايضا مذكورة في الروايات والحسين وغيرهما والمقصود من ذكر الآية انه قال اهل الماصول ان حرمة الميتة ليست في حق الكره والمضطر محلا للاستثناء حتى لا يستعمل الصبر عليها فان صبر ومات مات اثم فهو من النوع الرابع من الرخص فالرد بالاستثناء هو قوله تعالى الا ما اضطررتم اليه لانه استثناء من قوله تعالى ما حرم عليكم والمعنى وبين لكم ما حرم عليكم في جميع الاحوال الا حال الضرورة او بين لكم الاشياء المحرمة عليكم مستثنى منها اشئ الذي اضطررتم اليه والال واحد ويسمى المعنى فمن محرمة عليكم الا ما اضطررتم لانه ينكر بتركه ذكر الحرمة وكذا ليس المعنى الا تأكلوا شيئا منهم الا ما اضطررتم اليه لعدم دلالة السوي عليه وعدم الحاجة اليه فانما هو استثناء من قوله تعالى ما حرم عليكم وحكم المستثنى بخلافه فغير نعم الحرمة بالضرورة وانما اجراء

٢٤٤  
فصل الخطاب  
النفقة للزوجة  
والابن المتعاقب  
وفيل الخطاب  
النفقة للابن المتعاقب  
النفقة لغيره من النفقة  
الطاهرة بغير الاثم  
الطاهرة بغير الاثم  
المصلحة بغير الاثم  
الابن والمتعاقب  
منه

كلمة الكفر وقت الاكراه وان كان الاستاء موجودا فيها ايضا لقوله تعالى الامن اكره ولكنه ليس باستاء  
 من الحرمة اذ لا ذكر لها ثم بين استواء من الغضب والعذاب في قوله تعالى فغلبهم غضب من اعداء عذاب عظيم  
 يخرجون ان لا يرفع الحرمة ويتبقى العذاب والغضب بجوارض كونه اكراما عظيما كان يكون ثم نزع الحقيقة من الرخص  
 فان صبر حتى قتل صار شهيدا وسبح في سورة الفتح ان الله تعالى ذكر اسم الله تعالى بعد مسلكه ثم اورد ذكر اسم الله  
 حين الذبح في قوله تعالى ولقد ناكلوا مما ناكلكم بذكرا اسم الله عليه وانه لنفسق طوائف الشياطين ليخرجوا  
 الى اوليايكم ليصادنكم وان اظنتموهم الكفرة المشركون في نزول هذه الآية قصة عجيبة  
 وهي ان الكفار لما رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرثاة اذ ماتت حقت انها من بيتنا فقالوا انما  
 منكم ان تخلص يا بئس السب والطعن بصيد وتحرم ما يسميه الله تعالى بلا واسطة احد فمكن شهيد والضعف في  
 قلوب اهل الاسلام باستماع هذا الكلام فتركت هذه الآية كدفع شبهتهم والتمس ان ظاهرهم كذا في الحجة وذكر غيره ايضا  
 باقتصار في الآية الاولى بمعنى الآية لانا كلوا يا ايها المؤمنون ما لم يذكر اسم الله عليه ان ماتت حقت انها او نجت بلا  
 تسمية او باسم غير الله وانه اي الذي لم يذكر اسم الله عليه والله نفس اي معصية وان الشياطين ليخرجوا اي يوسوسون  
 الى اوليايهم وهم الكفار ليصادنكم بالمتعدات المذكورة يعني ان الكفار انما عليهم شياطينهم بهذه المقدامات الباطلة عند الله  
 العجيبة بحسب الظاهر وهي الفرق بين الصيد والمينة فدموا على الاسلام وحرمة المينة وجسيم ما لم يذكر اسم الله عليه ولا  
 تطيعوا الكفار فان الطاعة لهم في استحلال ما حرم الله لم تكون فالحاصل ان النقص يقتضي حرمة متروك التسمية وقد اختلف  
 المذاهب في هذا الباب فقال ابو حنيفة رحمه الله بجرم اذ كان عند ابي بكر واما ان ناسيا وقال احمد بن حنبل وكذا في عن داود والشافعي  
 انه يجرم متروك التسمية عند الكان او سهوا وقال الشافعي رحمه الله لا في كل متروك التسمية مطلقا عند الكان وسهوا لان  
 قوله تعالى ولما كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه اي ذكر اسم غير الله عليه مثلا اللات والعزى وماتت حقت انها او ذلك لان  
 الله تعالى قال في اخر السورة قل لا اجد فيما اوحى الي من مواعظكم طاعة لم يطعمه الله ان قال وضحا بل غير الله فقد اوحى الله  
 صفة لعنق وسمى الذبح غير الله اي الاصنام فسقنا في تلك الآية وقد حصر فيها المجرمات بكلمة لا والا وهما ايضا طاهر  
 وانه لعنق والواو في لا بحسن للعطف للزوم عطف الاسمية على الفعل فيكون الحال فيكون التقدير ولا تاكلوا من حال  
 كونه فسقا ومن العلوم ان لعنق الذي لم يذكر اسم الله عليه هو الذي ذكر اسم غير الله عليه لان بترك ذكر اسم الله  
 فقط سواء ذكر اسم غير الله او لم يذكر على ما انفرد من قوله تعالى وضحا بل غير الله علم مني لاية دلالة على حرمة متروك التسمية  
 عند الكان او سهوا فيكون محلا لا يقتضي جرحا فلا يجد حرمه في المذرك ونحن نقول ان ظاهر الآية يقتضي حرمة متروك التسمية

مطلقا على ما ذهب إليه الجمهور ولكننا جونا انه اذا كان ناسبا لقوله تعالى لا تأخذوا من نسبها او اخطاها وقوله عليه السلام  
تسمية الله تعالى في قلب كل مسلم فقلنا اذا كان متروك التسمية بعد الابل ولا يحمل ناسبا يعل لقيام مله الاسلام  
مقام الذكر والجاب عن دليل الشافعي مذكور في شرح الوقاية وهو انه لا ضرورة في جعل الواو للحال وحمل معناه على قوله  
او فسقا اهل غير المذاهب بل كما انه يسمى ذلك فسقا يسمى هذا فسقا ايضا والمحصر المذكور في قوله تعالى قل لا اجد الا وجهك  
لانا نقول انه اخبار عامي اير من المحرمات وهو قد كان نازلا قبل قوله تعالى ولا تأكلوا مما اخذ بغيره كان نازلا على ذلك  
الزمان ثم نزل حرمة متروك التسمية بعده فلا يلزم الكذب بهذا حاصل كلامه على اني اقول ان المحصره اضافي بالنسبة الى  
ما اعتقده من تحريم ايشاء الحلال وغيره كما مر انه لو كان حقيقيا لزم الكذب بحرمه كثير من الاشياء وهو ما ذكره في كذا  
كتاب و ذى مطلب غير ذلك والحله انما تعرض لهذا الجواب صاحب شرح الوقاية لانه حمل المحصر على المحصر في جعل الواو مأكلا  
الى ما اوصى اليه القرآن خاصة ولذا اكتفى في نفي الكذب بجعل قوله تعالى ولا تأكلوا مما اخذ بغيره لكن يجب على هذا التقدير ان  
يقال ان المحصره والموثوقه الى اخره ايضا نازل بعد قوله تعالى قل لا اجد الا وجهك الكذب والا ولى ان يقال ان مراد  
بما اوصى الي ما اوصى في ذلك الزمان ويجعل قوله تعالى ولا تأكلوا آية المنقضة وحرمة ذى الناب و ذى الناب  
وغيره نازل بعده فلا اشكال وسيجي شرح قوله تعالى قل لا اجد الا وجهك مفعلا وبالجملة حاصل الاسباب جواز متروك  
التسمية ناسبا ومن هنا زعم الشافعي م علينا ان قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه عام مخصوص البصر عندكم  
لتخصيص الناس فيكون قلنا عندكم فحجوز تخصيصه في معنى العلم ايضا بخبر الواحد وهو قوله عليه السلام المسلم يذبح  
على اسم الله سمى او لم يسم وبالقياس على الناس وحاصل ما ذكر اهل الاصول في جوابه في بحث العام ان قوله  
تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه عام قطعي لم يعمم مخصوصا اصلا لان تخصيص الناس ليس بتخصيص بل هو في معنى  
الذكر فلا يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس هذا القبطهم فلعل ما قال صاحب المدارك ان  
الاية تحرم متروك التسمية وخصت حاله النسيان بالحديث معمول على صورة التخصيص  
لاحقيقة الكلام الخالف ضابطه الاصول هذا هو تحقيق مذهب ابي حنيفة والشافعي واحمد رحمه الله  
واما مذهب مالك فلم يطلع على ما في كنبه والمذكور في كتب غيره مذهب حيث قال في البداية  
وشرح الوقاية وعند مالك رحمه الله لا يحمل في النسيان ايضا فعلم انه مع احمد وادوم وذكر  
في البيضاوي لعنظ مالك عطفا على الشافعي حيث قال وقال مالك والشافعي رحمه الله بخلافه اي  
بخلاف احمد فعلم انه مع الشافعي م حتى يحمل متروك التسمية عنده مطلقا وكذا ذكر في الحسيني والكنش

وقال انتم اعصام في رويته يوم ايجنفة كما ذكره صاحب النصاب وهو المكي وعليك تأمل ما في كونه ليحصل التميز  
وامه اعلم في مسئلة التسميع بعض رسوم الجارية في قوله تعالى **وَجَعَلَنَّا لِلَّهِ قُرْبَانًا** فما ذكرنا من الحرف والاعلام  
نصيبا فقالوا هذا الله يرفعهم وهذا الشركاء فاما ان لشركاءهم فلو يصل الى  
الله وما كان لله فهو يصل الى شركاءهم طسَاء ما يحكمون . وكذلك زين لكثير من  
المشركين قتل اولادهم شركاؤهم في قوله تعالى **وَلْيَسْأَلُوا عَلَيْهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّكَ لَعْنَةُ الْفَاسِقِينَ** ولو سلم الله  
ما فعلوه فلزهم وما هتروا في روي انهم كانوا يعينون شيئا من حرث وتناجهم بعدوا شيئا  
منهم لا يهتم فاذا راء ما فعلوه مدركا ثانيا رجاوا فعملوه للاصنام واذا راء ما فعلوه للاصنام تركوه لها  
وقالوا بان الله غني وانما فعلوا ذلك لجلبهم البتيم واثارهم لها فخر الله تعالى ذلك وتقل وجعلوا  
ما خلق الله تعالى من الحرف والاعلام نصيبا لله تعالى ونصيبا لبتيم يعلم ذلك من التقابل ومن السباق فقالوا  
هذا النصيب لله وهذا النصيب لشركاءهم اي يجوز ذبح الباطل والله لم يامر بذلك ولم يشرك لهم القسوة  
فاما ان لشركاءهم فلا يصل الى الله تعالى في الوجوه التي كانوا يصر فنها اليها من فرج الصيغان والتصدق على  
المساكين وما كان لله فهو يصل الى شركاءهم من الانعام عليها والاجراء على سدتها الزرع بغير الزا في المصير  
عند الاكثر وقرأ الكسائي بالضم فيها وفي قوله تعالى ما ذرا اشارة الى ان الله تعالى كان اولى بان جعل لاولاد  
لا اله الا هو الذي ذرأهم وانما جعلوا الحكم اخر جعلهم وفي قوله تعالى ساء ما يحكمون ذم لصنعتهم والمعنى ساء ما يحكمون  
في اثار البتيم على الله وعلمهم على ما لم يشرك لهم وموضع ما رخص اي ساء الحكم حكمهم او نصيب اي ساء الحكم حكمهم  
قالوا وفي قوله تعالى وكذلك زين الآلة ذم اخر لصنعتهم فتولى تعالى شركاؤهم فاعل زين وقاتل اولادهم من  
ومضاف اليه منصوب على ان مضول زين وبذا على قراه مخلص في قراءة اخر تركتها والمعنى كما زين لهم حجة  
المال كذلك زين لهم شركاؤهم قتل اولادهم وذلك القتل هو قتل البنات بالوادة ان كان المراد بالشركاء  
الجن او غير الاولاد لاجل البتيم ان كان الاولاد شركاء هو الاصنام كما نذر بذلك عبد المطلب وقصة مؤوفة  
والام في قوله تعالى ليردوهم على الاول التعليل على الثاني للعاقبة والمعنى ليحكمكم بالكفر وليبسوا عليهم ليحاطوا  
عليهم دينهم الذي كانوا عليه اعني دين اسماعيل وقد ذكر هذين التوجيهين جميع المفسرين الا صاحب المدارك فانه  
ذكر التوجيه الاول فقط وقال في معنى قوله تعالى ولو شاء الله ما فعلوه وفيه دليل على ان الكائنات كلها بشيئة  
الله تعالى فيكون فيه روي المعصية فيما قالوا ان المعاصي ليس بشيئة ومعناه لو شاء الله ما فعل المشركون ما زين

ومنه ان يكون ما زين  
على ان يكون ما زين  
انما هو نصيب الاولاد  
وغير ان يكون ما زين  
انما هو نصيب الاولاد  
فيما يجمعون ما زين  
صحيح في قوله تعالى  
للمفسرين ما زين  
في قوله تعالى ما زين  
فمنه ان يكون ما زين  
كذلك في البتيم

بهم او فصل الشك والترزيب او ما فعل الفرعان جميع ذلك على ما في البيضاوي ثم ذكر الله تعالى بعده بيان رسم آخر  
 لم يقل وقالوا هذه النعام وحاشا لى ليدفعها الا من تشاء من نعمهم وانما  
 حرمتم ظهورها وانعام لا يذكر كون اسم الله عليها افتراء عليه فيجزيهم بما كانوا  
 يعتزون به يعني قال الكفار هذه النعام وحاشا لى ليدفعها الا من تشاء يعنيون  
 عدم الاوثان والرجال وون النساء وذا بزعمهم الباطل والجور فعل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث  
 والواحد والجمع والنعام حرمت ظهورها للركوب والحمل يعني العباير والسوايب والحوامي والنعام لا يذكر  
 اسم الله عليها وقت الذبح وانما يذكر على اسمها الاصنام افتراء عليها لى ليدفعها الا من تشاء او حال كونه افتراء  
 او مصدر موكداً على الفعل من معنى الافتراء والحاصل انهم قسموا النعام ثلثة اقسام قسم حرم رسم لا يذ  
 عليه وقسم لا يذكر اسم الله عليه ويسبون ذلك الى الله تعالى افتراء عليه كذا ذكرنا وقال صاحب الكشاف  
 والبيضاوي انه قرئ حمير بالضم وحرم بمعنى مضيق يعني النعام والموت غير موسم للكل حتى يشترك فيه الرجال و  
 النساء وانه قبل من لا يذكر اسم الله عليها لا يجوز عليها ولا يلبس على ظهورها هذا مضمون الآية  
 وينبغي ان يعلم ان الله تعالى ذكر مسائل المحلات والمحرمات كثيرة وعلى الكفار المحللين المحرمات الله تعالى  
 ومحرمين للمحلاة يجوز افتراء وتقول بل يخرى وواكده واكثر هذه الرسومات البديعة سيما جعل تعذيب من الموت  
 ولا نعام للالهية وعاد شتم الله تعالى مما قد شتم في كتابين النساء الناقصات العقل والدين  
 فانهم كثير ما يندرون نذور الشياطين والاحبة او لبعض بني ادم مما جعله متديناً في نعمهم ويحرم من  
 تناول من تلك النذور ما لم يصدق به على وجه اخر عنه بانبايع الهوى المتفانية ويعتقد انهم انما  
 اخطأ فيها احبنا ناهيك اموالهن ويموت اولادهن معاذ الله من ذلك ولعمري ان ما اخبر الله تعالى  
 بشانه حال الكفار في ذلك ما صدق دليل على بطلان هذه الرسوم التي يشتهون بين بعض الامم  
 وتفردها هذا طرعى وهو اعلم بحقيقة الحال وجودة المغال ثم ذكر الله تعالى بعده بيان رسم اخر لهم يفهم من مسئلة ان  
 الجنين الميتة حرام وهو قوله تعالى وقالوا ما في بطون هذه الا نعام خالصة لذكورنا وما حرم  
 على ازواجنا وان كان ميتة فهم فيه شركاء لا يجوز لهم وصفهم ط انه حكيم عليهم  
 قد خسر الذين قتلوا اولادهم سفهاً بغير علم وحرموا ما رزقهم الله افتراء على الله  
 قد ضلوا وما كانوا مهتدين كما علم انه قد عرفت في كتب النعمة ان الجنين اذا وجد في البطن امره صايل





الاجتهاد وفي الثاني باللفظ لانه مذكور ولذا قرأه حفص بن المنصور في قوله تعالى ما اوتينا من قبله  
 بالثابت لان المراد بالهيئة ما يعم الفكر والاشئ فغلب الذكر وجئ بالتركيب في قوله تعالى في يوم  
 القيمة وقد نقلوا غير قراءة اخرى كثيرة تركتها للاطباء والا طالع في مسئلة الزكوة الزرع والتمار قوله  
 تعالى وهو الذي انشا الحنات معروشات وعذروشات والنخل والزرع مختلفا  
 اكله والزيوت والرمات متشابها وغير متشابهة كلوا من ثمره اذا اثمر واتوا بالحققة  
 يوم حصاده ولا تشرفوا لانه لا يحب للسرفين معنى الآية وهو الذي خلق جنات من  
 الكروم معروشات وغير معروشات اي مرتفات من الارض وغير مرتفات منها متركبة عليها وقيل المعروشا  
 ما عرشه الناس فعرشوه وغير معروشات ما بنت في البراري والجبال وبالاول الثاني صاحب الدار  
 وذكرها جميعا غيره والنخل والزرع اي خلق النخل والزرع مختلفا اكله في اللون والطعم والحجم والريح ومختلفا  
 حال مقدرة لانه لم يكن كذلك عند الاشياء والغير في اكله للنخل والزرع داخل في حكمه لانه معطوف عليه  
 او للزرع والنخل مفقوس عليه او لجميع على تقدير كل واحد منها والزيوت والرمات اي خلق الزيتون والرمات  
 حال كون كل منهما متشابها في اللون وغير متشابه في الطعم على ما في الدار وقيل يشابه بعض افرادها في  
 اللون والطعم ولا يشابه بعضها على ما في البيضاوي والاول ايلنا ان الله تعالى امكن علينا بهذه الاشياء المذكورة  
 ثم اوجب الزكوة فيها حيث قال لعمركم ان ثمره اذا اثمر واتوا حصاده فاعلموا ان ثمره وجهه وحصاده  
 راجع الى كل واحد وفائدة التقيد بقوله تعالى اذا اثمر خصة لالك في الاكل منه قبل ادائه الى الله تعالى بمجرد ظلم  
 الشجر المثمر ويوم الحصاد ويوم قطع الزرع واقناص الثمرات يعني ايج لكم الاكل من هذه الاشياء في اقل وقت  
 اثمر واوجب عليكم اعطاء الحق بعد الدرك والكمال فيكون قوله تعالى واتوا اللوحوب ويكون الابر صبيحة يدبره على  
 ما قالوا ويكون المراد من الحق زكوة وهو العشر ونصفه كذا ذكر في الزايد وما يله اشار صاحب الدار حيث قال  
 وهو حجة ايجنبه في تعميم العشر ويسمى هذا زكوة الخارج في الفقه وبيان المسئلة ان عند اجنبية رحمة الله في كل  
 ما اخرجته الارض يجب الزكوة الا الحطب والقصب والخشيش ولكن فرق بين ما سقى بسهم او  
 سقى السماء وبين ما سقى بعزب او داية فان الواجب في الاول العشر وفي الثاني نصفه كذا في  
 المونة فيه فلتبها في الاول ولم يشترط بقاؤه سنة ولا بلوغه خمسة او سقى عنده وعند ابوسف ومحمد  
 بما شرطان لوجوب الزكوة فليس في المنفردات ولا في القليل زكوة عند ما وكذا هو واجب الشرا



يَعْلَمُ أَنَّهُ مَنْ أَظْلَمُ حَقِّي أَفْتَرِي عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ كَرِيمٌ عَزِيزٌ  
الْفُتُورُ الظَّالِمِينَ كَذِبُهُ ثَلَاثٌ يَا حَبِيبُ هَارٍ وَاعْلَى الْكَفَارِ لَا اعْتَدِ وَمِنْ أَيْمٍ كَانُوا يَحْسِرُونَ تَارَةً وَكَانُوا إِذَا  
وَتَارَةً اجْتَنَبَهَا كَيْفَ كَانَتْ زَائِعِينَ انْصَرَفُوا بِهَا وَبَيَانُهَا أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى وَمِنْ الْأَنْعَامِ مَخْلُوفٌ عَلَى جَنَاتٍ أَيْ تَبَرُّوا  
إِنْ شَاءَ مِنَ الْأَنْعَامِ أَيْ ذَوَاتِ الْقَوَائِمِ الْأَرْبَعَةِ حَمُولَةٍ وَفَرْشٌ وَالْجَمْلَةُ بِالْحِمْلِ الْأَثْقَالِ وَالْفَرْشُ مَا يَفْرَشُ لِلزَّبِيعِ أَوْ يَفْرَشُ الْفَرْشَ  
مِنْ شَعْرِهِ وَهُوَ قَدْ وَجَرَهُ وَالْحَمُولَةُ الْكِبَارُ الَّتِي تَقْلُمُ لِلْحِمْلِ وَالْفَرْشُ الصَّغَارُ كَالْفَصْلَانِ وَالْحِمْلُ جِيلٌ وَالْمَخْمُ الْمَنِيَّةُ  
وَأَيُّهُ مِنَ الْأَرْضِ شَبْلُ الْفَرْشِ الْمَفْرُوشِ عَلَيْهَا وَبِالْجَمْلَةِ كَلَامُ الصَّنِيعِينَ مِنْهَا حَلَالٌ كَلَامُ أَمَّا زَكَمُ أَمْدُ مِنْهَا وَلَا تَبْهَوْا خَطَايَا  
الشَّيْطَانِ فِي التَّحْلِيلِ وَالنَّحْرِ مِنَ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ وَقَوْلُهُ تَعَالَى ثَمَانِيَةَ أَرْبَعِينَ بَدَلٍ مِنْ حَمُولَةٍ وَفَرْشًا أَوْ مَقُولٌ كَلَامٌ وَلَا تَقْبَلُوا  
مَعْتَرِفٌ مِنْهَا أَوْ مَقُولٌ فَمَنْ دَلَّ عَلَيْهِ دَعَا مِنْ بَعْضِهِمْ فَخَلَفَهُ أَوْ مَعْتَرِفٌ مِنَ الزَّوْجِ بِهَا مَا مَعَهُ مِنْ حَسَبٍ يَزِيدُ وَجَدَ  
يَقَالُ لِحَبِيبِهِمْ وَقَوْلُهُ تَعَالَى مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ بَدَلٍ مِنْ ثَمَانِيَةِ وَفَرْشٍ اثْنَانِ عَلَى الْإِبْدَاءِ وَتَوْضِيحُهُ أَنْ مَلَكَ الثَّمَانِيَةَ ثَمَانِيَةَ  
مِنْ الضَّأْنِ اثْنَانِ مِنَ الْبَقَرِ وَالثَّالِثُ الْبَلُّ وَاثْنَانِ مِنَ الْبَقَرِ وَالْبَقَرَةُ فِي الْأَذْكَرِينَ لِلسَّعْيِ بِهَا وَمَعْنَاهُ الْإِبْدَاءُ وَتَعَالَى  
أَمْ الْإِثْنَيْنِ مَنصُورَةً مَقَابِلَهُمَا وَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى أَمَا اشْتَمَلَتْ مِنْكَ مِنْ أَمْ الْعَاطِفَةُ الْمُنْقَلِبَةُ الْمَقَابِلَةُ لَهَا وَمِنْ أَمْ الْعُصُولُ  
يَعْنِي أَعْرَمَ أَلَمْ يَذْكُرْ مِنَ الضَّأْنِ وَالْمَعْرَامِ حَرَامُ الْإِثْنَيْنِ مِنْهُمَا أَمْ حَرَمَ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ رَحَاهُمَا مِنَ الْبَقَرَةِ كَمَا  
تَحْرَمُونَ أَنْتُمْ تَارَةً وَكَوْرِي تَارَةً وَثَمَانِيَةَ وَتَارَةً اجْتَنَبَهَا يَعْني مَا حَرَمَ شَيْئًا مِنْهَا قَطُّ وَتَارَةً مَوْضِعُ أَنْفُسِكُمْ عَلَى حَسَبِ  
هُوَ أَمْ فَكَلُوا بِأَيْهَا الْمُسْلِمُونَ مِنْ هَذِهِ الْأَنْعَامِ كُلِّهَا ذَكَرْنَا وَالْثَمَانِيَةَ اجْتَنَبَهَا جَمِيعًا وَأَمَّا الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى  
أَمْ كُنْتُمْ مَشْهُدًا مُنْقَطِعَةً بِمَعْنَى بَلِّ وَالْبَقَرَةُ بَدِيلٌ وَحَوْلُهَا عَلَى الْفَصْلِ لِأَنَّ الْمُسْتَوَاتِ مِنَ الْمَذْكُورِينَ وَالْإِثْنَيْنِ مَا اشْتَمَلَتْ  
أَيْهَا اسْمُ فَوْزٍ زِيَادَةٌ رُوِيَ عَلَى الْكُفَّاتِ بِعَنْبَارِ الرُّسُومِ الْبَدِيعَةِ وَالْمَخْمُ بَلِّ كُنْتُمْ حَاضِرِينَ مِنْ حَسَبِ وَصَلَكُمْ أَلَمْ يَذْكُرْ مِنَ الضَّأْنِ  
لَا وَلَكِنْ أَفْتَرَيْتُمْ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا وَنَسَبَ إِلَيْهِ تَحْرِيمَ مَا لَمْ يَحْرَمْ لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَالْمَذْكُورُ  
بِعَمْرِ بْنِ الْحَكَمِ الَّذِي بَحَرَ الْجَبَلُ وَسَيَّبَ السَّوَابِقَ عَلَى أَمْرٍ سَابِقًا وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ وَالْجَمَاعَةُ الْمُتَقَدِّمُونَ لَهُ فِي هَذَا مِنْ  
نَبِيِّنَا صَلَّيْهِمْ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْحَبَشَةِ أَنْهَا نَزَلَتْ فِي حَقِّ عَوْنِ بْنِ مَالِكٍ حَمْلُ الْأَرْبَعِ الثَّمَانِيَةِ وَأَمَّا فَخَصْلُ جَبْنٍ فَجَبْرُ الْمَعْدُودِ  
وَبَعْضُهُ عَمْرُؤُا غَيْرُ جَبْنٍ مِنَ الْمَعْدُودِ تَأْكِيدُ التَّحْلِيلِ وَاجْتِنَابُهَا عَلَى مَنْ حَرَّمَ بِهَا بَيَانُ مَعْنَى الْآيَةِ عَلَى الْكُفَرَاءِ وَ  
لَا يَخْفَى أَنَّ فِيهَا دَلِيلًا ظَاهِرًا لِابْنِ مَوْسَى وَحَمْدُ الشَّافِعِيِّ عَنِ أَنَّ الْأَجَنَّةَ مَطْلَقًا حَلَالٌ حَرَامٌ كَانَتْ أَوْ مِتَتْ لِأَنَّ النَّصْرَ  
مَطْلُوقٌ وَلِذَا فِيهَا دَلِيلٌ لَا يَجْزِيهِ عَنْ حُرْمَةِ الْخَيْلِ وَالْبَعَالِ وَالْحَمِيرِ لِأَنَّ أَلْفَ الْخَيْلِ فِي مَنَاءِ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ ثَمَانِيَةَ  
فَخَلْعُ حَرَمَةٍ مَا وَرَاءَ مَا لَمْ يَنْفَعِ فِي مَوْضِعِ الْبَيَانِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَحْصِيصُ الشَّيْءِ دَلِيلًا عَلَى نَفْيِ ثَمَانِيَةِ دَسِيمٍ كَلَامُ حَرَمَةِ الْخَيْلِ حَرَمَ

في سورة النحل منشاء الله تعالى ولا يزال الغلبى وشبابها ايضا ما ورا الثمانية سمها من الانعام فينبغي ان لا يحل الا  
 الحكم في الحيوانات الاثني عشر السائلة في البيوت والغلبى انما تؤخذ بالاصطيد لا بالغير والجاموس فانظر  
 انه لم يكن في العرس الا الذكر ايضا ولا ينبغي ان يؤتم به وانما في البقرة لا يصيد ولا يظفر وبه او نال الجاموس  
 في البقر وذكر المعز علامة من الضان على ان البقر مغنا للجاموس اطلاقا كما ان الضان مخاض للبقرة كذلك وانما لم  
 يذكر لفظ المغنم منه انه كان عاملا وكان انحصر في البيان زيادة روعلي للفقار المعقدين حرمتها واما اصناف الابل  
 من البخت والعراق فانها في واحدة تحت الابل المطلقة لانها من اصنافها فلا استناب الى ذكرها على حدة بل هي نصف  
 ثم ذكر الله تعالى بعد بيان ما هو محرم عنده فقال قل لا اجل فيها اوجي الى محرم على طاعة يقطعها الله بكون  
 صينة او دماء عسفيا او لحم خنزير فانه رخص او فسقا اهل الجيرة الله به فمن اضطر غيركم وكذا  
 عاقب فان ربك غفور رحيم قل لله تعالى محرما صفة المحزون اي طعاما وبوم هو صوفه معقول لا ابد وقوله تعالى  
 بطعمه صفة لطعام والغير المستكن فيه راجع الى طعام والبارز المنسوب الى الطعام المحزون وقوله تعالى الا ان يكون ميتة  
 قراضه وغيره فذكر الفعل ونصب الميتة اي الا ان يكون الشئ الحرام ميتة على ما في الذاكر وقرآن كثير وحمزة بنار التاء  
 ثمانية الخبز وقرآن عام بالتاء وهم الميتة علوان كان عام اي الا ان يجد ميتة وحينئذ فتقوله تعالى او دماء عسفيا  
 ما في خبره على ما ذكره القاضى وقوله تعالى فانه رخص معترض بين المعطوفات والغير في قوله تعالى فانه رخص على ما في الخبر فقط  
 لا الى ما قبله فربما يكون نخب العين اليه شارعا صاحب البداية في كتاب الطهارة يعني انه ليس بعائذ الى الميتة والدم حتى يؤاخذ  
 العين او يسبغها الى اللحم بل الى ما اضيف اليه فيكون برنج العين تامل والنصف وقوله تعالى اهل صفة الحسنة يجوز ان  
 يكون فسقا معقول لا اهل ويكون اهل معطوف على يكون ويرجع المستكن فيه الى ما رجع اليه المستكن فيكون هكذا قالوا  
 في المعنى لا اجد في الوعى الذي اوجى الى طعاما محرما على طعام طعمه ذلك الطعام الا ان يكون الطعام ميتة او دماء عسفيا  
 او لحم خنزير او الفسق الذي في حرجه لاسم غير الله مثل الاث والعرزى وغير ذلك فالاية ينفذ نهيها التحريم في الاشياء  
 المذكورة والحال ان ما سواها محرمات كثيرة ثابتة بالكتاب والسنة والقياس بالاتفاق او بالاختلاف فقد تعالى  
 في المحصر اضافي بالنسبة الى الازواج الثمانية الحلال التي حرماها الكفار بها ما نفسمهم بغيره ذكره فيما بعده وبكذا يحظر لطلب  
 وتلفهم من كلام الامام الزاهد ان المعنى لا اجد في القرآن والفتا ولا كثيرين انه اشبه انما اوجى اليه في ذلك الوقت ويجوز  
 ان لا يحرم في ذلك الوقت الا الاشياء المذكورة في تنزيل تحريمها شيئا اخر بعده سواء كان المراد اوجى الى في القرآن او  
 اوجى الى مطلقا فيكون ما بقا على جميع ما ورد وتحريمه في الكتاب من آية المائدة وفي السنة من كل ذي ناب وذو منخل

ومن ذلك بطلان ما سبق والبرهان ما ذكر في البينافي حيث قال الآية محكمة لا يتبدل على انه لم يجد في ما اوحى  
 ملك الغاية محرمانه وذلك لا ينافي ورد التحريم في معنى آخر فلا يصح الاستدلال بما عرفت في الكتاب بخلافه ولا على كل  
 الاشياء غير ما اوحى الاستصحاب في الامور وورد على من استدل بهذه الآية ان الكتاب يستعمل في الواجب باعتبار انه يعيد  
 حرمة ما لا يشاء فخطأ نفسه بخلاف الواجب الذي يعيد حرمة الاشياء اخرى وعلى من استدل بها ان الاستدلال المحرمه انما هي المذكورة في  
 هذه الآية باعتبار حرمة الاو الاو لكن لم يطلع على ان هذين المستدلين من بها ومن المعلوم انها ليسا من الخفية بل من فضل  
 الاستدلال الاول عند الله والدين ايضا اجاب عنه بان المنصف بينهما ثبوت حكم التحريم وان المعنى لا اجد الا ان والتحريم  
 المستقبل لا ينافي حتى لا يلزم نسو به غاية ان عدم التحريم ثبت بالآية ورغم ذلك لكن عدم التحريم معناه ابقاء الالاب  
 الاصلية فاجز قد حرم حلال الاصل ولم يرد حكم شرعي ومقتضى نسخها اتفاقا بما فيه وقد جهم صاحب المذاهب بين  
 الوجوه الثلاثة المذكورة فقال قل لا اجد في ذلك الوقت اوفى وحى القرآن الا وحى السنة قد حرم غيره او  
 من الانعام لان الآية في رد البقرة واخوانها واما الموقوفة والمتردية والنطيحة فمن الميتة وفيه تنبيه على ان  
 التحريم انما ثبت بوحى الله وشرعه لا بهوى النفس بما فيه وباتى تفسير الآية من بيان الميتة والدم ولحم  
 الخنزير وما ابل وبيان حاله الاضطرار وعدمه قدر في سورة البقرة والمائدة وقد مر في اول هذه السورة ايضا  
 بيان استدلال الشافعي وجوابه في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا مما اكلوا من الميتة ولا مما اكلوا من  
 كل ذي ظفر ومن البقر والغنم حرمت عليهم شحومها الا ما حلت فليؤزها او لحويا  
 او ما اختلط بعظم ذلك جزئيا هم يتبعهم سواء انا الصادق في هذه الآية اخبارنا حرم لحم على اليهود ويحل  
 ذى ظفر وشحم البقر والغنم كما هو مقتضى قوله تعالى حرمت عليكم ذى ظفر وقوله تعالى حرمت عليكم شحومها والاد من كل ذي ظفر حل  
 ما لا اصعب كالابل والنعامه في شحمها والطيور لان الطير لا يكون الا في الاصبع وقيل كل ذى ظفر حلال وما سمي الحيا فظفر  
 حجاز او قيل المراد منه ميتا النعامه والبط والابل خاصة كذا في حشيرة وقد ذكر صاحب الكشاف والدارقطني في الاول  
 فقط والقاضي البينافي والثاني ايضا دون الاخير واما قوله تعالى انما حلت لهم ما اكلوا او اكلوا او ما اختلط بعظم كل ميتة  
 من حرمة النجس لانه ميتة ميتة عليهم شحوم البقر والغنم الا شحما حلية فهو بها اي اشتبا على الطيور والجنوب او الحواشي  
 جهم حاوية او حاوية او حوية الى شحومها شملت على الامعاء وشحما اختلط بعظم اي شحم الآية لا اتصالها بالاصبع  
 نصرة الامام الزيد وصاحب الداركة الحسيني ويمكن ان يكون الحواشي او ما اختلط بعظم عطف على شحومها واختلا تحت الحرمة فيكون  
 او بمعنى الواو كما ذكره صاحب الكشاف والقاضي البينافي واما ما ذكره الاستدلال كثير من المسالك بما اوفى بنفسه عليها وشبهها

وحسن ما في  
 كتاب ان في  
 الاية ذكر الموقوفة  
 واخو ما في الآية  
 انما حلت لهم

على كلامه والى كنت فيها اقدم رجلا وادخر اخرى فجاء بعد برمان واضم وجواب لا يجر فيها بحسبها فقلت  
ان الله تعالى قد اخبر اولياؤه على اليهود ثم قال اخرا ذلك جزئيا ثم بيغيبه وانا لصا دون فعلنا ايضا  
الاصول ان حلال لثلاث ان الله تعالى قد قصر علينا شرائع من قبلنا وانا لم ندم تلك الشرائع اذ لم يوجد من انما  
علينا بعد القصة وبعثنا قد وجدنا انكاره وذلك لانه قال انما جزئنا من هذا التحريم بسبب لغيبه فظلمهم فكلما قال  
انها حلال لكم بلا شبهة وحينئذ لا يخفى عليك انه قد قصر في شريعة نبينا عليه السلام عليه التحريم البقرة والغنم وكلها ابل  
والبط والنعامة باجماع الصحابة والتابعين وحرمة كل ذي نابة وذي مخلب من السباع بال اتفاق المجتهدين و  
علمت معنى كل ذي ظفر ايضا فان المراد منه البط والابل والنعامة فقط كما ذكرته اخر ايصرف قوله تعالى ذلك  
جزئنا ثم بيغيبه الى كل واحد واستقام الآية بلا شبهة لانه يكون المراد حينئذ ان البط والنعامة والابل وشحم الغنم  
والغنم حرم كل واحد منها على اليهود بسبب ظلمهم فاعل كل جميعها وبذا احسن وان كان المراد من كل واحد  
في السباع والطيور والابل والنعامة وغير ذلك من المخلوقات والحرمات كثيرة امكن ان يصرف قوله تعالى ذلك جزئيا ثم بيغيبه  
الى مجموع الشحم وكل ذي ظفر ولكن باعتبار الظاهر فيكون المراد انه لم يحرم عليكم الشحم ولم يحرم عليكم كل ذي ظفر كما  
حرم عليهم بسبب ظلمهم بل يحل لكم بعضه وهو الابل مثلا وحرم عليكم بعضه وهو السباع مثلا واليه الاشارة في كلام  
القاضي حيث قال ولعل المسبب عن الظلم تقبيل التحريم او نقول ان كل ذي ظفر وشحم البقرة والسكك العلقة  
السبت كان محررا على اليهود فلما جاء عيسى عليه السلام خبر قومه بانما يحل لكم بعض ما حرم على اليهود وكون كل كالا قال الله  
تعالى حكاية عنه في سورة آل عمران ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم وقد فسر ذلك البعض بالشحم والشر وبالسكك  
والعلقة في السبت ومن الظاهر ان حينئذ اتبعوا شريعة عيسى عليه السلام لا شريعة موسى عليه السلام فبقي السباع  
محرمة على حالها ويكون الشحم ولحم الابل سلالا لنا واما تفسير كل ذي ظفر بكل ذي مخلب وما فرض ضيق الاربعة  
فيه الغنم والبقر والحال انها لم يحرم ما عليهم بل انما حرم شحمها فقط كما ذكره الشيخ العصام واجاب عنه بما اجابوا به  
على تفسيره او صرح ايضا ولان فيه ارتكاب المجاوزة بتسمية الحافر ظفرا وبالجملة لو اريد به كل ذي مخلب وما فيه يكن  
ان يوجه علم نحو التوجيهين الذين ذكرناهما في تفسير الاصعب وهذا اذ اضم قيد الحافر من الخطاب اما ان قيل معناه  
كل ذي مخلب فقط كما ذكره البعض فان كان معنا ولا لسباع وغير ما يوجه على نحو التوجيهين معنا ايضا وان كان  
المراد بالسباع فقط يمكن ان يوجه بان يصرف قوله تعالى ذلك جزئيا ثم بيغيبه الى قوله تعالى ومن البقرة والغنم  
عليهم شحمها الآية فيفهم به حلية الشحم فقط ويكون قوله تعالى وعلى الذين ما وادخر من كل ذي ظفر حصة بلا انكار

طینا کل ذی غلب کایحرم علیهم فیکون هذه الآية معینة فیما یستدل بها علی حرمة کل ذی غلب من السباع البعوض  
 ان یحرث الی البحر من حیث البحر عای حرمة الجموع علیهم بسبب عظیم وظلمهم ولستم كذلك فیجوز ان یزول عنکم حرمة البعوض  
 وهو الشحوب وبقی حرمة البعوض وهو ذی غلب وایضاً فی کل ما ذکره ذلك بان البعوض حریم علیهم ذی غلب الشحوب  
 بسبب عظیم وظلمهم ظالم یوجد مکره فی یجوز ان یحل کلم الشحوب وذو الخنثی جمیعاً وکلیهما حریم علیهم ذی غلب  
 باعتبار خبائثه ونجاسته سورة فیکون حرماً بالسبب العظیم والظلم وانما بقی الشحوب لالطیابة وکونه طیباً لکذا  
 حی فی حیثان الآية لم ادخر سحی فی تحقیقها ولم یبقی احد الی مثلهما وهو علم بان البعوض اب فی مسئلة ان احدا  
 من ثلثة سبعین فرقة ناجیه والرواقی کما مالکة وقوله تعالی وان هذا صراطی مستقیم کما فی قوله  
 ولما اتبعوا السبل ففترق بکرم عن سبیلهم طذ لکم وصکم به لعلکم تتقون وقوله تعالی  
 ان مشددة معتددة بتقدير اللام علی انه علی قوله تعالی وانبعوه وهذا علی قراءة حفصه وبغیرها واما علی قراءة  
 البعض فمعتددة مخففة ما مکسوة مشددة وقوله تعالی هذا اشارة الی ما تقدم فی السورة من اثبات الشحوب  
 والنزوة ببيان الشرائع یعنی ان کل هذا المذكور صریحاً مستقیماً تابعوا به السبیل فقط لا تتبعوا السبل الغیر من الرسوم  
 البدعیة والادیان المنقرضة وبغیر ذلك مما یبانی فی دین الاسلام فی غیر کلامه من سبیل الذی یروا تلبس الوحی و  
 اقتفاء البرهان هذا هو مضمون الآية وبهذا فلا دلالة لایة حیدر علی اثبات الفرق المعروفة بحسب الظاهر ولکن قد  
 ذکر فی المارک ان رسول الله صلی الله علیه وسلم خط خطاً مستقیماً ثم قال هذا سبیل الرشید واما مستقیم فاتبوه ثم خط علی کل  
 جانب ستة خطوط مائله ثم قال هذا سبیل علی کل سبیل منها شیطان یدعو الیه فاصبروا لولا هذه الآية ثم یصل  
 احد من الاثنی عشر طریقاً مستقیماً فیکون اثنین وسبعین هذا کلامه وکذا ذکره جماعة ایضاً فحکم من تلاوة هذه  
 صلی الله علیه وسلم هذه الآية صین اقام ملک الخطوط ان المراد بالطریق الواحد والطریق المختلفة الفرق الثانی فیکون فی امته  
 ثلثة وسبعین فاثنتان وسبعون منها مالکة وواحد منها ناجیه وکذا یعنی من الحدیث المشهور وهو قوله علیه السلام  
 یستحق امتی علی ثلثة وسبعین فرقة وواحد منها ناجیه والرواقی مالکة او کلهم فی النار الا واحداً و فی بعض  
 الروایات علی بعض وسبعین فرقة و فی بعضها علی اثنین وسبعین فرقة والاصح هو الاول وهو ان لنا نجیه واحدة  
 والهاکة اثنتان وسبعون ولما کان بهنما ذکر الفرق الاسلامیة ونجاتهم وکلامهم اور ونا بذیل الآية بیان سبائهم  
 وتفاصيل اقوالهم وحقایقهم لیکون تذکرة للاخوان وتبصرة لذوی الاوفان فتقول الفرقة التي هیه ناجیه  
 من الجمیع وان كانت مبهمة یصل فیها کل ملول الی سبیلها وکلیها فی النجاة والصدق من کان علی طریق سبعة لکسنة





يكون الشيء كذا عند الله بما عند الحق ولا يجوز من صلوة الجاروة ويكرهون للبشاق وينعون ان التوفيق قبل الفصل كما  
ان الجبرية يقولون ان بعد الفصل عندنا الاستقامة مقارن مع الفعل لا قبله ولا بعده ولا يقولون كتحية الموعود للمعروف  
بل يقولون ان في النوم سحاء المدعى فذلك الجبرية يقولون لا يلبس بالقلب فقط دون اللسان ويكون حكم موسى مع الله  
لعلنا هكذا يكون عذاب القبر وسؤال منكرو وكبر الخوض الكور ويكرهون ملك الموت وينعون انه اوامهم وخلا لا والله تعالى  
لا روم هو الله تعالى والجبرية يقولون بان الله تعالى خلق آدم على صورته وبان له جساما وتجبره والعشر مكانه وبان العبد المفضل  
ذنب بعد الايمان والمغروض على العباد هو الايمان فقط ويكرهون الصلوة والزكوة وغيرها من الفرائض والواجبات فيقولون  
ان النساء مثل الرابحين فليأخذ ما من لبنا بغير كالح وفي هذه الاقوال انكار كثير من الايات وسنن واقوال الصحابة والتابعين  
ثبتنا الله تعالى على عقيدة السنة والجماعة وحفظنا الله تعالى عن البدعة والضلالة ونبين الرد على كل واحد منهم مما وجدته  
في القرآن بحسب الوسم والامكان انشاء الله تعالى ثم ان كلام السنة من هذه الاصول كما انفقوا فيها بينهم في هذه المسائل  
فكلم اقوال مختلفة فيما بينهم ايضا وفي ذلك كتاب والاطلال وهذا الرواية من رسالة ابن السراج وفي شرح الوفاية جعل المحلقة  
اصلا والجبرية فرعا منها وكذا جعل المشبهة اصلا والجبرية فرعا منها بالاجمال وقيل الاصول اثني عشر وكل منها ستة فمردود على  
ما يشير اليه كلام المفسرين وقد ذكرنا صاحب المواقف بوجه اخر من حيث جعل الاصول ثمانية المعنوية والشيعية والخوارج  
والمرجعية والنجارية والجبرية والمشبهة والناجبة فالمعنوية عشرة والشيعية اثنان وعشرون والخوارج عشرة  
والمرجعية خمسة والنجارية ثلثة والجبرية واحدة وكذا المشبهة والناجبة وذكر اسمائهم وعقائدهم بما اجمروا عليه  
وفيا اختلفوا فيه على تفصيل مخالف لما سبق تركها للاطلال والاطناب في مسئلة بيان علامات القيامة قوله تعالى  
هَلْ يَنْظُرُونَ اِلَّا اَنْ تَاْتِيَهُمُ الْمَلَكَةُ اَوْ يَأْتِيَنَّكَ اَوْ يَأْتِيَّ بَعْضُ اَيَّامٍ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي  
بَعْضُ اَيَّامٍ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُهُمْ اِيْمَانُهُمْ اَلَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلُ اَوْ كَسَبَتْ فِي اِيْمَانِهِمْ خِثْرًا  
فَلْيَنْظُرُوا اَلَمْ يَنْظُرُوا هَذِهِ اَلَا يَتْلُوهُمْ مِنْهَا اَوَلَا اَنْ الْمَقْبُورَةَ عِلَامَاتٍ يُكْفَرُ عَنْهَا وَانْهَا لِيَوْمٍ لَمْ يُلْحَقْ  
مِنْ مَفْرِبِهَا خاتمة اذ ذكر الله تعالى قول بعض ايات ربك مرتين وقال في الحديث الراوي من الاول اثره لا السابعة مطلقا  
والثاني مطلقا الشمس من مفرها وبيان الاول ان قول تعالى او ياتي ربك او ياتي بعض ايام ربك على العمل والاستقامه في قوله تعالى بل ينظرون  
للاخبار ومعنى الآية اننا قد اجمعوا على حذابة وثبوت الرسالة والاطناب لا يتقدمه من الضلالة فليسترون في ترك الايمان بعد ما  
الا ان تاتيهم الملائكة اى ملائكة العذاب او الموت للعباد ولهم اوياتي ربك اى امره وهو العذاب او القيامة او كل اية تبينه  
ايات يوم القيامة والهلاك الكلي والجلية لا يستقيم هذا الا بمحض الصفات او ياتي بعض ايات ربك بمعنى ان الله تعالى

من  
وذا في العباد  
يقضي ان يكون  
الرد بها واحد  
لاعادة اللفظ  
او مع بعينه  
في صرح الكلام  
الناظر الى  
بما على  
من شيئا وجوب  
المفسر في  
من الروايات  
الاسماء  
اشبه بالاسماء  
والمرجعية  
والناجبة  
منهم

وعلا ما تناو الكفار وان لم ينظروا في حق الايمان بهذه الاشياء ولكن لا علم بعد انهم لم ينظروا الى الايمان عند  
معاينة هذه الذكورات نزولهم منزلة المنتظرين لذلك فالجواب ان ثبت ان القيمة علامات يظهر عند قيامها  
بعض ما يتوهم ان القيمة انما هي بغيره لانه لا علامات لها مستند لا يجوز ان يقال لا يتكلم الا بصفة عند ثبوتها بعد ظهورها  
لا توقيت لها بالايم والساعات بل انما هي بغيره فعلامات صفري وكبرى وعلاماتها الصفري كثيرة والمنظومة  
منها وهو الكبري عشرة وعلوه هو المزمع ومنه هو ما نقل عن جديفة والبراء بن عازب انكنا تذكر الساعة  
او الظلم علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تذكرون قلنا تذكر الساعة قال انها لا تقوم حتى تروا قبلها عشرة آيات  
فذكر الدخان ودايرة الارض وخسفا بالشرق وخسفا بالمغرب وخسفا بجزيرة العرب والدجال وطلوع الشمس  
من مغربها ويا جوج ويا جوج ونزول عيسى عليه السلام وتاراجيح من المؤمنين يطرد الناس عن محنتهم بها  
لفظ الحديث والعدو قد نص في كتابه طلوع الشمس من مغربها وبيان الدخان والداية ونزول عيسى عليه السلام  
وصروج يا جوج ويا جوج ولم اطلع على بيان الخسوف والدجال والناظر في كتاب الله تعالى وما ذكره منها في  
محلها مفصلا ان شاء الله تعالى بما هو المشهور وذكر الامام الزاهد في سورة النمل في بيان دايرة الارض  
برواية ابن مسعود ان عشرة اشراط القيمة خمس منها مضي وبى وجود النبي صلى الله عليه وسلم واشتقاق القمر والدخان  
واللزام والبطش واحد كلاهما عذابا لم يدرى خمسة مثل الزلزال والبطش ببيت المقدس ويا جوج ويا جوج والدجال وطلوع  
الشمس من المغرب ونزول عيسى عليه السلام وخروج الدابة من الارض وهذه الرواية مخالفة لما هو المشهور في  
الثاني ان قوله تعالى انفسا مغفول لقوله تعالى في يومئذ ينادي الله كل نفس بما عملت فاما قوله تعالى انفسا مغفول  
او كسبت في ايمانها عطف على قوله تعالى انفسا مغفول فاعل تحت التقي ومعنى الآية يوم ياتي بعض آيات ربك ويا جوج  
الشمس من مغربها لا ينبغي الايمان لمن لم تكن امنته من قبل او لم تكن كسبت في ايمانها خير اى لم تعمل صالحا  
من قبل وبذا على مذنب من يبطل الاعمال في الايمان فاعلم انما على فربها فتمشك وجها في اشار الى صاحب البيت  
ان المراد بالخيرة خلاص او التوبة فيكون المعنى على الاول لا ينظم فيها ايمانها لم تكن امنته من قبل لا  
ففسا لم تكسب في ايمانها خلاصا اعني كما لا يقبل الايمان الكافرة بعد طلوع الشمس من مغربها لا يقبل خلاصا لا تقبل  
ايضا وعلم الثاني ان لا ينظم فيها ايمانها لم تكن امنته من قبل لا تقبل توبتها لم تعمل صالحا اعني كما لا يقبل الايمان  
الكافر بعد طلوع الشمس من مغربها كذلك لا يقبل توبة المؤمن الذي لم يثبت من قبل فحينئذ يكون العمل  
داخل في الايمان سواء كان في ذلك اليوم او في غيره واما ذكر في الدار وقد ضعف الجواب الاول الامام الزاهد

يُجْعَلُ عَلَى وَجْهِهِ وَمُطْلَقُ الْإِيمَانِ لِلْمُتَّقِينَ وَكَذَلِكَ وَأَوَّلُ الْجَوَابِ الْقَائِلُ بِأَنَّ تَوْبَةَ الْمُؤْمِنِ وَقْتُ طُلُوعِ الشَّمْسِ  
مِنْ مَغْرِبِهَا فِي مَشْرِيقِهَا أَلَا يَتَذَكَّرُ الْإِيمَانُ بِأَنَّ تَوْبَةَ الْبَاسِرِ عَلَى مَا فَصَّلْنَا سَابِقًا وَلَكِنْ يُقْبَلُ فِي  
الْحُسْبِيِّ عَنْ الْمُعَالِمِ عَلَى وَفْقِ الْحَدِيثِ أَنَّ إِيْمَانَ الْكَافِرِ تَوْبَةُ الْغَاسِقِ لَا يُقْبَلُ فِي هَذَا الْيَوْمِ وَذَكَرَ فِي بَيَانِ قِصَّةِ  
طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا أَنْ قَدْ جَاءَ فِي الْأَثَرِ أَنَّ يَوْمَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فِيهِ مِنْ مَغْرِبِهَا كَانَتْ طَوِيلَةً غَايَةً الطُّولُ كَيْدَ  
طَوِيلِ الْعِبَادَةِ وَالْمُتَّجِدِينَ حَتَّى أَنْهَوْا فَرَحًا مِنْ أُرَادِهِمْ بِتَجِدِّهِمْ أَنْتَظَرُوا الصُّبْحَ لَمْ يَظْهَرْ ثُمَّ اسْتَقْبَلُوا بِالْعِبَادَةِ  
زَمَانًا طَوِيلًا وَبَعْدَ مَا أَنْتَظَرُوا الصُّبْحَ حَتَّى لَمْ يَظْهَرْ فَفَعَلُوا أَنْ فِيهِ سِرٌّ مِنْ أَسْرَارِ الْعَدَدِ الْقَائِلِ وَنَوْعًا مِنَ الْبَلَايَا وَالْآفَاتِ  
فَاسْتَقْبَلُوا بِالتَّضَرُّعِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ حَتَّى رَأَوْا أَمْرَ الصُّبْحِ طَلَعَ مِنَ الْأَفْقِ الْغَرْبِيِّ وَشَاهَدَ ذَلِكَ جَمِيعُ النَّاسِ  
تَحِيرًا وَاضْطِرًّا وَاسْتَحْشَارًا بِالْإِيمَانِ وَالْغَاسِقُونَ بِالتَّوْبَةِ لَكِنَّهُ لَا يَنْفَعُ لَأَنَّهُ حَالَةُ الْاضْطِرِّ لَا الْأَخْيَارِ  
وَفَقَعَنِي الْعَدَدُ الْقَائِلُ لِلتَّوْبَةِ مِنَ الْمُعَالِمِ الَّتِي تَعْدُرُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي الْبَيْضَانِيُّ فِي تَوْبَتِهِ  
الْآيَةَ عِنْدَ مَنْ لَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي الْإِيمَانِ ثَلَاثَ وَجُوهِ الْأَوَّلُ هُوَ الْحَقُّ تَحْصِيصُ هَذَا الْحُكْمِ بِذَلِكَ الْيَوْمِ أَيْ يَوْمِ  
طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا أَوْ يَوْمِ الْمَوْتِ كَمَا قِيلَ وَأَمَّا الْجَوَابُ أَنَّ الْأَخْرَاجَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَاضِي الْبَيْضَانِيُّ مِنْ أَنَّ تَوْبَةَ  
الرَّزْدِ عَلَى اشْتِرَاطِ النِّقْمِ بِأَصْدَاقٍ مِنْ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ لِنَفْسٍ لَمْ تَكُنْ أَمِنَتْ أَوْ لَمْ تَكُنْ كَسَبَتْ فِي الْإِيمَانِ خَيْرًا  
يَعْنِي نَفْسًا خَلَّتْ عَنْهَا لَا أَنْهَا خَلَّتْ عَنِ الْعَمَلِ فَقَطْ وَمِنْ أَنَّ يَعْطَفُ كَسْبَتْ عَلِيمٌ لَمْ تَكُنْ يَعْنِي لَا يَنْفَعُ لِنَفْسٍ إِيْمَانًا  
أَحَدُهُ جَيْتُزْدَانِ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا فَيُجَوِّبُ أَنَّ بَوَاقِي الشَّيْءِ الْعَصَامِ دَرَاهِمُ مَعْنَى نَفْسِهِ وَرَوَايَةٌ عَنْ غَيْرِهِ  
وَالْكَلَامُ فِيهَا لَا يَخْلُو مِنَ الطَّنَابِ وَفِي التَّكْوِيمِ أَيْضًا كَلَامٌ يَخْلُفُهُ وَهُوَ أَنَّ أَوَّلَ اسْتِعْلَاقِ النَّفْسِ لِيَعْبُدَ شَمُولَ  
الْعَدَمِ الْأَوَّلَ قَامَتْ فَرِيَّةٌ فِيهِ عَدَمُ الشُّمُولِ كَمَا فِي بَرَاهِ الْآيَةِ حَلَاةً بَارِعَةً عَلَى عَدَمِ الشُّمُولِ وَهَذَا قَالِ يَدُلُّ عَلَى  
عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ النَّفْسِ الْكَافِرَةِ أَوْ أَمِنَتْ عِنْدَ ظُهُورِ اشْتِرَاطِ السَّاعَةِ وَبَيْنَ النَّفْسِ الَّتِي أَمِنَتْ قَبْلَهَا وَلَمْ تَكْسِبْ خَيْرًا  
وَلَمْ يَحِلَّ عَلَى شُمُولِ الْعَدَمِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ الْإِيمَانُ حِينَئِذٍ لِلنَّفْسِ الَّتِي لَمْ يَقْدَمْ الْإِيمَانُ وَلَا كَسَبَتْ الْخَيْرَ فِي الْإِيمَانِ  
لَأَنَّهُ يَكُونُ ذَكَرَ نَفْسٍ كَسَبَتْ الْخَيْرَ فِي الْإِيمَانِ بَعْدَ نَفْسٍ الْإِيمَانِ تَكَرَّرَ فِي هَذِهِ الْمَوَاقِفِ الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرْتُ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ  
نَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى تَوْفِيقِهِ وَنُصَلِّي عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَنُشْرِعُ فِيمَا ذَكَرْتُ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ نَفْسَ الْمَسْئَلَةِ الْفَيَاقِ الْمَصْلُوقَةِ  
وَالْمُتَوَجِّهِ فِيهَا إِلَى الْقَبْرِ وَأَوَّلًا فِي الْمَسْجِدِ شَرْطِيَّةً فِيهَا قَوْلُ اللَّهِ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ قَفْ  
وَأَقِيمُوا أَوْجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ كَلَّمَا بَدَأَ الْغُودُونَ  
وَرَفِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ لَهُ أَنْهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ



ان ياخذ الى اخره ان الزينة لا كانت في معنى الثياب وكان الامر للوجوب كان المفهوم من الآية وجوب استئني الصلوة  
 فلم يجبره بلفظ الزينة دون اللباس فقال لا لشعار ياخذ اللباس المحسنة في الصلوة وحديثه يستقيم قوله وفيه دليل  
 على وجوب ستر العورة في الصلوة فادفع ما توهم من كلامه من كون الامر للوجوب والمذهب جميعا فافهم والكلف وقال صاحب  
 الكشاف خذوا زينتك اي رديكم ولباس ثيابكم عند كل مسجد كما اصلته او طعمه وكانوا يطوفون عورة وعن طاهر لم يامرهم  
 بالحرير والديباج وانما كان احدهم لطيف عاينا وادب غيا به وراى المسجد وان طاف وعليه ثياب ضرب وانتمعت منه  
 لانهم قالوا لا تغيبوا في ثياب اذ بنا فيها وقيل ثقلوا ولا يعفوا ومن الذنوب كما تروا من الثياب وقيل الزينة المشتمل  
 الطيب والسنة ان ياخذ الرجل حسن برية للصلوة هذا البغلة وتوجه صاحب الدارك ايضا في معنى الآية من غير ذكر الطوبى  
 وصحة وفي الفتاوى الحادية من التفسير الكبيسة اخذ الزينة اربعة اقوال احدها الامر عند الطواف والثاني انه وارث في الزينة  
 في الصلوة والثالث انه الامر بالتزين في الجمع والاعمال والراهم قول شاذ ومجانب اراد به ان يتزين بستره المحاسن  
 والامثلة هذا الامر وحاصل الكلام في هذا المقام ان ستر العورة فرض في الصلوة بهذه الآية على القول المختار وانما  
 الاختلاف في ان هذا الخطاب عام لكل بني آدم كما هو مذهب الجعفر واخص المسلمين كما هو اكثر على ما نضره في الحسيني والظاهر ان  
 ستر العورة وان كان فرضا على الكل وبطل عليه تعميم قوله تعالى يا بني آدم ولكن الاخير هو المأد بالآية وبشيء سلاسة  
 الفطرة لان الكلام في ستر الصلوة دون مجرد التزويج ان الممكن تقييد قول البعض بانجات الايمان اقتضاء ائسي  
 ثم استمر واعوركم للصلوة والكلام فيه طويل فنزكته وبهذا القدر تم المقصود ثم نقول قوله تعالى وكلوا واشربوا ولا تسرفوا  
 معناه وكلوا واشربوا ما طاب لكم ولا تسرفوا بتجريم ما احل الله لكم منها اذ روى انه نزلت حين هم المسلمون لا  
 ياكلوا دما وغيره في الحج ويعظمونه بذلك متابذة لبني عامر فقبل لهم كلوا جميع ما حل لكم ولا تسرفوا في تحريمه او فيه بني عن  
 كثرة الاكل والشرب فلا ينبغي ان يوقع فيه لانه مفسر للبدن وينول مرة الامر اض كما نقل ان علي بن  
 الحسين ابن واقد قد سأل الطبيب النضراني ليس في كتابكم شيء من الطب فقال ان الله قد جمع الطب في نصف  
 آية من كتابه وهو قوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا ثم قال النضراني لم يرد من رسولكم شيء من الطب فقال قد جمع  
 رسولنا صلعم الطب في الفاظ ليرة وهي قوله عليه السلام المعدة بيت الداء والحمية رأس كل داء واروا اعط كل  
 بدن مسمومة انما النضراني ما ترك كتابكم ولا نبيكم لايديكوس طبائكا هكذا ذكر في الكشاف وفي الدارك والبيضاوي  
 هو ذلك وجه اخر ايضا اعني لا تسرفوا بالتعدي الى الحرام وفي الزيادة مع كل ذلك معنى اخر ايضا اعني لا  
 تكفروا بامه شيئا وما ل كل ذلك الى معنى عدم التبا وزعم الحد كما هو اصله في مسئلة ان الاعراف حق قوله تعالى

وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ وَكَادُوا أَنْصَابُ  
الْجَنَّةِ أَنْ يَسْلَمَهُمْ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ وَإِذَا أَصْرَفْتُمْ أَبْصَارَهُمْ فَلِقَاءَ  
أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا اجْعَلْنَا مِمَّنْ يَنْقُلُونَ الْأَنْجَارَ مِنَ الْأَرْضِ وَكَأَيُّ أَصْحَابِ الْأَعْرَافِ  
رِجَالٌ يَعْرِفُونَ سِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تُسْكِنُونَ هَٰ أَهْلُ الْيَمِينِ  
الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَٰكِنَّ أَنتُمْ تَخْشَوْنَ  
اِخْتِصَافَ النَّاسِ فِي حَقِّهِ الْأَعْرَافِ وَهَذِهِ الْآيَاتُ نَالِغَةً بَيِّنَةٌ لِّمَا هُوَ الْحَقُّ عِنْدَنَا وَمَعَ الْآيَةِ هُوَ مِنْهَا أَيْ مِنَ الْجَنَّةِ  
وَالنَّارِ وَبَيْنَ الْبَيْنِ حِجَابٌ مَضْرُوبٌ وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فَضْرَبَ بَيْنَهُمْ مَسُورَةً بَابٌ عَلَى الْأَعْرَافِ أَيْ حِجَابٌ  
الْحِجَابُ يَعْنِي أَعْلَى رِجَالٍ يَعْرِفُونَ كَلَامًا مِنْ أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ سِيمَاهُمْ أَيْ بَعْدَ امْتِنَانِهِمْ مِثْلُ بَيِّنَةِ الْوُجُوهِ أَوْ مَسُودٍ  
بِالْإِبْهَامِ أَوِ التَّعْلِيمِ وَهُوَ لَاءُ الرِّجَالِ أَيْ أَعْلَى الْمُسْلِمِينَ وَأَوَّلُهُمْ قَالُوا لَأَمَامَ الزَّيَادِ الْأَعْرَافِ تَلُّ مِنَ الْمَسْكِ الْأَبْيَضِ  
وَعَلَيْهِ جَالٌ يُشْهِدُونَ فِي سَبِيلِ الْمَدَى وَيَمُوتُونَ طَلَبَ الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ رِضَا الْوَالِدِينَ فَجَبَّحُوا بِشَوْنَةِ الْعُقُوقِ عَنْ دُخُولِ  
الْجَنَّةِ الْأَبْعَدُ وَقَالَ ابْنُ مَسُودٍ هُمْ قَوْمٌ اسْتَوَتْ حَسَنَاتُهُمْ وَسَيِّئَاتُهُمْ فَلَا يَسْرِعُونَ إِلَى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَقَالَ صَاحِبُ  
الْمَدَارِكِ رِجَالٌ مِنْ أَفْضَلِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ مِنْ أَغْزَبِهِمْ دُخُولًا فِي الْجَنَّةِ لَا اسْتَوَتْ حَسَنَاتُهُمْ وَسَيِّئَاتُهُمْ لَوْ مِنْ لِمَ يَرْضَى عَنْ لَحْظَةِ  
أَوِ الطَّعَالِ الْمَشْرُوكِينَ وَقَالَ الْحِجَابُ إِلَى الْأَعْرَافِ الْبَيِّنَاتُ الَّذِينَ يَمُوتُونَ فِي زَمَانٍ قُتِرَ مِنَ الرِّسَالَةِ الطَّعَالُ الْمَشْرُوكُونَ  
مِنْ اسْتَوَى حَسَنَاتِهِمْ مَيَّاتٍ وَقَالَ الْقَاضِي طَالُوتُ مِنَ الْمَوْحِدِينَ قَصْرًا فِي الْعَمَلِ فَيَجْسِدُونَ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ حَتَّى يَضْمُرُوا  
فِيهِمْ مَا يَشَارُونَ فَيَلْقَى قَوْمٌ مَلَّتْ دِيَارُهُمْ كَالْأَنْبِيَاءِ وَالشُّهَدَاءِ وَخِيَارَ الْمُؤْمِنِينَ وَعُلَمَائِهِمْ أَوِ الْمَلَائِكَةُ يَرُونَ صَوْتَ الرِّجَالِ  
فِي السَّجْدِ عَنْ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ عَبَّاسٍ وَحُمْرَةَ وَعَلَى وَجْهِ طَبَارِيقِهِ وَعَلَى كُلِّ مَالٍ فَيُوجِبُونَ بِلَا شَبْهَةٍ لَا يَشْكُ فِيهَا إِلَّا مَنَافِي وَجْهِ  
بِهَا صَاحِبُ الْكُشَافِ أَيْضًا مَهْمُومٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ قَايَةً لِأَمْرِهِمَا لَيْسَتْ دَارُ الْقَرَارِ وَالْحُكْمُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَكَادُوا أَصْحَابُ  
الْجَنَّةِ أَنْ يَسْلَمَ عَلَيْكُمْ أَيْ نَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ بِاتِّسَالِهِمْ وَالتَّحِيَّةِ لَمْ يَدْخُلُوا وَهُمْ يَطْمَعُونَ أَيْ لَمْ يَدْخُلُوا  
الْأَعْرَافِ الْجَنَّةَ مَعَ طَمَعِهِمْ أَيْ أَنَّ كَانِ الْبَيِّنَاتُ مِنْ أَصْحَابِ الْجَنَّةِ أَوْ لَمْ يَدْخُلُوا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ لِأَنَّ مَسْطُوعِينَ كَانُوا  
الْمُرَادُ بِهِ أَفْضَلُهُمْ فَكُلُّ الْأَوَّلِ حَالٍ مِنَ الْفَاعِلِ أَعْنَى الْوَادِعِ عَلَى الثَّانِي مِنَ الْمَفْعُولِ أَعْنَى الْأَصْحَابِ عَلَى مَا فِي الْبَيِّنَاتِ  
وَإِذَا أَصْرَفْتُمْ أَبْصَارَهُمْ أَيْ أَبْصَارَ أَصْحَابِ الْأَعْرَافِ إِلَى أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا الْغَوْذُ بِالْمَدَرِ بِنَا لَا تَجْعَلْنَا مِمَّنْ يَنْقُلُونَ الْأَنْجَارَ  
وَفِيهِ شَارَهُ إِلَى أَنْ صَارَ يَصْرَفُ أَبْصَارَهُمْ بِالْغَيْبِ لِيَنْظُرُوا وَخِصَّةً وَوَلِيَهُمْ نَحْوُ أَوَّلِ الْأَمَامِ الزَّيَادِ الْمَشْرُوكِينَ  
يَعْرِفُونَ أَبْصَارَهُمْ بِأَنْ يَدْخُلُوا عَلَى الْمَدَرِ وَكَانَ عَلَى اسْتِجَابَةٍ وَعَارِ الْمَوْحِدِينَ لِحُجْمِ الْقِيَامَةِ فَكَيْفَ لَا يَسْتَجِيبُ اللَّهُ نَادِيَهُمْ

اصحاب الاعراف رجال يعرفونهم بسيماهم اعني الكفرة الذين يستحقون في الدنيا فخر المؤمنين ويظنون انهم  
 يدخلون الجنة لا موال دون الفخر المؤمنين فقالوا منهم ما معنى علمكم ايها الكفرة بمعكم اي اجتماعكم وكثرتكم او  
 بمعكم الال وبانتم تشكرون عن الحق او الخلق امولا الفخر المؤمنون الذين اقسمتم في الدنيا في شأنهم انهم لا ينالهم  
 احد بعد موتهم ثم التفتوا الى الفخر المؤمنين فقالوا لهم او خلوا الجنة ملاخوف عليكم ولا انتم تخشونون وبذا على ان يكون  
 اهل الاعراف اراوهم وقيل لا يمر اصحاب الاعراف اهل النار الا قسموا ان اصحاب الاعراف لا يدخلون الجنة فقال الله  
 او بعض الملائكة لهم امولا الذين اقسمتم لا ينالهم احد بعد موتهم او خلوا اهل الاعراف الجنة لاخوف عليكم ولا انتم  
 تخشونون هذا ذكر في البيضاوي خاصة وفي الحسن ان فخر المؤمنين بلل ومصيب عمار وغيرهم وان الكفار  
 المتكبرين ابو جهل وعاصم ووليد وغيرهم هذا ما فيه من حكمة اللوالة قوله تعالى وَلَوْ طَافَ اَنْتُمْ بِالنُّجُومِ  
 اَنْتُمْ تَنْتَهِونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ اِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً  
 مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ اَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ كل هذه الآية اخبار عن قصته قوم لوط كما نرى في  
 اللوالة ويمنهم لوط منها ووجه اعرا بان قوله تعالى لوطا مفعول لقوله ارسلنا واظرف لقوله ارسلنا او لوطا  
 مفعول اذكروا واذا بدل من لوطا وانا تون الفاحشة مفعول قال وما سبقكم جملة مستأنفة والباء في بها  
 للتعدي ومن الاولى زائدة لتأكيد النفي والثانية للنسبة فكم تاتون الرجال بيان لقوله تعالى  
 انا تون الفاحشة وشهوة مفعول له او حال قبل انتم اضرب عن الانكار الى الاخبار بحالهم السيد وفيه وجهان  
 آخران ايضا ضرب في البيضاوي ومثناه واذا ذكر لوطا او قال لقومه انا تون الفاحشة افعولون السيد للشهوة  
 في القبح ما سبقكم بها اي عملها قبلكم من احد من العالمين انكم تاتون الرجال شهوة اي حال كونهم مشتتين  
 او لاجل الاشتباه لا حاصل لكم عليه الا مجرد الشهوة لا من النساء بل انتم قوم مسرفون عاؤكم الاسراف وحجواؤهم  
 في كل شئ فمن ثم اسرفتم في باب قضاء الشهوة حتى تجاوزتم المعتاد في غير المعناه هذا هو معنونه للآية ولطفاؤهم  
 في سورة النمل والعنكبوت وغير ذلك ايضا وهو ان كان واردا في قصته لوط ولكن قد علمنا من ضابطه الاصول  
 ان شراهم من قبلنا لما اذا قصر الله ورسوله من غير انكار وهذا قد نص الله به مرارا من غير انكار فيلزمنا  
 فيعمل على حرمة اللوالة ولا حد فيها عندنا على احد ولكن يجب التحريم قبل الاعراف وقيل بالاعراف وقيل  
 بالاقاء من الاعراف واتباع الاحجار من قوته وبهذا اختلف الصحابة فيه وقال ابو يوسف ومحمد والساجدي  
 يجب فيها حد الزنا لانها مثله في الحرمة والشهوة ونعم المارون نحن نقول انه قياس في اللغة وهو مردود وتفضيل

مع  
 وجا انه يجوز ان  
 يكون افعول  
 الاشارة الى انهم  
 على جميع ما سبقهم  
 عن حدوتهم  
 لا عند كل من انتم  
 قد مر مسرفون  
 منه

يحب الاصول وبهذا الحال في اللؤلؤة من الاجنبية واما اللؤلؤة من مسكوة وملكوتية فحكمها الحرمة عندنا و  
 الروافض الحبل على ما سبق في البقرة في اسئلة ان الامن من عذاب الله كفر فله تعالى اقاموا ملكوتهم  
 فله يامن مكر الله الى القوم الخاسرون \* يعني اخامن اهل القرى من قرية شبيب وولود وساند  
 النيين من طرهم وهران بانهم عذابنا واهلاكنا في غفلة منه وقت النجاة والبيان فلا يامن الا القوم الخاسرون  
 فله يعلم من هذه الآية ان الامن من مكر الله اى من سحر الله العبد واخذ من حيث لا يحتسب ان اى كفران  
 فلا يامن منه الا القوم الخاسرون ثم كان الامن من مكر الله كذا في الاياس من جهة الله كذا قال في سورة  
 يوسف حكاه عن قول يعقوب عليه السلام ولا تأسوا من روح الله الا يأس من روح الله الا القوم الخاسرون كذا ذكر  
 الفتازلى في سورة العنكبوت والظاهر انه اما تمسك بهاتين الايتين باعتبار ان النفس لا يحصى مبروراته والافعال  
 وورثا في قصة شبيب عليه السلام في سورة النيين مع قومهم وقصر يوسف عليه السلام واخوته مع ابائهم فاذنهم ما يتوهم ان  
 الايتين في باب الامن والاياس في حق الدنيا فكيف يصح تمسك بهاتين الايتين وذلك لان النص يقتضي عامين ان  
 يكون في الدنيا وفي الآخرة ومن ينافي ان الايمان داير بين الخوف والرجاء لا انه مجرد خوف حتى يكون الاياس رخصة  
 لا كفر بالنص والا انه مجرد رجاء حتى يكون امنا من عذابه لانه ايضا كفر بالنص فينبغي ان يكون في رجاء وان يكون لكل  
 الجنة وفي خوف او علة يدخل النار حتى يكون مؤمنا كذا قالوا في سلة تحريم الخائض ووعدهم الاصل والاعمال عن قوله تعالى  
 ان الذين يتبعون الرسول النبي الذي يجدونه مكشوباً عندهم في التوراة  
 ونجبل بامرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث  
 ويضع عنهم اصرهم والاغلال التي كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه وكفروا واتبعوا  
 النور الذي انزل معه اولئك هم المفلحون كذا قوله تعالى الذين يتبعون على ما ذكره القاضي البغدادي  
 بهذا خبره يامرهم او يبرئهم او يغيره هم الذين اوبدل من الذين يتبعون في الآية السابقة في قصة داود وسليمان  
 وشعرهما بطول وصلى الاله الذين يتبعون الرسول النبي الامي الذي يكتب ولا يقرأ او يولد ويحده كذا في سورة النور في  
 التوراة والا نجعل يامرهم اى الذين امن من اجل الله عليه السلام بامرهم اياهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر والافعال والاصناف  
 عن المنكر عن عبادة الاصنام وطاعة الدمام ويحل لهم الطيبات اى ما حرم عليهم من الشوم ويبرئنا او يطلب في التوراة معاذكم  
 عليه من الذبائح وما خلا كسبه من السموت ويحرم عليهم الخائض ما يستحب كالدوم والحمض يبرئنا او يغيره بامرهم او يغيره في التوراة  
 والارشاد ونحوهما من الحساب الخيرة وكذا قال في التوراة اول على عود ما سوى السمك من حيوان البحر ان كل ما فيه فيكون ردا على



الشافعي في حلقه بهميم حيوان البحر كذا في الهداية وتلقيم عنهم مصرهم والاعلال اي القتل والتكاليف الشافعي كانت  
 عليهم مثل القتل والاضرار انما جسيما عسار فان عن التكليف الشافعي كالمصري القاتل البصيا ويؤاكثره من على الفرق بينها  
 قتال صاحب الكفارة والامر مثل القتل بغير نية الا في النفس صحت توبتهم والاعلال مثل الامان في شرائهم  
 من الاشياء الشافعي نحو حب القضاء بالعصا صحت كان او خطأ من غير شرع الدية وقطع الاعضاء الحاطية وقرن موضع  
 النجاسة من الجلد والنوب واحراق الخنايم وتحريم العروق في اللحم وتحريم السبت وعن عطاء كان نبوا اسرائيل واهلهم  
 للصلوة لبسوا المسوم وعلوا ايديهم الى اعناقهم ورباغب الرجل فؤاده وجعل فيها طرف السلسلة وادفعها الى السارية كسحر  
 نف على العبادة في العظة وذكر صاحب المدارك قطع الاعضاء الحاطية من الامر واد في الاعلال ظهور الذنوب على الالباب  
 وجعل صاحب الحسين قطع العضو والنوب من الامر وقيل النفس والعصا واحراق الغنمية من الاعلال وذكر الامام الزايد  
 فرضية الصلوة في الليل والزكوة بيلام المال وتحريم السبت من الامر وقطع الاعضاء الحاطية من الاعلال وقال  
 ايضا ان قال الشافعي رحمه الله في موت ما ليس له دم سائل لعينه الطعام وقيل النجاسة بمنهم جواز الصلوة  
 يودي الى اثبات الاعلال والاصار وابطال منة الله تعالى بذلك وجميع كل ذلك الى جعل الامر اشده من الاعلال  
 نارة وعكسه اخرى واد بعضهم جوب خسين صلوة في يوم وليدة واقتصار جواز الصلوة في المسجد وحرمة الجماع في اليوم  
 الصوم بعد القيام وحرمة الطعام بعد النوم واحراق المستقبل من الصدقات ايضا ومجازاة الخسنة بحسنة لا بعشر  
 حسنات من الاعلال بهذا ذكر بعض اهل الأصول قالوا ان وضع هذه الاصار والاعلال عنا يسمى بخصه مجازا اذا  
 الاصل ساقط لم يبق مشروعا اصلا فلم يكن في الحقيقة الا نسخا فهو من اتم نوعي المجاز من اولم الرخصة في العظم والعصا  
 هنا هو بيان تحريم الخبائث ووضع الامر والاعلال واما الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وحل الطيبات فمدر فماسبين  
 ثم معناه قوله تعالى قل الذين آمنوا به فالذين آمنوا به عليه السلام وعزوه اي عظموه او منعه عن العذر ونصروه واشتروا النور  
 الذي انزل مع اي القرآن اولئك هم المفلحون الفائزون لكل خير والناجون من كل شر ومع قوله تعالى مع نبوته والافضل  
 انما نزل به جبريل لاسم محمد وادخلوه بقرآنه فأتوا به في القرآن من علم النبي فيكون اشارة الى اتم الكتاب السنة كذا قالوا في  
 ان المبشرين في قوله تعالى واذا اخذ ربك من نبي اذ هم من ظلمواهم ذرية بينهم واشهدهم على  
 انفسهم في السنن بذكره قالوا اي في شهادته ان تقولوا يوم القيمة اننا كنا عن هذا اعادنا  
 او تقولوا ايما اشرك اباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم اقول انما فعل المبطون  
 بذكره في الآية التي استدلت بها اهل الحق على حقية البيان في قوله تعالى واذا اخذ ربك من نبي اذ هم من ظلمواهم

وهو معمول لا ذكر المخذرو من طهرهم بل من بني آدم وذريتهم مغفول اخذوا شهيدهم عطف على كل شيء  
 اخذ بك ذرية بني آدم من طهرهم وشهيدهم على أنفسهم واختلفت الروايات فيه فاذهب اليه جمهور  
 علماء اخذهم ذرية آدم من طهرهم ذرية الكل من طهرهم على حسب ما يثبوت من الروايات المتقدمة  
 على أنفسهم بان اخذ عليهم الميثاق بقوله تعالى الست برقيم فقالوا جميعا بلى انت ربنا شهيدنا على أنفسنا  
 وقال ابن عباس اخذهم الله من طهر آدم وذرية واراد بالجميع كبرية الذر واسطاهم من العسل وقال هؤلاء  
 اخذ عليهم الميثاق ان يعبدوا قبل كان ذلك قبل الدخول في الجنة من مكة والطائف وقبل بعد النزول من الجنة  
 قبل في الجنة هكذا ذكر في الدراك وقال في المحبسة ان معنى قوله تعالى شهيدهم على أنفسهم شهيدهم باقرارهم وشهيد بعضهم  
 علم بعضهم وانهم اختلفوا في وقت ومكان فقبل في النعمان وهي واد يعرفه وقيل في ربه وهي قرية في بلاد الهند وكان  
 ذلك قبل خروج آدم من الجنة وقبل قبل الدخول في الجنة في فضاء من باب الجنة مسيرة ثلثين الف سنة وقيل  
 شهيدنا من طهرهم متعلق بلى وقيل من مغفول امدهم كما او اللامكة هذا ما فيه وقد نطقت الاحاديث بجميع ما ذكرنا على  
 التفصيل اللاحق الا ان ما قال البعض ان الكلام تمثيل للحقيقة ومعنى ذلك انه نصب لهم الاولاد على ربوبية  
 ووحداية وشهدت بها عقولهم التي ركبها فيهم وجعلها ممية بين الهدى والضلالة فكان شهيدهم على أنفسهم  
 قد هم وقال لهم الست برقيم فكان قولوا بلى انت ربنا شهيدنا على أنفسنا واقرنا بوجدانك بدليل قوله تعالى من  
 بني آدم من طهرهم حيث لم يقل من طهر آدم والمراد من بني آدم اسلاف اليهود الذين اشركو بالعدو بذرياتهم  
 انما فهم بغيره قوله تعالى انا اشرك اباؤنا من قبل وبغيره المعطوفات قبلها او بعدا كما ذهب الى كل ذلك  
 الكشاف فما هو خلاف ما عليه الجمهور وقوله تعالى ان تقولوا يوم القيامة الآية بيان لوجه اخذ الميثاق وتعليل له  
 وهو لفظ الكرامة محذوف لانه اذا اخذنا الميثاق من جميعهم كرامة ان تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين لانه  
 عليه لم يخبر به او كرامة ان تقولوا انا اشرك اباؤنا من قبل واذ ذرية من بعدهم فاقصدنا بهم انما كنا باضلال المبتلون  
 المخذمون علينا من غير منم ما بينه لولم اخذ الميثاق واسد بهم بدوننا لعلوا جميعا انا لم نقر به ولم ننبه عليه فاوجه العذاب  
 علينا او قال الا عزون خاصة انما تبهم ما قبلنا من انما لمكن قائلين الميثاق فخذنا اخذ الميثاق من الجميع واجاب الجميع  
 بلى فنس في الدنيا فخذ قريته فاستحق الثواب لا يغفر العبد ومن كفر في الدنيا فخذ بلى او اراد فاستحق العقاب  
 لما كفره للميعاد وهكذا ذكر ابو حنيفة في الفتاوى الاكبر وذكر في بعض الرسائل انه لا قال الله تعالى الست برقيم فامسح  
 اربعة صفوف فالصف الاول بغير اللسان والقلب جميعا وهم ولدوا وسعيدا واما نوسعيدا اعلى ابن ابي طالب



لان بزوام حكم سجن من ذوابوا وقواوا رسل العيا بالبابه مروان بن السند وكان ساسي الدين عيار وماله في ايدى قيس  
 النعم قالوا له ما نزل من امر سحر فاش الى حانه ان الذبح قال بولابة قال ان قريبي حتى طمت الى قد خنت الصدو رسول فخرت  
 فخرت على سارية من مؤارج المسير وقال داندلا اذوق طعنا ولا تشر باحتي موت او يتوب الصدو رسول طعنت سيرة الباه حتى خسرنا بل  
 ثم تاب الصدو فقبل قد سب عليك فخل نفسك فقال داندلا طعنا حتى يكون رسول الصدو الذي يكاني مجاوره سيرة فقال ان من نام فوقي  
 ان ايجر يا قريبي التي صبت فيها الذنب وان انظم من مالي فقال بولابة انك ان تصدق برؤوس الخيرة نزلت قتل عثمان بن عفان  
 هذا الخط وخره الامام الزبير مع اخصاره صاحب الحسني مع توجبه آخره هو ان الصبي فان يغشون السر الى الكفا فينبون  
 وعلوا بعد سيرة في الآية نبي من خيانة الصدو رسول خيانة الامانة وقد مضى بيان الامانة في سورة النساء مع بعض احكامه في  
 القرآن كثيرة وذكر القاضي البصير احمد اني بآية بالتقصي الذي قلت حقا في معنى لا تخونوا الصدو الرسول بتعطيل النظر في  
 اوبان نعم واخلاق ما تظرون او بالطلوع في المقام به الخط فم ثبت من الآية حصة العول في المقام ايضا ما ذكره المتأخر  
 قالوا بل اندر وغلول وشبهه هو التعمود بينا والا وان بغا خيانة الصدو الرسول ما يجمع المراب او انبياءه وان خياله الامام  
 عام في كل جنب من الخبائات جميع الامانات كالعارية والودعية والمضاربة والشركة والابارة والوكالة وغير ما يكمل بطلانها  
 في سورة ان الميزان الاسلام يجب عليه قضاء العبادات قولنا قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد  
 وان يعود وفقد مضت سنت الاولين وقابلوه حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله  
 فان انتهوا فان الله صابعلوث يصيروا ان تولوا فاعلموا ان الله مولى المؤمنين وهم نصيبه  
 قال الامام الزاهد في نزول ان كثرته بن جليل كان على السفينة غلبت له الى ان يترى الفرق فذر ان ان نبي من محمد عليه السلام  
 ولما جاهد سواد عليه جمعة من العامة ايضا نعم عليه السلام الاسلام عليها فاسلامكم كي عمر بن العاص من الذنوب التي صدرت عنهما  
 فانزل الله هذه الآية يعني يغفر لهم ما سلف من المعاصي بالاسلام فلا بأس به احاص كلامه قال صاحب المراك في بيان الآية  
 قل للذين كفروا ان ينتهوا عن محادث الرسول صلعم وعن قتاله بالادخل في الاسلام بغفر ما قد سلف من العداوة وان يعودوا  
 الى القتال ولم ينتهوا عنه فقد مضت سنة الاولين بالهلاك في الدنيا والعذاب في العتبي او مناه ان الكفار اذا انتهوا عن الكفر  
 اسلموا لغيرهم ما سلف من الكفر والمعاصي وبه حجة ابو حنيفة في ان الزنداد اسلم لم يلزمه قضاء العبادات المتركة في كلامه  
 ذلك من كلام صاحب الكشاف واورده بالاجازة وهو صاحب الكشاف بان الحرف اذا اسلم لم يبق عليه شيء من خطه وانما الذي  
 يلزمه قضاء حقوق الصدقات وتبقي على حقوق الادمين وبه اصح ابو حنيفة معنى ان المتركة اذا اسلم لم يلزمه قضاء  
 في حال الردة وقبلها وفسر ان يعودوا بالارتداد وعل وجه الاستحباب انه لا حكم على الكفار جميعا بالمضرة عن العصيان بعد الاسلام

لا بد لك من هذه الكفارة وان اختصر باسمه فان بدخل في الاسلام بغفر له ما مضى من ارتكابه وسائر ذنوبه من قضاء  
 الصلوة والصوم وحجهم الشروع وهذا امر عقول لا من اراد له بوجوب الصلوة والصوم فلم يلزم القضاء وكذا سقط ما قبلها وانما  
 فسر ان يعود وبالارتداد لا في فرائضها بل في الكفر فلا بد ان يكون للعود بالعود الى الكفر هو الارتداد الا ان له خلا  
 في الاجتهاد وانما قبل قوله بوجوبه لان الشافعي اوجب العبادات على الكفار بتقدير الاسلام فتقضى ما ولى ان يوجب لك على المرتد  
 ولكن لا يظهر ثمرته ما لم يرتد اخرجتم القضاء بعد الاسلام ولم يترخص القاضي للوجه الثاني رتبة هذه هي التي هي ما قبلها لاجله  
 وبهذا المعنى قوله تعالى في سورة البقرة فان استهوا فان الله غفور رحيم وكذا قوله تعالى وقالمهم حتى لا تكون فتنة وهم بآياتي  
 سورة البقرة منفصلا ومعنى قوله تعالى فان استهوا الآية فان استهوا عن الكفر فان الله يعلمون بصير فيهم عليم وبهذا اقرى  
 بالخيبة وانما اذا قرى بالخطاب كان المعنى فان استهوا عن الجهاد والدعوة الى الاسلام بصير فيهم عليم ومعنى قوله تعالى  
 وان تولوا الآية ظاهرة في مسألة قسمه الغنائم قوله تعالى اعلموا انكم غنتم من شيعة فان الله حمسه ولو سئل  
 ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل لانكم صمتم بالله وما انزلنا على عبدنا  
 يوم الفرقان ويوم انزلنا الكتاب والله على كل شيء شهيد قد فسر في العلم ان الآيات التي ذكر فيها بيان قسم الغنائم  
 اثنتان هذه والآية التي في سورة المائدة وان اعتبر قوله تعالى يسألونك عن الانفال كانت هذه ثلث آيات ولكن ذكر في الاول  
 لفظ الانفال وفي الثاني لفظ الغنمة وفي الثالثة لفظ الفى وقد ذكر الامام الزيدان في هذه الآية ما سألوا عنه لقوله تعالى يسألونك عن الانفال  
 فقال ما سأل عن الغنائم والقاضي ان نزولها البدو قبل الجاهلية في سنة ايام النصف من شوال في غزوة بني قينقاع على رأس شهر ربيع  
 من الهجرة وبيانها ان القيمة هي الاخذ من الكفار وقد وجب بعد فيها الخمس للذكورين والباقي اربعة اقسام للثلاثين ووجب اعطاء الخمس  
 لهم في كل ما يغتنم لعدم قوله تعالى من شئ واخذ من الآية ان ما اخذتم من الكفار فممن اي شئ كان متى الخيطة والخيطة فان كسبه  
 وكلمته ما موصولة بهم الذي ولا دخل في خبر الغنائم وغنتم صله والعابد محمد وان شئتموهما وقوله تعالى فان كسبه ان المفتوحة  
 اسمها وخبرها خبر مبتدأ محذوف اي فالحكم ان لا يخرج ما في المذكر او مبتدأ محذوف الخبر اي فحق ان كسبه قبل ان كسبه فلا يجرها  
 المحذوف وقد اتفق اهل الذاهب على ان اخذ من الكفار قيمته خمسة اقسام اربعة منها للثلاثين ولكنهم اختلفوا في الخمس الباقي فقال بعضهم  
 الخمس ستة اقسام هم موصوفهم للرسول هكذا التماس على الظاهر الآية ويعرفهم بعد كسبه على يد ابي العباس وقيل ليست الا اربعة مضمرة الى  
 هم الرسول والموصوفون ان ذكر الموصوفين بل على تقدير خلافه من الموصوفين كما قال فان غنم يعرف الى هؤلاء الاخصيصية فيهم على خمسة اقسام  
 كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنهم اختلفوا فيها بينهم بعد وفاة فقه الشافعي يعرفهم بالرسول مصالهم السليمة كما في الخبر وقيل ان الاقسام اربعة  
 وعشر اربعة اقسام ستة اقسام واولها هو موصوفها الثلاثة الباقيين عن ذلك الا فقه يوصفهم الا هو الامام يعرف الى اربعة اقسام وهم ذواتهم يعرفون

فان من الهجرة والمعنى ان كثره امنهم بالهدى ما انزلنا على محمد عليه السلام يوم غزوة بدر وهو الايمان واللا ايمان والقوم يومئذ قاتلوا  
 انه جعل الخسيس هو الاصل فيهم واقتضوا بالانحاس الآية في مسئلة نقض العهد من الذي قوله تعالى الذين عاهدت  
 منهم ثم ينقضون عهدهم في كل مرة وهم لا ينفقون فاما متفقهم في الحرب فليس بينهم من ينقض  
 عهدهم كقولهم واما تخافن من قوم خيانة فانه لا ينفقون عليهم على سواء فان الله يحب الخائنين  
 هذه الآيات الثلاث في بيان نقض العهد وبغده ونقل القاضي في تفسيرها ان اليهودي قرأ في عاهدت ما يهدى النبي صلى الله عليه وسلم ان لا ياتوا عليه  
 ولا يفرده اعداءه فاعادوا الميثاقين بالسلام وقالوا انسيان ما عاهدتم فنفقوا وما لهم عليه يومئذ من الحق وركب كعب بن الاشرف  
 الى مكة فخالقهم ايضا فخررت قوله تعالى الذين عاهدت بتدبيره فاما متفقين او بدل البعض من قوله تعالى الذين كفروا المذكور  
 سابقا على ما اختاره المفسرون وانا نجي من نقض العهدة مع الاخذ بقوله تعالى فاما متفقهم مركبة من ان اشركت  
 وما الزيادة اصله ان ما قوله تعالى فخررت وجرأه ومن في قوله تعالى من ظفهم موصولة وهو مفعول مفعوله وقرئ فخررت  
 بالذال المعجمة وكانه مطلوب شذر وقرئ من ظفهم بحرف الجر والمال واحد وكذا قوله تعالى فاما تخافن عطفت على ما لا لا  
 وجرأه قوله تعالى فانه لا ينفقون الآية الذين عاهدت منهم ثم ينقضون العهد في كل مرة فاما متفقهم اي ان تظفون بهم في الحرب  
 فخررتهم من ظفهم اي فخررت واستغرق بسبب ظفهم الكفرة الذين عاهدتم اي اكثر ظفهم بحيث يغلب الهابة على كفايتهم  
 بعدهم واما تخافن اي ان تخافن من قوم معايدن خيانتهم وهونك العهد بعلامات تشييرية ذلك اي ان تعلموا ان القوم  
 المعاهد ينقضون العهد فاجتنب اليهم اي فاطر عليهم العهد على سواء اي عدل وطريق قصده العداوة يعني لاننا جرمهم  
 فانه يكون منكم خيانة بل عليكم ان تقول انا لا نعاهدكم ونغلب عليكم ونقتلكم او على سواء في الحق او العلم بنقض العهد  
 وهو علم الاول حال من اننا بدو على غيره منه او من النبوة اليهم ومنها كذا قالوا فاما خاسل ان هذه الآية يفهم منها عدة مسائل  
 منها ان الذي انقض عهدهم فخررتهم في الحرب حيث امرنا اننا فخررتهم وبمسألة بعض مشايخنا سلمه الله تعالى في بعض رسائله  
 ان من يسكنون في القرى ويعطون الخراب كلاً او اجزاء في وقت اقامة السلطان وتسلط الحكماء ويعطون من اهل الحرب  
 في اولى افرقة الحكم ويحربون بيوت المسلمين وادعائهم وقرابهم ومواسيهم واليهام من اهل الرب ويخرجون بهار الحرب بالانحاس  
 في زماننا والاكثر في بلادنا والمعرف في اطرافنا فخررتهم قلعاً ويضربون بالاشربة ولا ريب يجب قتالهم بالنصر والى  
 كل مرة وسيجي الآيات الاخر الواردة في هذا الباب في سورة البقرة فافشاها الله تعالى ومنها ان العذبة لان في قوله  
 فانه لا ينفقون على حسب ما ذكر في التفسير فاطر عليهم العهد وقل لهم انا لا نعاهدكم بل نغلب عليكم ونقتلكم فاطلقتهم  
 ايضا العبد بنقض المصالح مع اخبارهم بذلك فخررتهم لاننا بنقض العهد مع خوف الخيانة فالعذر هو الغلبة عليهم

هم الاخبار بخلافه ان من منته ومن ان لم يجد خوف الحياة واجب على ما هو الظاهر وهذا اذ لم يوجد من خباية ويكون  
 مجرد خوف اما اذا وجد من خباية فان كان من البعض من غير منته لا يكون انقضا للعبادة وان كان من منته يكون انقضا في جميع  
 دون غيرهم ان كان ذلك باذن الملك او كان ذلك باتفاق الكل كان ذلك انقضا للعبادة خباية فان وجد منهم ذلك  
 برافدا خباية الى العبد اي قولوا قبل نيل لوبد وبالخباية واما اذا عدم خوف الحياة وجودا وداره كان صالحا الامام  
 ذلك فالحال انقضى الصلوة نعم نيل اليهم وقائم لان المصلحة تبدل كالتعب في الهداية والعدل ثم ذكر الله تعالى بانه  
 اسعدوا اليها وبالخير والارحى والصلوة في الرب فقال وَلَيْسَ يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا اَلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ  
 وَاعِدُوا اَللّٰهُمَّ مَا سَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّتٍ وَمِنْ رِياطِ الْخَيْلِ فَرَّهَتْ بِهِ عَلٰى وَاللّٰهُ وَعَدُوْكُمْ وَاخِرُ قَوْلِيْ  
 دُوْنَهُمْ لَا اَعْلَمُوْا نِعْمَةُ اللّٰهِ عَلَيْهِمْ وَمَا تَفَقَّوْا مِنْ شَيْءٍ فِيْ سَبِيلِ اللّٰهِ يَوْفَ الْيَمْرِ وَانْتُمْ لَا تَعْلَمُوْنَ  
 وَانْ جَحَّوْا لِلْإِسْلَامِ فَجَنَحْ لَهَا وَكَمَلْ عَلَى اللّٰهِ اِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ هذه الآيات النيرة جامة لسائل محدودة  
 وقد نبي الله تعالى فيها اولها من حسان غلبة الكافر فقال ولا يحسن الدين كفووا سبقوا انهم لا يجوزون وقد قرئ تحسن بالاء والياء  
 فان كان بالاء فالصغير فاعلموا الذين كفروا مسغورا الاول سبغوا مسغورا الثاني لا تحسبن يا محمد الذين كفروا مايقين عليكم وكان بالياء  
 فالذين كفروا فاعلموا سبقوا الله به ان سبغوا هي مختلفة من المقلية ليعلم سبغوا سبغوا مسغورا مسغورا مسغورا مسغورا  
 وقد قرئ انهم لا يجوزون بالكسر والفتح وعلم كل منها هو علمه لكن الكسوة على تقدير الاستيناف والمفعول به بالتعريف والتمتع انهم لا يجوزون  
 ولا يجدون طالهم عاجزا عن ادراكهم وعن الزهر انما نزلت فمضت من فعل المذكر كذا في الدراك وقد ذكر صاحب التلخيص والقاسم  
 في تحويره وجوابه بالجملة ليس الغرض منه بيان افعال المقصود من قوله تعالى واعدوا لهم الآيات ومناه اعدوا بالياء الممنون ان انقضى  
 او لم يسم الكفار ما استطعوا شيئا استطعوه ما كان ذلك الشيء من قوة ومن بالاء الخيل والقوة كل يتوحي بنبي الرب لكن نقل جري  
 انما الرمي وقيل الحصون والربلا اسم للخيل التي تربط في سبيل الله ورجسهم ربطا عطفا على القوة من عطفت الحام على الحام و  
 الحاصل انه امر باستعداد السلام الخيل لله الله تعالى باليمن وجوه اكد في الآية ولعل على ذلك قد مرر الحام الربا ان الله تعالى امر  
 بقدر الطاقة الا في شئلين اسمي التوحي في قوله تعالى فانتم الله ما استطعتم واستعدوا الله الحروب في قوله تعالى واعدوا لهم الله ما استطعتم  
 الخيل والسلام فقال نبيون به اي تخوفون ما استطعتم او بالاعداد واعدوا الله عندكم اي اهل مكة ومزبورين امين ايضا من دونهم لا صلوة  
 بل الله يعلم خطوهم اليهود او المنافقون واهل المفسر او كفرة اليمن اذ جاء في الحديث ان الشيطان لا يفر بصاحب فرس لا دار فيها  
 فرس عتيق ذكره وحي ان حبيل الخيل يربط بين بكرا قالوا جميعا وكلام صاحب الهداية تشير اشارة خفية الى ان نبيهم يرجع الى الخيل  
 حيث ذكر في باب كبرية قسمة القيمة ان لراجل سبها واعدوا لغيره من سبها ويترتب ذلك وقت مجاورة الرب عند ما وقت القتال

مع  
 وجبانه على  
 الغيبة القتل  
 الى ما بين  
 انما على الذين  
 والنفع  
 مخوف في الكفر  
 ان سبغوا بغير  
 على قولهم لا يجوزون  
 على نفي التعميم  
 لا اذلة وسبغوا  
 بسبغوا بغير  
 السبغوا بغير  
 ما في الكفر



المشافعي وادان البرافين والفاق سواء لان الارباب يضاف الى الجنس الخليفة الكتاب قال الله تعالى ومن ربط النبل تربون به وادان  
 واسم الخليل يلقب على البرافين والعراب والحصن والعرف الملاقا واحدا لان العربي ان كان في الطلب الهرب اقوى فالبه ذون احسن  
 والبن سلطان على كل منها منفعة مفيدة فاستوى باذ الامام ومنه قوله تعالى وما تتفقوا ما تتفقوا من شئ من السلام والقبالة الخليل  
 والركاب والاشرف في سبيل الله تعالى يوفى اليكم اي يوفى بطلبكم جزاءه ولا تظلمون في الجزاء بل تعطون على النعام وقال الامام ان الزايد  
 نزلت في حق بعض الصحابة قالوا ما لنا نتفق في الزايد ولا نؤخذ به لثوابنا وانما نتفق في الزكوة لانه فوعدهم الله تعالى بالثواب في نطق  
 الزكوة هذا ما فيه ومنه قوله تعالى وان جنحو السلم ان مالوا الى الكفا للصلم فاجمروا اي فخل اليها ايضا وقول على الله تعالى  
 ولا تخف من البطانم الذين يجرؤون على السلم فان الله كان فيكم عامدا من مكرهم انه هو السميع العليم احو اليكم وجرؤتم على بالام  
 والى يقال جرؤوا اليه والسلم بكسر السين في قراءة الى بكره لغتها في قراءة غيره وبالكسرة هي بمعنى الصلح بعد الحرب ولهذا يروى مثل  
 ما يشبهه كذا قالوا لا يهول بل على ان الصلح معهم حارب وقت المصلح واليه صاحب الهداية حيث قال واذا راي الامام ان يصلحهم الى الحق  
 او فرقا بينهم وكان ذلك مصلحا للمسلمين فلا بأس ان يقولوا ان جنحو السلم فاجمروا بها وادان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية  
 ان يضم الحرب بينه وبينهم عشر سنين هذا النكاح وقال صاحب الكشاف وعن ابن عباس ان القوة من جنة يقولون ان الله تعالى قالوا الذين للذين  
 وعن مجاهد يقول تعالى فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم والعصم ان الامر موقوف على ما يرى فيه الامام صلاح الاسلام واهله من  
 عرب الاصل وسببهم ان لقنوا ابا داود ابو الى الهداية ابا داود قال القاضي والآية منسوخة باطل الكتاب لا تصالحها بغيرهم  
 وقبل عامه نسخها آية السيف بولس نشا بل ذلك كون الامر للجواب والجواز ان كان للجواب فالامر كما قال القاضي وان كان  
 للجواز ومقتضى المصلحة فالامر كما قال صاحب الكشاف والبدلية ولم يعرف له باقي المفسرين في مسئلة ان الكفار اذا كانوا اشد  
 على المؤمنين يجب على المؤمنين القتال معهم قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا جاهدوا المؤمنين على اقل ان يكون منكم عشرين  
 صابرون يعقبوا اما ثلثين وان يكن منكم مائة يعقبوا فانما من الذين كفروا اياهم قوم لا يفقهون  
 الا ان حصف الله صم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يعقبوا اما ثلثين  
 وان يكن منكم الف يعقبوا الفين يا اوب الله والله مع الصابرين فانان الاتيان اولها منسوخة والآخر  
 ما نسخها وما من آية في القرآن منسوخة معقبها ما نسخها ملاوة سوى هذه الآية والتي في المجادلة وبها نها وانهم وهو  
 ان الآية الاولى في ذكر فيها تحريض المؤمنين على القتال ولا يقول تعالى جاهدوا المؤمنين يعني بالذين ضمتهم على القتال والاشارة  
 في كلام صاحب الهداية حيث قال ان التخييل من جهة التخييل المذكور اليه اي قوله تعالى جاهدوا المؤمنين على القتال كذا ما روى في كتابه الكشاف  
 اولها وانما نسخها بغير السيف مشبهة وبيان يكون فرار المؤمنين منهم ممنوعا مثلاً ان يكون المؤمنون بغير الكفار بغير المؤمنين القتال



بهذا ان كان المسلم مائة والكفار المائتين على المؤمنين القتال معهم ويكون الفرار في فائز الصواب فائز فائز  
 القياس وكان هذا الحكم من وجهين الاول في بعد ذلك لا يخاف صدور المؤمنين وجوبه فبقوله نسخ امر ذلك الحكم بالاية المتقدمة  
 عيسى عليه السلام قوله تعالى الان بلغنكم الله علم ان فيكم ضعفا الاية فليد اخف عنهم القتال ووجب الحكم على المصاعف بحسب  
 درجة واحدة مثلاً ان كان المسلم مائة والكفار المائتين بحسب القتال ويحرم الفرار وان كان المسلم الف والكافر  
 الفين بحسب القتال ويحرم الفرار وكذا القياس وقيل كان فيهم فدية فامروا بذلك ثم لا كذبوا اخف عنهم وانما كره  
 مقاومة البغاة لاكثر منها مرتين قبل التخصيف وبعده للدلالة على ان الحكم مع القوة والكثرة لا يتفاوت اما الحال  
 فدرجات بين مقاومة العشرين المائتين مقاومة الاية الالف وكذا بين مائة المائتين ومقاومة الالف الالف  
 اما الحاشية الاول ضيق وفي الثاني وسيم وعلله ليدل المعنى وصف الاول بالصعبة دون الثاني والاراد بالضعف ضعف  
 البدن وقيل ضعف البعيرة وفيه لفتان الفحة وهو قارة عاصم وحجرة والعزم وهو قارة الباقين وقوله تعالى ان بالايه  
 اربعة مواضع وفراوان كثير ونافع وابن عامر بالتاء فيها والبصريون بالياء في حاله المائتين والباقي غيرهما وهو موافق  
 وقوله تعالى يجنبوا في كل منها مائة الامم واما قال بانهم قوم لا يعقبن بياناً لسبب امر غلبه العشرين او الامة من المسلمين على  
 الالف والالف من الكافرين يعني ذلك سبب انهم قوم جهلة باسهم واليوم الاخر فيكون على بحر حساب طلب ثواب  
 كالبهايم فيقتل ثباتهم ويعدمون رجاء نصره الله جلهم بخلاف المؤمنين فانهم يتقانون على الصبر ويرجون النصر من الله  
 بكواذ كالمفسرين ثم ذكر الله تعالى بعد هذا بيان الاسرى والقتل فقال ما كان ينبغي ان يكون له اسرى حتى  
 يخرج في الدرض وتؤيدون عرض الدنيا رطله والله يريد الاخرة والله عز وجل حكيم جليل  
 كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم فكلوا مما اعطاكم الله من قبله لا تأكلوا مما لم يعطكم الله  
 ان الله غفور رحيم ثم ذكر تلك آيات نزل في نزول الاولين انه لا مسمى يوم يدعون نهار من الكفار من اهل القرين  
 ثم وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم قالوا بركعتهم فويلكم والهلك اعطيتهم ملا واركبهم اسرى عليهم اسلموا قال عمر بن الخطاب عاينهم  
 فان بولوا بامة الكفر من عليا من جبل وحجرة من جبال ومنى من فلان انظر عاينهم فقال ان الله يلبس قلوب حال حتى تكون الين من العجز  
 وان الله يشد قلوب حال حتى تكون اشد من الحجارة مثلك يا ابا بكر مثل ابراهيم حيث قال من تبعني فانه مني ومن عصاني فانه غريمي  
 ومثلك يا عمر كمثل نوح حيث قال لا تدرك علي الا من من الكافرين وباركتم قال لكم ان شئتم فكنتم منكم وان شئتم فاني معكم ومن شئتم  
 بعدتم فقالوا بل لنخذلنكم انما نخذلنا فاستشهدوا باعد فلما اخذوا اخذوا نزلت الايات الاوليان وقد مر معاصر الكشاف ان كان قد  
 الاسارى عشرين وفيه وفاء العباس اربعين وفيه وعن محمد بن سيرين كان فداهم مائة اوقية والاقية اربعة اوناس وسعها ونام

[illegible][illegible]

والمن والفقراء كما ذكر في سورة محمد انما ارسلنا رسلنا بالحق ما نستخ من الله بالحق قوله تعالى ان الذين آمنوا وهاجروا ما حرم الله  
يا موالهم وانفسهم في سبيل الله والذين اؤوا واهجروا اولئك بعضهم اولياء بعض والذين آمنوا  
ولم يهاجروا ما لا يكون ولدتهم من شئ حتى يهاجروا واجد يستصر وكثير الذين فعلكم الفتن  
الله على قلوبهم ومنهم متناقض والله اعلم بما تعملون يصيرون كما قال الله ان الذين آمنوا وهاجروا ما حرم الله  
وقوله تعالى والذين اؤوا واهجروا ما لا يكون من الله والذين آمنوا وهاجروا ما حرم الله على قلوبهم  
المراد ايضا المهاجرين والانصار على ما في البيضاوي وقوله تعالى اولئك بعضهم اولياء بعض خود اي بعض المهاجرين والانصار اولياء  
بعض في الميراث وكانت الهجرة والفرقة هي الآية الى الميراث دون الميراث حتى نسبه ذلك بقوله تعالى اولوا الامر بعضهم في  
وهو ما ذكر في القرآن مرتين في آية هذه السورة وفي سورة الاحزاب واستدل به ابو حنيفة في قوله تعالى في قوله في الآية  
في سورة الاحزاب انما ارسلنا رسلنا بالحق ما نستخ من الله والذين آمنوا ولم يهاجروا ما حرم الله في الآية من من وهاجروا  
ما لكم من ولايتهم اي قسيتهم الميراث من شئ حتى يهاجروا فهو منسوخ به الآية وقد ذهب الى نسخ الآية صاحب الشافعي وقالوا انما  
البيضاوي وصاحب المدارك والى نسخ هذه الآية الامام الزاهد وهو الحق لانه لا يحمل الا نسبه بخلاف اول الآية فانه يحمل الولاية  
والمطاهر في ذكره انما في البيضاوي وصاحب المدارك ايضا والولاية بفتح الواو عند الاكثر ومعناه التولي وقرارة حمزة بكسر  
الواو مكانه يريد تولى بعضهم بعضا واما قوله تعالى وان يستصركم في الدين فليس بسوء او مناه وان يستصركم المؤمنين  
الذين لم يهاجروا انفسهم في الدين بان وقع بينهم وبين الكفار قتال فطلبوا منكم تخليكم ان تصردم على الكافرين الاعلى قوم  
بينكم وبينهم متناقض وهذا لا يتفقوا بهد هم نصركم عليهم كذا قالوا والحاصل ان التوارث بالقرابة فقط دون الهجرة "فقره فلو لم  
الغير المهاجرين من المهاجرين هذا من تباين الدارين في الحقيقة ولا سيما وقد ذكر في كتب التفسير ان التوارث من الميراث اربعة  
ارق والقول وتباين الدينين وتباين الدينين وقد ذكر الله تعالى في قوله الذين كفروا بعضهم اولياء بعض ان الكفار يرتبون  
الكفار علم منه انهم لا يرتبون المؤمنين على طريق مفهوم الخالفه وكذا قوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض على  
ان المؤمنين يرتبون المؤمنين بل من مناهم انهم لا يرتبون الكافرين ثم انه ذكر صاحب المدارك ان في قوله تعالى الذين كفروا  
ولم يهاجروا ولدا على ان تركب الكبيرة مومن او الهجرة كانت فرضا وتاركها كان عاصيا وقد اطلق عليه اسم المومنين ثم  
تمام الآيات التي ذكرت في سورة الانفال فذكر الله تعالى توفيقه ونصلي على رسوله محمد وآله والانفس في سورة البراءة والقرآن  
الذكر فيها سورة في باب القتال فمن لانه ذكر منها الا ما يتعلق به فائدة جديدة معتدة في الفقه لا ما هو مواعظ ونصائح مستغنى  
بمن الذي لم ينفذ في سورة قتل المشركين كانه حتى يتولد قوله تعالى فاذا انسلختم من ثيابكم المحيرة فاقبلوا الصلوات

[illegible]

في ذكره واني وجدته انما هو فاعل فعل مفعول به وهو سبحانه وتعالى وقوله تعالى وانه لا اله الا الله  
 يستأنسك لعمري المستركن الذين استأنسوا لعمري بعد انقضاء الشبهة ليس بمانع عن الير من التوحيد والمقران فليس مني لعمري كلامهم  
 ويدبره ويطلع على حقيقة كلامه في المنزلة من اهل البيت بعد انقضاء الهدى واره التي يامن فيها ان لم يسلّم ثم قال ثم ان شئت فقل  
 بانهم قوم لا يعلمون الايمان وما حقيقته فلهذا بد من ايمانهم ليقدر برؤيته كبره اذ كانا لا نصل الى الله وان سيق لا يهال  
 الا بل الايمان من غير ذلك على الجمي من الحرب اذ لا سلام كما هو شأن المستسلمين الا انه عرف من خبير قوله تعالى فليخبر  
 وقوله تعالى ثم المنزلة ما من على الوجه الذي قلنا ان من جاز من دار الحرب ايما مستأمنها التجارة او غير ما ينبغي ان يكون من  
 ولا يوذى ما دامت الهدى باقية ثم بعد انقضاء الهدى ليس له الاقامته في دار الحرب قال فاجره ثم قل قلنا لمعنا ما من لعمري بعد انقضاء  
 الهدى اخرج الى داره ولا نقولك منها فاعلم ان عدم الايمان والاعراج بعد انقضاء الهدى وقد اثار ارباب صاحب المراك حيث  
 قال وفيه دليل على ان المستأمن لا يوذى وليس له الاقامته في دارنا ويكن من العود هذا الكلام وقد ذكر صاحب الكشاف  
 ان هذا الحكم ثابت في كل وقت وبكبره عن الحسن وسعيد بن جبر وعن السدي والضحك هو منسوخ بقوله تعالى فاقولوا  
 المستركن في امانه وهذا هو حكم المستأمن ثبت من الآية وكذا ذكر في كتب الفقه من غير تعرض لهذه الآية لانها مخدومة  
 قاله اذ قيل المستأمن ان تمت به الشهادة انفس عليك الجزية فان حج قبل ذلك فيها والافرومى لا يترك ان لا يؤم  
 عليه الجزية لانه لا يلزم فيه بخلاف اليهود قد ذكرنا ان المستأمن انما حرى جاريين ايمان واما مسلم فذهب الى الرب  
 بامان واحكامها كثيرة فمن راد الاطلاق عليها فيلزم الى كتمانهم ثم ذكره في كتابه عدة آيات يمكنه نقض العهد فقال فان  
 تابوا واقاموا الصلوة واتوا الزكاة فاحق النكاح في الدين وقصدا الى ايمانهم ففهم كقولهم  
 وان كنتم ايمانهم من بعد عهدهم قطعوا في دينكم فاقولوا ايمة الكفر لانهم لم ايمان لهم كقولهم  
 اعلم انه قد مضى آية في سورة الانفال في باب نقض العهد واما وردت هذه الآية عدة نوايا فقف عليها فتقول انما هذه  
 الآية راجعة الى الكفار الجاهدين نعم ان يكونوا مسلمين او ذميين او غيرهم فان كانوا كفارا وان كانوا مسلمين فان كانوا  
 وان كانوا مسلمين واتوا الزكاة لعل غيره من الآيات لا يوافق في ذلك فان المعطوف والمعطوف عليه لبيان حال الكفار وكان قوله  
 تعالى ونقض الآيات معترضا بينها تحريضا على التامل ليجز ان تابوا عن الشرك بالايمان واقاموا الصلوة واتوا الزكاة  
 فهم اخوانكم في الدين ومؤمنون بلا شبهة وان كانوا ايمانهم من بعد عهدهم قطعوا في دينكم فاقولوا ايمة الكفر ففهم كقولهم  
 واحد وهو عدم الايمان مع اتمام العهد فلا شك انه ذمى بان على ذمته ومستأمن بان على عهده كما مر في اول  
 السورة وان كان عطف على غيره من الآيات فالظاهر انه صبيح ابداء الكلام في باب نقض الكفار العهد لعمري

ان كنت الكفار العهد من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا ائمة مكفر اي فقاتلوهم وانما وضع المظهر موضع المظهر للاشارة على  
انهم صاروا بذلك ذوي الرياسة والتقدم في الكفر احتاجا بالنقل وقيل المراد باللائمة رؤساء المشركين فالتخصيص للذين قبلهم  
ايهم وهم ائمة اهل البيت اقال القاضي الجليل البيضاوي وبالجمل النظر يقتضي ان طعنهم في الدين يجب الثبات وقال صاحب  
المدارك قال طعن الذي طعننا ظاهرا لمجاز فقله لان العهد مفسود ومعه على ان لا يلحق ويلحق فان طعن فخذت كذا بعد موافق  
من الائمة وبكذا ذكره صاحب الكشاف وتعلم ايضا من كلامه ان الآية في باب المرتد وان معنى قوله فقاتلوا المكشوف  
بعد التوبة واقامة الصلوة وابتداء الزكوة حيث قال اذ انكثبوا في حال الشرك عداوة طعننا وطرحا لمعادن الكرام الا ان  
من العرب ثم امنوا واقاموا الصلوة والوا الزكوة وصاروا اخوانا للمسلمين في الدين ثم جوا فارتدوا عن الاسلام  
ونكثوا ما بايعوا عليه من الايمان والوفاء بالعهود وضدوا يطعنون في دين الله وبكذا سر الكلام الى آخره وذكر  
في كتب الفقه في بيان نقض العهد ان نقض العهد عند ايجافه انما يكون بان غلب على موضع الحرب او على يد الحرب  
الا بان اعظم من الجزية او زنى بمسلمة او قتلها او سب النبي عليه السلام فلا يقتل الذي سب النبي عليه السلام بل يجوز  
على ما في الفتاوى وعند الشافعي والكاظم والامير بن حنبل سب النبي عليه السلام ايضا فانظر للعهد فيقتل الذي سب النبي  
عليه السلام فظاهر عبارة القرآن يقتضي هذا الحكم لا زواله فقاتلوا ولا شك ان سب طعن في الدين اكبر  
من سب النبي عليه السلام اذ فيه اشارة بشتمه وبكلمة الاسلام والحق ان يكون فتوى اهل العلم في زماننا على هذا  
او ليس في التعزير الذي قال ابو حنيفة تهديد بحسب ما كان ذلك في القتل مع ان في روايه عن شمر بن ابي الجهم ان  
ابا يوسف معهم واما سب المسلم فوجب القتل بالاجزاء وان تاب بعده واصلم فينبغي ان يقتل البتة اذا اظهر وقد ذكر في  
مجموعه المحققين على شتم الوفاة كلاما مشغلا طويلا فاعطاهم اية ثم قوله تعالى انهم لا ايمان لهم بميزة ايمان معنوه على  
انهم يمين يمين لا ايمان لكفار على الحقيقة وان ثبت لهم الايمان فظاهر في قوله تعالى وان نكثوا ايمانهم وبه يستدل ابو حنيفة  
ان يمين الكافر لا يكون يمينا خلافا للشافعي فخذوه معناه ايضا لهم بالعهد والايمان والا لا طعن اولم يكنوا هكذا  
وذكر في المدارك والكشاف وقيل بميزة ايمان كسورة يعني انهم لا اسلام لهم وحديث الصحيح بعضهم على انه لم يقبل توبة  
المرتد ولكنه ضعيف لجواز ان يكون بمن لا يؤمنون على الاخبار عن قوم معينين ليضع فقاتلوهم لانهم لا يؤمنون بهذا  
وكفى البيضاوي واقول فحينئذ يكون الآية بحيث يخرج بها ان المرتد لا يقبل منه الا الاسلام او السيف او عطل  
بالقتل بانهم لا يؤمنون وطريقة ان يحبس ثلثة ايام فان رجع الى الايمان فيها والايقتل البتة وبذا اكمل اذ امان  
المراد من قوله تعالى فقاتلوا القتل فقط والظاهر انه ليس كذلك اذ الذي نقض العهد اي الحق بدار الحرب لا يتعين قتله بل

في كتابه على ما  
وانكثبوا على قوله فان  
ما جوا فارتدوا عن الاسلام  
ان قوله وان نكثوا  
اما ان يكون عطف  
على ما قبله من الايمان  
الاخر او قوله تعالى  
فان نكثوا او على الاخير  
اما ان يكون معناه نكثوا  
بعد عقد الذمة وبعد  
التوبة وانما الصلوة  
وايما الزكوة فافهم  
على ما قبله من الايمان  
الاولين يكون في بيان  
نقض الذي العهد وعلى  
انكثبوا في بيان  
الارتداد وارتداد

حكمه سائر اهل الحرب و هو ان يطعم اولاد الى الاسلام فان قبلوا فيها والا قالوا الجزية فان قبلوا فيها والا قالوا  
 فمضى قوله تعالى فتقاتلهم فما يردوا منهم فاما ان اسلموا او قبلوا العهدة مرة ثانية فليكونون ذميين ولا يقتلوا ومن سب  
 نبي من انس من طعن في الدين اى سب النبي يجب ان يذكر موافق قبل الذمة وكنتم فاعلمه نيك والا يقتل اليه بكذا فيقول بل  
 واما علم في مسألة ان يسلموا فمضى للسيد قدوة ما كان للمشركين ان يعزوا ومسجد الله شاهدين على  
 انفسهم بالكفر والهلك حيث اعمالهم وفي النار هم خالدون . اما يعزوا مسجد الله من امن بالله  
 واليوم الآخر واقام الصلوة واتى الزكوة ولم يجس الى الله هسى او لمكان يكونوا امن  
 المهددين . اجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن امن بالله واليوم الآخر  
 جاهد في سبيل الله لا يسئرون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين .  
 ايات روي في نزولها ان عباس غلبا سبي حين كان مشركا من الصحابة في الاسلام عليه ولا موهبة اشرك فقال انتم غير طليعين بنا  
 وانا سادكم نستعملتم المسجد الحرام ونظمه ونسقى الابل ونشورقنا بافتزال والحق ما هم للمشركين وبما استقام لهم تعبير الساجد مال  
 كونهم دين كلوا انفسهم الكفر كبرى لا يستقيم لهم جميع من المشافين بما روي من عبادته غيره اما يد المساجد من امن بالله واليوم  
 واقام الصلوة واتى الزكوة ولم يجس الى الله اى المؤمنون النجاسون للكمالات العلية والعبادة فالمستعدون ان الله تعالى  
 عن تعبير المساجد مال كونهم على الشرك ولما ذكر ذلك التعبير كان مباحا للصفات المذكورة خاصة وقال صاحب الارك وكذا اما الاول  
 اخذ من كلام صاحب الكشاف وطارق تبارك ما استمر منها وفتيا وتطبيقاتها وتويرها بالمصابير وصياتها عالم بن له المساجد  
 الدنيا لا بنايت للعبادة والذكر والمراد من الذكر درس العلم انتهى كلامه فعلم منه ان البناء الجديد ممنوع لهم بالطريق الاول  
 كافر ان بني مساجد او غير ما ينتم منه وهو المفهوم من النص وان لم يدل عليه وايد وكذا اما ذكر لفظ المساجد من ان النعمة كانت تعبير  
 المسجد الحرام خاصة بهذا المعنى اى ليكون نصيبا في الحكم وقال بعضهم في وجه ان المسجد الحرام قبله جميع المساجد فخامه كعالمه وباعى القارة  
 المعروفة وفرضي المسجد لفظ الواحدة ايضا وجب لنا الحكم الى سائر المساجد لان النص لا يقتضي بوجه وانا ذكر الحقيقة بالحق  
 لان المراد به هو خشية في باب الدين دون الخشية من المذاهب والايديم الكذب قيل كما هو مخشون الامنام ويرجوها تارة  
 ملك الخشية عنهم على ما في الدراك وانا لم يذكر الا بان بالرسول لان الايمان بالقرينة وقامه الايمان بالرسول ولا لا قوله تعالى  
 الصلوة واتى الزكوة عليه انا ذكر بصيوة التوفيق وهي عسى قطعها لاطلام المشركين في الايتاء والا تعظم باعالمهم وتوجب لهم بالقطع بانفسهم  
 فان هؤلاء الموضوعين بالايمان بامد اليوم الاخر وانما الصلوة وايتاء الزكوة خشية امد اذا كان اندادهم وادبر ليس على حال





في الجارية بـ العظم فتولد سنبلاء واستعلاء إشارة الى الوجه الاخر وقوله وطأ بغير عراة الى الوجه الاول والوجه  
 في مسلمة وجوب الجزية وشروطها قوله تعالى قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ  
 مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُوا دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ  
 بِكُمُ وَيُخْلِصُوا أَنْفُسَهُمْ فِي ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنَ الْمَدِينَةِ بِأَنَّ لَهُمْ الْإِسْلَامَ فَانْصَبُوا عَلَى الْإِسْلَامِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ  
 اعطاء الجزية غاية للقتال الذي تعلق بالذين لا يؤمنون ولا يحرمون ولا يدِينون يعني ان القتال مطلقا ليس بشيا  
 الجزية بل شيئا بالابان وغيره فان لم يعطوا الا بابلان بامد واليوم الاخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدِينون  
 دين الحق فيجب قتالهم حتى يعطوا الجزية وليتبدوا بالصفة المذكورة وهي قوله تعالى عن يديهم صاغرون وقوله تعالى  
 مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بَيَانٌ لِلَّذِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا عَظِيمًا لان اليهود وبنية والنصارى مثلكم وعدم ايمانهم باليوم  
 الاخرهم ينعون ان الرب اكل فيها ولا شرب ولان النصارى يزعمون المعاد الروماني دون الجسائي على ما في السنة والحمد لله  
 تعالى لا يحرمون ما حرم الله ورسوله لا يعملون بالكتاب ولا يعملون بل في التورية والابحار وعلى الاول رسولنا وعلى  
 الثاني رسولهم ومعنى كونهم صاغرون ان يعطوا لمن يدعونهم غير متعنه لان من ابى وادعاهم لم يعط به او  
 يعطوا من ابى الى يد اخذ غير نسبة مسلمين بايديهم لا يجمعوننا على واحد وهم صاغرون اى تؤخذ منهم على الصغار والذل وهو  
 ان ياتى بها بغيره ما شيا غير راكب ويسلمها وهو قائم الى المسلم وهو السار يقول له الجزية يا ذمى وغير ذلك من انواع  
 الذلل كما ذكر في الدرك وهذا اذا كان اليد بيد العطي فان كان اليد بالاذل كان للمعنى بدفاعة مستوية عليهم او عن النعام  
 عليهم لان وضع الجزية عليهم لغرض عظيم على ما مر في الكشف وزاد في البصفا وسم هذه الوجوه او يعطوا من غير ذلك فيل  
 لا يؤخذ من غير ولعل هذا ايضا على كون اليد بيد المعطى وفهم من سبنا اكله اذ لم يقبل الجزية كما لا يقبل الاسلام ويقبل  
 الجزية لكن لا ببدن النعم من الازل ليقبل البتة وذكر في كتب الفقه انه ميز الذمى في زيه ومركبه وسرجه وسلاحه فلا يركب  
 خيلا ولا يعمل بسلاح وغيره الكسبية هو الخيط الذي يكون معهم ويركب على سرجه كاللاف وميزت النساء في الطريق للكل تشبه  
 بنساء المسلمين ويعلم على دورهم اى يجعل العلامة على بيوتهم كيلا يتوهم السائل انه بيت المسلم فيستقره فانظر وايا ابيها  
 بل في هذا الزمان ذمى وانظر وايا ابيها المسلمين انهم لا حربي وما يعطونها الا العالمون وقد طال الكلام في زماننا في  
 الذمى والحربي بالافراط والتفريط والحق ما بينه بعض مشايخنا مسلمة الله تعالى في بعض رسائله فطال الله ان شئت وقد ذكر في  
 تحقيقه الا عظم الثاني في كلامه عليه عليه السلام المعتبر من الآية ان لا يقبل الجزية الا من الكفا في خطه لان قوله تعالى  
 الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ

على قوله عليه السلام سنة اهل الكتاب غير ناكل في سائرهم ولا اكل في باطنهم ولا يجوز اخذ ما من غير ما عند مالك فيقبل  
 من الكل الا من الرغدان حكمه الاسلام والسيف لا يرفع عندنا يقبل من الكل الا من الرغدان ومن شرى الرب لا يرى  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يؤمن بالجزية الا من كان من العرب ومو حجة على الشافعي في عدم تجوزها من غير الجوسى  
 ما لكتابي وعلى مالك في قبوله من شرى العرب ايضا هكذا قالوا ولا كان منها بيان الجزية لابن بيان قد روي ان محمد بن  
 ومن لا يجب فاعلم انه قد ذكر في كتب الفتوح الجزية لوزمان جزية يعمر عليها الاتفاق والعلم فيقدر بحسب ذلك وجزية يندر  
 الامام بوضعها وذلك على التمام وان لم يجرى في كل شهر لجزية درهم على المتوسط منها لجزية عشرة دراهم  
 وعلى غير كسب لبعها وهو اثنا عشر درهما ولا يجب على فقير لا يكسب ولا على صبي وامرأة ومملوك واعشى وزمن وراى لا يجب  
 وعند الشافعي اقل الجزية في كل سنة دينار سوار فيه النخى والفضة يجب على كل منها هذا المقدار على السوايق في البيضا  
 وولاء كل ذلك مذكورة في موضعها بما وقد ذكر كل ذلك صاحب البداية وادوالا في الاستدلال على وضع الجزية على  
 اهل الكتاب ومن ذلك على نحو ما ذكرنا في مسئلة ان الزكوة في الذهب والفضة واجبة قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 ان كثيرا من الرجا والرجاء ان يكون لعمال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله  
 والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعلاب النجاة يومئذ  
 عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لصلكم قد فو  
 ما كنتم تكتزون به اعلم ان الآية الموجبة للزكوة في القرآن اكثر من ان يحصى ولا كان جميعها مجمعة في جميع ما  
 غير الزكوة من الذهب والفضة الانعام وغيره ما كان هذا المختص في الذهب والفضة وكان قد وجب بالزكاة طائفة من  
 الصلوة في الاشتباه لم تنفذ الى غير وجهها طائفة اخرت هذه الآية لانها ثبت ان الزكوة في الذهب والفضة واجبة وذلك  
 من قوله تعالى والذين يكنزون الذهب الآية والمال الآية فمضى بيان ذم الاسرار والربان اى العلماء والراى من اليهود  
 والنصارى باكل المال بالباطل والصد عن سبيل الله ولا يتعلق المقصود واما المقصود من قوله تعالى والذين يكنزون  
 الذهب وهو عبادة اية وبشرهم والادب اما الاسرار والرجاء ان يكون فيه دالة على اجتماعهم فيمضون  
 فيهم هذا الرشي وكثرة الاموال والمسلمون الكانزرين غير المتقين يفرق بينهم وبين المرتقين من اهل الكتاب لعلنا لا نكثر  
 في الكثرة الذين هو غير ما و منها بل المراد عدم عطاء الزكوة بغيره قوله تعالى ولا ينفقونها في سبيل الله لان المراد من  
 المعروضة منها هو الزكوة والوعيد ليس على من ذم المال واما الوعيد على من لم يؤد الزكوة دفن المال او لا يفضل عن  
 ما ادى زكوة فليس كمنزله ان كان يملكه ولم يرك فهو كمن كان غار ايدل على هذا المعنى وقال صاحب الكتاب



لأن الحجاب العام المسوق للزهر والدم للشمع عند انفاذ الشافعي وهدى المذهب لوجوب الزكوة على كل الفاسد من قوله تعالى  
 والذين لم يمتدحوا في الزكوة الفقرة الآية عام مسوق للزهر والدم على ما انزل الزكوة في كل ما اراد الكلام الى آخره وامر على سلطان المذنب  
 المذنب كون السنة بلاية فله تعالى ان يعلو الشهادة عند الله اشق عشر متعلق في كتاب الله يوم خلق السموات  
 والارض من جنس الاربعه خوصصة ذلك الدين القيم فلا يظلمون في دين انفسكم وغابوا المشركين كافة كما  
 يضلونكم فادفوا واعلموا ان الآيات المتضمنة اعلم ان ذلك في الحسين لما كانت السنة الشمسية ثمانية وخمسة  
 وستين يوما وربع يوم وكان ذلك قد تجاوزت بحيث يكون السنة ثمانية عشر شهرا وكانت السنة القمرية ثمانية واربعين يوما  
 السنة عند العرب لم تزد من اثني عشر شهرا وكان يدعى على روية الآية قوله تعالى احكام الشهور مثل الصوم والحج والعدة  
 الايلة ونظرا ان هذه الشهور عند الله اثنا عشر شهرا المعنى على الشهور وكل سنة اثنا عشر شهرا مثل شهر محرم وروية السابك في روية  
 اشار صاحب الجواهر حيث قال المرويان ان احكام الشهر عرفت في علم الشهور القمرية المحسوبة بلاية دون الشمسية وقوله تعالى ان كتاب  
 صفة اثنا عشر شهرا والمعنى فيما اوردت اوجيب من كبر في اليوم وقوله تعالى وحمل السموات والارض معلق باقر من سنة الثبوت اى اثنا  
 عشر شهرا ثبت في كتاب العرب في السموات والارض يعني ان هذا المراتب نفس القمر من خلق الله لاجلهم والارزاق ثم منها اى من اثني  
 عشر شهرا روية حرم واحد فرد هو حجب وثلاثة يسر وهو ذو القعدة وذو الحجة ومحرم واما جسمه لحرمة القتال فيمن في اقبول وان سخط الان  
 وقوله تعالى ذلك الدين القيم اشارة الى اى تريم الاشارة لاربعه هو الدين الغويم دين ابراهيم واسماعيل والربوبية وروية في قوله تعالى  
 فلا تظلموا فينفسكم ان حمل على اعراف وهو سبحانه في معنى ضمير فيمن ان كل راسعا الى الاشارة مطلقا فلا ضير في حمل ان معناه لا يتركوا المالك  
 في احد من الاشهر وان كان راجعا الى الشهر الحرام ثمانية فمتبين انما هو لخطيبين فيمن والاشارة الى راجع الى ما حرم واما وان كان راجع الى  
 بهلك حرمة الاشهر القتال فيها فاعلم الاول ان السنة تسعة وعلى الثاني ايضا لا كذا عند الجاهل والاعمد على فان عندكم القتال في الاية الحرام  
 الا ان يقالوا ان هذا بظاهر الآية وقد مر الكلام فيه في بيان قوله تعالى ولا تظلموا فينفسكم كانه في سورة البقرة على ما حسن تفصيل  
 واوضحه في كلام ثم في مسئلة فرضه القتال على جميع المسلمين قوله تعالى انفسوا حنفا واثقوا وجاهدوا وادابوا الكفر  
 وانفسكم في سبب تبارك الله هذا كذا خير لكم ان كنتم تعلمون اعلم ان هذه الآية في باب الجهاد وهي امر للمسلمين  
 بالنظر الى القتال هناك واثقوا وفي تفسير الخفان والقتال اقوال شتى فكل معناه الغزو واختلافات على علمه وتقالا  
 عنه منسقة عليكم وقيل كباينا ورجلانا وقيل شبا واثقوا وقيل قرا واثقوا وقيل خفا واثقوا ولا من السلاح  
 وقيل تخافا لانه عا كذا وكذا وكذا وقيل خفا واثقوا وقيل خفا واثقوا وقيل خفا واثقوا وقيل خفا واثقوا وقيل خفا واثقوا  
 وقيل خفا واثقوا وقيل خفا واثقوا وقيل خفا واثقوا وقيل خفا واثقوا وقيل خفا واثقوا وقيل خفا واثقوا

ونحوه تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج الآية وانما نسخها بآيات التي نزلت فيها  
 من القائل مثل قوله تعالى وما عليك الا البلاغ وامثاله قد اورد صاحب البضاوي كلاما يدل على انه ان كان معناه  
 سمحا واما ان كان معناه بقوله تعالى ليس على الاعرج حرج وعلى الاعرج حرج ولا على المريض حرج حيث قال او سمحا واما  
 مرادنا لذلك لا قال ابن ام مكتوم لرسول الله صلى الله عليه وسلم على ان افتر قال نعم حتى نزل ليس على الاعرج حرج الآية وكذلك  
 قال صاحب الكشاف ثم قال وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى ثم نقل عن صفوان الثوري  
 ما يدل على انما سواها كان ندبا وجوبا وفي الحديث عن سباب النزل انه نزل حين تخلف جماعة من غزوة تبوك بحجة  
 حل الا فتال فقبل لهم الفروا خفا فاعين الاحمال وقتلا معها ولم يفرض صاحب الدار والامام الزاهد بنسبه ولا عدمه على احد  
 من التقدير وكلام صاحب الهداية في اول باب الجهاد يدل على ان الآية محمولة على النفي العلم من غير نسخ مطلقا حيث قلنا  
 ان يكون النفي عاما في يصير من فروض الاعيان لقوله تعالى الفروا خفا وقتلا الآية وصاحب الفتاوى قد جعل الآية منسوخة  
 بالآيات الثلث مطلقا سواء كان بمعنى سمحا او مرادنا او غيره ولم يعم من ان يكون النفي عاما او لا وان يكون الامر وجوبا  
 او لا هذا ما قاله واقول قد تعرض من الفقهاء ان النفي اذا كان عاما فرض الخروج على المسلمين جميعا سوى الاعرج والمقعدين  
 الا قطعوا وشبابهم واذا لم يكن النفي عاما يكون الخروج فرضا كفاية ان اقامه البعض سقط عن الباقي وان سكا فمقتولان  
 لم يكن الآية محمولة على النفي العام فخر ان كان الامر للوجوب يكون الآية منسوخة باي معنى اخذ الخاف والفتال لان  
 النفي حاصل على جميع معانيها او يكون محمولة على غزوة تبوك خاصة وان كان الامر للندب كانت الآية باقية على جميع  
 المعاني وان كانت الآية محمولة على النفي العام والامر للوجوب فحينئذ يكون منسوخة على تقدير ان يكون معناه سمحا واما  
 سواء كان بتوكيدها وانما كان المؤمنون لينفروا كافة لقوله تعالى ليس على الاعرج حرج الآية او لقوله تعالى ليس على الضعفاء  
 ولا على المرضى الآية وان كان الامر للندب حينئذ فنفى نسخها وعدمه جهال والاولى عدمه واعلم ان قوله تعالى وما كان  
 المؤمنون لينفروا كافة دال بلا التزام على عدم وجوب القتال على المرضى والآيتان الباقيتان تدلان بالمطابقة  
 ذلك وان المريض في قوله تعالى ليس على الاعرج حرج ولا على اللعرج حرج ولا على المريض حرج مقابل للاعرج واللعرج هو  
 اما عام منهما او مبائن لهما ولكن العرن العام للطلق المريض على الاعرج والاعرج فيكون عاما ولما لم يكن نفي الاخر مستلزما لنفي  
 الاعرج قال ولا على المرضى حرج في قوله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى مقابل بالضعفاء فيكون الضعفاء هم  
 الغالي ونحوه ويشمل المرضى الاعرج واللعرج ايضا وبالجملة فعلم ان المريض لا يفرض عليه الجهاد وان كان النفي عاما واما قوله  
 قد يطلق على ذي مرض مثل الحمي ووجه الراس كافي قوله تعالى ومن كان منكم مريضا او غريبا او غلبه امره فليقتل

على مثل الامم والاعوج والمقعد والاعظم والزمن والمرغفر المذكور في مقابلة الصحيح في قوله صحاح وادعاه ان كان موافقا  
لغيره المذكور في التامخ في اي الامم كان منزهة جميعا والامم ومجال الشبهة في هذا المقام كثير وجعل الصحاح والمرغفر  
الصحيح والفعال تاسبا ان يكون الصحة والمرغفر هو ما يطر على الانسان من سلامة الآلات وكذا التامخ قوله تعالى ولا على الاغفر  
بعد قوله ولا على الاعوج يدل على ان المراد هو ما يطر عليه من سلامة الآلات ولكن ابدأ وقوله تعالى ولا على المرغفر بعد قوله تعالى  
على الضعفاء يدل على انه يشمل الامم والاعوج ايضا فيم كل الضعفين ولا يجب عليه الجهاد والاولى التيسير في الكل على ما لا يخفى من قوله  
يخطر بالبال ولم ينص به احد فجارى والده علم بحقيقة الحال ومحققة المقال وباقي الآية من قوله تعالى وجاهدوا باموالكم ونفسكم  
في سبيل الله وانظر في قوله تعالى ذلكم خير لكم انتم تعلمون تحمل الوجوب والندب كما هو الظاهر في مسند بيان مصارف  
الزكاة قوله تعالى اوصوا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الوقف  
والغارمين وفي سبيل الله وفي سبيل ذي القربى من الله والله عليم حكيم هذه هي الآية في بيان  
مصارف الزكاة اعني بها المفسرون وجعلها صاحب الهداية ايضا لبيان مصارف الزكاة والمطلب الكلام على وجه تفسيرها  
تفسير او نحن نورد عليك زيادة كلام المفسرين وصاحب الهداية فتقول هذه الآية في بيان مصارف الزكاة لان المراد من  
المفروضة منها وهي الزكاة وقد جعل الله تعالى الآية ثمانية مذكورة من الترتيب وحصر فيها بكلمة اما ولكن بسطة اللفظ  
فكلهم وهم قوم اسلموا او ثبتهم ضعيف في فئات قلوبهم او اشراف يترقب باعطائهم اسلام نظر اهل كيمية بن حصين في الاوج  
بن الجالس والعباس بن مرداس على ما في البيضاوي ومثله في الزاهد او قوم اشراف من الوجهان رسول صلعم  
استأنهم في عظيم الصدقة ليسلموا على ما اختاره صاحب الكشاف وضوء القاضي بانه عليه السلام تأييدهم من المنكر ثم  
قال وقد عد منهم من يؤمن قلبه بشئ منبأ على قتال الكفار واما الزكاة واما الجدة مستط ذلك باجماع الصحابة في خلافة ابي  
بكر رضي الله عنه لا سلام لعني عنهم فارتفع بهم لان الحكم متى ثبت معقول للخص خاص برتفع ونسب لادب ذلك للخص  
على ما في المدارك ولجئت الاصناف البروق على حالها خلا بد من بيانها فالفقير من رادني شئ فلا يسأل الا عنه  
ما يكفيه الحال والسكين من لا شئ له فيسأل فهو اضعف حالا من قوله تعالى او مسكينا وامرته وعند الشافعي ج بالعكس  
لان النبي عليه السلام يسأل المسكين ويتودع من الفقر والجدة بخلاف لفظي والعاملين على الصدقة هم السعاة للغير  
ينصهم الامام لاخذ الصدقة فيعطى الامام لهم قدر ما يستعملونهم في عيالهم ولعنواهم ولا يبعد بالتمسك كما قال الشافعي لان  
استحقاق العامل الطريق للكفاية لا بطريق الصدقة وحسبى يكون مسادا المصداق وهو هذا لاخذ وان كان غنيا  
لكن لا كان فيه شبهة الصدقة لا ياخذ العامل البهاشمي منه بها لقراءة الرسول عليه السلام عن شئ من شئ من خلاف الغني





واما ان يكون للاستغراق كما هو الاصل واذا كان للاستغراق كان محالاً لاجتماع طائفة البشر كما ذكرنا من انه يكون  
 مع العلم لجميع العداوات الى جميع الفقراء والمساكين والمعالين وهو محال بل انه لا يوجب العرف لجميع الاصناف و  
 ثلثة من كل صنف بل يجوز ان يكون من قبيل انقسام الاعا على الاحاد ومخالف القسمة بان يراد الصدقة مقسومة على هؤلاء  
 غير مقسولة لان ما عدا بقية الاشك ان صدقة مخفية ان يكون ايضا مقسوماً واذا كان للجسم فكانه قيل الصدقة للمفقر والمساكين  
 الآية والجمعة تحقق في الواحد ايضا فلا وجلان يعطى من كل صنف ثلثة ما فيه ولا يخفى على عامل كانه دليل الشافعي وقولنا هذا  
 المعام ولهذا اقر بخلافه المعاصرة القاضي البضا وان كان نسيانهم حيث قال عن عمر بن الخطاب وغيرهم من الصحابة و  
 التابعين يجوز صرفها الى صنف واحد وبما قاله الامير التتلاية واختاره بعض اصحابنا وبليغتي شني والدي على ان الآية بيان  
 الصدقة لا يخرج من ايجاب قسمها عليهم في كلامه في مسئلة ان الاستسراة لا تنفي كونه كقرءه تعالى ولكن سألتم كيف  
 امكن الخوص وللعبة قل اي الله وابانه ورسوله كنتم تستهزؤون له تعذر وواقدا كفرتم  
 بعد ايما كنتم ان تحف عن طائفة قبلكم تعذب طائفة بآئمتكم كنوا محجوبين كما روي ان ركب الشافعي مروا على  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في عروبة بنوك فقالوا انظر والى هذا الرجل يريد ان يغير قصور الشام وحصونه بيها من غابر الله به غيره عليهم  
 فقال قلم كذا وكذا فقالوا لا والله ما كان في شيء من امرك وامر صاحبك ولكن كنا في شيء مما يخبر فيه الركب يقصر بعضنا على بعض فارتد  
 الله به الآية يعني ولكن سألتم في هذا نص من شيء يقولون اما كنا نخوفهم ولا نبغى للسفر بل اياه وآياته ورسوله كنتم تستهزؤون  
 فوجا على استهزاؤهم من لا يصح الاستهزاء به واما الآية عليهم ولا يعجزوا باعتزازهم الكاذب كما يدل عليه قوله تعالى لا تعذرُوا امي لا تشغلوا  
 باعتزازكم فانهما معلومة ملكة تدعهم اي الكفر بعد ايمانكم اي بعد ايمانكم ان تصنعوا طائفة منكم بقرتهم واطاعتهم وتجنسهم  
 الاياد والاستهزاء بعد طائفة بانهم كانوا جبري اي مصرين على اتفاق وتعدين على الاياد والاستهزاء وقوله تعالى لنف ولقد انزلنا  
 في قرآننا ما قد فرغنا اليه وما لا تعلمون فيما هو الله تعالى وقرآننا تعف باتنا والنعول واما بال المعنى كانه قيل ان ترجم طائفة  
 ولا فالغيا من التذكير بواسطة عن هذا قالوا احيى الحية فكر اسم المستهزئين ووجهه بل ثبت من التباين اسم ثابت المستهزئين حميرة وفي رواية  
 رواية اخرى في نزوله هي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ركب الابل ليلة الغنينة وهي مظلة عديدة الظل فاجتمع عبد الله بن سليل واسمها طوان فضم  
 و به لشد راسها وفيها حجارة وبضما في الطريق ليصق برجل الابل فيحرك بها ويجرمها وكان فيهم جبر بن حميرة ولكن لم يشعروا به  
 فاجتمع الله تعالى به عليه فقالوا اما كنا نخوف ونلعب فلم يقبل الله محذرتهم سوى محذرتهم جبر بن حميرة لانه كان مخلصا هذا احاصل  
 ما فيه والمقصود ان الآية بظاهرها تدل على ان الاستهزاء بالشرايع لوجبه الكفر لانه تعالى رتب عليه استهزاؤهم بقوله تعالى  
 قد كفرتم بعد ايمانكم وبهذا ذكر محي السنة عن في ترجمة الاحكام بالتفصيل ولم ارف غير هذا الاستدلال ونفس المسئلة معروفة



في علم الكلام وقد روي في مسند الله والدين بالتفصيل وقال ان من سخر باسم من اكره الله تعالى او باسم من  
 ان لا يكون نبي من الانبياء على قصد استحقاق اوعداة او تفك على وجه الرقا والس تكلم بالكفر وطعن على مكان مرقمها  
 جملته يشكك في مسائل ويغير بونه بالوسايد والظن لا بالكفر استحقاقا لا اعتقادا ولا كبريا في مسئلة من الصلوة  
 على الكافر لا يجوز قوله تعالى ولا فصل على احد منهم مات ابدأ اوله تقم على قبرها اللهم كفر ويا الله  
 ورسوله وما وادكم فاسقون فانه هذه هي الآية التي استدلت بها على ان الصلوة على الكافر لا يجوز بحال ولا فصل  
 نزولها لانات ابن ابي سال ابنه وهو مؤمن ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبره ويصل عليه فكيف في قبره صلى الله عليه وسلم  
 عليه رضي في ذلك فقال غير مسلم ذلك لا يفهم وقت ارجوان يؤمن بان من فخرت واسلم ايت من الحرم  
 هذا رواية الامارك وقيل في مرضه وسال نفسه ان يستقر ويكن في شجرة الذي يلي جسده ويصل عليه فلما لم  
 قبيعه ليكن فيه فويل ليصل عليه ولم يصل ليعاد وصلى فترت الآية المذكورة والقلم يذهب عن التكفين في قبيعه نبي عن مصوفة  
 عليه من عدم التكفين بالتفصيل كانت خطا بالكرم ولان كانت مكانات للباس العباس حين اسير بيده المرام من الصلوة  
 الدعاء للبيت والاستخار له وهو مستوع في حق الكافر وهذا رواية البضاوي ونقله الحسيني ايضا في طائفة الروايات  
 ابنه ذلك بوسايد ابيه ثم صلى عليه ولم يصل على الروايتين وصاحب الكتاب بعد ما ذكر اختلاف الوجوه فيه قال واما  
 جازت الصلوة عليه لم يخدم نبي عن الصلوة عليهم كانوا يجرون مجرى المسلمين بظاير ما نهم في ذلك من  
 ايضا ان عبد الله بن ابي سال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستقر لا يغيره مرضه فصل فترت قوله تعالى استقر لهم  
 ان تستقر لهم سبعين مرة من غير العدم فهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من سبعين العدو المنصوص فقال لا بد من على السبعين فصل  
 قوله تعالى سواهم يستقر لهم اولم تستقر لهم من غيرهم فهم ان الكفر والسبعين التكثير دون التعدد فاب عن  
 الاستخار وندم عنه وروى ايضا انه صلى على السلام ان يستقر لهم ايضا فترت في ذلك قوله تعالى ان لا يفر  
 آمنوا ان يستقروا للتكثير ولو كان اولى قربي من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم وقيل اظهر السلام ان يستقر لهم  
 فترت في القول وبالملة النصوص في عدم الاستخار لكثرة هذه الآية اعني قوله تعالى ولا فصل على احد منهم مات ابدأ  
 ولا تقم على قبره صريحة في انه لا يجوز الصلوة على الكافر بحال او قوله تعالى منهم الضمير فيه عائد الى الكافر وما يجوز العمل على  
 صفة لاحد وابدأ بكن ان يكون طرف لا فصل اي لا فصل عليهم ابدأ ويحسن ان يكون طرف مات اي ما  
 الكفرة للتخفيف دون التمسك بانهم ميتون ابدأ في الضمير في الاول هو المذكور في الدارك والثاني هو  
 والاختاره لانه على التقدير الاول زان يكون النفي راجعا الى القصد بالصلوة عليه

وقوله تعالى ولا تقم على قبره عطف على الاتصال أي لا تقف على قبره للدفن والزياره وقوله تعالى انهم كفروا الى اخره تحليل لما لم يمت  
 او لعدم جواز الصلوة والقيام على القبر ومنه قوله تعالى ومنهم من فاسقون ومنهم كافرون لان الصلوة على الفاسق جائز باجماع الصحابة  
 التابعين ومضى عليه العلماء الصالحون وهو من سبب الالسنة والجماعة وانما اختلف فيه الروافض خاصة فيجب عليه على معنى الكفر  
 او هو النفس المطلق وقد شمل استعماله في القرآن كافي قوله تعالى ان من كان مؤمنا لمن كان فاسقا وغيره ولا عطل صحة  
 عدم جواز الصلوة بجميع الكفر والموت وكان حسن الخاتمة ونجها امر اغنيا عما كنا بان من استغفر على كلمة الاسلام الى  
 آخر الوقت يجوز الصلوة عليه وان كان يجمل ان يسبق عليه الكتاب في يخرج من الدنيا كافرا ومن استغفر على كلمة الكفر الى آخر  
 الوقت لم يجر الصلوة عليه وان كان يجمل ان يسبق عليه كتاب فيمت مؤمنا ثم في هذا التحليل دليل على جواز الصلوة على المؤمنين  
 لان سبب عدم جواز الصلوة هو الكفر والموت عليه واما فرعية او كونه كفابة فقد ثبت بالسنة المشهورة ويسمى القرآن اية يستدل  
 بها على فريضة صلوة الجنازة على المؤمنين سوى هذه والاقول تعالى وصل عليهم ان عملوا نكحتم لهم فلما بدل عليها فان المراد  
 بالصلوة ثمة الدعاء في حالة الحياة او العشرة عليهم راجع الى قوم مخصوص كانوا اصحابا لم يلقفت اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأخذ  
 من اموالهم صدقة فامر باخذ الصدقة منهم وبالادعاء والاستغفار عليهم وعنه عصيانهم فهو المراد  
 ثمة لصلوة الجنازة المعروفة على ما يسيح لا يقال ان صاحب السبب ادعى قد مرر في هذه الآية ايضا بان المراد من الصلوة  
 الدعاء والاستغفار للميت كما تكلف يستدل بها على عدم جواز الصلوة على الكافر لاننا نقول ان الدعاء والاستغفار لهما من  
 مطلقا في حق الميت الكافر كان منهم صلوة الجنازة التي هي اكل الدعاء اولى ولا يلزم في الآية جسم الحقيقة العرفية والمجاهل الذي  
 هو الحقيقة ساللغوية لان صلوة الجنازة في الحقيقة دعاء واستغفار فكان المراد هو الدعاء لا غير وانما صلوة الجنازة فرد من  
 افراده والا ولى ان منهم الدعاء والاستغفار مطلقا يعلم من آيات اخر وهذه الآية في دعاء مخصوص هو صلوة الجنازة وما ينبغي  
 ان يعلم في هذا المقام ان الفقهاء ذكروا ان الصلوة لا تجوز على الكافر بحال وان كان له ولي مسلم حتى قالوا له فممن يشبهه  
 عليه انه مؤمن او كافرا ليعلى عليه لان الصلوة على الكافر لا تجوز بحال وترك الصلوة على المؤمن جائز في الجملة بخلاف غير المؤمنين للاسكان  
 فانه اذا مات كافرا ولى مسلم يغسله مثل غسل النجاسة لا كالغسل للمسلمين ولا يغسل في حفرة تسمى عمورية لان كيفية الطريق  
 المسنون ويجوز حفرة ويلتصق فيها لان يحجر القبر ويلد فيه ويدفن بالطريق المسنون هذا ما قالوا ولا بد عليهم ان يستجالي  
 لا منبهم عن الصلوة عليه لقوله ولا تقف على قبره على احد منهم ما يدرك ذلك منهم عن القيام على القبر للدفن والزياره بقوله تعالى ولا تقف  
 على قبره على ما ذكرت اننا لا نقول النبي مخصوص بالحي عليه السلام ونقول انه نهى عن الزرع والزياره وما ذكرت من لقاء الكفرة  
 في الحفرة القاهية لا دفن له اذ المطلوب ترك تعظيمهم وترك استغفارهم واما ما مر من ان كل من لم يمت شي وهو ان المسئلة المذكورة تدل





هو الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم لا اجد قوما يتقونك الا قالوا لك معكم فلم يزل يتكلم الى يوم حنين فبنوا مسجد الحب  
 مسجد قباء وقال النبي صلى الله عليه وسلم بنوا مسجد الذي العادة والحاجة ونحن نحب ان تصلي لنا فيه فقال عليه السلام انما على بنام  
 سفر اذ قد منتم من قريش انشاء الله تعالى صلياً فيه فلا تفل من غزوة تبوك سالوه ايتان المسجد فخرت عليه فقال عليه السلام  
 لو شئ قاتل حرمة ومع بن عبد وغيرهما انفقوا الى هذا المسجد الطالم المفايد سوء واحرقوه ففعلوا وامن ان تجد مكانة كئاسية في  
 فيه الجحيم والظلمة ومات ابو عامر بلشام بذه عبارة الدرك بعينها وذكر جماعة اخر ايضا ففعلوا فقال تعالى الذين اتخذوا مسجداً  
 مزاراً أعطوا على ذكركم انما اعززون مرجون او مبتدأ خبره محذوف اي فيمن وصفا الذين اتخذوا مسجد او منصب على انفسهم  
 وقراءة ابن عامر وغيره واو فراراً منه لمجده مفعول له ومن قبل مستحق بحارب اوباً اتخذوا على ما في البيضاوي وبالأول  
 صاحب الدارك وبالأخير صاحب الكشاف وقوله تعالى المسجد سس على التقوى موصوف مهجفة مبتدأ وخبره حتى ان تقوم فيه  
 وقوله تعالى في رجال مضمر على الى مسجد سس ومعنى الآية والذين اتخذوا مسجد اخر اى لاجل الفرار لاخوانهم وهم اصحاب مسجد قباء  
 وكذا اي فتوى للفقهاء وغيرهم بين المؤمنين اي للجل ان يفرق للمؤمنين بعد ان كانوا يصلون مجتمعين في مسجد قباء واصحابها  
 اي اعدوا لاجل من عارب الله ورسوله من قبل بناء المسجد الحنف اعني الراسب لانهم عدوه لم يصل فيه واتخذوه من قبل  
 وليحلفن ان اردنا اي ما اردنا بيننا هذا المسجد الا المصلحة الحسنة او الارادة المحسنة وهي الصلوة وذكر الله والتقوى  
 على المصلين والذين يهدونهم كما ذوق في طعنهم لانهم فيه ابد الصلوة المسجد سس على التقوى من اول يوم من ايام جو اجتمعت  
 ان تقوم فيه يوم مسجد قباء سس رسول الله صلى الله عليه وسلم في ايام مقامه بعباد من يوم الاثنين الى يوم الجمعة لانه وفي القصة  
 او مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ابي سعيد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اتخذوا مسجد الذي سس  
 على التقوى رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المتطهرين فلهذا تعالى ذكر مسجد القزار ومسجد التقوى وبين اليها التماسين  
 والمصلين وقال صاحب الدارك وقيام كل مسجد منى مائة اوريا او سمعة او غفر سوى ابتغاء وجه الله والتمسك به  
 فهو لا حتى مسجد القزار بهذا القطع اخذ ذلك من الكشاف وقال صاحب الكشاف وعن عطاء لانتم الله الامصار على عمر بن الخطاب  
 ان يبنوا المساجد وان لا يتخذوا في المدينة مسجدين يضارانها صاحب هذا القطع قاله من المشايخ المنصفين في زمانه  
 بنون في كل قرية مساجد طلبها لاسم والرم واستغلا لسانهم واقتدوا بابائهم ولم يبالوا على هذا الآية والفقهاء  
 حالهم وسوء فعلهم وقد ذكر علماء الاصول ان الصلوة في الارض المخصصة منبهة لغيرها اعني لشغل ملك الغير لا لانهما مخصصة  
 لالم يصل المكان بالصلوة فقال الوقت بها او بالصوم لم يكن الصلوة في المكان المخصص مكرهاً كالصلوة في الاوقات  
 المكروهة ولا فاسدة كالصوم في يوم النحر ثم معنى قوله تعالى فيه رجال اي في مسجد سس على التقوى رجال يحبون ان يتطهروا واي

منه  
 المتعدد في الكليات  
 مسجد القزار الذي بنى  
 والذين على من الكليات  
 هذه الوجوه لا ينفك  
 ولا يكون وان كان موجباً  
 على من وجب الصلوة في  
 انظر نحوه في هذا  
 ان يكونا من سنة

من النجاسات كلها او من الذنوب بالنية على ما في الدراك وقبل من الجنابة فلا ينامون عليها على ما في البيضاوي والجمهور  
 الكفرة الذين لم يفرغوا من كل ذلك في تلك الشاف وهذه روايات مرفوعة والصحيح الذي عليه الجمهور انه في مع رجل يسكنون  
 في المسجد المذكور ويستنجون بالاحجار والماء الذي يتبعون الحجارة بالماء فغنى الآية عن دليل على فضيلة الاستنجاء بالماء وانما  
 قلنا انهم كانوا يستنجون بالاحجار والماء لانهم رويوا انه لا ينزل الله تعالى هذه الآية وبالله في وصفهم بالبطانة بعصية السبغة  
 مني رسول الله صلى الله عليه واله وسلم المهاجرين حتى وقفوا على باب مسجد قبا فاذا الانصار جلوس فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انتم  
 فسكت القوم ثم اقاموا ثيابا تحتل عرضا بارسول الله صلى الله عليه واله وسلم انتم لمؤمنون وانما معكم فقل عليه السلام انتم مؤمنون بالقضاء فقالوا نعم  
 قال عليه السلام انتم على البلاء قالوا نعم قال عليه السلام الشكرون في الرضا قالوا نعم قال عليه السلام انتم مؤمنون و  
 رب الكعبة فجلس ثم قال يا مسرة الانصار ان الله تعالى قد اثنى عليكم قالوا نعم فاصنعون عند الوضوء وعند الغائط فقالوا يا رسول الله  
 نتبع الغائط الاحجار انك ثم قمم الاحجار لا فقل النبي عليه السلام فيه رجال يحبون ان يتلبسوا بها وذكره المفسرون فثبت  
 ان الاستنجاء بالماء افضل لانه يحمل ان يكون من جنسهم بالنسبة بجميع الاحجار والماء ويحمل ان يكون للاستعمال بالاحجار  
 واليه مال صاحب البداية لانه قال وحسب افضل لقوله تعالى فيه رجال يحبون ان يتلبسوا بها وانزلت في قوم يتبعون الحجارة  
 بالماء بهذا الكلام فثبت انه دليل على كون الاستنجاء بالماء افضل ووجه كون الآية دليلا عليه ان الله تعالى قد اثنى على من  
 به وقد ثبت منه كونه محبوبا بعد وادنى درجاته ان يكون مستحبا فيعمل عليه للتيقن بالم بدل دليل اخر على كونه فوقه وهذا  
 اذ لم يبادر النجس المخرج اما اذا جاوز النجس المخرج يجب الاستنجاء بالماء والماء الاستنجاء بالاحجار فانه وان كان نبوة محتمل الآية  
 بان يكون المخرج للنجس لكن لا يقيم منها كونه من جنسهم بل المخرجية على ما هو الا وهو الاستنجاء ولهذا قال صاحب البداية  
 الاستنجاء بالاحجار سنة لانه واظرب النبي عليه السلام عليها امي مع الترك احيانا وهو دليل السنة هذا ما قالوا ووجهه  
 الآية استدلال الاصول على ان من الذكر غير ناقض للوضوء وذلك لان الله تعالى قد اثنى على المستنجين بالماء ولا شك  
 ان ذلك من الذكر فلو كان من الذكر ناقضا للوضوء كيف يكون المستنجي بالماء ابلا للذكر وهذا وان كان استدلالا غير  
 تام كما هو ظاهر كونه على الزام على الشافعي فيما قال ان من الذكر ناقض للوضوء قال لا بانه من الذكر وكان هذا لا اذا مسه وهو  
 يقول لان رتبة الجواب الموافقة بدليل المستدل القاسم بالقاسم والصحيح بالصحيح فلا يراد على الخفية في ان من الذكر خارج  
 الوضوء غير من الذكر واخلو فيه نعم في هذا المقام شبهة اخرى وهي ان القضاء او كروا في بيان الاستنجاء بالاحجار والماء ان  
 السنة عند البعض الاستنجاء بالاحجار الثلث ولكن المرأة تذر بالبحر الاول وتقبل الثاني وتذر الثالث في كل حال كما  
 يفضل الرجل ان كان الزمان صيفا ويحسب ان كان شتاء ثم يات بالماء بعد افضل ان لم يجاوز النجس المخرج وهو جوبا





للأية فخلل واذا لم يفرغ الرد في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغيرة الى دار الاسلام شاركهم فيه خلافا للثاني فجعلوا انفسهم كمن لم يفرغ  
السلام ثم ذكرنا ان في اربعة ان الجهاد من فروع الكفاية وان خبر الواحد يجب العمل به فقال وما كان النقص من لينفردوا  
كافة فاعلموا ففر من كل فريضة منهم طائفة يستقيموا في الدين وليستدروا قوتهم اذا جئوا اليهم فاعلموا  
يحدرون فاعلم ان للأية وجوبين ذكرهما وذكرنا في الامام الزاهد صاحب السيرة بانما فيهما فقط احدهما ان خبره يستقيم وينفذ  
وجوبه الى الطائفة والقوم بها القوة والاعزاز يكون بالحكم فعمل الاول سنا ما استقام للمؤمنين ان يغزوا الى  
مخاض العلم كانه قبله لغرض من كل جماعة كثيرة كقبيل او اهل بلدة جماعة قليلة يستقيموا الى الطائفة النافذة ولينفذوا قوتهم الباقية  
او ارجوا الى قوتهم المعنى يستقيم من الغنائه ارشاد القوم وانما ابراهم لا الزعم على الناس في القسطنطينية في البلاد يعلم  
يحدرون اي رادة ان يحدروا ليعتدوا من من يكون في الآية دليل على ان القوم من فروع الكفاية وعلى ان خبر الواحد يجب العمل  
لانه جعلنا الطائفة النافذة للقوة الباقية مخبر العمل وهو اسم الواحد والاثنتين فصاعدا كما ذكرنا القاضى البغدادى ذكر الامام  
فخر الاسلام الكنا بين العدد تعالى بعد الفقه في هذا الآية ودعاهم الى الاذراء والاذراء هو العلم والعمل جميعا فدل على ان العمل داخل  
في الفقه وفي اقسام السنة من خبر الواحد يجب العمل لان العدد تعالى دعاهم الى العمل بقول طائفة وهو اسم الواحد والاثنتين فصاعدا وعلى  
الثاني فيل في خبر الواحد ما نزل في المتكلمين ما نزل سبق للمؤمنين الى التفرع فانظروا معنى الفقه قارروا ان يغزوا من كل فريضة طائفة الى الجهاد  
وبقي اعتمادهم يتفقون لئلا ينقطع التفقه الذي هو الجهاد والاكبر فخما ما حرم استقام للمؤمنين ان يغزوا كانه لغزوه في كل جماعة  
كثيرة جماعة متغلبة لغزوت يستقيموا الى جماعة كثيرة الباقية لينفذوا قوتهم الى الطائفة النافذة واذا جبروا الى تلك الفريضة لم يكونوا الآية ولما  
على حجة خبر الواحد نعم يستقيم ان يكون دليل على حجة الخبر المشهور كالايجاز على المصنف وعلى ان الجهاد لا يغرض على كل واحد  
وان لتفقه ايضا من الفريضة الكفاية والحال في استقام المسلمون الى الفقه والعلم جميعا او يقال ان الآية مجمعة على ما يمكن  
الفرد ما يمكن الجهاد ففريضة كفاية وان لتفقه هو الاجتهاد ومن اعلمهم ان فريضة كفاية وانما فرض العين هو تعلم المسائل لا التفقه كما قال  
طلب العلم فريضة على كل مسلم وسلمة هذا ما يحظر بالبال والحد علمه هذا هو تمام الايات التي ذكرت في سورة البقرة والحمد لله على  
قوته وتعالى على رسوله محمد والرسول والان نشعر في سورة البقرة وفيها آية في مسألة مسجد البيت وهو قوله تعالى وَحُتِّبْنَا  
إِلَى مَوْسَى وَأَخْبَدِهِ أَنْ نَبْعَا إِلَهُكُمْ كَمَا بِهِ صَدَقُوا وَأَجْعَلُوا أَبْيُوتَكُمْ قَبْلَهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَنُسَبِّحْ  
الْمُتَّقِينَ مِنْكُمْ مَعَهُ الْآيَةُ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مَوْسَى وَأَخْبَدِهِ أَنْ نَبْعَا إِلَهُكُمْ كَمَا بِهِ صَدَقُوا وَأَجْعَلُوا أَبْيُوتَكُمْ قَبْلَهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَنُسَبِّحْ  
إِلَى مَوْسَى وَأَخْبَدِهِ أَنْ نَبْعَا إِلَهُكُمْ كَمَا بِهِ صَدَقُوا وَأَجْعَلُوا أَبْيُوتَكُمْ قَبْلَهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَنُسَبِّحْ  
إِلَى مَوْسَى وَأَخْبَدِهِ أَنْ نَبْعَا إِلَهُكُمْ كَمَا بِهِ صَدَقُوا وَأَجْعَلُوا أَبْيُوتَكُمْ قَبْلَهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَنُسَبِّحْ

لما كان في خبر الواحد  
ووجه ان الخبر  
خبره مفيد للجهاد  
الكثرة الخارجية  
خبر الواحد فكل واحد  
في المشهور فيكون  
ولا كان في دعواه  
الموتى نوعه شبيهة  
لينفد اليه



في اول الامر ما مور بن باني يصلوا في بيوتهم خفية من الكفر المظلم واعلموا فيؤذوهم ويضربوهم عن دينهم لانهم كانوا  
 على ذلك في اول الاسلام بكرة ففتحوا قلوبهم الصلوة احدى بيوتهم حتى تاسوا ومنعوا بشر المؤمنين بشرهم بل يوسوا بالفرقة  
 في الدنيا والخرة في العتق والاعاقبة الخطاب اوله في قوله تعالى ان نبوا الاختيار مواضع العبادة ما يفوقوا في الانبياء ثم جهم  
 في قوله تعالى وجعلوا بيوتكم لان اتخاذ المساجد والصلوة فيها واجب على الجمهور ثم خص موسى عليه السلام بالبشارة بسلامة  
 لها وللبيوت بها كذا ذكره واو قول فالآية وان كانت في قصة موسى ودارون وفي باب اتخاذ المساجد البيت  
 وقت الحزن دون الامن ولكن بقا بشرهم من قبلنا علينا اذا قصر الله ورسوله من غير انكار ولا عموم المظلم من قبل  
 الحزن او الامن يدل على شرعية اتخاذ المسجدة البيت واستجابا به وسي ذلك في عرف الفقهاء مسجد البيت وسكر  
 مسجد جماعة حتى يجوز له الوطى والبول والتخلى فوق بيت فيه مسجد وان لم يجز ذلك فوق مسجد جماعة وقد اشار اليه صاحب  
 الهداية في باب بكرة في الصلوة وما يفسد فيها حيث قال ولا باس بالبول فوق بيت فيه مسجد والمراد بالاعد للصلوة في  
 البيت لانه لم يأخذ حكم المسجد وان ندبنا اليه بالكلامه وفي شروحيها وان استجنا الى اتخاذ المسجدة البيت في قوله  
 تعالى وجعلوا بيوتكم قبله وذكره وان اتخذوا المسجدة البيت واداء النوافل فيها مندوب وكان رسول الله صلى  
 وجهه بالسلف يؤدون النوافل فيها والسنن الرواتب وغير ما يسمونه الفروع كذا الوتر سيما في ليلة الجمعة في مسجد  
 البيت المعد للصلوة وقضايا هذا الحكمه واداء ما يترق كتب المسئلة بخين والعقوبة وبعدها سورة هود وفيها آية  
 في اوقات الصلوة وهي قوله تعالى واقم الصلوة طرقي النهار وذل كما من الليل فان الحسنات يبدنهن  
 السيئات فذكر ذلك ذكرى للذكرين واصبر فان الله لا يعجز احد المحسنين اعلم ان اربع ايات في  
 القرآن ينعيم منها الصلوة الخمس وهذه اولها ومعناها واقم الصلوة طرقي النهار يعني غدوة وعشية فالغدوة صلوة الفجر  
 والعشية صلوة الظهر والخصوص انصاف على النطق لانه مضاف اليه وزلفا من الليل وهو جمع لفظة ليلة القرب يعني ساجدا  
 من الليل فربة من اخر النهار اسمى صلوة المغرب والعشاء ان الحسنات يبدن السيئات المراد بالحسنات الصلوة الخمس  
 فانها يبدن الذنوب ويغفر بها والطاعات مطلقة او سبحانه الله والمحمد ولا اله الا الله والمحمد كبر ذلك اى فاستقم وما  
 بعده او القرآن ذكرى للذكرين اى غفلة للفتن واصبر على امثال ما امرت به والانها لما ثبت عزها فان لمحمد  
 لا يعجز احد المحسنين ونزول الآية في عيون عرفة بالتم التمر قال لامرأة في البيت تمر اخذت فدخلت فقبلها فخذها  
 حاكيا بالاكيا فشرنت فقال عليه السلام بل شهدت معنا العمر قال نعم قال هي كفارة لك فقبل انما قال قال الله  
 عامة هذا كبره الماركة وتبوه الحسين ايضا وقال القاضي والعشيرة العمر وحده فلا تجز الآية بغير الصلوة الخمس وقال صاحب

ان وقيل زلزال من الليل وقربا من الليل وحصلها على هذا التفسير ان يعطى على الصلوة اى اتم الصلوة لمنى  
 زلزال من الليل على معنى واقم صلوة يتقرب بها الى الله بعض الليل وذكر النصة بالتطويل والتفصيل وقال ايضا في  
 ان الحسنات يذمهن السيئات وجها من وجهان ان يراد تكفير الصغائر بالطاعات. الثاني ان الحسنات يكرهن السيئات في قوله  
 تعالى ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر والمالام الزايد فبعد ما ذكر النصة قال ان الله تعالى ذكره للصلوة وصغيرا اعنى  
 يذم من السيئات وتنهى عن الفحشاء والمنكر فمن كانت صلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر كانت بحيث يذم من السيئات والافعال  
 قال في التوضيح في دلالة النسخ في الكفاية ان الكفاية لا يحكم الكتاب قال الله تعالى ان الحسنات يذمهن السيئات والمراد  
 بالسيئات الصغائر دون الكبائر لقوله عليه السلام الصلوة الخمسة والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان كفارة لما مضى  
 او اجتنبت الكبائر فلا بد من ان الحسنات هي الطاعات وبمعنى ان يعلم ان هذا غير ما عليه المعتزلة من اعتبار الكبائر كغير  
 الصغائر البتة لقوله تعالى وان تجتنبوا الكبائر تنهون عنه فكفرناكم سيئاتكم اى صفائركم ذلك لان الحسنات هي افعال الطاعات  
 فقد ادون ترك الكبائر والكف عنها والاول معنى عليه والثاني هو روى المعتزلة خطا على ما عرفت في علم الكلام لعبد  
 سوره يوسف وفيها ايات من المسائل فنقول في مسئلة ان سيم الحابل قوله تعالى وشكروا نعمتي بخس دهرهم  
 معدودا وكفوا فيه من الواهدين لا هذه الآية اخبار عن شيء اخره يوسف له من السبابة  
 ان القوة في غيابة الجب شراء السبابة له من عزيز مصر وقصة ان لا القوة في غيابة الجب جاءت سبابة فخره  
 يوسف منه ثم تيمم به اخوة فجاوا وادعوا انه غلام لهم فاخذوا من السبابة ثم غم باه السبابة من عزيز مصر ثانيا فيقول الله  
 في شأنهم وشكروا نعمتي اى اخوة يوسف من السبابة ثم بخس اى زين روى دهرهم معدودا اى قليلة غير موزونة بل  
 اقل من اربعين لانه كان عشرين او اقل او اكثر وكانوا فيه اى اخوة يوسف في يوسف من الزايد اى الراغبين عنه ووجهه  
 والمعنى وشكروا اى السبابة يوسف من عزيز مصر ثم ذكر وكانوا فيه من الراغبين عنه لانهم يفتنون خالعون عن شيء  
 احد منهم وهذا لانه لو ان شروا بمعنى لمعوا وان كان محبة شتر واقام المعنى ان السبابة شتره ويوسف من اخوة دارهم  
 المذكورة وكانوا فيه من الراغبين عنه لا معادهم انه آتى هذا في البياضى ولم يذكره الباقون بهذا التفصيل وخص العالم  
 بهذا الوجه الثاني بان هذا البسم لم يكن ثمن بخس بل بال عظيم كما هو المعروف وبأجله معنى قوله تعالى بخس وان كان  
 الاكثر زين روى ولكن ذكره غير الجوزي بخس اى حرام لانه ثمن الحرام من ثمنها متسكك بعضهم ان سيم الحابل وكذا هو  
 عليه الاجماع وهو معروف وانما الاختلاف في انه هل يجوز بيعه الحرف للمنفعة ام لا فالشهره انه يجوز وسبب اية جاءه ايضا  
 في ردود السامعين نظام الله والدين انه لا يجوز بيع الحرام الا في المنفعة والافى غير ما وان ابا صنفه وجميع الجاهل

برى من مجبوتية متحققة وان ذكره الاستاذ الاجل الشيخ البهادر في شرح الهداية والبردى صلاح المحيط والدرر المحقق  
 ايضاً في شرح المحقق فاعلم ذكره فموضع هو ان هذا المسكين المظلوم حقه من الطعام النقي بهذه العيلة ثم يصبر وعنده دعوى اعظم  
 اياه واحد وفيه كلام طرطاس اراد الاطلاع عليه في حقه واما ما استشهد في زماننا من بيع المحروقة ثم تداول بالاجارة  
 عند المارون فهو بعد الشرع ولكن لا ينبغي عليه لانه لا يكون ان اجر المحرقه واجره ابوه او امه او سائر الاقارب سوا ابوه  
 وعلى كل تقدير ما ان يكون من غير او كره او على كل حال ان يجعل الاجرة الغنمة والكسوة فقط او دراهم معينة فقط ولا كلام  
 في اجارة المحرقه بالتداول بالانفقة والكسوة المعينة ابوالدرهم المعينة مبادرة او شارة لو سبقت بغيره ان يكون جازماً  
 ودرهم في الحال مثلاً الى اثنين سبعة مثلاً ينبغي ان يجوز ايضا وان لم يفسد كل يوم وشهر او سنة فان عاش الى الابد فيها ولا يبدل  
 وهو لا يستحق التقاعد الكسوة وبجلبها اشتبه الحال لا يعرف ان يغيره ولكن ينبغي ان يجوز ولما اجارة ظهر المولى في الباطن ينبغي  
 ان لا يجوز وفي الطفل ان كان المكسوة والنفقة ينبغي ان يجوز لان نفقة عالة الير وان كان بدرهم ميسرة في الحال الى الابد  
 فخطا وبجلبها محل النفقة في الاول وبعض في الثاني عايد الى غيره فان كان ذلك الغير اباه او امه يجوز لانها يملكان لاجارته ولو كان  
 غير ذلك لم يكن الاقارب لا يجوز لانهم لا يملكان لاجارته وان كان سوا جاره لا يجوز لان المستاجر لا يملك ان يوجر شيئاً المستاجر وغيره  
 كل تقدير لا يجرى عليه احكام المملوكين فلا يملك المستاجر تحريمه وكاتبته وتذيريه واستيلاؤه وعتاقه ولا يملك غيره او اولاده كسوة ولا نفقة  
 عليه كغيره وبوجه من علم ان كل ذلك معمول في ديار الهند والشرق والغرب سخاؤهم من ذلك اللهم المستاجر صاحب شراً  
 قد جاز انقرفاً تافهاً لثما بما يجري هذه التعريفات اهل الحرب الذين لا يشك احد في كونهم حراً بائناً او فقيماً من في المحقق بغير  
 الروايات على ملوك انما وهو اعلم بما هو الصواب ثم نقول في مسئلة ان تحلين الكفالة بالشرط جاز قوله تعالى قالوا ائخذوا صوامع  
 الملك منكم لئلا يجرى عليه حكمه جعل نصيبه واذكروه زعيم خمسة مودعة وهي ان لا جارية اخوة يوسف في يوسف واداره  
 ان يذهبوا الى الوطن جعل خدام يوسف معاً في جعل جزم لا يخرجوا من معان مؤذن وقال هو وغيره انما نفقة مملوك الملك والظن  
 انكم سرفتموه وقال ومن جاز به اى لمن جاز بذلك المصالح على غيره وانما به عجم اى كسب يجرى انى كسب ان احل حل بغير من جاز ذلك المصالح  
 فخذ كسب ذلك المودون وغيره بكل بغير معلق ذلك بالشرط او على قوله قص عليه ابهة النفقة فانظر لظاهره في شريعتنا بالانصاف  
 المعروفة فثبت انه يجوز الكفالة بغير الشرط لابل وان يجوز المجارة وصح ان يجعل قبل تمام العمل وقد قال القاضي ايضا  
 وفيه دليل على جواز المجارة وصح ان يجعل قبل تمام العمل وان يجوز تحلين الكفالة بالشرط وقد قال صاحب الهداية بعد ذكر ان يظن  
 الكفالة بالشرط جاز والاصل فيه قوله تعالى ومن جاز به عجم وانما به عجم والاجماع مصنف على صحة ضمان المالك ثم فصل انه لا يشرط  
 يجوز تحلين به اى شرط لا يجوز فقال ثم الاصل انه يعلم تحليفاً بشرط لانه لما مثل ان يكون شرطاً وجوباً فيكون كقولنا ان استحق المصالح

الاستغناء من قولنا انهم زيد وبنو كحل عز او اخذوا الصنفاء مثل قولنا ان ثابثا لبلدة الملاحم المتعاقب بحر وانشطه كقول  
 ان بيت الرب اوجارته خردكرا واجعل ولحقها منها اجنابا الله اسم الله تعالى فيجب ان لا يلا ان الثغارة لا تلتصق بالاسطر  
 لا يطل بالسرور الفاسد كالتطابق والفاق في الكلام في الخطر ولكن من الثغارة في قولنا في مسئلة سمع الطاهر بالاسطر  
 وجوز البضاعة قوله تعالى فلما احضروا عليه قالوا ان ابناهم العزيز لم يغتصبوا واهلنا القصر وحسن ايضا بعد قوله  
 فافون لنا الكيل ونصدق عليك ان الله يجزي المتصدقين في قوله لا يطلو به ولم اورد منها الا ما يتعلق  
 بنحو الآية اي فلما اخذوا اخوة يوسف على يوسف بعد ما رجوا ان المصري ثابته قالوا يا ايها العزيز سئاسا ومن هذا القصر في شدة  
 الجوع والعطش وحسن ايضا من جارة ابي - وية او قليل ترد وتقدم رغبة منها قيل كانت دارهم زينا وقيل موقوف او من قبل  
 وجرة الخفاء وقيل الاقط وسوق القل فافون لنا الكيل اي لم لنا الكيل بمقابل البضاعة المزاجاة وتصدق عليك يا ربنا  
 بالمساحة وقبول المزاجات او بالزيادة على ما يابها ان العديجزي المتصدقين حسن الجزاء والتصدق التفضل مطلقا لكن اختصت  
 سوافا به من ثواب من العديجزي في البضاعة في ذلك ان وجوبهم لاني الثغارة كلها ولكن الشان في معرفة انه ليس بالاطلاق اخذ  
 المتصدق على ثانيا ولم يستوف احد من اسد فاد الامام الزاهر حيث قال في الصدقة على الانبياء قبل الوحي بما يرد بعد الوحي  
 غير جائز لان هذا الطلب الخط في العقد طلب الخط في التعديجزي وقيل الحرام صدقة العزم من التفضل وقيل ينسب عليه السلام كونه من ذلك  
 والمقصود من ذكر الآية انها تدل على جوازهم الطعام كالحال بالدرهم او السلوة وغير ذلك وعلى جواز باطل من القيمة المتصور وعلى  
 عقد البضاعة كالاتي وانما هو به وذكر الله تعالى في كتابة كذا البغاء الكيل والميزان باسحق السوية من غير ان يرد وتقر  
 بقوله تعالى واولوا الكيل والميزان بالخط وقوله تعالى ولا تنقصوا الكيل والميزان وقوله تعالى ويل للمتففين الذين اذا  
 اكثروا على الناس يستوفون واذا كالوا هم اوزنوا هم يخسرون وامثال ذلك كل هذه الحكم ان يكون في البيع الطعام بالطعام او  
 غيره وتضمن نفس بغيره فاعلم ان ذكر هذه الالفاظ مرة اخرى ليعلم ان الكتاب وذكرك مسئلة ان الايام من المكنع اعني  
 قوله تعالى والانياس من يوم انصرف سورة الاطراف بوفيق الله تعالى وبعدهما سورة وعدى ثابته عن السالك وبعد سورة ابراهيم  
 وثيابه لانه يستدل بها على اثبات عذاب القبر وهي قوله تعالى يَنْفُثُ اللَّهُ النَّفْثَاتِ الدَّائِرَاتِ اَمْثُلًا لِّقَوْلِهَا الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا  
 وفي الاخرة وفيها الله الظالمين ويضلل الله مبكشا ٥ كل صاحب الشايع معنى ثابته في ثبوت الله من بين القول  
 الثابت الذي ثبت للمؤمنين وتضمن في قوله تعالى والانياس والافرة وتضمن في قوله تعالى والانياس والافرة وتضمن في قوله تعالى والانياس والافرة  
 وغيرهم وغيرهم الاخرة انهم لم يفسدوا بعد ثابته في قوله تعالى والانياس والافرة وتضمن في قوله تعالى والانياس والافرة  
 فقال لم يفسدوا بعد ثابته في قوله تعالى والانياس والافرة وتضمن في قوله تعالى والانياس والافرة

ع  
 من باب الهمزة  
 عن اخوة الجوز  
 كما في باب الهمزة  
 عليه لونه ولا الميزان  
 من صاحب التوفيق  
 ووجه تسميته  
 عن النبي  
 من ثغارة الجوز  
 انما هو بالاسطر

يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت ويضل الله الظالمين أي الذين اقتضوا على العقلي لا يقبضون في مواضع القبر ونزل  
أعد لهم نزل شئ وبهم في الآخرة نزل وأضل ويضل الله ما يشاء من تثبيت المؤمنين واضل الظالمين لا أعز لهم غير الله  
هذا ما حصل ما فيه وتبعه صاحب الدارك والقاضي البيضاوي في كثر الوجوه وإن خالفاه في بعضها وبالجملة مخالفة دليل على  
حقيقة سؤال القبر وذكر بعض أهل الكلام والحديث أن هذه الآية في عذاب القبر لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثبت الله الذين آمنوا  
بالقول الثابت نزلت في عذاب القبر إذا قيل له من ربك وما ديتك ومن نبك بقوله ربلي الله ودينى الإسلام فمنى محمد  
عليه السلام هذا لفظ الحديث والظاهر أن عذاب القبر بالمعنى المشهور لا يثبت من مجرد قوله ثبت الله الذين آمنوا بالقول  
الثابت إلا بالنضمام قوله تعالى ويضل الله الظالمين وإنما يثبت من التعميم وتفسير النبي صلى الله عليه وسلم قوله إذا قيل له يدل على سؤال القبر  
دون عذابه وظنى أن عذاب القبر هنا بمعنى عام يناول بحسب الأحوال التي في القبر كما هو رأى البعض وإن هذه الآية تجامع  
لسؤال القبر وعذابه وتغير لأن التثبيت والتخليط المذكورين في الآية لا يكون إلا بعد السؤال فلهذا دقت النبي عليه السلام  
بقوله إذا قيل له فعلم أنه لو لم يسأل أو أعل كل واحد من الموتى بأنه من ربك وما ديتك ومن نبك ثم الميت إن كان  
مؤمنًا ثبت الله بالقول الثابت أي بأقراره برؤية والنبوة والإسلام وإن كان ظالمًا يضل الله كما بان لا يوفقها لولا  
التصديق ويضل الله ما يشاء من المؤمنين والظالمين جميعاً من الثواب والعقاب يليها فيهم من حقيقة السؤال على كل واحد  
ثم فوز المؤمنين بعده ومضلة الظالمين عقيب ذلك وأما أولى الأبواب أقبلوا من الانصاف وسبأى عليك إثبات  
عذاب القبر في سورة المؤمنين أيضاً انشاء الله تعالى وقال اللام الزيدان قوله تعالى ثبت الله الذين آمنوا منحصر  
حق ما من الخاتمة والأعلى ثبت بين الخاتمة لكل وإن قوله تعالى في الحياة الدنيا يعني الحياة وفي الآخرة أي العزاة  
أو في الحياة الدنيا عند الموت وفي الآخرة عند السؤال في القبر وإن الظالم بينا الكافر دون مرتكب الكبيرة كما هو رأى المفسرين  
وفي الحسينان الحياة الدنيا هو الحياة وفي الآخرة هو القبر والحياة الدنيا هو القبر والآخرة موقوف السؤال هذا ما فيه والقول  
الثابت عند الكل هو الذي ثبت بالحجة وتمكن في القلب أعني قول لا اله الا الله محمد رسول الله وبعد ما سورة الحج  
خالية عن المسائل وبعد ما سورة نحل فيها آيات من المسائل ففي مسئلة منافع الانعام وما يتعلق بها قوله تعالى  
وَاللَّهُ تَعَالَى حَكِيمٌ لَمْ يَخْلُقْهَا فَمَا لَمْ يَخْلُقْهَا وَمِنْهَا مَا كَلُوتُ وَلَمْ يَخْلُقْهَا جَمَالٌ جَنَّتٌ زُجُوجٌ وَجَنَّ  
سُجُوجٌ وَخَمَلٌ أَتَقَالُ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُنْ تَوَابًا لِبَيْتِهِ إِلَّا حَشِي إِذَا زَكَّيْتُمْ زَكَّيْتُمْ  
قوله تعالى والالعام منصوب بفعل مضمر نفسه خلقها أو هو مطوف على الانسان داخل تحت خلق ثم قوله تعالى خلقها لكم  
بيان ما خلق لاجله وقوله تعالى فيها دفء الآية تفصيله أي في الانعام دفء ومنافع ومنها ما يكون والدفء ما سمى لا

بدخول من لباس محمول من صوف او وبر او شعر و منافخ هي تسلمه و دريا وغير ذلك و منها ما يكون اى لمحرمها و منحومها و  
 انما قدم الطرف في قوله تعالى و منها ما يكون و ان كان قد يوصل كل من غير الانعام ايضا اما الفواصل الآية كما قال القاضي  
 خاصة و اما لانها الاصل و اما غير ما لا يبط و لا يد جابه و صيد البر و البحر فكله المعتمد كما قاله الكل و يحتمل ان يكون المنفقات  
 طعمكم منها لانكم تحرقون بالبرق فيما يكون منها الحب و الثمار و تكسبون بالكر و الاكل و يبيعون نتائجها و البانها و جلوه كما  
 على ما في الكشاف و قال الامام ابو داود و وافقه الحنفية ان اللحم متعلق بالاجرة اى لكم فيها و غيره و منافخ هي الدرة و النسل  
 و الكرا و التجارة و غير ذلك و منها ما يكون البانها و سمها و شيرازها و الجبن و غير ذلك قوله تعالى و لكم فيها جمال منه  
 بالجمال كما ان الاول منه بالاتفاق اى اللحم في الانعام بالجلد من تر يكون اى تزود و منها من يرعيها الى امر احبها بالاشجار  
 و حين ترعون اى ترسلونها بالغداة الى مساربها و انما قدم الراحة على التسريح لان الجمال في الراحة اقل من التسريح  
 طلاء البطون حافلة الضرر و قوله تعالى و تحمل الثقل اى تحمل هذه الانعام احملكم الى بلدكم تكونوا انتم الغنم بالثقل و ذلك  
 البلد لم تخلق للبلد الا بشئ الاغنى اى شقتها و كلفتها فضلا عن ان تحملوا على ظهوركم انما كلفوا الشق المشقة اخرى بالغنم  
 و الكسر و قيل المفهوم مصدر شق الامر عليه شقا و اصله الصدوم و المكسور بمعنى الضيق كما في ذهب لفتفت قوته بالتعب  
 و الجهد كذا في البضا و هو و زاد في الذاكر و المعنى لم تكونوا بالانبياء اى بالاحمال الا بالمشقة و قيل انما كلفكم اكلكم اى تحملكم  
 و المقصود من هذه الوجوه تطابق قوله تعالى انما لكم مع قوله تعالى لم تكونوا بالانبياء ان قوله تعالى انما لكم يدل على حمل  
 الفعل و قوله تعالى لم تكونوا بالانبياء لا يخلو عن الاغنى اى بني آدم فاذا قدر قوله تعالى فضلا عن ان تحملوا استقام الكلام  
 و كذا لو كان التعديل بالعين بها او يكون الفعل بمعنى الا بدان كما لا يخفى و مصرم بذلك صاحب الكشاف و قال في  
 تفسير البلدة عن حركة الباء مكه و هو مختار الامام الزاهد ايضا و في الحسنة عكس هذا و هو ان الخطاب لابل كذا اى لم  
 تزيروا منها الى الشام الا بالنسبة و الا بالمشقة و الحظفة هذا هو معنى الآية و المقصود منها ان الآية دلالة على جواز الانتفاع  
 بالاكل و الركب و الحمل و الكرا و اللبس من اصواتها و اوبارها و اشعايا و غير ذلك قد ذكر الله تعالى ان الاسراف و الاباء  
 و الاشرار يحرقون في هذه السورة على ما ساء و كذا ذكر اللبس ايضا في اخر هذه السورة و ذكر بيان الانتفاع بالاكل و الركب  
 و غير ذلك جميعا في مواضع متحدة بطريق مختلفة في سورة يس قال و ذلكنا نالهم فيها ركوبهم و منها ما يكون و لهم  
 فيها منافخ و مشارب اغلا يشكرون فذكر الركب و الاكل و اللبس و سم ذلك ذكر المنافخ قالوا بها ما و الاشياء  
 المذكورة من النسل و الحمل و الدف و في سورة المؤمنون و ان لكم في الانعام لعبة و تسقيهم مما في بطونها و لكم فيها من  
 كثيرة و منها ما يكون و عليها و على الضلك تكون فذكر الحمل و الاكل و المنافخ قالوا بالانعام بها ما سوى هذه المذكورة

وفي سورة حم المؤمن المد الذي جعله الاغنام لركوبها ومنها الطير ولكن فيها منافع وتبليغ اعليها حاجته في صدوركم وعليها اكل  
 الغنك تخون فذكر الركوب والركوب الحاجة عليها والحمل ومع ذلك ذكر النافع والركوب بالنافع ما سوى هذه المذكورات ومثل ذلك في القرآن  
 كثيرة وقد اكتفى بهذا الساطع الكتاب وبالجمل والركوب بالنافع في هذه الآيات بسبب مصطلح الاصول وهو لا يتبع زمانين كالركوب والحمل فانها  
 اعراض لا يتبع زمانين بخلاف الزوايد فانها تتبع كاشرة في الشجر والعلف في الارض واللبين في النسل في الاغنام فان الركوب في كل هذه  
 الآيات وقم مقابل النافع فالركوب معناه للتعارف وسنذكر بيان ان منافع المصنوع لا تقتضي بالطلاق والامساك جميعا بخلاف  
 الزوايد المصنوع فانها تقتضي بالامساك والاستهلاك دون الهلاك وبخلاف المصنوع نفسه فانه يقتضي بالجميع على ما ياتي في سورة  
 قصص تقريرا مفصلا وانما افشا الله تعالى في مسئلة ان الخيل والبغال والحمير مكرها فانه قد اطلق على الاغنام السابقة المذكورة تحت خلق  
 لِرُكُوبِهَا وَزِينَةٍ وَلِحِجَلٍ مَّا لَدُنْهُمْ فَوَلَّيْنَاهَا وَالْخَيْلَ مَنصُوبًا مَّحْطُوفًا عَلَى الْاِغْنَامِ السَّابِقَةِ المذكورة تحت خلق  
 وزينة مفعول مطلق لفعل محذوف اي خلق الخيل والبغال والحمير لركوبها ولزينة بارزبة وقيل زينة معطوف على محل لركوبها ويشتد  
 انما في غير النظم لان الزينة بفعل الخلق والركوب ليس بفعل لان المعنى من خلقها الركوب واما التزئين في اصل بالعرض وقومى يتبع  
 واو ويشتد بجمل ان يكون على لركوبها او مصدر مفعول الحال من الفاعل والمفعول وقوله تعالى وخلق ما لا تعلمون اجمال لحيوات  
 لم يدركها بقا وظلال لم يعلم الانسان من الخوض والطير والالوان او لما في الزينة والناظر وغير ذلك هذا في البيضاوي والمقصود  
 ان هذه الآية هي التي اوجب بها الوضعة في حرمة الخيل والبغال والحمير وجه ما ذكر في الكشاف وكذا في الدراك والهداية في باب الزنا  
 ان هذه الآية صدرت في محل المنية وقد من الله تعالى علينا بخلقها بالركوب والزينة فعمل ان كمال النعمة في هذه الاشياء هو بذلك المذكور  
 لان الحكم لا يمتنع بالادنى من وجود الاعلى فلا يجوز اكلها فغيره وعلى ابي يوسف ومحمد والشافعي في جواز اكل الخيل والبغال وعلى  
 في جواز اكل الحمير المملوكة لانها للتعارف من الآية واما الحار والوحشي فجاز اكله بالاتفاق وقد انفرد في شدة الوقاية وغيره ان مالك  
 مستثنى معناه في حرمة الخيل ومخالفت في الحر المملوكة والشافعي وعلى عكسه وهو يقول ان الآية لم تدل على حرمة احد منها لكن رسول الله صلى  
 وسلم لم يحرّم الا بالية يوم خيبر اذن بالكل الفرس فيه وجوابه ما قلنا وما لك من اجتهاد بقوله كل من سبى من سبيك ما لم يبق من مالي  
 الاحمير والآية وصديقه خير حجتان عليه لم ينص صاحب الهداية بخلاف مالك فكانه لم يعنده واورد الآية في الخيل فقط ونه  
 صاحب الدراك واما صاحب الكشاف فتنظر الى نظم الآية واورد ما في حق الكل وهو الظاهر ولذا غيرت الاسلوب فيما سبق وانما ذكر الفقهاء  
 الخيرية في حرمة الخيل فقط لكونها لغيرهم ولكن قيل ان كرامة تنزبه وقيل كرامته مخبرم وهو الاصح وينبغي للمفتي ان لا يصرح  
 الخيل في حالة السكة بان يذبح بلاما ثم لان فيه تقليل الاله الجهاد والافاضة خلاف مذاهب بحديفة فلا يفتي به ولكن ان اقرب  
 الخيل الهلاك لفتي بان يذبحه ياكله المالك لئلا يفتيم حق المؤمنين من انه ارمي ابي يوسف ومحمد وبما من معظم اصحاب بحديفة بخلاف



الحرة الية فانه لا يذهب الى جوازها احد من الخفية فلا يغني جوازها وان قربت الى الهلاك كذا ينظر بالبال قابل والنصف ويزن  
 الا الاحسان في مسئلة ان لحم السمك حلال وان اللحم يطلق على اللؤلؤ قوله تعالى وهو الذي سخر البحر لكم آمنه لحمه  
 وسخر جوارحه حلية فكيف يفسر وتري العلك صواجر فيه وليستوا من فضله وتعلم تشكرون  
 الآية هو الذي سخر البحر لا يتقاع به من الاصطيا والفرص والركوب قال الاصطيا ولنا كلوا منه لحما طريا اعني السمك وانما هو  
 لانه يוכל من لياضه النفس والفرص ليستخرجوا منه حلية هي اللؤلؤ والمرجان تلبسوا بها اي تلبسوا بها كما تلبس بالمان فتمت  
 فلما انتم تلبسوا بها والركوب بيان في قوله تعالى وتري العلك صواجر فيه اي جوارى تجري جريا وتشق الاشياء اذا لم تخرق  
 وقبل هو صوت جري العلك بالرياح والمعطوف عليه قوله تعالى وتنبوا من فضل محذوف اي تعبوا وابتغوا من فضل والردية  
 يعني ان الركوب لاجل تحصيل التجارة وانما عقب بقوله تعالى ولعلم تشكرون لانه اتهم في بال انعام من حيث انه جعل  
 لا تنعم بهذا قالوا وهذا المفسرون ذكر الله تعالى في سورة فالمرن غير تفاوت الا في النظم والمقصود بهما شيان احدهما  
 حلال لانه صرح به في الآية فيقول في الحقيقة غايته انه لا يسمي لحم في العرف فلهذا لا يبحث به من حلف لا ياكل لحما قائل لحم السمك  
 اللحم يبي عن الانعام وهو اشدة ولا شدة بدون الدم والادوم السمك في الواقع فمثل هذا من كل الحقيقة كما ذكره اهل الاص  
 الحقيقة والمجاز وقال القاضي البصا ومسك به مالك والثوري على ان من حلف لا ياكل لحما حلف باكل السمك اجب عنه بان  
 الابان على العرف وهو لا يعلم منه عند الاطلاق الا ترى ان السدس الكافر اية ولا يبحث الحالف على ان لا يركب واية بركوبه وهذا  
 صاحب الشافعي من غير ذكر مالك والثوري وقال صاحب المالك وانما لا يبحث باكله اذا حلف لا ياكل لحما لان معنى الابان على العرف  
 قال خلاصة اشترطه الدرهم لحافى به السمك كان حقيقا بالانكار هذا النظم وافول لما خص السدس بيان اكل السمك كان حراما  
 والشافعي عن في الطلاق جسم ما في البحر من الحيوان وقد مضى بيان في قوله تعالى ويحرم عليهم الجباب ثم السمك ليس بحلال مطلقا عندنا  
 للشافعي ومالك وقال صاحب الهداية ويكره اكل الطافي منها ثم قال ولا اصل في السمك ذوات بافة يحل كما لا خذوا ذواتها  
 الفه من مبرزة لا ياكل الطافي ثم قال في الموت بالبحر والبر وبيان والثاني ان اللحم يطلق على اللؤلؤ فلو حلف لا يلبس عليها  
 عقولوا لو غير مصرح بشي ان يبحث كما هو قولهم اطلاقا لا يبيحهم واليه اشار صاحب الهداية حيث قال وقال لا يبحث لانه على حقيقة  
 به في القرآن ولانه لا يلبس به عفا الامر صوابا لا يلبس على العرف فصيل هذا اختلاف عمر و زمان وافتى بقوله لما ان التحلى به على الا  
 معتاد متعارف هذا الكلام ولم تعرض له المفسرون فيما اري في مسئلة السمك قوله تعالى وتغرون ثمرات النخيل والاد عسك  
 لتخزون منه مسكرا وورثا حسنا لان في ذلك لدية تقوم يعقلون ه فتقوله تعالى ومن ثمرات النخيل  
 اما متعلق بقوله لا تسفكم سدف لذكروه فيما سبق حيث تخذون بيان وكشف عن كنه الاسماء او متعلق بتخذون مع تكرير منه كبر اللفظ



والقصد ان الآية وان كانت مسوقة لبيان انه لم يعل على عباده لكن فيه اشارة الى العبادة الاشياء المذكورة وحمل الاستطاعة بما فانه  
يدل على التسليم للصوفي والوبري والشعري والكلثان والعقل والدمع من الحديد ويدل على استعمال القلب والجمع وغير ذلك وقد مر في كتابنا  
الكرامة بسلم كبره والاكثر بالتفصيل وكذا ذكرنا في كتاب الصلوة والسبيل المعروف والوبري والشعري والجميع فيها فلا يكفلها الموت  
فلا يحسن الا للتوفى ولا يجرم البعير ونحوه ولكن لم يغيروا الآية فيما ارادوا ولم يعلم في مسئلة استحباب الاستحادة قوله تعالى فاذا قرأتم  
القرآن فاستمعوا له يا ائمة من الشيطان الرجيم لا يعني اذا اردت قراءة القرآن فاستمعوا له من الشيطان الرجيم بل يعني اذا قرأتم  
الشيطان الرجيم فلا يوسوس في اعزائه فظاهر الآية يدل على الاستحادة عند القراءة اعم من ان يكون في الصلوة او غيرها وايراد ما يجرى  
انما اعتقيد العمل الصالح اذ ان بان الاستحادة وقت القراءة من هذا القبيل والجميع على انه للاستحباب ان كان عند البعض هو  
وقبل انما كانت فرضا على النبي ورسولته على الامم بغير كل ذلك في الحسنة وبان المختار في الاستحادة من جملة رواية اربعة عشر قوله  
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم في اكثر التفاسير عن ابن مسعود وقرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم فقال قل هو  
الله اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بكذا فقرأه جبريل عمن العلم عن العروة المتعددة والحق في جهرا واخفا وان يخفى في الصلوة والماني وغيره في تفسير  
ان جبريل في ان يخفيه فغيره وهذه الآية تسلكها صاحب الهداية في ان المصلي يقرأ بعد اثناء الاستحادة حيث قال بسيفيد بالهداية  
الرجيم قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستمعوا له يا ائمة من الشيطان الرجيم ولا استحادة عند الا في الركعة الاولى وعند الشافعي في كل  
ركعة وظاهر الآية يوافقه ولهذا قال المتأخرون البغداد في ذلك دليل على ان المصلي يستعين في كل ركعة لان الحكم المرب على الشرط بتركه  
قبلا من الغلبة ولكن اذ قال كثره اذ التي لا اجمال لا يقتضي التلبية كما علمت في الكتب في مسئلة ان كلمة الكفر اية الاكراه جارية قوله  
من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقلة مظنتي بالايديمان ولكن من شرع بالكفر صدرا  
فعليلهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم نقل في زوايد انه لا يقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم للقرآن باليهيم بالاله ولم يظفر  
القرآن لم من كان اكثر قوة من اهل الاسلام واما ظفر على الضعفاء العاجزين مثل البلال والنجباء العار والديهم فامرهم باعادة  
كلمة الكفر والارادة فلم يقل اكرههم حتى شهد والد العار ثبتوا على اقامتهم والعار لا لان ضعف البدن غير قادر على القراءة ولم يقدموا  
الشهادة اجروا على سائر كلمة الكفر وهم ذلك لان قلبه مطمئن بالايمان فغير رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عار الكفر فقال لان عار اهل الانس  
قرنه الى قدمه واختلط الايمان بالجمرة ومنه جاء عار يا كيا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من عينه نوب المبارك وقال له يا كيا كيف  
وجدت قلبك حين اكرست فقال مطمئن بالايمان فقال ان عارواك فخذ لكم اي عارواك لا كراه فخذ لهم باليمين ان القلب من هذه  
الاية كذا ذكر في المسئلة وكذا لو كرهه بنوع زيادة ونقصان فقولته تعالى من كرهنا لم يمت ايانه يدل من الذين لا يؤمنون او من لو كان اكثر  
الكارهين في قوله تعالى انما يجتري الكذب الذين لا يؤمنون بان الله اولئك هم الكاذبون او هو مفرق او مضروب على الذم او شرطية محذورة

لا جنة، ونحو ذلك من قبل من كفر بالله فغير خص به قوله الحق المبره وتنبه مطمئن بالابتن استند متصل بوجه الامن من غير احوال  
 الكفر على سائر ولا ن قلبه مطمئنا بالتصديق فانه ليس بجاوب او مغتزا ومختص به ومن يكون قوله تعالى ولكن من شرهم بالكفر صدق فظهور  
 غضب من الله عليهم عذاب عظيم استدل الا لا نشأ من الاستثناء بمعنى ونحو الامور من انه كذا جزوا الكفر باللسان يجوز صدوره بانفسه ايضا فقال  
 ولكن من شرهم بالكفر صدرا اى اعتقاد عقيلهم غضب من الله عليهم عذاب عظيم هذا على طريق ما في الكشاف والملايك والديفاد وقال الامام الزمخشري  
 ان في الآية تعديا وتأخيرا وتعديا من الكفر بالآية من الكفر بالله من بعدهم عذاب عظيم من الله عليهم عذاب عظيم الامن انهم قلوب  
 مطمئن بالايان اذ انما فيه وجه يكون لكن زائدة في المعنى ويكون الجزاء مجزوعا المعطوف والمخوف عليه كيد الاستثناء واجبا الى الغضب  
 والعذاب ويحتمل ان يكون قوله تعالى من كفر بالله من بعد اياته بجناد ويكون قوله جليلهم غضب من الله عليهم عذاب عظيم خبر له ويكون قوله تعالى  
 الامن انهم قلوب مطمئن بالايان استثناء عن مجموع الشرط والجزاء وسطحينها ويكون قوله تعالى ولكن من شرهم بالكفر صدرا استثناء  
 من الاستثناء ويستقيم عن الجزاء ولا نه قيل ولكن من شرهم بالكفر فغير مستغنى من هذا الحكم بهذا يحظر بالبال وعلى كل حال فحق الاية دليل  
 على ان اجراء كلمة الكفر حال الاكره رخصة بشرط ان يكون قلبه مطمئنا بالايان والعزيمة ان يصبر على ذلك لم يجر على سائر حتى يوثق  
 شبيهه الا انه روى ان سبيلا بن زيد بن عقال لا صدقها ما تقول في محمد عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فانقول في قال انت  
 ايضا فخلاه وقال لاخر ما تقول في محمد عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فانقول في قال انت ايضا فخلاه وقال لاخر ما تقول في محمد عليه السلام  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اما الا وخذ اخذ خبر رخصه الله واما الثاني فقد صدق الحق فنهينا لكذا اوردوه صاحب الكشاف والقاضي قال صاحب  
 الهداية في كتاب الاكره ان اكره على الكفر بالله او سب النبي صلى الله عليه وسلم بايمان على نفسه او عضو من اعضائه او سوان لغيره ما روى بخبره بالايان  
 في فتاوى حديث عمار بن حماد حيث ابتلى به وقد قال له النبي ما كيف وجدت قلبك فان مطمئنا بالايان قال فان عاودا خبره مثل قوله تعالى  
 من اكره وقلبه مطمئن بالايان فان صبر حتى قتل كان مأجورا لان خيبا عن صبره على ذلك حتى صلبه ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء وقال في شأنه  
 ريفي في الجنة هذا حاصل ما روى في الاصل في بحث العزيمة والرضعة وجعلوا هذه الرخصة من اتم نوعي الحقيقة لان المحرم من حكمه  
 باق ومنه ذلك رخص في اجراء كلمة الكفر فاذا كان العزيمة اتم كان الرخصة ايضا كذلك ثم في الآية دليل على ان للكفر اذ لم يكن قلبه على  
 الايمان يكون كافرا وكذا غير المكروه اذا جرى على سائر كلمة الكفر استهزاء او صلبا يكون كافرا حتى يكون الآية دليلا على ان ركن الايمان  
 التصديق والاقرار جميعا ولكن التصديق لا يتحمل السقوط بحال والاقرار يجتهد في حاله الاكره فاية ما في الباب انه جبر  
 عن التصديق بالايان ايا باربانه الركن الكامل فمثل ما قال القاضي البيضاوي ان في قوله تعالى وقبض  
 مطمئن دليلا على ان الايمان هو التصديق بالقلب وكذا ما قيل ايضا ان الاقرار كاف في احكام الشرع وليس  
 التصديق ركن فيه وكذا ما قيل ايضا ان ركن الايمان التصديق والاقرار والعمل جميعا كما لا يخفى هذا

يومقام الآيات التي في سورة النحل وقد ذكرت آية التبدل والسنن في حق البقرة وذكر آيات التبريم التي في قوله تعالى فاعلموا  
 المبينة للآية ما راها سبق ثم فسر بعض سورة بني اسرائيل وفيها آيات كثيرة من المسائل في مسئلة ان المولى هو قوله  
 متينان الذي استوى جليله من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى الذي يباركنا حول الكعبة  
 من بابا تبارك الله هو السنين المصنوع به في الآية التي تبدل بها اهل السنة على حقية المولى وبيان ذلك ان سبحان علمهم  
 كعثان لرجل وانتصابه بفعل مفر من ترك الهاء تقديره اسبح الله سبحان ثم نزل سبحان من فعل فسد منه ودل على التبريم  
 البليغ والمراد من العبد هو رسول الله صلى الله عليه واله وهو السبر في الليل حقيقة لكن جرد منها عن معنى الليل المذكور فيها بعد المعنى قوله  
 وقيل حتى به لليلة على تعليل الامة وانه سرى به في بعض الليل من مكة الى الشام مسيرة اربعين ليلة كذا في الكشاف والدارك وغيره  
 الحرام هو الكعبة والمراد منها الماحضة والماحمة وانما ساء به لان كلمة مسجد اوله محيط به ويؤيد الاول ما روى انه قال في المسجد  
 الحرام في الجرح عند البيت اذ اتى في جبريل بالبراق الى اخره ويؤيد الثاني ما روى انه كان قائما في بيت ام ثعلبة صلوة العشاء فاسرى  
 به ورجع من ليلة ونظر الفضة عليها الى اخره كذا في الكشاف والبصائر والمسجد الاقصى هو بيت المقدس وانما كان الاقصى لانه لم يكن بينه  
 وراؤه مسجد وانما وصفه بقوله الذي يباركنا لان حوله كان مباركا ببركات الدنيا والدين لانه مهبط الوحي ومقعد الانبياء من  
 لدن موسى عليه السلام وهو محط الانبياء الجارية والاشجار الممتدة واللام في التزيه تحليل لا سرى اي اسرى بعد التزيه من  
 آياتنا من الدواب في برية من الليل مسير شهر ومشايدة بيت المقدس وتمثل الانبياء له ووقوفه على مقاماتهم وغريه لا يابا  
 ايضا وفي الآيات الغفلات لا يخفى هذا تحقيق الآية على ما قاله هو لا يخفى اذ لا يثبت المولى من هذه الآية الا الى بيت المقدس فقط  
 ولذا قال اهل السنة باجماعهم ان المعبر الى المسجد الاقصى قطع ثابت بالكتاب والى سماء الدنيا ثابت بالخبر المشهور والى موقوف من مسجد  
 ثابت بالاحاد ومنكر الاول كافر البنية ومنكر الثاني مبتدع مضل ومنكر الثالث فاسق ولنا في كلام القوم شكال وهو ان السليم  
 الى ما فوق بيت المقدس ايضا ثابت بالقرآن وقد يدل عليه ما ذكر في سورة النجم وهو قوله تعالى علمه شديد القوى ذو مرة سافر  
 وهو بالفتح الاعلى ثم ونا قتل نجان قاب قوسين او ادنى فاومى الى عبده ما اوحى ما كذب لغوا ومارى اتمار به على ما روى  
 في القدره نزلته اخر عند سدره التهنيت عند الجنة الاولى او في غشي السدره ما غشي ما زلته البصر وما طغى القدره من امار الكبر  
 لانه يدل على اني رسول الله صلى الله عليه واله فان المراد منه جبريل او الله تعالى وانه رآه مرة اخرى عند  
 سدره المنتهى وعند الجنة الاولى واما آيات رب الكبرياء ايضا وان كل ذلك القوي السماء السابعة وتحريمه ان الآية يحكي المشهور  
 احدها ان يكون المراد بقوله تعالى شديد القوى هو جبريل حينئذ يكون الآية في بيان ان رسول الله صلى الله عليه واله هو جبريل عليه السلام  
 بصورة الملائكة مرتين احدهما في الارض واخرى في السماء فالمنع عليه اي علم محمد شديد القوى وهو جبريل ذو مرة اي ذو صورة

فقد انقضت اولها  
 ارجع الى بابا تبارك الله  
 الذي عليه قوله تبارك الله  
 ثم من بابا تبارك الله  
 من آياتنا الى اخره  
 على ما في الكشاف  
 والله اعلم

[illegible]

في نفسها حتى السبعة العشر الا ان يجابه باختيار المشرك للغير لانه يحسن ان يكون الغني عليه من الله تعالى وحيث لم يرد عند سيرة النبي صلى الله عليه وآله في الدنيا مستقر على ما في حقوق الآية الاولى لا في ذكره سرادق الا في اوله ولا في ثلثه فيها ما لا يوجب الجسد ايضا بل في الاية الاولى لا في ذكره فيها العبد وجميع الروم والجسد جسد ايضا بالانجيل مذكور في البذر او كونه من المسح الخرم نافي وانصف ثم انهم اختلفوا في ليلة العوالم فقبله ربيع الاول وقبله ربيع الاخر وقبله ربيع الثاني وقبله ثوال والاصح انها في ليلة السابعة والعشرين من جيب في السنة الثانية عشر من الهجرة قبل الهجرة بسنة واختلف في ان كان في المنام او في القطة بروحه او بجسده والاصح ان كان في القطة وكان بجسدهم روم عليه من السنة والجماد فمن قال انه بروحه فخطا وفي النوم فقط فبعدم مثال منقاسي وانكنا والكرور سبنا على مناء الفرق والالتزام على الفلك وكل ذلك في علم الكلام ثم ان قصة العوالم وان كانت طويلة غير متطوعة بها غير كل من رعاية الاول بيقضي ايرادها في روم بنا جبر اخبر من الكتب في رواية واحدة وفي كتاب السير والاحاديث والافعال في روايات شتى في كتب الاطباء فاقول قصة انه لما جبر من البراق وجسم من اللذات وكان رسول الله صلى الله عليه وآله في جرة فشق صدره وغسل قلبه في المستفا دخل فيه ثم اركبه على ابراق واودى به الى بيت المقدس وكان جبريل اخذ الجارية وميكائيل عن يمينه ورافيل عن يساره وفي رواية لاني في بيت المقدس جميعا من اللذات والانبيا فصلح لهم امامهم ثم ذهب منه الى السما الاول ولاني آدم ثم منه الى السما الثاني ولاني يحيى وعيسى ثم منه الى السما الثالث ولاني في يوسف ثم منه الى السما الرابع ولاني في نوح ثم منه الى السما الخامس ولاني في نوح ثم الى السما السادس ولاني في موسى ثم الى السما السابعة ولاني في ابراهيم عليه السلام وكان يسلم على كل واحد منهم واشتغل معهم كتابات يطول تفصيلها ثم تجاوز منه الى بيت المعمور وسدرة المنتهى والموضع الكون والانباء والاربع وفيه روضة جبريل ولم يستطع فوقف ثم ذهب معه وقطع حجاب النور والظلمة التي الف حجاب حتى وقف البراق ولم يستطع فوقف ثم كتب رفرق فخر ووصل الى العرش المجيد ثم ثم الى ان كان قاب قوسين او ادنى فقال التحيات بعد الصلوة والطيبات فسمع ابا عبد الله عليه السلام اية النبي محمد صلى الله عليه وآله وبكايه فوالسلام وقال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وفي رواية تكلم معه تسعين الفا حجة اربعة اياما واما قد امره الله تعالى بحسب صلوة في كل يوم ليلة وبعد ما رجع الى السما موسى استقر على فرض عليه وقال اذهب به اخرى فطلب المعصومين بعجايب الصلوة فذهب رسول الله صلى الله عليه وآله فخرج من عدة صلوة وجاز الى موسى ثم وثم هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله حتى بلغت الصلوة اربعين مرة فذهب رسول الله صلى الله عليه وآله تلك الليلة الجنة واننا وعجايبها ثم رجع منه الى السما السابعة والسادسة الى ان رجع الى السما الدنيا ثم الى مكة عاودته وكل ذلك كان في ثلث ساعات من الليل على الاصح لا قصر على جميع من الناس فقصه المؤمنون والمهتدون ولول من يوكبر الصديق وهذا اسمي محمد بن محمد والكره الكافرون الضالون وسالوه عن علامات بيت المقدس عن فريخ معدو جبالهم والحوالها في هذا على حسب ما كان معدو بعضهم في ذلك واكره منقبي الاودي زرقا صمدنا وياكم سعادة الدارين بمنزلة ونفعا في مسئلة تسمية النصارى والذات

هو الذي قتل النفس التي حرم الله لا بالحق ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ما كنا لنؤتي  
 في القتل انما كان مقتولا اياه اعلم ان الآيات التي في سورة العنكبوت وهي الثمان عشرة في القرآن والتي في بيان القصاص التي بمصر وده  
 الدينية في سورة النساء في قوله تعالى ومن قتل مظلوما خطأ الآية والقصاص في النفس وما دون النفس في سورة المائدة في قوله تعالى ومن قتل  
 عليم فيها الآية والقصاص في النفس قط في سورة البقرة في قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى فمن قتل فمقتول ان آية البقرة والمائدة في  
 حق النفس ليست بجارية في شريعة القصاص بل في وجوب المساواة وعدم الزيادة وهذه الآية اعني آية بني اسرائيل مسوقة بجرم ما قتلوه وحق  
 القصاص ونحوه من التوازيات تعالى فذبحوا اولادهم قتل النفس الخ حيث قال لا تقتلوا النفس التي حرم الله بالحق والحق بالحق والحق بالحق  
 باعث الدم وهو عدو ممان ثلث الردة والقول العذر والحق المحض ثم من جاز القتل فقال ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا  
 اى من قتل سال كونه مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا على القاتل فاخذ مقتضى القتل اعني القصاص بالدية والقصاص فقط بدل عذوبة  
 تعالى مظلوما فان الخطأ لا يسمى ظلما كذا في البيضاوي وبالأولى اخذ المحسن وبالثاني ما يجب الداركة والكشاف وقال صاحب الكشاف و  
 معنى السلطان المحبة اى حبة يندب على القاتل وهو تعالى الامام الزاهد والجليل في الآية دليل على ان اخذ القصاص للمولى وهو على ترتيب  
 ومن لا ولي له فولي له السلطان كما ذكره الفقهاء والضهير في قوله تعالى ليس في القتل ان عاوى القاتل الاول فظاهر اى لا يرب القاتل الاول  
 بالقتل ابتداء وان عاوى ولي المقتول فالحق لا يرب في القتل غير القاتل او يقتل غيره والقاتل وامتداد الجارية وبالثاني  
 قالوا وقال الامام الزاهد والجليل ان اخذ الدية اى لا يقتل المقتول بعد العفو وبعد اخذ الدية وهذا الكلام اقرب الى قولنا لا يرب القاتل الاول  
 قوله بالخطا بكثرة عزة وهو كان خطأ بالاحكام ايضا وقوله كما ان كان مقتولا على اى الضحية المقتول كما ان مقتولا اى ما يقتل القصاص  
 الاخرة بالكتاب وانما لو كان من غير حيث احب القصاص له والى قوله لا يرب القاتل الاول اسرافا فان مقتولا بآية القصاص هو المقتول  
 قالوا وقال صاحب الداركة فظاهر الآية يدل على ان القصاص بجرم من الحر والعبد من السلم والى قولنا نفس اهل الذمة والعبد داخل في الآية كما هو  
 صوته في الكلام ثم قال من كان مقتولا ولا فخر بامالى البشيم الا ما كفى هي احسن حتى ينلهم استدكان واولوا ما القصاص  
 المقتول كان مستكولا لا يعجز لا تعجز اهل البشيم الا بالصلوة الطريقة التي هي احسن حفظا وتفسيره حتى ينلهم استدكان اى مبلغ عذوبة البشيم  
 والمقتول ان لا يرب القاتل من غير عذوبة بن عباس هو الخطا من القاتل فقيه فان كان غير بديات اخرى كفى في سورة الاحقاف انما القصاص من مقتول  
 فان مقتولا بالدين هو مقتول العلم كما في عشرة كما مر به صاحب البديات في كتاب الجرح حيث قال في قوله تعالى حتى ينلهم استدكان واستدكان كى  
 كذا قال ابن عباس في قوله تعالى حتى ينلهم استدكان كى لا كان قتلوا الا اناء وادركهم اسير نقصا حتى ينلهم استدكان وقد مضى بيان  
 البشيم السفينة وغير السفينة وحكام البشيم مفصولا عما سبق فلا يخفى به هنا وقد ذكر الله تعالى في موضعين من القرآن في سورة الاحقاف  
 لما خفيته وفي سورة بني اسرائيل عذوبة فقال الامام الزاهد في سورة الانعام ان قوله تعالى حتى ينلهم استدكان على جواز القرآن بعد البشيم









[illegible]

انكى طمانين يماهم الذبحه من قوم موئين يخون بانهم في الذبحه لاسن كلفا قال لانهم الزمان انكى يجوز ان يكون مجيئهم  
 ارشعوا والطيب قال وكان ابن الكلب يبيع الذبحه موئنه كون غيرنا فالراوان يشترى من اهل الكلب دون المسلمين وقيل المراد بالذبحه  
 يزوايه الطيب فيعبر من مئة خمسة امنا بذا مصل فافعل الاول يكون انكى يبيع الطيب اصل وعلم الاخر لكون يبيع افعى وذا البركة  
 المقصود من ذكر الآية ان اصحاب الكلب وكلوا ابناء الطعام احد منهم وقد نضر بعد تغار ذلك من غير انكار فدل على ان الكلاب ثابتة  
 مشروطة بكذا افاده شراهم الهدية وتفاصيل احكامها ما يرد كونه كتب النعمة والتأني في ان مخدومها يجرى وما يجرى من عدايات القباية  
 وبى قوله تعالى قال هذا خمسة ممن دني ج فاداء جاء وعمل دني جعله ككاهج وكانت وعمل دني جعله ككاهج  
 في نعمة ذى القرنين وما يجرى وما يجرى ذى القرنين ذى القرنين ذى القرنين ذى القرنين ذى القرنين ذى القرنين ذى القرنين ذى القرنين  
 ما يجرى وما يجرى وكان وعمل دني جعله ككاهج ذى القرنين ذى القرنين ذى القرنين ذى القرنين ذى القرنين ذى القرنين ذى القرنين  
 واقرب الوعد الى الآية ونعمة ان ما يجرى وما يجرى ذى القرنين ذى القرنين ذى القرنين ذى القرنين ذى القرنين ذى القرنين ذى القرنين  
 فحقنا من دهر ضيف لان الانبياء لا يحكمون وفي اشكالهم فقامتهم اختلاف فروى عن علي ع ان اقامته بعضهم مقدار شرب فقامتهم  
 الطول وفي الحديث ان اقامته بعضهم مقدار شجرة وفي ولاية الشام مقدار ثمانية وعشرون رزاعا وبعضهم الطول والعرض مساهلهم  
 طول الاذنين بحيث يفرشون احداهما على الارض ويسدلون الاخر على فمهم ثامو على سبهم ومسكنهم بين الجبلين كانوا يغلبون على  
 قوم وراهم فيا يكون غلبتهم ان كان رطبا ويكوى الى برتهم ان جف ويكوى النعام وكما يشربون وهدوا والا يخذوا والمرء  
 سكاها فاذهب ذى القرنين اليهم فشكلوا البرع ما يجرى وما يجرى والنمسوا منه ان يحبل بيتا ويقيم مسدا ومجا باسند به بحيث لم يقدروا  
 علينا فبدأ ذى القرنين يطعم زبر الحديد ثم حضرا بين الجبلين اربعة الاف طول خمسة وسعين ذراعاهما وبلغته الى حد الارض وسبط  
 عليه الصخرة من الحجر ثم ضرب عليها بندق الزبرجنى سادوا الارض ثم فرش عليها من كل جوانبها حطبا وقال النعمان فذبح حتى صار اثم صب عليه  
 النحاس وهكذا الى ان يرتفع الجدار على الارض ثمانية وعشرين ذراعاهما وصار محكما شديدا بحيث ما استطاع ما يجرى وما يجرى على نقره فاذا اقتربت  
 القباية جملته الله وكما يخرج ما يجرى وما يجرى النعمان الفاسد على الارض على ما كان عليه قبل ذلك هذا الكلب الحسيه وكل صاحب الدار  
 ومكانه فله فافناو ما يجرى من الزنا وما يجرى من الجبل والله يعلم ثم قال قيل لانا باكلون الناس وقيل لانا يجرى من ايام للزبرج  
 فلا يجرى كون شبيبا اخضر الا اكلوا ولا بابسا الا احموا ولا يموت احد منهم حتى ينظر الى الف ذكر من صلبه  
 كلهم قد حملوا السلاح وقيل هم على صنفيين طول اسفل الطوال وقصار اسفل القصار ثم قال قيل فصر الاساس من حتى بلغ  
 الا وهو وجعل الاساس من الحجر والنحاس الذاب والبنبان من زبر الحديد بينهما الحطب والفحم حين سدوا بين الجبلين  
 الى ان غاب عنهم وضع النماذج حتى اذا اصارت كانه صلب النحاس الذاب على الحديد المحمي فاختلط والمضى بعضه يجرى وصار جملته

قصة ما يجرى وما يجرى

النبى لا يحكم

وقيل بعد ما بين السدين بآية قرئتم قال وروى انهم يوم القيامة باتون للبحر فيشربون ما في وياطلون  
بمن الناس ولا يدرسون ان بانوا مكة والمدنية وبين الموضع ثم يبعث الله نغافا فتجافى فدخل اذانهم  
وكذا ذكر جماعة وزادوا فيه ونقصوا عنه ونحن نكتفي بهذا القدر لئلا يطول الكتاب وبعد ما سؤره  
الصلوات على النبي قوله تعالى وان منكم الا وادك حاج كان على ربك حتما مقضيا ففرجني  
وكذا الظاهر ان فيها اجبتا هذه الآية مضمونا انه ما من شئ منكم الا وادك ما في واد جنتهم يوم القيامة  
اي ذلك الورود على كبريتهم واجبا مقضيا لكل شئ من نورده على نعمهم ثم تبي الذين اتوا منها وندمهم جان ونذر الظالمين  
اي في جنتهم جنبا اي سنارة بهم كما كانوا وسان نزولها في الزايد في سورة الجودي انه لا نزل قوله تعالى  
اجمعين كبري رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت ما يشته وقاطمة وكبي ابوكي ومع عثمان وعلى وسلمي غزوهم الى مقبرة بقم  
وكبروا جميعا فقتل قوله تعالى وان منكم الا وادك ما كانا وادنا سعادا مننا فاقا نزل الله تعالى نجاة المتقين  
قوله ثم تبي الذين اتوا ونذر الظالمين فيها جنبا وذكر صاحب الكشاف وفيها روايات كثيرة ومعاني خمسة وحاصلها  
في منكم ان كان ملكا فخط فلا اشكال في الورود ولكن يا ويل قوله تعالى ثم تبي الذين اتوا بان المتقين سياتي  
ورود الكفار لانهم لو اردوها ثم خلصون وان كان لهم وللمؤمنين جميعا كما يدل عليه قوله تعالى ثم تبي الذين  
فوردوا المؤمنين النار اياهم في الدخول كما روى عن جابر بن عبد الله عن النبي عن هذه الآية سمعت رسول الله  
الورود والدخول لا يفتي بر ولا فاجر الا دخولا فيكون للمؤمنين بر واد واد كما كانت على ابراهيم حتى  
ولا ينافي قوله تعالى اولئك عنها مبعدون لان المراد مبعدون من عذابها او المحضو كما روى عن ابن عباس عن  
النبي ولم يدخلوا جنتهم جوبا كما يدل عليه قوله ونذر الظالمين فيها جنبا او هو سر المحي جده في الدنيا كما روى عن  
الحج جمل كل مؤمن من النار والجواز على صراط محمد وعليها كما روى عن ابن مسعود والحسن قتادة هذا ما فيه  
والقاضي البغيا من غير استيفاء التوجيهات فالقصد ان الآية علمية واحدة مستدل بها على ان جواز الصراط  
تعليم على جنتهم بسبب ورودهم على الصراط لانها جسر ممدود على من جنتهم وهي تحت الجنة فالجسر معلوم وانما استدل بها على ان  
الشرك اي مومنا نجي منها ودخل الجنة التي اعلامها من كان ظاهرا اي كافرا استلحق الاستلحاق التي هي النار  
حل الشك الى لم يعلم على هذه الآية او وجد فيها نوع خفاء واختلاف ولهذا المذهب من هذه الآية ولم يفر  
ممدود على من جنتهم اذ من الشجر واحد من السبعة لعشر بل الجنة وتزل اقام اهل النار وانكروا اكثر المعبر  
العبور عليه وان المكن فهو تعذيب للمؤمنين والجواب ان الله تعالى قادر على ان يكن من العبور عليه

من يجوز له لا يرق الخاطف ومنه كالريم الهابة ومنه كالجود المسرع الى غير ذلك مما هو في الحديث بذلك لا يحد من جعل الحديث في الصلاة  
 على اثبات الصلاة لا يتصور الآية ولا يخفى عليك ان الحديث لا يوجب على المصلي كذا الآية ايضا عليه ما قيل وان قيل اكثر  
 المصلي احتراز عن مجاز الكشاف فانه نقل رواية المصلي من غير التكرار وبعد ما سؤره له وفيها اتيان الآية في باب اقامة الصلوة  
 ما وجه التفاتهم في قوله تعالى **وَإِنَّا مُخْتَرِكُكَ فَاسْتَبِمْ لِمَا يُوحَىٰ إِنِّي أَمَّا اللَّهُ لَدِ اللَّهِ أَنَا نَاقًا عَابِدًا**  
**وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي** هذه الآية في قصة موسى عليه السلام كما به كما قال الله تعالى **مَعَ مُوسَىٰ فِي الْوَادِي الْمَقَدِسِ**  
 وهي قصة طويلة يحجب ذكرها في الآيات التي قبلها وبعد ما لم اورد مطالب للاختصار ومعنا اننا اخترتكم يا موسى للرسل من بين  
 العالمين فاستم يا موسى الذي يوحى اليك والوحي والامام يحل التحليل بكل من الضيق في ذلك الوحي وهو اني انا الله لا اله الا  
 انا فاعبدني فوصلي واعبدني كل عبادة واقم الصلوة لذكرى ابي ليجني ابا غير المذكور عن المصلي على ما قاله الامام الزاهد والذكر  
 فيها الاشغال الصلوة على الاذكار اولاني ذكرتها في الكتب امرت بها اولادك بالدم والقتل والذكر في خاصة ما لا يشي بما ذكر  
 غيري او تكون لي ذاكر غير من اولادك ذكرى هي مواقيت الصلوة كما في قوله تعالى **الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقعا**  
 او لذكر صلوتي بعد النسيان لتو لعل السلام من نام عن الصلوة او نسيها عليه صلواتها او ذكرها فان الله يقول **اقم الصلوة** ذكر  
 في رواية فان ذلك مقترن بهذه الوجوه المذكورة في التفاسير فذكر في الاخير صاحب الكشاف بان في العبادة المذكورة  
 حينئذ لا ذكرى الا ان يقال ان ذكر الصلوة هو ذكر العباد وحذف المضاف الى المذكور صلى اولان النسيان في الذكر من الله تعالى  
 في الحقيقة من ان وجوبها امر وهو ان يكون لذكرى شطرا بالعبادة والصلوة جميعا كما اشار به كلامه اول صاحب قال فان  
 ذكرى ان أعبد ونصلي الى وقال صاحب المراك وبه الآية دليل على انه لا يفيضة بعد التوحيد اعظم من الصلوة والمقصود من الآية  
 انه اذا صل على ذكر الصلوة بعد النسيان فان وليا على تمريره قضاء الصلوة ولم يتعذر له الغفلة بل هو اذ ذلك من الحديث المذكور  
 والظاهر فيه لم يل ذكره للاصول وبسبحي آية في سورة الفرقان تدل على قضاء الوورد واختا في اوقات الصلوة و  
**قوله تعالى فَأَصْبَحَ عَلَىٰ مَا هُوَ عَلَىٰ وَاسِمْ فَخَدَّكَ بِقَبْلِ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ  
 اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَذَكَّرُ** معنى الآية فاصبر على ما يقول لك في سبوحك اي قبل  
 وانت حاد لك على التوحيق والامانة قبل طلوع الشمس يعني صلوة الفجر وقبل غروبها يعني صلوة الظهر والعصر والامانة  
 في النصف الاخير من النهار من نوال الشمس وغروبها ومن اناء الليل فسبح والطرف النهار اي وتعد اناء الليل اي سابعة  
 والطرف النهار متصلا بها بصلواتك وقد تناولت في اناء الليل الصلوة العتمة وفي اطراف النهار صلوة المغرب وصلوة  
 الفجر على التكرار اذ الاختصاص وانما هم اطراف النهار والفرقان لاسن الالباس وهو عطف على قبل فلك ترضى الى ذلك

في هذه الاوقات جاز ان تناول عند السجدة ترضى لنفسك وبسيفك وفرا على وابوك غير ترضى بصيغته المجهول اى يرضى بك  
بذلك في الدارك ثم فيه صاحب الكشاف وقال القاضى البضا نبال ايضا ان قوله تعالى وسبح بحمده ان يكون من جنس ما هو ويكون من جنس  
ونز من الشكر وسائر ما يصفون بعد من التقاضى ما دله على البدلية وانه انما قدم الزمان في قوله تعالى ومن انوار الليل سمع له ان  
في العروق على الاختصاصه بزيد الفضل فان القلب فيه اجمع والنفس اميل الى الاستزادة فحالت العبادة فيه احمر عند ذلك ان السجدة  
ان ما شية الليل اشد وطأ واقوم قليلا ولكن قال في بيان تعيين الاوقات قبل طلوع الشمس الغروب قبل غروبها والظهر والعصر  
العصر منه ومن انوار الليل المغرب والعشاء والطرف النهار يكره للغير والمغرب جميعا او امر بصلوة الظهر او بالتطوع في ايها  
وبه الحسين ايضا وقال الامام الزاهد قبل طلوع الشمس الغروب قبل المغرب والعصر ومن انوار الليل العشاء والطرف النهار الظهر  
لان الظهيرة آخر طرف من اول النهار والمغرب على الطرف الثالث بذا ما في الزاهد وبعد ما سورة الانبياء وفيها ثلث ايام  
في برهان توحيد الله سبحانه وتعالى وهى قوله تعالى لو كانت فيها الهة الا الله لفسد ما كسب قسبان الفروع  
العرش عما تصفون ٥ يعنى لو كان في السماء والارض الهة غير الله لفسد ما كسب قسبان الفروع على ما هو  
العالم عند تعدد الحاكم فبجان الله بالحقف عما يصفون من اتخاذا الشريك والصاحبة والملاذ لان الآية بمعنى غير التعدد  
الاستثناء لعدم العلم بدخوله فيما قبل ولا دخوله على ما شتهر في كتب التفسير وقال المفسرون البضا انه وصف لا قبل طه  
يجوز حمله على البديل لانه متفرع على استثناء الاستثناء ولم يستقم بهما وشروط بان يكون في كلام غير مجوز  
وبه الآية من اعلى اوله برهان التوحيد وابطلا ما قد طوا كتبهم عملا ونقلا واكثر الكلام في بيان هذه الآية وعد  
والدين التقاضى على احسن وجه وكلا حيث قال والمستمع في ذلك بين المسلمين برهان التمام المشاير بقوله تعالى  
الهي الا الله عندنا وتقريره لانه لو امكن البهان لا مكن جنسها فان بان يريد احد ما حركة زيد والاخر سكونه لا  
امر مكن تكذا العلق الارادة بكل منهما اذ لا تضاد بين الارادتين بل بين المرادين وصيند اما ان يحصل  
الضدان او لا فيلزم محجرا احدهما وهو اماراة الحدوث والامكان لما في من شابة الاحتياج فالضد يستلزم لامكان  
المستلزم للمحال فليكون محالا وبذا التفصيل ما يقال ان احدهما ان لم يقدر على مخالفة الآخر لم يجز وان قدر لم يجز  
ذكرنا انهم ما يقال انه يجوز ان يتعاقبا من غير تمام وان يكون اللامنة والمخالفة غير ممكنة لاستلزامهما المحال اوان  
الارادتين كإرادة الواحد حركة زيد وسكونه معا واعلم ان قوله تعالى لو كان فيها الهة الا الله لفسد ما كسب قسبان الفروع  
عاقبة على ما هو اللاحق بالخطايات فان العادة بارية بوجود التمام والتعاقب عند تعدد الحاكم على ما شير اليه بقوله  
على بعضه والا فان اراد الفاعل بالفعلى اى خروج به النظام الا انه والتعدد لا ان الالفة







ولما اتينا علما وعلما وعلما لا يستقيم اذا سلم الخصم ان الروايات العلم والحكم في تلك الحادثة كما هو الظاهر والمقصود بالبيان ان  
 لا شك انها لا تفيد وان الصدقات كما حكوا وعلما ولا يلزم بسلخص ذلك ويعمل الروايات العلم والحكم في غير هذه المسئلة خلافا  
 ان لا يعلم رد اهل القائلين بان المجتهدين اذا اخطا كان مختطبا اليه وانتهى بهذا استقيد من بعده وانشى البرودي وبه يتم المقصود  
 فان قلت اذا كان الحق في موضع الخلاف واحدا فاصح حجة المذهب الاربعية قلت معناه ان الحق الواحد يحمل ان يكون فيما قال  
 الشافعي ويحمل ان يكون فيما قال ابو حنيفة فيكون كلا من المذهبين الاربعية متعابها المعنى فالمعنى اذ قلنا في مجتهدين يخرج  
 عن الوجوب ولكن ينبغي ان يتخذ واحد التزمه ولا يؤول الى آخر فان قال قائل اى ضرورة في ترجيح ابي حنيفة مثلا حيث لم يصر  
 به ولا رسول بل لم يصر به ابو حنيفة مع ايضا ولو سلم ان تبعية المجتهدين لازمة للمقلد فاي ضرورة في التزامه مذهبيا ولما بينه بل  
 يجوز ان يحمل بذهب ثم ينتقل الى آخر كما نقل عن كثير من الاولياء ويجوز ان يحمل في مسألة على مذهب وفي اخرى على آخر كما مر  
 التصوفية ولو سلم فمن اين يعلم انحصار المذهب في الاربعية مع ان المجتهدين كانوا اقربا من الازية او اكثر كما يوسف ومحمد و  
 الزهري واما ما لم يسمهم لا يجتهد بعد قلت اما الاول فلان الانسان لا يخلو اما ان لم يعمل شيئا من الاشياء او عمل الاول  
 بالظن لقوله تعالى احسب الانسان ان تبرك سدى ولا ينحسب اليه في اليوم واشهره واللباس والطعام وغير ذلك فان لم يفعل  
 الصلوة والصوم فتعين ان يعمل بعمل لا ينتقل بافعال وجبته لا يخلو اما ان يمسك فدية من الكتاب بسنة او لا ياتى الثاني  
 باطل بل يعلم المسلمون فتعين ان يمسك فدية بالكتاب بسنة وجبته لا يخلو اما ان يكون له قدرة على معرفة وجوبه ومسايرة طهره  
 وحكمه او لا الثاني لا بد ان يكون تابعا لاحد من الائمة فهو الاول اما ان يكون له مه ذلك فلكه الاستسناد لا القدرة  
 قائمة على استخراج المسائل والاول الاول هو المجتهدين ولا كلام في بل نحن ايضا مقرون بعدم ابتداء المجتهدين اثنان اما ان يكون  
 تابعا لاحد من الائمة فهو المراد واولا يكون تابعا لاحد بل يقول ان على الاصول التي هي ثلاثة ولست بتابع لاحد فتقول له ان  
 من اصول الشريعة ثمانية اهل اول مسئلة بنا ابو حنيفة م وايضا لا اقل من ان يحتاج في المسائل القياسية وفي معرفة ان اسم  
 المسموع في معرفة كون الاجماع قطعا معناه على غير الواحد وكون العام المختص ببعض الغلبا وامثاله من جميع تغيبات الكتاب  
 السنة والجماع ولحكمها اذ اكل ذلك الاصل ما ان ايجتهد مع قال اى شى يهرب بلزم القبحية ضرورة واما الثاني وبه تارة  
 التزم القبحية يجب عليه ان يدوم على مذهب التزمه ولا ينتقل لمذهب آخر فان لا انتقال لوجب ان يظهر عنده بطلان  
 مذهب السابق والحال ان اهل كل مذهب يقولون بحجة المذهب الاربعية وقد قدمنا ان على ان العام لا وجه له ان لا يقال  
 له ان غاية وجه انتقاله ترجيم فلا بد من جابته بل جرح اية وهو موقوف على اذ ياد القبحية مع نقصانها فان كل واحد مناصب  
 بل هو طبق مذهب العالم الغير المجتهدين في قدره جرح المذهب بحسب الغالب فان ذلك موقوف على معرفة اصطلاحات كل واحد





يا حبيبة يا محمد ما كان لا يجوز لنفسه العمل على مذهب الشافعي من حيث انه مذهب الشافعي وان كان يجوز من حيث ان محمد بن احمد  
 لا عرفه واما الثالث فلان الابتهاج كان لم يفرق بين المذاهب التي روي عنها في الحديث والافعال التي روي عنها في الحديث والافعال التي روي عنها في الحديث  
 قريب ما يراى اكثر من قدوم الاجماع على ان الاجماع انما يجوز للاربع فلا يجوز للاقباط ولا يوسف ومحمد وزيد شمس الدين او كان  
 قولهم مخالف للاربع وكذا لا يجوز لاتباعهم من حديث محمد بن احمد مخالف لمذهبهم انما هو ان الامة اذا اختلفوا على قول كان اجابا  
 على ان مذهبنا باطل وقيل هذا في حق الصحابة خاصة دون سائر الامة اى الصحابة اذا اختلفوا في شئ على الحق والزمه مثلا كان القول  
 الثالث بالامانة وبيت شريم ما يمتنع للاختلاف في الاقوال ابو بنى زمان ولسه بالمشافهية لم مطلقا فان كان مطلقا ما للاختلاف باق  
 الى يوم القيامة فلم يفرق المذهب في الاربعه وان كان غير زمان واحد فمن المعلوم ان زمان الشافعي ومحمد بن حنبل غير زمان حبيبة  
 وما لك فاذ استمكن ابو حبيبة ومحمد بن حنبل ان يكون اجابا على بطلان قول الشافعي ومحمد بن حنبل الا ان يقال للاختلاف المذهب  
 هو الذي في زمان واحد والشافعي وغيره واذا قلنا انما يقولون اذا لم يراى ابو حنبل ومحمد بن حنبل معهم حبيبة او كان اخلافهم من  
 الصحابة فاخذ ابو حبيبة رحمه الله يقول صحابي وماك والشافعي يقول صحابي ماقره والاعراب ان شيئا من المسائل فيقول  
 فيه اربع اقوال لا يميزه الا بيقول يكون فيقول ان اولئك وبعض من الامة يقولون بعض ولا يميزون كذا لكل من الامة  
 الاربعه قول في كل مكان لا يميزه الا بيقول ومحمد بن حنبل وغيره ما جعل هذا في الزمان في غير المسائل القياسية واما المسائل القياسية فمقدار  
 فيها على العلم بها لا يوجب التمسك بها الا في اولها واولها لا يميزه الا بيقول وتعلم من التلويح خلاف ذلك والاعتقاد ان الغصاة لا يميزها  
 واتباعهم ففعل الهى وقبوله من محمد بن احمد مخالفا لما لا يميزه الا بيقول في التوجيهات والاوله مقالوه اذ اذ كان للاختلاف في الشرعيات اى التطبيقات  
 او كان للاختلاف في الحسنيات اى علم الكلام فمخالف في مخاطب واهى وامد على الصيغ بهذا اكلوا بفعله فرق الامة من العزلة  
 والروافض والخوارج وغيرهم وبين الحق في مذهب اهل السنة والجماعة بذا باب طويل الذي لم تكن هذه العدة وهذه الجاهل شرهه فقولوا  
 لطيفة نجت بياض كبر خاطري وصحت بياض كبر خاطري لم يسمعني احد الى مثلها في المسئلة وان كانت سرورته بين النفا وكفن  
 كانت غير ذلك لا ليل معتد عليها وبذلك التامل والاعتقاد والاعمال الصواب بل بعد سورة الهم وفيها آيات كثيرة من المسائل فاقول ولا  
 في مسئلة انهم يرون كذا في غير ما يرون قوله تعالى ان الذين كفروا وكذبوا عن مسيل الله والسنجد الحرام الذي  
 جعلناه لكنا من سواك فيهم والباذ طومن يؤذ فيهم بالحداد بظلم بذقنه من عنك اب انهم  
 قوله تعالى ويعدون عن سبيل الله ما يحطون ككفر والامتناع البياض وهو ما حال من فاعل كفو وان بعد يوم بعدون عن سبيل الله  
 كافي الاراء وبالجملة ايراد من الخلل والاستقبال انا المراد ان العدد ومنهم دلم مستقروا قوله تعالى والناس الحسنة  
 على سبيل الله وهو صوف بقوله تعالى الذي جعلناه للناس وقوله تعالى سوا منصرف في قارة جعفر على انه منقول ثان للجملة

فان صح قول القائل  
 في تعريف الفقه  
 في تعريف حبيبة  
 ان يكون اقوال  
 في تعريف حبيبة  
 في تعريف حبيبة  
 في تعريف حبيبة

قوله تعالى الساكن فيه والباو قاعل سوار ومرفوع في قراءة غيره على انه خبر لقوله تعالى  
 فجاءه مغشول ثمان بجملته وغير ان محذوف بقوله تعالى نذقه من عذاب اليم اى محذوبون وللمعنى ان الذين هم  
 وليعندون عن سبيل الهدى ودخول المسجد الحرام الذى جعلناه للثامن مستويا في المقيم وغير المقيم محذوبون بعذاب اليم واللا  
 نزلت في حق سفيان بن حرب واصحابه حيث صدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دخول مكة وصالحوا عام الحديبية سرهم في الزيادة  
 والخسيسة والمقصود انه قال المفسرون انه ان اراد بالمسجد الحرام هو نفسه كما هو راي الشافعي وكان المعنى ان تقبله الجميع الناس  
 مستوفيه المقيم وغير المقيم في التوبة اليه وان اراد به مكة كما هو راي ابي حنيفة كان دليل على انه لا يبايعوا ارضي مكة ولا قسما  
 كما هو مذهب ابي حنيفة خلافا للشافعي ومحمد بن حنبل وقوله تعالى اخرجوا من ديارهم لانه انما هو ملك ولم ينقل ما صحه الهراء هذه الآية  
 اما الاحتمالات فيها او لتعلقها بها ونقل انه يجوز بيع بناء مكة ويكره بيع ارضي مكة عند ابي حنيفة ٢ لقوله عليه السلام  
 ارضيها الحديث ويجوز عندنا اعتبار البناء ويكره اجارته ولم ينقل فيه خلافا هذا حاصل كلامه فاعلم مدان الخلاف فيها  
 وصاحبه دون الشافعي ٣ وانه في بيع الارضي دون البناء فاقدم في الكساف وغيره انه لا يبيعهم ويكره حفرة في شام  
 الاظهر فيه ما قاله الزايدى فيكون على هذا التاويل الناس سوا في منازل مكة فيزلون حيث شاءوا ولهم  
 بيع عقار مكة وروى عن محمد بن الحسن انه قال كره اجارة بيوت مكة في الموسم وقال عمر بن الخطاب من اكل من كراي بيوت  
 في بلدة ثار او غيره فانه قال باطل مكة لا تنفذ ما يرونكم لينزل البادى حيث شاء هذا الخط وقوله تعالى ومن يرد فيه ضميره راجع  
 المسجد الحرام بالحا ويطلم بما قالان مترد فان ومغشول يرد محذوف للتعليم اى من يرد فيه مراد اما عادلا عن التصديق  
 نذقه من عذاب اليم في الاخرة هذا اما عليه الجمهور ويجوز ان يكون قوله تعالى يطلم بلام من قوله تعالى بالحا وباعادة الجار حلا  
 اى ملحقه بسبب الظلم وفري ومن يرد بالغف من الورود فعليه في البضاوى ويعلم من الزايدى ان الباء زائدة و  
 مغشول اى من يرد فيه الى والظلم وانه على ما قيل نزلت في شان عبد الله بن بنسمة حيث افترق في ليله واراد قتل رجلا من  
 مكة اى من الجاهل الحرام كمال الظلم اى بشرى نذقه من عذاب اليم وهو القتل بالسيف وقد مضى بيانه في قوله تعالى ومن  
 آمنوا انه قيل ان هذا الجاهل من اعد المعصية في الحرم فكيف جاز من باشر وانما في غير الحرم فانما تعطى المعصية بطل المعصية  
 ودون التصديق ما عرف وفي الكساف قيل لا حاد في الحرم منها الناس عن عمارته وعن سعيد بن جبير الاحكام وعنه عطاء قول  
 الرجل في المباينة لا والله وبلى والله ثم في مسئلة تنظيم البيت ووجوب الحج وذبح الهدي والاكل منها و  
 التردد في الزيارة قوله تعالى واذا نزلوا ابراهيم مكان البيت ان لا يشركوا  
 لفظا بينين والفا بينين والركم الشجره واخذ في الثامن كانوا

كل ضامير يأتين من كل فرع عيني لا يشهدوا مضاف لهم وذكروا اسم الله في آياتهم معلوم على  
 ملازمهم من جهة الدعا كما في قوله تعالى وأطعموا البائس الفقير ثم ليقتضوا مقتهم وليؤفوا  
 نذرتهم وليطوفوا بالبيت العتيق هذه الآية بعين سبادة ما ذكر من السائل في ان تقطير البيت وبناء  
 في قوله تعالى واؤدوا لنا البرسيم مكان البيت أي اذكرنا جعلنا مكان البيت للبرسيم مكانا وجب بر صله للعبادة فكان  
 البيت مضول له واؤدوا لنا البرسيم مكان البيت فابراهيم مضول به واللام زائدة ومكان البيت ظرف وكان البيت  
 اول من بناه ادم وعرم الى السماء في طوفان نوح فاطم ابراهيم مكانا سبها فكنست مكان البيت فبناه على  
 السنة القديمة وقوله تعالى لا تشرك بي شيئا ان هي المفسرة قوله تعالى بوالناضين مع تعبدنا او مصدرة موصولة  
 أي ضلنا ذلك لا تشرك بي شيئا وقوله تعالى وطهرتني للعاكفين والعاكفين والركم السجود فمفسره في سورة البقرة  
 غير انه ابدل قوله تعالى العاكفين ومعناه والعاكفين في الصلوة وقوله لا تشرك بالياء والياء  
 ايضا ويحيى يسكنون الياء عند الجمهور وبضمها عند بعض وعني كذا قالوا وبيان وجوب الحج في قوله تعالى واؤن في الناء  
 بالحج وهو ان كان كلاما مستانفا كان خطا بالحج عليه السلام من ذلك في حجة الوداع وان كان عطفا على قوله تعالى لا تشرك  
 بي شيئا وقوله تعالى وطهرتني كان خطا بالابراهيم ومعناه ونادى في الناس بدعوة الحج بالترك سبلا وعلى كل ضامير ان  
 تناولهم بانو لهم رجالا ما شئ من علم الرجل وركبانا على كل ضامير اي اهل منزل باقين اي بولاء الابل من كل فرع عيني اي  
 مسافرة بعيدة وقيل لا يدخل مكة واية الودعي ضامرة على ما في الزايد وقوله تعالى واؤن بالتشديد من التخصيل وقوله  
 بالحسن باب الافعال ايضا واؤن بالياء ايضا على من صفة للرجال والركبان وتعلل انه لا ابراهيم عليه السلام بدعوة الحج  
 على المقام اجب قدير بعد ما فرغ من بناء البيت ونادى يا ايها الناس ان ركبتم نبي ميتا واركبتم ان تجزوا لافجوه فاسم العيص  
 من بين المشرك والمخرب من علم ان يحج واجابوه في الاصلاب والارحام لبيك اللهم لبيك واليه شارباج الابدية حيث قال  
 في باب الاحرام بعد بيان التلبية وهو اجابة لدعاء الخليل وقال صاحب الدراك في تفسير قوله تعالى فمحيى قال محمد بن بكر  
 قال لي شيخ في الطواف من اين انت قلت من خراسان قال كم منكم ومن البيت قلت مسير شهرين او ثلثة قال وانتم مير ان الميت قلت  
 انت من اين حيث قال من مسير خمس سنون وخرجت وانا شابا كملت قلت هذه والله الطاعة الجليدة والجزء الصادقة فضحك وقال  
 هذه من حيث وان شئت بك الدارعة وحال من دونك وسهارة لا يمتنع بعد من زيارته انه ان لم يكن بهو زوار  
 هذا القدر ويشي ان يعلم ان ابراهيم والارسله شرط لفرقة الحج عند ابي حنيفة فاعلم الله تعالى في هذه الآية من الاتيان للحج للراجل والركاب  
 اما ان كل علم الله وان كان خلاف الظاهر من السائق اما ان كل علم ان ذلك كان في شرعية ابراهيم خاصة ولا يتم





ذلك بان كرامة بيتنا المعنى في الطائف دون الطواف والامر بما يتناول ذلك هذا المصباح العظيم في  
 فان طاف البيت طاف وراء العظيم والسنة ان يطوف سبعين مرة في كل سنة من كل باب ما يلي الباب ما لا روادع تحت البيت  
 اليمنى لم يقارن في كتفه اليسرى فاما طائفان ان يطوف وراء العظيم لا روى عن يافضة عن انها نذرت ان تطوف بالبيت وتطوفه  
 كعتين ان تحت الكعبة على ايدى المسلمين فلما فتحت مكة وارادت ان تطوف عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم طريق الطواف وقال على بيتنا  
 فان العظيم من البيت لان ابراهيم عليه السلام دخله اذ ابناه لكن ضاقت النفقة على قومك فافرجه من البيت فوافقه  
 عشت الى قابل لا تخلفن حطيمه البيت واجعله بين يدي شرقيا وبابا غربيا والصفت العتبة بالارض فاذا هوام يوم حيات  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرغ من الطواف الراشدون بعده حتى ان جابر بن الزبير كان قد سمع الحديث منها فبنى الكعبة على طريق  
 ابراهيم وادخل العظيم في البيت فلما جاز من حجاج كثر ابن الجبير فبنى الكعبة ثانيا كالان في الجابية فاخرم العظيم من البيت  
 والان على هذه الطريقة فالطريق في نفس الامر داخل الكعبة فيجب ان يطاف وراءه ولكن الصلوة تاجز اليها لانه خير من  
 فيه وتوجه العتبة ما ثبت بنص الكتاب فلا يشك بانها شبيهة بغير ذلك كله في شرف الوفاة فليطالع من قال الله تعالى اجعلني  
 فاصلة ذلك في وقت يعظم شعائر الله فاكفاهم تقوى القلوب لكم فيها منافع الى اجل مسمى  
 ثم مجلها الى البيت العتيق هذه الآية في بيان ذبح الهدايا وانه ينبغي ان يكون الهدايا سالمة عن العيوب  
 في هذا الباب لا يشاكها في تفسيرها ان قوله تعالى فاكفاهم تقوى القلوب من ذمة الشرك وثواب الحاجين والاداء  
 والهي والتوبة والتحليل وهو جبرئيل امجدون ومغفور فعل محذوف اي التزموا ذلك او انتم موافقون قوله تعالى  
 شعائر الله ثم استعمل طاعة مما قبله والتعدي من غير شعائر الله فان تعظيها من افعل ذوى قوتها  
 القلوب تحذف هذه الصفات والعايد الى من وذكر القلوب لانها منشأ التقوى والفجر والامرة بها والمراد  
 دين الله وفرايض الحج ومواضع السكك وعلو من يحتاج الى ارتباق قوله تعالى لكم فيها منافع الآية الى تكلفات ذكر  
 البضيا والاقرب ان المراد بها الهدايا وهو المختار لمواضع اسباق السباق وتعظيمها ان مختار حلالا سائما فاما لان  
 لا روى انه عليه السلام اهدى ما به ذبح فيها جمل لا يجل في الفهريرة من ذبح وان عمر بن ابي سلمة سئل من ثلث  
 بكنه لذكر في التفسير فبهذه الآية اصل في انه ينبغي ان يكون الهدايا متصفة بالادوات المذكورة ولعل هذا المعنى لم يحد  
 في الاضحية العباد والعوراء والعجاء والرجاء التي لا يفسد في المنك ومقطوع يد او رجل او ما ذبح كثر من  
 او ذنبها او عينها او لسانها وذلك لان الاضحية كالهدايا واجب التعظيم وهذه المذكورات متفقات باليب  
 ان يكون مظنة او التعظيم على ما ذكر مرزا ابي طه في الآية وليلا علوا مستخر اجها من الجواز بخلاف الجار والخصم

هذا البيت من شعائر الله  
 في كل سنة من كل باب ما يلي الباب ما لا روادع تحت البيت  
 اليمنى لم يقارن في كتفه اليسرى فاما طائفان ان يطوف وراء العظيم لا روى عن يافضة عن انها نذرت ان تطوف بالبيت وتطوفه  
 كعتين ان تحت الكعبة على ايدى المسلمين فلما فتحت مكة وارادت ان تطوف عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم طريق الطواف وقال على بيتنا  
 فان العظيم من البيت لان ابراهيم عليه السلام دخله اذ ابناه لكن ضاقت النفقة على قومك فافرجه من البيت فوافقه  
 عشت الى قابل لا تخلفن حطيمه البيت واجعله بين يدي شرقيا وبابا غربيا والصفت العتبة بالارض فاذا هوام يوم حيات  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرغ من الطواف الراشدون بعده حتى ان جابر بن الزبير كان قد سمع الحديث منها فبنى الكعبة على طريق  
 ابراهيم وادخل العظيم في البيت فلما جاز من حجاج كثر ابن الجبير فبنى الكعبة ثانيا كالان في الجابية فاخرم العظيم من البيت  
 والان على هذه الطريقة فالطريق في نفس الامر داخل الكعبة فيجب ان يطاف وراءه ولكن الصلوة تاجز اليها لانه خير من  
 فيه وتوجه العتبة ما ثبت بنص الكتاب فلا يشك بانها شبيهة بغير ذلك كله في شرف الوفاة فليطالع من قال الله تعالى اجعلني  
 فاصلة ذلك في وقت يعظم شعائر الله فاكفاهم تقوى القلوب لكم فيها منافع الى اجل مسمى  
 ثم مجلها الى البيت العتيق هذه الآية في بيان ذبح الهدايا وانه ينبغي ان يكون الهدايا سالمة عن العيوب  
 في هذا الباب لا يشاكها في تفسيرها ان قوله تعالى فاكفاهم تقوى القلوب من ذمة الشرك وثواب الحاجين والاداء  
 والهي والتوبة والتحليل وهو جبرئيل امجدون ومغفور فعل محذوف اي التزموا ذلك او انتم موافقون قوله تعالى  
 شعائر الله ثم استعمل طاعة مما قبله والتعدي من غير شعائر الله فان تعظيها من افعل ذوى قوتها  
 القلوب تحذف هذه الصفات والعايد الى من وذكر القلوب لانها منشأ التقوى والفجر والامرة بها والمراد  
 دين الله وفرايض الحج ومواضع السكك وعلو من يحتاج الى ارتباق قوله تعالى لكم فيها منافع الآية الى تكلفات ذكر  
 البضيا والاقرب ان المراد بها الهدايا وهو المختار لمواضع اسباق السباق وتعظيمها ان مختار حلالا سائما فاما لان  
 لا روى انه عليه السلام اهدى ما به ذبح فيها جمل لا يجل في الفهريرة من ذبح وان عمر بن ابي سلمة سئل من ثلث  
 بكنه لذكر في التفسير فبهذه الآية اصل في انه ينبغي ان يكون الهدايا متصفة بالادوات المذكورة ولعل هذا المعنى لم يحد  
 في الاضحية العباد والعوراء والعجاء والرجاء التي لا يفسد في المنك ومقطوع يد او رجل او ما ذبح كثر من  
 او ذنبها او عينها او لسانها وذلك لان الاضحية كالهدايا واجب التعظيم وهذه المذكورات متفقات باليب  
 ان يكون مظنة او التعظيم على ما ذكر مرزا ابي طه في الآية وليلا علوا مستخر اجها من الجواز بخلاف الجار والخصم



لا تعلم في هذا النقصان الى ما ذكره في جزاء الضحية بها وانما قلنا لعل لان الفقهاء لم يفرقوا بين هذه الآية ولان الآية سبقت  
 في باب البهائم وكون الضحية مطلقا ولان كون التعظيم بالحسان والسمان من تقوى القلوب لا يدل ظاهر اهل علم جواز  
 المذكورات اذ هو موثوق على ان التعظيم بالحسان والسمان كان من تقوى القلوب كان التعظيم كونهما سالما من موجب  
 اولى بان يكون من تقوى القلوب وما هو من التقوى عام تركه فم ترك كونهما سالما من العيوب تامل وقوله تعالى  
 لكم فيها منافع الى اهل مسمى ثم جعلها الى البيت العتيق ضمير فيها راجع الى الانعام اذ اشعار اني لكم في الانعام المذكورة منافع  
 دينية ودنيوية الى ان تخرجتم محلها اى وقت وصول نحو ما منتهية الى البيت العتيق اى الى الحرم الذي هو في حكم البيت وهو  
 يدل ظاهر اهل جواز الاتعاف عند البهائم وليس بها وجوب الركوب عليها وعلى انه يجب ان يذبح الهدى في البيت العتيق  
 اى فحرمه وذكر القاضي البغيا في تفسيره ان معناه لكم فيها منافع دنيوية وليس بها وجوب الركوب عليها وعلى انه يجب ان يذبح الهدى في البيت العتيق  
 الى ان تخرجتم محلها اى وقت نحو ما منتهية الى البيت اى الى ما يلزم من الحرم ثم يكون للترخي في الوقت ويجعل ان يكون  
 للترخي في الزينة اى لكم فيها منافع دينية الى وقت النحر وبعده منافع دينية اعظم منها بذات اهل مكة وقد اجري هذا الحكم  
 على طبق منه لانه يجوز عند الشافعي الاتعاف بالبهائم مطلقا من حيث الركوب والدر والنسل فعندنا لا يجوز الركوب  
 الا عند العجز والاحليلين اى الا اذا كان مضرا بها فحجب بتصدق على الفقراء وكذا يتعدى بجلبها ونظامها بعد الذبح ولا  
 يعطى اجر الجزاء منها فصح الآية عندنا ما قاله المجاهد لكم فيها اى في الانعام منافع من الهدى والنسل والركوب الى اهل مسمى  
 الى جعلها بايائهم يجرم عليكم الاتعاف بها الى ان يبلغ الهدى محله وهو البيت العتيق بوجه اذ اوجب التعظيم ترك الحبل  
 والركوب ونحوه من جملة التعظيم كذا في بعض شروح الهداية والمنع لكم فيها منافع مذكورة وقت الحاجة والعزوة وكانى  
 الدراك وانما ذهبوا في الحرم فيها بالاجماع على ما علم من الآية وما علم ثم قال الله تعالى بعد اية فاصلة والبدن جعلناها  
 لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف فاذا وجبت جنوبها فكلوا  
 منها واطعموا الفقراء والمعتز ولكن لا تسخرنوها لعلكم تشكروا هل ينال الله حقها ولا  
 دمائها ولكن بناه التقوى منكم كذلك سخرها لكم لتكبروا الله على ما هداكم اليه ولتستحسنين  
 هذه الآية في بيان البدنة والاكل منها والتصدق بها وتفسير ان البدن جميع بدنة كحش خشبة واصل النعم وهو  
 مشتق من البدية وهى الضحامة ويطلق عندنا على الابل والبقر وعند الشافعي على الابل خاصة والخلاف معروف بين  
 الفقهاء والمفسرين ومعنى الآية والبدن جعلناها لكم من شعائر الله اى علاماته ومناسكها واعلام دينه التى شرعها لكم  
 فيها خيراى منافع دينية فاذا ذكروا اسم الله عليها اى على البدن صواف اى حال كونها قائمات قد وضعن ايديهن على راسهن

لأن الآية سبقت  
 في باب البهائم  
 ولأن كون التعظيم  
 بالحسان والسمان  
 كان من تقوى القلوب  
 كان التعظيم كونهما  
 سالما من موجب  
 اولى بان يكون من  
 تقوى القلوب وما هو  
 من التقوى عام تركه  
 فم ترك كونهما سالما  
 من العيوب تامل وقوله  
 تعالى لكم فيها منافع  
 الى اهل مسمى ثم جعلها  
 الى البيت العتيق ضمير  
 فيها راجع الى الانعام  
 اذ اشعار اني لكم في  
 الانعام المذكورة منافع  
 دينية ودنيوية الى ان  
 تخرجتم محلها اى وقت  
 وصول نحو ما منتهية الى  
 البيت العتيق اى الى الحرم  
 الذى هو في حكم البيت  
 وهو يدل ظاهر اهل جواز  
 الاتعاف عند البهائم  
 وليس بها وجوب الركوب  
 عليها وعلى انه يجب ان  
 يذبح الهدى في البيت  
 العتيق اى فحرمه وذكر  
 القاضي البغيا في تفسيره  
 ان معناه لكم فيها منافع  
 دنيوية وليس بها وجوب  
 الركوب عليها وعلى انه  
 يجب ان يذبح الهدى في  
 البيت العتيق الى ان  
 تخرجتم محلها اى وقت  
 نحو ما منتهية الى البيت  
 اى الى ما يلزم من الحرم  
 ثم يكون للترخي في الوقت  
 ويجعل ان يكون للترخي  
 في الزينة اى لكم فيها  
 منافع دينية الى وقت  
 النحر وبعده منافع دينية  
 اعظم منها بذات اهل مكة  
 وقد اجري هذا الحكم على  
 طبق منه لانه يجوز عند  
 الشافعي الاتعاف بالبهائم  
 مطلقا من حيث الركوب  
 والدر والنسل فعندنا لا  
 يجوز الركوب الا عند العجز  
 والاحليلين اى الا اذا كان  
 مضرا بها فحجب بتصدق  
 على الفقراء وكذا يتعدى  
 بجلبها ونظامها بعد الذبح  
 ولا يعطى اجر الجزاء منها  
 فصح الآية عندنا ما قاله  
 المجاهد لكم فيها اى في  
 الانعام منافع من الهدى  
 والنسل والركوب الى اهل  
 مسمى الى جعلها بايائهم  
 يجرم عليكم الاتعاف بها  
 الى ان يبلغ الهدى محله  
 وهو البيت العتيق بوجه  
 اذ اوجب التعظيم ترك الحبل  
 والركوب ونحوه من جملة  
 التعظيم كذا في بعض  
 شروح الهداية والمنع  
 لكم فيها منافع مذكورة  
 وقت الحاجة والعزوة وكانى  
 الدراك وانما ذهبوا في  
 الحرم فيها بالاجماع على  
 ما علم من الآية وما علم  
 ثم قال الله تعالى بعد اية  
 فاصلة والبدن جعلناها  
 لكم من شعائر الله لكم  
 فيها خير فاذا ذكروا اسم  
 الله عليها صواف فاذا  
 وجبت جنوبها فكلوا منها  
 واطعموا الفقراء والمعتز  
 ولكن لا تسخرنوها لعلكم  
 تشكروا هل ينال الله حقها  
 ولا دمائها ولكن بناه  
 التقوى منكم كذلك سخرها  
 لكم لتكبروا الله على ما  
 هداكم اليه ولتستحسنين  
 هذه الآية في بيان  
 البدنة والاكل منها  
 والتصدق بها وتفسير  
 ان البدن جميع بدنة  
 كحش خشبة واصل النعم  
 وهو مشتق من البدية  
 وهى الضحامة ويطلق  
 عندنا على الابل والبقر  
 وعند الشافعي على الابل  
 خاصة والخلاف معروف  
 بين الفقهاء والمفسرين  
 ومعنى الآية والبدن  
 جعلناها لكم من شعائر  
 الله اى علاماته ومناسكها  
 واعلام دينه التى شرعها  
 لكم فيها خيراى منافع  
 دينية فاذا ذكروا اسم  
 الله عليها اى على البدن  
 صواف اى حال كونها  
 قائمات قد وضعن ايديهن  
 على راسهن



وقرى صوفى اى نوحى الصبح لله تعالى وصوفى بن صفى الغرس اذا قام على ثلث لان اصد يد مستحولة وفى الكشف والزمى  
 يقول عند الخوض منه كبر الله لا اله الا الله وهو اكبر الله اكبر الله قبل منك وملك وكذا مال اليه اكثر المفسرين وقال صاحب البداية  
 فى كتاب الفهم واما اوله الا ان عند المذبح موقود تعالى بسم الله اكبر منقول عن ابن عباس مثنى قوله تعالى فاذا ركعوا  
 صوفى هذا القطر وقوله تعالى فاذا جبت جنوبها اى فاذا سقطت جنوبها على الارض وسكنت حرثها بعد ان يكون قايمة على الارض  
 الاكل منها نكحوا منها انتم يا ايها الذين آمنوا والطهروا القانم والمعر ايضا قال القانم الرضى بلعنه وباب على من غير مسند النخاع من  
 او السائل بعد الحجة النخاع من القنوم والمعر المعترض بالسؤال على الاول والسبيل الذى لا يسأل سريحا ولكن يترقى نفسه عليه  
 لكفى كذا فى الحراك والكشاف وقد مر الامام الزاهد ياتى بغير النخاع ثلث اقسام قسم للاكل وقسم للقانم وقسم للمعر وانما هذا من القانم والقنوم  
 واما فى نسخة واحدة والحقه الثانية للاوفا على ما فى الضعفاء واما ياتى باليد انظر بالبال وقوله تعالى كذا ما مثل قوله تعالى ذلك من علمهم  
 استيفاء لبيان السنة ولما سئل بآية التثنية اى مثل ما وصفنا نقرأ يا ايها الذين آمنوا ما كنتم مع غلبها وقوتها حتى تأخذوا منها فادعوا  
 ونجسوا نيلها وقوتها فطعنون فى بابها بغير التثنية وهو يدل على ان المراد بالبدن بينا الابل خاصة لان صاحب البداية  
 ثم انما نقرأ الابل في البداية قبل ان النبى واصحابه يذبحونها قبل ما سمعوا البديس طاب يدكم البقر والغنم قداما لان شمال  
 امين فيكون الذبح اليسر والذبح هو السنة فيها ذكرا لا ذكرا يقول على ان البقر لا يذبح قاما والفرق يقتضى القيام فعلم ان البدن بينا  
 ان صاحب البداية كثر اما يطلق البدن على الابل خاصة وانما لم يتركها فى غير الابل ليعرف فى معنى الصلوات من الامتثال  
 يذبحون الضحى ويلطون جدار الكعبة يدانها ويعلمون لمحبها بالبيت ويقولون تقبل منا يا مسلمون ان يفعلوا مثل  
 قوله تعالى لعل الله يحومها ولا يؤاؤا ولكن ياله التقوى منكم وبيان واضح ويجوز ان يكون المراد بالهوم والاما اصحاب الحوم والاما  
 والمعنى حينئذ لن يصيب رضاء الله تعالى اصحاب الحوم المتصدق بها ولا اصحاب الهدا المداوة بالخرق من يرضى للصغار  
 بهم الابرة الفينة والاعلام رعية شرع التقوى وقوله تعالى كذا كذا لكم تكبيرية تكبير الغنم وتعليل بقوله تعالى تكبير واحد  
 التسليم او هو التكبير عند الاسلال والذبح على متعلق تكبر او ما جعل المصدر والخبرة وبغير المحن ضم الآية على جازى به العادة الا  
 قالوا انهم كانوا مائة فى سورة الحج وقد ذكر تبيان قوله تعالى واركعوا واسجدوا فى سورة البقرة وسيا فى سورة الزمر  
 سورة المؤمنون وفيها آيات فى محاذة الصلوة والركعة وحفظ الخروج ورعاية الامانات وبعضها قد مضى وبعضها قد ساء  
 فلذا تركتها هنا واية اخرى فى بيان خلق الانسان فتم منها فان غضب البصيرة هى قوله تعالى وكه خلقنا الانسان من  
 سيرة من طين ثم جعلناه نطفة فى قرارة مكين ثم خلقنا النطفة علقة خلقنا العلقة مضغة  
 خلقا فكسونا العظم لحماف ثم انشأنا خلقا اخر فبارك الله احسن الخالقين

وقد خلقنا الانسان توجيدين احدهما ان يراد به آدم عليه السلام وح كونه من السلسلة العلوية لانها سلك من بين الكواكب  
 عن كل لونه ويكون من طين بانه يكون من قوله تعالى ثم جعلناه نطفة فجعلناه نطفة من نطفة المغناطيس واما السلسلة السفلية  
 والثاني ان يراد به جوادوم وج السلسلة هو النطفة والطين جوادوم من نطفة خلقنا الانسان من نطفة مسدودة من طين ومن  
 مخلوق من طينه وهو آدم كذا في المراكب والاول هو الكون الزاوي وزاد القاضى البيضاء او كان المراد جوادوم من نطفة  
 الآية من غير ان يراد بالطين آدم وبالسلسلة النطفة فانهم كلهم خلقوا من سلاسل جعلت نطفة بعد اوار وان ضمير جعلناه يجوز ان  
 يرجع الى السلسلة وتذكير على تأويل الجور والمسلوب او الماد والجلد ثم جعلناه نطفة في قرار كين امر مستقر حصين لئلا يرحم وجوه  
 الاصل صفة المستقر وصف به المصل مباينة كما عبر عنه بالقرارة فخلقنا النطفة علقة بان اصل النطفة البيضاء علقة حمراء فخلقنا العلقة  
 مضغوطة امي مبرنا فخلقنا المضغوطة مضغوطة بان اصلها نطفة ناعسة الختام لما عاين من المضغوطة او مما ابتنا عليها مما يصل اليها  
 وكل من ذلك بعد رعين برعين كما ورد في الحديث وقد قرى خطابا لافراد ايضا في الموضعين وقوله تعالى ثم انشأناه خلقا اخر امي  
 الروح وبان خلق الله الشر والسن بعد التولد ثم الاستعداد الى الارض والنفوس الى ان يبلغ ثم اجرا التكليف عليه بلونه الكهول والشيخوخة  
 على ما في الحسنة او هو موقود البدن او الروح والحق في نطفة فيه المجموع على ما في البيضاء وخلقنا مياها للخلق الاول حيث جردوا ما كان  
 مجاوا واطقا وسيجا وبغير او كان بعد هذه الصفات على ما في الكشف والمراكب وقد مر ان به اى فجعلنا خلقا اخر احسن من الاول  
 على ان من غضب مضغوطة فلو خذت عنده بعض البغيضة ولا يرد العزم لانه خلق اخر سوى البغيضة وبه يتم المقصود ولا يعلم ذلك من  
 كتب الفقه فيما ارى شيئا ناضيا وانما ثم من قوله تعالى فبارك الله حسن الخلق فقال في امره في قدرته وعلمه حسن المحدثين ثم يقول  
 او خير مبتدا وقد ولى بصفته لانه مذكور وان اضعف لان المضاف اليه هو من كلمة من والجمع حسن من المعدرين تقدير  
 فترك ذكر المميز وقيل ان عبد الله بن سعد بن ابى شريح كان يكتب للنبي فاقطع ذلك قبل املائه فقال له رسول الله كذا كنت  
 فقال عبد الله ان كان محمد بن ابي موسى اليه فابني يوحى الى فارتد وخلق بكلمة ثم اسلم يوم الفتح وقبل هذه الحكاية في غير صحيح  
 كان بالمدنية وهذه السورة كية وقيل القائل عمر ومعاذ رضي الله عنهما هذا الله في المراكب اخذه من الكشف  
 وزاد عليه بعضا من الوجوه ولم يترجمه غيره فيما ارى والله اعلم بالصواب وبعد يا سورة النور وفيها آيات  
 كثيرة من مسائل الحدود وغير باضي مسألة حد الزنا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد واحد  
 منهما ما انك تجلد يمين ولدتا احدا كن يمين افة في دين الله ان كنتم تؤمنون  
 بالله واليوم الآخر ولتشهد عدا ابهما طائفة من المؤمنين هذه هي الآية التي ذكرت  
 في القرآن في باب الزنا في نسخ حكمها بخلاف باقي الآيات فان بعضها في مجز وحرم الزنا دون هذه كما في سائر اهل

والفرقان وبعضها وان كان في باب الحد لكنه منسوخ كائني النساء على ما مر في سورة النساء وزاينة في الاعراب وان  
قوله تعالى السارق والسارقة فاطلحو ايديهما في رجم الزانية والرائي وكون الغاء للشرط كما هو مذموب المبر او كون  
الاية مجملتين كما هو عند سبويه وقرى بالنصب ايضا والزنا بغير الياء ايضا وانما قد بينا الزاني على الزانية وفي الرقة  
السارق على السارقة لأمروجه ومنه الآية التي زنت والذي زنا اذا كانا غير محصنين فاجلدهما يا ايها الناس كل  
واحد منهما ما به مجلدة هذا هو مضمون الآية ولا بد منها من هذا القيد المذكور في الآية ليعلم تفسير الآية ويجزى عن الاجمال  
الى التفسير وذلك لان الزاني والزانية قد يكون محصنا وقد يكون غير محصن والحكم المذكور في الآية هو هو المجلد انما هو غير  
وللمحصن الرجم وهو عندنا ان يكون حرا مسلما مكلفا وقم منه وعلى بخله صحو ولو مرة واحدة فان لم يكن حرا او لم يكن مسلما  
او لم يكن عاقلا ما عاقا او لم يتم منه وعلى ما مر او كان واقعا ولكن يكلف فاسد فهو داخل في غير المحصن فحكمه المجلد عندنا  
الاسلام ليس بشرط للاحصان لانه عليه السلام رجم يهوديين ولنا قوله من اشرك بالله طيس يحصن تا هنا قلنا ان هذه الآية  
في غير المحصن لان المحصن بكلمة الرجم لانه قد روي ان ما عازا في فعلهم انه انما رجم لانه كان موصوفا بتلك الصفات وكل من كان  
لكذلك كان مرجوما فهو بمنزلة التخصيص بهذا النص العام الشامل لكل زمان وميل صاحب الهداية الى انه منسوخ في حق المحصن  
في حق غيره سموه لانه قد روي انه كان حكم الرجم مذكورا في آية اخرى لكن نسخت تلاوها وهو قوله تعالى انتم واثنيتم واثنيتم  
زينا فارجو ما كالا من اعداءه عزير حكيم حتى ان عمره حال لولا يقول الناس اذ عرفني كتاب الله لكتبته في الآية  
في القرآن ولعل السر تركها ان هذه الآية ثابتة عن المطلوب الا بالترام ان الشيم من كان حرا مسلما مكلفا فليتم  
عنه الوطى بالفتح العبرة كما ينبغي عن الملاقاة في العرف وليست كذلك في الشرع بل كل من تجاوز عن الشباب مطلقا وان لا  
يصر في القرآن مد غليظ على المؤمنين وهو الرجم وان كان شرع عليهم زجر او عقوبة ثم ان حد غير المحصن ناهي المجلد عند  
الشافعي ومالك واحمد بن حنبل في تعريب عام ايضا لقوله عليه السلام البكر بالبكر جلد مائة وتعريب عام على ما في الحديث ولنا  
ان الآية في موقع بيان الحد والسكوت في موضع البيان انحصار اعدائهم تعالى قد اوقم فاجلده واجزاه واخره اسم للكان  
فلما قام حده المجلد لا يغير القول بتعريب عام زيادة على الكتاب والزيادة نسيم معذرة وهو لا يصح في الواحدة فانه في  
الاباب انه يجوز لو نفي سياسة دون ان نفي هذا كما ذكر ابل الاصول وان الحديث منسوخ بهذه الآية كشرطه وهو قوله  
الغيب بالشيب جلد مائة ورجم بالحجارة صريح في الهداية وللشافعي في حق العبد ثلثة اقوال تعريب سنة كالموت وتعريب نصف سنة  
كما يجلد خمسين جلدة ولا يعزب كما قال ابو حنيفة هم صرح في الكشاف والمجلد ضرب المجلد وفي نسخة المجلد اشارة الى انه في  
ان تجاوز الالم الى اللجم وبشرط في المجلد ان يكون وسطا وان يكون بسوطه لا غرزة له اذ فيه كال تعذيب وتجلد الرجل

كما لا يفرع عنه ثيابها الا لزار و يفرق اللحد على كل جنة الاراسه و وجهه و فوهه و يجلد المرأة بالاسه و لا يفرع عنها  
ثيابها الا لفر و الحشو كما ذكره الفقهاء و الحمد الذي كثر و هو الجاهل بانه في حق الحر و المملوك فان كان عبدا او امه فمعه تصفيه  
و هو خسران جلد لا مرفى سورة النساء ثم انه لا بد من بيان ما بين الزنا لغيره على ما في كثيره فقول الزنا طبعه  
فيل غال عن ملك و شبهة فان وطئته و بزاد في قبل ملك او في قبل في شبهة الملك لا يسمى زنا و لا يثبت فيه شبهة  
الملك نوعان شبهة في الفعل و شبهة في المحل فالشبهة في الفعل كما ان وطئ امه او ابوه او امره و امره سببه او وطئ امره  
المزونة او وطئ المعتدة ثبتت او بالطلاق على ما لا يوافق ام ولد فان طعن انها تحل له في هذه الصورة لم يجد والا حد  
والشبهة في المحل كما ان وطئ امه او معتدة الكفليات او وطئ البائيم الميسرة او وطئ الزوجه المعبودة قبل تسليمها او وطئ  
الزوجة المشركه و يحد الوطئ في هذه الصور سواء طعن انها تحل او لا و هذا باب طويل مذكور في الفقه و ما فيه و ان  
الوطئ ليست بدخلة في الزنا عندنا فلا يجد اللوطان و قال القاضي ابو يوسف و محمد بن عبد الله الطائفي ان الزنا  
اسم للامه و الشهوة و اللوط مثله بل اشد منه في الشهوة و سمى الامه بدلالة الفقه و القياس و نحن نقول ان  
الزنا في اللوط اسم لوطي في قبل خاصة و القياس في اللغة مرد و فيكون اللوطه مباينة فلا يجد فيه كمن يجب النحر  
على كليهما و اختلف الصحابة فيه قيل بالاعراق و قيل بالانواق و قيل بالانفاق من الاعلى و انما الاحكام من قوله و لم  
يحد لوجوب حد الزنا احد منهم لو كان لها حكم الزنا لامتوا فيها كما ذكره الشيخ الامام فخر الاسلام البرزوي  
و محسنه في بحث القياس و دلاله النفس بذلك ففسر قوله تعالى الزانية و الزاني فاحل واحد منهما ما به جازة و قوله  
تعالى و لا تأخذوا بهما الا ذمهما على قوله تعالى فاحلوا و فري لا تأخذكم بالنساء و الا جميعا و اقره بسكون الالف و تحبوا  
بالحد ايضا و هو الرجم و في الدراك قبل الرافعة في ذمه الكراهة و الرجمه في الصالح المحبوب اى فاحلوا و يا ايها الذين آمنوا  
يمنعكم ان تأخذوا بالزانية و الزاني رافعة و حجة في دين الله و اطاعة الله و ما من احد و الهم الاحرام لا تعطوا في حد  
و لا تسامحوا في ضربها بل استعملوا في هذا الامر العظيم بالزيادة و لا نقصان و كذلك قال رسول الله و فرقت الزانية بينة و فاحلها  
بدان و في الحديث يوفى بوال الفقه في الحد سوطا فيقول جرمها و كذا فقال ان اسم بمعنى فخره و قال يوفى بوال فاحلها  
فيقال لها انك تعلم مصداقها في قوله تعالى ان الشارب الكفار و لا يقال ان الشارب الكفار بل الشارب الكفار و لا يقال ان الشارب الكفار بل الشارب الكفار  
الزنا باكل وجه و اكره كما ذكره الفقهاء ان الزنا لا يثبت الا باقرار الزاني اربع مرات او بشهادة اربع رجال فان اقر  
بنفسه برده القاضي و سأل مرة بعد اخرى يقول له كل مرة احلك لست اوقبلت او طبت له شبهة فان اقر كذلك اربع  
مرات عند الامام سأل عن الزنا ما هو وكيف هو و اين زنى و متى زنى و بمن زنى فان من ثبت و الا فلا و ان ثبتت و لا بد



في خبر لانه في خبر المصنفين لا يتم كالح الزانية والرائي في العالم الا بالرائية والرائي والمتركة والمتركة في خبر المصنفين في خبره الى ان  
يقال في الآية الثانية لا يملك الزنا ولا يملك في كمال الصوم من النساء وانما يربح في خبره بالزنا والمتركة وكذا بالمثل في الخبرين المذكورين  
والخبرين سبب التزني والافراد في خبره يكون في قوله تعالى وحرم ذلك على المؤمنين في خبره عن التزني اي تزنيهم والذين هم بالزنا والمتركة الذين قد  
المؤمنون ايضا في الزنا والمتركة في الخبرين المذكورين في خبره عن التزني من قبل الزنا او صارت في خبره عن التزني  
وقد افسد المفسرون وجهه ظاهره ولكن ان يكون الكلام خبرا عما كان عادة العرب في الجاهلية جارية ولم يزلوا يكرهون دعاهن في ما  
العالم وفي خبره الزمان حتى يلزم الكذب ويثبت كون من في قوله تعالى وحرم ذلك على المؤمنين ان لا يدخل نفسه تحت هذه العادة ويثبت  
عنها ويكون توجبها ثلثا لكون النفي فيها ويكون النكاح على معناه وانما قدم الزاني ههنا على الزانية على عكس قولها الزانية و  
والرائي لان خبره بان حد الزنا والمرأة اليقين في الزنا وفي الآية التي لم يعلم الرجل ما لمكنه ذلك وههنا بيان ان النكاح اصل  
اصل فيه لانه المحاط به في الكساف والادراك ولهذا لم يقل الزانية لا يملك الا من زان او مشرك كما هو في الخبرين المذكورين لان المراد بيان  
احوال الرجال امر في البغايا ثم ذكر امره في الحد بيان حد القذف فقال والذين يؤمنون بالتحصينات فاعلموا ان  
بآخرة شهداء فاحلدهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً واولئك هم الفاسقون  
اولئك الذين تابوا من ذنوبهم لذلك واسخروا في الله عفوهم عظيم لا علم له انفق المفسرون والفتاوى على ان هذه الآية  
هي التي يستدل بها على ان من قدن محصناً او محصنة بالزنا ثم لم يأت به بشهادة او بغيره عليه ضرب حد ثمانين جلدة وروح  
شبهاتهم ويكونون فاسقين الا وقت التوبة والحلل يشهد بغيره بالزنا ولا يملكهم ولكنهم انما قالوا ان من قدن محصناً بالزنا كان  
الفاسق مطلقاً لا يقدح في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات والذين يرمونهم من قبله فونهم بالزنا بغيره وذكره عقب  
الزنا واعتبارا بوجه شهداء التي يثبت في باب الزنا مخالفة ولو وصف المقذوفات بالاحصان والمحصن الاصل هو العفيف عن الزنا كما  
قال الله تعالى محصنات غير مسافحات ولا متحدرات اخدان وقد فهم كذا انما يكون بالهوى عفيف عنه وهو الزنا ولكن المراد بهما المسحور  
العفيف بل هم بعض ما يشبه باب الزنا فيكون المحصنة امرأة مسلمة مكلمة عفيفة عن الزنا يكون للمصنف والذين يرمونهم المرأة المسلمة  
المكلمة العفيفة عن الزنا بالزنا ثم لم يأتوا بوجه شهداء على ذلك فظهر بهما ايها الائمة والحكام ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة  
ابداً ويكونون فاسقين الا وقت التوبة وبمثل هذه الآية في قوله تعالى ثم لم يأتوا بوجه شهداء واية النساء اعني فاسقين  
عليهن اربعة نكاحات في خبره الزنا بوجه شهداء كما قال صاحب الهداية ولور هذه الآية في باب القذف في الفاء الآية نزلت في جسد بن  
نابت من ثمانية اهل في خبره مدعى امره امره في الكساف فيمنى ان يعلم ان قدن المحصن وانما فيه الفاء لكن انما حصل المحصنات  
مخصوصة لوقته ما وان قدن النساء اقل واشيع وذكر في كتاب القذف من القذف في باب الزنا ولا يجب على الحاكم ان يعلم بالزنا بغيره ولا يثبت على

ان كان حيا وعلم الولد وولد الولدان فان ميتا ولا يجوز ان يطلب العبد سيده بقذف اسمه ولا الابن ابيه بقذف لده ولا  
ان يقول مريخا زاني او يقول زنا في الجبل اولست لاسيدك اولست لجن فلان او بالابن الزانية لمن كان امره حيا وشروط  
في الشهود الاربعة الاجتهاد عند الادلاء ويعتبر فيه شهادة زوج المقدوفة ولا يوثق خلاف الشافعي في الشهادة ويجعل القاذون  
كلهم على الزاني الا ان لا يترجم عنه الا القذف والخشوع ونحوه واحسد القذف ضرب التعزيم ضرب الزنا ثم ضرب شرب الخمر ثم ضرب القذف  
وللامام والمقذوف ان يعفو عن الحد والمطالبة قبل الثبوت لاجل عدم دلومات القاذوف قبل الثبوت سقط لاجل عدم دلومات القاذوف  
نفا ولهذا لم يصح الصلح عنه بال على ما عرفت كذا في الكشاف في موضع من الفتاوى انه انما يجب ثبوت جلد او كان القاذون  
مرا اما اذا كان عبيدا يجب عليه اربعون جلدة بقتل الضابط الكليد ان من العبد على نصف حتى الحرف في الجميع ثم القاذوف لا يقبل  
عندنا في حكم من الاحكام لاني قوله لا تقبلوا منهم شهادة ابدان من التهمة المستفادة من التكليف او للمعصية ولا تقبلوا منهم شهادة في الشهادة  
وهكذا عند الشافعي مروي بذلك في البيضاوي وقيل شهادة في باب القذف خاصة فعمل التنوين عندهم للوعدة او للتكثير اي لا تقبلوا  
لهم شهادة واحدة او شهادة عظيمة وهي الشهادة في القذف ثم في هذا المقام متناوبين بين الشافعي ومخلاف في مسئلتين متعلقتين بغير الاربعة  
ان عدم قبول الشهادة عند الشافعي يعنى بفسخ القذف وعندنا بشرط ان يكون محمدا وفي قذف فادام لم يحكم له شهادة واحدة وبجدة  
ظاهرة وهي ما ذكره القاضي الاجل من ان الامر بالجلد والنهي عن قبول الشهادة سببان في وقوعهما جوبا عن الشرط لا ترتيبا  
فيهما فيرتبان عليه وقوله واحدة بل حاله قبل الجلد سواء مما بعده فاولى ان ترد شهادة واحدة قبل الجلد وكذا دليل  
يطلم عليه كل واحد بسهولة ذكره شارحوا البرزوي وجعلوا عباده على نطق ثم يوان الله تعالى ذكره او لا بلفظ ثم حيث قال ثم لم يرد  
باربعة شهود وما رتب من الجلد وعدم قبول الشهادة انما رتبته بعده حيث قال فاجلدوهم الى اخره فعلم ان عدم قبول الشهادة  
انما هو بعد ان لم ياتوا باربعة شهود وقد بقي زمان كثير من القذف وبين اتيان اربعة شهود كالدليل على نطقهم ومن  
ان هذا الزمان زمان قبل الحد او انما يترتب بعده والله لم يمنع من قبول الشهادة في هذا الزمان وانما يجوز بعده  
فيجوز اقامته اشهادا منهم قبل الجلد في المعصية انما يترتب من ترتب كلا الجزأين على قوله تعالى لم ياتوا الا من ان الواو في قوله  
تعالى ولا تقبلوا منهم حتى اجاب باجاب تام فانما يترتب القذف ولا يترتب الا اختلاف بعون الصلاة وانظر في القذف  
على ما ذكره في السلام وصاحب التلويح في بحث الصلاة ان الشافعي يقول ان عجز القاذوف عن اقامة البينة على زمان القذف فكل  
لجناية القاذوف ومعرفة لا بشرط له فيكون سقوط الشهادة سابقا على الجزاء لا امر حكومي والشئ قد سبق على الصلاة بجلد  
الجلد فان قيل فملا بتمام عليه لاجل العجز عن البينة ونحن نقول ان الجلد وابطال الشهادة كلاهما فعل بدليل قوله تعالى  
فلا تقبلوا عطايا عليه فلا يجعل العجز مخرقا في ابطال الشهادة كما لا يحل كذلك في الجلد فيكون شرطه والشئ لا يبيح



سقط واقامة البينة على الزنا بمقبولة حسنة والقذف ليس بكبيرة ولكن يجب تأخر امره الى اخر المجلس او الى ما يراه الامام  
واذا عجز عنها لم يوزع الحكم الثابت وهو الجلد وروايت شهبادة الان ثم اذا جاز بينه بعد اقامة الجلد على القاذف ليسقط  
رد الشهادة عن القاذف البينة فيقام الحد على الزاني ايضا اذا لم يكن متقادما ولا يقام عليه اذا كان متقادما هذا حاصل ما قالوا  
وثانها ان عند الشافعي واحمد بن حنبل ان تاب المحدث في القذف عن القذف لمسلم اخر لقبيل شهبادة بعد وعندهما انك  
على ما في المسئلة لا يقبل شهادة المحدث وفي القذف ما دام حيا وان تاب عن القذف واصل ذلك ان بعد نقاد ذكر في باب القذف  
ثلاثة اشياء الاول الجلد في قوله تعالى فاجلدوهم والثاني عدم قبول الشهادة في قوله تعالى ولا تقبلوا منهم شهادة ابدا  
والثالث كونهم فاسقين في قوله تعالى واولئك هم الفاسقون ثم استثنى بعد ذلك فقال الا الذين تابوا من بعد ذلك اصحوا  
فقال الشافعي الاستثناء راجع الى عدم قبول الشهادة فيكون مجزئ المحل بدلا من قوله تعالى ثم اي لا تقبلوا منهم شهادة  
الا الذين تابوا من بعد ذلك من قذف مسلم اخر فاقبلوا حينئذ شهادتهم وعندهما هو راجع الى كونهم فاسقين فيكون منصوبا  
لا من كلام موجب او منقطع والجزء هو الجلد وروايت شهبادة وقوله تعالى واولئك هم الفاسقون كلام متالف غير  
واصل في خبر الجزاء يعني المحدث وفي القذف يسمى فاسقا الا ان تاب بعد ذلك عن قذف مسلم آخر فلا يسمى فاسقا والقذف  
عليه ان عدم قبول الشهادة لا كان موكدا بقوله تعالى ابداءا محكما لا يحتمل النسبة ولا الاستثناء وان الله تعالى قد قال  
بعد فام الآية ان الله غفور رحيم اي غفور له ورحيم عليه باربعها علم الفاسق موعنه لا يقبل الشهادة والبرهان صاحب البينة  
ذكره في باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل كذلك ذكر في تعامير الخفية وهو معروف في الكتب لا يقلل ان يخالف ما ذكره القاض  
البيضاوي حيث اورد في الباب كلاما طويلا صاعدا ان كون الاستثناء راجعا الى عدم قبول الشهادة او الى كونهم فاسقين  
ليس راية وان الخلفاء عنده ان الاستثناء راجع الى اصل الحكم وهو اقتضاء الشريعة لهذه الامور كلها وان منصوب على الاستثناء  
وانه لا يلزم حينئذ سقوط الحد عند التوبة لان من تمام التوبة الاطفاء لسلام الحد والاستحلال عن القذف لاننا نقول انه لا  
اعتراف بكون الاستثناء راجعا الى اقتضاء الشريعة فقد اعترف بكونه راجعا الى النهي ايضا وانما اكرر رجوعه الى القسط وكذا الى  
قسط والخفية انما اتخذوا من باب الاية فاعطوا نال فانه دقيق وبالجملة يعني هذا الاختلاف على عطف واولئك هم الفاسقون  
وعلم وجه الاستثناء وقد ذكر الامام فخر الاسلام البرزنجي في حروف العطف ان من عطف الجملة على الجملة قوله تعالى فاولئك  
هم الفاسقون في قضية القذف وفي بحث الاستثناء ان قوله تعالى الا الذين تابوا استثناء منقطع لان التابير غير داخل  
في صدر الكلام فكان معناه الا ان تابوا وبجمل الصدر على عموم الاحوال بدلالة الاستثناء فكانه قال واولئك هم الفاسقون  
بكل حال الاحال التوبة وذكر صاحب التلويح في بحث الواو ان دليل المثارة بين قوله تعالى ولا تقبلوا



وبين قوله تعالى فاجعلوهم قبائل لعلهم يرجعون الى الله تعالى في الآخرة  
التي هي اخره وهم الذين لا يبالون بالجهنم والجنة بل يمشون في النار والجنة  
ايضا قادمين ليل افراد الخطاب وكذا خبر ابي بكر علفا على قوله تعالى ولا تفرق بينكم  
وافراد الخطاب للجماعة جائز وان القوم يرسون منسوب لبعضهم الى فاجعلوهم قبائل لعلهم يرجعون  
الاشياء الواضحة لا بد من تأويل ومنه الى الخبر فيسقط عليه الخبر بهما من كل جهة ذكر في بحث الاستثناء في كون الاستثناء منتزعا من كلامهم  
الشهادة او من العسق كما طردوا لا ينفق ذكره بهما فان قلت قد ذكرنا ان الحمد في القذف اذا تاب كان حده لا يصل شهادته  
في سوية هذا رمضان فكيف التوفيق قلت قد صرح صاحب السيرة في كتاب الصوم انه ليس شهادة بل هو من الامور الدينية فصاكره واخره  
ولهذا لا يشترط اعتقاد الشهادة ولا انصافا بل يكفي بانخبار واحد عدل رجل او امرأة كائن من كان في الحرم بالفرع ما هو الشهادة في  
قال ولا تقبلوا منهم شهادة ولم يقل ولا تقبلوا منهم اخبارا وهذا كله في حق المسلم ولما كان الكافر ان قذف ثم اسلم يقبل شهادته في حق  
على الكافر فذات تلك وبعد الاسلام حدث له شهادة اخرى كما هو في صاحب السيرة ولا يلحق القذف بقذف الكافر مشي في حرم  
ما حرمه القذف السليم فيقبل شهادة الكافر بعد الاسلام بخلاف المسلم كما هو في صاحب الكشاف ثم في هذا المقام غايده  
لما علمت ما سبق ان حد القذف انما يجب اذا قذف محصنا بارادته علم منه ان القذف غير محصن بارادته او قذف محصنا غير الزنا  
الحديث ولكن حيث يجب التحريم لهذا قال الضعفاء ان من قذف ملوكا او كراما او قذف ملوكا محصنا بيا فاسق وبالاخر ما يثبت  
باسارق وبافاجر وبياحنت وبياخان وبالموطى وبازنديق وبالعص وبأدبوسن وبقرطبان وبأشباب الخمر وبأهل الربوا وبأهل  
وبأهل النجاسة انت ما ذكره للصواعق ما ذكره في رواية من يلجأ بالعصيان بالحرام زاده يجب عليه التحريم واقل ذلك سوطا وكثرة تسعة  
سوطا عندنا وتسعون وخمسة وسبعون عند ابي يوسف وذلك لان التعزير في عقوبة غير محددة دون الحد فابو يوسف يقول اقل الحد  
حد القذف هو ثمانون جلدة فيسقط من سوطاني رواية وخمسة رواية وابو بصير في قوله ان هذا الحد في الروايات هو في حق العبد  
ابو يوسف جلدة فيسقط من سوطا هكذا ذكر في شرح الوفاية وغيره وفي رواية عن ابي يوسف يبرز الامام الى الالة انصر في الكشاف دون غيره  
وذكره كما بعده مسئلة المتأخا والذين يرون اذ واجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادة احد منهم اذم شهادته  
بالله انه كذب الصافي فقيه والخامسة ان لعنت الله عليه ان كان من الكاذبين وبذر زواجرها ان كان من  
اذم شهادته بالله انه كذب الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين ولو افضل الله  
عليكم وخمسة وان الله نواب حكيم كما نقل انه لا نزل آية حد القذف سأل ما من بن عدي عن رسول الله صلى الله عليه  
عن ابي ابي راسل بن راسل ان رجلا رأى امراته مع رجل اجنبى فحدث ان يشتغل بالاشهاد ويخرج الرجل عن فعله وان طالبها بالاشهاد فخرج عليه

ملحة ويكون فاسقا ومردودا للشهادة فقال حسن باكم بمشروفا فلما خرج عالم من مجلسه اذ هو جالس على عرشه وعلم ان عمر وطلح باع ما في ريت  
شريك بن سحار امر اني قوله بنت عالم فقال عالم واوبلاء بليت باسالت فجاوب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثانيا وذكر قصة قوله بجفت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي عذرة وسال منها ذلك فذكرت منه فترت آية اللعان تلك الساعة فخرجي على عري وخرجت بعد العصر وعلم با  
امر به في الآية وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند ذكر اللعنة والغضب من ابن بكذ او كفي في الحسنة فحق الكتمان في اللعنة بليل من بذا  
وقيل نزلت في علال بن امية وهو المختار للقاهر البغدادى حيث قال نزلت في علال بن امية اى رجلا على ذافره وهو كذا في التفسير  
على كل تقدير الآية في باب اللعان وتحتى لواءها ان قوله تعالى ولم يكن قري بالياء والماء على ما في المكشاف وقوله تعالى الا انفسهم  
من اقتبدا مرفوعه وقوله تعالى اربم شهادت مرفوعه على انه خبر قوله تعالى فشهادة اعدىم او منصوب على انه في حكم المصدر الخبر مرفوع اى  
شهادة اعدىم واجب الرفع عند حفص حمزة والكسالى والغضيبين الباقيين وهذا في الاول واما الاخير فنصوب البقرة وقوله تعالى  
في الموضعين جند اخبره ما بعده او الاخير منصوب على انه عطفا على اربم في رواية حفص كذا قالوا في المكشاف وقري بغضب الحامسة على  
وليشهد الحامسة وان الموضعين متعلقه وما بعدهم وجر على الاكثر او متعلقه وما بعدهما مبتداء وخبر عند نافع ويعقوب وقوله تعالى غضب  
الله قري بالمصدر على الاكثر وبالفعل الماضي على كسر الضاد ايضا عند نافع وهذه الآية تنسك صاحب البداية في باب اللعان والطلاق الكلام  
فيه ونحن نقتصر بالمقصود فخط فقول اللعان في عرف الفقهاء شهادة مؤكدة بلا بايان مخرجة باللعنة فقيمة مقام حد القذف في حتمه و  
مقام حد الزنا في حتمه وعند الشافعي لا ايلن لصاحبه نص به في الزنا وهو من ذلك مستطاع من الآية ومنه الآية والابن تيمون الزواجر  
بالزنا ولم يكن لهم شهاد الا انفسهم يكونان من اهل الشهادة وان طالبت المرأة فيجب اللعان وهو ان شهادة اعدىم هو ارجل اربع  
شهادات باه الى لمن العدا وفيه ثمار مبتداه من الزنا والشهادة الخامسة ان يقول اخر الله على ان كنت من الكاذبين ويدرجها  
العذاباى يرفع عن المرأة الحان تشهد المرأة بعد ذلك اى شهادت باهة لمن الكاذبين فيما باني به من الزنا وشهادة الخامسة ان  
يقول غضب الله على من كان الرجل من الصادقين وبارا اذا قذف الرجل نوبة بارا فلا يخلو اما ان يكون كل منها بواحدة للشهادة  
اولا فان كان كل منها بواحدة للشهادة فطالبت المرأة به يجب على الرجل ان يلاع عن فان ابى من اللعان حبر  
حتى يلاع او يكذب الرجل نفسه فحينئذ يجب حد القذف والنساء ان يلاع عن يقول اربم مرات باه الى  
لمن العدا وقين فيما رتبته من الزنا ويقول مرة خامسة لعنة الله على ان كنت من الكاذبين وهذا الحان  
الرجل وبه يسقط عن الرجل حد القذف فبعد لعان الرجل يجب على المرأة ان تلاع عن فان ابى حلفت حتى تاكل  
او تصدق زوجهما فحد الزنا وعذرا لا نفي يجب عليها حد الزنا بمجرد التكول عن اللعان وان شأت  
ان تلاع عن تقول اربم مرات باهة لمن الكاذبين فيما رتبته من الزنا وتقول مرة خامسة غضب الله على

ان كان من الصادقين وبذل العان المرأة وبذل العذر سقط عنها الزنا وبذل العان قوله تعالى ويدرسها الله لعلها  
 استوي في سقوط الحد فعذر فرحم بحد التلاع عن قيم العزفة بينهما وعند الشافعي لقيم للعان الزوج ثم عند ما وجد ما يجوز  
 والحسن بن زياد يكون العزفة فرقة فسخ ولا تحلل له ابداد عن عثمان بن عيسى لا فرقة اصلا على اني الكشاف وعند الجعفي ومحمد بن  
 الى تفرق القاضي فان فرق القاضي بينهما لقيم طليقة بائنة ثم بعد ذلك ان كذب الرجل فزوجه فزنت غير ما فزاد زنت المرأة  
 فحدث تحلل له كاحبالا لم يثبت له بقية ابدال للعان والتحريم انما يتعلق به ومعنى قوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعا للمدا  
 اي ما دامتا معا عينا وبذه مسائل القذف بالزنا وكذا الحال اذا قذف الرجل امراته بنى الولد فانه يفرق القاضي بينه  
 وبينه نسبة ويحرمه بامه بشرط ان يذكر فيه ما قذف به وفي الكشاف رواية صحيحة في مذنب الشافعي حيث قال محمد بن الشافعي  
 بتمام الرجل قائما حتى يشهد والمرأة قاعده وتمام المرأة والرجل قاعد حتى تشهد وبالامام من يقيم يده على غيره ويقول لاني  
 اخاف ان لم تكن صادقا ان بنو بطنته امر وقال للعان بكه من تمام والبيت وبالمدنية على المنبر وبيت المقدس  
 في مسجده ولعان المشرك في الكنيسة وحيت عظم واذا لم يكن له دين فحي مسلما الا في المسجد ام لقوله تعالى انا  
 المشركون نجس فلا يقربوا المسجد المحرام هذا لفظه ولم يذكر العدة في الآية الا مجرد دلالة اللعان من الجانبين ولم يترفع  
 لسا الحكم من ابا الزوج والمرأة والتفرق بينهما ولذا افسرنا الآية بالاجال لا كان ثم بينا احكام اللعان بينهما  
 وانا قلنا ويكونان من اهل الشهادة لانه ان لم يكن الرجل من اهل الشهادة بان كان عبدا او كافرا او محدودا في قوته  
 فلا لعان لانه ليس من اهل الشهادة بل يحجب القذف واذا كان الرجل من اليها ولم يصلم المرأة شاهدة بان كانت لينة  
 او كافرة او محدودة في قذف او صيرة او مجنونة او زانية فلا حد على الزوج لعدم احصائها ولا لعان احصاها واليهما  
 بكه ذكره الفقهاء ولم يتفرقا المفرون وانا نذكر بعد هذا القيد ان كون الرجل اهل للشهادة لقيم من قوله تعالى الا انفسهم  
 المعنى الا ان يكون انفسهم بدين عليه فعلم ان المسئلة مفروضة فيما كانوا اهل للشهادة صرح به في الهداية ولما كوفي الآية  
 كذلك فنفهم من ذكر الآية بعد بيان المحصنات فانه قال والذين يرمون ازواجهن المحصنات لكن عذوق والكتفي بذكرهما سبق  
 قتال ونصف وانا نقول في الآية بمطالبة المرأة وان لم يكن الآية والية عليه لان ذلك حق المرأة في حق على مطالبة  
 كما مر وبذا اظهر وقالوا انما اطلق الله تعالى لفظ الغضب في حق النساء لفظا للعتة في الرجال لان النساء كبير ما يستعمل  
 اللعنة فحسب وقار اللعنة عنهن ولكن وقار الغضب في صدورهن وانا قال لتمام الآية ولولا فضل الله عليكم ورحمة  
 الآية من علمهم جوابا لو لم يحدوا للتعظيم ومخافه ولولا فضل الله عليكم ورحمة يا ايها المتهمون ولولا ان الله قد  
 حكيم لفضلكم والعجل كاذبكم بالصوبة او الحق لولا فضل الله عليكم ورحمة باقامة الزواج ونبى الفواش لا فظلم

وسلامكم بالسلام وساعت البلاء فيما بينكم فلم يبق منكم الا طيل على الزاهد في مسئلة ان الدخول في بيت الغير لا يجوز ولا  
استدنان في رتبه يا ايها الذين آمنوا اذ دخلوا بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على اهلها فاذ لكم  
خير لكم لعلكم تذكرون فان لم تجدوا فيها احد فادخلوا حتى تخرجوا من البيت فان  
لا اخرجوا فاحذروا انكم قد والله بما تعملون عليم ليس عليكم جناح ان تدخلوا بيوتكم  
غير مستكبرين فيها مناعكم الله والله يعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون اما ان الدخول في بيوت الناس الاستدنان  
في ضمن من هذه السورة الاول منها وهو الذي في هذه الآية لبيان استدنان الرجل في دخول بيت الغير الثاني وهو الذي  
في آخر السورة لبيان استدنان المالك والاطفال في دخول بيت المولى طالما باد وسجى بيانه ونحل في نزول هذه الآية  
في الحديث ان في اول الاسلام كان الدخول في بيت الغير شائعا فاذا جاءت امرأة من الامهات وقالت يا رسول الله كثير ما نكلم  
في بيوتنا غير محتاطة لستر العورة ويدخل الرجل بلا اطلاق فانا في حال ليه كما ينبغي فليدرك من هذه الآية فانه  
تعالى من الدخول في البيت الغير المسكونة وجعل مينا بالاستدنان او المراد من قوله غير يبرئكم التي تسكنونها لانه غير يبرئكم  
التي تملكونها فان من ابرءه لغيره او اعادها لغيره لا يجوز ان يدخلها الا بالاجازة المستعارة بها غير مسكونة لهما وان كانا  
ملكها لانه اذ ذكره القاضي البيضاوي في تفسيره والما صاحب الدار فهدى قال اي بيتا تملكونها ولا تسكنونها فبها فبها فبها  
وجوب الاستدنان عند عدم الملك والسكنى جميعا ولم يفرق حكم ما اذا وجد الملك والسكنى فقط ولحل حكمه وهو ان السكنى مخرج من  
الدخول بالاستدنان دون الملك وقوله تعالى حتى تستأنسوا مشتق من الاستئناس بمعنى الاستعلام فان المستأذن يستعمل  
الحال مستكشف انه هل يدخل ام لا ومن الاستئناس الذي خلاف الاستئناس فان المستأذن مخرج من الخاف ان لا يؤذن وبالجملة  
معناه حتى تستأذني في قراءة التي سمع تستأذنون او في الكشاف ويجوز ان يكون من اللان وهو ان يعرف بلغم انسان وعز  
الى ايوب الانصاري قلنا يا رسول الله الاستئناس قال يحكم الرجل بالسبحه والكبر والتحميد او يخرج اهل البيت من الباب وكذا  
في الزاهد في قوله ايضا عن مجله انه قال الاستئناس السبحه وصوت الطين وقوله تعالى وقلموا اعطف على تستأنسوا اي لا تدخلوا غير  
يوثق مني تستأذنون لا تسلموا على اهلها بان تقولوا السلام عليكم لعل من سأل عنكم تسلم عليكم واذن لشراة طه الا ان  
والوجه قبل ان يقيم التسليم والا فاستدنان يكون في المراكب والغرف في موضع ثوبه فقديم السلام في كل شخصي روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في قوله المنة فعل الامام الزاهد عن ابن عباس ان في الآية لغة يا وناخير اي حتى تسلموا او تسألو في الكشاف وخبر  
عبد الله حتى تسلموا على اهلها وتساؤنوا وقوله تعالى فاذ لكم خير لكم اشارة الى الاستدنان والتسليم اي الاستدنان والتسليم  
خير لكم من ان تدخلوا بغتة او تدخلوا على تحية الجارية فان الرجل منهم او دخل بيتا غير متهيئ قال خير من ادباا وحيث مسأ

[illegible]

على عوارض السكامة ولد يعقوب بن جليلي في علم ما يحقق من ذنوبه ووجوب الى الدنيا الموصلة الى الجنة  
 فان اتيان في بيان مسائل علم النظر وسر الحوة ولا ينكشف عليك فيها الايمان معدة من مسائل النظر الى الرجل والرجل  
 والمرأة نظر المرأة الى المرأة والرجل نظر الرجل الى الرجل والمرأة نظر المرأة الى المرأة والمرأة نظر المرأة الى الرجل  
 على الامام واما نظر الرجل الى المرأة فاربعة نظره الى ذوات محارمة والى ذوات محارمة والى المرأة الأجنبية فكلها في زوجة ومملوكة  
 لا يحرم الشئ من حق النظر الى الفرج على الوجه ونظرة الى ذوات محارمة واما غير محرمه فاحد وهو ان ينظر الى وجهها وكيفية قدسها ورأسها  
 وصدرا وساقها وعقد يديها الى ما تحت صدرها الى تحت ركبتيها والى بطنها وفرجها والنظر الى الأجنبية لا يجوز الا على وجهها وكيفية عقد يديها  
 فقط وقد ذكرنا صاحب الهداية بالتفصيل وورد الآية مسكنا في ذلك على ما استطلع عليه ثانيا الله تعالى بنو فقه او نكحوا ذلك فقلنا  
 ان الله تعالى امر المؤمنين ولا بغض الابصار وحفظ الفرج بقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم والمراد  
 بغض الابصار غضها مما يحرم اليها النظر لا مطلقا واما قلنا ذلك محلا بموجب كلمة من لانها للتبعض فلا يحتمل الزيادة في الكلام  
 الغير الموجب فيكون المراد غرض بعض الابصار محلا لبعض من غرض التبعية فيكون ذلك باعتبار المحل فالمراد من بعد الابصار  
 الابصار المتعلقة بالمحرمات بجميع تفاصيلها سبق وذلك في النظر الى الرجل من تحت سرته الى تحت ركبته والى ذوات محارمة  
 واما غير ذلك مع النظر والبطن والى الحرة الأجنبية مطلقا من ليس من الشبهة وما سوى الوجه والكف والقدم ان آمن منها  
 فحينئذ تنظم الآية هذه المسائل ولكن لا تظهر ان المراد بالنظر بشبهة الى الأجنبية فقط الا ابتداء وانما يتحقق فيه يدل عليه شبهة بالذوق  
 وفقرى الكلام القاصي في الشاهد ومن يريد كتابها او اشتراها والطبيب شئ من ذلك فانه يحل للاربع الاول النظر الى وجه الأجنبية ان  
 فتح الشبهة ويحل للطبيب النظر الى موضع المرض بعد الضرورة وان خاف الشبهة واما حرة النظر الى الامار وبشبهة فما نطق به كغيره من السنن  
 والا حديث والقياس في الغاية بعد هذه الشبهة وكتب الغفر والفتوى ملوكة من ذلك وان لم يرد بخصوصها انما وقيل من صله ابي زائدة  
 وقيل للقبين ان الغرض يحل غرض الصوت والبصر وغيره فبعد الجواز من البصار ثم ذكر الامام الزاهد فيسأل الآية المعنى المراد بحفظ الفرج فقط المذكور في الكلام لا بد  
 منها انما اردوا بهم وملك ما بانهم لو كان المستثنى لا شأنا لكانا بطلان الغرض الاول ما عرفت وان لم ينظر او سمع حتى يجوز النظر الى وجه  
 الأجنبية وكيفية قدسها والى رأس المحارم والصدور الساقين والمضغين بخلاف ما عرفت وكفى في ذلك بانه النظر لا ما استثنى حرمة الفروج الا  
 ما استثنى وقيل المراد من الفروج ذكره القاصي في تفسيره من الفروج هو ما تحت ركبته الى تحت ركبته الفروج خاصة ولكن في ان يوجب محلا  
 للفرج من حفظ الفروج فهو عبارة من الزنا لا انما زاد بالاشتداد وتعلق في الزنا وانما قد غرض الابصار على حفظ الفروج ما لا شبهة في عدم بغض  
 الابصار لربما يشبهة ويميل اليها لكونها سببا لزيادة الفرج عليها ولا يخفى على الخاف حسن ما في الآية من الاجتهاد من مسكتين نظر الرجل الى الغير  
 وحصل الغير ناظر اليه كالا يخفى قوله تعالى ذلك انك لم ابي غرض البصر وحفظ الفروج من غير ان يفسد الا نام وقوله تعالى ان الغرض من البصر

يغيب وترتب فيكون من منة على تقوى وحذر في كل حركة وسكون ثم امر الله تعالى ثانيا للزينة من بعض الابصار  
 وحفظ الفروج كذلك بقوله تعالى وقيل للمؤمنات ليخفضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن والصلوات من غير كراهية في غيرهن  
 من غرض الابصار خفض بعضها وبما الابصار المتعلقة بالحرمان وذلك في النظر الى المحارم والى المرأة من تحت سرها الى تحت  
 ركبتيها وفي النظر الى الرجل الاجنبي كذلك ان امت من الشهوة وجميع البدن ان لم تأمن فبدا في ظاهر الرواية هو ثانيا في رواية  
 كتاب الخشوع من الاصل فقط المرأة الى الرجل الاجنبي بمنزلة نظر الرجل الى محاربه لان النظر الى خلاف الجسم غلط وفي رواية  
 ان نظر المرأة الى المرأة ايضا كنظر الرجل الى محاربه ويتكشف لك مما سبق ان الاظهر ان المراد بهذا النظر الى الرجل الاجنبي  
 بشهوة فقط فيكون الاولى هي النظر من الرجل الى الاجنبية فقط والثانية هي النظر من المرأة الى الاجنبية فقط وحفظ الفروج  
 ان كان بمعنى الاول كان لازولم السيد شتى من وان كان بمعنى الثاني لمكن المراد ستر الفروج ومن هنا علم ان النظر  
 والمرأة كل منهما على حiale مورا لانه لا ينفى له ان يكاسل في ذلك لو كانت عيالا ومجنونة ولا ينبغي لها ايضا التكاسل  
 اذا كان اعنى وفيه قصة ابن ام مكتوم حيث دخل على ام سلمة وميمونة وهو عمى وكان ذلك بعد نزول آية الحجاب فلم يمارسوا  
 صلوا بالاحتجاب ولم يقبل منكونه اعنى على ما مضى في الكشف ولعله لهذا نظر المؤمنين بالذكر بعد دخولها تحت المؤمنين  
 وفي الزيادة ان لم يفيض النساء في اكثر الوقايع كالصوم والصلوة والعقوبات والمعاذات خصوصا في بعضها كالتي  
 بهذه الآية واية السحرية ونحوها ثم لما كانت المرأة اكثر شهوة واغريزية واعقل عقلا وانفصل منيالا بخلاف الرجل اتى  
 الله في حق الرجال بغير البصر وحفظ الفروج فقط واكد النساء بعبارة التحايل والحجاب فجاء امر من بعض البصر وحفظ الفروج  
 منهن اولاً من اظهار الزينة فقال ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها فالزينة ما زينت به المرأة من على وكل وجه  
 ومعنى الآية عند الشافعي وجميع من يقول بحرمته اظهار الزينة لا يظهر زينتهن من الاجانب الا ما ظهرت تلك الزينة بها  
 وقت ابتلاء الاعمال ضرورة كالتعم في الاصابع والكل في العين والخصاب في الكف وعندنا لا جاز اظهار الزينة بنفسها  
 كان المراد منها المنهي عنها هو الزينة حال كونها في مواضعها او مواضع الزينة كالرأس والاذن والعنق واليد  
 والخصدين والذراعين والساق فانها مواضع للتكليل والقرط والطلاوة والوشام والديلم والسويز  
 علوما صريحة في اثارك فالمنع لا يظهر هذه المواضع الا ما ظهر منها ضرورة وذلك مثل الوجه والكف فقط لان في شرها  
 حجابا منها فهو صافي الشبوات والحياء كات والنكاح وغير ذلك ولا يجوز لغيرها التقدم على الاصم لانه ليس فيه ضرورة ولو لم يكن  
 وقيل بياح ذلك ايضا وهو امرى صاحب اثار والكشاف للضرورة في المنهي خصوصاً الفخيرات منهن ولانه قد ذكر في كتاب  
 الصلوة ان التقدم بسبع سجدة واجبا عنه في شره الواقية بان في الصلوة ضرورة وليس في نظر الاجنبي اي



إلى يوسف أنه يبيع النظر إلى اليد ليعبأ أيضا بما قد يدوان منها عادة وقد قال صاحب البداية في كتاب الكرامة في صدر  
 تمثيل الوطى والنظر إلى اليد لا يجوز أن ينظر الرجل إلى الأجنبية إلا في وجبها وفيها قوله تعالى ولا يبدن زينتهن لانه  
 منها قال ابن عباس هذا لانه من الكحل والحد والمراد من وجبها وجبها والكلام إلى آخره والمقصود أنه يتشكك منه الآية  
 ان لا ينظر الرجل إلى الأجنبية إلا في وجبها وفيها ولا يبدن زينتهن لانه لا يجوز لغيره ان ينظر إلى الباطن بل يكتف  
 والوجه علم انه يجوز للنظر إلى اجنبى النظر إليها والفقهاء كونه الآية ما هو من جانب المرأة دون ما هو من جانب الرجل  
 اين هذا من ذاك ولذلك ترى صاحب البصائر في لا يجوز النظر إلى الوجه والكف مع انه يحسن ان ينظر إلى الوجه والكف  
 حيث قال وقبل المراد الزينة موقوفها والمستثنى هو الوجه والكفان لانها ليست بعورة وانما يظهران هذا في الصلوة ولا  
 في النظر فان كل بدن العورة عورة لا يجل غير الزينة والمحم النظر إلى ما يرى منها الا لفروة كالمحلية وتعمل كشهادة هذا الكلام  
 ولا يخفى حسنه ولنا على طائفة الكلام ليس هو بمتبرج وانه من اية الحجاب التي يأتي في سورة الاحزاب بدل على وجه  
 احتجاب ازواجه النبي عليه السلام من الرجال وقد قال بعض المفسرين ان هذا الحكم عام لجميع المؤمنات ولكن خصت به ازواجه  
 النبي بخصوص الواقعة وهو ما تقرر ما فهمت سورة النور المذكورة هنا وهو جواز النظر إلى الوجه والكف لو امكن من الشهوة  
 وللقاضي والشاهد وطبيب خاصة ان لم يأت من منها ثم لا يرد ذلك على نظر القرآن بان يخص اية الحجاب بغيره بل هو اعم من العلم  
 كما يدل عليه ظاهر العبارة او يرد بالزينة هي نفسها لا مواضعها كما هو رأي الشافعي او يخص بها المواضع التي يظهر بها  
 في الصلوة لا بالنظر لغير كافتنا انما تامل والصف ثم امر به ثانيا بوضع الخمر على الحبوب بقوله تعالى وليضربن بخمرهن على زينتهن  
 اي وليضفن خمرهن على جبينهن لتكون لشعر الاذن والجميد والصدح مخوفات غير مكشوفات وانما قال ذلك لانه في الوجه كان  
 جيبوب لبعض النساء واسعه بحيث يبدون منها جد وثمن ويسدلن الخمر من درايها فحق الصدح مكشوفة فنهين عنه وامرن  
 ان يسدلن من قدامهن حتى تغطيها ويجوز ان يراد بالجيبوب الصدور تسمية باليدين كما في الكشف والاول هو المذكور  
 في الدارك والظاهر هو المذكور في الزيادة ثم ان كل هذه في حق السترة عن الرجل الاجنبى المشتبهى واما في حق غيره فيجوز لها  
 اظهار مواضع الزينة كلها لا تحصيله بالوجه والكف والقدم وذلك مذكور في قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا للبعوث  
 الآية اي لا يبدن مواضع زينتهن سوى ما ظهر منها ضرورة من الكف والوجه والراس والاذن والعنق والصدر  
 والعضد والذراع والساق الالبعوثهن وكلام المفسرين يدل على ان المراد بالزينة الاول الزينة الظاهرة والثاني  
 الزينة الباطنة اي لا يبدن الزينة الظاهرة الا ما ظهر منها ولا يبدن الزينة الباطنة الا للبعوثهن او الباطن الى آخر  
 ما استثنى في القرآن وفي الكشف ان القران يجوز النظر اليها وان كان مرقبها اظهر بل وان بلغ الى ما هو السرة لانها



فوق لباس الساتر الجاهل الا اذا كان التبرع رقيقا لطيفا او يبدو منه  
 لهم وان كان يمتنع بعضهم كالنساء باللباس الظاهر والبعض كالرجال باللباس  
 احصافا صنف منها لا يركب وهو البعل فحوله ان ينظر الى جميع البدن حتى الفرج ثم ان  
 يكره ذلك لانه يورث الفسيان والقوله اذا اتى لودك اهلكه فليست من استطاع الا يجد ان يجره  
 الناظرين عليهم واحصا من الى عدلهم فله ترقم الغتة من قبلهم لاني الطبايع من الفتوة عن مجازاة القريب  
 وهو البعل وابنه والحرمة وهو الاباء والابناء والاحوات وابناء الاخوات وهو الايام المحارم النسب  
 الرضاوية ويدخل في الاباء الاجداد ايضا وفي الابناء الابناء ايضا وانما سكنت عن ذكر المخل من اهلها من المحارم  
 لانها داخلون في المذكور لانه وقبل لان الاحوط ان لا يظهرن مواضع الرزية لهما لانها ربايد كراة عندنا رجا يكون  
 وبالجملة فالحرمة يجوز اظهار الرزية وبهذه الآية تسكت صاحب الهداية في هذا الباب حيث قال وينظر الرجل من ذوات محارم الى الوجه  
 والراس والصدر والساقين والعصدين ولا ينظر الى البطن او ظهره او فخذه او اقصا في قوله فانه لا يبدين ريشتين الا بوجوه الارواح  
 واما علم مواضع الرزية وهي ما ذكره الكتاب يدخل في ذلك الساع والاذن والعين والقدم والقدمان  
 البطن والخصية لانها ليست مواضع الرزية بهذا الكلام لا غير عليه لانه لا يضر احد يجوز اظهار الرزية للاباء علم انه يجوز اظهار المحارم فكم هو  
 وكما ان يجوز لهم انظر المواضع المذكورة كذلك يجوز مسا لهم التحق الحاجة الى ذلك في المسافة وقلة الشهوة للمحرمة بخلاف وجه  
 حيث لا يلبس المسلم وان ايجد النظر لان الشهوة مستحالة الا اذا كان يحتاج اليها او على نفسه شهوة فحينئذ لا ينظر ولا يمس  
 انظر متقاني الجسد اى امرأة وبى ما غير محلوكة لا حدوى المذكورة في قوله تعالى او نسائهن والاكثر على ان المراد بان المسلمين  
 الاضافة حتى لا يجوز اظهار الرزية للكنيسة والمجوسية والوثنية لانهم لا يخرجون من صنف الرجال وقبل الاية سطر ذلك في السلسلة  
 وذكر صاحب التذكرة ان المراد بانها الحرمة خاصة فلا يجوز اظهار الرزية عن امرأة الغير ايضا لان مطلق هذا اللفظ لكل على الحرمة  
 ما ذكره فادمت ففى عدم تجوز اياهم وبى المذكورة في قوله تعالى او مملكت اياهن وبشمل العبيد الاماء عند مالك وهو اصر قولى  
 اية ذمت عابته فمؤخرا فليحظر بالامام فلا يجوز للعبد ان ينظر الى مواضع رزية سيده حيث قال سعيد بن المسيب لانهم كمنه  
 المنور فانها في الاناث دون الذكور صرح بذلك في المدارك والهداية وقيل ان العلماء ان كان عفيفا يجوز اظهار الرزية والانثى وانها  
 يمس السلسلة والكافة ولا يختص بالمسلمة فقط صرح بذلك في الحديث وصنف منها يكون الناظر يفرق في شهوة وهو ما لكونه  
 المذكور في قوله تعالى او التابيعين اولى الاربعة من الرجال اى الذميين في البيت بفر اولى الحاربة الى ان اى معنى بدخول البيت والى  
 الطعام ولا يحتاجون الى النساء بسبب انهم يلها لا يعلمون انهم اذ الشهوة او انه شبرخ لا يلبسون الى النساء وقيل الخفى

طائفة من محاسن النساء وعندها المراد به هؤلاء فقط فالخصى والجوهر لا يجوز هنا الظاهر موافق الزينة بل لا ينبغي ان  
الشبهة بآلها ولكن لا يطابقان لها وكذا الخشنة في الزينة من الافعال لانه فعل فاسق فزاد وصاحبها بديهة فزاد ان هؤلاء الثلاثة  
او انظر فيها الى الآية المذكورة في قوله تعالى في النكاح من ان يصيبهم لوجع عوار انظارا واذا نظر الى الجسد وهو قوله تعالى او انما يعجز  
غيره الى الآية من الرجال يجوز الظاهر فيمن ان يوضع بالكم وهو المختار للامام الزايد صرح به في تفسيره واما لكونه طفلا وهو المذكور في قوله تعالى  
او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء والظهور يعني الاطلاع او الغلبة اي الطفل الذين لم يطلعوا على المباشرة او لم يعجزوا بسبب علم  
البلوغ يجوز الظاهر موافق الزينة لهم ايضا وانما وصف الطفل بالذين هم اياه واحد باعتبار ان اسمهم فصلهم موصوفا بالجموع ولم يقيد بغير  
قوله غير اولى الآية بقوله من الرجال لاستدراك قوله تعالى والطفل الذين لان الطفل الصائغ والى الآية بسبب الطفولة ولكنه ليس  
بجبال والان تم بيان المستثناة المذكورة في الآية ثم نقول روي ان كانت المرأة في العوب تقرب الارض بجلها او شئت ليعلم الناس انها  
ذات خلخال او تقرب اعدو عليها الى الاخرى لذلك قبلنا ما عندنا من قوله تعالى وقال ولا يفرق بين باطنين بل علم باطنين من زمرتين اي لا يفرق بين  
الارض بارجلها او باحدى جلبيها على الاخرى ليتعقمت عليها ليعلم انها ذات خلخال فان ذلك يورث سبلا في الرجال وقد قال امان الله  
لا يستحب عار قوم ليسوا بالاطفال في سائرهم وهو الجهم من النبي عن الظاهر الزينة واول ما انتم من رفعة الصوت واما علم الله تعالى ان التورث  
لا يخلو من ذنب وقصير وان لا يستمر في الاحكام الشرعية جميعا امره الصداق بغيره لاحكام حيث قال وتزوجوا من ما يحبوا ايها  
المؤمنون لعلمكم انفسكم والموتى توبوا ما كنتم تفعلونه في الجاهلية فانه وجب الاسلام لكنه يجب لزم عليه وهو مكرم على الكلف عنه فلا يترك  
قطار الآية دليل على ان العصيان لا ينافي الايمان كما هو مذموب بل السنة لانه اطلق عليه لفظ المؤمنين مع العصيان كذا في الواك  
ثم ذكر الله تعالى بعده بيان نكاح الرقيق والاماء وغيره فقال وانكحوا الودائع منكم والعصايج من عبادكم واعلموا ان  
ان يكونوا احرار ثم خفيتم الله من فضله والله واسم عليكم ولا تستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم  
الله من فضله اعلم ان هذه الآية في بيان نكاح المولية والرقيق وذلك لان قوله تعالى وانكحوا الودائع منكم والعصايج من عبادكم  
واما نكاح خطاب للاولياء والسادات على طريق الاجمال في اللفظ والترتيب في الشريعة فذلك من البضا وهي فارة او اطلق قوله تعالى  
وانكحوا بقوله تعالى الا يا محبي منكم كان خطابا للاولياء بنكاح المولية والا يا محبي مقلوب الا يا محبي منكم والعصايج من عبادكم  
زوجه اي المرأة بلا رجل والرجل بلا امرأة والمعنى وزوجوا يا ايها الاولياء الرجل بلا منكوته بالمرأة وادخلوا  
المرأة بلا زوج تحت عهذ الرجل فيكون في بيان ولاية الولي واذا اطلق بقوله تعالى والعصايج من عبادكم  
عبادكم واما نكاحهم كان خطابا للسادات بنكاح المالك اي انكحوا يا ايها السادات العصايج من عبادكم  
بالنساء والعصايج من امانكم بالرجال فيكون في بيان ولاية المولى واما خصصت

والا انما هو  
واللفظ  
في قوله تعالى  
فانكحوا  
المرأة  
والا انما هو  
واللفظ  
في قوله تعالى  
فانكحوا

المتصالحين من بين العباد والامارة وان كان لهم ولاية جميع العباد والامارة انما بامتنانهم وحسنهم على الصالحين والعباد  
 وقيل الزاد بالصالحين المؤمنين صرح بذلك في الحديث انك واما ان الام للوجوب او غيره فما لا يوقف عليه من قضاير الخلق  
 الكشاف حيث قلنا ان الام للندب لا علم من ان نكاح امر منسوب اليه وقد يكون للوجوب في حق الاولياء عند طلب المرأة  
 ذلك وعند اصحاب الطوا بر النكاح واجب كذا سرد المصنف الى اخره وبين وجوب الندب ثم قال بعده وانما كان واجب الزك  
 اذا ادى الى معصية او فسادة وبين وجوبه ايضا بتمسكه بحرفه عند اهل العلم وعبارة البيضاء صريحة في انه لا يوجب  
 ولكن بشرط المطالبة حيث قلنا وفيه دليل على وجوب تزويج المملوك وذلك عند طلبها وشعار بان المرأة والعبد  
 يستبدان به اذ لو استبد الاوجب على الولي والمولى بالامارة وقد ذكر فيه وجوبه من دعواه الاول ما هو موافق للجمهور وسواء  
 الاخرة مما اجاب عنه صاحب المدارك بان لا دليل في الآية على ان تزويج نسائها الايام الى الاولياء كما في تزويج  
 العبيد والامارة الى المولى لا تافلتان ان الرجل يمل على الرجل الايام الا باذنه فكذا لا يمل على المرأة الا باذنها لان  
 ينظر في حكمها واحد وهذا ايضا اختلاف معروف في كتب النكاح من الحنفية والشافعية في ولادة الصغيرة والكبيرة ثم  
 انه قد ذكر صاحب القنن وغيره ان قوله تعالى وانكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم واماكم ناسم لقوله تعالى  
 لا يملك الا زانية ما مشركه والزانية لا يملكها الا زان او مشرك وجهه كونه ناسما انه لغم منه انكحوا الايامي بالايامى سواء  
 كان ملكا صالحا او زان او بالعمى وانكحوا الصالحين من عبادكم واماكم سواء كان بالصالحين والصالحات  
 او لا فيكون ناسما لا لغم منه ان نكح الزاني لا يجوز الا بالزانية او المشركه هذا ولكن لا يخفى عليك انه ذكر في كتب النكاح  
 بسكو البنت الرجل الصالح وهو يقتضى ان لا يكون كقول الصالحين بالطريق الاول شامل وقد مر فاسبق وقوله تعالى ان يكونوا  
 فقرا او يفتنهم احد من فضلهم ولا عسى ان يمين من النكاح والمخفى لا يمتنع فقرا طالبا والخطبة من المناكحة فان في فضل  
 غنيته عن المال فانه غاوريهم وهو الوجه المقدم في البيضاوي والمذكور فيه اخر وعليه الجمهور سانه وعد من ائمة الفقهاء  
 اى بان النكاح سبب زوايا والدولة والمعاش والمخفى ان يكونوا اى الايامي فقرا لغم من فضلهم بالنكاح باجتماع  
 الرزقين او بالقناعة وقد قال عليه السلام التمسوا الرزق بالنكاح وشكلى اليه رجل الحاجة فقال عليك بالباراة ولكن  
 المشية مربية لقوله تعالى وان خفتم عيلة فوفى بتمنيكم احد من فضلهم ان شاء الله ان الكشاف حفيوه وقد اطلق الكلام فيه وقال  
 الامام الزاهد قال ابن عباس في الاحرار خاصة لان العبد لا يملك شيئا وان ملكوا قوله تعالى ولا يستغنى الذين لا يملك  
 نكاحا امر بالاستغناء عن الزمان لم يستسلم النكاح والمخفى ولا يستغنى عن الزنا الذين لا يجدون نكاحا اى سلب  
 النكاح او ما ينكح به ويشتد الوجدان الحكم من يعنى ليس لانه تركب الزنا واسطة عليه الشهوة بل يصبر به فيشتم

بأن يعلم الله وشفقة خبيركم بعد ذلك وبعينهم منه انه لم يقد رطبا لا يصح له السحاح فلا يكون كقول اللغوية ولا اللغوية كذا  
وكذا الغفيا فلا بد ان يحل قوله تعالى ان يكونوا اخر ايعينهم اعد من فضل ما كان لهم بالفضل لهم والشفقة ولا يكون زيدا بل  
يعني ان يكونوا محابين الى مال سوى ما يصح لهم والشفقة ايعينهم اعد من فضل النعام فليست بالانبياء وعلا على الالهام  
وفي الدراك قال عليه السلام يا معشر الشباب من استطاعكم البائة فليعزها ورج فانه اغنى للبدن واحسن للمعروف ومن لم يستطع  
فليعز بالعموم فان له وجبا وقال الغفران ما حسن يا رب العرش العظيم الا وحيث ابد اوليا بايعهم من الغفنة ويعدون موافق المعصية  
وهو غرض البعير بالفتح الذي يحسن الدين ويعينه الاستغناء بالخلا عن الزمام بالمحل على العرش الالهية بالسوا وهو ضاع عن الطرح  
الى الشهوة عند العجز عن النسخ الى ان يقد رطبا لا قالوا ثم ذكر الله تعالى بيان جواز الكتابة فقال والَّذِينَ يَسْتَفْتُونَ  
الْكِتَابَ مَا مَلَكَتْ اَيْمَانُكُمْ فَكُلُوا مِمَّا قَدْ بَلَغَكُمْ اِنْ كُنْتُمْ فَيَقْتُمْ حُرِّا عَلَىٰ مَا لَكُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي اَنْشَأَكُمْ  
فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرٌ وَكَانَ فِي السُّورَةِ فِي سَلَةِ جَوَازِ الْكِتَابَةِ وَالْمَرْوِي فِي زَوَالِهَا لَنْ الْعَبْرَةَ غَلَامٌ خَوْفُ يَطْلُبُ قَدْ طَلَبَ الْكِتَابَةَ مِنْ لَوَاهِ  
فانزل الله القادة الآية هكذا في التفسير المعنى والذين يطلبون الكتابة مما ملكت اي اكلتم من الجوارى والعبيد فكانت يوم ان علمتم فيهم  
فبذل الآية على جواز الكتابة والامر في قوله تعالى فكانت يوم للاسحاب النذبة وذميمة مقيدة بالشرط وهو قوله تعالى ان علمتم فيهم  
خير اذ اياه الكتابة متخذه بدونه البقاء وتختلف في تفسير الآية فبذل معناه ان علمتم ان فيهم ذميمة وذميمة مقيدة بالشرط وهو قوله تعالى ان علمتم فيهم  
ان تعلموا ان لهم فدية على الكتاب بالمال هكذا في الدراك ونقل في الحديث بعد ذلك الجواب ان قيل بلا اعتبار الى السؤال الا  
ذال كما نقل ان عبد سلمان طلبت الكتابة فقال سلمان لا والله لا تعطيه حتى تسلم على كبره قال لا فقال اني قد سلمت  
من الناس بالادناس فلن اكتبك قط ونقل صاحب الكتابان بلا قصار وذكر امام الزيد بعد الوجه الاول بوايه  
اخرى عن ابن عباس ماصلا ان قيل معناه ان علمتم ان فيهم خير اي لا يضر بالمسلمين بعد العتق بالشرط والفساد واجبا  
الاخضر عليهم وهو الاظهر وقد اشار الى ذلك صاحب المبداء حيث قال في اول كتاب الكاتب اذ اكتب عبده او امته  
على كل شرط عليه قبل العبد ماصلا ما كان الجواز فلو قال تعالى وكان يوم ان علمتم فيهم خير او هذا اليسر ايجابا باجماع  
بين الغفيا واما هو امر نذوب وهو الصحيح في المل على الابائة العتق او بشرط اذ هو مصلح بدونه اما النذبية  
فمعلومة بالمراد بالشرط المذكور على ما قيل ان لا يضر بالمسلمين بعد العتق فان كان يعرفهم فلا فضل ان يكتب  
وان كان يعرفهم لوفد واما بشرط القبول فلان الكتابة متخذه هكذا امر الكلام الى اخره والمقصود انه مرجع  
في ان الآية تدل على جواز الكتابة وان الامر للنذوب والتدبير معلقا بالشرط وان الخبرة مغفرة بوجوه منها ان لا  
يضر بالمسلمين بعد العتق وانما تنسك في ان قبول العبد بشرط صحة الكتابة بدليل عقله ولم تنسك بقوله تعالى

على كسب واحدا منهم  
شيئا ومنهم من جاز  
الشفقة بالسكنى لغوة  
اصلا ما كان الدين  
كان وقيل لا بد منه  
على انقاذهم  
لما في نفسه

الكتاب مهان لا يتجاوز في قول العبد لانه انما يدل على انه اذا استغنى العبد لكتابه طاقوه ولم يدل على انه اذا استغنى  
المولى بل يستلزم في قول العبد ان يترك المولى في نفسه كذا دليل المستعمل وقال لنحن للعبد فم يترك  
هو اعناق الملوك يا احوالا ورفقه والا والعبد الذي قد يسمى ملكا فهو العبد المرفوق الذي هو على الحق المولى عتقه باو اليه من مال المولى  
فيه تقرير لفظ الكتاب بان يقول كاتبك على الف وقوم مثلافان ادى جميع المال عتق وان عجز او لم ياتي عليه دهم فهو مرفوق ما  
يخلف ما اذا لم يصح بلفظ الكتاب بان يقول اعطتك على مال فانه لا يسمى كتابا بل اعطاك على مال وحكم ان لا يجوز الرجوع الى الرق  
ان في الحال ويجب عليه السعي وانما سعى امره في هذا العهد كتابا لانه من الكتاب والسيد كتب على نفسه عتقه اذا ادى المال او كتب  
من الكتب بسبب العجز عن الف فيكون منما نجوم يضم بعضها الى بعض كذا ذكر في البيضا وفي الكشاف والذكر ان سعى قوله لا يكتب  
الف درهم كتبت لك على نفسي ان تمتع مني اذا وفيت بالمال وكتبت لي على نفسك ان تني بملك او كتبت عليك او قار بالمال كتبت  
على العتق وهو مصدر معناه ومنه المكتابة واحمد كالتعاقب والمحاباة ويجوز المكتابة عندنا مالا ومربلا ومنما هذا الشافعي وهو  
من يحن امي شهرين فلا يجوز حاله لانه عاجز عن التسليم في راس قليل ونحن نقول يمكن ان يستغنى عن فیه و به حاله بخلون السلم  
لا يجوز عندنا حاله ويجوز عند الشافعي وذلك لان الاجل ثمه قائم مقام العتق عليه فلا بد من ذلك ليجوز ايهما كذا ذكر في كتب  
واقول ان آية السلم هي قوله تعالى اذا نذرتهم بدین الى اهل سبي فاكثروه بتقيدنا بالاسل وآية المكتابة بالاطلاقها من غير قيد  
والحال جمان لنا على الشافعي في كتاب المستلئين على ما لا يخفى ويجوز عندنا على مال قليل وكثير وعلى نذرة في مدة معلومة وعلى كل  
معلوم موقت وان كاتبه على قيمة لم يجز فان اذنا عتق وان كاتبه على وصيف بارعة الجاهل ووجب الوسط ليس لان الجاهل  
المكتابة واذا ادى عتق وكان ولده مولاه ولا يحل للمولى اذا كان غنيا ان يائمه ما تقدر به على المكاتب وكذا اذا كان فقيرا  
بالمكاتبه وعجز عن الباقي من المولى ما اخذه منه لتبدل الملك والمحل ويزال بطلان ما ذكره في الفقه من فصله وقوله تعالى واتواكم من مالي  
الذي اتاكم عند انما الاخير وكذا عندنا في خطاب لعامة المسلمين باعانة المكاتبين في كل قبيهم واعطواهم سهم الزكاة على  
ما عرف وعندنا الشافعي واحمد بن حنبل موخا بطلان ما اتاكم كما ان قوله تعالى فكايتهم كذا وكذا لا يحل عنهم ما صلوا اياها المكاتبون من  
مال الكتاب شيئا وهو المولود ولكن احمد بن حنبل يحد من يحد ويحد ويحد في رضى الكاتب وقد حرم من يحد على يحد من يحد  
عشرين دينار بعد ان كاتب على مائة دينار هذا ما في الحديث وفي الاربك ان عندنا الشافعي يحظر رجعا عندنا الا بئانه هو التملك شيئا طاهره  
ان لا يسمى شيئا فلا يكون ذلك وبما بهذا النعم في البيضا وي ويكنى في الخط اقل ما يتمر وي على يحد الرهم وعن ابن عباس  
الثلاث وفي الكشاف عن ابن عباس يرضى له من الكتاب شيئا وعن عمر انه كاتب عبد الله بن ابي امية وهو اول عبد كوتب في الاسلام  
فانه باول نحر فوفيه اليه فقال لو اخرته الى اخرتهم فقال خاف ان لا اذكر ذلك عندنا يحد على وجه الذنب وقال له عند



والذلك حرم على المكرة المتعد ووجب عليه القضاء وحسن على من فيه في مسئلة الاستئذان بالدخول في حق الربا  
والاطفال قوله تعالى يا ايها الذين امنوا ليسوا ذكركم الذين ملكتم ايضا لكم والذين لم يتبعوا الحكم  
منكم ثلث مرات ومن قبل صلوة الفجر وجبت تصفوت ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلوة الضم  
ثلاث عوارب لكم ليس عليكم ولود عليهم بجلستهم بعد من وطوفون عليكم تحضكم على تعضي كذلك  
يبين الله لكم اذ يات والله عليكم حكمة واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذوا كما استأذ  
الذين من قبلهم كذلك يبين الله لكم آياته والله عليم حكيم اعلم ان في مسئلة الاستئذان ودوت  
آياتان احداهما هي المذكورة من قبل في باب الاستئذان للاحرار البالغين كما مر وتامها هذه الآية في بيان الاستئذان للابكار  
والاطفال ونقل في نهو لها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رسل مديج ابن عمر غلام الانصاري وقت الظهيرة ليدعوه فري امره  
فدخل عليه بالاستئذان وهو قائم قد اكتشف عن بعض ثوبه اوسد يقطر مشغل بوعده النساء فكرهه عمر بن الخطاب وقال يا ليت  
نبينا من الدخول بالاستئذان في هذه الساعات فترت وقيل ان غلام ساء بنت ابى مرشد دخل عليها في وقت كرهه فترت  
وقيل قالت انا لندخل على الرجل والمرأة ولعلها يكونان في لحاف واحد فترت على ما في الكتاب والى عليا الذين امروا به  
الاذن منكم في الدخول في بيوتكم معلوكم من العبيد والامهات والاطفال الذين لم يبلغوا الاسلام منكم ثلث مرات احداهما  
من قبل صلوة الفجر لانه وقت القيام من المضاجع وطرح ثياب النوم وسير ثياب البهجة وثيابها من تصفون ثيابكم لاجل  
القبولة حال كون ذلك الحين من الظهيرة وثالثها من بعد صلوة العشاء لانه وقت الفجر وحسب اللباس والاحتياط في الدخول  
الامام الزاهد ان الخطاب ان كان في الظاهر للمايك والصبيان ولكن في الحقيقة خطا للحموى والولدين بتعليم هذه الآداب  
لهم وهو حصيد لا يخفى على المتأمل وقوله تعالى ثلث عوارب لكم مرفوع على انه خبر من اخرج عن ابي ثعلبة لوقاه في مجلس فيها  
سنة لا يجوز للمايك والاطفال ان يدخلوا في بيوتكم هذه الاوقات او على انه بعد ابعده وقرئ بالفتح على  
بدل من ثلث مرات وسوى به الاوقات لا يجتاجون في الدخول الى الاستئذان كما يصرح به قوله تعالى ليس عليكم ولا  
عليكم جناح بعد من وهو وصف لقوله تعالى ثلث عوارب ان رخم ولا حصل له من اللواب ان نصير على ما في الكتاب وقال  
القاضي عيسى بن عذرة الآية ما ياتي في آية الاستئذان يعني السابقة حتى نسخ هذه تلك لا ياتي في الصبيان والمالايك الدخول عليهم  
وتلك في الاحرار البالغين وقوله تعالى طوفون عليكم تعضيكم على بعض استيفاء لبيان العذر المرفوع في ترك الاستئذان وهو  
الاجالة وكثرة الدخول اى هم طوفون عليكم سواهم البيت تعضيكم طائف على بعضهم ان لكم ولم حارة الى الجمالة والاندلسية  
عليكم للخدمة وطوفون عليهم للاستخدام فله حرم الامر بالاستئذان في كل وقت لانفسى الى الحر وهو مرفوع

فان غفلت عن تعضي  
التعاض من كل  
والمرءة بالكل  
بالفجر والضم  
والاخر عند  
كرو وحسن  
والانصاف على  
بالفجر عند  
الكل والغير  
بصرف وجوب  
كرو في البيت  
منه









الزاهد وقال انه د بهر يبيلان الضعفاء بيان الاكل من البيوت المذكور وحينما على عدم الحرج في كل منها على السواء  
الكثافي حسن من كل ذلك فانى المذكور حيث قلل قال سعيد بن المسيب كان المسلمون اذا فرجوا الى الغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم  
يهتفون عند الاطعم والرفقة والاعام وعند اقاربهم وياذونهم ان ياكلوا من بيوتهم فخر جوام من ذلك ولا يخفى ان الصلح سببا لنزول كل الامير  
غير نخلت وقد ذكر القائلون البعيا ومن وجوه النزول الثاني والثالث والاربعون قال وقبل فنى الحرم عليهم في القعود عن الجهاد وروى غيرهم  
لا قبله وبعده ليجل بلائهم هذه الآية بالسابق والسابق وانما لا بد من قولها كذا في الامم حرم في سورة النور كما كذا في وهو روى صاحب  
حيث جوز هذا التوجيه ايضا واخر من باقى الوجوه ثم انه قد ذكره كذا في احد شروطينا بقوله فان من يوتكم معناه من البيوت التي فيها اكلهم  
وعيا لكم والا فلا شك ان المخرج في الاكل من بيت نفسه فضل في البيوت الاول والا لان بيت الولد كبيت ابيه انت وما لك لا يدرك الامام  
للاذن فيه وما يوافق البيوت فقد ذكر في البعيا وان هذا كله ان يكون اذا علم غضا صاحب البيت باذن او قرضه ولا ذلك نعم هو لا  
فانه يعا والبسط بينهم او كان في الاول الاسلام فسمه فلا احتجاج للحنيفة على ان لا قطع بصفة مال المحرم وذكر صاحب الجواز كذا  
قوله تعالى او بيت ما لكم لان الاذن من هؤلاء ثابت ولا فقههم لا احتليل الى الاذن هذه البيوت ثم قال في قوله تعالى او ما ملك  
مناجران المفاتيح ما يفتر به الخلق قال ابن عباس وهو وكيل الرجل وقبره ضيقه وما شئت ان ياكل من منزله يشرب من لبن  
ما شئت وارب ملك المفاتيح كونه في يد غيره وحفظه وقيل اريد به بيت عبده لان العبد وما في يده لولاه هذا الكلام وتحتقن ان المراد  
من ما ملكتم مفاتيح من بيوت ما ملكتم مفاتيح من البيوت والامتنع والاطمعة وكذا في الاحتياط وذلك لان من ملك المفاتيح فقد ملك الخزانة  
الاكل منها بعد الضرورة ولو قيل المراد به بيوت العبد لان العبد وما في يده ملك لولاه فلا حاجة فيه الى الاذن بالاظهر ثم قل انت قوله  
تعالى او صدقكم كلاما ما حصل ان كان الصديق محتارا سخيا في صدقة يجوز اخذ الطعام من بيته لغيره كذا في ما فعل من الرجل السلف يعني  
فتح الموصلي يدخل دار صدقة وهو غائب يطلب كسبه من جارته واخذ من ربه من حال باقى سيدا فاذا اجاب مولانا والطلم عليه عتقا  
سروا بذلك شكر اعلية فاما الآن فقد غلب الشتم على الناس فلا يول كل الامم هذا حاصل كلامه وقد مر في الحديث ان غير بيوت الاولاد  
والعبد طافيه الاذن ولا كان جماعة من الانصار يخشون المشقة على انفسهم ولا ياكلون الطعام الا من الضيف او ان  
ليست بن عرو من الكفاية ليعتد حرمة الاكل وحده وتظهر من الصبر اثنت الليل للضيف او انتم تخرجون عن الاجتماع  
على الطعام لاختلاف الناس في الاكل نزل قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تاكلوا جميعا او اشتراا اى ليس عليكم جناح  
ان تاكلوا مجتمعين او منفقين كذا قالوا او لعل الحديث المروي وهو قوله عليه السلام شيطان من اكل وحده ممول على التجويز  
والترتيب والاعتبار ثم بعد تمام مسئلة الاكل بحجة التسليم في قوله تعالى فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على انفسكم فان كان الزاد بقوله تعالى  
البيوت المذكورة كان المراد من قوله تعالى انكم على ما فيها الذين منكم ويناذ قراية بدل عليه قوله عليه السلام المؤمن كنفس واحدة

الاحتجاج الى هذا الضعيف  
لان الظاهر من قوله  
وهو وكيل الرجل  
وقبره ضيقه  
او ما ملكتم مفاتيح  
من بيوت ما ملكتم  
مفاتيح من البيوت  
والامتنع والاطمعة  
وكذا في الاحتياط  
ذلك لان من ملك  
المفاتيح فقد ملك  
الخزانة  
الاكل منها بعد  
الضرورة ولو قيل  
المراد به بيوت  
العبد لان العبد  
وما في يده ملك  
لولاه فلا حاجة  
فيه الى الاذن بالاظهر  
ثم قل انت قوله  
تعالى او صدقكم  
كلاما ما حصل ان  
كان الصديق محتارا  
سخيا في صدقة يجوز  
اخذ الطعام من بيته  
لغيره كذا في ما  
فعل من الرجل السلف  
يعني فتح الموصلي  
يدخل دار صدقة  
وهو غائب يطلب  
كسبه من جارته  
واخذ من ربه من  
حال باقى سيدا  
فاذا اجاب مولانا  
والطلم عليه عتقا  
سروا بذلك شكر  
اعلية فاما الآن  
فقد غلب الشتم على  
الناس فلا يول كل  
الامم هذا حاصل  
كلامه وقد مر في  
الحديث ان غير  
بيوت الاولاد  
والعبد طافيه  
الاذن ولا كان  
جماعة من الانصار  
يخشون المشقة على  
انفسهم ولا ياكلون  
الطعام الا من  
الضيف او انتم  
تخرجون عن  
الاجتماع على  
الطعام لاختلاف  
الناس في الاكل  
نزل قوله تعالى  
ليس عليكم جناح  
ان تاكلوا جميعا  
او اشتراا اى ليس  
عليكم جناح ان  
تاكلوا مجتمعين  
او منفقين كذا  
قالوا او لعل  
الحديث المروي  
وهو قوله عليه  
السلام شيطان  
من اكل وحده  
ممول على  
التجويز والترتيب  
والاعتبار ثم  
بعد تمام  
مسئلة الاكل  
بحجة التسليم  
في قوله تعالى  
فاذا دخلتم  
بيوتا فسلموا  
على انفسكم فان  
كان الزاد  
بقوله تعالى  
انكم على ما  
فيها الذين  
منكم ويناذ  
قراية بدل  
عليه قوله  
عليه السلام  
المؤمن كنفس  
واحدة

لان حين دخول هذه البيوت انما يجب السلام على الملبا لا على نفسه ولغيره من بينا جواز بدو السلام على المرأة النوبى من اهل  
 البيوت ايضا وان كان المراد من البيوت الخاوية المسجد كان قوله تعالى على انفسكم على حقيقة لان من السنة انه لا يؤتى  
 في البيت الخالى او المسجد يقول السلام على وعلى عباد الله الصالحين ثم ان ابتداء السلام بحية ممنونة كما يشير اليه قوله تعالى  
 بحية من عند الله مباركة طيبة لها فضائل كثيرة مذكرة في كتب الاحاديث ورد السلام فرض وخبرني في سبيل  
 في مسئلة ان الامر للوجوب قوله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا قد قيل ان الله  
 الذين يتسئلون منكم لو اذاع فلينذر الذين يخافون عن امره ان يتبينهم فيه اورد  
 علماء ائمتهم فتوى له تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم اى لا تفتسوا دعوته اليكم على دعاء بعضكم بعضا في جواز الاءام  
 والمساواة في الاجابة والرجوع بغير اذن او لا تجعلوا دعوته كدعاء بعضكم بعضا باسمه ورفع الصوت به مثل يا احمد ويا محمد  
 بلقبه العظيم مثل يا بنى احمد ويا رسول الله ولا تجعلوا دعوته عليكم كدعاء بعضكم على بعض في انه غير مستجاب مرة ومستجاب اخرى  
 فان دعاءه مستجاب بسموه البتة وقوله تعالى قد يعلم الله الذين يتسللون السبل الخروجه طيلة الليل والنهار الى بلودهم  
 وذلك بهذا اى قد يعلم الله الذين يخرجون قليلا منكم على سبيل اللوا او استارة بعضهم بعضا نزلت في حق المنافقين حيث  
 يسون في وقت سلم الخطبة عن النبي صلى الله عليه وسلم يخرجون قليلا بعضهم بتقريب بعضه الى الحسين وقوله تعالى يخرجون من الجاهلون  
 عن امره الضمير امره لداء الرسول والمراد بالذين يخافون المنافقون والذين يخافون امره بترك مقتضاه فخرجوا  
 عن تقصير من لا عرض او يخافونه عن امره اى يعبدون عن امره دون المؤمنين والمغفول به محذوف كذا في الحديث  
 وحاصل المضمين فليخرج المنافقون لامر الرسول ان يصير فتنه في الدنيا او عذاب اليم في الآخرة والفتنة هى المحنة لو انك  
 الايمان والابوالا وتسليط سلطان جبار او فتنة الطاب عن معرفة الرب او سبحانه انهم ساءوا بما كذا في الدراك فتنة  
 من الكشاف من زيادة وقيل الفتنة هى البدعة ليعتصوا في البدعة بسبب مخالفة الطاعة علما في الزيادة والمقصود ان  
 هى التى استدلت بها بعض العلماء المنفية على ان الامر للطلق للوجوب وذلك لان الله تعالى اوجب الوعيد الشديد وجر الفتنة في الدنيا  
 او العذاب اليم في الآخرة للمخالفين عن امر الله او رسوله وما به الامران لاجب فعلم ان الامر المطلق يقتضى الوجوب  
 فقط فسطوا قيل ان الامر ادناه الاباحة فيعمل عليه او يترجم جانب الوجوب وفكره للذب او انه للعدو المشترك من الكمال  
 او انه يتوقف حتى قامت قرينة او انه بعد الخطر الاباحة وقبل الخطر للوجوب ثم اذا صار قرينة عن الوجوب في كل حال  
 وذلك على عدة انحاء كالأباحة والندب والتوبيخ والتوبة وغير ذلك فان قبل المذكور في الآية صيغة امر فاداءت  
 ان هذا الصيغة للوجوب لا يصح التمسك بها على ان كل صيغة امر يكون للوجوب فلما ان هذا الصيغة هى قوله تعالى

سواء كانت للوجوب او غيره ثبت المطلوب لانه فحين في هذه الآية الوحيد على تارك امر فاعلم ان الوجوب انما كان طلباً من  
 انصر انما اوجب الوحيد على مخالفي الامر دون تاركه ومخالفي الامر انما هو من لم يعقد الامر وتكره فمن اين يعلم ان الامر  
 واجب العمل قلنا مخالفاً الامر انما تاركه واما الذي لم يعقد فاما يقال لم يترك الامر دون مخالفي الامر فثبت ان  
 الامر للوجوب والامور واجب العمل كسبجي آية اخرى في سورة الاحزاب ايضا يدل على ان الامر للوجوب كذلك في سورة  
 يسس ولكن بقي الكلام في ان الامر يلحق على الفعل ايضا ام على القول وحده وانه بل يكون الفصل موجبا كالقول ام  
 لا فالكلام مبني في موضعين في الاصل والغرض جسيما والشافعي يوجب الفاعل فيها فعنه يطلق الامر عليه ايضا وثبت الوجوب به  
 ايضا اما الاول فلقوله تعالى وما امر فرعون بشئ الا ان امر فرعون ان امره ففرعون ولو لم يكن الامر مستغنا وبالفعل لاسمى وما انشا  
 فلقوله عليه السلام صلوا كما رايتوني افعلي فان النبي عليه السلام دعانا الى اتباعه فعنه لا يطلق الامر حقيقة الا على القول  
 ولا يطلق على الفعل الامار الاية الواطئة على الفعل ايضا لم لا يشترك وهو خلاف الاصل ولانه لو فعل فعلا لم يامر بشئ ثم انما  
 انه لم يامر بشئ وصحة النبي من امارات المجاز وكذا لا يثبت الوجوب الا بالصيغة دون فعل الرسول لان الشاغل الامر والاش  
 على المعاني كسائر تصرفات الفعل والاشهر للعبارة عن المعاني حتى يدل على ذلك المعنى بالفعل فكان من المعاني لا يثبت  
 صيغة المفعول لك معنى الوجوب لا يثبت الا من صيغة الامر ولانه من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم الوصال بين اربعة  
 تبعه حيث قال اني لست كما حدكم اميت عند ربلي بطمئني ومنهم ايضا عن علم التعاليم من علم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وعلم الصحابة ايضا نعماء حيث قال وما لكم علمتم فقالوا انما كانك خلعت فخلعتا فقال ان جبريل اخبرني ان في احدكما  
 قدرا عظيما فافلوا كان الفصل موجبا لاسم الصحابة عن اتباعه واما ما ذكر من قوله تعالى وما امر فرعون فجوابه ان اسم الفصل  
 مجاز او كذا بانفسك بقوله صلوا كما رايتوني افعلي فجاوب ان النبي اما دعانا الى موافقة ما فعل الامر وهو قوله صلوا الا بالفعل  
 نفسه فقولهم من هذا كلام ان عندنا الاختصاص من الصيغة والوجوب من الجانبين فلا يثبت من الصيغة الا الوجوب وهو الوجوب  
 الا من الصيغة فالاشتراك والتراؤف كلاما بخلاف الاصل وعند قوم صيغة الامر شتركة بين الوجوب وغيره وعند آخرين  
 والفعل كلاما مترادفاً ثبت الوجوب بينهما وبما يبحث طويل مذكور في اصول الفقه واما ما كتبت في هذا القدر لكلا يطول الكلام  
 وهذا هو تمام الآيات التي ذكر في سورة النور تحرك اللهم على ذلك اصلي عليك يا ايها النبي وعلى آلِكَ وبعد سورة فرقان  
 وفيها آيات في الاولي في مسألة كون الماء طاهر ومطر او موقو له تعالى وهو الذي ارسل الرياح بشتا آب  
 يلقى رحمته واقر لنا من السماء ماء طهورا لا نجس به بلاء ميتة وتسقية مما خلقنا افعاما  
 وانا مني كثير اقول نعماء بشر افراقة عامم بالباد هو تحقيق بشتا بستم بشرق فقرأ الباقون بالنون



انهم باءوا في الاخرى فذكر وذكروا جميعا كذا قالوا وذكر الامام الزاهد ان اوسع الواسي يذكر وذكروا بشكوا لولا المصنف  
 ان اذا كان المصنف هو المصنف في نصا بالورد ولو تذكر لان والاعلى ان الورد والوجوه ان يفتي البتة وبطل في التواتر  
 والادعية وتلاوة القرآن وغير ذلك ولما انا وجب انصافا لوجوب بالا التزام والتذوق في كتب المشايخ من فوات ورد و  
 ليغفر استظلم بغير شومته ثم اهل تلك البلدة بل بايسرى الى غير تلك بلدة وربما يشهد بذلك خبر مودة في العالم وليكتب عند الله  
 ومثله نقل عن كثير من الاولياء فليطالع ثم في كتب اسير والتواريخ وفي هذه المسودة كثير من آيات المسائل مثل اعيان العبادات  
 المصنوعة فيه مودة نقل المصنف الزاد والشهادة الزور ونحو تركتها مخافة التطويل وطولها كذا وبعد مسودة شرار وفيها آيات  
 الاول يستدل بها على جواز القراءة بالثانية في الصلوة وهي قوله تعالى **وَإِنَّهُ لَكُنْزٌ لِّدِينِكَ الْفَالْهَبِينَ** في ذلك قوله **الْوَجْهَ**  
**الَّذِينَ هُوَ عَلَىٰ فَلَئِكَ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمُنْذَرِينَ** في لسان عربي مبين **وَإِنَّهُ لَكُنْزٌ لِّدِينِكَ الْفَالْهَبِينَ** يعني  
 ان القرآن منزلة رب العالمين نزل بالروح الامين اي عبر بل على قلبك هذا على تقدير ان يكون نزل الخفيف وقدر في الشد  
 ونصب الروح الامين على ان يكون مفعولا اي نزل صدر الروح الامين على قلبك اي جعلك وفهمك اياه وثبت في قلبك اثباتا لا  
 تكون من المنذرين وقوله تعالى **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** اي لتكون من الذين انذروا بهذا الالهام  
 وهم يهود وصابئة وشيع وسماعيل وقوله تعالى نزل اي انزل بلسان عربي لتندبه اذ لو كان اعجميا لا يفهم ولا يفيد الا انه اراد  
 تخصيصه بالقلب لانه لو نزل بغير عربي لم يكن نازلا على القلب بل على اللسان اذ يعرف العرب لغة غير العرب فيفهم ولكن لم يستقر  
 في القلب الا ما شاء الله كذا في الادراك والكشاف وفي البصائر كجاءه في تخصيص القلب فالتكرير في قوله تعالى **وَإِنَّهُ لَكُنْزٌ لِّدِينِكَ الْفَالْهَبِينَ**  
 هي لغت محمد صلى الله عليه وسلم في زبر الاولين والآخران ذكره ثبت في سائر الكتب السامية او سامية فيها هذه ثلث احتمالات وبالآخر  
 صاحب الكشاف والدارك والهداية على ان القرآن قرآن وان ترجم بغير العربية فيكون دليلا على جواز قراءة القرآن بالثانية  
 في الصلوة لانه لم يكن في زبر الاولين الا بغير العربية وقد خالف فيه ابو يوسف ومحمد والشافعي فلم يجوزوا القراءة بالثانية  
 الا في حالة عدم القدرة على العربية بخلاف ما يجيزه فانه حوزا في الخليلين وجمهورها هو وصف القرآن بالعربية في قوله تعالى **وَإِنَّهُ لَكُنْزٌ لِّدِينِكَ الْفَالْهَبِينَ**  
 عربيا ونحوه وقوله تعالى **وَإِنَّهُ لَكُنْزٌ لِّدِينِكَ الْفَالْهَبِينَ** يعني زبر الاولين مجمل الرجوع الى التفسير العربي صلى الله عليه وسلم وكون ذكر القرآن في زبر الاولين دون  
 معانيه على ما علمت انما قد اعجب الله تعالى حيث جمع بين قوله تعالى بلسان عربي وبين قوله تعالى **وَإِنَّهُ لَكُنْزٌ لِّدِينِكَ الْفَالْهَبِينَ**  
 المتمسك كل من اجنبية وصاحبه من التمثل والحكم والمذاهب عندنا ان التمثل يرد الى الحكم فينبغي ان لا يجوز  
 الا بلسان عربي وقد صرح بوجهه الى قولها وعليه الاعتقاد وهذا باب طويل مذكور في كتب الأصول والفقه او من يذكر في كتابه  
 المثل ان شاء الله تعالى والاية الثانية يستدل بها على ان انشاء الشرع بالانبياء به امدر سورة او يجب ان يحوزوا وهو قوله تعالى

وكون ان  
 المصنف هو  
 رتبة  
 فليطالع  
 الرضا  
 او على الروح  
 فليطالع  
 انصب  
 من انصب  
 من انصب  
 فليطالع  
 انصب





يعني سيعلم الذين ظلموا اني مكاني الاقلاب يعقلون بعد الموت اى يكون مستقبل بعد الموت النار وقرئ اى مثلت يعقلون من  
 الانطلاقات وهو النجاة يعني ان الظالمين طيسون نجا من الموت سيعلمون ان ليس لهم نجا بوجه من الوجوه وهذه الآية مما تلاها  
 ابو بكر محمد بن حسين عهده عليه وكان السلف الصالحون يتواظفون بها وبقا ورون لشدة نياها ما قالوا او بعد اسورة غلبها  
 آية في قصة لوط يدل على حرمة اللواط وحرمت في الاعراف وآية في حرمة مكة وحرمت في البقرة وآية يستدل بها على ان  
 خروج دابة الارض من علامات القيامة وقوله تعالى واذا وقع القول عليهم احصوا لهم ذابته من  
 الارض فكلمهم لا آت الناس كانوا ايتا لا يوفون هذه الآية يفهم منها ان عند خروج الدابة بغرة  
 القيمة لان معنى قوله تعالى اذا وقع القول اذ وجب السخط والعدا عليهم بترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعدم نعم  
 الرتبة وهو قرب القيامة اخر جملهم دابة من الارض تكلمهم نزلت حين الغواني استجبال القيمة فقبل لهم نيا ينجي اذا خرج الدابة  
 على ما في الرواية وقوله تعالى تكلمهم بالمشهد من الكلام وقرئ تكلمهم من الحكم بمعنى الجرح على ما سياتي في بيانه وقوله تعالى ان  
 الناس اما بالكره يكونه يقول القول لان الكلام بمعنى القول او بانها القول اى يقول الدابة ذلك والطلاق المتكلم في قوله  
 تعالى يا ناس على سبيل الحكاية او نحوه على ما في الكشاف والمداكر وفي الزايدى انه لما يكون قوله تعالى ان الناس بالكره اذ اوقف  
 على قوله تعالى تكلمهم ويكون ان ابتد الكلام ولما بالفتح هم حذف اللام الجارة علوانه لانه لا يخرجوا او تكلمهم على ما في البصائر  
 وبدون حذف اللام على انه صلة تكلمهم على وجه الحكاية اى تكلمهم بان الناس كانوا اياتا بعد لا يوفون تلك الايات  
 اى خرجها وسائر احوالها فانها ايات اوى القرآن كما قالوا او الآية اى الخامسة وصفه تلك الدابة ان طولها ستون  
 ذراعا لا يدركها طالب ولا يوقها ثارب ولها ارجل قوائم وزغب ريشة وجناحان وقيل لها راس نور عين خنزير واذن  
 فيل وقرن اكل وحنى نخاعة وصدر اسد ولون نمرود خاضعة هرة وذن بشر وخصر بعير وما بين مفضلها اثني عشر ذراعا بذر  
 اوم ويكون غروجهما من حجر كفاة الصالح اومن العفا والمروة اومن جبل الاجيا اومن داو من البرادى اومن  
 البحر السدوم اومن المسجد الحرام من الركن اليماني ويرى الناس وشبهه من الشمس ويرفع بعد ثلثة ايام ويخرج من على  
 انها تخرج ثلثة ايام والناس ينظرون فلا يخرج الاثنا وروى انها تخرج ثلث عزجات تخرج باقص ايمن ثم تتكلمن ثم  
 تخرج بالباوية ثم تتكلمن وهر الطولانيات الناس في اعظم المساجد حرمة وكما على بعد حتى ابن عمر يستقبل المغرب ثم  
 صرخة تنفذه ثم تستقبل المشرق ثم الشام ثم اليمن ففعل مثل ذلك وقال مقاتل يخرج الدابة من الصفا لا يخرج الاربع  
 عنقها فيبصر اسها وعنقها السحاب فيرانا اهل المشرق والمغرب ثم ماوت الى مكانها ثم تزلزلت الارض في ذلك اليوم في ست  
 ساعات فيزولون النصفين واذا اصبحوا اجابهم البصر بان اندجال فيخرج والاشبه انها تخرج تمامها وكما ان معها عصا

بيان دابة الارض



موسى وخلق سليمان ولسن معصيا موسى وجر المؤمنين فكونه نضار واذكركم انهم بين بني الكافرين فيكون جويهم سودا وورود  
 عن عبد الله بن عمر انه قال نكثت في وجه الكافر نكته سوداء فقتلوه في وجهه يسود وجهه ونكثت في وجه المؤمن نكته بيضاء فقتلوه في وجهه  
 حتى يبيض وجهه واليه خبر قوله تعالى تكلم على من المرح وروى انها تكلم ان سلسان العوبة يعني تقول اتاالي لا يؤمن الناس بخروجي  
 كاشية اليه قوله تعالى تكلم ان الناس على وجهه يقول الامم ما هو الا ليرادوا حكمهم بطلان اللويان كلها سوى دين الاسلام وروى انها  
 لا تدعو الكل شخص ببقية وكل من يقول لا يا غير الله بل الله وسواها يا اهل النار واذا خرجت هذه الآية تقر بالعبادة وفي الآية  
 خروج الآية وعلوم الشمس باران وفي نكته ما رواه الاية ان اول من خلق الله سمواته السماوية علوم الشمس واول من خلق الله الارض  
 خروج الآية المذكورة في سورة طه في كتاب التفسير والسيرة وسورة قصص وفي آية يسئل بما على ان الله يريد ان يكون  
 الغم وهو قوله تعالى قال اني اريد ان اتركك احدى ابنتي هاتين على ان تخرجيني مما كذبتي علي فقلت  
 عشوا من عند الله وما اريد ان اتركك احدى ابنتي هاتين على ان تخرجيني مما كذبتي علي فقلت  
 وبينك ابنا الرجلين قضيت فلقد عدوان علي والله على ما نقول وكيل هذه الآية في قصة النعام شعبة  
 بنه موسى وروى انها مشهورة في التفسير ومثل هذه الآية ان قال شبيب بن موسى اني اريد ان اتركك احدى ابنتي هاتين وما  
 صورا وصغيرا على ان تخرجيني مما كذبتي علي فقلت ان اريد ان اتركك احدى ابنتي هاتين وما  
 تاني جم كما في ثمانية سنين فهو طرف ويجوز ان يكون ما جري في بعض حديثي وثابتة في مفسر من مفسري القرآن في حجة  
 اثنت عشر اى ثمانية عشر سنين وروى في ذلك اى قلنا من عندك فضل لا اريد ان اتركك احدى ابنتي هاتين وما  
 العشرة والناقصة في طرقات الاوقات سجدي انشاء الله من الصالحين يعني من المعاملة والوفاء بالعهود وفي التفسير في كل شيء وانما ذكر  
 في التفسير ان كان على توفيقه من الله تعالى على كل شيء قال موسى ذكبي مني وبك اى ذكبي مني وبك اى ذكبي مني وبك اى  
 يا اهل الجليل قضيت اى سوا كان الطولها اذ قهرها فاعلم وان على طلب الزيادة كما لا اله الا الله لا اله الا الله على الزيادة على الله  
 وانما هم بين الذين يحمل القل كما في الوفاء والا فاقياس ان يقول ان قصرت على الاقل فاعلم وان على كل ما هو الظاهر وهو على القول  
 وكيل ان شارب وخطوطه لا تدعى على كل ما ذكر المفسرون والقال ان شعبة جعل المهر بوجهي النعم على المشهور وقد ذكر الله تعالى ذلك في  
 الحجة على من في ان يجوز في شريعتنا ايضا لا تقرر في علم الاصول ان شريعهم من قبلنا لمزنا اذ انقص الله ابراهيم من غير انكار طهنا  
 كان المهر هو الذي سوي على النعم فلا يجوز عندنا ان كان المقصود من ذلك التكملة والظهور ان كان المقصود من ذلك التكملة  
 الجارية خدمة شعبة عليه السلام وتكسب في المقام على وجه يليق انه ذكر ما صلبه في باب المهر ان تزوج امرأته على خدمة سنة اهل  
 القرآن يجوز النكاح ولكن لا يصح ما ذكره من ان يكون لها مهر النكاح عند ما وقعة من عند من وان تزوج عبد حرة باذن مولاه على خدمة

[illegible]



العلم اذ في غير ذلك العلم بالزمان والافضل في العلم بالزمان والافضل في العلم بالزمان والافضل في العلم بالزمان  
 شانه سنين بجمع علوم وروايات وبنك انتم على ان يكون قولنا جري في عبارة عما جرى فيها اول سوق كلامه على ان  
 ايسر الله شيئا مني في الدنيا على طعن في الجديده بدو تخمين في المقام وبعد ما سورة الحنكوت وفيما اية  
 في بيان ان ائمة الرازي في الكفر لا يجوز وسج في سورة القمان واية في حرمة اللوازم وقدمت في الامور اية في بيان  
 ان حرم مكة امن وقدمت في البقرة فذكرتها هنا على ذلك وبعد ما سورة الروم وفيها اثبات الاول في سورة وغيره نحو  
 القاسم بين المسلم والحربي وهي قوله تعالى اثم عثيت الروم في اذني الله وحسن وهم من يحل عليهم  
 سيخلون في قضيض سنين لا قوله تعالى قلت فري بعينه الجبريل وسيفلون بعينه المعروف وطلبهم مصدر  
 مصاف الى المصقول فري افترج الامم على المشهور وسكونها ايضا على الشاذ اي غلبت الروم من الفارس اقربا من العرب  
 وهي اطراف الشام على ان يكون اللام المعبر او في اقرب ارضهم الى عدوهم على ان يكون اللام عوض المفضل اليهم  
 الروم من بعد مظهرهم سيفلون في بعض سنين وهو ما بين الثالث الى العشر فري بالعكس اي غلبت بالفتح والمعروف  
 وسيفلون بالمجهول والصدح بعد مصاف الى الفاعل اي غلبت الروم على ريف الشام وهم اي الروم من بعض سنين فلو  
 من المسلمين في بعض سنين وفي السنة السبعة من نزولهم المسلمين وفتحوا بعض بلادهم على ما في البيهقي والاعتد  
 على الوجه الاول غيرة وجهه لانها نحن بعدوه وذكرنا المفسرون ونحن نذكر ما في الدراك حيث قال قبل حربنا الروم  
 وفارس بين اذيات ولبري فخلت فارس على الروم والملك الفارس يومئذ كسري يروى في فتح الخبر كفة فشق على  
 رسول صلعم والمؤمنين لان فارس مجوس الكتاب لم والروم اهل كتاب وفزع المشركون وشتموا وقالوا انه والنصارى  
 اهل كتاب ونحن وفارس اميون وقد ظهر اخواننا على اخوانكم ولقد بن نحن عليكم فنزلت فقال لهم ابو بكر واعد لظلم الروم  
 فارس بعد اضم سنين فقال له ابى بن خلف كذبت فاجابه على عشرة قلائص من كاه احد منها وجعل الاجل ثلث سنين فاجبه  
 ابو بكر رسول الله صلعم فقال عز في الخطر والاعد في الاجل فجعلنا ما به فلو ص اتم سنين ومات ابى من جرح رسول الله صلعم  
 وظهرت الروم على فارس يوم الحديبية اول يوم بدر واخذ ابو بكر في الخطر من ذية ابى فقال لا تصدق به وذهاب اية بيته  
 على صحة نبوته وان القرآن من عند الله انها ابا عن علم الغيب وكان ذلك قبل تحريم الفار وعن قتادة ومن سب  
 بحيفه ومحمد ان الحق والقاسم كحق والربا وغيره باجزة في دار الحرب بين المسلمين والكفار وقد احتجنا على صحة  
 ذلك بهذه القصة بذات الفطر وبكذلك اقال صاحب الكتاب ولم يمسك صاحب الهداية بذلك بل اورد في ذلك السنة والقياس  
 قال في باب الربا والاربا بين المسلم والحربي في دار الحرب خلافا لابن يوسف والثاني لهما الاعتبار بالمقام منتم في دار

وقتا قوله عليه السلام للعبادين السلم والعربي بضع والرب ولان ما لهم به ما في دارهم فباي طريق اخذ المسلم هذا الصواب او لم يكن  
 فيه خدر بخلاف المسلمين منهم لان ما صار يحظر اشد الابان هذا الله والآية الثانية في شرعية الصلوة الخمسة في قوله تعالى  
 فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ وَلَهُ الْحُكْمُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ هَادٍ فَذُرُوا هَٰؤُلَاءِ  
 وَاصْبِرُوا لِحُكْمِ اللَّهِ هَٰذَا آيَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ أَعْيُنِنَا إِنَّا وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ كَافِرُونَ وَحِينَ يُصْبِحُونَ  
 وَحِينَ يُصْبِحُونَ الصَّوْتُ وَحِينَ يُصْبِحُونَ الظُّمُورُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُبْحَانَ اللَّهِ خَبْرًا مَعْنَى الْأَمْرِ مُتَنَوِّعًا مَعْنَى تَعَالَى وَتَعَالَى عَلَيْهِ فَرَدُّهُ  
 الْأَوْقَاتِ الَّتِي تَطْرُقُ فِيهَا قُدْرَتُهُ وَتَجِدُ فِيهَا نِعْمَتُهُ وَالْمُرَادُ مِنَ الصَّلَاةِ الْمَعْرُوفَةِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ عَلَى حَسَبِ مَا يَدْرِي تَعَالَى وَأَنَّ الْقَوْلَ  
 فِي نَظْمِ الْقُرْآنِ هُوَ مَعْنَى التَّسْبِيحِ الْمَحْمُولِ عَلَى كَلِمَةٍ عِنْدَ الْبَعْضِ وَقَدْ جَرَتْ مَادَّةُ الصَّلَاةِ بِتَجَرُّدِهَا عَنْ الْقِيَامِ وَتَارَةً بِالْمَرَّةِ وَ  
 تَارَةً بِالتَّسْبِيحِ وَخَوَالِذُكَ زَعَمَ الْحَسَنُ إِنْ بَادِيَةً لِأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ كَانَ الْوَاجِبُ كَمَا رُكْعَتَيْنِ فِي أَيِّ وَقْتٍ أَتَيْتَ وَأَنَا مُضِيٌّ  
 وَالْأَسْمَاءُ أَنْ تَرْضِيَهُ الصَّلَاةُ الْخَمْسُ كَانَتْ بَكَّةً وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَلَاةِ  
 السُّبْحِ وَزَيْتٍ فِي الْخَصْرِ كَيْفَ أَنْفِ الْكُشَافِ فَقَالَ إِنَّهُ قَدْ مَرَّجَ هُوَ وَالْإِمَامُ الْأَوَّلُ وَصَاحِبُ الدَّارِ كَانَتْ قَوْلُهُ تَعَالَى بِشَيْءٍ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى  
 حِينَ تُمْسُونَ فَكُلُّهَا وَاعْلُ التَّسْبِيحِ وَكَيْفَ ذَكَرَ الْحَدِيثُ أَنَّهَا دَمَرُ الْعَامِي بِالْبَيْضَاءِ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ  
 فَيَكُونُ هُوَ وَاعْلُ نَحْتِ الْحَدِّ كَانِ الْأَوَّلُ وَاعْلُ نَحْتِ التَّسْبِيحِ ثُمَّ بَيَّنَّ عَلَى ذَلِكَ كَيْفَ التَّخْصِيصِ حَيْثُ قَالَ أَنَّ الْخَصْرَ بِالتَّسْبِيحِ الْمَسْأَلُ الْأَوَّلُ  
 وَالْحَدِّ الْعَشِي وَالظُّبَيْرُ لِأَنَّ تَارَةً قَدْ وَضَعَتْهُ فِي الْأَوَّلِ ثُمَّ وَجَدَتْهُ فِي الْأَوَّلِ كَثْرَةُ الْإِشَارَةِ وَكَثْرَةُ الْإِشَارَةِ بِالْإِشَارَةِ تَقْلُ نَقْلًا عَنْ مَالِكٍ  
 فِي هَذِهِ آيَةٍ نَكْتَةُ عَجِيبَةٍ وَهِيَ أَنَّ فِي التَّسْبِيحِ الْجَمْعُ بِالصَّوْتِ فَذَكَرَ قَوْلُهُ تَعَالَى مِنْ تُمْسُونَ وَحِينَ تُمْسُونَ عَجِيبٌ يَوْمِي إِلَى أَنْ فِي صَلَاةِ الْبُحْرَا  
 وَالْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ فَارَادَ جَهْرِيَّةً وَالْحَدِّ لَمْ يَلْ بِدَلٍّ عَلَى رَفْعِ الصَّوْتِ كَانَتْ قَوْلُهُ تَعَالَى عَشِيًّا وَحِينَ تُمْسُونَ بِهَذِهِ آيَةٍ أَنَّ فِي صَلَاةِ  
 الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فَارَادَ خَفِيَّةً وَبِهَذَا الصَّحِيحُ آيَةٌ أُخْرَى فِي الْقُرْآنِ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى بِكَرْبِكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ أَنَاءِ اللَّيْلِ  
 وَالطَّوَارِ الْبَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى فَعَبْلُ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَالْفَجْرِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا هُوَ الْعَصْرُ وَمِنْ أَنَاءِ اللَّيْلِ هُوَ الْعِشَاءُ وَالطَّوَارِ الْبَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى  
 فَالطَّرَفُ الْوَاحِدُ هُوَ الْمَغْرِبُ وَالْآخَرُ هُوَ الظُّهْرُ وَالْبُحْرَا كَرْمِةً اخْتِصَاصًا لَهُ وَآيَةٌ أُخْرَى وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى أَمِ الصَّلَاةِ لَدُنْكَ الشَّمْسُ إِلَى غَيْبِهَا  
 وَقُرْآنِ الْبُحْرِ فَالِدُّ لَكَ بِمَوْلَا مَا لَمْ يَكُنْ الصَّلَاةُ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى غَيْبِ اللَّيْلِ هُوَ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ وَقُرْآنِ الْبُحْرِ بِعَنْ صَلَاةِ الْبُحْرِ  
 وَآيَةٌ أُخْرَى وَهِيَ نَوْءُ تَعَالَى أَمِ الصَّلَاةِ طَرَفِي الْبَارِ وَالْعِشَاءُ وَالظُّهْرُ وَالْعَصْرُ وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ وَالظُّهْرُ وَالْعَصْرُ وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ  
 بِأَيِّنَ الْآيَتَيْنِ تَحْرِيْمُ لَفْظِ الصَّلَاةِ بِخِلَافِ الْأَوَّلَيْنِ فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهَا التَّسْبِيحَ وَتَحْرِيْمُ كُلِّ مَنْ هُوَ مُفَصَّلًا عَنْهُمَا وَآيَةٌ أُخْرَى  
 فِي بَيَانِ وَجوبِ نَفَقَةِ الْحَارَمِ وَمِنْهُ الرُّبُوبُ وَكَذَلِكَ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى فَإِنَّ خَلْقَ الْبَشَرِ خَلْقٌ وَاحِدٌ  
 خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نَارٍ وَجَدَ اللَّهُ وَأَوْ

قُلْ تَزِدُّونَهُمْ زَكَوٰتِهِمْ مِنْ زَكَوٰتِهِمْ لَا يَزِدُّونَ وَجْهَ اللَّهِ لَكُمْ وَلَكُمْ هُمْ الْمَضْعُوتُونَ لَا تَأْتِيَانِ  
أَنَا الْأُولَى فَمَنْ هَاتَا يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْأَعْرَابِيِّينَ وَالْمَسْكِينِ وَالْبَائِسِ الْفَقِيرِ مِنَ الزَّكَاةِ ذَلِكَ خَيْرٌ  
لَهُمْ مِنْ بَرِّدٍ مِنْ جَهَنَّمَ أَيْ ذَاتِ الْمُرُوجِ وَهُوَ أَوَّلُ الْكَلْبِ هُمُ الْمُطْعَمُونَ وَقَدْ نَهَى عَنْ شَأْنِ الْمَدَارِكِ أَنَّ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى قَاتِلِي الْقَتْلَى  
حَرَمٌ وَبَلَاءٌ عَلَى جُزْءٍ مِنْهُ ذَوِي الْحَارِمِ كَمَا هُوَ مَعْنَاهُ وَقَدْ مَضَى فِيمَا قَبِلَ مِنْهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْفَتْوَى أَنَّ فِي قَرَابَةِ الْوَلَدِ وَعَنْدَ نَائِبِ الْفَتْوَى كَلْبُ  
رَسْمٍ مَحْرُومٍ أَوْ كَالْحَائِزِ بِمَا جَاءَ بِهِ الرِّسَالَةُ عَلَى كُلِّ غَنَى قَرِيبٍ بِتَرْبِيَةِ الْوَلَدِ وَالصَّبَابِ عَلَى مَا وَفَى فِي الْفَتْوَى وَفِي الْحَقِّ مَعْنَى آخِرِ الصَّبَابِ وَهُوَ  
قَاتِلُ الْقَتْلَى وَالْأَعْرَابِيِّ مِنَ بَنِي بَنِي مَعْنَى مَنْ خَلَعَ مِنْ الْغَيْرِ وَجَدَتْهُ نَفْسُهُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَالْمَسْكِينِ بَابِ السَّيْلِ الْيَسَارِيِّ بِالْغَيْرِ وَقَدْ مَضَى  
أَنَّ الزَّكَاةَ كَمَا لَا يَخْفَى وَأَنَّ الْآيَةَ الثَّانِيَةَ فَمَنْ هَاتَا وَمَا تَتِمُّ تَكْلِيمُ الرَّبِّ لِيَكُونَ أَمْرُ الْهَيْمِ بِزَيْدٍ وَبِرُكُونِ أَمْرِهِمْ فَلَا يَرِيعُ عِنْدَ الْمَدَى فَلَا يَرِيعُ  
عِنْدَ الْمَدَى وَلَا يَبْكَرُ فِيهِ وَمَا تَتِمُّ مِنْ زَكَوٰتِهِمْ أَوْ مَدْرَةٍ فَرِيضَةٍ وَأَنْفَلَهُ حَالُكُمْ مَتَوْنٌ بِهِ وَجْهٌ مَدْرَةٍ فَالْكَسْبُ هُمُ الْمَضْعُوتُونَ أَوْ ذَوِ الْأَنْفَلِ  
مِنَ الْحَسَنَاتِ وَفِي الْفَتْوَى حَسَنٌ لِأَنَّهُ يُعْزِزُ التَّعْلِيمَ لَا يَدْرِي مِنَ الْغَيْرِ كَمَا زَكَوٰتِهِمْ قَبْلَ الْمَضْعُوتِينَ بِهِ وَقَالَ الرَّجَاءُ وَالْمُسْتَفِيدُ هُمُ الْمَضْعُوتُونَ مَدْرَةٍ  
فِي الْمَدَارِكِ أَوْ التَّحْدِيدُ بِمَقْوُودِهِ أَوَّلُ الْكَلْبِ هُمُ الْمَضْعُوتُونَ عَلَى مَا رَوَاهُ صَاحِبُ الْكُشَانِ وَالْقَاضِي وَفَرَى وَمَا تَتِمُّ بِغَيْرِ الْمَدَى وَتَرْبِيَةِ الْوَلَدِ  
وَالْمَضْعُوتُونَ بِغَيْرِ الْعَيْنِ أَيْضًا كَمَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ فَالْمَدْرَةُ الْإِثْرُ أَوْ الْبَلَاءُ أَنَّ الرَّبَّ أَوْ الْبَلَاءُ بَزِيدٍ فِي الْحَالِ ظَاهِرٌ لَوْ كَذَلِكَ الزَّكَاةُ وَالْحَائِزُ مُنْقَضٌ  
ظَاهِرٌ وَلَكِنْ فِي الْحَقِيقَةِ عَكْسُ ذَلِكَ مَثَلُ قَوْلِهِ تَعَالَى حَتَّى أَمَرَ الرَّبُّ أَوْ بِرَبِّي الصَّدَقَاتِ وَقَالَ أَبُو جُزْءٍ أَنْ يَكُونَ الْمَدْرَةُ بِرَبِّ الْوَلَدِ أَوْ  
وَمَا تَطْعُمُونَ مِنَ الْهَدِيَّةِ لَمْ تَأْخُذْ أَكْثَرُ مِنْهَا فَلَا يَرِيعُ عِنْدَ الْمَدَى لَمْ تَتِمُّ لَكُمْ تَرْبِيَةُ الْوَلَدِ وَجْهٌ مَدْرَةٍ وَبِهِ الْمَدْرَةُ وَرَدَتْ فِيهِ الْآيَةُ وَالْآيَةُ  
لِلرَّبِّ الْحَمْدُ قَدْ ذَكَرْتُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَالْإِمْرَانَ وَلَكِنَّ الْأَمْرَ الْأَمْرَ لَمْ يَجْعَلْ مِنَ الرَّبِّ أَوْ أَصْلًا لِلْإِسْمَاءِ مَكْرَهُ وَقَالَ أَنَّ الرَّبَّ أَوْ تَوَعَّلَّ  
عَرَامٌ وَكَرَهُهُ وَالْآيَةُ إِشَارَةٌ إِلَى أَمْرٍ مَدْرَةٍ وَبِهِ سُورَةُ التَّوْبَةِ وَفِيهَا ثَلَاثُ آيَاتٍ مِنَ الْمَسْأَلِ الْأَوَّلِيِّ فِي سُورَةِ الْحَجِّ وَهُوَ  
قَوْلُهُ تَعَالَى مِنَ النَّاسِ مَنْ هَيْتَرِي لَمْ يَكُنْ لِي بَيْتٌ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ يُضِلُّ عِلْمًا وَتُخْذَلُهَا هَوًى  
أَوَّلُ الْكَلْبِ هُمُ الْمَضْعُوتُونَ كَمَا عَلِمْنَا أَنَّ مَسَائِلَ الْغَنَى الْكَبِيرَ الْمَسَائِلَ الْمُتَخَفِّفَ فِيهَا وَقَدْ تَرَفُّعَتْ الْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ  
الْمَدْرَةُ عَلَى الْبَابِ وَهُوَ مَدْرَةُ كَرْتِ فِيهِ أَقَابِلُ الْعِلْمِ وَارَادَ الصَّلَاةَ وَنَحْنُ نَسْمُوكَ بِالْإِلْحِ الْمُتَعَارِضَةِ ثُمَّ نَذَرْنَا مَوْسُو الْحَقِّ الْحَقِيقِ  
فَنَقُولُ مِنَ الْآيَاتِ الْمَدْرَةَ عَلَى حُرْمَةِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ وَانْهَارَاتُ فِي الْفَضْلِ الْخَارِثِ أَشْتَرَى كِتَابَ الْأَعَامِمْ فَكَانَ  
يَحْدُثُ بِهَاتَرِيْنَا وَيَقُولُ أَنَّ كَانَ يَحْدُثُ بِكُلِّ مَدْرَةٍ عَادَ وَتَوَدَّ فَنَامَ أَمْرُكُمْ بِحَدِيثِ رَسْمٍ وَاسْتَعْدَادَ بِرُكُونِ الْكَاسَةِ وَقِيلَ كَانَ يَشْتَرِي  
الْفَتَيَاتِ الْمُحَنَّنَاتِ وَيُكَلِّمُهُنَّ عَلَى حَاشِرَةٍ مِنْ أَرَادَ الْأَسْلَامَ وَيَقُولُ بِذَلِكَ مَا يَحْكُمُكَ إِلَهُكُمْ بِكَذَا فِي الْكُشَانِ وَالْبَيْضَاوِيِّ وَ  
رَوَاةُ الْأَمَامِ الرَّابِعِ انْهَارَتْ فِي الْوَلَدِ مِنَ الْغَيْرَةِ وَتَشْتَرِي الْمَطْبَعَةَ الشَّرَاءَ كَمَا عَلِمْتُ أَوْ بِمَجْعِ الْأَخْيَارِ وَالْكَذِبِ  
أَنَّ كَانَ هُوَ الْمَدْرَةُ الْمَشْكُورَةُ فَافْتَنَ اللَّهُ إِلَهُ بَابِيَّةٍ وَأَنَّ كَانَ أَعْمَ مِنْهُ فَالْإِضَافَةُ بِمَجْعٍ مِنَ التَّبَعِيَّةِ

اشادات العار في الغار

و قد قيل ان  
الشيخ  
عليه السلام  
كان في  
الغار  
سبعة  
اشهر  
و قد قيل  
ان  
الشيخ  
عليه السلام  
كان في  
الغار  
سبعة  
اشهر  
و قد قيل  
ان  
الشيخ  
عليه السلام  
كان في  
الغار  
سبعة  
اشهر

ويفعل فرسي بالضم وفتح ميم الفصل واما ان جيسا وكذا يتخذ قري من نحو اعطفا على بعض و صرفوا عطف على شترى واما  
فكان انه يدل على حرمة الغار وان المدعى ان قدوم من شغل هو الحديث واوله بالعباد الهادين وهو الحديث وان كان  
فما هو على ما في كل ما في حاشيتي كالحديث التي لا اصل لها والاساطير التي لا اعتبار لها والمضاحكة فضول الكلام على  
ما هو راسي اكنه المفسرين وروايت الرواية الاولى من النزول الا انه قد ذكر في الفتاوى الحادية وكذا في العوارف وغيرها  
ابن عباس وابن مسعود واما ما يحكيان فيهما انه قد سمعا من رسول الله صلى الله عليه وآله ان الرواية الثانية  
من النزول فيكون وليا اصل حرمة ومنها ما ذكر في اخر سورة البقرة قوله تعالى وانما ساعدون فانه ذكر في البصيا واما  
ان الرواية وانتم مغفون وفي الخوارق ان عبد الله بن عباس سئل ان الرواية الثانية في قوله تعالى انما ساعدون فانه ذكر في البصيا واما  
فتاوى واستقر من استطعت منهم بصيرتك فانه ايضا ذكر في الفتاوى الحادية والعوارف انه قال بجاءه تبادل على حرمة الغار  
وذلك لان قوله يستنزل خطاب باليسر عليه اللغة ومعناه وحرك من استطعت من يوم فتوتك وهو صوت الغنى والمزمار والدف  
وغير ذلك فهذه الآيات الثابت والى على حرمة مطلقا والاحاديث العارفة المعبرة بالادلة على حرمة اكثر من ان يجد ويحصى وكثيرا  
مذكور في العوارف وكتب الفتاوى مملوءة من ذلك منها ما نقله الامام ابن رسول الله صلى الله عليه وآله عن عبد الرحمن بن عوف بن عبد الله  
قد نبهنا على اننا نهيكم عن تعذيبنا بن جابر بن حقيق موت النوبة وصورة الفتاوى وقال رسول الله صلى الله عليه وآله كان لبيد ان نذروا اول من نذر في  
سالم الغنى حرام والنفوس الكفر والفساد عليها فمعه واما النبي صلى الله عليه وآله من بل يرفع صوته بالفتاوى والابوت والامر على ما بين ايدينا المكاتب والفتاوى  
ولا يزالان يضربان بالصلها حتى يكون هو الذي يسكت في هذه الجمل كلها والى على حرمة مطلقا ومن الجمل الادلة على الجاهل ما ذكره  
الخوارق من الآيات قوله تعالى واذا سمعوا انزل الى الرسول ترى عليهم فقيص من الدية ملوكوا من الحق وقوله تعالى  
فبشر عباد الذين يسمعون القول فيستغيثون حسنة وقوله تعالى انفسهم منه جلود والذين يخشون ربهم فلم ينجس جلودهم وقلوبهم  
الى ذلك فان هذه الآيات والى على تمام القول والبيان واوله في قوله تعالى انفسهم منه جلود والذين يخشون ربهم فلم ينجس جلودهم وقلوبهم  
لا ينكروا الاختلاف فيها واما الاختلاف في سماء الاشعار بالاحسان وقد كثرت الاقوال في ذلك وتباينت الاحوال ومن  
الاحاديث ما تنال اخبرنا الشيخ الطاهر بن ابي الفضل عن ابيه الحافظ المقدسي قال اخبرنا ابو بكر القاسم الحسن بن محمد الخولي قال  
حدثنا ابو محمد عبد الله بن يوسف قال حدثنا ابو بكر بن واثاب قال حدثنا عمر بن خطاب قال حدثنا الاوراسي عن ابي جعفر عروة عن  
ابن ابي بكر دخل عليها وعنده ثيابان تحيطان وتقران بدين ورسول الله صلى الله عليه وآله في ثوبه فانه جاء ابو بكر فكشف رسول الله صلى الله عليه وآله  
وقال وبعثا يا ابا بكر فانها ايام عيده وفيه ايضا وروت عائشة ع قالت كانت عندي جارية تنقذ فدخل رسول الله صلى الله عليه وآله  
على جارية فدخل فخرج فخرجت فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله فقال عمر يا ايها الذي يا رسول الله فحدثني حديث الجارية فقال يا ابراهيم عن اسمهم







وهذا الذي جرى من المجرى صلب الطعون شية التعصب الطغیان ومن غير الظل والقرطيد والعدا علم والآية الثانية في بيان  
 ان طاعة الوالدين في حق الكفر والعاصي واجب فاسروها والاحسان اليها وهي قوله تعالى وان جاءك على ان  
 شركي ما كنت لك به عاصدا فطعنوا وملكهم ما في الدنيا معروفا وكانوا يتبعون سبيل من اناب اليه فطعنوا  
 من وجه فاني انتم تعلمون روى ابن سعد بن ابى وقاص في اسلم فسمعت ابراهيم بن ابي اسلم في المجلس والاعمال من الطعام  
 حتى تبرا ابنه من دين الاسلام وكنت فخرته بالامم فخرت ابنه وقاض هذه الفتنة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قل لو كان لينا  
 سبعون نفسا فوجبت لار دوت الى الكفر فخرت هذه الآية يعني ان جابر لو اذن ففسد على ان يشرك في الملك بعلم ابي جعفر بل  
 بجود تقليد ابي البشير في الواقع فابدى معنى العلم به نفية فلا طاعة في ذلك وبهذا انفرد ذكره في سورة العنكبوت ايضا وعلما علم  
 جواز الطاعة للوالدين في الشرك ولانهم ذكروا في حق الوالدين فاطاعة غير ما في الشرك لانهم ذكروا منهم الطاعة والطاعة غير ما في  
 المعاصي الغيبية حيث قال لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق واما الطاعة في غير المعاصي فواجبة بقدر ما يمكن ولهذا قال بل لا طاعة  
 في طاعة الوالدين وان امراك ان تخرج من الملك وملك وبهذا شرع الاحسان والنفقة عليها على الولد وبجزم عليه ابتداء قبلها وان  
 كانا كافرين على بدل عليه قوله وصاحبها في الدنيا معروفا اي صاحب الوالدين صحبا باسروها فغير نفية الشرع ونفي الكرم والى الكثرة  
 كلام صاحب البداية حيث قال في باب النفقة وعلى الرجل ان يتفق على ابويه واجداه وابدانه واولاده وان خالفوا في دينه  
 اما الولد ان فلقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا قلت في الابوين المأخوذين ويسر من المرحوف ان يشتر في نعم الله تعالى  
 وبشرهما بموتان جودا واما الاجداد والجدات فابنهم من الاباء والامهات وبهذا سرد الكلام المردية ايضا نمسك في كتاب البداية  
 ان الابن ان وجدا في صف الشركين لا يقبل ابتداء وان قصد الاب قبل بحيث لا يمكن دفنوا لا يقبل لاباس لانه داخ  
 سيند لا قاصد وقوله تعالى واتبهم سبيل من اناب بالتوحيد والاخلاص في الطاعة وحسن الاعمال وقيل امر ابيه ابو بكر فانه  
 اناب اليه اي اسلم بوعنه ومنه قوله تعالى ثم ابي محمدا ثم ابي جعفر ومرجه والديك فاني انتم تعلمون اي اباؤك على  
 ايمانك واباؤي واولديك على كفرنا هذا الطاعة كثر في التفسير والآية التي في بيان ان خمس من الغيب لا يعلم الا الله وهي قوله  
 ان الله عند الساعية وينزل الغيث وينزل الماني والخلل وما تدري نفس مما يكتسب عند وما تدري  
 نفس مما يارث عودا ان الله يعلم خيرة تولى نزلها ابراهيم بن محمد بن ابي اسلم وقال اخبرني عن الصادق امان سبيلها  
 وهدى رعت بذرا فابخرني متى نزل الغيث وراى حاد فابخرني لما في مطبها وكرام انشى واعلم ما وقع اسر اخبرني عما يقع غدا وعلمت  
 ارضا دلوت فيها فابخرني عما هو في فيه فخرت الآية المذكورة جوابه يعني ان هذا الخمسة خزانة غيب الله لا يعلم  
 عليه احد من البشر والملك والجن فلا يعلم احد وقت قيام القيامة وكذا لا يعلم احد متى نزل الغيث وكذا لا يعلم احد انه

أي حال ما في البطن ذكره وان شئنا ما أو نأص وكذا الأندري نفس ما ذا الفعل غدا من خير أو شر ذرية بالما كانت عازمة على  
 خير وفعلت شر أو عازمة على شر وفعلت خيرا وكذا الأندري نفس انه ابن تموت أو رب ما قامت بارض وضربت أو تها  
 وقالت لا ابرها فبري بمرامى القدر حتى تموت في مكان لم يخطر ببالها كما روى ان ملك الموت مر على سليمان فيصيح  
 الى رجل من جباله فقال الرجل من هذا قال ملك الموت فقال لا زير يدي في فم الرقيم ان تخلفني وتلقني بالهند أو بالعين  
 فقال ملك الموت كلن دوام نظري الى عجبا منه اذا مرت ان أقبض روحه بالهند وهو عندك وكما لا ندرى نفسى أي  
 ارض تموت كذلك لا ندرى في أي وقت تموت صرح في البضاوى وقال ايضا وانما جعل العلم بعد والدرية للبعد  
 فيها من الجلية فيشعر بالفرق بين العليين ويدل على ان كل حلية واجبة فيها وسعه لم يعرف ما هو العلق به من كسبه وقبضته  
 فكيف يعرفه عالم ينصب له وليلا عليه بالكلية اخذه من الكشاف وتبع صاحب المارك وانما قلنا ان علم هذه الخمسة  
 ليس لاله وان كان ظاهر الآية لا يقتضي المحصر حتى نزول الغيث وعلم ما في الارحام بخلاف علم الساعة فان تعليل  
 عنده بوجوب بخلاف علم الخد والدرجن فانه يعلم من عموم النكرة المنفية الواقعة تحت النفي لانه لا نزل قولنا فخذوه  
 معاترة الغيب لا يعلمها الا بوسل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معاترة الغيب فقال معاترة الغيب خمس لا يعلمها الا الله  
 تعلم ان الخمسة على وثيرة واحدة فوجب من ظاهر الآية الى وجه يعلم منه انه لا علم بالخمسة الا الله ولهذا اقل بعضهم ان  
 قوله تعالى وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام تحت العلم ما دل المصدر قال القديري ان الله عنده علم نزول الغيث وعلم  
 الارحام فيفيد المحصر بقدم عنده فمن ادعى علم هذه الخمسة فقد كذب ومن ابن عباس من ادعى علم هذه الخمسة فقد كذب كما علم  
 والكهانة فان الكهانة تدعو الى الشرك والشك واليه في النار وروى ان منصور ارأى في منامه صورة ملك وسأله عن  
 فاشار باصبعه الى خمسة عشر سنين او خمسة اشهر او خمسة ايام ولا سأل عن ملوك حنيفة قال انه اشار الى انه في خمس ايام  
 الا الله ثم انه يشك في كل ظاهر الآية بالمعجم الذي يخبر بالغيب وبالجن الذي يخبر به وبالاولياء العارفين الذين يخبرون به غالبا  
 وقد قال صاحب المارك واما المعجم الذي يخبر بوقت الغيث فاما يقول بالقياس والتطرق في العالم وما يدرك بالدليل لا يكون  
 على انه كان قلنا والظن غير العلم ثم لفظه واما ما يكون من الجن فالشهور في جوابه انه ليس في الحقيقة اخبار بالغيب  
 يكون بمثابة انه اذا وقع مثلا موت زيد في الشام والجنة حاضرون فيسرون سره ويخبرون في تلك الساعة بالروم انه  
 زيد فلما ان جاء الخبر بعد شهر او اكثر واخبر بما يخبر به الجنة قبله زعم الناس انهم اخبروا بالغيب ولا يدرون ان الغيب  
 يعلم وانهم يخبرون باوهم ولكنهم سر سيرة من الناس ولما استخبر من بعض الاولياء من اخبار المغيبات  
 انه ما لم يستخبر من غيره يعرف بان القول بما يخبرون به في الرحم من الذكر والانشى او بنزول الغيث انهم لا يعلمون على ما في

انهم ولا على من قول الخبيث وانما يقولون ذلك البشار بالولادة المذكورة دعاء من قول الخبيث ولكن يكون دعاءهم  
 مستجابا ويكون من رافعي القدر في اكثر الحال لانهم كانوا عاقلين به او انه لا يقولون ذلك علما بقبحه بل طمنا والمؤمنون به العلم  
 به ويقولون فيما يخبرون من كون المهلك موجودا في مكان لم يروا فيه انه ليس باخل في حسن تعليمه الا انه قد لا يعلم  
 به ولكن ان تقول ان علم هذه الخمسة وان كان لا يملكه الا الله لكن يجوز ان يعلمها من حيث ومن محبة واوليا به فغير  
 قوله تعالى ان الله يعلم خفي عن ان يكون الخبير بجهة المخبر فان قلت فما فائدة ذكر الخمسة ان جميع الغيبات كذلك فائدة  
 ان هذه الخمسة حكم الغيبات لانها مما تخاف انه اذا وقع منها على كافي عند وقوع علي موت زيد ونحو ذلك فمعرفة حقيقة حاله  
 قدوم لم يضره ذلك مما اخذ وكذا القياس في غيره من التوجيه ما ذكرته البياض في قوله تعالى في سورة الجن عالم الغيب فلا ينظر على  
 غيره احد الا من ارضى من رضى حيث قال فلا يعلم على الغيب المخصوص به علم الا من ارضى اجلم بعضه حتى يكون له معرفة  
 وحمل قوله تعالى من رسوله بما كان له علمه او بان يجب للمخصوص بهذه الخمسة اذ على ما سواها يعلم الاكثر وقد يعلم بعضه بخبر  
 مثل علم الساعة ثم ذكر انه لا ينبغي ان يستدل بحمل قوله تعالى من رسول بيا قاله تعالى من الرضى على البطال فذكر ما كان  
 اليه بعضهم يعني صاحب الكشاف بناء على الاعتزال لان الروايات في ذلك وبالاظهار لا يكون خبره وسط كرافات الاوليا  
 على المنفيات انما يكون تعيانا عن اللائحة كالتداعى على الاحوال الاخرة بتوسط الانبياء وفعله من كلامه عز وجل ان الله تعالى يعلم  
 الاوليا وعلى بعض ما يشاء من الغيوب الخمسة وقد ذكر صاحب المدارك في تفسيره الآية جوابا باخر حيث قال والوقوف والاشهر  
 بنسبة فظهر من غير حارم عليه ولكن اخبره بناء على رواية او بالفراسة على ان كل كرامة لكوني فهو محجوزة للرسول وذكر في الاوليا  
 قال بعضهم في هذه الآية ولاية كذا ريب المنجزة وليس كذلك فان فهم من يصدق خبره وكذلك المنطوية يعرفون طبائعا  
 واولا يعرف بالماثل فعلم انهم وفوا على علمه من جهة رسول انظما اثره وبقي طلبة الحق ثم كلامه عز وجل ان الله تعالى يعلم  
 في سورة لقمان الحمد لله على ذلك والصلوة على رسوله بذلك وبعد سورة الم اسجدة وفيها آية يستدل بها ان الاصل  
 ليس لواجب على الله تعالى وان الشريعة مشيئة وهي قوله تعالى ولو شئنا لانا كل نفس هداها ولكن حجتى على  
 صبي لا ملة من جملة من الجنة والناس اجمعين يعني لو شئنا لهديناهم لعلنا ناكل نفس في الدنيا اعدنا  
 اللطف الذي لو اختاره لاهتدوا به ولكن لم يعظم ذلك اللطف او وجب القول منى بما علمت انه يكون منهم ما يستحقون  
 به جهنم وهو انهم يخارون الرد والكذب في الآخرة وعلى المعصية فيما ذموا ان الاصل هو واجب على الله تعالى ان الله تعالى  
 اعطى كل نفس بما استندت ولكنهم لم يستدوا واصلهم الشيطان صرح به صاحب المدارك وادعى اليه القاضي ووجه اضطراب  
 ما قبل المشية بالخبر حيث قال صاحب الكشاف لا تبنا كل نفس بها على طريق الاجابة واقف ولكننا نبينا الامر على الاختيار دون



للعلم لانه في الحقيقة زيد بن الحارث وعلى هذا القياس فتوصلنا الى ادعائهم لا بائهم الظاهر انهم لا سبق وقيل كان الرجل في الجاهلية  
 ادعى عليه الرجل ضمن الى نفسه وجعل مثل نصيب الذكر من اولاده من ميراثه وكان ينسب اليه فقال فلان بن فلان على فاني  
 اوارك والكشاف فتمت هذه من ذلك نسبه فكان في الجاهلية فاك في ذلك بتاكيد كثيرة فقال ادعوا لابائهم اى ادعوا لكل احد  
 بائهم ابائهم وسواهم لعل عند احد طاق لم تعلموا اسما ابائهم فادعوا بغيرهم بغيره من بنيانهم بل ادعوا في الدين وسواكم اى ادعوا  
 بغير النسي ومولا في الدين ادعوا باسم خاتمكم في الدين مثله عند عبد الرحمن ان لم يكن من المولى وباسم مولا وبسبب اليه ان كان  
 المولى كذا في الزهدى وقول تعالى وليس عليكم جناح فيما اخطا به اى لا اثم عليكم فيما فعلتم من ذلك مخطئين قبل النهي او المنع ان تروا  
 باسم من يتبناهم خطأ الا ان فلا جناح عليكم لان الجناح فيما تعدت به قلوبكم او دلوكن ما تعدت قلوبكم فغلب الجناح ويجوز ان يكون  
 سببناهم والخطا على العموم في النبي وغيره وهو معروف في الكتب وبالله المتيقن لمن بان حقيقة فلا يجوز عليه ولا يجلب عليه العقوبة ولا  
 يجوز عليه شيء من احكام الشرع واما ما رسمه بل زياتا حيث يقيمون شخصا مقامهم ويعطونه مالا ويحبونه وازاد في ذلك بطريق  
 الارشاد حقيقة بل بطريق اليه وهو شرع وجاز في غير الاراضي الانعامية فان ادعى احد بموت رجل فان كان ذلك محمول بالنسب  
 واصغر سنا من ثبت النسب والام ثبت وان قال ذلك لعبد وكان اصغر سنا من عني بالاتفاق وان كان اكبر سنا من عني عند  
 الحقيقة قاصرة وعند ما لا يقتضي بنا على حقيقة الجاهلية الحكم او الحكم عند الشافعي لا عبرة بالنسب بوجه من الوجوه لاني العتيق ولا  
 في ثبوت النسب بغير ذلك في البغدادى ثم ذكر الله تعالى بعد المسئلة ان اولى الارحام المستحقون الميراث في قوله تعالى النسي واولي القربى  
 من انفسهم واولو جهة امهاتهم واولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين  
 والله اعلم ان تعلقوا الى اولياكم معروفا لكان ذلك في الكتاب مستطورا المقصود ذكره  
 الآية وان كان سلة اولى الارحام ولكن لا بد من بيان اولى الآية ايضا ووجه نزول على ما في الزهدى ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكره  
 حتى اذا حضرت جنازة احدا منها على من الدين فان قالوا عليه بن لم يصل على جنازة ولا فصل على طري حتى انه يواضع على جنازة  
 الفصاري فقال بل على صاحبكم بن فقالوا ورحمان او ديار ان فقال بل به وفاقوا الا فارقا وان يرجع فقال على غير على  
 ما يارسول الله فصل في قول تعالى النبي اولى الآية اى النبي اى المؤمنين من انفسهم اى من المؤمنين اى من المؤمنين اى من المؤمنين اى من المؤمنين  
 للوجه والشبهة وكناية الدين من على وغيره وفي غير الزهدى من التفسير ولما عزم على هذه الموضع لغزوة تنبؤ امر المسلمين جميعا ان يخرجوا  
 به فقال فاستلوا اباءهم وامهاتهم فقل قول تعالى النبي اولى المؤمنين من انفسهم اى لا ينبغي للمؤمنين ان يتجملوا في امر النبي عليه السلام  
 لانه اولى بهم من انفسهم في الامور كلها وحكمه اقدر عليهم من حكمها وهو اولى بهم اى ان بهم واعطف عليهم انفسهم فقل قول  
 بالمؤمنين رؤوف رحيم وقري وهو اب لهم اى فقل ان كل من في قلبه لذة ولا لكان المؤمنين اخوة وبنا سببه قوله تعالى

وانوار امهاتنا في التخرجه وبحثنا في التظيم لانما عداه ولذا قال في عاينه خلاصنا امهات النساء ولهذا لا يتبع في التخرجه  
الى بناتهن فثبتنا الى المقصود ونقول روى انه لا كان التورث في اول الاسلام جارية بالمولات في الدين والهجرة الى الارحام  
نفسه الله تعالى بقوله والوالاء الارحام بعضهم اولى ببعض اى بعضهم اولى ببعض في التورث في كل ما بعد تعالى في التورث المصنوع او  
فيما انزل من هذه الآية وآية الميراث حال كونهم من جنس المؤمنين والمهاجرين فيكون من بني امية او من بني ابي طالب  
القرابة اولى بالميراث من المؤمنين بحسب الدين والمهاجرين بحسب الهجرة فيكون من صله اولى وعلى التقديرين ذكر المهاجرين  
بعد المؤمنين تخصيصا بعد تعميم في نعم من الآية ان وراثة اولى الارحام لا اولى الارحام فلا يجوز ان يرث ابن بنتي بالموت  
معه وجود اولى الارحام الا ان يوصى احد بشئ من ذلك كاشير اليه قوله تعالى الا ان تفعلوا اى اولياكم معروف فاعني اولى الارحام  
اولى بالتورث في كل وقت والوقت ان تفعلوا اى اولياكم معروف فاعني اولى الارحام اولى بل يجب ان يفعلوا  
الوصية على التورث بعد ذلك لئلا يخطئ اليك والمفوض على اداءه استثناء من اعم العام في معنى النعم والاحسان اى  
اتق في كل نعمه الا في الوصية او منقطع اى لكن فحكمكم الى اولياكم معروف فاعني قوله تعالى كان ذلك في الكتاب مسطورا  
هذا التفسير الآية على ما قالوا ونخرج الكلام في هذا المقام ان عندنا عديدا يعطى المال لاولاد ذوى الفروض ثم للصلبان ثم يورثون  
الفروض النسبية ثم يعطى لذوى الارحام ثم لذوى المولات وبذلك الآية وعندنا ذلك في الشافعي لا رد ولا ميراث لذوى الارحام  
ولا لذوى المولات بل يورث المال في بيت المال عند عدم العصباء مستشهد بان الله تعالى ذكر في آيات الموارث نصيب  
ذوى الفروض والعصباء ولم يذكر لذوى الارحام شيئا ولو كان لهم حق لبيد ذلك اذ نصيب اصحاب الفرائض بالنسب الظاهر  
يزاد عليه لا تعد عن حد الفرض وهو ممنوع قوله تعالى ومن بعض الصدور سوله ويتحدد ودهاه ونحن نقول ان اولى الارحام في القصة  
اى القرابة مطلقا سواء كان من ذوى الفروض او العصباء او ذوى الارحام وفي الاصطلاح هو كل قريب يورث من ذوى الفروض  
والله تعالى قد بين في هذه الآية ميراث اهل القرابة مطلقا بقوله واولو الارحام بعضهم اولى ببعض حيث نسخ ميراث مولى المولات  
وقرر على ذوى الارحام من غير تفصيل ولكن لما قدم اهل الفرائض والعصباء بالصدوق اى الارحام بالحق المصطلم موخر  
عنها وجعل مولى المولات موخر عن الكل مستحقا لجميع المال عند عدم الكل لاستحقاق المسدود وقد ما على الكل كما كان في الجاهلية  
وقد مر بيانه في سورة النساء بتوفيقه تعالى وكذا نقول ان قوله تعالى واولو الارحام دل على استحقاقهم ميراث وآية  
الموارث اوجب استحقاق جزء معلوم من المال فوجب التطبيع منها بان يجعل لكل واحد فرضه بتلك الآية ثم يجعل ما بقي  
مستحقا لهم للرحمة هذه الآية ولهذا لا يرد على الزوجين لا لعدم الرحم في حقهما فيكون هذه الآية راعيا مالك الشافعي في  
نورث ذوى الارحام وشريعة الرو على ذوى الفروض ايضا على ما فصل في الشريعة في مسألة ان الخيرة اذا احتارت تولى











فخر الاسلام البرزوي وقد اوردوا صاحب التلويح شرح التوفيق في بيان الامر مفعلا وذكر ان الضمير في قوله من المؤمنين  
 هم المؤمنون بها بالوقوف على سياق النفي على امرهم بعد الرسول جميع للتفهم واما عام الوقوف على بيان الشرط لوقوعه في سابق المتن  
 وان نفي عنه حكم اذ هو اتمام الشيء قوله لا كما في قوله تعالى وقضى بك ان لا تعبدوا الا اياه او خلا كما في فقهين سب سحره واما  
 الى الرسول بالي بذلك فمعين الاول وهو الحكم وان الامر هو القول دون الفعل والشيء اذ لو اريد فعل خلا فمعنى نفي حرفة  
 المؤمنين عزه ولو اريد حكم بفعل نفي اجبه الى تعذيب الالباء وايضا لا يصح نفي الحرفة على الإطلاق لاجاز ان يكون حكم برب فعل او  
 ابا حرة سواء جعل امر الفاعل بالمصدر والتعريف او الحال على ان المصدر بمعنى الحكم الفاعل بغيره بوجه ما ذكر في التلويح وذكر العلم  
 الزائد ان الجيرة يمتثلون بهذا الامر على الاختيار وهو جرح عليهم في اثبات الاختيار اذ قال ليس لهم اختيار شي الا اختيار ما امرهم  
 ورسوله دون نفي الاختيار مطلقا على كل حال ان رسول الله امر برب بعد انكمها اياها فوخت في نفسه حال سبها  
 الله مقربا لعلوب وسمعت نيبا بالنسبة فذكرت لزيد فظن بذلك ووقع في نفسه كراهية صحتها على النبي صلى الله عليه وسلم وقال لزيد  
 افانق صحتها حال ملك اربك منها شي فقال لا والله ما ريت منها الا جرحا وكنتبا تعظيم على فقال له امسك عليك  
 واتي الله امره فاعلها فاعلها من الله الاية الثانية وهي قوله تعالى واذ تقول لاية بمعنى اذ تقول الذي  
 الله عليه توفيق الاسلام وانعت عليه بالاعناق والافصاح ويزيد بن الحارث امسك عليك زويك اذ اتق الله  
 لا تطلقا وهو نبي منزلة الاول ان لا يطلق اذ اتق الله فلا تذهبها بالعسبة الكبر واذي التزويج ونفي عنك  
 اي واذ نفي في نفسك ما الله مبدية اي شيئا الله يظهره وهو نجاحها ان تعلقها او ارادة طلاقه وتعلق قلبه بها ونفي الحارث  
 بتغييرهم اياك بانك امر امة ابنه والله حق ان تحشاه دون الناس فلا تضي زيدا منها وطرا اي حابرة اي لا يمتنع لزيد  
 فيها حابرة وتخاصرت عنها همة وطلقها والعقت عداها زويها كبا وقيل قضاء الوطر لثابتة عن الطلاق اي طلاقا  
 زيدا زويها كبا وانما فعلنا ذلك لئلا يكون على المؤمنين حرج في ازواج او عبا لهم اذ اقضوا منهم طرا اي لئلا تجوزوا  
 في الحام حليلة المتبني ويعلموا انها حلال لهم لان حكمهم حكمه لا ما حضر الدليل به وكان امر الله الذي برده فهو لا يكون الا  
 محالة كما كان تزويج ربيب بذا مضمون الآية ويمكن عايشة لو كنتم رسول الله شيئا ما اوحى اليه لكم هذه الآية سورة  
 انه لا تطلقها واعدت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اجد اجد او فن في نفسي منك اخطب على ربيب قال بذا انما طلقت وقلت  
 بذا ربيب النبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطبك فخرت وتزويها رسول الله صلى الله عليه وسلم ودخل بها واول على امر امة من ربابها  
 عليها ذمها واطم الناس لجزا والهم حتى امته العنبار وزويها انها كانت تقول سائر النبي بان الله تعالى  
 النجاشي وانتم زويها اياكم بذا اجمع ما في الدراك والبعضا وقد شهد الامام الزاهد الكبير على من سمعوا

وتخفى نفسك بطنق قلبها وذهب الى ان رسول الله صلى الله عليه وآله اذ كان في مكة وشاء اهل مكة  
وقال ان زيدا او طلحة او عمار او غيره سابقين منها وميتا فاستاذن رسول الله صلى الله عليه وآله فقال عليك زوجك واني امرتك بالحسين  
وما حب لك شاف فردك في هذا الموضع جسيم ما ذكرنا وسوى ذلك كلام طويل فربما صلبه او امسك ان يصبت النبي صلى الله عليه وآله فقال  
زيد يريد ان افارقها ويقول ان انت اعلم بشكك ليلنا ليلنا وان النبي صلى الله عليه وآله في نفسه لانه معصية بل لانه لم يسي  
مباح في نفسه بخلاف الانسان ويستحي من العلم الناس وهكذا سر الكلام الى افرة وانما جلت بالاثين بينها على ان الامم للوجوب  
وان الاختيار ثابت كالمراعاة وان الامم تفرق مشروعة مندوب اليه حيث ساءه الله تعالى نعمته وهو احب اليكم كان الايمان  
كذلك بغيره وذكره مع علم ما مر مرة وهو معروف في الفتنة في مسألة ان نبيا عليه السلام خاتم الانبياء فوالله ما كان محمد صلى الله عليه وآله  
احد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الله بكل شئ عليم هذه الآية في  
القرآن تدل على ختم النبوة على نبينا صريحا وتلخيص نزولها ان كان الكفار يقولون ان محمد انتم امره ابنه بنو زبنة بنو  
هم انما يحرم عليه فزعه الله تعالى وقال كان محمدا با احدا من رجالكم حتى يكون زبنة ويكون زبنة امرأة ابنه بنو زبنة بنو  
لان اب لغاطرة وانما حقيقة ولا يشك في ذلك ابنا للظاهر والقاسم وابنه لانه لم يولد من اب بل من الله تعالى ولو لم يولد  
رجال لا راجع حقيقة ولكن رسول الله فيكون بالامنة لا حقيقة بل من حيث انه متفق فاصح لهم وهو في قراءة ماصم وغيره  
لكن ونصب الرسول وقرى بالتشديد ايضا وبالرفعة ايضا خاتم النبيين اي لم يبعث بعده بنى فطوا وانزل بعده عيسى  
فقد عمل بغيره ويكون خليفة له ولم يحكم بشر من شرعية نفسه وانما كان نبيا قبله ولو كان له كان منصبه ان يكون نبيا كما  
قال عليه السلام لا يرمي من توفي وعاش كان نبيا في التفسير الآية على ما ذكرنا والمتصو دونه نعم من الآية ختم النبوة على نبيا عليه السلام  
ان الخاتم بفهم الناس عاصم وكبرنا وعذيرة وعلى الاول هو من الختام الذي يختم به الباب انما يطلق بينا على النبي صلى الله عليه وآله  
به ابواب النبوة ويعلق الى يوم القيامة وعلى الثاني يكون منه ايضا اي يختم النبيين ويعلق الختم ونقود قراءة ابن مسعود  
لكن نبينا ختم النبيين او بمعنى الآخر فثبت الدعوى والاول رضى عنه الكشاف والاخير رضى الامام الزيد والال على كل فوجيه  
هو معنى الاخير ولذلك فمر صاحب الكتاب قراءة عاصم بالآخر وصاحب البصائر في كلا القرائين بالآخر في مسألة ان زيد النضر  
بها والفتن لا يجب العدة عليها قولنا انما الذين امنوا اذا نكحت المؤمنات ثم طلقتموهن من  
قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تصدقن ذلك فميتوهن وسيرجنوهن سرجا جهنم  
مضى الآية بآياتها الذين امنوا نكحت النساء المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة البتة  
فيها بانفسهن فميتوهن اي تستوفون عددا او تعدوا وهذا على قراءة التشديد وقرى اخذوا بها حفظا على ابدال احدى اللاتين





و هذا كقولنا و اسلمت ام سليمان نضره الامام الزاهد و صاحب الدار كما و اما التقيد بالذكور ان في قولنا و امرأة  
 ان و ميتت نفسها الطيبي ان راو النبي ان يستكملها فكلما بها شرطان على حقيقتها لان المعنى انا اهلنا لك امرأة موصوفة  
 و ميتت نفسها للنبي لا امرأة بلا شرط و لا كلمة لكن في جميع الاحوال بل ان راو النبي ان يستكملها لان مجرد ميتا بدون المرأة  
 لا يكمل قولنا تعالى و امرأة نضرب فمعه ما قبله و عطف ما سبق و لا بد من التقيد بان التي لا تقبل فان المعنى بلا حمل  
 الا علام الحمل اني اهلنا لك على امرأة موصوفة ميتت بك نفسها و لا نطلب مهران التقيد و ذلك لكونه و فخرى ان النبي يعني لان  
 و ميتت او مودة ان و ميتت كقولك بلبس ما دام زيد عالسا و تلك الواجبة بموتة ميت الحارث او قوله ميتت بكلم او ام شريك فانها  
 و ميتت نفسها للنبي ما لكن لا يذكر محبة و عليه اكثر اهل السير و زين بنت خزيمة فانها و ميتت نفسها في رمضان سنة ثلثة من الهجرة  
 و عاشت بعد ذلك ثمانية اشهر في ندمه النبي و ماتت في يوم الخميس سنة اربع من الهجرة و هذه الاربعة مال اليها جميعا المعسرين  
 و قد نقلت عن الحسن بن التبيان فاسمته اعزى لعزى ام سبيل من بني اسد و قال ابن عباس هذه بيان حكم المستقبل و لم يكن يزوج  
 الزور عن النبي احد منهم بالهبة و في هذا المعام بيننا و بين الشافعي خلاف بآية ان النكاح بلفظ الهبة لا يجوز عند الشافعي  
 للامانة و انما هو خاصة النبي <sup>عليه السلام</sup> لا قولنا تعالى لك من دون المؤمنين لانه حال من الغيرة و ميتت او موصوفة لمعد و معد  
 اي هبة خاصة لك او معد و ترك اي خلص لك اطلاقها لانه لك من دون المؤمنين نضره في البضا و في قولنا ان  
 هبة النفس فبقول من احد كما كونه بلفظ الهبة و الثاني كونه بالطلب هو و سائر المؤمنين مشتركون في كونه بلفظ الهبة و اما  
 يمتازون في كونه بلا مهر فمعنى الآية ان النكاح لا يهرجوز لك خاصة بخلاف منك فانه يجب عليهم و ان لم يسموه او فوه قصدوا  
 بهذا و اسنى ما كتب بجي ينفه او المعنى انا اهلنا لك ازاوجك حال كونها خاصة لك اي لا يحمل ازاوج النبي لا احد غيره  
 كما قال تارة و اية امهات و هذا مما نضره صاحب التوضيح و قد ذكره و فخر الاسلام و غيره في بحث الختيبة و المجاز و ان عند الشافعي  
 لا يجوز النكاح لا بلفظ النكاح او التزويج و لا بلفظ الهبة الا النكاح النبي صلى الله عليه و آله عقد شرع لمصالح لا تخصي و غيره بلفظ النكاح  
 فاصر في الدلالة عليها و نحن نقول ان معنى النكاح للملك له عليها و المعامل المذكورة اثرات و فروع للنكاح فاذا اجاز بلفظ  
 لا بد ان على الملك لانه فلا يجوز بلفظ بدل عليه و اولى هو الهبة و البهم و امثاله و يكون هذا الطريق الاستعارة لا ساء  
 لك الرقبة و موجب لك المستعينة كسب و يرد بالسبب الثاني هو الحق الاستعارة و المجاز لا اختصاص للنبي بذلك ولا شرف  
 له فيها و كان تكلمه بلفظ الهبة مكانا مستعارة الهبة بدليل جريان احكام النكاح فيه و اقول احسن وجه الخفي في هذا الباب  
 ان في الآية انما يدان احدهما قولنا في تمام الآية لكي لا يكون ملك حر حر و من الظاهر ان الحر لو كان كان في النكاح  
 الرقبة في ترك لفظ الهبة من اللسان و تأنيدها اعتراض قوله تعالى و ما نزلنا عليهم ازاوجهم و ما ملكنا



خالصة ومسلخة فانه انما اعترض بيننا بالعدم اشتراك المؤمنين كما قيل كيف لا يكون خالصة لك وكيف يشترك المؤمنون فيه  
فانما قلنا ما فرضنا عليهم حتى ازواجهم وهو كونهم عشرة ورايم او اشتراط الشهود وجوب القسم وتنزيلهم في المراتب  
الاربعة وفي حق ما ملكت ايمانهم من قسم الامم فيها ولا اعتراض في القول ولا اعتراض في القول في البياض وفي قوله تعالى قد  
علمنا ما فرضنا عليهم من ازواجهم واخر على الشافعي في اذنب اليه ان الله غير مقدر من عند الله تعالى وان تقديره في  
الزوج وذلك لان الله تعالى ذكره لفظ الفرض ومعناه التقدير وسنده الى ضمير المتكلم كان معناه ما قدرنا عليهم حتى انما  
والآية في باب المهر فعلم ان الله قد شرع ما من عند الله تعالى وهو عشرة ورايم والزيادة عليه بانها ما لم تسرع والنفصال عنه  
ممنوع لا كما قال الشافعي من ان كل ما يصلح منافي البعير يعلم مهر في النكاح على او كثر وتحقيق ان الفرض لثمة القطم ويستعمل تارة  
بمعنى الايجاب وتارة بمعنى التقدير وقد غلب الاستعمال في عرف الشرع على التقدير فعلا كما به حقيقة عرفية بعد كونها منقولة لفظا  
بحزم فخر الاسلام بان الفرض لفظ خاص وضم لمعنى خاص وهو التقدير وان لفظ الكتابة ايضا لفظ خاص بضم لمعنى محمول  
وهو المتكلم فعلم ان صاحب الشرع هو المولى للايجاب والتقدير وان تقدير العبد مثال به وقد وقع صاحب التوضيح زيادة تكرر  
حيث مال الى ان اسناد الفرض الى المتكلم حقيقة في صدور وعنه فهو خاص باعتبار الاسناد ولكن موقوف على ان الفرض بمعنى  
التقدير لا يقال ان تقديره بعمى وعطف قوله تعالى او ما ملكت ايمانهم يدل على ان الفرض هنا بمعنى الايجاب ودون التقدير ذلك  
لان التعدية باعتبار تعيين معنى الايجاب اي قد قلنا ما قدرنا ما جعلنا عليهم من ازواجهم والسلف باعتبار تقدير فرضنا انى ما فرضنا  
عليهم فما ملكت لم يكن بزم معنى الايجاب بل كذا في التوجيه وقد قال ان قدر المفروض لم يعلم من الآية فيكون مجازا لا نصا  
واجب بان الفرض فاعلم المفروض بما تضمنه عليه السلام بقوله لا مهر على من عشرة ورايم او قد زناه باقيا على اليد  
عد السرقة ولا ضمير فيه كذا قالوا والله علم في سائر حجاب النساء من الرجال قوله تعالى ايها الذين امنوا لا تدخلوا  
بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اذناكم ولكن اذا دعيتهم فادخلوا فماذا  
طعمتم فانتشروا واوله مسانيد الحديث وان ذلك كان يؤدى النبي فيسبحهم من وراء الله  
او يسبحهم من الخلق واذا سألتموهن متاعا فاستلوهن من وراء حجاب فاذ لكم اطهر  
لغيركم وقلوهن ط وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا ازواجه من بعده الا ان  
ذلك كان عند الله عظيما ان تبدوا شيئا او تخفوا فان الله كان بكل شيء علما لا حرام  
عليهن في ابايهم ولدا ابنايهم ولدا اخواتهن ولدا ابنايهم ولدا اخواتهن ولدا ابنايهم ولدا اخواتهن  
ولدا بناتهن ولدا ما ملكت ايمانهم في وثيقن الله ان الله كان على كل شيء شهيدا

مليون  
على ان الفرض  
وبين المؤمنين في حق  
والله جبر فسد التوسع  
عليه لكان يقتضي  
الشرع عليه يقتضي  
على زيادة والتكسر  
في الكشف وتبين  
على ان الذين



قال فانما جاء  
بانه سبحانه  
وان ذلك كونه  
عليه السلام

هذه الآية التي فيها من العجائب والبراهين في نزولها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان في مكة  
وسنة وامن الناس به فخرجوا من مكة فدخل قوم الى ان قال النبي صلى الله عليه وسلم  
حتى ما اجاز احدكم فقال ارفعوا ايديكم وتفرقوا منكم وبقى عشرة نفر حتى نزلت وكان زينا حاسنة مكنت على قمار فالا  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارفعوا ايديكم وتفرقوا منكم وبقى عشرة نفر حتى نزلت وكان زينا حاسنة مكنت على قمار فالا  
شده اليها فتولى فلما راوه متوليا فخرجوا وكان النبي صلى الله عليه وسلم حتى دخل منها فولى الحجاب على ما يجزىها  
حاصل كلامهم فمنهم المؤمنون من جهم ما ذكره وانزل هذه الآية فبني اوله من دخول بيت النبي صلى الله عليه وسلم حتى  
قال يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم في طعام اى لا تدخلوا بيوت النبي الا في وقت من الاوقات  
الا يؤذن لكم ولا تدخلوا الا ما ذنواكم وانما عدى بالي تضمن من يدعى اى يدعى لكم الى طعام غير ما ظن ان الله اى حال كونكم  
متطهرين انما الطعام اى اورا او ولكن اى اذ عيتم الى الطعام فادخلوا فالا استنسا وقم على الوقت والحال معاكه قيل  
لا تدخلوا بيوت النبي الا وقت الاذن ولا تدخلوا الا في المخرج من انما والمخاطبة المتطهرين دون غيرهم والادلال على  
اقتناء ودخل بيت النبي صلى الله عليه وسلم من اراود اليه الطعام وذلك لطل وقيل في نزوله ان منهم من يدخلون بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يتطهرون الى اثر النار في المطبخ ويقعدون منتظرين لورا كهذا امرنا يا ايها الذين آمنوا بعباد الله حيث قال  
واذ اعلمت فاشتر واوامرنا سنين الحديث قوله لا تاكلوا مما ساء منكم ورجل منكم على ما ظن من انما منصوب بفعل مقدري فلو لم  
فتفقدوا ولا تدخلوا او لا تاكلوا مما ساء منكم الحديث بعضنا او حديث اهل البيت بانفسهم ان ذلكم اى اللبث كما في قوله  
ابن القيم المنزلة عليه على انه فسحى منكم اى من اخراكم واعد له سحى من الحق وهو الاخراج وقدرنا انما احتجاب انواع النبي صلى الله عليه وسلم  
من الرجال حيث قال واذا سالتهم من اهلها فاسكنوا من وارجاب ذلكم لاهل عيتم وقلوبهم وضمير الجارية فيها راجع الى  
ازواجه النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكرن سابقا لانه الحال عليه ومناه ظاهر وفي نزوله اختلاف فقيل ان عليا قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليك البر وانما جازوا امرت امهات المؤمنين بالحجاب ففزل وقيل انه عليه السلام كان يطعم ومعه بعض اصحابه فاحابت يد على ما يشته  
فكره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ففزل وفي الكشف وجه اخر ايضا هو ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال في السجدة فقال لان اجبت  
لكن على النساء فضلا كما ان لزوجك على الرجال فضلا ففزل فاحجبت ازواجه رسول الله صلى الله عليه وسلم منهن في انشاء البيوت  
ولم يدخل عليا احد من الصحابة وذا هو المقصود من ذكر الآية في هذا الموضع لان موردنا وان كان خاصا في حق ازواجه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن الحكم على كل من المؤمنات فيهم منه ان يحجب جميع النساء من الرجال ولا يبدن اهنس عليهم ولانهم من طراز  
الرجال والوجه والكف والقدم ففزل الكلام فيه في سورة النور وحكم راجعها بانفسهم نكاح الزوج النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال





ودام الصلوة والتهجد على الله بافضل صلوة وكل تحيات وان شئتم بيان فضائلها فارجع الى كتب الفحول هذا هو تمام الآيات  
 التي ذكرت في سورة الاحزاب والحمد لله على ذلك وبعد بأسورة سبحة وفاتحيات عن آيات المسامحة وبعد بأسورة تسبيح  
 البت في بيان اثبات حقيقة البطلان اذ به المنكرين على طرز علم الكلام وهي قوله تعالى اولم نزل الانسار ان خلقنا  
 من نطفة فاذا هم خصيم متمين. وضرب لنا مثلا ونس خلقه قال من يحيي العظام وهي  
 رميم. قل يحييها الذي انشاها اول مرة وهو بكل خلق عليم. ان الذي جعل لكم من الشجر  
 الاخضر نارا فاذا اهتم منه لوقدون. او ليس الذي خلق السموات والارض بقادر  
 على ان يخلق مثلهم بلى. وهو الخلاق العليم. انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون  
 فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء واليه ترجعون. المروي في قصة الآية انها نزلت في ابي بن خلف  
 حين اخذ عظام ابايا وجعله مفتتا بيده ويقول يا محمد ان ترى العديحي هذا الجدارم فقال صلتم ثم وسبكتك وبه عقلت ثم المني  
 اولم ير الانسان انما خلقناه من نطفة مذرة فتارة من الاسليل الذي هو قناه النجاسة فاذا به خصيم بين النصوص  
 يتصدى لخاصمة ربه ويكر قدرته على احياء الموتى بعد ما ميت عظامه على ما في الدراك او الميت فاذا هو بعد ما كان لا يربا  
 مبر منطوق قاذ على الخصام سوب عاني نفسه على ما قيل في البصاوي والكشاف وضرب لنا مثلا ونس خلقه  
 اي خلقنا ابايه من الذي فهو اعزب من احياء المظلم قال من يحيي العظام وهي رميم اي بالية من العظام وهي فصيل معنى فاعل  
 من رم الشيء ثم صار اسما بالعبارة ولذلك لم يوثق او بمعنى مفعول من رممته وبه نسك الشاخي في ان العظام ذو حيوة فخلها  
 الموت فيكون نجسة ومنذ العظام والشروط ان لانه لا حيوة لها فاموت لها والامر بالحيوة في الآية رده الى ما كانت عليه كذا  
 في الكشاف والدراك على وجه الذي انشاها اول مرة وهو بكل خلق عليم اي اعلم تفاصيل المحركات لا يحيي عليها اجزاء وان تعرضت  
 في البر والبحر فيجمعها ويحييها لكان الذي جعل لكم من الشجر الاخضر نارا يا شجران غفران اعدبنا المرح والآخر الغافر  
 بوادي المغرب فسبح المرح على الغافر فيقدم النار يا ذن الصفا فاذا اهتم منه لوقدون لا تشكوف في اننا نخرج من دوزخ  
 ابن عباس من شجر الا وفيها نار الا العناب لمصلحة الدق للنباح بالهد من قدر على جميع الارواح وان في الشجر قدر  
 على المعاقبة بين الموت والحيوة في البشر والبشر الذي خلق السموات والارض من كبر جرمها وسطرها انها بقا على ان تخلق مثلهم  
 اي الصغر والمخاطرة بالاضافة اليها او مثلهم في الذات والصفات لان يعيدهم لان المعاد مثل للبدء والا لا يستقيم لان  
 البعث هو ابداء العين مرة ثانية لا ابداء المثل والامام الزاهد جزم بالمعنى الاول وابعاده على سبيل القياس اي من قدر على خلق  
 السموات والارض فمقدرهم قدر على البعث ايضا على اي حال هو قادر على ذلك وهو الخلاق العظيم اي كبر المحركات والحلوات انما هو

انه اذا ثبت ان الحق لا يكون اى فحتم لا يجازى به مرفوعه الاكثر على انه غير متبادر بخلافه اى فهو يكون مرفوعا بامتناع  
 ان يقول وبالجملة من غير تسليمه الا بامتناعه لا بامتناعه على ما عاده الظن وليس له حقيقة كونه  
 هنا ولا توفيقا وضحا فخر الاسلام ان المراد به حقيقة كونه ذلك باليكون التكوين بهذه الكلمة او يكون عاده الله تعالى جازية ذكر  
 هذه الكلمة عند تكوين الاشياء وبه يستدل على ان الامر للوجوب لان قوله كى امر يقصد منه الوجود فيكون باقى الاوامر كذلك كونه  
 الامر للوجوب لغات الاختيار من العباد ولذلك اتفق الوجوب مقام الوجود في بيان الذي يبره حكومت شئ اى فالكلمة لا تارة على  
 كل شئ واليه ترجعون اى عاده وانه بعد الموت بلا موت وقرى ترجعون بفتح التاء هذا مضروب الاية فانه تخطى من حقيقة البعث والحيوة  
 واور شبه المنكرين والبطلين مع اجوبتها وقد فصل ذلك بسيد السند في شرح الموقف في بيان ان الاشتغال بعلم الحكم ليس من الوجود  
 بل العزائم ملو من ادته ولم يعر حيث قال وقول اولم ير الانسان ان خلقناه من نطفة الى اخر السورة فانه تجاوزنا من اجل  
 واثار الى شبه المنكرين للمعادة وهى كون العظام رمية متفكة فكيف يمكن ان يعبر جرة واجمع على جرة المعادة بقوله تعالى فكيف  
 الذى انشاها اول مرة هذا هو الذى يحول عليه المنكرين في جرة المعادة حيث قالوا ان المعادة مثل الابدان اول مرة وكما ان شئ  
 حكم متفك فاذ كان قادر على المعادة ثم نفى ما يشبهه التى حكم احسنه فلا كان تسكين كونه العظام رمية من غير  
 احد ما انقلوا اجزاء الابدان والاعضاء بعضها ببعض كيف تميز اجزاء بدن من اجزاء بدن واجزاء عضوا من اجزاء سائر الاعضاء حتى  
 يتصور المعادة والثانى ان الاجزاء الرمية يابسه بعد اتمام الحية فتسمى رطوبة البدن اشار الى الجواب الاول بانه عالم بكل شئ فكيف  
 تميز اجزاء الابدان والاعضاء والثانى بايجل النار في الشجر الاخر من بايها من النضاد والظلمة فان يقدر على ايجل الحية في  
 عالمها اول لان المضادة ههنا اقل ثم ان المنكرى المعادة شبهة اخرى مشبهة بى ان المعادة على اجزاء به شرائع بعض اعلام هذا  
 العالم لا يجاد عالم آخر ذلك بل لا يصلح كثيرة متفرقة في كتب الفلاسفة سوا جابى من هذه الشبهة بل المنكر لا سلم كونه تعالى خالقها ليدبر  
 السموات والارض لزم ان لا سلم كونه قادر على ادائها فان الحكم عليه لعدم في وقت صرح عليه في كل الاوقات وان سلم كونه قادر على  
 ايجاد عالم آخر لان العاقل على شئ قادر على مثل انتهى كلامه وبعد اسورة والعصافات وفيها اية يستدل بها على اثبات ان من قدر  
 بخلق ولده بولم يخلق غيره انشاء بقوله تعالى فلما بلغ معه السعي قال يا بئسى ائني ادى في المنام اني اذبحك فانظر  
 ما اذرى لطفك يا ائبنا فكل ما ذكره سبحانه في انشاء الله من الصايرين فلما اسئلوا ملك الجنه وانه انما  
 ان طراز اهيمة قد صدقت الرواية فاذكركم بخير المحسنين ان هذا هو البلاء الميعن وبقيا بعد ذلك  
 هذه الاية واتخذت حجة فكم ابراهيم ابنه ونحو نفسه في الآية وانفردت بقوله تعالى ان ابراهيم رأى في الليلة الثامن من ذي الحجة  
 فاعلم ان الحق ان الله لم يترك بديها بكنها الصبر وحق ذلك من الصيام الى الروح فمن بعد ذلك الحكم من الشيطان ومن ثم سى ليم المروية







هي صوره واسوره ونزلوا اليه والسر والحيطة المرفعة والمحراب الغزوة او المسجد او جدار المسجد وخطوا على داود ونزعه داود  
 منهم اي خاف لانهم دخلوا عليه في غير يوم القضاء اي في يوم الاحجاب ومن فوق اي من غير طريق الباب قالوا لا تفتنهم فخرجوا  
 خصمان يعني بعضنا على بعض اي احدا على اخر فحكم بيننا بالحق ولا نقسط من باب الافعال اي ولا تجزأ حكمه وقري ولا نقسط  
 من بعد لعمري لا تبعدين الحق وابدالي سوء الصراط فسرعو في تقريرهم فقال احدهم مشيئة الى الاقران هذا الحق اي في الدين الصداقة  
 او الشكر له تسبم وتسبحون نجمة وولي نجمة واحدة وهم ذلك فقال غلام الغنمية اي ملكها فنجحك الواحدة او اجعلها كغلامي  
 وعزائي فبلى هذا الاثر في الخطاب اي شيا طلبة اياي او في مخالفة اليهي في الخطبة ولهذا قيل كنه النجوة عن المرأة وهو الميم في المقصود  
 وكل ذلك على سبيل الغرض وقصد الترضيان كانهما ملكة على ما هو المشهور فقال داود في جوابه لقد ظلمك هذا الاثر بسؤال تبيحك تسبمت  
 الى ناهية فقال لا ثم يا داود وانت ايجان يصرف عليك يا داود وان كثيرا من الخطا اي الشر كما لا ينجي بعضهم على بعض الا الذين  
 آمنوا و عملوا الصالحات وقيل يا داود انا قالوا ذلك غايون من نظره وطمح داود وانا ففاه اي ابتلاه بامارة او بابل فثبت امره  
 فاستخبر به وقرر الكماي سقط على وجهه ساجدا واداب اليه حتى قيل بقي ساجدا اربعين يوما ليلة لا يرم رأسه الا على بزة ولا يلبس  
 وهم ولا يشرب الا من ثلثاه وهم فخرنا ذلك الزلزلة وان لا يذنبنا في اي ذنبه حسن باب وهو الجنة ثم هو مضمون الآية  
 على اسهل وجه وقد ذكر وافي بيان هذه الزلزلة وجوابها قيل ان اهل زمان داود كان يسئل بعضهم عن بعض ان ينزل عن امراته  
 فيستروها او العجبة وكان لهم عادة في الموساة بذلك كالان الانصار يواسون المهاجرين كالغنى ان عين داود  
 وقعت على امرأة اوريا فاجبها فسأله النزول عنها اي طلاقها فاستحي ان يرده فطلبها فزوجها وهي ام سليمان فحادثه  
 الله تعالى وقال له انك مم عظم منزلتك وكثرة نسائك لا ينبغي لك ان تسأل النزول عن رجل يسير له المرأة واحدة  
 كما سأل ذو تسبم وتسبحون نجمة عن ذي نجمة واحدة بل الواجب عليك مخالفة هواك وقهر نفسك وقيل ان لم يطلب منه النزول  
 ولكن بعشرة بعد مرة الى الغزاة البقاء واجبان يقتل بسيرة زوجها امراته وهذا مردود وعند الكل كاقال على من حكم  
 بحديثه ولو على ما يرويه القصاص بجلده بانه وسنين وهو من الغرية على الانبياء وهذا كذا لا مام الزيادة الاول ايضا بالهم  
 الحار ومن ثم قال وقيل زلزلة انه حكم من الخفيين بمجرد قول الواحد من غير استفسار عن الاخر حيث قال لقد ظلمك الالة وهو  
 ضيف لان الخفيين انما جاء امتحان الزلزلة صدرت منه قبل ذلك لابعده وتقرير الفرق الآخر متقد في القرآن على سبيل  
 الايجاز وقيل ان اوريا كان متبناه والزلزلة هو تكلم امرأة المتبني وهو ايضا ضعيف لان ذلك ليس بزل على ما جرى بين  
 وبيننا عليه السلام والاصح عند الجمهور انه خطبها اوريا ثم خطبها هو فآثره عليه الميا وكانت زلزلة ان خطب على خطبة  
 المؤمن من كثرة نسائه وبطل عليه الالة حيث قال لسؤال فنجحك هذا فيه وقيل ان قوا قصده ان يقتلوه



[illegible][illegible]



فقد خرج  
الضريح  
من تحت  
الارض  
في سنة  
١٠٠٠  
من الهجرة  
في شهر  
ربيع  
الاول  
في يوم  
الاربعاء  
في سنة  
١٠٠٠  
من الهجرة

هذه النسخة فتح السما فحلت ابوابها وسيرت جبال فحلت سربا وزلزلت الارض زلزالا واخرجت الارض اثقا  
من البعث الى يوم يبعثون فلا ينساب بينهم يومئذ ولا يتسألون فكل ذلك حتى ثابت بمقاده واجب شكره كافر ولا ينال  
علمه ولا يحصى علمه كاي شئ له وسقطت الارض بنور بها اي اضاءت مكان الارض لا الارض نفسها المعظم  
او ارض المحشر وقدرى واشراقت بصيعة المجدول ايضا على الكشاف بنور بها بقطر وعده او بنور خالقه ان فيها صيعة  
ووضع الكتاب اي الحساب والجزاء على ما قدره القاضي او اللوح المحفوظ بل بها الصالحات او الصالح التي كتب للملكة فيها  
اعمالهم في الدنيا من وقت البلوغ الى حين الموت في كل سنة يسبحهم مائة وعشرين صحيفة ويوضع صحت سياهم في طرف الميزان وصحت  
حسانتهم في طرف اخر منه ووزن بها فمن ثقلت موازين حسنة فاولئك هم المفلحون ومن خفت موازين سيئة فاولئك  
هم الماسرون فثبت ان الميزان حق والاعتقاد به واجب قد اخبر الله تعالى في غير هذا الموضع ان بعده يخرج تلك الصحن من الميزان  
ويؤتى ايدي كل احد ثمرة اعمالهم سنة من سنة فمن يؤتى تلك الصحن سمية وهم المؤمنون الصالحون فيؤف بحاسب بالسر  
ويقلب الى اليه سرورا ومن يؤتى بهتلا ويخرج من وراء ظهرهم فهم الكافرون الضالون فسوف يدعونهم ان يوصلهم سرورا  
يكون ذلك بالدعوى والاشهاد كاي شئ له قوله تعالى وصبي بالبئين والشهداء اي بالبئين ليسا لهم من ثلثة الرسا  
والشهداء ليس شهدا عليهم بانها روحهم الى الحق والكلارهم عليهم وهم الحقة او المؤمنون المستشهدون في سبيل  
وتجمل ان يكون اعضائهم عليهم الستم وايدهم وارجلهم بالكلار يعلمون واذا قام الشاهدون المعبرون حتى يفتح لهم  
وهم لا يعلمون فيدخل اهل الطاعة الجنة واهل المعصية النار بالكلار يعلمون وبعد سورة المؤمن وفيها آية سيدنا علي بن ابي طالب  
عذاب القبر وهي قوله التاربعون على عذو وعشيتا و يوم تقوم الساعة فادخلوا ال فرعون  
استدل العذاب هذه الآية التي تنسك بها اهل السنة في اثبات عذاب القبر صرح بذلك في علم الكلام وكتب  
طائفة من هذه الآية في آل فرعون وقد اخبر عن النار فرعون اي آل فرعون طيبا او طرا نارا ونحوها وصي نعم على النار فقام بها من  
على السيف اذا قتلوا به ولا شك ان المراد بالعدو والعصى دار الدنيا من بعد الوفاة الى القيامة بعقوبة قوله ويوم تقوم الساعة  
سوا جعل عطا عذو وعشيا كما بعثهم من كلام التنازلي وصاحب الحيا في اوله قال قوله او دخلوا ال فرعون كاهن في الموضع  
وذلك لان معناه علوا ال او يعرضون على النار عذو وعشيا ويوم تقوم الساعة فيقطع عليها وهو يقضي المعاززة و  
الثاني ان عرضهم على النار عذو وعشيا ما دامت الدنيا واليوم تقوم الساعة فقبل او علوا يا ايها الملك ان فرعون علم  
حضر او دخلوا النار ال فرعون على قراءة البعض استد العذاب من عذاب الدنيا وهو عذاب جهنم ولا شك ايضا ان آل فرعون  
انما كانوا معذبين كونه كفارا بالانحصر في شخصهم وتعين ذواتهم فثبت ان الكفار معذبون في القبر اذ الان ذكر القبرين

عن قتادة عن الأكرين وان كان بكل النخبة كما عند البعض واما انباء العذاب في حق حسرات المؤمنين فلا يثبت من رواية  
وانما ثبت ذلك باحد من ذكره في تفسيره ولا خلاف على اية ثبت بها ذلك وقيل ان المسلم اذا لم يكن له مال منكر فذكر خطية  
البيعة فانه لا مفر منه لاحد من المؤمنين والآخر الصالحات مات في جمعة اوليليا او تسبب او لموت فافني مكانه ان مات في يومه  
اخبره الله انشا ويحبه انشا ولكن يرفع العذاب عنه البيعة بخلافه في الايام الثلاثة كما لم يمت في رمضان وما شاوره ومثل ذلك فيما قالوا  
كثيرة والجمعة عذاب القبر كما قرين وبعض عصاة المؤمنين حق واجب الاعتقاد وانكر ذلك بعض المعزلة والرافض كما منهم ان السبت  
جماد والسبحي العذاب واعادة الروح فيه معقولة الى يوم القيام ولنا على استدلالهم بوجوب كثرة وذلك بان يجوز ان يكون الروح مظلما  
للجسد بوتر فيه بحيث يكون البدن والروح كلاهما صالحا الى الابد او بائنه يجوز ان يكون لا روحهم خطا كما روى ابن مسعود حتى ان  
فرعون ان راوهم في اجواف طير سود وتحرض على التاركة ويحيا الى يوم القيامه ومذهب الاكثر ان يجب ان تقع العذاب ولا يخل  
بكيفية واما قوله تعالى انما اولياؤنا من الجنة من عرفناهم قبل ان يبعثهم الله فيهم فليعلمون يوم القيامه انهم كانوا نياما في القبر او على  
انهم يحسنون عذاب القبر النسبة الى عذاب يوم القيامه كما نعلم انهم يكونون مسجونين بل ثاين في ايام اشتبه ولكن لا يخفى ان صاحب الكتاب اورد  
الاستدلال بهذه الآية من غير تمييز فلهذا اعيدوا النكاره بحرف المعزلة وقد مضى خبر من يروي سورة ابراهيم بوقفه فاحاطوا  
ثم ان في الآية المذكورة اعني قوله تعالى انما يعرفون عليها وليل على انفس الصالحين كما سرح به في البصائر وعلم ان النار مخلوقة  
لانها لا يظلمها وبعد سورة حم السجدة وليس فيها آية يستدل بها على اثبات مسئلة وبعد سورة شوري وفيها آيات الاول  
في بيان جزاء الجنات والمنصوب وهي قوله تعالى والذين اذ اصحابهم البغي هم ينتصرون وجزاء سيئة  
سيئة مثلها هي عني واصح فاجزاء على الله طاعة لحيث الظالمين ولين انتصرون عليه فذلك  
ما عليهم من سيئة انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في االه وفي غير الحق او  
لهم عذاب اليم ولكن صبر وعفوان ذلك لمن عزم الله مؤدبه هذه الآيات ثم تجاب بالان والدم انهما  
والصبر عنها ذكره او لا شرعية الضمان بقوله تعالى والذين اذ اصحابهم البغي هو وصف للمؤمنين امي هم الذين اذ اصحابهم الظلم  
هم يتصرون على ما جعل الله لهم لاجل كبره التذليل ثم عتب ذلك بعد الانتصار والمنع عن التعدي فقال وجزاء سيئة مثلها  
وانما سمي الثاينة سبة لانه لا اولي ولا نهائس ومن نزل به وفيه اشارة الى ان العفو مندوب اليه ثم من بعده العفو فقال فمن عفا  
واصلح فاجره على الله وفي الحديث ينادي مناد يوم القيامه من كان لاجل على العظيمة ولا يقوم الا من عفى ثم ما وجد ذلك الى الانتصار  
فقال ولكن انتصر لظلمه اي من اخذ حقه بظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل بالمعاقبة والمعاذرة انما السبيل على الذين يظلمون الناس  
يعدون بالاضرار ويبغون في الاراء غير الحق اولئك لهم عذاب اليم في الذين ولقد اشارة الى معنى من دون لفظ الانواع

ثم ما بعد ذلك الى الصفو فقال ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي من فزع العباد للعلم به امضون الآية على الدوام ولكن  
العلم ان الله تعالى اول ما استصاحم بالمتوكلين التوفيق فقال انما نفي الامور انما نفيها لان الغفران ينفي عن جبر الله تعالى  
عن تعاونه والعفو عن الجبر فهو مود ومن التخليب عليهم لانه اجبر وانما على النبي وكذا قال صاحب الكشاف ان الصفو هو جبر الله تعالى  
الامر في بعض الاحوال فيرجع ترك الصفو وبالله اذا اجبرتم ان كفى زيادة النبي وخلق مادة الاذي وفي الحديث ان الاول في حق  
الكفار اذ اجبروا الثاني في حق المؤمنين اذ اجبروا وكذا فيهم من كلام الامام الزيد وايضا قال قيل انه عام في نفي كل ما هو ضمن  
وهو ارض لهم بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر فحانه وصفتهم الله تعالى بجناب المحارم بانفسهم يمنع غيرهم من ارتكابها باقامة الحدود  
والتعزيرات وتعلق عن القفال ان الله تعالى ذكره في الكافر على المؤمنين في منع المؤمنين بالانتصار فكرر ذلك بقوله والذين انفسهم  
البنين هم ينتصرون وقوله تعالى ومن انتصر الآية وذكره في المؤمن فيمن حكر بقوله وهو همسية شبه مثلها ثم نذر الى الصفو ذكره في قوله  
فمن عصى واصطلم وقوله تعالى ولمن صبر وغفر الآية هذا ما في وجوه حسن واوفى والآية الثانية في بيان تفاصيل الوجوه وقوله تعالى  
وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَهُ اللَّهُ إِلَهًا وَحِجَابًا وَمَنْ وَلَا يَكُنْ لَهُ حِجَابٌ لَا أُولِي سُلْطَانٍ رَسُولًا فَيُوحِيَ بآيَاتِهِ  
إِلَهُ عَلَى حَكِيمٍ الروي في نزول هذه الآية ان الله يقولون لعيسى عليه السلام لم يلم تكلم من الله واسطة ان كنت نبيا صاوتا  
كما تكلم موسى وبلا واسطة ويراه سبحانه من غير حجاب فتمثلت الآية بعيسى لم يكلم الله من الانبياء سبحانه من غير حجاب لان الله تعالى  
يكلم موسى من وراء حجاب وبارسال ملك هو الروح الامين فيوحى اليه بالانذار من الله تعالى من وراء حجاب فيكشف الله في حق  
الزبور انما نزلت حين قالوا لا يكلمنا الله انك رسول الله فقيل لهم ما كان لنبينا ان يكلم الله وما تكلم من خواص عباده ونبينا  
الثانية وراى صاحب البصائر في بيان هذه الاقسام ان منجى قوله وحيا كلاما اختياريا يدرك بمرئ سوار كان بالشفافية كما كان في قوله  
لنينا على السلام او لثبات من وراء حجاب كما كان لموسى هو كلف لاقران قوله تعالى ومن وراء حجاب يخص بالاول فمفيل لا والاول  
هو المنزل بواسطة الملك وقوله تعالى او يرسل رسولا المراد به ما اتى به جبرئيل الى الرسول ان كان المراد بالرسول هو او ما اتى به محمد  
الله ان كان ثبات لسان جبرئيل واسطة قوله تعالى وحيا فيشكل التكلم بواسطة وبلا واسطة سواء كان سبحانه اولافا لا يندل  
جواز الروية دون اقتضاها هذا ما في قوله في وجه قوله ان وحيا ما عطف عليه نصيب بالمصدر لان من وراء حجاب مع كلام محمد  
والاسرائيل نوع من الكلام ويجوز ان يكون وحيا ويرسل مصدين ومن وراء حجاب لولا وقت الواقعة او الاوقاف واما في قوله  
هذا الكلام وراى غيره من العشر من ان قوله تعالى وحيا يراد به الالهام كما قال نفث في معنى اورد في التمام كما كان لا يراد به وقوله  
او من وراء حجاب والمراد به كان بالهاتف كما كان لموسى وهو لنينا في ليلة المعجزة كان بينه وبين الله حجاب من وراء حجاب  
مساؤه بمسبحين على النبي صلى الله عليه وسلم وقوله تعالى او يرسل رسولا لا يحتمل الوجهين كما هو في التمام ولا يشترك فيه الا بالانبياء  
الاولى ايضا



[illegible]









ان نعم ايمان الحق هو النعمة من الربوبية قوله تعالى واخصنا هذا الكتاب من الحق فيستحق القرآن فلما اخصر و  
قالوا اخصونا فلما افضى وتوالت قوتهم منذرين قالوا يا قومنا انا سمعنا كتابا انزل من بعد موسى  
مصدق لما بين يديه يهدي الى الحق والى طريق مستقيم يا قومنا اجيبوا داعي الله فاقضوا عن  
منا ذنوبكم ويخبركم من عذاب الله ذكرا لما كنتم تفترون رسول الله صلى الله عليه وسلم من الطائف الى بلن الخدم حكام في بيته محمد وبقدر  
القرآن في صلوة او في صلوة الصبح فصرف الربيع من الجن وهو ما دون العشرة الى تسعة لا يشترط قوله كما اذا عرفنا ان الكتاب انزل من الجن  
يستعمل القرآن في حال كون الجن يستعمل القرآن فلما اخصر واهي حصر ولا ياتي القرآن قالوا القوم انتم اوصووا استمعوا القرآن وهو نوحى عن  
سعيد بن جبر وقيل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مامون بغيره واليه اتمى عشر الغار من الجنة فقرأ عليهم اقرأ باسم ربك وهو الحكيم الخبير  
بذلك ما في الكتاب والدارك وقد نقل الروايتين بالطول والتفصيل وجمعهما للحسين بن علي الاوولى وسوق الآية لاشتمالها على هذه النعمتين  
الاستماع حاله والى على الاو وابعث عن الثانية وعلى كل تقدير فها تفضى الى تم دفع من قرأه وتوالت قوتهم منذرين فها آمنوا جميعا ودلوا  
قوتهم حال كونهم منذرين اياهم لاجل الايمان حيث قالوا يا قومنا انا سمعنا كتابا انزل من بعد موسى مصدقا لما بين يديه اى يدعى موسى  
الى الحق من السابرة والى طريق مستقيم المستقيم واتفاقوا ان كتابا انزل من بعد موسى ولم يقل من بعد موسى مهان الطلاق البشارة  
على القريب انهم لم يسموا عربى ولا نبي كانوا يهود ومن قالوا ايضا يا قومنا اصبوا على الرسل وامنوا بغيركم من ذنوبكم  
اى بعض ذنوبكم وهو ما كان في حق الله فاعلمت فان الظالم لا يغير بالايمان كما مر من بني العيصاوى ويحكم من عذاب الله لم يحلوا في هذا  
تفسير الآية وقد ذكر الله تعالى هذه القصة في سورة البقرة في تمامها بالمول من هذا وفي هذه الليلة فوضا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا  
عن ابن مسعود وبه هذا بخلافه رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يمتنع خط ولا يمتنع  
برلان آية التيمم ناسخة لانها دنية وليدة البركة كبرية ولها بعنة صاحب الهداية بان ليدى الجن كانت غيبة واحدة يعنى كانت نارة كدة  
ونارة بدنية فلهذا لم يسموا كونهما كية ليكون منسوخة بذلك كلام وقع بالعرض والمتصور به ان الجنة ايضا كالانس  
فريقا كالفرد وهم معذبون في النار اربابا اتفاق العلماء كالانس الكافر ثبت ذلك بدليل قطعي وهو قوله  
تعالى لا ملان بهم من الجنة والانس اجمعين وفريق مسلمون واختلف فيهم فقال مالك وابن ابي ليلى وابو يوسف  
ومحمد انهم يثابون في الجنة كالانس المسلم لان سبب دخول الجنة والثواب هو الايمان والطاعة وقد نفى ذلك  
منهم وهو المختار للقاضي ومالك الكشاف وعن الضحاك انهم يدخلون الجنة وبالكون وشربون لقوله تعالى  
لم يظلموا نفس فليس عليهم ولا جان قابل الجان بالانس فاعلم ان الجن ايضا يطعمون في الجنة وعليه اكثر الشايخ وقيل  
بانهم يمتدنون بذكر ونسبهم كما يمتدنون بذكرهم فليس عليهم ولا جان يمتدنون بالجن بل يدورون حولها

حرج في التفسير وقال المفسر الاعظم ابو حنيفة انهم لم يتأدوا كالا ناس فغاية نعم ايمانهم انهم يخرجون من العذاب لا ان قتل عافهم  
 بغير قتلهم من ذنوبهم ويخرجكم من عذاب الهم كذا ذكر في الموارك والكشاف والبيان وهذا القدر من المفسر ووجهه في سورة محمد وفيها  
 آية منسوبة في باب القتال وهي قوله تعالى فاذا القيم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى اذا اخذتموه  
 فشدوا الوثاق فاما من بعد واما قد ام حتى تضع الحرب اوزارها فمنه معنى الآية فاذا القيم الذين  
 كفروا في الحاربة فغرب الرقاب اي فاضربوا الرقاب ضربا مبرورا عن القتل لان قتل الانسان اكثر ما يكون بغرب الرقاب حتى اذا  
 اخذتموه اي اكثرتم القتال منهم فشدوا الوثاق اي وثاق الاسارى وهو ما يوثق به حتى يتولوا منكم فاما من بعد واما قد ام اي اما  
 تمنون منا يا ايها المؤمنون عليهم بعد ان تأسروا بالاطلاق وغيره واما قد ام فذا بالمال وفيه حتى تضع الحرب اوزارها اي اهل الحرب يد  
 اي الاتهام وسلاهما يعني ينفق الحرب بزوال شوكتهم واوزارها ايها يعني يترك المشركون شرهم بان يسلموا جميعا مبرورة  
 لانه عليه السلام قال لا تحرق امتي من الرجال يذا هو المضمون الآية ثم الشافعي وامر بن حنبل يجوز ان اللهام يخرج من  
 والمن بالاطلاق والغذاء بالمال او باسارى المسلمين ومنه ما سلمهم القتل والاسترقاق فقط والسن والغذاء المذكوران في  
 منسوخات آية القتل والاسترقاق المذكورتين في براءة لاسانهم آخر انزل او مخصوصان بكفار بدو بوجده ما روى  
 اليوم من ولاه واذ هو الغريب الصميم من ايجته ثم وتعلق منه ايضا فيجوز ان يكون المراد بالسن بترك  
 او بالخطية وقبل الجزية وبالفداء الغداء باسارى المسلمين بالمال ويكون عاما باقيا وذا رواية الكل في ايجته وهو قولها  
 والمشهور انه لا يرى خلافه بالمال ولا غيره فعلى مذنب الشافعي كان المنع ما ذكرناه سواء تعلق حتى تضع الحرب اوزارها بالغرب  
 او الشد او المن او الغذاء وعلى مذهب ابي حنيفة ان تعلق بالغرب او الشد كان الاثم الحرب الجنس اي يقتلون ويوسعون حتى  
 تضع جنس الحرب اوزارها وان تعلق بالمن او الغذاء فان كانا بالمعنى المشهور حمل اللام على العهد اي من عليهم وليا دون حتى تضع  
 حرب بدوا فيخص الحكم بهم او جعل الآية منسوخة بالمعنى الغير المشهور فلا شك حال حينئذ ويكون الآية عامة باقية خالصة  
 والغذاء انما بالمعنى المشهور كان منسوخا او مخصوصا بكفار بدوا وان كانا بغيره فلا منافاة بهذا في الكشاف والدارك وقال  
 في نزهة الوفاة موقل الاسارى او اسر مقاتلهم او تركهم احرار او متهن اهل ومة نادى من غيرهم والذين ان ترك  
 الاسير الكافر من غير ان يؤخذ منه شيئا والغذاء ان تركه وبأخذ منه مالا او اسير مسلما منهم في مقابلته في المنع خلاف الشافعي  
 الغذاء فقبل ان تضع الحرب اوزارها يجوز بالمال بالاسير المسلم بعده لا يجوز بالمال باجماع علماءنا وبالنفس يجوز عند ابي حنيفة ويجوز  
 عند حماد وعيسى بن ابي اسحق ورويتان وهذا الشافعي يجوز مطلقا هذا القطة وعليه بان اهل العداوة يترفع الصدقاتي وقال صاحب البلية  
 ولا يفاوى بالاسارى عند ابي حنيفة وقولا يفاوى به اسارى المسلمة بموقوف الشافعي واما المفاوات بال فاخذهم من لا يجوز



الَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ الْمُؤْمِنِينَ حَافِظُونَ وَمَنْ يُطِمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ يَدْخُلْهُ جَنَّاتُ جَوْشَدٍ مِنْ تَحْتِهَا  
الْأَنْهَارُ وَمِنْ تَحْتِهَا نَاقُورٌ يَصْفُرُهُ عَذَابُ اللَّهِ أَلَيْسَ هَٰذَا الَّذِي كُنْتُمْ تُكَذِّبُونَ  
لا يحدسون على ما هم أيضا بسوءهم من العذاب لا يحدسون على ما هم بسوءهم من العذاب لا يحدسون على ما هم بسوءهم من العذاب  
والمرضى يخرجون من العذاب لا يحدسون على ما هم بسوءهم من العذاب لا يحدسون على ما هم بسوءهم من العذاب  
كما في سورة البقرة وتحقيق الكلام في هذا المقام ان المريض قد يظن على فني مرض فيه سلامة الا لا تـ ولكن يورث الا فاني  
لو لم يخرجوا على وجه الارض لظن كافي قوله تعالى ومن كان منكم مريضا او على سفر فذم من ايام اخر في بيان قضاء الصوم وقوله  
وان كنتم مرضى او على سفر فاعطوا منكم فدية من الصيام وهو الاصح والمصدق والاطمئنان والاعادة  
وينبغي ان لا يحل القتال على المريض الاول كما لا يجب على المريض الثاني وان كان المريض الاول لا يكون هذه الآية ان كان المريض الاول  
فوزر الصلوات فانه وان كان بالمرض الثاني فغيره تخصيص والمراد من الصلوات الاطعمة وذلك ان كل ما يظن على المريض فدية  
بحسب ما سوى الامعي والاصح وعلى كل تقدير في تأسيه بقوله تعالى انما افترقوا فافترقا لا على ان يكون معاه صاعدا ولا على ان يكون معاه  
على الامصار والمرضى جميعا بالي حجة الله المريض فدية الآية ينبغي وجود القتال عن المرضي مطلقا وقدر بيان انما ان المريض  
المنى قوله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى وقوله تعالى وما لان المؤمنون ليعنفوا والافدية فيها انما في الآية الثانية في بيان ان  
فخت عنة لا صلا وهي قوله تعالى وهو الذي كف ايديهم عنكم وايديكم عنهم بظن منكم ومن قبل ان افطرتم  
عليهم وكان الله بما تعملون بصيرا فاختار الله في فتم كونه فاختار الله في فتم كونه فاختار الله في فتم كونه  
لان معناه هو الذي كف ايديهم عنكم بظن منكم وايديكم عنهم بظن منكم وايديكم عنهم بظن منكم وايديكم عنهم بظن منكم  
من بعد ان افطرتم عليهم اي افطرتم عليهم بظن منكم وايديكم عنهم بظن منكم وايديكم عنهم بظن منكم وايديكم عنهم بظن منكم  
اي حفيظه به وهذا اقدم من المتوجر صاحب الكشاف والاول من مؤسسه الحنفية وهو ما يرد دليل لا يفيده في الباب وقد قال  
صاحب الهداية في باب الحنفية والفرام وكل ارض فخت عنة فافترقوا عليها في ارض فخت عنة فافترقوا عليها في ارض فخت عنة  
فختها عنة وتركها لا عليها ولم يلفظ الفتر في العنة وقبل كان ذلك في سورة الحديد دون فتم كونه كما روي ابن كرمته بن ابي بل  
خبرني في حسنة فخت عنة فافترقوا عليها في ارض فخت عنة فافترقوا عليها في ارض فخت عنة فافترقوا عليها في ارض فخت عنة  
او ظنهم البيت وهو في التوجيه لا استدلال لا يفيده في هذا الباب لهذا قد مر صاحب البصائر ما يرد فيه وضعف توجيهه في حنفية  
السورة تركت قبل فتم كونه وقول لا خير في الاحكام المذكورة فيها بصيغة الماضي بلها خبر من الامة مسجورة للرسول في كتاب التفسير  
تقر في كتبهم فالامم الزائدة ذكر التوجيه في الحديث ان ذلك في الحديث ولكن منهم امر وهو ان بعض نفر من الكفار في مكة

[illegible]

في انما يصح زواله  
الدخول لاجل كون  
الزنا في كل ما يكون  
بعد خلقه والافضل  
لعل من الغرض  
فانما يكون في كل  
جزء من السورة

ويجوز ان يكون قوله تعالى يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والإكرام  
له دخل في شمار السور التي فيها الدعاء او شجار بان بعضهم لا يدخلون لموت او غيبة او حكاية لما قاله ملك الرويا واليه  
لا صحابه بل في الكشاف والبيان في احوال الامم الزايلون الاستشعار بهم الى وقت الدخول الى اصل الدخول الى انشاء  
قد مر في انشاء اخره وانما يتجمل ان يكون ان معنى قدامي قد شمار السور ويجعل ان يكون متعلقا بامنين يا انشاء السور كنتم  
امينين وانشاء لم يكونوا امينين وقوله تعالى محققين رؤسكم ومقربين ذكر في ضو النسيان انه حال مقدرة من قوله تعالى  
لقد علمن اي لقد علمن المحسوس حال كونكم مقدرين التحسين والتقصير لعل ذلك لان التحسين والتقصير انما يكون او اخر من  
المسجد مكان فتجمل او يتصرف في لآية نزلات في العزة وفيها التحسين والتقصير بعد الحزب بخلاف الجم لا يكون الحق  
والتقصير في قبل دخول المسجد والمقصود من ذكر الآية ان العزة عند الطواف وسمى ثم بعد ما علق بالتقصير وقال  
يا كرم انما العزة الطواف والسمي ثم ولا خلق فيها ولا تقصير والآية حجة على انها نزلت في عزة القضاء وذكر فيها  
الخلق والتقصير كذا ذكر صاحب الهداية في باب التتم وان لم يتبرهن له المفسرون والآية السادسة بعد في مشرق الاسلام  
واعلاء الدين وفضائل الصحابة هي قوله تعالى هو الذي ارسل رسولا بالهدى وحين الحق يعطون  
على الدين كله وكفى بالله شهيدا انما محمد رسول الله والذين معه ابتدأهم على الكفار يحكم  
بينهم نزولهم زكاهم سجدوا يستغفرون فضلا من الله ورضوانا زيناهم في وجوههم من انوار  
ذلك مثلهم في التوبة في صلواتهم في الايجال كف كزوم اخبر شطاة فازداه فاستغفروا فاستغفروا  
على سوفه فحجب الزداع ليخطبهم الكفار وعاد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مقدر  
واجرا عظيماء هذه الآية جامعة لبيان ذكرنا على السلام وفضائل الصحابة في ان الاول قوله تعالى هو الذي ارسل  
يعني ان الله هو الذي ارسل رسولا حال كون نفسه بالهدى اي التوحيد ودين الحق اي الاسلام ليغير على الدين كله حسمه  
محتاجا واما كان للطلاوة بيطي المسلمين على المرافة ما من اهل دين الا وقد قهرهم المسلمون وكفى بالله شهيدا على ان باعده  
كابين او على بؤنة بلها المجرات على في النيفادى ثم من الرسول بقوله تعالى محمد رسول الله فانه بعد اخبر من المشهور  
وهو يستند نصيب لاجل ان محمد ارسل الله مرتب بالترتيب الذي جرى على لسان اهل الاسلام من لدن عليه السلام الى  
يوم النسخ حيث يقولون لا اله الا الله محمد رسول الله وهو خير مبتداه محمد واني هو محمد رسول الله وبعده اموصوف والذين معه  
حلف عليه شدا خبره والاولى ان قوله تعالى والذين معه كلام ملاءمة في بيان منافق الصحابة والاستدراجهم ثم بعد ما  
جمعهم جميع يعني انهم استداخلوا على الكفار لانهم خالفوا فيهم اللسان والقلب والجوارح جميعا يعني لانهم كانوا جميعا



قال اذ قد علمنا ان المؤمنين المودة على المخالفين وفي الكشف والادراك انهم من مشركين على الكفار انهم كانوا يتخذون من بني اسرائيل  
مفرق بقبائلهم ومن ابدانهم ان مشرك اباؤهم وولدهم من ترجمهم فيما بينهم فكان لا يبرى مؤمن من مؤمن الا صاحبه وعافته وهذا عالمهم  
العباد واما عالمهم مع الله تعالى فقولنا تعالى فيهم ركعوا سجدة التي تقرأ ركعوا ساجدين حال كونهم يتقنون فعلها من الله ورضوا  
سجدهم اي علامتهم في وجوبهم حال كونهم من ابناء السجود يعني السجدة التي تحدث في جباههم من كثرة السجود او استنارت وجوههم  
من طول ما صلوا بالليل لقوله عليه السلام من كثرة صلوة بالليل حسن وجهه بالبنار او تدعى الظهور وتزأب الارض او صفيره الوبر  
من خشية الله وكان ذلك في يوم القيامة على حسب ما في التفسير وهو ان كان نصفي بيان ففعل جميع الصحابة بسلامة  
احدهم الا ان بعض المفسرين قد قصده واخذوا من حقه وشبهوا بما جعلوا اللفظ منه اشارة الى صاحب مخصوص من الخلق  
الارضية الاخبار فقالوا الذين معه ايا الى ابي بكر الصديق من حيث كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغار وفي اكثر المحضر وكسر  
وقوله تعالى اشتد على الكفار ايا الى عمر الفاروق من حيث كان شديد على الكفار وقوله تعالى ركعوا سجدات الى عثمان من حيث  
كان براحميا كامل الجوار والابان وقوله تعالى تقرأ لهم ركعوا سجدا ايا الى علي رضي الله عنه كان عابدا ازاء الكما ساجدا كذا في  
وقرب من كلام الامام الزاهد من زيادة بيان وقوعه منهم وقوله تعالى ذلك ابتداء اشارة الى الوصف المذكور وشبههم  
في التوبة مجزلة ومثلهم في الانجيل مطلق عليه يعني هذا الوصف المذكور صفتهم العجيبة الشان المذكورة في التوراة والانجيل  
وعينه قوله تعالى كثرتم تفسيره وقيل مستأنف ويجوز ان يكون ومثلهم في الانجيل من اربعة كثرتم يعني هذا الوصف  
في التوراة واما ما في صفهم في الانجيل كثرتم اعرج شفاها اي فراسه فازره اي فخره فاستغلا اي فاشته وصار من القوة  
الى الخلط فاستوى على سورة وهو جسم ساق اي فاستقام على مقبده وقام على قامة مستويا يعجب الزر بكثافته وقوة غلظه  
وحسن منظره يعني ان الصحابة قوا في بدو الاسلام ثم كثر واغتنموا في امرهم بحيث المحب الناس وقيل كثرتم في  
الانجيل سجدتهم فيهم من ثبوت نبات الزرع يامرون بالمعروف وينهون عن المنكر واما قال البيهقي في الكفار فاعلموا انهم  
عليه سجدتهم الزرع من ثباته ترقية في الزيادة والقوة او تعليل لقوله تعالى وعد الله ادم عليه مني هذا ايضا اشارة  
الى الترتيب كما قال صاحب الكشف عن عكرمة اخبرني شفاها باني بكر فازره فخره فاستغلا بعثمان فاستوى على سورة علي  
وهكذا قال صاحب الادراك ثم ذكر الشافعي قوله تعالى وعد الله الذين امنوا فعلموا الصالحات منهم رواه على الروا انفسهم  
اعده فيما قالوا انهم كثرتم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في الحسيني ان المراد بالصلح العالم بعبادة الصحابة وانه لما قال البيهقي في الكفار  
تنبأهم ان مبعوثهم كما في قوله تعالى ان مبعوثهم ان فضائل الصحابة المذكورة في الآيات لا تعد ولا تحصى وانما اخترت هذه الآية لكونها  
ان فيها ذكر الخلط الارضية بالترتيب وقوله تعالى في سورة الحج قوله والذين ان كنتم في الارض اقاموا الصلوة واؤتوا





أقامهم فقلت وقيل فأسلموا ليدن سفيره لتفتيق الواقعة فوجدتهم مقرين على دينهم مطعين الزكوة خرموا الخمر ان جاءكم  
 فاسن بخبر فتوقفوا ونقصوا وقرئ قسبوا والال واحد أي فتوقفوا ان بينكم لكم الحال ان تصيبوا قوما بسبب الله أي كرامة ان  
 تصيبوا قوما بجليلين كالهم فقبحوا أي فقبحوا واتوا من على ما فعلتم منهم ليجزئكم فتوقفوا في خبره فأنتم سمر مبيح ووجدتمهم مؤمنين فتم  
 باليسلم فتم منا المتألمة منهم لانهم مؤمنون والمقصود ان الآية دليل على ان خبر الفاسق واجب التوقف وتكليف فاسق وبنو القسيم  
 أي ابن فاسق وبنو خير كان وفيه دليل ايضا على ان خبر الواحد العدل يقبل بلا توقف لا ذكر صاحب الدرك انه ان لم يقبل كان مستويا  
 مع الفاسق فلا يلزم للتحقيق فائدة أصلا الا قال القاضي البيضاوي او لا ان المعلق على الشيء بكلمة ان يعدم عند عدم الشرط لانه لم  
 يوافقوه بما والما ذكر اخر من ان الحكم هو التوقف مرتب على المشتق وبه فاسق فيكون ما أخذ مشتقا من توقف لعله واحد للآلة فاسق  
 فتقبل قول العدل فهو يوافق كلام الدين لا وقد ذكرنا في الاصول هذه الآية في بحث جعل المطلق على المقيد وقترية ان قوله تعالى لا تشبهوا  
 المشركين من بعد الحكم مطلق عن قيد العدالة وقوله تعالى لا تشبهوا ذوى عدل منكم مقيد بغيرهم الوهم ان جعل المطلق على المقيد فشرط العدالة فبالو  
 با ما سلمنا المطلق على المقيد وكما علمنا بعض ثالثا وجب التوقف في خبر الفاسق وهو قوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وان  
 اوتت زيادة التفصيل في ذلك فنقول قد ذكرنا في كتابنا اصول في شرط بطبر الواحد ان خبر الواحد ما يوجب العمل وان كان من الخيرة الاسلام  
 والعدالة والمعتل والضبط فلا يجب العمل بخبر الفاسق لانه ليس بعادل فكذا خبر الكافر والصبي والمعتوه والذي يشترط خلقه اوسا  
 او مجازفة لقعدان الشرط والمقصود من خبر الواحد الفاسق لا يوجب العمل به بالحدث لان الخبر يحمل الكذب ايضا والخبر غير معصوم  
 وبالحدالة يترجم جانب الصدق على طرفي الكذب والشبهة وذلك كما يعرف بالانزاج من محطرات وبنو فلو تركب كبيرة او اصرار صغير  
 لم يقبل خبره وانما في خبر بالحدث فان كان من اموال الدين كما اذا خبر بكل الطعام وحرثته وظهره الا وبنجاسته فقال محمد بن الحكم  
 رأيه فان تاب بالبراري وقع في قلبه انه صادق فيعمل به فيقيم صوفى بنجاسته عن غير ارقه وان ارق فهو لحوال للقيم لان ذلك  
 امر ظاهر لا يستقيم عليه من جهة العدل فذوت الضرورة التي خبر الفاسق وبطلان الشبهة والتميز متيقنة حيث يلزم بخبره بالبراري غير  
 الا ان هذه الضرورة لا كانت غير لازمة لان العمل بالاصل ممكن وهو ان الاطراف في الاصل لم يحمل الخسوف هذا فوجب نعم  
 المحسنة اليه ولم يقبل خبره بدون ضم الراي اليه وان كان من المعاطات فان كانت تنفك عن معنى الاثر كما لو كان  
 والمضاربات والا فان بالتجارات يعتبر خبر كل ما قل عدلا او فاسقا صابيا او بالغامسا او كافر العموم الضرورة  
 الداعية الى سقوط الشرط لان الانسان فلا يجدر به ان يستعمل الشرط الا في بيعته الى وكيله او  
 غلامه ويقول معه الى ولائك او اذنتك بالتجارة فذوت الضرورة الى ان يبعث اليه اي بل كان ولا دليل ح  
 السام لم يرد سوى هذا المفسر ولان اعتبار هذه الشرط لترجيح جهة الصدق في الخبر فلهذا ولا لزوم هنا

من العبد الوكيل بينهم انما تقدم على التصرف من غير ان يلزمها وان كان ما فيه الزام محقق من حقوق العباد كالتمسك بالحق  
 غير ان تصرفات العبد لا تفي بغيرها من غير ان يشترط العبد في الشهاده والالبية بالولاية وان كانت ما فيه الزام من وجه  
 ودون وجه كمراد الوكيل جبر المأذون بشرطه فيه احد شرطى الشهادة اما العبد بان يكون رجلين او حرلا وامراة من اهل البيت  
 بان يكون واحدا عا ولا عند بحقيقة اعتبار المعنى الاول من وجهه بان جبر الخاص والامان حال المستور وصاحب الجواب هو جبر  
 والصبي والامانة في غير الحديث فزكتها ليل الطول الكتاب من غير تقريب وعلقتهم كتب الاصول والآية الثالثة في باب  
 ان قتل الباني واجب وحي قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقاتلتا او قتلوا فاصلا بينهما فماتت فماتت  
 احل لهما على الاخرى قتلا لولا التي تنبغي حتى نفخ الى امر الله فان قامت فاصلا بينهما  
 بالعدل واقتطوا ان الله يحب المقسطين لا انما المؤمنون اخوة فاصلا بين اخوتكم  
 واقفوا الله لعلمكم ترحمون المروي في نزول هذه الآية ما ذكر في الدرر والكتشاف والزاهد انه وقد روي  
 نعيم على مجلس بعض الانصار وهو على حارس الباطل فامسك ابن ابي بانه وقال هل سبيل حمارك وقد اوانت فمال  
 عبد المدين رواده واعدان بول حماره لا يلبس من مسك ومضى وطال التخصم حتى استبا وجبا ولا في الاوس والفرج  
 فومها فجادوا بالصبي والابدي والغال فماتت الآية المذكورة والمعروفان طائفتان من المؤمنين قتلا من قتلا  
 بينهما بالنص والدعاء الى حكم الله تعالى فان قتلا الصبي فيها والافان لغت اى نهى احدى الطائفتين على الطائفة الاخرى  
 قتلا الطائفة التي تنبغي حتى نفخ الى امر الله حتى نزع الطائفة الباقية الى حكم الله وما روي فان قامت اى حجت  
 المذكورة الى امر الله بعد المقاتلة فاصلا بينهما باحد بحيث يكون موافقا لحكم الله تعالى ولا يفر لاحد منهما شيئا او قتلوا  
 اى عدلوا في كل الامور انما يجب المقسطين العادلين بخير فعلهم حسن الجزاء وانما قيد الاسلام باحدل مبنا بخلاف الاول  
 لا يظن الحيف من حيث انها بعد المقاتلة بخلاف الاول فانه في ابد حال المقاتلة وقد اكد الله تعالى الامر بالاصلاح فذكر  
 وما يؤول الى انما المؤمنون اخوة يعني ان المؤمنين كلهم اخوة بينهم من حيث انهم يسمون الى اصل واحد هو الايمان الموجب  
 الالبية فاصلا بين اخوتكم في الدين والابان ولهذا المباعدة في التقرير وضع اسم الظاهر موضع المصغر في قوله من اخوتكم  
 والقياس ان يقول بينهم والاباخي بهذا لفظ التنبيه والقياس يقتضي التمسك الى ان اقل من تحت المحاصرة بين الايمان  
 وقبل المرحا لاخرين الاوس والخزرج وقرئ اخوتكم وانما لكم وكذا انفي التفسير في قوله واصلوا بينهما اول لا نظر الى لفظ  
 وانما جهم فقتلوا سابقا والقياس يقتضي التنبيه رعاية للمعنى فان كل طائفة جهم جماعة والمقصود ان في الآية دليل  
 الباطل وهو من خرج عن طاعة الامام الحق بحجب المقاتلة معه لانه باغى في الغنة حتى عرف الفتنة حيث قالوا البغاة قوم

لذلك وبعد سورة الزاريات وفيها آية يستدل بها على انما والا بلن والاسلام وهي قوله تعالى فليخرجنا من كان فيها من المؤمنين  
فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين هذه الآية اجاب عن فقهه ابو قوم بل بعد اذ اخرج من كان من المؤمنين من  
قرية اذ ضمير فيها يرجع الى القرية وان لم يكن مذكور الوجه فاخرجنا من كان في قرية لوطا من امن بلوطا فاجابنا خبر اهل بيت  
من المسلمين اذا ارادوا ذلك قوم لوط واخرج المؤمنين من تلك القرية لم نجد فيها من المسلمين الا اهل بيت واحد وهم لوط  
وابناته وقيل هم ثلثة يمتنع على ما في تلك الشان وقيل امن به واحد من القرية في عشرين سنة علموا في المدينة وبالجملة فاخرجنا اولاد  
المؤمنين والمسلمين المكلفين فاعلموا ان الله على كل شيء قدير واحد فقط المؤمنين مرة والمسلمين اخرى وبذلك الفتاوى في خبر  
للعقائد على ان الايمان والاسلام واحد وكذا اى صاحب الكشاف والمدارك ولاكن لا يخفى عليك ان صدق المؤمنين مسلم  
على قوم لوط لا يقتضيه اتحاد ما بينهما صرح به القاضي وذلك لان القائل بالفرق بينهما لا يقول بالتبائن حتى يكون الآية وليا  
عليه بل بان مرجع الى عموم وخصوص من وجه والصدق في مادة من لوزم وتخصيله ان الايمان ان تؤمن بالله وملكه  
وكتبه ورسوله واليوم الآخر اى تصديق بالغائب وتقر باللسان والاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله  
الصلاة وتوحي الزكاة وتقوم رمضان وتحت البيت فجزان بوجه الاول بدون اتحاد العكس ان يجحدوا فيه ذهب  
البعض مستدلين بما نقله في الاماديث وبقوله تعالى قالت الاعراب انما قلتم لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا وغير ذلك والذهب  
الصحيح انها واحد ولكن الآيات التي ذكرها على اتحادها لا توجب ذلك نعم الجواب الذي علمنا ما ذكره ايضا ان كل ما يدل على الفرق  
بينهما انما يدل عليها بحسب اللغة ولا نكره بل غرضه ان في شدة عينا عليه السلام لا يجوز لاعدان ايمانهم من الاسلام او بكسر  
ولا ينكح احد باحد الا حرا فالفرق بين البطن وبعد سورة الطور وفيها آية في بيان ان افعال المؤمنين ترجع اليوم وهي قوله  
والذين آمنوا واسمعوا من ربهم انما هم الحقايق بهم ذوقهم وما الشاكرهم من عبدهم من شئ لا يكون  
جاء كسب ربهين ه ظل صاحب الكشاف ان قوله تعالى والذين آمنوا اعطى على قوله تعالى يجوز من قوله وزوجناهم بحور  
اى قرانهم بخور العين والذين آمنوا اى بالزنا والجمساء منهم وبقصائهم ذريتهم وقوله بان القصاص ذريتهم كلام على عدة معان  
ايان عظيم المنزلة والشان وحقيرة والى العمل القصاص ذريتهم وما الشاكرهم من علم من شئ اى ذرنا عليهم جميع ما ذكرنا من الثواب والفضل  
وما نقصناهم من ثوابهم شيئا بطيئة الا بما كل امرى بالكسب رين اى كل نفس بعد بعد موتة فان عمل صالحا فلها اخصها والاوتها  
ويتم ان يكون قوله تعالى والذين آمنوا بعدا وقوله تعالى بان القصاص ذريتهم خبره واما فيها امر اخر والمفهوم من كلام صاحب الكشاف  
والدارك انه ينبغي ان يكون خبره الحقا وقوله تعالى بايان متعلق بما قبله داخل تحت الامر اخص وكلام الامام الزاهد يدل على ان قوله  
واسمعوا من ربهم معطوف على قوله تعالى آمنوا اسوا رجل قوله تعالى بايان متعلق بما قبله وبعده وهو عبارة عن ايمان الاطفال بالرب

او عن ايمان الابوين بالتبعية وهو المناسب للآية وانما اورنا الآية هيئتها تسكنا على الكمال للمؤمنين فمقتضى ايمانهم دخول الجنة  
وان لم يعمدوا وتحقيق الكلام في هذا المقام ان الطفال المؤمنين ومنون والطفال الكافرين كافرين في حق الاحكام اي تباين في اجزاء  
احكام الدنيا والاهرام والافرة فكل واحد من هذه الصفات لا يمتنع على انهم انما في الآخرة كما انهم يتكلم في احكام الدنيا  
كذلك سواء كان الطفال المؤمنين او المشركين وقيل الطفال المشركين لا يدخلون في النار كما روى عن محمد لا يعذب بعد ثلث ايام الا ان  
وقبلهم خدم المسلمين في الجنة وقيل ان الاطفال كلهم كذلك الجاهل من اهل الآخرة لا يخالون الجنة ولا يدخلون النار وروى بعضهم  
انهم توقف في الطفال المشركين ما لو اطفال الاورى كما توقف في الخلق المشكوك ووقت لقمان عدة الدهر فخر اربعة مسائل منه قال  
فيها الاورى وقيل توقف بوجوه في ابتداء شتبا في الطفال المؤمنين ايضا فاما لمجلة الاخبار الالهة على كون الطفال المؤمنين في  
الجنة سميا بانهم وكونهم شفعاء لهم رجحني اطفال المؤمنين وتوفي غيرهم على ما كان عليه من التوقف في ذلك الاخبار نحو قوله ان السقط اظلم  
بخط على باب الجنة فيقول لا يدخل حتى يرضى او امثال ذلك مما ذكره المشكوك وروى ان عدم بلوغ النفس في الطفال المؤمنين في  
الشتبا غير مسلم لان قولنا والذين آمنوا وتعتبوا بينهم بايان دليل على ذلك وقد كان يلحقه الا ان يقال المراد بعدم بلوغ النقص عدم  
القطع به لان قوله تعالى بايان يحمل ان يكون متعلقا بقوله تعالى وتعتبوا ويكون المراد بالايمان التصديق فيكون الآية موصولة بمتعلقها  
الذين آمنوا فاختاره والمحل على الايمان المباني والتبعية غير ظاهرة ولكن لا الحاق بمسند اذ هم يؤمنون اصلا فلا وجه لقوله تعالى المتعلق  
ان يقال ان المذكور حديث مجرد والايمان والذرية لا يخالون درجة الا باوهمج والايمان بدون عمل وانما يجمع ما هم كرامة  
لهم قررة لا يعينهم اطفال الا بايعينهم من قولنا وما التباين من كلام من شئ ولا يقال ان التوقف في حق الطفال المؤمنين اقرار بوجوه  
بدليل ما روى عن بعضهم ان يقول في حق العبيد الكفرة انهم لا ينجون الا بشفاعة النبي صلى الله عليه واله وسلم لان التوقف  
في الطفال المؤمنين مما روى عن الثقات والنقص عليه الحاكم تشبيها في المستغنى ولعله انما توقف فيه لما لا ذكر ان يكون الطفل  
المؤمنين سم القطع بانهم لا يكونوا مسددين في النار ولا نالا قطع لحد لا بالجنة ولا بالنار بل يغوص امرهم الى الله تعالى  
وقد نص عليه الامام التجاري في عقيدته وهو في الحقيقة راجع الى ما قرر ان لا تشبه لاصد بعينه بالجنة سم العتبة السرة  
وقال في الحسن والحسين وغيرهم ما نطق بالنقص القطع ولا بالنار سوى الى لب ودخوه ما نطق بالنقص القطع بل انتم ان المؤمنين  
كلهم في الجنة ولا يكون كلهم في النار والاطفال المؤمنين كلهم في الجنة مع انهم في الطفال الكافرين كلهم في النار سم اهلهم او مشكوك  
فيهم اي حال ما لو ولا تشبه لطفل بعينه بالجنة ولا بالنار اي حال ما في طفل ما قبل ان كل طفل ما حال تصديقهم في  
او احد ما فهم من اهل الجنة قطعا وان مات في حال كفر الابوين فهم من الموقوفين وكذا ما قبل كل طفل ما حال الحكم بسلامة  
فهم من الموقوفين ولا فهم من الموقوفين وان كانوا مؤمنين حال موتهم وما عليه كذا ما قبل كل طفل ما حال الحكم

يعزق كل شريك فيه من ذلك الشيء ملاءمة بالنظم والالتصاف ولهذا قيل ان قوله تعالى وفيهم الالبه والى على جواز  
 التفسير وقوله تعالى لها شرب الالبه والى على جواز المبالغة ولكن الاصح بينهما انها بمنزلة المرافين وان المراد منها قسم الماء  
 بطريق المبالغة فان محمد السند في كتاب الشرب على جواز قسم الشرب بطريق المبالغة بان بكلمات الالبين مرهم بذلك في الكفاية  
 ويشير الى عبارة البرزوي على الاصح عليك ثم ان الامام المذكور اعني فخر الاسلام البرزوي يورد هذا الالبه في بيان ان  
 شرب الماء من قبلنا لمننا اذ قسم الماء ورسوله من غير ان يذكر عند البعض ان لا يلزم من شرايع من قبلنا اصلا وعند  
 البعض يلزمنا ملك مطلقا والتنازع عندنا اننا يلزمنا لكن بشرط ان يقصر الماء ورسوله علينا لاننا لو اتبعنا البحر وما يقوله  
 الكتاب احق الكذب وبشرط ان لا يكره علينا بعد القصة ووجه ظاهر واثبت هذا المذهب المتأخر باذكار من قول محمد فخلوا  
 محمد بن النضر لثبات الحكم في غير المنصوص عليه فيما هو عليه ونفسبت ان المذهب هو القول الذي اخترناه يعني ان النص  
 انما هو في قوم صالح ومعلوم انه ما اخرج في غير المنصوص عليه هو هذه الامة لا بعد اعتقاده بقا ذلك الحكم شرعية لثباتها  
 لانه قد يوجد القصة بدون انكار وقد فرعنا على ذلك الاصل في كثير مما تقدم وبعد ما سورة الرحمن وفيها آية يستدل بها  
 على ان النخل والارمان ليسا من الثاكهة فلا يثبت باكلها فيما اذا حلت لا باكل الثاكهة وهي قوله تعالى فيهما فاكلوهما  
 نخل ورمضان يعني في ذينك الجنين المذكورين فيما قبل فاكته ونخل ومان ايضا فاكته تعالى قد عطف النخل  
 والارمان على الثاكهة والعطف يقتضي التقاير بين المسوق والمستهلك عليه فمن حلف لا ياكل الثاكهة فاكل النخل والارمان لم يثبت  
 عند المجتهد واما صاحباه فقالا انما عطف عليهما لفضلهما لانهما جنسان اخران لما هما من المزية كقوله تعالى فاكتهما  
 وميالك ولهذا يثبت باكلهما عند سواي في قول المجتهد ان الثاكهة اسم لا يقيم به القسم ولم يكن للعدا ولم يصح  
 زايان عليه لان بالاول ليقم القدر ايضا والثاني الروا ايضا فاذا علم من المذاكر وقرب منه ما قال صاحب  
 الكشاف والقاضي ولهذا ايضا قال اهل الاصول ان من حلف لا ياكل فاكته فاكل عنب لم يثبت لان فيه زيادة على الثاكهة  
 اذ ليقم به القدر ايضا وقد قابل العنب منه من شيا وبين الثاكهة ايضا في سورة عبس في قوله تعالى جبا وعنبا فغلبا  
 وزيتونا ونخلا وسدائى غلبا وفاكهته واما الآية فلا يثبت باكلها وانكاشت من الثاكهة للزيادة وقد اجمعوا  
 على انه اذا اطلق لفظ في الكلام يجر منه من اخراده ما كان فيه معنى ذلك اللفظ ناقضا او موجودا بزيادة شئ  
 آخر غلب عليه بجره منها فمن حلف لا ياكل لما لا يتناول السمك او كل ما ياكل الى حلا يتناول السمك لان معنى الاكل والكلو  
 قاصر فيها وكذا لو حلف لا ياكل فاكته فاكل العنب لم يثبت للزيادة والاطعام فيه طويل وبعد ما سورة الواقعة وفيها آية  
 يستدل بها على استحباب التمسك في الركوع وعلى عدم جواز المسح للجنب وغيره هي قوله تعالى فستبشرونهم ذكركم

انما قال في نسخ  
 لان كلامه بايعهم  
 ان ذكرا العطف  
 لا فضيلة  
 كانها جنسان  
 اخران من دليل  
 الى حقيقة دون  
 صاحبيه وهو المثل  
 كما لا يخفى على السامع  
 فاعلموا الله











حمل على كفارة الفحل وفي حق الذوات تعرف الى الفرو والكمال والكمال هو السلام عن العيوب المذكورة فلا يجوز فائت بسر  
 المنفعة وقدم فخره وبذا اكمل ان وجد الرقبة فمن لم يجد الرقبة فالواجب عليه صيام شهرين واختلوا في معنى عدم وجدان  
 الرقبة فخذوا كمنه لم يجد ذات الرقبة ولا ثمنها بشرى به العبد فان وجد عبد يعق وان احتاج الى الخدمة وان لم يكن  
 فان كان لم يشترى به العبد ويعق وان احتاج الى الخدمة والا فالصوم وعند الشافعي معناه لم يجد رقبة فاضله عن الحاجة  
 او ثمنها كذلك فان وجد الرقبة ولكن يحتاج الى الخدمة او وجد ثمنها ولكن يحتاج الى الخدمة فطهره بالصيام وعند معناه لم يجد رقبة  
 بعينها فاضله او لا فان كان له عبد يعق وان احتاج الى الخدمة واما ان كان له ثمن فلا يلحق باشره العبد وان كان فاضلا  
 بل عليه الصيام في كل عام تفسيره في معنى بعضه ومثله الى بعضه وما تفرد بخاطري في تأييد قول المجتهد في ان الله تعالى جعل الكفارة  
 بعد هذا الى الاطعام ولا يكون ذلك الا بعد القدرة عليه فلو ان عدم الوجود ان عدم عين الرقبة لا يمنها والى ان يستقيم بخلافه  
 كفارة الفحل فانه لم يتعل فيها الى الاطعام معناه لم يجد رقبة ولا ما يوسل به اليها كما مر تأمل ثم انه قد شرط الله تعالى في الصوم  
 شهرين التتابع وكونه من قبل ان يتاسا ومعنى التتابع ان لا يكون بين الشهرين رمضان والخمسة في صومها ولا ان ينقطع  
 بعد رابعه فان افطر بغير عذر لزمه الاستئناف اجماعا وان افطر بعذر لم ينافه عندنا فقط ومعنى كونه من قبل ان يتاسا كونه  
 الصيام مقدما على الجاه وواجب جميعا كما هو مبني وقيل على الجاه فقط وهذا الشرط يقتضي كون الصيام تاليا عن المس في الصيام  
 شرط في صوم كلا الشهرين التقدم على المس تقدم الجسيم على المس ثم اقتصر ان بعضه يستعذر ببعضه المحل في ايامها ولياليها جميعا  
 عندنا وعند مالك وقال الشافعي لم ينقطع التتابع بالجاه ليل امره بذلك في البيضاء وى ولكن اقول نعم ان التتابع انما يقتضي  
 ان لا ياكل ولا يشرب ولا يجامى في المنها ولكن فواتها من قبل ان يتاسا دليل على ما ذكرنا لانه لو جاز ان ياكل ويشرب في شهرين  
 الشهرين قبل التماس وكما انه لو جاز في ابتداء الصوم عدم المس في الايام والى الى جميع ذلك يجب مثل ذلك في خلال الصوم و  
 ذكر في كتب الاصول انه ان طهبا في خلال الصوم ليل العادة او نهارا سهوا استأنف الصوم عند المجتهد في مرجح وقال ابو يوسف  
 والشافعي لا يستأنف لان الله تعالى اوجبان يكون الكل قبل المس فان استأنف حينئذ يكون الكل موقرا عن المس وان لم  
 يستأنف يكون البعض مقرا على فواتي ولما ان الله تعالى اوجب شهرين التقدم على المس ولا خلا عنه فحينئذ وان سقط تقدم الكل  
 على المس ولكن يكن اعلاء الكل عن المس لا يستأنف فيجب عليه ان لا ياكل ولا يشرب ولا يجامى في الليل في الليل في الليل  
 التتابع عند الشافعي ولكن لم يستأنف للعدا لكونه قبيحا ولا ياكل من الغافلين وبذا اكمل ان استأنف الصيام فمن لم يستأنف  
 الصيام اصلا او استأنف ولم يستأنف التتابع لهم او مفر او نفي فالواجب عليه اطعام ستين مسكينا وذلك لكل مسكين نصف صاع  
 من بر او صاع من تمر او شعير او ان اعطاهم قيمة او غداهم وعشاءهم بان اشبعهم فيها يكتفى البضا وعند الشافعي ثم يتبعين ستين

ما بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو طلق فقلت وتيرة طاعة التليك ولا يكتفى الابارة والابوز اعطاء القيمة وهو صحيح فقلت كما  
 العين ثم الاطعام مطلق من قبل ان تجاسا فالتاشي ويحذف على الكفيرة بالرقبة والصوم فشرط فيه ايضا كونه قبل التليك كما هو  
 وانه من كل المطلق على المقيد وعندنا لا يشترط فيه ذلك لان المطلق يحذف على الملائمة فلا يحذف على المقيد وان كان في حادثة واحدة  
 وهو كفارة الظهار لانها في تكفين وان تكلم الاطعام غير حكم الرقبة والصوم لا يتعلل ان يراجع انما ذكر محرم في ظهار الجسوطا في كل  
 في الاطعام ايضا كونه قبل التماس لاننا نقول انما ذكر ذلك لانه ما لم يطعم يحل ان يعقد على الرقبة او على الصوم فتعقل الكفارة  
 عليهما فان مس قبل ذلك يكون مساسا قبل تحرير الرقبة والصيام لانه يشترط ذلك في الاطعام والظهار ودعي في خلال الاطعام  
 لم يستأنف كذا ذكر في حاشية الحسامي اولان الكفارة منبهة للموت فلا بد من تقديم الكفارة على الوطى ليكون الوطى لا يبرأ  
 كما هو رأي صاحب الهداية وفي الكشاف انه انما لم يذكر التماس لانه اول وجه في خلال الاطعام لم يستأنف عنه وعند غيره الاولاد على  
 ان الكفيرة قبله وبعد سواء وهو يناقض المشهور واذا تأملت في الآية لا يخفى عليك ان العبد اذا طهر لا تكفيرة ابتداء الا بالاصم  
 وفي كتب الفقهاء لا يكفيرة سيدة بالمال وان عجز عن الصوم ثم اتى بالثلاثة وعليها المطالبة وقد ذكر صاحب الكشاف والله اعلم  
 اتفق الظاهر من الكفارة فلما رآه ان تراه على القاضى ان يجبر على ان يكفروه وان يجبره لاشي من الكفارة يجبر عليه بحسب مقتضى  
 الظهارة لانه يفر بها في ترك الكفيرة والامتناع من الاستماع وبعد مسوقه في آيات في المسائل الاولى في ان الغياص حجة  
 وهي قوله تعالى هو الذي اخبر النبي كفو وامن اهل الكتاب من ديارهم لا قوله الحشر ما ظنتم ان يخرج  
 وظنوا انهم ما يخرجهم حصونهم من الله فانكتم الله الذين حيث لم يحسبوا وقد غلب على قلوبهم  
 يخوفون بيوهم بايديهم واولى المؤمنين فاعتبوا وابا اولى الانبياء به هذه الآية بخلاف من حقه  
 اخراج اهل الكتاب يعني يهودى نصير من ديارهم لا اهل الحشر نحن نبينها بحيث نفهم الآية ايضا وهي على حسب ما ذكر في الحديث ان  
 السنة الرابعة من الهجرة ذهب النبي مع بعض اصحابه من اهل يهودى النصير لقتل وقع من عمن عيسى النصيرى فارادوا ان  
 يجمعوا الجارة من الانا على طريقه فاجبر ذلك فقال لهم رسول الله اخربوا من دياركم حيث ظنتم انكم فاستأمنوا عشرة ايام  
 اسباب السفر ثم قال لهم ابن السد واهصاكم وقاتلوا مع جنود المسلمين فانى مدكم بالفي رجل فارس فقتلوا عيسى بن مسعود واولاد  
 مع المسلمين خمسة عشر يوما حتى اكتم المظن ان يخرجوا من الديار وظنوا انهم ما يخرجهم حصونهم من الله حتى حصونهم منهم من ابن مسعود فاستأمنوا  
 عذابه وهو الرعب ولا اضطر الى الجلاء من حيث لم يحسبوا القوة وثقت في ظهورهم الرعب حتى اثبت فيها الخوف الذي عليه  
 بلاء وحتى اضطر والى الجلاء فقال لهم رسول الله دعوا اسلامكم مغلا فخرجوا الموالم بانفسكم فبدوا يخرجون بيوهم بايديهم والى النصير  
 فانهم والمؤمنون اخربوا منها خشبا وحجارة حتى جعلوا انما لم يتاخره جل فخرجوا من موطنهم من نصيرهم الى الشام وبعثهم الى بلادهم





الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا  
 وَيَنْصَرُونَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ **بَابُ اثْنِ اثْنَيْنِ فِي تَسْوِئَةِ النَّبِيِّ وَتَقْرِيبِهَا**  
 الْعِدَّةُ رَسُولُ مَنَاءَ مَا عَادَ الْعِدَّةُ عَلَى رَسُولِ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَرَسُولِ بَنِي إِسْرَءِيلَ  
 أَيُّ ذِي قُرْبَى رَسُولِ الْعِدَّةِ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ **بَابُ السَّبِيلِ** أَمَّا السَّبِيلُ فَلَا يَبْدَأُ بِإِنْ لَوْ أَنَّ مَنَظْمَةَ حَرْفِهَا تَحْتَ  
 وَأَمَّا فَالْكَافِلُ يَكُونُ دَوْلَةً مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْكُمْ وَالْكَافِلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا دَوَّغَتْ التَّيْمَةَ بِرَفْعِ كَيْسَرِ الرِّمِّ مِنْهَا وَتَحْلِي  
 مَا بَقِيَ مِنْهَا لِقَوْمِهِمْ الْأَنْبِيَاءُ مِنْهُمْ يَخْذُونَ أَمْوَالَهُمْ كَثِيرًا وَيَتْرَكُونَ شَيْئًا قَلِيلًا حَتَّى إِذَا دَوَّغَتْ التَّيْمَةَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ حَلَمَ قَالَ لَهُ  
 الْقَوْمُ ارْفَعْ رِمِّكَ مِنْهَا وَنَحْنُ نَعْتَمِدُ عَلَى نَفْسِهِ الْعِدَّةُ تَحْتَ ذَلِكَ الْكَلِمَةِ وَاحْتَالَ الْقِسْمُ بِرَسُولِ الْعِدَّةِ وَلَمْ يَفْعَلْ قَرَرًا بِالطَّرِيقِ الْكَافِلُ كَيْفَ  
 ذَكَرْنِي السَّبِيلَ فَالْعِدَّةُ دَوْلَةُ الْأَنْبِيَاءِ الدَّلَالُ مَا دَوْلَةُ النَّاسِ وَيَدُورُونَ مِنْهُمْ وَمِنْهُمْ عَلَى أَنْ يَكُونَ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ قَسَمَ هَبْهُ الْوَجْهَ كَيْفَ يَكُونُ  
 النَّبِيُّ الَّذِي حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْفَرُ مِنْ دَوْلَةِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْكُمْ كَمَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَفِيهِ دَوْرُهُ أَفْرَافًا وَمَعْنَى قَوْلِهِ وَمَا تَكُنُّمُ الرِّسَالَةَ  
 مَا تَكُنُّمُ مِنَ النَّبِيِّ فَتَدْرُوهُ لَوْلَا حَلَالُكُمْ أَوْ مَا تَكُنُّمُ مِنَ الْأَمْرِ فَتَسْكُوبُ لَوْلَا وَاجِبُ الظَّاهِرَةِ دَانَهُنَّكُمْ عَنْ أَيِّ عَنِ اخْتِزَاؤَاتٍ فَخَاتَبُوا  
 عَنْهُ وَقَوْلُهُ لَعَنَهُ اللَّهُ يَا جَاهِلِيَّةُ الْإِسْلَامِ الْإِسْلَامُ الْإِسْلَامُ الْإِسْلَامُ الْإِسْلَامُ الْإِسْلَامُ الْإِسْلَامُ الْإِسْلَامُ الْإِسْلَامُ الْإِسْلَامُ الْإِسْلَامُ الْإِسْلَامُ  
 فَدَوَّغَتْهُمُ الْعِدَّةُ لِقَوْمِهِمْ الْعِدَّةُ وَرَسُولُهُ وَالْمَقْرَبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْمَقْفَرِ فَكُلُّهُ يَكُونُ بَدَلًا مِنْهُ لَوْلَا يَكُونُ عَيْنَ الْبَدَلِ  
 مِنْهُ أَوْ يَعْطَفُ عَلَيْهِ نَبِيٌّ أَوْ كَمَا يَحْتَالُ قَالَ لَزِيدُ الْعَرَبِ لَكَ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ سَبَقَ الْآيَةُ لَا يَجِبُ بِاسْمِهِ مِنَ الْغَنَمَةِ لِلْعِبَادَةِ بَرَكَاتُهَا  
 فِي تَشَارُفِهِ إِلَى أَنْ تَكُنَّ بِكَ مَالُ الْمُسْلِمِ بِالْإِسْتِئْذَانِ كَمَا هُوَ مِنْهَا لَوْلَا أَنَّ الْعِدَّةَ تَحَالَى مَعَى الْمُهَاجِرِينَ خُطْرًا مِمَّا أَنْفَعُوا أَمْوَالَهُمْ  
 كَثِيرَةً فِي دَوْلَةِ الْحَرْبِ أَعْنَى كَيْفَ وَلَكِنْ الْكُفَّارُ أَعْنَى أَلْهِيَّةٍ كَانُوا أَيْسَرًا وَنَدَّوْهُ فَلَئِنْ الْكُفَّارُ يَكُونُ مَالُ الْمُسْلِمِ بِالْإِسْتِئْذَانِ لَمْ يَسْمُوا  
 فَعَرَّاهُ وَأَمَّا أَنْصَبُ الْأَمْرِ وَالْعِدَّةُ فِي قَوْلِ تَحَالَى مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ عِبَارَةُ الْوَقْتِ الْأَعْرَاجُ وَحَدَّثَنَا نَحْنُ لَمْ يَكُنْ بِالْإِسْتِئْذَانِ  
 كَانَ الطَّلَاقُ الْفَقْرَ عَلَيْهِمْ عِبَارَةً بِعَدَمِ غِنَاهُمْ وَقَالَ الْخَوَازِمِيُّ إِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرٍ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَحَالَى الْفَقْرَ بَدَلًا مِنْ الْأَيْسَرِ مَعْنَى  
 أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْفَقْرِ مَعْنَى لَيْسَ بِالسَّبِيلِ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ عَلَى الْفَقْرِ مِنَ الْعِلَلِ وَجَزَاءُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مَعْنَى الْحَقِّ أَنَّ الْمَوْضِعَ  
 هُمُ الْفُقَرَاءُ سِوَاكَ لَوْلَا أَنَّ السَّبِيلَ أَوْفَرُهُ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَحَالَى كَيْفَ يَكُونُ دَوْلَةً مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْكُمْ تَحْلِي الْغَنَمَةِ أَنْ  
 زِيَادَةُ مَقْصُودِهِ بِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ مِينَاءَ الْجَاهِلِيَّةِ شَرِيعَةً تَحْتَ الطَّبَقَةِ الْأَجْمَعِ حَوْلَهَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَيُخْلَعُ عَلَيْهَا كَرْتُهُ  
 مِنَ الْأَوَّلِ وَتَحْتَ مَعْنَى أَنْ يَجْعَلَ الْإِسْلَامُ الْمَقَامَ أَنَّ الْعِدَّةَ تَحَالَى ذَكَرَهُ الْمُسْلِمُ فِي مَوْضِعَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي مَوْضِعِ الْأَنْفَالِ  
 وَتَحْلِيهَا فِي مَوْضِعِ الْمَوْضِعِ وَلَكِنْ قَالَ تَحْلِيهَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ مَعْنَى فَذَكَرَ لِنُظْمِ الْغَنَمَةِ وَمَعْنَى أَنَّ حَسْمَ الْغَنَمَةِ لِسَنَةِ الْعِدَّةِ وَالرَّسُولِ  
 وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ وَابْنُ السَّبِيلِ وَكَتَبَ عَلَى ذَا الْعِدَّةِ وَعَلِمَ مِنَ الْخَارِجِ أَنَّ أَرْبَعَةَ خَمْسًا لِلْعَدَمِ وَابْنُ

فتذكر لفظ الغني حيث قال يا ابا امير المؤمنين لم يذكر ان حسن الغني معه ولا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القربى والمسلمين  
وابن السبيل بل مر من الغني مطلقا يعرف الى هؤلاء السنة ثم روي في ما قبله الفقهاء فقال الفقهاء المهاجرين الذين لا يملكون  
الغني من اهل البيت الاول قوله تعالى يا ابا امير المؤمنين فاجتمع الامة ثم ذكر عقبة باصل قوله تعالى يا ابا امير المؤمنين على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
الآية ولم يصف منها الا لانه بيان الحكم الاصل في غير اجنبى من غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يصير كدست بعض المسلمين  
لصاحب الكفاية والبصيرة في كل حق والاولى بالبصيرة والملازمة اجنبى عن الاول والاولى في بيان غنى الغني في القربة  
لما اوردناه في نسخة من كتاب قربة في تحفة القربة والفاين في الآية مصرفا من حسابها لا كما قال ابن عباس  
لصاحب الماركة الامام الزاهد وقد قال القاضي البصيرة في تفسيره الآية اخلافت قسم الغني فصيل يسد من ظاهر الآية ويعرف  
سهم الله تعالى في عمارة الكعبة وقيل نجسه لان ذكر الله تعالى للتعظيم ويعرف الان سهم الرسول الى الامم على قول الى  
على قول وان مصاحم المسلمين على قول وقيل نجسه كالتعريف خانه على الصلوة والسلام كان يقيم الحسن كذا ويعرف  
الآية كما يشاهد ان على الخلاف المذكور في الكلام وهو منى على التفرقة بين الغني والفقير وهو على حسب ما يشير اليه كلامهم  
في تفسيره تعالى فاجتمع عليهم من قبل ولا ريب ان الغني ما فتحها الامم والساكنة قراوية وان هذا الاطلاق والغني ما اخذوا  
من الاموال بعد ما غلب الحرب من موتهم بان وقع في قلوبهم خوف من جانب الله بدون ان يقابلهم فوج من المسلمين في كل بلد  
اسند الغني اليه في قوله تعالى ما غنمتم الا بنا فغلبنا وسند الغني الى نفسه بقوله تعالى يا ابا امير المؤمنين ان الغني لم يرد  
ولم يكن الغني كما لا امير المؤمنين المذكورة في كتب الاحاديث ايضا تصرح بالفرق بين الغني والفقير ولهذا اوردوا في كتابهم  
على قوله يا ابا امير المؤمنين في المشكاة في كتاب ابن اوس قال رواه عن الخطاب فان الصدقات للفقراء والمساكين حتى بلغ عليهم  
بذره لهؤلاء ثم قرأوا ما غنمتم من شيء فان غنمتم للرسول حتى بلغ ابن السبيل ثم قال في هذه الآية ثم قرأوا ما غنمتم  
رسوله من اهل القرى حتى بلغ الفقراء ثم قرأوا والذين جاءوا من بعدهم ثم قال هذه استوعبت المسلمين كافة فكل من غنم من غنم  
وبه يسر وغيره في القربة فيها جيزه واه في شرح السنة وحيث قال كان فيما استرجع من قال كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
صفيا بن ابي النضر وغيره من كذا ما غنموا من الغني فكانت جبالها من كذا ما غنموا فكانت جبالها من كذا ما غنموا فكانت جبالها من كذا ما غنموا  
ثلاثة اجزاء من بين المسلمين واه لا بدنا حصل عن فقهاء الجبل من الفقهاء المهاجرين روى ابو داود في كتاب الاحاديث  
اعني انما في هذا الباب في شرحه ايضا راجات مختلفة فليطالع في الظاهر من كلامهم انما ان الفرق بين الغني والفقير  
الهداية كثر ما يطلع منها مكان الاخره قال في موضع من باب الاستيذان في كل قبا وغنيمة فذلك لانه  
ولان حكمها هو نجس الخمس واه عنه وقال فاجتمع المسلمون عليه من لواء اهل الحرب بغنيمة من اهل



الحرام وكذا سائر الكلاص حتى يصل اليهم في يعرف كل واحد الى السنة غير الغنيمة ولا جعل مفرقة مصداق المسلمين والغنيمة ليس كذلك  
 على كل حال فليعلم وقال ابن الاصول في بحث انشاده النضر ان قوله تعالى لا تقربوا الصلوات ولا تأكلوا مما أتاكم من يمينه الا بغير حاجة الى ما كان  
 زوالا لكم الى الكفاية بالاستيلاء وهذا ايضا يدل على ان هذا الغنيمة واحدة والى اصل ان الغنيمة التي هي مصداقها سنة  
 بنينا بالغنيمة ان كان كلاً ما هذا هو الغنيمة ان كان بانياً لا لا بقدره وقد علمت فيما سبق ان خمس الغنيمة ينقسم منها شاشي على خمسة سهم  
 لان ذكره للزكوة وسهم الرسول لا نام وسهم ذي القربى يعني ششم وبني المطلب سهم البيم والمساكين وان السبيل لهم وعندنا ذكره ايضا  
 للزكوة وسهم الرسول سقط بموته كما سقط الصفى وسهم ذي القربى ايضا سقط بموته ولا يستحقون بعد موته الا بالانصراف والاحتياط وجه قولنا  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لا تقسم غنائم خيبر على خمس خمسة سهم واعطى سهم ذي القربى يعني ششم وبني المطلب خمسة ولم يعط عثمان بن عفان  
 وجبير بن مطعم الذين كانا من اولاد عبد الشمس ونوفل من اولاد عبد المطلب وعبد شمس ونوفل كل سهم  
 عبد مناف الذي جدد رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هما لا سلا من خمس الغنيمة انكره رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال تمام بن ابي المطلب يعطونني  
 في الجابية وفي الاسلام فشبك بين اصحابه فعلم ان المراد من ذي القربى ذي القرابة المودية دون الصلابة لانه لو كان كذلك  
 لا اعطى كل واحد من اولاد عبد الشمس ونوفل ايضا والقرابة المودية قد خلت بوفات مسلم كما يظهر فلا يستحقون بعده فلا ينصرف الا بغير  
 وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم منهم من بني ششم الزكوة وقال لهم من يطلبوا ان الله قد حرم عليكم غنائم الناس وسو عليكم خمس الغنيمة فعلم ان غنائم  
 الزكوة والزكوة لا يستحقها الا الفقراء كما يذكر في شرحه الزكوة اذا عرفت جميع ذلك فنقول بينا شيان اخلا به لا الغنيمة  
 الغنيمة وتبينها على كل تقدير قولنا لا تقربوا الصلوات ولا تأكلوا مما أتاكم من يمينه الا بغير حاجة الى ما كان زوالا لكم الى الكفاية  
 واحد فان كان قوله لا تقربوا الصلوات من قوله ولا تأكلوا مما أتاكم من يمينه الا بغير حاجة الى ما كان زوالا لكم الى الكفاية  
 فمراد ان المراد من القربى قربي المودة والنصرة يدل على قوله لا تأكلوا مما أتاكم من يمينه الا بغير حاجة الى ما كان زوالا لكم الى الكفاية  
 تكمل الحاشي البصاحيف قال ومن اعطى اغنياء ذوي القربى حصص لا بد له بالبداهة والغني يعني بني النضير من الغنيمة لانه تجوز ان لا يصح  
 تقسيم السنة بل تقسيم الكل اليه وان كان قوله لا تقربوا الصلوات على غير ما يمكن ان يوجه الكلام بان يقال انهم من الاية ان الغنيمة  
 ينقسم على هذه السنة وعلى النضر او قد جعل الله تعالى هذه النضر على ثلثة اصناف احد البهاجرون الذين نهم في هذه الاية والآخر  
 الا انصاره هؤلاء كونه في الاية التي بعد ما في قوله الذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من باجر البهم والاشاات البهاجرون  
 الذين باجروا ومن بعد هو المذكور في الاية التي بعد ما في قوله تعالى والذين باجروا من بعدهم فيكونون من محطوفين  
 على المهاجرين وقد علم من سورة الانفال ان للنس لله تعالى وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين  
 وابن السبيل فعلم ان النضر بالاصناف المذكورة ليستحقون ما سوى الخمس وهو الزكوة سهمهم في سهم الجيش الغنائم



لعلهم يعلمون فقرهم في ذلك الزمان ولكن منهم الفصار وسماحهم في ذلك وأما إذا كان الغني والغنيمة فليعلموا  
على أن ذوي العزلة لا يستحقون سبها من الغنيمة أو كانوا غنيهم لأن الغني غير الغنيمة فإن كان قوله للفقر بـ لا كان الغني  
الغني يقسم إلى ستة أسهم لعلهم يعرفوا ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم والاربع للفقر وهو المولى الذي لم يبق له شيء من  
الغنيمة الستة وإن كان معطوا فاعلموا أن الغني لنفسه الستة المذكورة والفقر للمهاجرين والأنصار وغيرهم ليسوا بالمهاجرين  
فقد أضاف قوله والذين تبوءوا الدار والدين جاهد الأعداء عاقبة أي رافعين يدين خبرها بما بعد ما يحجبون ولو لم يكن  
وبما تضمنت لغزوت به وببوك الأعداء بعد أسورة المتحصنة وفي آيات الأولى في جواز الوصية للذي دون الحرب وروى  
في نهجكم الله الذي لا تقبلوا في الدين ولم يخرجواكم من دياركم فإن تبوءوا دينهم وقسطوا  
اليهم إن الله يحب المقسطين وأما ينهكم الله عن الذين قاتلواكم في الدين وأخرجواكم من دياركم  
من دياركم وظاهروا على إخراجهم أن تبوءوا دينهم ومن تبوءوا دينهم فأولئك هم الظالمون  
بأن الآيات الأولى في جواز الاحسان إلى الذي والثانية في عدمه إلى الحرب وقوله تعالى أن تبوءوا دينهم يدل على أن الذين  
لم يقاتلواكم كان قوله تعالى أن تبوءوا دينهم يدل على أن الذين قاتلواكم ومعنى الأولى ولا ينهكم الله عن الميرة والعط من الذين لم يقاتلواكم  
في الدين ولم يخرجواكم من دياركم وهي نزلت في حق قبيلة بنت عبد العزى قدمت لشركتها على بنتها أساءت إلى كبريائها  
قبلها ولم يأتون لها بالدخول وهو الذكوى البيضاء والراية وقيل المراد به بنو خزاعة ما هو والبنى سلم ولم يقتلوا ولا أساءوا  
والصبيان صرهم في العسنى وقد جهم صاحب الكشف هذه الوجوه ثم شبي زائد وهو أن قال عن مجاهد أنهم الذين لم يقاتلواكم ولم  
يهاجروا ثم قال بعد توجيه قبيلة بنت عبد العزى وعن قتادة نسخها آية القتال ومعنى الثانية أن لا ينهكم الله تعالى عن قتال  
الذين قاتلواكم في الدين وأخرجواكم من دياركم وظاهروا على إخراجهم من دياركم فإن تبوءوا دينهم وقسطوا  
مطاهر عليه والحاصل أن الآية الأولى أن كانت في الذي والثانية في الحرب كما هو الظاهر عليه الأكثرون كان والأصل  
جواز الاحسان إلى الذي دون الحرب ولهذا تمسك به صاحب البداية في باب الوصية أن الوصية للذي جازية دون الحرب  
لأنه نوع إحسان ولهذا المعنى قال في باب الزكاة أن الصدقة النافذة يجوز إعطاؤها للذي دون الحرب لأنها ما ينسأ عن  
غيرهم بخلاف الزكاة لأنها لا يجوز إلا للمسلم لم يشي بما أخذ من غنياتهم ورواها إلى فقرهم وكذا يتمسك بها في كثير من الروايات  
وغير آياتان متعلقتان في بعض السلفين وها هو رأيها الذين أمروا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات  
فمحصنوهن والله أعلم بآياته فمن قال فمحصنوهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار  
عن محل فمحصنوهن محصنات وأمرهم ما أعفوا ولا حنن عليكم أن تتأخروا عنهن

أخوذ من دونه يسكنوا معهم الكواكب وأسألوا الله أن يمسحوا ما أخطأوا منكم وليسألوا ما أخطأوا منكم فلهذا جعل الله يسكنكم  
بينكم والله على كل شيء حكيم وإن فأنتم شئتم أن تروا حكمكم إلى الكفار فما قيمه قالوا الذين هبت  
مثل ما أخطأوا وأخطأ الله الذي أنشدوه مؤمنون نقله لا وهم العلم في المدينة على أنه ما جاء من  
مدينة إلى مكة لم يعبده إلى مدينة وأما ما جاء من مكة إلى مدينة مسلمانا فمضى الرسول ابن عبدة إلى مكة فادها من جارت النسوة  
مؤمنات من مكة إلى جنتا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجاءت معه منهن في سبعة بنت الحارث الأسلمية زوجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالسائر المخزومي  
أوصي بن الراسب على ما في الكشاف البيهقي روضة بحسب الحادة طينها جبريل باول الآية فأنه تعالى قد منهم ولا أن  
رد المؤمنات إلى الكفار حيث قال يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات منكم باللسان مما جرت من مكة إلى المدينة  
فامتنحن من بائع على ظنكم موافقة خبر من اللسان في ما لا يمان فان علمتم من مؤمنات منكم على ظنكم بعد الاستحسان  
أنه مجرب في الإسلام وأنهن معارف بالظن والامارة فلا ترجعن إلى الكفار إلى أن لا يجهن الكفار لأن  
حل لم ولا هم يكون لمن كان الآية يا أيها الذين آمنوا على هذا الرجل من النساء وقيل نسخت هذه الآية الحكم الاول على  
ما في الراك والامتنان ان يقول أشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ما روي عن ابن عباس عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
بمكة في الإسلام لا ينظر في الزوج ولا الرغبة في البلاد وقد ولت الآية على الايمان من ثلث جهات يعني قوله تعالى اذا  
جاءكم المؤمنات وقوله تعالى على ما علم يا أيها الذين آمنوا فان علمتم من مؤمنات وآياتهم من بعد ما علمن يا أيها الذين آمنوا  
على ان لا يزوجنكم في حقيقته يا أيها الذين آمنوا وما استأثرت علم الفجوب ثم حكم ثانيا للمسلمين بآياتهم فكفار بدل ما عطفون من اليهود  
حيث قال لا تؤمنوا بالفتوة التي أتوا بها اليهود الكفار قد ما انفقوا على من اليهود وذلك لان العلم قد كان  
يرى على ان لما ناسكهم ودناه على ان ذلك ليس بهم وهو من عدم الفطر على ما في البيضاوي ثم أباح نكاح هذه المهاجرات  
للمؤمنين حيث قال ولا جناح عليكم ان تنكحن اوقاتكم من اجورين وبنتك صاحب الهداية في بالعدة ان هذا يجهن في اذا  
خرجت الحرة اليها مسلمة جاز لها التزوج من غير عدة فلهذا حيث قلنا وقوله تعالى لا جناح عليكم ان تنكحن اوقاتكم من اجورين  
اجورين هذا الملام وهو ربي صاحب الدراك وهكذا ذكر صاحب الكشاف وقال هو ايضا اتفاقية بايتا المهور المملوك يروى ما يعطى له  
بعد فسه إلى له واهن فيجب تقديم اوانه او يعطى لمن على سبيل العقر ثم يزوج من على ذلك لو ايدنا ما يمان ما اعطى له واهن لا يعطى  
معام للهور فقال الامام الزاهد الاباء هبنا الامام والفقير وروا ان بعد نزول الآية حلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للبيعة انما مؤمنة  
واعطى للمساخر المخزومي ما انفق عليها فتردها عمر رضي الله عنه الله تعالى المؤمنين عن نكاح الشركاء حيث قال ولا تنكحوا  
الكلوا فريحي ولا تنكحوا بما يعصم الكافرات من عند سبب اي لا تطلوا الكافرات تحت نكاحهم على ما قدمه الامام الزاهد والاول

ان الامساك يقع على حالة البقاء دون الابتداء والمراد الهني عن الجهاد لمخالفة التي بعثت في دار الحرب او لحقت بالدار الحربية مودة على  
 ما قاله صاحب الكشاف والمراد ان لا يمتنعوا تحت تصرفكم فطلعت الصحابة عما كانت تحت نكاحهم من الكفار وكهنتهم  
 الكفار فنزل قوله واسلو اما الفقمة وليسوا لوالها الفقمة اي اطلبوا اما الفقمة من جهوسكم اللاهعات بالكفار ضمن تزويج  
 الكفار ليطلبوا اي الكفار اما الفقمة من جهوسكم المهاجرات من تزويجهم من المؤمنين معاودة من الجانبين  
 العقلية اي ان بعد ما نزل الآية اذني المؤمنين مهاجرات الى الكافرين وابي الكافرون اذ اصابوا الرزوات  
 فنزل قوله تعالى وان فاكتم شيئا اي ان سبكم وافعلت منكم شيئا من اذواجهم اي احد منكم اخشى من جهوسكم الى  
 اي جرات عقبتكم اي تزويجكم من اذواجهم فالتوا الذين ذهبت اذواجهم مثل ما افقوا من جهوس المهاجرات ولا تتولوا  
 وعلى هذا التقدير الملاق قوله تعالى فاقبتم لانه شبه الحكم باذواجه المؤمنين مهاجرات تارة واذا الكافرين مهاجرات اخرى  
 بامر يتابعون فيه كما يتابعون في الركوب وغيره وقيل معنى قوله تعالى فاقبتم فاقبتم اي ان لم يوافقوا باذواجه المؤمنين فان طهرتم عليهم  
 يوما فاقبتم شيئا من اموالهم فالتوا الذين ذهبت اذواجههم ولم يجدوا جهوسا من اموال الغنيمه مثل ما افقوا عليهم بعض الامم  
 وغيره ويؤيده ان سنة لقمن النساء لحقت برار الحرب واعطى صلوا اذواجههم جهوسا من اموال الغنيمه وما في الحديث  
 من تلك السنة مفصلة وقيل الا ما زاد برقم ذلك من اس الغنيمه ثم يقسم وقيل برقم ذلك من سهم النبي صلوا وحقوا من  
 باذواجههم فالتوا الذين فاقبتم قوله واسلو اما الفقمة وليسوا لوالها الفقمة او قوله فالتوا  
 الذين ذهبت اذواجههم بآية السيف او بآية الغنيمه او بالسنة لانها بقيت ما دام العهد فاذا ارضع العهد زال الاحكام كلها  
 وقيل الامر لا يغير للندب وهو حكم على ان يكون من فاقبتم فاقبتم على ما في الزاوي من البردوي ثم بعد آية مفصلة بها  
 بيان البيعة مع النساء وهي قوله تعالى يا ايها النبي اذ جاءك المؤمنات يبكينك على ان لا يشركن بالله  
 شيئا ولا يشركن ولد بزينن ولد يقتلن اولادهن ولد يابتن يهتكن بغيره بين الله  
 وحبيبتن ولد يهتكن في معروف قباجهن يتغرن لهن الله ان الله عفو رحيم محله قالوا ان هذه  
 الآية نزلت يوم الفجة فانه عليه الصلاة والسلام لا فرق بين بيو الرجال اخذ في بيو النساء وبيو الرجال المذكورة في سورة الفتح في  
 قوله ان الذين يبائعونك فبايعوا الله وقال الله تعالى لقد رضي الله عن بيو الرجال اخذ في بيو النساء وبيو الرجال المذكورة في سورة الفتح في  
 قوله ان الذين يبائعونك فبايعوا الله وقال الله تعالى لقد رضي الله عن بيو الرجال اخذ في بيو النساء وبيو الرجال المذكورة في سورة الفتح في  
 قوله ان الذين يبائعونك فبايعوا الله وقال الله تعالى لقد رضي الله عن بيو الرجال اخذ في بيو النساء وبيو الرجال المذكورة في سورة الفتح في



في الذنب المحض لان الجزية يعبرها والكامل منه ما يفيض الى الوجوب وقوله تعالى من يوم الجمعة بيان لقوله ذواتها هي الجمعة  
 بها الجماعة الناس فيها للصلوة ولان العرب تشبهها العربيه وهو يوم عظيم لنا بمخالفة السبت لليهود والاحد للتصايف  
 صاحب الكشاف منشاءه في زمن الرسول هو فصلا من احاديث وقصص بالامر بدينه والمراد بالسعي سعي الذنوب والافعال  
 دون السر في المشي والعدو على ما يتبادر من اللغة صرح بالمعنى جميعا والمراد من الذنوب المذكورة قوله تعالى فانها  
 انما هو الذنوب الاول الذي ثبت باجماع العلماء لان الذنوب الثاني الذي تبطل لقراءة الخطبة فليس في ذكره ضرورة ترك الصلاة  
 بالاذن الاول وهو القول للاصح من مذهبا بجدية ولكن يشكك عليه بان قل صاحب الكشاف الاذان الثاني هو القول  
 في زمن النبي عليه السلام والاول حدث في زمن عثمان ثم كان للرسول في زمانه بوالفهم كيف يحوز ان يكون  
 هو المراد فقال الامام للرازي بالذنوب الاول الوقت الذي يحرم البسم دون الاذان فترجم قال حرره المصنف وقت الامان  
 لا قبل وقال في الآية دليل على وجوب اللذان والجمعة والخطبة وذلك ظاهر وقد صرح صاحب الماركان والمهذب بالطلاق قوله  
 تعالى ذكر الله استحبوا خطبة علي ان افقر الخطيب على ذكر الله مثل قوله الحمد وسبحان الله فاقولا لا بد من خطبة علي  
 سمي خطبة في العرف وقال الشافعي لا بد من الخطبتين سمي اولها على التمجيد والوعظ وثانيها على التمجيد والصلوة وذكره  
 والخفاء وبكره المسند به صاحب الكشاف ثم قال ان ذكر الصحابة والخلفاء الراشدين والبنين ما لم يذكر الله ولا يذكر الله  
 الطائفة والفتاوى عليهم السلام لم يوجب من ذكر الله بل من كل ما ذكر الله من هذا الا ان المراد بذكر الله الخطبة لا لا يفي على هذا  
 قد ذكره شرح البرزوي ان ثمة لغير شريط في الجمعة سوى الامام عند جميعه خلافا لما هو عليه في قوله فاسوا الى ذكر الله لان  
 لا بد ان يكون ثمة بدلالة الجموع وذكر الله معنى الخطيب خارج عنها وكذا قوله نوذي لان المناوي خارج عن السامعين فان  
 قبل السجود بداء بالظهر وان نفروا بعد السجود في الجموع ومنه بان نفروا بعد الاقمتهم ثم وعزوا فان نفروا قبل السلام  
 بطلت ومنه الشافعي لا بد من اربعين سجدا والمراد بذكر البسم ترك ما يدل على ذكر الله من شواغل الدنيا واناخص البسم من بينها  
 لان يوم الجمعة يتخاض فيه البسم والشرع عند الزوال فقبل لم يادروا الى حجارة الاخرة وانزكو الحجارة الدنيا وسواها  
 الذي لا ينبغي انهم منه وارسم ووزر البسم الذي نفوه ليس كذا في الماركان والكشاف وقال بل الاصول ان النبي عن البسم في  
 عن الافعال الشرعية فيكون البسم مشروعا باصله غير مشروعا بوصفه او لا في نفس البسم وانا هو فيما يلاوه من الكلف من الصلوة  
 ولهذا يجوز البسم فيما لم يلزم فيه ترك السعي بان السعي الى الجمعة ويسمى الطريق ولهذا ايضا اجازته الله بعد الصلوة لان كان  
 قبل ذلك وانا يحرم لنا ان نفعل بعد فوالا لانه حيث قال فاذا قضيت الصلوة فانتشر في الارض اى في الارض اى في الارض اى في الارض  
 صلوة الجمعة وانتشر في الارض اى ان تستموا من فضلها اى والطلبوا الرزق الحلال بالتحارة

وحيث ان كل  
 عين ان اللذان  
 الاول هو  
 الثاني هو  
 الثالث هو  
 الرابع هو  
 الخامس هو  
 السادس هو  
 السابع هو  
 الثامن هو  
 التاسع هو  
 العاشر هو

وهو جرح لمن جعل الامر بعد الخطر للاباحة ولهذا قال الامام الزاهد في الآية دليل على اباحة البيع والشراء وطلب الرزق وفتح المظفر  
كان عليهم في وقت الصلوة وقبل الزاوية الانشاز لزيارة العلماء والمؤمنين والعبادة المربية والمصروفات الحائزة وامثالها فالامر  
فمنه وبطلان ان طلب الحلال والعلم هو الغرض بعد الغرض فالامر للوجوب كذا في بعض شروحه البرزوي على كل التقادير في غير مقتضى  
ابار الى ان التقادير يستعمل في الآداب كما قالوا وفي ادخال الضار في قوله فانتشر والى جعل الانشاز من غير ما عدا اصله من جهة  
من غير مهلة ولا تراحم يمكن ان يكون ابار الى انه لا صلوة بعد الجمعة مكتوبة لانه خص بعدوا بالانشاز من المعلوم انه  
لا يضره الا اذا لم يكن بعدا واذا لم يضره فيدل على انه لا يفرض الظهر بعد الجمعة كذلك ينظر بالبال ومنه قوله واذا ذكر الله  
في مجامعهم او الكرم ولا تخلصوا ذكر الله بالصلوة او ذكر الله وقت التعريف وغيره وانما قلل واذا راجع اولهون الغضوا  
اليها لانه روي ان اهل المدينة اصابتهم حمى وغلا فقدم حمية الكلبي بن خليفه تجارة من بيت الشام والنبى عليه السلام  
الجمعة فقاموا اليه فابى منه الا ثمانية او احدى عشرة او ثمانية عشر او اربعون فقال عليه السلام والذي نفس محمد بيده لو خرج جميعا  
لا ضرر الله عليهم لو ادواي ناروا كما لو اذا قبلت العمير تقبلوا بالطليل فهو المراد بالله من التجارة وانما وجد الضمير في قوله التقوا  
اليها اما لان التقدير واذا راجع التجارة الغضوا اليها اولهون الغضوا اليه فحذف احد هال لانه الاخر عليه والى التجارة  
اذا كان مذموما كان الانقضاء الى الله واولى بذلك هذا كله في البيضاوى ويعلم من الزاهدى انه انما جنى اوله لانه بمنحو  
الواد والله هو الغرض من ضرب الدف في العروس فخرج بعض للتجارة وبعض اخر فلهو العروس فخرجت بذلك قال صاحب  
المدارك وفي قوله وتركوا قايما دليل على ان الخطيب ينبغي ان يخطب قايما وبذا على الرواية المعروفة وفي الزاهدى قبل  
كان ذلك بعد افتتاح الصلوة ثم الظاهر انما علم الخطاب بوجوب صلوة الجمعة لجميع المسلمين وان كان لا يجب الا على المكلف  
الذكر الخالص المقيم بالمصر مسلم معين والرجل مواظبة لخطاب سائر العبادات العامة ولا يخرج الآية بهذا التخصيص من  
الخطبة كما لا يخرج الآية الصلوة والزكاة لتخصيصها بالعاقل البالغ عنها وما ينبغي ان يعلم انه لا شرط لوجوب الجمعة في كل  
السنة المذكورة كذلك بشرط الصحة او اباسته اخرى المصر او فناءه والسلطان او اباسته ووقت الظهر والخطبة  
والجمعة والاذن العام ولا يعلم بدونها وقد لال الكلام في زمانين ايدى الامام في وجدان شرطين الاول  
لان في معنى المصر اخلافا فيل في امير وفيه قاض يحدد الاحكام ويعين الحدود وقيل لا يسمى اكبر مساجده هذه والمعنى الاول  
لا يوجد الا نادرا وان كان المعنى الثاني المتنازعا فيها يوجد اكثر الموطن وفي السلطان او اباسته لا يندرى شرط حضور ائمة في  
الاذن وان كان كلام صاحب الكتاب ليس بشي الى انه يجب الاذن عند عدم الحضور ولهذا افترقا مختلفا فاعل من من  
تركوا الجمعة صلا وطاعة التقوا بها فقط وبعضهم ادوا الظاهر من شرطه في سعيه الى الجمعة والكثير من ادوا على انها اولها









وانما يجب عليها لانه مسكن الغزاق وجارة البداية دالة على جميع ما ذكر حيث شكك بهذه الآية في باب العدة على ان  
 تزوج المطلقة من العيب ثم قال الفاحشة نفس الزوج وقيل الزنا فيخرج من إقامة الحد والمخة الاولى باعتبار الخروج  
 والثاني باعتبار الاخر لم يخرج في يمينه بان العيب المضاف اليها وهو الذي تسكنه فعليها ان تعتد في المنزل لا  
 اخصان اليها بالسكنى حال وقوع الفقرة والموت بهذه الآية وكذا انك بها في باب الرجعة على رد قول زفر بن لا  
 يجوز المسافرة بالمطلة الرجعية للزوج حتى يشهد على رجعتها لقوله تعالى ولا تخرجون من بيوتن الاية وذلك لانه لا  
 منه الاخراج للزوج مطلقا والمسافرة نوع من الاخراج علم ان المسافرة بها ممنوعة وانما جازنا بالاشهاد وقيل  
 صاحب الدار ان اضافة البيت اليه للسكنى لا الملك فغني دليل على ان السكنى واجب ان الحث بدخول دار سكنها  
 فلان بغير ذلك ثابت فيما اذا دخل داره وان سعى الاخر لم يشتمل الاخراج غصبا عليها او حاجة لهم الى المساكن  
 او رضا لهن حين استيذانه هذا في قول في قوله من بيوتن دون دورهن او منازلهن فائدة اخرى وهي ان  
 سكنهن انما يجب بقدر البيت دون الدار والمنزل كما قالوا من ان بيتا مفردا من دار غلق كغايه والفرق بين البيت  
 والمنزل والدار معروف بينهم وقد اكد الله تعالى في هذه الاحكام وبالتم فيها بقوله وتلك عدو وعدو من تعدد عدو وعد  
 فعدو ظلم نفسه ثم بين السفي ترك الزوج والاعز لم فقال لا تدري على عدو بعد ذلك امر اي لا تدري تلك النفس او  
 لا تدري انت ايها المطلق او ايها البني سر السكونة في بيت بعد الطلاق لعل العدو بعد ذلك امر عظيما وهو لزامه  
 للزوج بطلاقة والرغبة في المطلقة برجوة او استيناف هذا ما عندى والمفهوم من كلام صاحب الكشاف والدراك انه مشغول  
 الكل ما ذكر سابقا حيث قالوا والمخة فطلقون عدتهن واحصوا العدة ولا تخرجون من بيوتن لعلمكم عند من فخرجون  
 وذكر في كتب الفقهاء معناه الرجعي والباين لا يخرج من بينها اصلا بخلاف مودة الموت فانها تخرج في اللوين ويثبت  
 في منزلها وان سقته اليان لابد من ستره فيها وبين الزوج وحسن ان يجعل بينهما امرأة قادرة على الحيلولة لثانته  
 له عنها وان كان الزوج فاسقا وضاق المنزل عليها فالاولى خروج الزوج عن البيت الثالث انه لا يجوز للرجل التطويل  
 بالعدة والاضرابين كما كان في الجاهلية بل يجب عند القضاء العدة الامساك بالمعروف والنهي عن المنكر بالاحسان وهو كونه  
 في قوله تعالى فاذا بلغن اجلهن يعني اذا شارفت اخر عدتهن لان مقتضى عدتهن فامساك بمعروف اي ارجون حسن  
 المعاشرة والطف بالمراقة وترك الطلاق مرة اخرى او فاروق بمعروف اي اخرجون من بيوتن بالخير والمخة واداء المهر  
 والمتعة وانفاؤها الضرر وقد مر ذلك في سورة البقرة غير مرة وهو معنى قوله تعالى فامساك بمعروف او تسريح باحسان وقد مر في  
 صاحب الهداية في كثير من المواضع منها في باب العنين حيث قال لا فوات الامساك بالمعروف فيعوب القاضي من ان في  
 سراج الاحسان



صاحب الهداية حيث قال ومن كانت لا تحضر من صغر أو كبر فقد تأخرت شهر لقوله تعالى والى من الحيف الآية فكل ما في البيت  
 بالسبب ولم تحضر آثار الآية إذا ما فيه ضد جعل الله تعالى الآية وغير ثلثة أشهر هو دليل على أن المراد من العز الحيف لا في المبال  
 الصدقة فكل من الحيف فكل من عدة صاحب الحيف ثلث حيف وقد أقام بينا كل شهر مقام كل حيف وهذا في حق الحرة خاصة وهو  
 المراد بقوله تعالى من أنكم عدة المملوكة الآية والصغيرة شهر ونصف أشهر من الحرة وقد امكن الجزئى مما قبله وهو أن الحرة لها  
 وضع الحمل هو المذكور في قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يوضعن حملهن فقال الامام الزاهد لما نزل عدة الحرة الآية سأل سائلا  
 جبل عن عدة الآية فنزل قوله تعالى والى من ثلثا نزل عدة الآية سأل واحد عن عدة الصغيرة فنزل قوله تعالى والى من  
 يحضن فقام واحد وسأل عن عدة الحاملة فنزل قوله واولات الاحمال وبالجملة هذا مكر في ناول الحرة في المملوكة ولم يعم المطلقة ومكر  
 الزوج ايضا لان هذه الآية نزلت بعد التي في سورة البقرة والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن ان يحضن اربع شهر  
 وعشرة وثلث الآية وان كانت عامة لكل متوفى في الزوج حاملة وغيره كما ان هذه الآية عامة لكل حاملة مطلقة او متوفى الزوج  
 الا ان الملاحظة على عموم هذه اولى من عموم تلك فيحصر تلك الآية بهذه الآية في قدرها اجتماعا على فقنا ان كانت متوفى الزوج  
 غير حاملة فتم اربعة أشهر وعشرة او الحامل اعم من ان يكون متوفى الزوج او مطلقة عدتها وضع الحمل لوجوده مذكورة في البيضاوي  
 عموم قوله واولات الاحمال ذاتي وعموم الزواجا عضي وان الحكم مطلق بينهما بخلاف ثمة وان سبعة بنت الحارث وضعت وبنها  
 نوجها ليليا فذكرت ذلك لرسول فقال فطلعت فتزوجي ولما سافر الزول فقدم به فخصص وتقدم الامر بنا للعام على  
 الخاص والاول راجع للوفاق عليه في المافية وقال صاحب الشاف وغيره كذا قال ابن مسعود وابو هريرة وغيرهم وروى عن علي بن  
 عباس ان الحاملة المتوفى عنها زوجها تعتد بالبعد الاجلين وقد مر بيان ذلك في شرح الهداية بان ان كانت حاملة عدتها ان تضع  
 حملها لقوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يوضعن حملهن ثم اورد ذلك في الآية ايضا وقال طلال ابن مسعود ومن ابنته  
 ان سورة النساء الصغرى نزلت بعد التي في سورة البقرة وقبل كل وضعت وزوجها على سريرة لا تقصت عدتها وحل لها ان تزوج  
 ثم قال اذا مات الصغيرة من امرأته ولها حبل ضمتها ان تضع حملها وهذا عند الجعفة وجمهور وقال ابو يوسف عدتها اربعة أشهر وعشرة  
 وهو قول الشافعي لان الحمل كسب ثابت النسب منه فصار كالحادث بعد الموت ولها الطلاق قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن  
 ان يوضعن حملهن وقد اورد في فصل النفاس ان عدة في التولين تعصى بالخير من الولدين او الحمل المضاف اليهن في قوله  
 حملهن لعم الكل ولحوزه اذا وبتنى ان يكون حكم الآية والصغيرة والبالغة بالسبب وهو يكون عدة ثلثة أشهر ايضا عاما المطلقة  
 والمتوفى عنها زوجها فان كانت لايسة متوفى عنها زوجها تعتد بثلثة أشهر لاربعة أشهر وعشرة لان الجملة كتابية في الحاملة وهو قول ابن  
 مسعود ومن ثمة بان سورة النساء الصغرى اعم سورة الطلاق نزلت بعد الآية البقرة والذين يتوفون منكم الآية لا يحضن قوله

المصنف من صاحب  
 حاشية الحاشية ان  
 من لا يحضن من  
 وانما في قوله الآية  
 بين ما في الحاشية  
 من كبره كبر  
 بعد الاحمال فلهذا  
 بان بعد انما الآية  
 كان في البيت  
 من الحاشية في البيت  
 بان من الحاشية  
 الآية على الآية  
 والاشعار في البيت  
 ما في حاشية البيت  
 من

وأولات النكاح المعلنات من بعض جهتين بل من جميع ما ذكره سورة الطلاق ومنه الآية الثانية والصغيرة بهذا الخطر بالبال ولكن ذكر  
في هذا الكلام يدل على خلاف حيث قلنا ان مدة المطلقة عامه لا واجب بالطلاق ولا يجب الاعلى المطلقة بالدخول بها وعدة الترتيب  
عندنا زوجها طاعة أو تيسل في وقت الاقرار واللايه والصغيرة والدخول بها وغير المدخول بها عدة النساء أو تيسل في اي وقت  
والصغيرة والدخول بها وغير المدخول بها والمطلقة والمعتق عن غيرها زوجها نصارت العدة على كونه أو لم يدخل بها ولم يذام حاصل  
كلامهم في ذكر كونه طلقا بعدية فاصلة ببيان سكنى المطلقات ولتعتبا وارضاهما ولد فاحال استكنف هي من حيث سكنتم  
وخلعكم ولو خذنا وهن نصيقوا عليهن لو ان كن أو لم كن حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضى يخلصهن  
فان ارضعن لكم فأنؤمن أجورهن وان يمترو ويكنتم يعرفون وان تمسكنتم فسترضعن له أخرى  
فلينفق ذو وسعة من وسعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق بما آتاه الله لا يؤكل كلف الله نفسا الذمها  
ميجعل الله بعد حسنة من الآيات في بيان عدة المسائل الأولى ان السكنى واجب للمطلقة المصدرة وهي قوله اسكنوهن  
من حيث سكنتم اي اسكنوهن ما يابا الرجال من حيث سكنتم اي مكانا من سكنكم هو من حكم اي من وسكن وطاقتكم ولا تضارون في  
السكنى او النفقة ايضا نصيقوا عليهن المعاش فليؤنن الى الزوج وقد مر في الاخر جوب من بيوتهن انفا من الأولى للتبصير في الثانية  
البيان من جهة صاحب الكساف ولذا رك وقد ذكر في الاستقام قسم السنة قبل سنائه واستقوا عليهن من وجبكم فيكون والاعلى السكنى و  
النفقة جميعا وذكر صاحب الهداية انه اذا ادرك الرجل المهر فزها حيث نشأ ولا يجوز لها المنع العموم ولا اسكنوهن من حيث سكنتم وانما قال  
عموم قوله اسكنوهن لان الآية وردت في حق المطلقات دون النكحات الا ان اللفظ عام فيعمل به الثانية بيان نفقة الحامل وهو قوله  
تعالى وان كن اولات حمل فأنفقوا عليهن اكانت النساء المطلقات ولا حمل فأنفقوا عليهن لبيان الجنين حتى يوضن جهن فخرجن  
من العدة ثم النفقة عند ما يكون الحمل بهذه الآية كذلك لغيرها من مطلقة الرجعي والبالن بالاحتباس العام بعد وقوعه تعالى والمطلقات  
متاه بالمعروف وكذا الموقوفه بما معصية كخيار العتق والبلوغ والعتق في عدم الكفاية كما ان السكنى لجميع هؤلاء ثابت ايضا عند النساء  
وما لك النفقة لا للحامل لانه لا يملكه كالمهر في البياض والدارك والهداية في باب النفقة يؤمن الحسن لا نفقة للمبستنة ولا سكنى لغيره  
فالمرء بنت قيس ان زوجها ابت طلاقا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سكنى لك ولا نفقة سألنا ان عمر بن الخطاب قال لا نفقة لكتابنا  
ولا سنت نبينا قبل امرأة لا نرى احد قدامك كتب خطك لم يمتك سمعت النبي يقول لها اسكني والنفقة بهذا في البردوي وقد مر في البرقة  
مفعلا وكذا ذكر صاحب الكساف ثم قال وانا قديمه بالحامل لا يربط به الميم الى ان مدة الحامل فطالت فستعطا اذا مضى مقدار هذه الحامل  
واختلفت في الحامل المتوفى عنها زوجها ما كثرهم على انه لا يجب نكاحها ولا غير الحامل وعن علي وجماعة من التابعين انه يجب فيه ما حاصل  
ما في الكساف الثالث ارضاه المطلقة بولد بالاجرة وهو كور في قوله نعمان ارضعن لكم ليم لبن ارضعن اسكني المطلقات بعد انكحها العام وضوم الحكم

اى اولادكم فالتون اجورين وانتم وادى تشاوروا بكم ايها الزوج والمرأة اوليا بعضكم بعضا بمعرف اى منكما  
 ارضاء والابرة وان تغاسرتم اى ان لم يقع العلم بكم في الابرة وطال المضايعة بكم فترضه لى الاجل الاب على  
 الكشاف والدارك او للمولود علوا في الحسنة والزهدى مرضه اخرى غير الام لا ينفق ذو سوة للرضعة من سعة ومن  
 عليه اى رزقه فلينفق الرضعة ما شاء الله فلا يجب عليه اعطاء الكنية اذ لا يكلف الله شيئا الا ما آتانا وعلى هذا ان قوله ينفق  
 بقوله فترضه لى اخرى ويجوز ان يكون في بيان النفقة سائل ويكون ما بينها اعتراضا والاتفاق حيث ظهر معناه كما انه مذكور  
 بمسمى الابرة وقوله ينفق ذو سوة من سعة مستكشاف في ان النفقة على حسب حال الزوج وهو قول الكرخي وعندهنا  
 يعبر عنها وهو اختيار المصنف وعليه الضوى لقوله عليه السلام لهن امرأة الى سفان خذى من مال زوجك لميكسك ووليك  
 اعبر عنها لها ومعنى النفقة ان مخاطب في الحال بقدر وسعه والباقي دين في ذمته كذا قال صاحب البداية في باب النفقة وحيث  
 الكشاف والدارك جديا ما في حق المطلقات والمريضات جميعا وينبغي ان يعلم انه لا يجب على الام ارضاء الولد والواجب  
 على الاب ان يستاجر من رضعه الا اذا تعينت الام بحيث لم يقبل الصبي الاذنها وكان الاب فقيرا فان ارضعت ولدا  
 لا يجوز لها ان تأخذ الابرة ما دامت منكوبة او معقدة من ربحى او بائن في رواية وان اخذت الابرة بعد العدة  
 من غير ما صرح به اى الام اى بالاستيجار من الاجنبية الا اذا طلعت زيادة ابرة فالاجنبية اولى بها ما ذكر في كتب  
 اذا نوت ذلك فنقول بكن ان يكون في ذكر القاء في قوله تعالى فان ارضعتكم اشارة الى ان الوالدة انما تستحق  
 الابرة بعد انقطاع العدة لانه ذكر بالتعقيب بعد وضع الحمل الذي ينقطع العدة واريده بالولد ما يحصل به وان يكون  
 سفقوله وان تغاسرتم فترضه لى اخرى نصريح بان الوالدة اذا طلعت الابرة زيادة على المتعارف وتضمنت  
 قبة فالاجنبية اى منها كما يشير الى كل منها كلام الامام الزاهد في بيان معنى الآية ثم ان في الآية دليل على انه يجوز  
 استيجار الظئر باجرة معلومة وقد صرح به صاحب البداية في باب الابرة حيث قال ويجوز استيجار الظئر باجرة معلومة  
 لقوله تعالى فان ارضعتكم فالتون اجورين هذا القطع فالت الآية على اعطاء الابرة للوالدة بعد العدة والظاهر انه  
 لا يجوز ذلك الا بعد ما صارت كالاجنبية فيجوز استيجار الظئر مطلقا بالابرة وهو ان يستاجر بامثاله كل شهر بدينار  
 واما ان يستاجر بالطعام والكسوة فلا دليل للآية عليه لانه وقع في الآية انظر الاجور فخطا ولذلك وقع الاختلاف  
 فيه بين ابي حنيفة ومالك بن أنس فجوزنا استحسانا وعندنا لا يجوز قياسهم بذلك هو ايضا ومن وجه العيان الاستحسان  
 جميعا وهذا كله اذا لم تجعل اية البقرة هي قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف معمولة على ابرة الابرة  
 واما اذا حملت عليه كما هو مختار الامام فخر الاسلام الزهري وغيره وهو المذكور في بحث اشارة النكران فيها دليل ظاهر على

في جواز ابرة الطهر بالمرق والسوة كالايجي وقرر ذلك في البقرة والمان بيان مسئلة استنجا النظر بالابرة بنبر  
 بعض احكامه افادة علم الطالبين فتقول قد ذكر في كتب الفقهاء على النظر المستاجرة غسل العصى غسل ثيابه واصلها  
 طهره ودينه ولا يجب عليها ثمن شيئا منها بل انما هو على ولا الطحل وانما ان رخصت العصى لمن شاة او غداه بطعام ومضى المدة  
 خلا ابر لها وان يجوز للزوج المرمضة ولها ولكن الذي ثبت المستاجر وان يجوز له فيه الاجارة ان لم ياذن بها وان لم تقرر  
 بنكاحه فلا وان يجوز لاهل العصى نسف الاجارة ان رخصت المرمضة اجبت بذلك اذ كان على الاجال ومن اراد نقاصه ولا عليه  
 فليظن في كتب الفحول والامموني واللعين وبعبارة سورة التحريم وفيها آية في مسئلة ان تحريم الخلل بين وهي قوله تعالى يا ايها  
 النبي لم تحرم ما احل الله لك بتبغي مراضات ازواجك ط والله عفو رحيم قل فرض الله لكم  
 تحلة ايمانكم والله مولى لكم وهو العليم الحكيم كما روى في قصتها روايتان احداهما ان النبي صلى الله عليه وسلم احب الصل  
 فاذا واصل على زينب يوما قربته شرابا لطيفا واقد منه بين ايدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فشربه واحسن عليه فقلت تلك الحال على بعض  
 الازواج اعني عائشة وحفصة وغيرهما فحلفت بان ذلك فعل عليا عليه السلام فتقول له شارب ما منك يرحم المغفور وهو شجرة ذرة اية  
 كربة وهو المشهور بالقرآن فادخل عليا عليه السلام قلن يا رسول الله شارب ما منك يرحم المغفور فقال عليه السلام ما شرب المغفور  
 ولكن شربت الصل في بيت زينب فقال حرمت نخلة العرط فقال عليه السلام حرمت العسل على نفسي فوالله لا اكله قمرات ط  
 ما قالوا وقل شرب العسل عند حفصة فاحالت عائشة سوده وصفيه قلن له انما شربتم منكم ثم المغايرة الى انزهر صرم به في السيفاد  
 وثانيهما ان عليه السلام طابا ربه في يوم عائشة وعلمت بذلك حفصة فقال لها اكتمى على وقد حرمت مارية على نفسي وابشر ان  
 اياك وعمر طابا ان بعدى امسيت فاجرت به عائشة وكانت متصافين فشربت قبل ان عليه السلام سالا ويا علي حفصة يوم نوبها  
 وكان عرض مرضا فذبت لحيادة ابيها على ما في الحديث ما كان في الطعام منه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذي الراي في طلب عليه السلام  
 مارية القبطية في مكانها ولا علم ذلك فعل عليها فخرمها لاجلها وبشر بالخلافة الشين فارضا بذلك واستلمتها فلم تلم فظلمها  
 وامتزل لسأوه فكتشها وعشرين ليلة في بيت مارية فمزل جبريل وقل اجبها فانها صائمة وانها لمن اسألك في الجنة كما  
 في الكشاف والدارك اذ انما طالعها ولكن يشك منها كذا في الراي وقد ذكره في هذا المقام وجوه ناشئة وتعضا مختلف و  
 حكايات طويلة فزكتها واوردت منها هذا المقتبس للخصم والمقصود ان اهل اصول تسلكوا بهذه الآية على ان تحريم اللباس  
 بين نخل الكفارة وذلك لان العدناني قال اول ايام النبي لم تحرم ما فعل الله لك اي من الحسل والمارية القبطية يتشبه  
 بملك الزمره مراضات ازواجك من عائشة وحفصة والسودة وصفيه وكان يذازله من لانه ليس لامر ان يحرم ما فعل الله  
 خذله الله وارضه عزه ثم قال قد فرض الله لكم في ما لكم من مشهور الله لكم ما نحل اياكم وهو الكفارة فاطلب المارية يوم شرب العسل

كرم فحرم خذ جعل المحرم الحلال مينا و واجب الكفارة عليه لان الظاهر ان الزاوية الذي ذكرت فيه تحل ايضا لم ينسب و متعلق  
 الاول الذي ذكر فيه تحريم الحلال حتى روى عن معاذ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ربة في تحريم مارية وعن الحسن انهم لم يفرقوا بين  
 منسوزا له ما تقدم من ذنبه و ما تفرقوا و اما هو تعليم المؤمنين و قيل مناهة شمس و قد لكم ما يحل به الا بطلان و هو الاستسقاء بان يوطئ  
 انشاء و قد عتبه فلا يحسن و ذلك ايضا يدل على كون تحريم الحلال مينا و ان لم يجب الكفارة لعدم الخشبة هكذا في الدواكر  
 فظهر ان ما قاله القاضي البضا من انه يحل ان اتى عليه السلام بلفظ العين سوى التحريم لا يدل عليه رواية ليس على ما ينبغي ان يقال  
 انه انما اطلق العين على ذلك التحريم و ظهر ان ما قاله القاضي من انه لا يلزم من وجوب كفارة العين فيه كونه مينا ايضا العين  
 كما ينبغي لان الله تعالى لم يحكم بمجر الكفارة بل اطلق عليه اطلاق العين و ان تأملت تأمل مصادقا لا يخفى عليك تناقض ما لا يرد  
 صاحب الكشاف في تفصيل تحريم الحلال انه اذا حرم طعاما فعلى المله و ان حرم امره فعلى وطئها و زوجه فعلى الايلاء و لو لم يكن  
 له نية و ان نوى اظهار خطها و ان نوى الطلاق فطلاق بائن و ان نوى ثنتين او ثلثا فلكا نوى و ان قلل نية الكذب  
 يصدق دية لا قضاء و ان قال كل عمل على حرام فعلى الطعام و الشرب اذ لم يور الا فعلى ما نوى و قد سب ما نوى من غيره  
 رض و قد سب ما نوى من غير الحلال ليس بهن و لكنه سب الكفارة في النساء و قد بين فان نوى الطلاق فهو نبي عنه و من غيره  
 ثلث و من زيد و لحد و بائة و من غشيان طهار من سر و ن و الشبهة انه ليس بشي لئلا يتجاوزوا لطيات ما  
 لما تصف السننكم الكذب هذا احلال هذا احرام هذا حاصل كلامه فقال صاحب البنية في الايلاء و اذ قال لامرأة انت علي حرام فان قال  
 اروت الكذب فهو كما قال و قيل لا يصدق في القضاء و ان قال اروت الطلاق فهي قطعية بائة الا ان ينوي الثلث و ان قال  
 اروت اظهار فهو طهار الا عند محمد و ان قال اروت التحريم او لم ارب شيئا فهو ايلاء و منهم من يعرف نطق التحريم الا الطلاق من غير نية  
 يحكم العرف هذا حاصل كلامه و قد ذكر و ان ايجاب المباح عين يجب الكفارة عليه لان تحريم المباح يستلزم ايجاب غيره  
 ايجاب تركه و كل طرفه مباح فمن اوجب فلا مباحا على نفسه و نوى العين او حرمه عليه يجب الكفارة ان فعله و ان لم يذكر فيه  
 بين العين ان كان بمصيبة يجب الاكثر من غيره و الكفارة عليه و ان كان لغيره يجب عليه السعي و ترك الكفارة و اما الذي كان و قد  
 بمصيبة يجب ترك العمل به من غير كفارة من كان و حرمه لغيره و يجب العمل به و القضاء بتركه و ان كان مفر و نال العين يجب  
 بذاما قالوا و بعد ما سورة الملك و النون و الحافرة و المعارج و لا يظهر في الآية كذلك و بعد ما سورة نوح و فيها آية يعلم منه  
 الاستسقاء و هو قوله تعالى فقلت استغفر واركن الله كان غفارا لا يرسل السماء عليكم فردا و الا و  
 و بين و يجعل لكم جنات و يجعل لكم انهارا و الله الاية انهار عن شجرة نوح الى الله تعالى في حق و نوره  
 ليحذو قال نوح من الله تعالى يا رب اني ظلمت نفسي استغفرك و الكفر فان استغفرك و ابرئ  
 ابي السحاب و الظلال







واما ما قيل ان المراد به اعتبار النسبة او قيل ان المراد به السجرات او قيل ان المراد بالمساجد لا ريب فيها

في الامر سبحانه فبين على انه ينبغي للعباد ان لا يشغل بذكر غيره فقلبي منهم كرها فانه وجميعه كل مكان وكل عبادة من كل عبادة  
 كما هو ذاق ابن العرفان فلا يدل على ما نحن فيه من عدم جواز التكلم بسلام الدنيا في المسجد المصلي والمصلح والمصلح والمصلح  
 وفيها آيات في بيان صلوة الليل وقراءة القرآن ثانيا ما سلكه الاول فالاولى قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 قُومُوا لِلَّهِ قُلُوبًا فَلْيُفْقَهُ أَوْ لْيُفْقَهُ مِنْهُ قُلُوبًا أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ كُنْ يَتْلُوهُ بِهِ ذِكْرًا  
 منها نزل ولا وكلاهما وبيانها انهم ذكر وان في بيان معنى المنزل وجوبا فقبل انهم من نزل ثانيا اذ التفتيا وسواء للنبي عليه  
 السلام يسمى بذلك لانه كان تاما او لم يقرأ ما دهمشته بدأ الوحي من طين طيفة كانه قيل يا ايها المنزل فاستجاب له  
 لانه وقت العبادة اوله لانه كان يصلي مثلها بطرقة وشعر على خديجه فعنها وم فيه تحسب له عليه السلام كما انه على الاول التحسين  
 لا ولا يشبهه في حق تناقله بالترسل لانه لم يبرهن بعد في قيام الليل وقيل من نزل المنزل اذ انزل المحل اي يا ايها الذي نزل  
 اعباء النبوة فم الليل اي قم الى الصلوة في الليل الا قليلا وقد ذكرنا ايضا وجوبا والاظهر منها ان الاستثناء  
 ونقصه بدل من قليلا ونقصه بالنسبة الى الكل والضمير منه وعليه النصف وم يكون التحسين من قيام  
 والناقص عنه كالتثنية وهذا هو الذي اختاره صاحب البصائر على عكس ما اختاره غيره وبمثل ان يكون نقصه من  
 وقليلا استثناء من النصف والضمير منه وعليه النصف ولا يقل منه وان يكون استثناء من احوال الليل فان علم كل  
 هذه الخلفات محتاجة الى مزيد ما لم يتركها الاطباء والنقص وان قوله تعالى ثم الليل خطاب للنبي هو المراد بمرور كالحرم  
 في الزاوية وقوله تعالى رتل القرآن حلف عليه فامد تعالى فامرهم بالقيام واجب عليهم ذلك ثم التوجه بالوجه المذكورة وقوله  
 رتل القرآن واجب عليهم وهو على ما نقل عن علي بن ابي ربيعة الوقوف واذا الخارج كالحرم في الحسين والرايد  
 الصلوة لغيره وانه لانه مأمور به ولم يمتعه ناسخ وكتب الفقه مشنونة بذلك وما قيام الليل بالوجه المذكور فقول  
 به التوجه وكان ذلك واجبا في بدأ الاسلام وفي الكشاف وقيل كان فرضا قبل ان يفرض الصلوة الخمس فمضمون  
 به وعن الحسن كان قيام ثلث الليل فريضة وكانوا على ذلك سنة وقيل كان واجبا وانما وقع التحسين في المقادير الخمس  
 وعن الحلبي كان يقوم الربيع يصعب مخافة ان لا يحفظ ما بين النصف والتثنية ومنهم من قال كان الجواب  
 في المقدار ودريل قوله تعالى ومن الليل فأتيناهم بآياتنا فاعلم ان الله هو العزيز الحكيم وذكر  
 على الصحابة والرسول عليه السلام حيث قاموا الليل في الصلوة الى وقت الصبح فمضمون حيل المقادير  
 ما بين من الحزم والكفارة كانوا على ذلك وقالوا ما هذا فمضمون في ربه فمضمون ذلك وانزل قوله

فان كان الضمير  
 كان التحسين  
 انهم من على  
 خبر احد الامم  
 وان كان  
 داخل من النصف  
 فمضمون التحسين  
 من كماله  
 من النصف وان كان  
 الاستثناء من عبادة  
 الاستثناء من التحسين  
 الصلوة كان التحسين  
 قيام النصف  
 عند الزاوية  
 السجدة والخمس  
 عبارة التثنية

عليك القرآن لتشتفي الا تذكره لمن تحب واما عن الرسول فله برهنة قيام الليل ولكن رفعه عن التعمير الى حيث ان صلى كحسين  
 كان فريضة ان صلى به ركعة كان فرضا وبالجملة رفعه عن ذلك الحكم ونسج حيث قال في التفسير سورة ان ربك بعد ذلك  
 نفوم ادنى من ثلثي الليل وحضه وثلثه وطائفة من الذين معك والله يقدر البيل والنهاية على  
 ان تحصى فتأب عليكم فافرو واما تيسر من القرآن فاعلم ان سبكون منكم موفى الا وافر  
 بضرؤن في الارض يستغفون من فضل الله لا واخلرون يقتلون في سبيل الله فافرو ومكتسب  
 وابقوا الصلوة واتوا الزكوة وافرصوا الله قرضا حسنا فافرو ومكتسب  
 ومنه وان يك علمكم فتوة تارة اقرب من ثلثي الليل وتارة ثلثه وهذا اذا لم يكن نصفه فثلاثة منصوصا معطوفا  
 على ادنى وان فري مجرور معطوف على ثلثي الليل المعنى ان ركعة علمكم فتوة ادنى من ثلثي الليل وادنى من ثلثه كما هو الظاهر  
 وكذا يتوهم ذلك جازم من الذين حكم من لحيابك واعد غير الليل والتهار بالمقاوير والساعات فلم ان لم تحصر اى علم الله ان  
 تستطيع ضبط الاوقات او لن تستطيع القيام فاعلمكم اى علمكم القيام فافرو واما تيسر من القرآن فاعلمكم على سبيل  
 الوجوب او في غير سبيل الذب او فاقموا في الليل ما تيسر من الصلوة والاول مختار صاحب الراك والقبول والاصول والآخر  
 مختار صاحب الكسوف والخاصة ثم قوله علم ان سيكون الآية بيان حكمية النسخ اى علم الله ان سبكون بعض من المصلين في بعض  
 آفرون يسافرون في الارض حال كونهم يتوبون من فضل الله اى التجارة او العلم وبعض آفرون بما يكون في سبيل الصلوة  
 القيام على المرضى والمسافرين والمجايد بنصر في ترك صلوة الليل وقوله فافرو واما تيسر منكم ركبة للاول فتنة الاصحاب  
 على ما في الراك وقوله فاقموا الصلوة اى المفروضة والاول الزكوة اى المفروضة على ان يكون الآية عدية او زكوة الفطرة على ان يكون  
 الآية مكتبة على ما في الكشاف وقوله وافرصوا الله قرضا حسنا يجوز ان يكون المراد به سائر المنقعات وكل شئ يفعل من الخير وان  
 يراد به الزكوة على الحسن وجه على ما في البصائر واما كذا قال الامام الزاهد وذكر ايضا ان قوله فافرو واما تيسر منكم ركبة  
 النطومات وان قوله وافرصوا الصلوة هو ان تيسر الصلوة الليل وان لم تيسر الحسن فافرو ولا اذى يذاعفون الآية على  
 التفسير ولا بد منها من تفسير قوله فافرو واما تيسر من القرآن فان كان المراد من معناه الاخير اى فاقموا في الليل ما تيسر من الصلوة  
 كان ناسخا لقيام الليل وموافقا للتفسير وهو الامر بقيام الصلوة على التحية المذكور ثم انه ايضا منسوخ بآخر الآية اعني الصلوة  
 المنسوخ في قوله وافرصوا الصلوة على ما ذكره في بيان النسخ وان حمل على ما تارة صاحب الراك ويدل عليه كلامه فافرو واما تيسر منكم ركبة  
 اى الصلوة ان المراد من قوله فافرو واما تيسر من القرآن قراءة القرآن في الصلوة على سبيل الغرضية ولهذا تمسك بالاصول  
 ايضا بعموم حكمية ما على عدم فرضية قراءة الفاتحة بعضها في الصلوة كما سباني فيمنع لم يكن منسوخا وكون معناه على ما هو الظاهر

فاقوا القرآن بميزه كيف مايرى عليكم ولكن كونوا القرآن في الصلوة مما لا دليل عليه في النظم الآية الا ان يقال ان الآية لا  
 اوجب قراءة القرآن على سبيل التيسير مطلقا بل كين ذلك فرضا خارج الصلوة بالاجماع يعني فرضه في الصلوة خاصة فدل على ان  
 القراءة فرض في الصلوة او يقال ان قيام الليل في بدء الاسلام ما يستدعي للمني الدليل والضعف او قلته لاهل القراءة في كل وقت  
 انه لم يكن يستدعي الصلوة ركوع ولا سجود بل كان مجرد القيام وذكر الله في وجوبه عليه رتل القرآن حفظا على تم الليل ثم نزل بعد  
 قوله تعالى واركعوا واسجدوا اقصر في الصلوة الركوع والسجود فلما كان لاهل القراءة مع القيام فرضا او لا فرض ذلك بقوله  
 ما يسر من القرآن فاتم السجدة نفس القراءة فرضا في الصلوة او بقوله واتيتموا الصلوة في آخر السورة على ما ولا يتعين شي من ذلك  
 عنه باقي الصلوة وقال الشافعي ان قراءة الفاتحة فرض في الصلوة على التعيين بقوله عليه السلام لا صلوة الا بقراءة الكتاب خلفه كما في السورة  
 ايضا فرض لقوله لا صلوة الا بقراءة الكتاب السورة وما وجب ان يقرأه الا لاهل الصلوة ان قوله ما يسر عام والعام قطع على خاصة  
 قوله لا صلوة الا بقراءة الكتاب لانه خبر الاحاد وهو ينفى بالانفاق فلا وجب علم اليقين ثابته انه لا يجب العمل بدون اليقين هو فرضه  
 اوجب فافضل كلام من الكتاب خبر الواحد على مكانها فكان نفس القراءة فرضا والفاتحة واجبة وكذا هم السورة والشافعي يذهب الى ان  
 العام وقيل ان كما يامرني لانه ما من عام الا وقد خص عنه البعض جعله الاجاد الذي هو ينفى بمقابلته العام الذي هو ينفى ايضا فيكون  
 للعام فيكون قراءة الفاتحة فرضا عند فرضه الفاتحة وما بها معنى على اصل فرضه في نيتها وبمعنى ثم اقل القراءة فرضا عند نية واحدة طويلة  
 كما به الكرمي وغيره ما وثقت آيات قصيرة كذا ثمان وهذا هو الاصح وقيل انه واحدة طويلة كانت او قصيرة قد كان لا يبعد به بناء على  
 وعلى كل تقدير يكون ما دل الآية مخصوصا من هذا العام فيكون العام طعنا فينبغي ان لا يدل على فرضه في الصلاة وان يمارض الحديث  
 الا ان يجاب بان البرزوي وشيوخه من ان هذه الآية قطعية والمراد بها قراءة القرآن جملا وان ما دون الآية لا يسمى قراءة القرآن  
 والعرف قاصر على الحقيقة الثبوتية ولا يشك بعدم جواز الصلوة بالتسمية لا انقول له لا انت في كونه من القرآن اليك بحج الصلوة بها  
 احتياط او يقال الشبهة انما نشأت في العام لا في الامر الذي هو واجب مع يعود السؤال بمجازة الحديث ثم الاصح من قول ينفى عن  
 القرآن كمن انهم في الصلوة حتى لا يجوز قراءة القرآن بخير العربية بغير عذر وان كان قد اجاب بالعبارة الفارسية في حاله العذر وذلك ان  
 اسم للنظم والمعنى جميعا لا للمعنى فقط سواء كان في الصلوة او غيرها وهو قولهم لا تقدم رج اليه بوجوه وكيف لا يكون وقد وصف الله القرآن  
 بكونه نورا ولا يدري ما قال ابو عبيد الله او لا من عدم لزوم النظم العربي ولم يقل دليل شاف بوجوب ذلك مع ذلك من جواز النظم الفارسي في  
 الاحتياط والادوية وشيخه لان لا يكون تلك العبارة محمولة للعلماء ولا ما دل عليه من غير احتمال بالنظم حتى يبطل بقراءة الفاتحة وقيل من غير  
 ولا لكان مجنونا في اوى اوزر ليعا فيقول ايضا برديان هم المفسر في قوله لا يركعوا فيص قولهم فاقوا وما يسر من القرآن بوجوب ركعة للغة  
 دون اللفظ من غير دليل وان اعتبر النظم ايضا ولكن تعليم الفارسي مقام العربي تارة بلزم الجمع بين الحقيقة والحجاز في الآية او القرآن حقيقة

غير مستحسن  
 او قد يكون  
 في بعض النسخ  
 بوجوب ركعة  
 في بعض النسخ



ان نبينا ولاد على كل السنين لما الاول فني قوله ان ربك فليكن له وان كان يحسن ان يكون معناه على ما قيل ان نفس ربك  
بالوصف بالكبرياء قيل لما نزل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله فليكن له عز وجل وفريقتان الواحدي ولكن قد يكون ذلك  
على تكبير الصلوة ايضا وقال صاحب الهداية التخرمة فليكن له تعالى وربك فليكن له والمراد تكبير الافتتاح وهو ركن من ركعات الشافعي  
لانه يشترط لها ان يشترط سائر الاركان في كل شرط خارج عن الصلوة حتى ان من تحرم الغزوة ان يودي بها النظم لانه تعالى قال وذكر  
اسم ربك فصل في تخرع عقب الصلوة بالذكور هو التكبير وعطف عليه الغاية ولهذا لا يكسر سائر الاركان والاعادة  
فيه شرط الطها لاجل ما يتصل به من الغنم على ما سباني ثم المأثور فيه قوله الله اكبر ولو ابدله بقوله الله اجل واعظم او الرحمن اكبر  
اولا الله الله وغيره من الاسماء يجوز عند أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ان فان يحسن التكبير لا يجوز الا الله الله اكبر  
او الله الاكبر والله الاكبر وعند الشافعي لا يجوز الا بالاولين وعند مالك لا يجوز الا بالاول وجه قولنا ان التكبير معناه التثنية  
وهو حاصل على كل حال وان ذكر فقط الله فقط بصير شارعا ايضا عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لمحمد وان قال اللهم اغفر لي لا يجوز لانه يشترط  
دعاء ويسمى كرا فقط ولو قال اللهم قالوا لا يجوز وانما التثنية فني قوله وثيابك فطهر فاعده تعالى واجب تطهير الثياب وهو ان كان يخل  
وجوبه بائس ان يقال فطرك ثيابك معناه الله العرب في التطويل كما قال علي بن عمر فطرك ثابته النقي والنفق وان يقال اصله طهر فطرك ثيابك فطرك  
من العادات وان يقال اصله الملك فلا تترك كتابية ومن غيرهم وزيادة على الاربعة ولما لها على ما ذكر في الزايد الى ان الاكثر  
على ان المراد به الطهارة عن الاجناس ثم هو وان كان عاين في جميع الاوقات الا انه لقرا قوله تعالى وربك فليكن له المراد به الطهارة  
الثوب في وقت الصلوة وقد قل صاحب الهداية يجب على طهارة ان يعدم الطهارة من الاسرار والاجناس على ما قد مرنا قال الله  
تعالى وثيابك فطهر وقال الله تعالى وانكم صبا طاهر والام وقد نص ايضا ان الله فرض واما بخلاف التطهير فليكن له فرض الصلوة دون  
غيره وكذا الفرض في البيضاوي وغيره ان التطهير واجب في الصلوة محبوب في غيرها ثم انه يجوز الصلوة مع قدر الدوام من الغفر  
التطهير اذا كان في الثوب وكذا يجوز مع ثوب فيه نجس خفيف ان قل من يبول في الخس الخفيف كبول ودم وخر وخر وخر وخر  
وبول حار وهره وفارة وروحت وخنثى والخفيف كبول فرس والكل لم يدر وخر طير لا يبول لم يدر وخر طير في النجس المرئي ان  
يزول عنه وان البصير اثر يمتد الزوال وفي غيره ان يمتد ثلثا وعصر في كل مرة ولا يشترط تطهيره بالام عند مالك يجوز به وخر  
ما لم يطهر من بول الخنزير وبذباب طويل مذكوره الفقه واما نبينا في بيان ان الكفار مخاطبون بالفرد في حكم المؤمنين  
في الاخرة وان الشفاعة جائزة للمؤمنين وهي قوله تعالى فليس بها كسبت هشة الا اضحك المؤمنين  
في كتاب طه كسبت كون عن المؤمنين ما سلككم في سقره قالوا لا اله الا انت فاعف عني واصف عني وتوكلنا  
نظم المؤمنين وكنا نخوف مع الخافضين وكنا لكذب بيوم الدين حتى انا البقيت فما

تَقْتَضِيهِمْ شَفَاعَةُ الشَّاهِدِينَ ۝ معنى الآية كل نفس بين كسبها عند الله غير مفكوك الا اصحاب اليمين فانهم فلكوا عند ربهم في  
جنات اى حال كونهم في جنات يتسألون عن المجرمين اى يسأل بعضهم بعضا لو يسألون غيرهم عنهم ما سلّمكم في سفر قالوا في  
جوابهم لم نكن من المصلين الصلوة الواجبة ولم نكن المسكين الزكوة الواجبة وكنا نخوض مع الخاطئين اى نشتمهم الشتم  
في مطاعن النبي صلعم وكنا نكذب يوم الدين حتى انا انما اليقين اى الموت او يقتل به الا ان فاتهم شفاعتنا الشاهدين اصدادهم  
معدون للمفكوك ولو كانت صفته يقال بين والاستشهاد يحتمل الاتصال والافتصال والمراد باصحاب اليمين الذين يطعنونهم  
وقيل الاكابر والاطفال وقيل بعض الاطفال اى لهم عن المجرمين لانهم بالاجالين عنه وهو ضعيف لان يوم القيامة لا يحمل  
شيئ على ما في الزيادة قال اى على كل حال فاما توسيع المذهب فمخبر ما سلّمكم في سفرهم جوابه يسر بما نالت اى منهم بل هو  
حكاية لما جرى بين المسؤولين المجرمين وفي الكشاف والاشياء الاربعة يحتمل ان يجذب كل منهم مجرمها ويحتمل ان يجذب بعضهم  
لهذه وبعضهم لهذه واما اخر التفسير فليطو والمقصود ان قوله قالوا لم نكن من المصلين ولم نكن نكلم المسكين دليل على ان  
عذابهم لترك الفروع وقد علمت فيما سبق ان الكفار يخاطبون بالايان والمعاملات والعقوبات وبالعبادات ايضا في حق  
المواخذة في الآخرة بلا خلاف واما في حق الاداء في الدنيا فكل ذلك عند الشافعي مطلقا فان هذا قال القاضي الميفار عاين عليه  
وفيه دليل على ان الكفار يخاطبون بالفروع واول الامام الزاهد عاين عليه بان المراد منه نفي العقول لان في الاداء والحق  
بحسب الظاهر يقال صاحب التوضيح ان يدل على المواخذة في الآخرة لا الاداء في الدنيا لكن قد حقي في التكميل لا الخلف  
في عدم جواز الاداء وحال الكفر لا في عدم وجوب القضاء بعد الاسلام واما فيظهر فائدة الخلاف في انهم بل يجابون في الآخرة بجز  
العبادات زيادة على عقوبة الكفر كما يجابون بترك الاعتقاد لا لا اتفاق على المواخذة بترك اعتقاد وجوب الاعمال والاعمال  
في المواخذة على ترك الاعمال وان الآية يعلم تسكنا عليها جدا والجواب بان المراد لم نكن من المعتدين بغيرية الصلوة مجاز  
لا ثبت الا بدليل هذا فيه قوله فاتهم شفاعتنا الشاهدين اى ما تقم الكافرين شفاعتنا الشاهدين فعلم انه تقم للمؤمنين  
لان التخصيص على الشيء يدل على نفي عاين اى لا في مقام المذمة ولا في الاعمال والافرق ومثل هذا كثير وقد كفر الله تعالى  
في القرآن بشفاعة المؤمنين ايضا حيث قال واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وتختلف فيها بينا وبين المعتدين  
يجوز الشفاعة لابل الكبار من المؤمنين طلبا لتخفيف العذاب عنهم بالآيات والاحاديث المشهورة وعدم الشفاعة لالزادة  
الثواب دون دفع العذاب وقد يفر به صاحب الكشاف حيث قال وفيه دليل على ان الشفاعة تقم يومئذ لا انها تزيد في رتبة  
المؤمنين وذلك لان الصغار عندهم معفوون مطلقا اذا اجتنب الكبار والكبار قبل التوبة لا يجوز عنهم بعد التوبة  
لا حاجتهم الى الشفاعة الا لزيادة الثواب ونسكوا في نفي الشفاعة بغيره تعالى ولا يقبل منها شفاعته قوله تعالى لا تقبل

من جيم ولا شفع يطاع والجواب بعد تسليم دلالتها على العموم في الأشخاص والادوات والاعمال ان يجب تخصيصها بالكلام مجابين  
الادوية لغيره في شح العقائد النسفية لا يقال ان قوله فاعفهم شفاعة الشافعين يدل على وجود الشفاعة في الجحيم فلا يكون  
حيث لقي الشفع دون اصلها لانا نقول قد صرح الامام الزاهد بان من قالهم من شفيع كقوله تعالى فاناس الشافعين في جوار  
قوله لهم لئلا تنصام سولا وشفعا وانا عند الله بما في سورة النجاة وفيها آيات الاول يستل بها على جواز تأخير البيان  
قوله تعالى لا تحزنوا فبه لسانك ليحكي به ان علينا جمعه وقرآنه فاذا قرأناه فاشفع من الله تعالى  
علينا بيانه كذا بكل محجبون العاجلة لا وكدرون العجوة اصله ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا لقن الوحي ناسخا  
في العجوة ولم يصبر ان يتبها مسارة الى الخط وخوف من ان يغفلت فني السجدة عن ذلك وظل لا يتحرك به لى بالقرآن لسانك ليحكي  
به تاخذه على عجزه ان علينا جمعه وقرآنه اي جمعه صدره واثبات قرآنه في لسانك فاذا قرأناه بانها م والكمال لسان جميل  
فاتج قرآنه اي فاتج قرآنه وتكريره ولا تزلزل ولما من نفسك حتى يرسخ في ذهنك ثم لن علينا بآية اي بآية ما اشكل عليك شيء من  
معانيه وان كان مستحلا في حفظ العبارة والسنة جميعا كما لحاص على انهم ونحو قوله ولا تعجل بالقرآن من قبل ان يلقى اليك وحيه قوله  
سنقرئك فلا تنسى الا ما شاء الله كذا اي لا ينبغي للرسول العجل بل تجتنب العجلة وتلدن الاخرة لانكم طبعتم على العجلة كذا في التفسير  
والنقد وان قوله ثم ان علينا بيانه يدل على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب لغيره القاضي وتوحيده ان البيان على خمسة  
اوجه بيان تقريره بيان تفسيره بيان تغييره بيان ضرورة وبيان تعديل الاولان ببيان موصولا ومفعولا والثالث موصولا  
مفعولا والرابع مفعولا فقط والرابع لا يكون بالكلام بل بالسكوت ونحوه وقد ذكر غير الامام لبيان التغيير في موصولا ومفعولا  
او قال المحدثان ان البيانية وهم كذا في وان الخطاب بالجميل صحيح لخصه انساب في حقيقة المراد على انتظار البيان كما جاز ذلك في  
التشابه عدم انتظار البيان في خبره ان الله تعالى الامر بالاتباع ولا ابتاع للمجمل بدون البيان علم ان التراخي راجع الى بيان  
تقريره والتعديل دون التغيير ولا يصح ذكره الشيم الا ان قال الامر بالاتباع فيصرف الى ما لا يحتاج الى البيان فيصير المعنى ظاهر  
القرآن فاتم ما يمكن اتباعه ثم ان علينا ان لا يمكن اتباعه او يقال جاز ان يكون الامر بالاتباع مشروطا بشرط البيان وقيل ان  
نجا امر بالاتباع مطلقا اعتقدا او علمنا ثم عد بطريق البيان فيكون في حضرة بيان تقريره وطلبه بيان التغيير او تفسيره في كل  
مفعولا ولعمري ان التحسين في هذا الكلام اذا كان ثم على معناه وقد فاض العام الزاهد على ان ثم بمعنى معناه كافي قوله ثم كان من الذين  
امنوا اي مع ذلك بيان كذا علينا تأمينا النبي بقوله او فعله فهو حكم بيان الله تعالى وان الآية لم ينسكهم باقيد اصلا بل اما في قوله  
ثم ان الذين حال الانسان المتكبر يوم القيامة وقت قراءة الحلاله اي لا تعجل اسيا الانسان بقراءة كتاب العمل بل تأمل فيه  
وانظر فان علينا جسم ما فيه من اعمالك وقراءة فانها فاجبهم قرآنه بالافرار وبان على فيه ثم ان علينا بيانه بالجواز عليه وكذا البصر







[illegible]

بالصحة في البقاء أي أوصل صلوة الفجر بجمع وأخر بنا أوصل أي صلوة وأخر بوضع يمين على السجدة  
 أو استقبال القبلة تحرك بين الركوع والسجود وبين السجدة بين على أي الزاوية أي شئت أي عدوك وهو المخلص  
 لا ينجي عن نسل ولا حسن ذكر وأما أنت فيبقى ذريتك وحسن صبيك وأما فضلك إلى يوم التنازع الكوشة وإن جعلت العالي  
 المعصرة ولكن التنازع لابل الكلام والمفسرين له الخوض الكوشة الكوشة في الجنة وقد سوي محمد عليه السلام أنه نهى عن الخوض في  
 ربي فيه كثر على من العسل وأبيض من اللبن وأبرو من الفلج واللبن من الزبد عاقاه من الزبد وادنيه من فضة  
 من شرب منه قال عليه السلام توفى سيرة شهيد وزاد به سواد ما أبيض من اللبن وزججه الطبيب من السك وكيزانه الكفر  
 نجوم السماء من شرب منه لا يظلم أبداً وقال عليه السلام رأيت فوق السماء السابعة منبراً وعلى المنبر خيام من ياقوت  
 جدو رأيت عليه خير أخضر أفضأ من عن جبريل عليه السلام هو الخوض الكوشة عطاك الله تعالى اللهم رزقاً نصيباً لا ملام من الخوض الكوشة  
 ومن شغلته نبيك محمد عليه الصلوة والسلام واجعل لنا من ديك ومن مبيك خطاؤنا وافرنا ونعم لنا بالخيرة والسعادة العظمى على شهادته  
 ان لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله وكفر عما سبنا انك انت الزواب الرحيم

يقول الفقير إلى الله الغني أحمد المدعو بن ابن أبي سعيد بن عبد الله بن عبد الرزاق بن خاضع هذا الغني إلى الغني في شهر  
 فسوي تفسير الآيات الشرعية في البلدة الطبية اميني حين قرات الحامي بسنة الف واربعة وسعين و  
 يومئذ سنة عشر سنة وخرغت عنه سنة الف وتسعة وستين في البلدة  
 المباركة المذكورة حين قرات شرح مطالع الانوار في سنة  
 احد وعشرون سنة ثم بعد ذلك قد صحت بفكره  
 حين لا يرس في بلدة اميني سنة الف وتسعين  
 سنة في سنة مائة وثمانين سنة  
 الحمد لله على نواله الصلوة  
 والسلام على  
 رسول الله  
 وآله وصحبه  
 وسلمين  
 آمين  
 بركات  
 لا تحصى  
 والحمد لله  
 رب العالمين

سنة ١

سنة ١

غلط نامہ تفہیم احمدی

صفي سطر غلط صحيح		صفي سطر غلط صحيح		صفي سطر غلط صحيح		صفي سطر غلط صحيح		صفي سطر غلط صحيح							
١	٧	الابابة	الاباب	٣١	٣	واثن	واثن	٤٣	١٨	لوضح	لوضح	١٠٥	٥	ازوجا	ازوجا
٢	١٠	عيلم	عيلم	٤	١٨	اخر	الاخر	٤٧	١٣	سجا	سجا	٤	٢١	للم	للم
٣	١١	نزان	نزان	٣٧	٢٠	ابعت	ابعت	٤٤	١٤	في اليوم	في اليوم	١٠٤	١١	مدى	مدى
٤	٢١	نحت	نحت	٣٢	٥	وقيا	وقيا	٤٩	١٣	الغفو	الغفو	١١١	٨	عشر	عشر
٥	١٤	الامثال	الامثال	٣٨	٣	المهله	المهله	٨٠	١١	خادا	خادا	١١٢	١١	عشر	عشر
٦	١٣	از	از	٥٠	٣	مضان	مضان	٨١	٨	نقل	نقل	١١٣	١	كتبت	كتبت
٧	١٣	عله	عله	٤	١٤	العلته	العلته	٤	٩	اكي	اكي	١١٤	١٥	ثانيا	ثانيا
٨	٢١	الابان	عن الابان	٥٣	١٣	مواضفة	مواضفة	٨٢	٥	نعم	نعم	١١٥	٢	كلية	كلية
٩	٢٢	المحاث	المحاث	٥٤	٩	ولم	ولو	٨٣	٢٢	اقرة	اقرة	١٢٠	٥	ولاكته	ولاكته
١٠	١	ان	ان	٤	١٠	يجبه	يجبه	٨٣	٣	بحصل	بحصل	١٣٠	٤	مفهوم	مفهوم
١١	٥	مرصنة	مرصنة	٥٤	١٤	الافصح	الافصح	٨٤	١	تابته	تابته	١٣٥	١٣	التم جبين	التم جبين
١٢	١	انذكر	غاية انذكر	٥٨	١١	الابن	الابن	٨٥	٦	اعترا	اعترا	١٣٦	١٤	لكت	لكت
١٣	٤	رضعات	رضعات	٥٩	١٥	يرون	يرون	٨٤	٣	يخت	يخت	١٣٨	٩	على ما	على ما
١٤	٤	ماني	ماني	٤	٤	قيصر	قيصر	٨٤	١٢	ظانا	ظانا	١٥١	١	اقام	اقام
١٥	١٩	يل على	يل على	٤٠	١١	فجر	فجر	٨٤	١٨	بالغو	بالغو	١٥٢	١٣	لغفا	لغفا
١٦	٢٠	للا	للا	٤٠	١٣	وخر	وخر	٨٤	١٣	ايلا	ايلا	١٥٣	١٣	ابرم	ابرم
١٧	٢٠	اسبب	اسبب	٤٠	١٤	على	على	٨٤	١٣	لايلا	لايلا	١٥٤	١٨	يتمية	يتمية
١٨	٢٣	باخبار	باخبار	٤١	٨	اقتينا	اقتينا	٨٤	١٤	ضوا	ضوا	١٥٤	١٢	وانته	وانته
١٩	٢٣	رسول	رسول	٤٢	١٤	باتهم	باتهم	٩٠	٨	احكام	احكام	١٥٥	١٤	ويغره	ويغره
٢٠	٨	مع	مع	٤٣	٣	بنى	بنى	٩٢	١	مقصود	مقصود	١٥٦	١٣	وهمت	وهمت
٢١	١	والحد	والحد	٤٤	٣	حدود	حدود	٩٣	١٤	لطلاق	لطلاق	١٥٦	١٣	صلاحة	صلاحة
٢٢	١٥	قوج	قوج	٤٥	٤٢	لقول	لقول	٩٣	٣	هكذا	هكذا	١٥٦	١٥	فالثلث	فالثلث
٢٣	١٩	لكتب	لكتب	٤٤	٦	وتجوه	وتجوه	٩٤	١٠	مستون	مستون	١٥٦	١١	تبوع	تبوع
٢٤	٣٨	يكره	يكره	٤٥	١٧	لقول	لقول	٩٥	١١	والله	والله	١٥٦	٢	امن	امن
٢٥	١٥	عيل	عيل	٤٥	٥	الهم	الهم	٩٥	٦	طلاق	طلاق	١٥٦	٣	لغضكم	لغضكم
٢٦	١٤	لاخوس	لاخوس	٤٥	٢١	يحب	يحب	٩٤	١٤	كله	كله	١٥٦	٤	عن الحامي	عن الحامي
٢٧	١٤	لحوم	لحوم	٤٥	٣	يعوت	يعوت	٩٤	١١	انفغان	انفغان	١٨٠	١	ومضلة	ومضلة

ملفوظات امیر المومنین

بہت نفسیر بی مثل حبسی ۔ ہزاروں طرح کی ۔ نئی ۔  
طرب نی کہی اسکی تاریخ طبع شرح کلام خدا ۔ مجید

4777